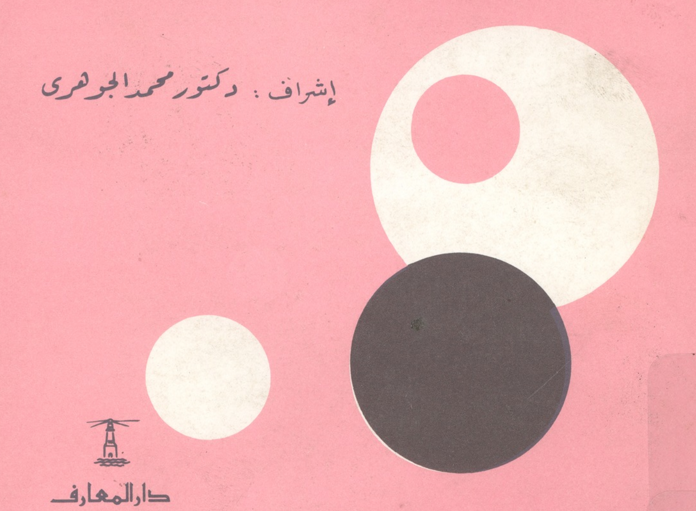
الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس

إشراف : دكتور محمد الجوهرى



دار المعارف

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس

ابريل ١٩٨٤

إشـــراف

دكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع

وعميد كلية الآداب ــ جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج٠م٠ع٠

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ـ قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصدر فى ابريل وأكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد السادس : ابريل ١٩٨٤

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى : كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ الجيزة ـ جمهورية مصر العربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس **ابريل ١٩٨٤**

محتويات الكتاب

الموضوع　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　صفحة

***

القســـم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

الموضوع　　　　　　　　　　　　　　　　صفحة

***

القسم الثالث

***

القســم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية



الكلمة الافتتاحية

يصدر هذا العدد السادس من **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** فى موعده متضمنا عددا من الاسهامات العلمية الجديدة التى يغلب عليها طابع تطبيقى واضح . فأغلبها ، ان لم تكن كلها ، تولى عنايتها الدراسة الواقعية لطائفة من القضايا والمشكلات والموضوعات ، وهى ظاهرة ايجابية طيبة واتجاه محمود ، لا يرجع الفضل الأساسى فيه الى التحرير — بالاختيار — بقدر ما يرجع الى المؤلفين المشاركين فى كتابة مواد العدد ووعيهم المتنامى بأهمية الدراسة التطبيقية للواقع الاجتماعى .

ويهمنى أن أبرز الاسهام الأساسى فى هذا العدد ، والمتمثل فى تقرير بحث سكان المقابر فى مدينة القاهرة الذى أعده الزميل الدكتور محمود الكردى ، والذى اختص بحيز كبير من صفحات العدد يتناسب فى رأينا مع أهمية المشكلة التى يتناولها بالبحث . ونرجو أن تشهد الأعداد التالية من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع مزيدا من تقارير مثل هذه البحوث الاجتماعية الامبيريقية الأصيلة . لأننا نؤمن ايمانا قويا بأن توفر مثل هذه البحوث هو السبيل الأساسى لاثراء معرفتنا بالواقع الاجتماعى الذى نتصدى له بالدراسة ونهتم بالكتابة عنه والتنظير له .

وتأكيدا على صلة القربى بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، والتى نهتم بابرازها والالحاح عليها فى كل مناسبة ، جاء هذا العدد السادس من الكتاب حاويا لعديد من الاسهامات العلمية المقدمة من علوم : الاعلام ، وعلم النفس ، والتاريخ الاجتماعى وغيرها . ولا يفوتنى أن أشير هنا الى ان هذا العدد يزهو على سائر الأعداد ولا شك بالدراسة العميقة التى اختصنا بها الأستاذ الدكتور مصطفى سويف ، والتى لخص فيها باقتدار

« بعض الدروس المستفادة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر » ، ولا عجب فى ذلك فقط ارتبط هذا الموضوع باسم الدكتور سويف ، سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، بحيث أصبح هو أقدر من يستطيع أن يقدم لنا مثل هذه الدروس المستفادة .

ويتصل فى هذا العدد الاهتمام الذى بدأناه فى العدد السابق بدراسة وتأمل قضايا علم الاجتماع العربى وأوضاعه ومشكلاته . حيث نقدم اليوم عرضا لدراسة باحث هولندى عن حالة علم الاجتماع فى مصر (ضمن عروض القسم الثانى) ، كما نقدم تقريرا وافيا عن مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الذى عقد فى الكويت أوائل هذا الشهر ، وتركزت مناقشاته ومداولاته ، كما اهتمت توصياته بمعالجة هموم علم الاجتماع العربى ودوره فى المجتمعات العربية اليوم . ونرجو أن يتصل هذا الاهتمام فى الأعداد القادمة باذن الله ، لأن الكتابة حول هذه الموضوعات تمثل ضمير العلم وأهله ، وتمدهم بالبوصلة اللازمة لتحديد الاتجاهات فترشد من يريد الى الطريق القويم .

وانه ليسعدنا أكبر السعادة ويطمئننا الى أننا نسير على الطريق الصحيح أن يتبنى علماء الاجتماع العرب المشتركون فى ذلك المؤتمر عددا من الدعوات والنداءات والمطالب العلمية والتنظيمية التى طرحت على صفحات هذا الكتاب السنوى فى أعداد سابقة ، وعلى رأسها تبنى المؤتمر الدعوة الى وضع ميثاق علمى أخلاقى لتنظيم مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى ، والتأكيد على تشجيع وتوسيع منافذ النشر العلمى فى علم الاجتماع ، واتصال الدعوات الى المزيد من المؤتمرات القطرية والعربية التى تنظم وتوجه وترعى جهود علماء الاجتماع العرب .

والله يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير

محمد الجوهرى

القســم الأول

- سكان المقابر بمدينة القاهرة .. دراسة اجتماعية ميدانية .
  اعداد دكتور محمود فهمى الكردى .

- الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى علم الاجتماع .
  دكتورة زينب شــاهين .

- البعد السوسيولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة
  دكتور أحمد ابراهيم خضر .

- رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية فى المملكة العربية السعودية
  دكتور عبد الله الخريجى .

- دور القرآن الكريم فى تشكيل اتجاهات الرأى العام المسلم
  دكتور محيى الدين عبد الحليم

- المدخن المراهق : البيئة والشخصية والسلوك
  دكتور زين العابدين درويش

- دروس مستفادة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر
  دكتور مصطفى سويف

- الوضع الاجتماعى للأقباط فى عصر سلاطين المماليك
  دكتور قاسم عبده قاسم

- نحو اسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية فى العالم الثالث
  دكتور عبد الوهاب ابراهيم

سكان المقابر بمدينة القاهرة
دراسة اجتماعية ـ ميدانية (*)

اعـــداد

د. محمود فهمى الكردى

استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

مقدمة : فى مشكلة البحث ومنهجه

لولا التحدى الذى صادفه الانسان ـ ولا يزال ـ فى بيئته الطبيعية أو الاجتماعية أو كليهما ، وبغير المعوقات التى لقيها وهو يسعى لتحسين نوعية حياته فى مجتمع من صنعه ؛ لما كان هذا التغير الشامل الذى اكتساب كل مجالات الحياة ودروبها .

غير أن هذا التغير لم يحدث دائما بنفس الدرجة من القوة ، كما أنه لم يسر دوما فى نفس الاتجاه ، فكثير من التغيرات كان سطحيا لم يتجاوز الاطار الشكلى لمسألة التغير ، كما أن بعضها كان جذريا عميقا ينفذ الى المكونات الرئيسية للمجتمع .

ولم تكن المجتمعات مختلفة فى أبنيتها ، ومتفاوتة فى وظائفها فحسب ، وانما ظهرت هذه الاختلافات والتفاوتات أيضا داخل المجتمعات ذاتها وبين انماطها الداخلية ، فالمدينة شديدة الاختلاف عن القرية وكليهما ينأى كثيرا عن

(*) تكون فريق هذا البحث على النحو التالى :

أ. د. محمد الجوهرى ـ د. محمود الكردى ـ د. سعد جمعة ـ د. سامية الخشاب ـ د. نبيل صبحى حنا ـ د. أحمد زايد ـ د. محمد كمال التابعى ـ أ. عبد الله الصادق ـ أ. على المكاوى أ. عبد الله لؤلؤ ـ أ. زينب فهمى .

البادية ولا ينحصر هذا الاختلاف فى خصائص نوعية ، وانما ينسحب على جميع الانساق والنظم . ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا ادعينا بأن المدينة ذاتها (أو القرية أو البادية) تشـــهد تفاوتا بين مناطقها وأحيائها : فيزيقيا ، واقتصـــاديا ، واجتماعيا . فأنصبة كـــل من الموارد والطاقات متباينة ، والســـكان مختلفون فى أحجامهم ، وكثافتهم ، وخصائصـــهم ، وتركيبهم الاجتماعى ، كما أن أسلوب حياتهم (الذى يظهر من خلال عاداتهم فى الغذاء ، وطرقهم فى الملبس ، وأنماطهم فى المسكن) يبدو شديد التفاوت . ومن هنا انبثقت الأهمية الخاصة لدراسة الأنماط الداخلية للمجتمعات (سواء كانت حضرية ، أو ريفية) حيث أن ما تفرزه من ظواهر يكـــون — فى كثير من الأحيان — نسقا كليا خاصا بها تدور دائما فى فلكه للدرجة التى يمكن معها التعرف عليها من خلاله ، بل انه اذا كان علينا اصلاح بعض الخلل الذى يصيب هذه الأنماط المجتمعية فلا نجد أمامنا الا أن نبدأ بتحليل هذا النسق الكلى الى عناصره الأولية حتى نضـــع أيدينا عـــلى موطن الداء ونقترح ما يناسبه من علاجات .

والمجتمع المصرى — كغيره من المجتمعات — متخم بمثل هذه الأنماط الداخلية بمدنه وقراه على حد سواء وبعضها يمثل ثقافة نوعية تكاد تكون مغلقة على أبنائه ، والبعض الآخر لا ينغلق على نفسه بقدر مـــا يتقوقع فيزيقيا — فقط — داخل منطقة ما .

ومن هنا نشأت فكرة دراسة نمط داخلى ينتمى الى هذا النوع الثانى ، وهو ما يمكننا أن طلق عليه تجـــاوزا « **مجتمع المقابر** » حيث اتجهت أعداد كبيرة من البشر صوب المقابر بمدينة القاهرة لتسكنها بشكل دائم ومستقر وتتعامل معها فيزيقيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا مثلما تتعامل تماما مع اى نمط سكنى آخر .

ويفترض أن **ظاهرة سكنى المقابر** قد انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتميز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الاسكان .

ورغم التفسيرات العديدة التى لا تقصر تكوين الظاهرة على هـــذا التضخم الحضرى وحده وانما تضيف اليه بعدا تاريخيا يرى الظاهرة وقد تكونت قبل أن يحدث هذا التضخم ، الا أن الشكل المعاصر للظاهرة على

الأقل هو نتاج طبيعى لما أصاب النمط الحضرى بعامة ، ومدينة القاهرة بخاصة من مشكلات ولعل أبرزها مشكلة الاسكان ، فضلا عن التدهور الحاد الذى أصاب مقومات البيئة الحضرية . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن لجـأ بعض سـكان القاهرة ، فضـلا عن بعض أبناء المناطق الأخرى بمصر (وبخاصة من قرى الدلتا) ، الى سكنى المقابر والاستقرار بها . وبطبيعة الحـال لم تكن أزمة الاسـكان **وحدها** هى الدافع لهذا التجمع السكانى الكبير ، وانما كانت هناك — اضافة الى ذلك — أمور أخرى مشجعة على ذلك لعل أهمها طبيعة التركيبين : العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية فهى منطقة تتسم بالامتداد الأفقى المتسع فضلا عما بها من خدمات معيشية ميسرة لاقامة الوافدين اليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها (من حيث تكونها من « حوش » يحتوى على حجرة أو اثنتين ومطبخ ، ودورة مياه أحيانا فضلا عن منطقة الدفن) يشجع ولا شك على الاقامة بها والاستقرار حيث تتوافر أسباب المعيشة ومقوماتها .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة اذا كان حجم المشكلة ضئيلا وغير مؤثر . ولكننا عندما نضيف الى كل ما سبق عدد السكان التقريبى الذى يقيم بالمقابر والذى يبلغ حوالى (٩٠٠) الف نسمة (وفق تقدير محافظة القاهرة عام ١٩٨٠) لألفيناه موضوعا يستحق الدراسة ، ويستأهل البحث .

وقد تحدد **الهدف العام** من اجراء هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر (هم شريحة من سكان المجتمع) يقطنون منطقة محددة فيزيقيا (هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة) ونزعم أنها متميزة ثقافيا ، وذات نسق اقتصادى خاص ، بحيث يساعدنا هذا الوصف على اقتراح تصور أفضل لأوضاع هذه المناطق ، وأحـوال ساكنيها .

وكانت هناك **متغيرات عديدة للدراسة** يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — المسكن : من حيث رؤية ساكنه له ، وكذلك الآخرين ، ونمط الانتفاع به ... الخ .

٢ — العمل والمهنة : سواء كانت خارج منطقة المقابر أو داخلها ونوعية الأعمال فى كل .

٣ ـ الدخـل : وهو ما يترتب على العمل من مصادره المختلفة ، أو مصادر التكسب الأخرى غير العمل .

٤ ـ التعليم : من حيث مستوياته المتفاوتة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الثلاثة السـابقة .

٥ ـ نسق القيم : وهو انعكاس طبيعى للتنشئة الاجتماعية سواء بالأسرة أو بالبيئة المحيطة .

٦ ـ الاتجاهات : وذلك بالنسبة لقضايا أساسية كزيادة السكان ، والتعليم ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

٧ ـ الثقافة النوعية : فيتساءل : هل أدت كل هذه المتغيرات الى تكوين ثقافة نوعية تميز أبناء المجتمع ؟ .

٨ ـ المشاركة السياسية : ويمثل تلك عنصرا خاضا يتبدى منه درجة انتماء الفرد لمجتمعه ، وللمجتمع الكلى .

٩ ـ الجريمة وصور الانحراف : وهى سمة لصيقة دائما بالحياة بمجتمع المقابر (كما سيبدو فيما بعد) .

١٠ـ الخدمات والمرافق : وهو متغير مقترن على الدوام بالنمط الفيزيقى العام للمجتمع ، وبالنمط المعمارى الخاص بالسكن ، ومدى ارتباط ذلك كله بالاستقرار فى السكن .

... وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » Matrix تضم فى محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتتكرر ثانية على المحور الأفقى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض الآخر يمكننا صياغة مجموعة من **التساؤلات** التى تحاول الدراسة الاجابة عليها ويمكن ايجازها على النحو التالى :

(أ) هل يعتبر الفشل فى توفير فرصة سكن بديلة هو الدافع الوحيد لسكنى المقابر ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تقف ورآء ذلك ؟ وهل ترتبط هذه الأسباب بالثقافة الكلية للمجتمع ؟ والى أى مدى تضرب بجذورها فى تاريخ المجتمع المصرى بحيث يمكن تفسير الظاهرة ذاتها من خلال البعد التاريخى ؟ أم أن الظروف المعاصرة للمجتمع هى التى أفرزت مثل هذه الظاهرة ؟ .

(ب) يرتبط التساؤل الثانى بقضية رئيسية محورها : من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر (وبخاصة أنها منطقة غير مصرح أصلا بسكناها) أهو « التربى » أم « موظف الجبانات » ؟ هل هو « الغفير » أم « المعلم » ؟ وبصرف النظر عن تحديد هوية الشخص الذى يسمح للأفراد بالسكنى ، فان نمط الاستغلال الذى ينجم عن ذلك هو الأولى بالدراسة والأجدر .

(ج) هل يمكن تصنيف سكان المقابر الى « فئات اجتماعية » تتباين فى الخصائص التى تميزهم مثل : نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت أيضا فى النمط السكنى ذاته (بالمقابر) وتختلف — من ثم — فى مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

(د) الى أى مدى يمكن اعتبار المقابر منطقة معزولة عن المجتمع الكلى (القاهرة) ؟ وهل يؤكد شيوع أنماط الجرائم ، وصور الانحراف السائدة بها هذه العزلة ، ويفسرها ؟ وهل اختلفت أشكال العزلة وتنوعت عبر المراحل التاريخية التى شهدت نمو هذه المناطق واتساعها ؟ .

(هـ) هل يؤثر السكن بالمقابر على تشكيل نسق قيمى خاص يتضمن ثقافة نوعية لها نظرة مغايرة لبعض المفهومات والأفكار (فكرة الموت مثلا) ؟ أم أن الأمر لا يزيد عن أن هناك جماعات من الناس يقطنون نمطا سكنيا مختلفا عما هو مألوف بحيث لا يؤثر ذلك من

قريب أو من بعيد على ما يعتقدون من قيم وأفكار ، وما يمارسون من انماط سلوك .

(و) هل يعد السكن بالمقابر محددا لنوعية المهنة التى يعمل بهـا الفرد (سواء كانت داخل منطقة المقابر أو خارجها) ؟ وهـل يرتبط ذلك بكمية الدخل الذى يحصل عليه ؟ .

لعل هذه التساؤلات وغيرها تكون فيما بينها اطارا كليا شاملا ، فهى ترتبط أساسا بالمتغيرات المحددة سلفا ، وتحاول بالدرجة الأولى تحقيق الهدف العام للدراسـة .

وقد يتسـاءل البعض عن **الاطار المرجعى** الذى تنتمى اليه الدراسـة وكيفية تحديده بحيث يتسـق مع الأهـداف العامة ، والاجراءات المنهجية المقترحة . ان هذه المسألة تحتاج منا الى ضرورة تحديد نوعية الدراسة حتى يكون اختيارنا للاطار المرجعى متسق معها . هى دراسة من النوع « الوصفى التحليلى الشامل » التى لا تركز على ابراز نقطة بعينها والتركيز عليها قدر ما تهتم بتحليل الظاهرة ككل من خلال متغيراتها التى تتكامل فيما بينها فتفرز ظواهر أخرى فرعية تتكون فى ضوء متغيرات فرعية أخرى وهكذا ...

ولعل نموذج التحليل « التاريخى ـ البنائى » يعد اطارا سليما مقبولا يمكن أن نستند اليه فى اجراء الدراسة فالبعد التاريخى لازم وأساسى لتأصيل الظاهرة اذ أنه يكشف عن المراحل التاريخية لنشأتها وما صحبها من ظروف سياسيـة ، واقتصادية ، واجتماعية ـ ثقافيـة أدت الى تكريسها (أو التخفيف من حدتها) كما أن هذا الجزء من الاطار يساعد على تحليل الجوانب الحالية للظاهرة حيث أن المتغيرات المكونة لها مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التى ينبغى دراستها بشكل مفصل .

ويرتبط التحليل التاريخى أساسا بالبعد البنائى لتكوين الظاهرة حيث يتعرض هذا البعد لدراسة مكوناتها وعناصرها ، كما يعالج التداخل القائم فيما بين هذه المكونات والعناصر بشكل يؤدى الى صنع الظاهرة نفسها .

واذا كان السياق التاريخى ــ البنائى سيمثل اطارا مرجعيا للدراسة فان ذلك له ما يبرره حيث أنه من الاجحاف أن نفترض أن ظاهرة سكنى المقابر ترجع فقط الى مسألة التضخم الحضرى التى شهدها مجتمعنا منذ فترة ليست بعيدة (حيث بلغت ذروتها خلال عشرين أو ثلاثين سنة مضت) فقد أثر هذا التضخم على مناطق التركز السكانى ، والامتدادات الجديدة للقاهرة على حد سواء بشكل يفوق بكثير تأثيره على مناطق المقابر وزحف السكان لاستيطانها والاقامة بها .

أما هذا الزحف السكانى صوب منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى فله ما يبرره تاريخيا وبنائيا . ولقد حاولت دراسة نشرت فى نطاق هذا البحث عرض وجهتى النظر السائدتين فى هذا الموضوع فالأولى تفسره اعتمادا على فكرة التضخم الحضرى التى ينبغى أن تتناول فى حدود معينة ، أما الثانية فتعالجه استنادا الى السياق الاريخى ــ البنائى الذى يحاول أن يبرز العوامل الأساسية التى دفعت بعض الناس الى أن يتخذوا من المقابر بيوتا ابتداءا بعوامل الامتداد الجغرافى والتأثير الايكولوجى لمدينة القاهرة ، فضلا عن أهمية دراسة الظروف الاجتماعية ــ السياسية التى جعلت منطقة « القرافات » جزءا لا يتجزأ من المدينة . كما يلعب الاطار الثقافى دورا حيويا فى تشكيل هذا السياق التاريخى ــ البنائى فيكفى أن نذكر أنه رغم ما يحيط بمسألة الموت من خوف ، ورهبة ، وقدسية وأمور أخرى تحض عليها الأديان ، وتدعمها القيم الثقافية الموروثة فان الاقامة فى بيوت المقابر قد صارت الآن أمرا عاديا ومقبولا (*) .

وفى حدود علمنا ، وما هو متوافر من دراسات عن الأنماط المعيشية بالمدن ــ وبخاصة فى الدول المتخلفة ــ مع ما يرتبط بذلك من ظهور مشكلات حضرية ، يمكننا الاعتقاد بأن ظاهرة سكنى المقابر بهذا الحجم **ظاهرة فريدة**

(*) انظر المقال الذى كتبه أحمد زايد بعنوان « ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى » فى **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** . اشراف د. محمد الجوهرى ، العدد الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

فى وجودها ويتميز بها المجتمع المصرى دون سواه . ومن الطبيعى أن تؤدى هذه « الخصوصية » — فى الوجود ، والنشأه ، والتأثير — الى غموض فى الفهم وصعوبة فى الدراسة فى آن واحد فليست هناك دراسات سابقة يمكننا الاعتماد عليها ، كما انه لا يوجد اطار جاهز يمكننا الاستعانة به فى فهم تلك الظاهرة ، وتحليل عواملها ، وتفسير نتائجها .

واذا كانت مسألة الهجرة الريفية — الحضرية يمكن استخدامها فى تفسير التضخم الحضرى الذى تصاب به المدن فانه من العسير أن نعتمد عليها فى تفسير ظاهرة سكنى المقابر بالذات من حيث أنه — كما سبق القول — لا توجد علاقة بين وجود هذه الظاهرة أصلا والتضخم الحضرى ؛ ومن ثم لا يصير نموذج الهجرة الريفية — الحضرية ملائما فى تحليل الظـاهرة وتفسيرها .

ومن اللافت أن هذه الخصوصية التى تميز الظاهرة ليست خصوصية على المستوى العالمى فقط ، وانما هى بارزة على المستوى المحلى أيضا . فالقاهرة هى المدينة التى نشأت بها هذه الظاهرة أصلا وازداد حجمها بشكل ظاهر للحد الذى بلغت معه نسبة ساكنى المقابر حوالى ثمن سكان القاهرة ككل . أما المدن المصرية الأخرى فهى اما لا يوجد بها أى أثر لهذه الظاهرة ، أو انها موجودة ببعضها بشكل ضعيف للغاية (كمدينة الاسكندرية مثلا) .

ولم يكن التحديد السالف للهدف العام من اجراء هذه الدراسة سوى اشارة سريعة لما نسعى الى تحقيقه . فهو ان كان يتحدد فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من البشر يقطنون منطقة المقابر بمدينة القاهرة وتوضيح عوامله وتبيان آثاره ؛ فانه يمكن أن يرى تفصيلا فى ضوء **أغراض فرعية** نحاول ايجازها على النحو التالى :

١ — تحليل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الظاهرة :

وترتبط هذه الأسباب أو الدوافع بالأوضاع التى أفرزت هذه الظاهرة ، وبالظروف التى دعمت وجودها . وفى الحالتين ستعالج الأسباب فى ضـوء

منظور تتكامل فيه الأبعاد السياسية مع الاقتصادية جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية — الثقافية .

٢ — التعرف على نمط الحياة الفعلى بمجتمع المقابر :

ونحاول من خلال تحقيق هذا الغرض أن نقترب بقدر ما نستطيع من الحياة الواقعية لسكان المقابر ابتداءا بالتعرف على من يسمح بسكنى المقابر وانتهاءا بالمشكلات التى يتعرض لها المكان أو السكان (الذى يقطنونه) ، ومرورا بخصائصهم النوعية التى نتعرف فى ضوئها على الاطار العام الذى يحدد حياتهم .

٣ — الكشف عن وجود ثقافة نوعية تميز المكان ، والسكان :

ويمكن التعرف عليها من افتراض العزلة المكانية لمنطقة المقابر (فهى رغم توسطها المكانى بمدينة القاهرة الا أن ارتباطها بالموت والموتى يفرض عليها مثل هذه العزلة) وكيف يمكن أن تؤدى اليه من وجود أنماط معينة من الفكر والسلوك قد لا توجد بمكان آخر وبصفة عامة فهو افتراض يمكن أن تتحقق الدراسة — من خلال أدواتها — من مدى صدقه ، وبالتالى كشفه لنوعية مجتمع المقابر .

٤ — محاولة وضع تصور يستهدف التصدى لظاهرة سكنى المقابر :

فمن الواجب أن تنتهى أية دراسة اجتماعية — ميدانية الى اقتراح سبل العلاج للموضوع الذى يمثل مشكلة للدراسة . ويمكن طرح هذا التصور من خلال بدائل مختلفة تضع فى اعتبارها محورين أساسيين هما : المكان ، والسكان وتتعامل معهما — فى كل بديل — سعيا وراء التخفيف — على الأقل — من حدة المشكلة . ومن الطبيعى أن يستند مثل هذا التصور على الكيفية التى يفكر بها السكان أنفسهم فى علاج مشكلاتهم ، كما يعتمد على الأساليب التى تتخذها الدولة حيال ذات المشكلات .

أما **المجالات الرئيسية للدراسة** فيمكننا تحديدها وفق التصنيف التقليدى لها فنراها على النحو التالى :

(أ) مجال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء ، والمجاورين » بالعباسية ، وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى ، والبساتين » وهى تتخذ محورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبانات القائمة بهذه المنطقة الى مجموعتين : الأولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب . كما تنتشر « قرافات » مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة وغربها ، كما أقيمت خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر . وتكاد تكون هذه المقابر (سواء بمصر الجديدة أو بمدينة نصر) خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ولما كان هدف البحث يتحدد فى دراسة أحوال سكان المقابر فقد استبعدت هذه المناطق الأخيرة . وكان من الصعوبة بمكان أن نتناول كل القرافات الواقعة بالنطاق الجغرافى سالف الذكر ، ومن ثم اختارت هيئة البحث فى البداية مناطق معينة قامت بزيارتها استطلاعيا وكانت ست مناطق هى :

- الامام الشافعى
- المجاورين
- قايتباى
- السيدة نفيسة
- الغفير
- باب النصر

وقد تم الاختيار الأولى لهذه المناطق اعتمادا على تمثيل كل واحدة منها لنمط معين من المعيشة بالمقابر ، الا أن الزيارات المتتالية لها (والتى تمت خلال شهرى : نوفمبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠) أبانت أن المنطقتين الأخيرتين (قايتباى ، وباب النصر) لا تخرجان كثيرا — فى نمط المعيشة بكليهما — عما لوحظ فى المناطق الأربع الأولى ، ومن ثم فقد صرف النظر عنهما ، واقتصرت الدراسة على المناطق الأربع .

(ب) مجال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تتمكن من القيام باجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالف الذكر . ولذا فسوف تسحب عينة ممثلة لكلتا المنطقتين : الشرقية ، والجنوبية وذلك فى حدود مناطق الدراسة الأربع المشار اليها سلفا .

أما وحدة الدراسة فتتحدد فى « الأسرة » بمعناها النووى ، ويمثلها ربها سواء كان الزوج أو الزوجة ، أو الابن الأكبر أو أى شخص آخر يتولى أمرها .

وقد تمت تجربة استمارة الاستبيان (التى سترد تفصيلا بملحق الدراسة) على عينة محدودة من منطقتى : الامام الشافعى ، والمجاورين بلغت حوالى (١٥٠) حالة . وبناء على هذا الاختبار القبلى تم تعديل أداة الدراسة وذلك باعادة صياغة بعض الأسئلة ، وحذف البعض الآخر ، وصياغة مجموعة جديدة ، فضلا عن التحقق من مدى صدق استمارة الاستبيان وثباتها .

وبلغ الحجم الاجمالى للعينة الكلية للدراسة (١٠٠٠) حالة موزعة على المناطق الأربع على النحو التالى :

- الامام الشافعى (٣٦٥) حالة
- السيدة نفيسة (٢٢٥) حالة
- المجاورين (٢٣٠) حالة
- الغفير (١٨٠) حالة

وقد كان المحدد الأساسى لهذه الأعداد هو حجم السكان التقديرى بهذه المناطق ، والتناسب الداخلى فيما بينها بالنظر لاجمالى الحجم المقدر للعينة (١٠٠٠ حالة) .

وأضيفت (٢٠٠) حالة الى المناطق السابقة (بنفس التناسب القائم)

وذلك حتى يتسنى استخراج العدد المطلوب نظراً لعدم تطابق بعض الحالات مع شروط الدراسة ، أو أن استجابات البعض قد تفتقر الى الدقة ، أو لأية أسباب أخرى تتعلق بسلامة بيانات الدراسة .

أما العينة فقد كانت عشوائية فى اختيارها (طالما انطبقت على وحداتها الشروط الرئيسية للدراسة) وقد أمكن سحبها بعد التعرف على جغرافية المنطقة وتحديد النطاق الذى تضمه حيث أن هناك تداخلا شديداً بين « القرافات » والأحياء السكنية العادية المجاورة (وكانت واضحة بشكل لافت بمنطقة الامام الشافعى) وقد استعانت هيئة البحث بالخرائط التى أعدتها ادارة الجبانات بمحافظة القاهرة وكذا بالمسئولين بالادارة ، وبمشرفى الجبانات .

(جـ) مجال زمنى (متضمنا مراحل الدراسة) :

مرت الدراسة بعدة مراحل وكان مقدرا لها فى البداية أن تستغرق عاما كاملا (من شهر نوفمبر عام ١٩٨٠) الا أن بعض الصعوبات التى تعرضت لها — وسيرد ذكرها فيما بعد — قد أضافت عاما ثانيا لتنتهى الدراسة فى نوفمبر عام ١٩٨٢ . ومن الممكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل زمنية نوضح قرين كل منها الانجاز الفعلى الذى تحقق خلالها وذلك على النحو التالى :

١ — اعداد تصور نهائى لخطة الدراسة وذلك بعد أن أعد بشكل مبدئى ، ونوقش فى « حلقة المناقشة » Seminar بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث طلبت المشوره من المشاركين بالحلقة (سواء كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالقسم ، أو من خارجه) وقد استغرقت هذه المرحلة شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ .

٢ — تشكيل هيئة البحث :

وقد تم تقسيم العمل من خلال تشكيل لجان عمل فرعية وهى لجان : التوثيق ، واعداد أدوات الدراسة ، والاشراف على اعداد الاطارين : النظرى ، والمنهجى ، ومتابعة العمل الميدانى ، وصياغة التقرير النهائى . وقد تشكلت هذه اللجان من جميع أعضاء مجلس القسم

بالاضافة الى أعضاء آخرين من خارجه كان فى ضمهم افادة للدراسة .
ومن الطبيعى أن يتداخل العمل ويتكامل فيما بين هذه اللجان ، الا أن اختصاص كل واحدة بمهمة محددة كان من قبيل تحديد المسئوليات حتى تنجز الدراسة وفق ما قدر لها .

وكان من المنطقى أن تلتقى كل هذه اللجان فى أعمال معينة وأهمها أعداد أدوات الدراسة واختبارها ، ومتابعة العمل الميدانى فذلك يحتاج الى تكثيف الجهود وتجميعها .

وتمت هذه الخطوة وعقدت اللجان بعض اجتماعاتها خلال شهرى : نوفبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠ .

٣ ــ القيام بزيارات استطلاعية للمنطقة :

وقد تمت هذه الزيارات بشكل دورى متتابع واشترك فيها كل أعضاء اللجان سالفة الذكر واستغرقت هذه المرحلة شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ .

٤ ــ جمع المادة النظرية :

وقد حرصت لجنة التوثيق خلال عملها على تصنيف المادة المتوافرة فى ضوء عناصر مثل : مصادر البيانات (كأن تكون بحوثا امبيريقية أو دراسة نظرية) ، ونوعية البيانات (كتلك المستقاة من كتب التراث التى تتناول تاريخ القاهرة ، وظاهرة الموت فضلا عن الدراسات التى تعالج مسائل النمو الحضرى ، والاسكان .. الخ) وكذلك حدود البيانات (ومن المفترض أن يمتد استخدام البيانات ليشمل أطول فترة زمنية ممكنة) .
وقد استغرقت هذه المرحلة من شهر يناير الى شهر مايو عام ١٩٨١ .

٥ ــ تصميم الأدوات ، وتجربتها ميدانيا واختيار العينة :

وقد تم إعداد « استمارة الابحبيان » ، ونوقشت مسألة استخدام

أسلوب « المناقشة الجماعية » بصفتها أداتين رئيسيتين للدراسة . أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان فقد تمت تجربتها ميدانيا بمنطقتين (وهما : الامام الشافعى ، والغفير) وتم تدريب الباحثين علـى القيام بتنظيم المناقشة الجماعية واجرائها وتقويمها . وأختيرت العينة كما سبق الذكر .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : ديسمبر عام ١٩٨٠ ، يناير عام ١٩٨١ .

٦ ـ تدريب الطلاب على جمع البيانات :

لما كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب طلاب قسم الاجتماع على اجراء البحث الميدانى ، فقد تم اختيار مجموعة منهم (بلغت نحو ١٢٠ طالبا وطالبة) ممثلة للفرق الأربع (مع التركيز على الفرقتين الثالثة والرابعة) . وبدأ فى شرح أهداف الدراسة لهم ، واعطائهم محاضرات نظرية حول كيفية التعامل مع مجتمع البحث وجمع البيانات من خلال الاستمارة التى كانت قد أعدت فى صورتها النهائية ووزعت عليهم . وكانت الرغبة الشخصية فى العمل البحثى هى الأساس فى الاختيار بحيث لم يكن هناك اجبار على العمل ، وانما تم بشكل تطوعى تلقائى ، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى انجاح الدراسة الميدانية .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهر يناير عام ١٩٨١ .

٧ ـ التطبيق النهائى لاستمارة البحث :

فبعد التأكد من كفاية تدريب الطلاب على جمع البيانات بالاستمارة تم تقسيمهم الى مجموعات أربع (يمثل فى كل واحدة طلاب الفرق كلها) وتختص كل مجموعة بمنطقة من مناطق الدراسة الأربع . وتولت هيئة البحث جميعها الاشراف عليهم ومتابعتهم ميدانيا ومكتبيا ، وكـانت الاستمارات تراجع اولا بأول .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : يناير ، فبراير ١٩٨١ .

٨ ـ مراجعة الاستمارات ونقلها الى جداول التفريغ :

وقد تمت هذه العملية تمهيدا لتبويبها آليا على الحاسب الآلى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأعدت خطة اشتملت على الجداول المطلوبة (البسيط منها ، والمركب) ، وبعض المعالجات الاحصائية المقترحة لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من مارس الى مايو عام ١٩٨١ .

٩ ـ جدولة البيانات ، واجراء المعالجات الاحصائية :

ورغم أن هذه العملية قد أجريت على الحاسب الآلى كما سبقت الاشارة الا أنها قد استغرقت وقتا طويلا ـ نسبيا ـ حيث تعرضت لعديد من المراجعات والتصحيحات .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من يونية الى ديسمبر عام ١٩٨١ .

١٠ـ تحليل البيانات ، وتفسيرها :

وقد قام أعضاء هيئة البحث جميعهم باعادة جدولة البيانات ثانية حتى تكون معدة للتحليل والتفسير .

واستغرقت هذه المرحلة فترة طويلة نسبيا ايضا حيث تمت خلال الشهور من يناير الى مايو عام ١٩٨٢ .

١١ـ كتابة التقرير النهائى للدراسة :

وقد استغرقت هذه المسألة الشهور من يونية الى سبتمبر عام ١٩٨٢ .

١٢ـ طباعة الدراسة فى صورتها النهائية :

وقد تمت هذه المرحلة خلال شهرى : اكتوبر ، ونوفمبر عام ١٩٨٢ .

ومن الطبيعى أن تتكامل المجالات السابقة (الجغرافية ، والبشرية ، والزمنية) كى تنتهى الى انجاز الأهداف الرئيسية للدراسة . غير أن تكاملها

لا يتحقق دون أن يستند الى منهج واضح ومناسب ، وأداة سليمة وملائمة .

أمـا عن **المنهج** فان الدراسـة تعتمد فى الأصـل عـلى التحليل « السسيوانثروبولوجى » ، ومن ثم فانها تستند الى الأطر المنهجية الواردة بعلمى : الاجتماع والأنثروبولوجيا . ولما كانت من النوع الاستطلاعى — الوصفى فى الأساس حيث يعتمد على التحليل ، ويستهدف التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها فى سياسة اجتماعية — تخطيطية ؛ فانها بالتالى تستند الى المنهجين : الكمى ، والكيفى معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة فى الآخر .

وفيما يتعلق **بأدوات البحث** فقد تبلورت فى أداة رئيسية هى : استمارة الاستبيان ، واخرى مساعدة لها ومكملة وهى : المقابلات الجماعية مع سكان مجتمع المقابر .

أما **اسـتمارة الاستبيان** فقد مرت بمراحل عديدة — سبقت الاشـارة اليها — حتى صارت صالحة للتطبيق النهائى بمجتمع البحث . وما يهمنا فى هذا الموضع هو الاشارة الى أهم ما احتوته من عناصر وأسئلة . هى استمارة مكونة من تسعة بنود رئيسية تحتوى على ثمانين سؤالا وتمهد لها صفحة غلاف تتضـمن بيانات أولية عن المبحوث ، والباحث ، والمراجع ، وتاريخ اجراء المقابلة ... الخ ، وتختم بصفحة اخرى يدون بها ملاحظات الباحث حول بعض العناصر الجديرة بالملاحظة أثناء المقابلة واهمها : المظهر العام للسكن ودرجة نظافته ، وأثاث المسكن ومحتوياته ، وملابس أفراد الأسرة ، ومدى استجابة المبحوث للأسئلة الواردة بالاستمارة ، وغير ذلك .. [وقد أفادت هذه البيانات بشكل مذهل فى تحليل الجوانب الكيفية التى لم تستطع البنود الكمية الأخرى الواردة بالاستمارة أن تتعرف عليها] .

أما البنود التسعة فيمكن الاشارة اليها بايجاز على النحو التالى :

١ — بيانات أساسية عن المبحوث وأفراد أسرته :

وذلك مثل : الاسم ، والجنس ، والسن ، والديانة ، والصلة برب

الأسرة ، والحالة الزواجية والحالة التعليمية ، والحالة العملية ، والمهنة (فى حالة العمل) ، ومكان العمل ، ومتوسط الدخل الشهرى للأسرة واذا كانت هذه البيانات تتعلق بكل فرد من أفراد الأسرة أو المقيمين معها بصسفة دائمة ، فان هناك بيانات أساسية يقتصر توجيهها الى رب الأسرة مثل : القيام بأعمال اخرى بالاضافة الى العمل الأصلى ، وكذلك ما اذا كان يقدم خدمات لزوار « الحوش » أيام المواسم والمناسبات من عدمه .

٢ — بيانات عن الموطن الأصلى ، ومدى الاقامة ، ونمط التوطين :
وتشمل الفترة التى انقضت منذ سكناه بالمقابر ، وتحديد بلده الأصلية (أو الحى الذى كان يقطنه قبل استيطانه المقابر) والأبناء الذين أنجبهم بالمنطقة ، والأسباب التى دفعته لسكنى المنطقة ، وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين نصحوه بالمجىء الى الجبانات للسكنى بها والاقامة .

٣ — السكن ، ومرافقه :

ويتضمن هذا البند السؤال عن عدد الحجرات القائمة بالحوش وما اذا كان بالمسكن دورة مياه ، أو توصيلة كهرباء ، أو توصيلة مياه ومن أين يحصلون على المياه (ان لم تكن متوافرة) وكذلك السؤال عما اذا كان الساكن قد أجرى بعض التعديلات على سكنه منذ أقام به (مثل : بناء سور ، وبناء حجرات ، أو ترميمها ، أو تجهيز دورة مياه ... الخ) وينتهى هذا البند بالاستفسار عن طبيعة العلاقة بين الساكن ، والتربى ، والمقابل المادى — أو الخدمى — الذى يقدمه الأول للثانى نظير السماح له بالاقامة فى الحوش .

٤ — الأمن ، ونمط الجريمة :

ويتناول هذا البند مسائل أساسية مثل : الخوف من الحياة بجوار الأموات وأسبابه المحتملة ومدى اطمئنان الساكن على أبنائه وهو فى

عمله ، وظاهرة السرقة ، والتعدى على الممتلكات والأشخاص ، وحالات التهديد والابتزاز التى يتعرض لها من السكان والغرباء على حد سواء وتوقيت حدوثها ، وتحديد شخصيات أولئك الذين يقومون بهذه الأفعال وابلاغ الشرطة عنهم .. الخ كما يتضمن هذا البند السؤال عن الظواهر الاجرامية وصور الانحراف الخاصة بمجتمع المقابر مثل : سرقة الجثث وبيعها (لطلبة كليات الطب) والاتجار بالمخدرات وتعاطيها ، والدعارة ... الخ وتحديد ما اذا كانت هذه الأفعال تتم من قبل سكان المقابر أنفسهم ، أو بمساعدتهم ، أو من افراد من خارج المنطقة . وكذلك السؤال عما اذا كان الساكن يبلغ الشرطة إذا صادفه فعلا من ذلك ، أو أنه لا يفعل .

٥ ـ أنماط النزاع ، وبناء القوة :

فيتعرض هذا الجزء لأسباب المشكلات التى تحدث بين السكان بعضهم البعض ، ومن الذى يتدخل لحسم هذه المشكلات ، وتحديد الأفراد الذين لهم كلمة مسموعة فى المنطقة ومن ثم يمكنهم التأثير فى السكان ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

٦ ـ قضاء وقت الفراغ ، وشبكة العلاقات القرابية :

ويتضمن هذا البند السؤال عن وجود وقت فراغ أصلا وكيفية تمضيته ، وجود أقارب للمبحوثين يسكنون الجبانات ودرجة القرابة ، وتحديد المدى الزمنى للقائه معهم ، وكذلك وجود أقارب وأصدقاء يسكنون أحياء أخرى بالقاهرة ، ومدى العلاقة بينهم ، وكذلك تحديد الشخص الذى يقوم بتوصيل الخطابات التى قد تصل للمبحوث (ساكن المقابر) .

٧ ـ الاتجاهات نحو بعض القضايا :

وقد حددت قضيتان رئيسيتان هما : التعليم ، وتنظيم الأسرة وفى كل واحدة يسأل المبحوث عن رأيه فى عناصرها ومدى ممارسته لها ، وتصوره المستقبلى حيالها .

٨ ـــ المشاركة السياسية :

ويستمد هذا الموضوع معناه من عناصر أساسية مثل : الاشتراك فى عضوية الجمعيات بالمنطقة ، وعضوية الأحزاب السياسية ، والترشيح للانتخابات ومدى التأثير فى ســـيرها ، والادلاء بالصوت الانتخابى ... الخ .

٩ ـــ المشكلات العامة بالمنطقة ، والخدمات المطلوبة :

ويتم التعرف على ذلك عن طريق السؤال عن مدى اتاحة : المدارس بمراحلها المختلفة ، والجمعية الاستهلاكية الغذائية ، والمستوصف ، ومكتب البريد ، فضلا عن المياه ، والاضاءة ، والمجارى ، والسوق ، ونقطة الشرطة ، ... الخ وكذلك تحديد أكثر هذه المشكلات الحاحا بالنسبة للسكان من حيث المعاناة منها . ويشتمل نفس البند عـــلى الاستفسار عن أفضل الأساليب التى يراها للتغلب على هذه المشكلات (مع التركيز على مسألتى : المواصلات ، والسوق) .

وكان ابراز رأى المبحوث فى أهم المشكلات التى يعانى منها سكان القاهرة أمرا هاما فى الالمام بمدى تصوره للمشكلات التى يواجهها المجتمع الكلى وليس مجتمعه المحلى فقط .

أما الافتراض الذى إختتم به هذا البند فقد تحدد فى أنه لو أمكن تدبير مسكن آخر بمنطقة بعيدة عن الجبانات فهل يوافق ســـاكن المقابر عـــلى الانتقال اليه . ولم يسأل بطبيعة الحال من أجاب بالايجاب عن أســـباب موافقته ، فى حين كانت الأسباب مهمة التحديد فى حالة من أجاب بالنفى .

وأما الأداة الأخرى المساعدة فتتمثل فى **المقابلات الجماعية** التى أجريت أثناء الدراسة للتعرف على اتجاهات السكان نحو كثير من القضايا الحيوية التى ترتبط بمجتمعهم ، وقد ساعد ذلك على بلورة كثير من الموضـــوعات فى استمارة الاستبيان .

وبناء على ذلك فان **مصادر الدراسة** وبياناتها يمكن رؤيتها فى ضوء مستويات ثلاثة :

الأول : مادة نظرية وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو والتضخم الحضريين ، والامتداد العمرانى ، والاسكان والمشكلات التطبيقية المرتبطة بها وبخاصة فى مجتمعات العالم الثالث (وفى مصر بالذات) . فضلا عما توافينا به جغرافية المدن من مسائل ، وما يمدنا به علم الاجتماع الحضرى من موضوعات (وبخاصة الهجرة الريفية — الحضرية ، والتكيف ، والبناء الاجتماعى الحضرى ، وفقراء الحضر ، والأحياء المتخلفة بالمدينة ، والثقافة الحضرية .... الخ) .

كما أن المعلومات التى يمكن استقاؤها من كتب التراث عن تاريخ مدينة القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بالنمط العمرانى السائد) يعد أمرا بالغ الأهمية فى هذه الدراسة حيث أن افتراضا رئيسيا فيها يذهب الى القول بأن الجبانات بنمطها المعمارى السائد ما هى الا افرازا طبيعيا لنوعية الحياة التى كانت سائدة بالقاهرة فى عصور تاريخية سالفة من النواحى العمرانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية — الترويحية ، بحيث تتكامل كل هذه النواحى لتنتج الظاهرة وتستمر فى وجودها حتى الآن . وتلتقى المادة النظرية الصرفة — فى هذا المستوى — مع الأخرى المستقاه من بعض البحوث الامبيريقية التى أجريت فى ذات الموضوع . ورغم ندرتها الشديدة الا أنها عظيمة الفائدة فى تحليل الأوضاع الراهنة لظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة (*) .

الثانى : الاحصاءات سواء الجاهز منها أو الذى يتطلب اعدادا وقد تم تحديد بعض الجهات التى يمكن الاتصال بها واستيفاؤها عن طريقها وذلك مثل :

(*) ولقد تم الاستفادة بهذه المادة فى كتابة المقال السابق الاشارة اليه والذى كتب فى نطاق هذا البحث .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

ـ الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (فقد أجرت بحوثا عن كثير من أحياء القاهرة) .

ـ منطقة شئون حى وسط القاهرة ، وحى جنوب القاهرة (حيث تقع مناطق المقابر) .

ـ الادارة العامة للأملاك .

ـ الادارة الهندسية للجبانات بمحافظة القاهرة (وهى الجهة المشرفة عمرانيا على هذه المناطق) .

ـ أقسـام الشرطة بالأحياء التابعة لها المقابر وكذلك نقط الشرطة بمناطق المقابر نفسها) .

الثالث : البيانات التى تجمع من خـلال استمارة الاسـتبيان ، أو المعلومات التى يمكن الحصول عليها من خلال المقابلات الجماعية .

وكان للبحث الميدانى **اجراءات منهجية** ينبغى أن تستوفى بقدر كبير من الدقة والموضوعية حتى تصير البيانات المستقاة منه على نفس المستوى .

ويمكن تحديد هذه الاجراءات وفق ترتيبها المنطقى ـ والذى سـارت عليه الدراسة ـ على النحو التالى :

١ ـ تحديد مشكلة الدراسة :

فقد كان هذا بمثابة الاجراء الأولى والضرورى حيث ساعد ذلك بصيغة رئيسية فى تحديد أهداف الدراسة ، ونوعيتها ، وحدودها ، ومصادرها ، وطبيعة البيانات المطلوبة ... الخ .

٢ ـ التعرف على مجالات الدراسة :

وهى كما سبقت الاشارة : جغرافية ـ بشرية ـ زمنية ويفضل كل

مجال منها فى ضوء المعلومات المتوافرة عنه سواء كان مصدرها بيانات جاهزة ، او الواقع الفعلى لمجتمع الدراسة .

٣ ـ تحديد مناطق الدراســة :

وقد اســتلزم ذلك القيام بزيارات ميدانية لعديد من مناطق الجبانات بالقاهرة الى أن تم اختيار مناطق أربع هى : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة ، والمجاورين ، والغفير .

٤ ـ اختيار العينة :

وكانت هناك شروط عدة وراء هذا الاختيار بحيث تراعى جميعها مسألة تمثيل وحدات العينة لمجتمع البحث وتحددت وحدة العينة فى « الأسرة المعيشية » داخل كل حوش بمنطقة الجبانات .

٥ ـ الاتصال بالمسئولين عن منطقة الجبانات :

وكان الهدف من هذه الخطوة تحدد ليس فقط فى الحصول على تصريح رسمى لدراسة المناطق التى تدخل فى دائرة اختصاصهم ، وانما أيضا سعيا وراء توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عنها .

٦ ـ القيام بزيارات متعددة للمناطق ، والاتصـــال بالقيادات المحلية من السـكان :

فقد كان ذلك عظيم الفائدة فى التعرف على السكان وقياداتهم [سواء كانت رسمية (مثل : مشرف الجبانات ، والغفير) ، أو غير رسمية (مثل : المعلم ، والتربى)] حيث ساعدنا ذلك فى تحليل سمات المجتمع .

٧ ـ اعداد أدوات الدراسة ، وتجربتها ميدانيا :

وكانت استمارة الاستبيان هى الأداة الرئيسية ، والمقابلات الجماعية هى الأداة المســاعدة وقد أخضعنا للتجريب على عينة قليلة العدد حتى تختبر مدى صلاحيتها للتطبيق النهائى .

٨ ـ تدريب الباحثين (الطلاب) على جمع البيانات :

فبعد أن أعدت استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية تم اختيار مجموعات من طلاب قسم الاجتماع وطالباته ـ كما سبقت الاشارة ـ وتعرضوا لتدريب نظرى ، وآخر ميدانى على استخدام أدوات الدراسة .

٩ ـ جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها ، وتفسيرها .

وقد تمت كل هذه العمليات بهدف الحصول على بيانات على قدر كبير من الصدق والثبات فيما يتعلق بالموضوعات التى تعرضت أدوات الدراسة للتعرف عليها (واستعين فى ذلك بالحاسب الآلى) .

ومن الطبيعى أن تواجه أية دراسة بمجموعة من الصعوبات ، بل والمعوقات التى تحد كثيرا من طموحاتها ، وتقلل من فعاليتها ومن ثم فى امكانية الافادة منها . ولم تستثنى دراستنا من هذه القاعدة فقد تعرضت فى كل مرحلة ـ تقريبا ـ لبعض الصعوبات التى حاولنا قدر الامكان تلافيها والتقليل من تأثيرها .. ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أهم هذه **الصعوبات** حتى تحاول الدراسات ـ التى قد تتبعها ـ أن تتجاوزها ، وذلك على النحو التالى :

١ ـ البيانات الأولية عن المنطقة :

فقد مثل هذا العنصر صعوبة مبدئية تجاه هيئة البحث ، فمنذ اللحظة الأولى لاختيار مشكلة الدراسة كان من الواضح أن المجال الجغرافى للبحث غير محدد أصلا فهو متداخل مع المناطق المجاورة ومتشابك معها . كما أن أعداد السكان ـ وهم الذين يمثلون المجال البشرى ـ غير محددة بدقة ، فضلا عما يحيط المنطقة أصلا من غموض وسرية منبعهما أن السكن بها غير مشروع فى الأصل يضاف اليه استغلال المكان فى ممارسة صنوف مختلفة من الجريمة وصور الانحراف .. وقد شكلت كل هذه الأسباب وغيرها عوامل ساعدت على مجهولية المنطقة حتى بالنسبة للمسئولين عنها حيث لم تتوافر لديهم أية بيانات دقيقة

عن أى مظهر من مظاهر الحياة بها . فالسكان ، والمساكن ، والخدمات ، والمرافق والمشكلات التى تكتنف كل ذلك ... مسائل غير معلومة . وقد يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن المنطقة لم تتعرض — فى حدود علمنا — قبل ذلك لأية أنواع من البحوث الجماعية التى تستهدف لفت النظر الى الحجم المميز لهذه الظاهرة .

٢ — تحديد المناطق :

وكانت هذه الناحية تمثل صعوبة اجرائية فى الأساس حيث أن حصر المناطق جميعا قد تم اعتمادا على القدر الضئيل من المعلومات ، والجهد الكبير من الزيارات الميدانية المكثفة للمنطقة . وباتت بعد ذلك عملية تحديد المناطق التى ستجرى بها الدراسة بحيث يحدوها الشرط الضرورى والتقليدى لذلك ألا وهو تمثيل مناطق المقابر بمدينة القاهرة ككل بقدر الامكان . واستلزم الأمر القيام بزيارات عديدة لكثير من المناطق حتى نقف على النمط المعيشى المميز لكل كى لا نقع فى خطأ تكرار المناطق المتشابهة واهمال الأخرى المختلفة — المتباينة . وانتهى اختيارنا الى المناطق الأربع سالفة الذكر .

٣ — سحب العينة :

وقد ووجهت هذه المسألة بالصعوبة الأصلية المتمثلة فى الضعف الشديد ، والنقص الواضح فى البيانات المتعلقة بالمنطقة فسكانها غير معلومين بدقة ، كما أن النطاق المكانى للأحواش غير محدد ويتعرض لكثير من التداخل مع الأحياء السكنية المجاورة (مثل : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) الأمر الذى صارت معه محاولة تطبيق القواعد الأصيلة والمعمول بها فى سحب العينات مسألة بالغة الصعوبة ان لم تكن مستحيلة . وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة عن طريق سحب عينة عشوائية غير منتظمة من سكان المقابر (بغض النظر عن الاعتماد على ترتيب معين للمساكن أو الأسماء تسحب من خلاله العينة) . ورغم ما ارتبط بهذا الأسلوب من الوقوع فى خطأ الصدفة حينا ، وفى خطأ التحيز

أحيانا أخرى الا أننا حاولنا التغلب قدر الامكان على هذين النوعين من الأخطاء وغيرهما عن طريق زيادة عدد مفردات العينة وبخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

٤ ــ تدريب الباحثين :

فكلما سبقت الاشـــارة لم يكن هؤلاء الباحثون سوى طلبة وطالبات قسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب هؤلاء الطلبة على أجراء البحوث الاجتماعية حتى لا يكون اعدادهم فى فترة الدراسة نظريا صرفا ، وانما يمثل ارتباطهم بالمجتمع ومعرفتهم الوثيقة بأنماط المعيشة به ، والتصاقهم بمشكلاته هدفا أساسيا لا يقل أهمية عن التلقين الدراسي . وكانت الصـــعوبة فى تدريبهم متمثلة فى كونهم لم يعدوا أصلا بصفتهم باحثين ميدانيين ، فضلا عن أنهم جميعا لم يمارسوا قبل ذلك إي عمل ميدانى . غير أن تدريبهم المستمر ــ نظريا وميدانيا ــ قد خفف كثيرا من وطأة هـــذه الصعوبة فضلا عن الاستفادة الكبرى التى تحققت لهم .

٥ ــ الاتصال بالأهالى من السكان :

فقد كانت الدراسة فى مسيس الحاجة لكسب ثقة الأهالى من السكان حيث أن هناك « تخوفا مبدئيا » من الغريب الذى يزور المنطقة لعديد من الأسباب التى ذكرت فيما سبق . وقد أمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق عقد الزيارات المتكررة والمستمرة للمنطقة ، واصطحاب بعض المسئولين من المحافظة حيث قاموا بعملية التعارف الضرورية بين أعضاء هيئة البحث وبعض الأفراد ذوى التأثير والنفوذ على السكان (مثل : المعلم والتربى) فهؤلاء كانوا بمثابة « المفتاح » الذى من خلاله يمكن الوصول الى السكان وكسب ثقتهم .

وكان تشكل فريق الباحثين الميدانين من مجموعات من الطلبة ، والطالبات معا مؤثراً الى حد بعيد فى الاتصـــال بالأهالى حيث كان لوجود الطالبات

فعالية كثيرة على اجراء الدراسة وفق توقيتها المحدد ، وبأكبر قدر ممكن من الصدق والموضوعية .

٦ ـ جمع البيانات :

لعل فى تذليل كل الصعوبات السالفة محاولة لتقليل العقبات التى تظهر فى مرحلة جمع البيانات (فهى تمثل الخطوة الحيوية فى الدراسة) . وحتى تنتظم هذه العملية أعد جدول زمنى يمكن من خلاله جمع البيانات من مناطق الدراسة الأربع بشكل متزامن . وكانت المتابعة تتم بصورة يومية سواء بالنسبة لعملية جمع البيانات ميدانيا ، أو مراجعة استمارات الاستبيان وذلك حتى نضمن درجة من الصدق والثبات المطلوبين .

وكانت اضافة مائتى استمارة استبيان الى اجمالى مفردات العينة (البالغة ألفا) عملية نحاول بها الوصول الى العينة الصافية بعد حذف الاستمارات غير الدقيقة ، أو غير الكاملة .

٧ ـ تحليل البيانات ، وتفسيرها :

فقد أمدتنا نتائج الاستبيان بنوعين من البيانات : الأول كمى أمكن استيفاؤه من خلال بنود الأسئلة التى تتعلق بالعناصر الكمية فى الدراسة (وهى الأسئلة جميعا عدا التى تطلب ابراز رأى المبحوث بشكل مفتوح ، أى التى لا تحتوى على احتمالات اجابة) ، والثانى كيفى وقد أوردناه من خلال الصفحة الأخيرة باستمارة الاستبيان التى يدون بها الباحث ملاحظاته عن كل ما يتعلق بالمبحوث ، والمكان الذى تجرى به المقابلة . ومن خلال الجانبين يتم تحليل البيانات ، وتفسيرها .

وينقسم هذا الجزء الذى نعرض فيه للبيانات الميدانية الى أربعة أقسام تكتمل بخاتمة تناقش الأفكار الرئيسية التى انتهت اليها الدراسة :

— ويسعى **القسم الأول** للتعرف على الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر وذلك اعتمادا على تحليل من واقع الدراسة الميدانية . ونحدد هذه الدوافع فى : الهجرة من الريف الى المدن وسكنى المقابر بالقاهرة ،

والاكتظاظ السكنى بأحياء القاهرة ومشكلات الاسكان ، والبطالة التى يتسم بها الوافدون مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر ، فضلا عن ضآلة متوسط الدخل وتدنى مستويات الحياة ، كذلك تمثل المقابر كمكان للاختباء وممارسة بعض صنوف الجريمة وصور الانحراف دوافع لانتقال نوعية خاصة من السكان اليها .

— ويتناول **القسم الثانى** نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر فنتساءل فى بدايته عمن ذا الذى يسمح بسكنى المقابر ، ونعرض — من خلال بيانات الدراسة الميدانية — للتركيب العمرى ، والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان ، فضلا عن تحديد المهن ومستويات الدخول ، ثم نتعرف على المسكن والتعديلات التى أضيفت اليه ، ونتناول نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان ، وننهى هذا الفصل بمعالجة مسألة « الخوف » من الحياة بجوار الموتى .

— اما **القسم الثالث** فيتعرف على المشكلات الحقيقية التى يعانى منها سكان المقابر وذلك من خلال بعض النقاط مثل : المقابر كمنط للسكن ومدى ملاءمته لساكنيه ، والمشكلات المرتبطة بالمنطقة عموما ، والأخرى الخاصة بسكنى المقابر كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن ، وكذلك التعرف على تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاحها طبقا لأجيال السكان المتعاقبة بالمنطقة ، ثم نحدد فى النهاية العلاقة بين سكنى المقابر ومستوى تطلعات سكانها من خلال بعض الاتجاهات .

— ويناقش **القسم الرابع** والأخير البدائل المختلفة المطروحة وتسبق بطرح الأساليب التى يفكر بمقتضاها السكان فى علاج مشكلاتهم وكذلك الدولة . ثم نحدد تلك البدائل فى ثلاثة : الأول يتحدد فى الابقاء فيزيقيا على المنطقة مع ادخال التحسينات اليها ، والثانى يرى من خلال نقل المقابر الى منطقة أخرى واعادة تخطيط المنطقة جذريا وبناء مساكن جديدة ، أما الثالث فيتصور فى ضوء تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الابقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقابر فقط .

القسم الأول

الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر :

تحليل من واقع الدراسة الميدانية

تعد « سكنى المقابر » واحدة من أبرز الظواهر اللافتة بالمجتمع المصرى بعامة ، وبمدينة القاهرة بخاصة . ولم تنشأ هذه الظاهرة بطبيعة الحال بين عشية وضحاها ، وانما كان وراء تكونها تاريخ طويل وممتد ، فهى تضرب بجذورها الى أعماق بعيدة تحكى قصة المجتمع المصرى بأكمله . ولم يفد بعض أبناء المجتمع للسكنى بهذه المناطق جزافا ، أو من قبيل الصدفة ؛ وانما كانت هناك أسباب عديدة ، ودوافع شتى تقف وراء نزوح جماعات من السكان من مناطق مختلفة من المجتمع ــ ريفية كانت أو حضرية ــ الى مناطق المقابر للسكنى بها والاستقرار .

ورغم أن دراستنا التى أجريت تتناول « دراسة حالة » مدينة القاهرة من حيث الظاهرة ، الا أن المتتبع لتكونها ، والدارس لنشأتها يلقاها ذات حجم متميز وواضح بالعاصمة اذا ما قورنت بعداها من المدن الأخرى ، أو القرى . ومن ثم فانه ــ مع شىء من التحفظ ــ يمكن القول مبدئيا بأن الأسباب أو الدوافع ، وكذا الآثار أو النتائج تكاد تتشابه بخصوص هذه الظاهرة فى كل مدن مصر ، الأمر الذى يتيح فرصة أكبر لتعميم نتائج هــذه الدراســة .

وفى حدود التصور النظرى السابق ، واعتمادا على الدراسة الميدانية التى أجريت يمكن بسهولة استكشاف الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر . فهى تبدأ بموجات هجرة متلاحقة من النمط الريفى الى القاهرة تبحث بطبيعة الحال عن مأوى لها فلا تجد سوى المقابر تضمهم سكنا ويشجعهم على ذلك أحيانا وجود أقارب لهم هناك . كما أن الاكتظاظ السكنى ذاته بمدينة القاهرة مع ما يشمله من مشكلات (لعل أهمها المساكن الآيلة للسقوط ، والأخرى التى انهارت بالفعل) يعد أمرا دافعا لسكنى المقابر . أما البطالة سواء بالنمط الريفى أو الحضرى فتشكل هى الأخرى حافزا للبحث عن أى عمل فى أى مكان حتى وان كان ذلك هو المقابر . ومن الطبيعى أن تتصدر الدوافع السابقة ضآلة متوسط الدخل ، وتدنى مستوى الحياة مع عدم وجود فرصة سكن بديل . كما تشكل الجريمة وصور الانحراف الأخرى مغريا وراء الاختفاء

فى هذه المناطق وبخاصة أن نمطها الفيزيقى يسمح بذلك كما أن التركيب الاجتماعى لسكانه يعضد ذلك ويسانده .

وفيما يلى سوف نشرح بشىء من التفصيل هذه الدوافع الخمسة بشىء من الاستفاضة :

اولا : الهجرة من الريف الى المدن ، وسكنى المقابر بالقاهرة :

الهجرة الريفية — الحضرية ظاهرة واضحة ، وملموسة فى مجتمعات العالم الثالث عموما ، وفى تلك التى تمر بمرحلة انتقالية (من نمط زراعى تقليدى الى آخر صناعى حديث) خصوصا . ولم تخرج مصر عن حدود هذه الظاهرة بل هى نموذج مثالى بالنسبة لها ، وذلك رغم ذاتية الأسباب ، وخصوصية النتائج .

ويتخذ هذا النمط من الهجرة اتجاهات مختلفة (وان التقت جميعا فى انها تشكل حركة السكان من الريف الى المدن) ، فلا ريب أن تحرك السكان من قرى محافظة ما بمصر الى مدنها (الكائنة بذات المحافظة) لأمر يختلف الى حد بعيد عن حركتهم من نفس القرى الى مدن محافظة اخرى ، ومن الطبيعى أن يتغير الموقف تماما اذا كان مقصد أولئك السكان هو القاهرة . غير أن القاهرة ذاتها تختلف اختلافا بينا بالنسبة لمناطقها مترامية الأطراف فيمن تستقبله من وافدين اليها . فمن المنطقى — نظريا على الأقل — أن يتسق هدف المهاجر من هجرته ، مع المكان (أو الحى) الذى يختار للاقامة به والاستقرار . فمن كان يستهدف مثلا الهجرة الى القاهرة باحثا عن عمل صناعى ، غالبا ما يقع اختياره على مناطق تتميز بهذا النشاط فيجد مأربه فى شبرا الخيمة ، أو حلوان على سبيل المثال . ومن الطبيعى أن يبحث المهاجر له عن سكن فى ذات المنطقة بحيث تكون أقرب ما يمكن الى مكان عمله .

أما من كان مقصده العمل فى قطاع الخدمات (حيث لا تتيح له مؤهلاته ، أو خبراته العمل فى غير ذلك) فهو باحث بلا شك عن مكان بأحياء وسط المدينة (باب الشعرية مثلا) أو أطرافها (كمناطق البناء بمدينة نصر) . وفى كل الأحوال فان مجال عمله هو المحدد دائما لنطاق سكنه ، وليس العكس .

ومن الخطأ أن نتصور أن المهاجر دائما ما يفد الى عمل محدد سلفا ، ومنطقة سكن معروفة مسبقا — فهذا لا يحدث الا اذا كانت الهجرة مخططة — ذلك أن موجات متلاحقة تنزح دائما وبشكل غير منظم (سواء من قبل الأفراد ، او الدولة) تاركة الريف ومتجهة صوب القاهرة (أو غيرها) .

ولا ريب أن وجود أقارب للمهاجر سبقوه الى محل الهجرة الجديدة (القاهرة مثلا) يعد أمرا مشجعا بل ومحفزا فى كثير من الأحيان للتفكير فى الهجرة أصلا واتخاذ قرار بخصوصها . فهؤلاء الأقارب يعدون — فى نظر هؤلاء — نموذجا حيا ومعيارا للنجاح فى الهجرة (أو الفشل فيها) ذلك فوق ما يتيحه وجود الأقارب من تقديم تسهيلات كبيرة لذويهم (المهاجرون الجدد) وبخاصة فى المراحل الأولى للهجرة وذلك مثل : الاقامة معهم فى نفس المسكن ، ومساعدتهم فى البحث عن عمل ملائم ، وتزويدهم بما يحتاجون من غذاء ونقود .

وكان المهاجرون الى منطقة المقابر بالقاهرة يندرجون ضمن هذه الفئة فمعظمهم غير مؤهل أصلا للقيام بعمل محدد (اذ كان عملهم الأصلى مرتبطا بالنشاط الزراعى) ولم يعدوا بعد لممارسة أى عمل آخر . ومن الطبيعى أن تتفاوت مناطق المقابر ذاتها من حيث نسبة استقبالها للمهاجرين سواء كانوا ينتمون الى أصول ريفية ، أو كانوا نازحين من مناطق أخرى حضرية (من القاهرة ، أو غيرها) .

وقد دلت نتائج الدراسة فى هذا الشأن [أسر جدول رقم (١) بالملحق (٢)] أن منطقة « الغفير » مثلا قد استحوذت على نسبة لافتة من المهاجرين مباشرة من الريف اذا ما قورنت بمثيلاتها فى المناطق الثلاث الأخرى مجال الدراسة . فقد بلغت تلك النسبة حوالى ٢٨٪ (من وافدى قرى الوجهين البحرى والقبلى) بينما كان حوالى ٣٧٪ من سكان منطقة الغفير يسكنون فى حى آخر بمدينة القاهرة أما بقية النسبة وتبلغ حوالى ٣٥٪ فتمثل من هم أصلا من سكان الحى .

وبتحليل هذه المؤشرات اتضح أن الدافع لوفود سكان جدد الى هذه المنطقة بالذات يتحدد فى وجود أقارب لهم بهذه المنطقة من قبل ؛ الأمر الذى يشجعهم على اتخاذ قرار الهجرة والنزوح مباشرة الى هـــذه المنطقة . أما المناطق الأخرى فلم يكن هذا المتغير بها واضحا ؛ ومن ثم كان موطن السكن السابق على الانتقال لمنطقة المقابر لا يخرج كثيرا عن المنطقة ذاتها ، أو حى آخر بمدينة القاهرة .

ثانيا : الاكتظاظ السكنى بالقاهرة ، ومشكلات الاسكان :

رغم أن الهجرة من الريف تمثل عاملا أساسيا فى التضخم السكانى بالقاهرة عموما (ومن ضمنها مناطق المقابر) ؛ الا أن النسبة الغالبة من سكان المقابر اما تكون قد وفدت أصلا من أحياء أخرى بالقاهرة ذاتها ، أو تكون من نتاج النمو الطبيعى لســـكان المنطقة (أى من أبناء المنطقة نفسها) . ولنا أن نتساءل : ما هو الدافع لانتقال جماعات من السكان من منطقة الى أخرى داخل نفس المدينة ؟ هناك فى الواقع أسباب عديدة تبرز فى مقدمتها مسألة « السكن » ، فهذا الانتقال أو التحرك من منطقة الى أخرى لا يخرج عن كونه تغيرا لمحل السكن الذى قد يكون غير ملائم (من ناحية ضيقه وزيادة عدد أفراد الأسرة) ، أو أن يكون مرتفع من حيث قيمته الايجارية ، أو أن يكون آيلا للسقوط ، أو قد تهدم بالفعل .. لواحد من هذه الأسباب — أو بعضها ، أو جميعها — يتخذ الفرد (أو الأسرة) قرارا بالانتقال لمسكن آخر .

أما اذا تحدد الاختيار بالسكنى بمنطقة المقابر ، فلابد أن يكون وراء ذلك مجموعة من الاعتبارات والظروف الذى دعته الى هذا الاختيار . وأهم هذه الاعتبارات ما هو ملاحظ من تضخم ســـكانى هائل تعانى منها مدينة القاهرة بعامة ، وبعض أحيائها بخاصة الأمر الذى يجعلها تلفظ ساكنيها خارجها اما بسبب ضيق المسكن على ساكنيه ، أو أنه قد صار غير صالح للسكنى بسبب أيلولته للسقوط أو تهدمه . واذا كان السبب الأول (ضيق المسكن) يتيح للساكن فرصة التفكير للانتقال الى مسكن آخر أكثر ملاءمة (رغم ما يكتنف ذلك من صعوبات مادية) ، فان السبب الثانى يفاجئه بأنه لابد أن ينتقل خلال ساعات محدودة الى مسكن آخر .

ولعل الزائر العابر للمناطق العتيقة بالقاهرة — والتى لم يصبها التجديد الحضرى بعد — يلحظ دائما وجود مجموعة من « الخيام » قائمة على طرف من هذه الأحياء (مثل : الخليفة ، والدرب الأحمر ، والجمالية ... الخ) ، وهى تمثل المساكن المؤقتة التى أقامها أصحابها بعد أن لفظتهم مساكنهم التى آلت للسقوط . وهـذا النمط من الاسكان مؤقت بطبيعة الحال ، الأمر الذى يجعل ساكنوه يبحثون بكل الطرق والأساليب عن أى مسكن يضمهم . ولما كانت امكانيات السكنى مع الأقارب محدودة للغاية اذ أنهم (أى الأقارب) يعانون أصلا من ذات المشكلات تقريبا ، فان الفرد مع أسرته لا يجد أمامه سبيلا سوى أن يتجه صوب منطقة المقابر . ولا شك أن « الأقارب » الذين يقطنون المقابر يلعبون فى هذه الحالة دورا أساسيا حيث يساعدونهم أما فى الاقامـة معهم فى نفس « الحوش » ، أو أن يبحثوا لهم عن حوش آخر لا يسكنه أحد ، وينخرطون بعد ذلك فى نمط للحياة يميز سكان المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية — كما أوضح التصـور النظرى الذى طرح بمقدمة البحث — أن مسألة البحث عن مسكن ليست هى **وحدها** السبب المباشر لتكون هذه الظاهرة ، وانما جاءت فقط مبرزة لحجم الظاهرة بشكل واضح حيث أن هذا العامل (الاكتظاظ السكنى بالقاهرة) حديث فى تشكيل الظاهرة ومعاصر لأحوال القاهرة منذ ما لا يزيد عن أربعة عقود من الزمان . أى أن هذا الموضوع لو كان قد طرح مع بدايات هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، فان مسألة التضخم السكنى بأحياء القاهرة لم تكن تمثل بعدا هاما من أبعاد ظاهرة سكنى المقابر ، ذلك لأنها أصلا لم تكن قائمة بنفس حجمها الحالى ، ومن ثم فان الذى حدث بالفعل لا يخرج عن كونه تزامنا بين انفجار مشكلة الاسكان ، وتضخم ظاهرة سكنى المقابر .

أما التحليل المعاصر للظاهرة فقد كشفت عنه بجلاء الدراسة الميدانية التى أجريت حيث وضعت احتمالات عديدة تبحث كلها عن السبب الـذى دفع بأفراد العينة (١٠٠٠ أسرة) الى السكنى بالمقابر وكانت هذه الاحتمالات واردة على النحو التالى .

— طبيعة العمل فى الجبانات (مع ما يدره ذلك من دخل لاينقطع ، فى ذات الوقت الذى قد يعانى فيه الفرد من بطالة)

ـــ القرب من مكان العمل	(حيث يعمل الكثير منهم فى أعمال تتصل بالمقابر اتصالا مباشرا) .
ـــ وجـــود أقارب	(وقد يمثل ذلك الدليل الذى أتى بالفرد للمقابر أول مرة) .
ـــ رخص اجرة السكن ـــ السـكن مجانا	ويعتبر هذان المتغيران من الدوافع الرئيسية لترك السكن السـابق والاتجاه مباشرة لسكنى المقابر .
ـــ انهيار المنزل ، وعدم وجود بديل له ـــ أزمة المساكن عموما .	وهما عنصران نناقشهما فى هـذه النقطة ونبحث عن وزنها النسبى بالمقارنة بالعناصر الأخرى .
ـــ خلافات مع الأهل ـــ بسـبب الزواج	ويمثلان جوانب اجتماعية صرفـة تنبع أصلا من المعيشـة فى مكان مزدحم مع ما يحيط ذلك من رغبة فى الاسـتقلال .
ـــ حراسة الحوش	(وهذا العامل مرتبط بوجود صلة معرفة أو قرابة بين صاحب الحوش والوافد الجديد) .

وبالرجوع الى البيانات التى أفرزتها الدراسة يتضح أن « أزمة المساكن » مثلا تمثل نسـبة الاستجابات الغالبة فى كل من المناطق الأربع للدراسة (الامام الشافعى ، السيدة نفيسه ، المجاورين ، الغفير) فكانت حـوالى ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٣٧٪ على التوالى بالنسبة لبقية الدوافع ، فاذا أضفنا الى ذلك مسألة انهيار المنزل وعدم وجود بديل له لصارت تلك النسب عـلى النحو التالى : ٥٢ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨٪ على التوالى أيضا [ولتوضيح ذلك تفصيلا يمكن الرجوع الى جدول (٢)] .

وترتبط مسألة « البحث عن سكن » بوجود الدليل الذى يرشد هؤلاء النازحين الى سكنى المقابر ، ورغم أن الأقارب كانوا فى أغلب الأحيان (حوالى ٤٠٪ كنسبة متوسطة لاجمالى العينة) بمثابة الواجهة الظاهرة التى تمثل ذلك الدليل ، الا أنهم يعدون بمثابة الوسيط بين الوافد الجديد ، وعناصر قوة متميزة بمنطقة المقابر لها السلطة فى اسكان هؤلاء والسماح لهم بممارسة انماط جديدة من العمل داخل منطقة المقابر . ومن هؤلاء نذكر : التربى ، وموظف الجبانات ، وغفير المقابر المكلف بالحراسة ، وصاحب الحوش ... الخ (وسوف نولى هذه النقطة تفصيلا اكبر عندما نتناولها فى موضعها) .

ثالثا : البطالة مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر :

رغم أن البطالة بمعناها المجرد تتحدد بقدرة الفرد على العمل ، ورغبته فيه ، وبحثه عنه ثم عدم التوفيق فى الحصول عليه ؛ الا أن هذا المعنى قد صار كلاسيكيا تتناقله كتب التراث وليس له تجسيد حقيقى فى الواقع . فمسألة البطالة فى الحقيقة مسألة غاية فى التركيب والتعقيد سواء من حيث الأسباب ، أو النتائج اذ أنه ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان اعتبارات شتى لعل أهمها : الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمن يعانى منها ، ونوعية العمل الذى يطلبه ، وكذا ظروف العمل السابق — اذا كان موجودا — من حيث : النوعية ، وعدد الساعات ، والأجر ... الخ ، فضلا عما يرتبط بذلك من علاقات اجتماعية قائمة فى محيط العمل ويكون لها التأثير الأكبر اما فى توطيد ، أو زلزلة موقع العامل فى مجال عمله ، ومن ثم فى معاناته للبطالة .

وفوق ذلك فهناك أنماط مغايرة للبطالة — غير ذلك النمط التقليدى — ومنها البطالة المقنعة والتى تظهر بخاصة فى القطاع الريفى ، والأخرى الموسمية التى ترتبط بذات القطاع نظرا لموسمية العمل فيه . ولا نغفل أيضا ما أصطلح على تسميته « بالعمالة الخاطئة » Misemployment الذى يدل على عمالة ولكنها ليس فى مجالها الصحيح كأن لا تتوافق قدرات العامل وطاقاته من تعليم ، وخبرة مع متطلبات العمل وشروطه . وهى وان

كانت تدخل فى نطاق العمالة ، الا أنها تقترب فى حقيقتها من مضمون البطالة .

واذا كانت البطالة تعد واحدة من الأسباب الحيوية التى تدفع بالفرد للهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرصة عمل مناسبة بأجر ملائم ، فان هذه الظاهرة (أى البطالة) تلعب دورا أساسيا فى حركة السكان داخل المدينة الواحدة أيضا .

وكانت هذه المسألة لافتة فى دراسة أحوال « ساكنى المقابر » بمدينة القاهرة . فمنهم من لم يكن لديه عمل دائم قبل هجرته من بلده واستقراره بهذه المنطقة ، ومنهم من اشتغل بأعمال ترتبط بالحياة بمنطقة المقابر ، كما أن بعضهم احتفظ بمجالات للعمل خارج المنطقة واتخذها سكنا فحسب . ورغم أن نتائج الدراسة قد كشفت عن نسبة عالية من السكان (حوالى ٥٨ ٪) يرتبطون بمجالات عمل خارج المنطقة ، الا أن النسبة الباقية (حوالى ٤٢ ٪) تتزايد باستمرار الأمر الذى يدفعنا الى تفحص أنماط العمل المتاحة بمنطقة المقابر ، ونسبة العاملين بها الى اجمالى السكان بالمنطقة . ويمكن أن نجمل هذه الأنماط على النحو التالى :

- قراءة القرآن : وتمثل نسبة العاملين بها حوالى ١٠ ٪ من السكان الذين ليس لهم عمل دائم وهى نسبة فى زيادة مستمرة نظرا للعائد المادى الضخم الذى يدره هذا العمل .

- نقل المياه : وهى عملية لا ترتبط فقط بتأدية خدمات (بمقابل) لزوار المقابر ، وانما هى فى الأساس عمل دائم بهذه المناطق حيث أن السكان أنفسهم هم الذين يستخدمونها فهى ضرورة حيوية لهم نظرا لأن مياه الشرب الصالحة لم تصل الى كل أجزاء هذه المنطقة .

- تنظيف الحوش : وهى مسألة تتشابه الى حد بعيد مع عملية نقل المياه فهى واجب يومى يرتبط بالمعيشة أكثر من كونها عمل يدر عائد (باستثناء ما يتم أثناء مناسبات زيارة المقابر) .

واذا حاولنا التعرف على الحالة العملية لسكان منطقة المقابر بمدينة القاهرة لوجدنا أنه من الممكن تصنيف السكان بصددها الى فئتين متمايزتين .

● من يعملون ، وينقسمون الى قسمين :

— من يعمل منهم بصفة دائمة : وتصل نسبتهم الى حوالى ٥٠٪ فى كل من منطقتى الغفير ، والمجاورين ، وترتفع لتصل الى حوالى ٦٢٪ فى السيدة نفيسة ، ويتزايد ارتفاعها فى منطقة الامام الشافعى لتبلغ حوالى ٧٤٪ ويمكن تفسير ذلك بفرص العمالة المتوافرة بالمنطقة الأخيرة وبخاصة ما يتصل منها بالأعمال الحرفية (نقاشة — طباعة — حداده — نجارة ... الخ) . ومن الجدير بالذكر أن هذه الأعمال قائمة داخل المقابر ذاتها بل أن بعض السكان يتخذ من « الحوش » محلا للسكن ، ومجالا للعمل فى ذات الوقت ، كما أن البعض الآخر قد شيد حجرة أو اثنتين لتوسيع نطاق عمله .

— من يعمل بصفة مؤقتة : وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٧ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٣ (وفقا للترتيب السابق) . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم أفراد هذه الفئة ينتمون الى أعمال غير دائمة بطبيعتها فهم اما عمال بناء ، أو رصف طرق ، أو هم يعتمدون أساسا على الخدمات الاضافية بالمقابر ويعتبرون ما عدا ذلك عملا ثانويا مؤقتا وهامشيا . ومن الملاحظ أن نسبة هؤلاء تتناسب عكسيا مع العاملين بصفة دائمة ، فكلما قلت نسبة البطاله (أو المهن الطفيلية) زادت نسبة العمالة الدائمة .

● من لا يعلمون ، ويمكن تصورهم على النحو التالى :

— تلاميذ وطلاب : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٣٪ من السكان

— ربات بيوت : تصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٨٪ من السكان

— أفراد بالمعاش : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٢٪ من السكان

— عاطلون : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٧٪ من السكان

غير أن المتأمل لمنطقة المقابر يلحظ وجود مهن « خاصة — نوعية » تمثل أهمية حيوية بها سواء لكونها متصلة بنمط الأعمال القائم هناك ، أو لأنها تعتبر بمثابة « المفتاح » الذى يسمح للسكان بالاقامة بها . ومن هذه الأعمال نذكر : « التربى » ، « والغفير » . فكل منهما يمثل نمطا واقعيا ومؤثرا فى الحياة بهذه المناطق (وسوف نعود الى هذه النقطة تفصيلا فى بداية الفصل التالى) .

ويرتبط اختيار العمل بالمقابر بمدة الاقامة بها ، فمن يفد اليها من فترة قصـــيرة لا يكون بمقدورة « اختيار » المهنة التى يريد (بافتراض انه مؤهل لها) ، ومن اقام لفترة ممتدة يستطيع أن يكتسب مهار وخبرة فى اى عمل يجده (حتى بافتراض أنه لم تكن له صلة به من قبل) .

ذلك شأن من وجدوا عملا بالفعل (أو لم يجدوه) ، أما الأبناء — وبخاصة الذين ولدوا بنفس المنطقة ونشأوا فيها — فالأمر جد مختلف بالنسبة لهم فهم : اما قد التحقوا بالمدارس والجامعات سعيا وراء استكمال تعليمهم توطئة لحصولهم على فرصة عمل افضل مما هو عليه آباؤهم (وكثير منهم يتطلع لترك سكنى هذه المناطق) ، او هم لم ينخرطوا فى مضــمار التعليم أساسا وبحثوا لأنفسهم عن حرفة يتعيشون منها ويساعدون ذويهم سواء كانت هذه الحرفة داخل منطقة المقابر ، أو خارجها .

رابعا : ضآلة متوسط الدخل ، وتدنى مستويات الحياة :

من الطبيعى أن مشكلات الاسكان ، والبطالة بالمدن الكبرى (مثل القاهرة) تفرز عديدا من الظواهر الأخرى المصاحبة التى تعد بحق نتائج لها (وليس أسبابا) . ولعل اهم هذه الظواهر ما يمكن التعبير عنه « بالفقر »، فهو ظاهرة لافتة ، ومركبة بالمجتمعات المتخلفة عموما ، وفى نمطها الحضرى خصوصا ، وفى الأحياء المتخلفة Slums من هذا النمط بالذات .

ويتخذ الفقر المادى اشكالا عديدة ، لعل أكثرها شيوعا ما اصطلح

على تسميته « بانخفاض متوسط الدخل الفردى » . ورغم ما يكتنف هذا المؤشر من غموض تجعله لا يعبر بدقة عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للفرد ، ، ومع ما يرتبط بهذا المقياس من محاذير تجعله غير كاف للدلالة على ظاهرة الفقر بعامة (وتســتوى فى ذلك عملية المقارنة بين المجتمعات أو الأفــراد) .. برغم ذلــك كله ، فانه لم يزل مؤشرا عاما وكليا ، ويمكن استخدامه ــ بعد تنقيته ــ كأحد المقاييس (مدعما بغيره) فى المساعدة على التعرف على مستويات الحياة الخاصة بالأفراد ، أو المجتمعات .

وقد أمكن استخدام هذا المؤشر فى الدراسة الميدانية لسكان المقابر بمدينة القاهرة ، وســاعد على استخراج بعض الدلالات الهامة عن المســتوى الاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء السكان . ورغم أن سؤال المبحوث عن متوسط دخله الشهرى (وبخاصة أولئك الذين ينخفض مستواهم الثقافى) لا يعطى اجابة صادقة بحال من الأحوال ، ذلك أنه من الصعوبة بمكان حســابه ، وبصفة خاصة من يضيف الى عمله الثابت عملا آخر اضافيا يدر عائدا ماليا أو خدميا يصير من الصعب تقديره .... رغم ذلك فان الاتجاه الغالب بين أفراد العينة يؤكد الانخفاض الذريع لهذا المتوسط من الدخل .

فاذا كانت الفئات الدخلية تبدأ من (أقل من ١٥ جنيها شهريا للأسرة فى المتوسط) وتنتهى الى (أكثر من ٩٥ جنيها شهريا) فان نتائج الدراسة قد أفادتنا بأن أكثر من ٨٠٪ من اجمالى العينة بالمناطق الأربع ــ مجــال الدراسة ــ يتراوح متوسط دخلهم الشهرى بين أقل من ١٥ جنيها شهريا ، ٤٥ جنيها شهريا . الأمر الذى يعكس تدهورا شديدا فى نصيب الفرد من ذلك المتوسط أساسا . .

فاذا أضفنا الى ذلك نقطة هامة برزت من خلال استجابات المبحوثين جميعهم تقريبا وهى أنه حتى هذا المتوسط الضئيل يتميز كذلك بعدم الثبات ، اذ أن مصدره غير مجدد تماما فهو لا يعتمد على وظيفة مثلا ، أو عمل ثابتا فى كثير من الحالات التى تعرضت للدراسة .

وكانت منطقة « المجاورين » هى أكثر المناطق تدنيا من حيث متوســط

الدخل ، أما أقلها تدهورا — من حيث ذات المتغير — فكانت منطقة « الإمام الشافعى » . ويرجع السبب فى ذلك لنوعية الأعمال المتاحة بكل من المنطقتين ومن ثم العائد منها ، فضلا عما تتسم به المنطقة الأخيرة من ارتفاع لمستويات طموح أبنائها الناجم عن ارتفاع نسب التعليم بينهم . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والغفير) فيكاد يتوسط فيهما الدخل — رغم تدهوره — بالنسبة للمنطقتين السابقتين .

الا ان هذا الانخفاض الذريع فى متوسط الدخل لم يواجه بالسلبية والضعف ، وانما كان العكس هو الصحيح تماما فلوحظ أن اشد المناطق تدنيا فى مستويات دخول أبنائها هى أكثرها سعيا وراء البحث عن مجالات عمل جديدة ترفع من مستويات دخولهم ، اما اذا لم يوفقوا فى ذلك زادت معدلات خدماتهم لزوار المقابر طمعا فى كسب مزيد من الدخل .

غير أن العلاقة المنطقية القائمة بين انخفاض متوسط الدخل ، وتدهور مستويات الحياة تتجسد فى مجالات عديدة هى فى الواقع الممثلة للملامح العامة والرئيسية لسكنى المقابر . ولعل التدهور الشديد الذى عليه كل المرافق بالمنطقة هو أبرز شاهد على ذلك ، فالمياه لم تصل الى معظم المقابر (فلم تكن هناك حاجة أساسية لذلك قبل أن تسكن) ومن ثم يعتمد السكان على « السقا » فى نقل المياه من الحنفيات العامة ، أو من بعض « الأحواش » التى بها وصلات مياه .. أما الكهرباء فقد زودت بها الشوارع والطرق الرئيسية الموصلة لمنطقة المقابر ، الا أن بعض السكان قد أقاموا بأنفسهم — وبشكل غير مشروع — وصلات من الطرق الى مساكنهم بالمقابر [ويحميهم فى ذلك غفير المقابر ، أو « المعلم » نظير « اكراميات » — كما عبر كثير من المبحوثين — بعضها مالى ، والآخر خدمى (كأن يكلفون باعطاء دروس خصوصية لأبنائهم)] .

أما المشكلات المتعلقة بالأمراض فهى لافتة ومؤثرة فى حياة الأفراد ، فهم لا يأمنون على انفسهم ، وممتلكاتهم وبخاصة فى حالات الاظلام التى كثيرا ما تتعرض لها المنطقة ليلا . وهم يعتقدون أن وجود اللصوص ، وقطاع

الطرق ، والهاربين من الأحكام ، وتجار المخدرات هو الذى يعكر صفو حياتهم بهذه المناطق (وسوف نتعرض لهذه المسألة تفصيلا فى النقطة التالية) .

ومما لاشك فيه أن هناك علاقة وطيدة قائمة بين نوعية الحياة التى يعيشها سكان المقابر ، وأنماط الاستهلاك التى تسم حياتهم وتميزهم ، فضلا عما يرتبط بذلك كله من قيم ثقافية تتجسد فى انماط من الفكر ، والسلوك . ويمكن أن نستوضح ذلك فى عدة نقاط على النحو التالى :

— أن مسألة « الخوف من الموت ، والموتى » قد تلاشت — أو تكاد — وذلك بفعل التكرار شبه اليومى سواء بالفعل أو المشاهدة . بل أنه فى كثير من الأحيان ما تؤدى « حالة وفاة » الى رواج بين سكان المقابر حيث تزداد الصدقات ، وتكثر الزيارات التى يستفيد منها انماط معينة من العمالة (مثل قراءة القرآن ، والباعة الجائلين) . الا أنها أحيانا ما تكون غير ذلك حيث تستوجب بعض حالات الوفاة وجود أقارب المتوفى لعدة أيام يترددون على « الحوش » ؛ الأمر الذى يدفع بسكانه الى خارجه مما يسبب ارتباكا شديدا لهؤلاء السكان (ويتكرر نفس الأمر فى المواسم الدينية) .

— انه رغم ضآلة دخل الأسرة ، فان معظم السكان لديهم انماطا مختلفة وحديثة من السلع المعمرة (كالثلاجات ، والبوتاجازات ، والتلفزيونات .... الخ) ويزداد هذا النمط الاستهلاكى وضوحا مع دخول التيار الكهربائى وانتشاره المستمر ، فضلا عن زيادة مستويات الوعى والتعليم .

— أن التوجه نحو التعليم يمثل اتجاها ملحوظا وبارزا بين أسر المقابر فأبناء هذه الأسرة ينخرطون جميعهم — أو غالبيتهم — فى مراحل التعليم المختلفة (بما فى ذلك الجامعى) . ويعد هذا المتغير مؤثرا فى تغيير أنماط القيم السائدة سواء فى المجتمع الكلى بعامة ، أو داخل مناطق المقابر بخاصة .

خامسا : الجريمة وصور الانحراف ، والمقابر كمكان للاختباء :

توصم المناطق المتخلفة بالمدن عموما بالجريمة والانحراف ، ويرجع ذلك بصـــفة أساسية لسكان هذه المناطق فهم يعانون من مشـــكلات اجتماعية ــ ثقافية ، واقتصـــادية حادة ومركبة . كما أن ذلك يعود بشكل رئيسى لفيزيقية هذه المناطق وتركيبها العمرانى حيث يساعد على عمليات الاختفاء والتهرب فضلا عما يمكنه ذلك من ممارسة الجرائم وصور الانحراف المختلفة .

وتعـــد « المقابر » نموذجا مثاليا عـــلى ذلك فهى قبل أن تبدو مكتظة بســـكانها (بمدينة القاهرة) ، كانت لا تزيد عن كونها ملجأ للمجرمين ، والهاربين من تنفيذ الأحكـــام ، وتجار المخـــدرات ، ومحترفى الدعارة ، والنشـــالين ، والشحاذين ، والمشعوذين ... الخ .

وترتبط مسألة « الخوف من سكنى المقابر » بتصور الكثيرين عما يحدث بهذه المناطق من جرائم ؛ فضلا عن التصورات الخرافية الأخرى التى ترتبط بالجان وتجسدهم فى صورة الموتى وما الى ذلك . الا ان الرؤية الواقعية لصور الجريمة والانحراف تكشف عن فقدان الشـــعور « بالأمن » بصفة عامة بين السكان . فقد افادتنا النتائج التى خرجت بها الدراسة أن أكثر من ٧٠٪ من حالات الدراسة (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع) لا يشـــعرون بالاطمئنان على « البيت ، والأبناء » أثناء عمل رب الأسرة بخارج المنطقة .

وقد تبدت مظاهر الخوف ، وعدم الأمان فى مسائل عديدة (مثل الطرد من الحوش ، واستغلال التربية والمعلمين ... الخ) الا أن « السرقة » كانت أبرزها على الاطلاق (احتلت نســـبتها ما يقرب من ٨٥٪ بالمقارنة بالاحتمالات الأخرى) . وتجســـد ذلك بشـــكل واقعى من اســـتجابات المبحوثين فيما يتعلق بما تعرضوا لهم من سرقات فعلية حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٤٠٪ فى المناطق الأربع فى المتوسط . وغالبا ما تتم السرقات ليلا حيث يمكن الاختباء ــ رغم اضـــاءة كثير من الأحواش وبعض الطرق ــ ومما يساعد على هذا ، النمط الفيزيقى الذى تتسم به المنطقة فشوارعها

ضيقة متعرجة يسهل الاختباء بها ثم الخروج منها الى مناطق اخرى (حيث تحتوى على عدد كبير من المداخل ، والمخارج) كما أن الشكل العمرانى للأحواش وما أقيم عليها من مساكن (فى صورة حجرة أو أكثر) قد سهل أيضا من عملية الاختفاء وبخاصة فى تلك الأحواش غير المسكونة التى يرفض أصحابها ذلك ولم يتمكن التربى ، أو الغفير من اسكانها لسبب أو لآخر . فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من السرقات تتم من قبل أشخاص من ذات المنطقة لدل هذا على ضعف الروابط الاجتماعية بين سكان هذه المناطق وفقدان الاحساس بالأمان فيما بينهم . كما أنه يعكس اختلافا فى المستويات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة حيث يعيش اللصوص فيما بينهم ويسرقون ممن يشعرون أنه متميز ولديه ما يسرق . وقد يكون من المدهش أن نعلم أن السارق عادة ما يكون معروفا لديهم بدقة ، الا انهم يخشون ابلاغ الشرطة عنه خوفا من بطشه وتكرار فعلته . وكل ما يقومون به هو محاولة استرجاع ممتلكاتهم المسروقة عن طريق الاتصال « بمعلم اللصوص »، أو التربى ـ أحدهما أو كلاهما ـ الذى بامكانه معرفة السارق ، وارغامه ـ احيانا ـ على اعادة المسروقات ، أو على الأقل التفاوض معه بشأنها .

غير أنه ليس بالضرورة أن يكون السارق دائما من داخل المنطقة ، فقد يكون من خارجها . فاللصوص قد يفدون من منطقة مقابر مجاورة أو من خارج مناطق المقابر بأكملها وقد تربطهم ببعض أبناء المنطقة صلة صداقة أو قرابة فيسهلون دخولهم ، ويرتكبون جرائمهم تحت حمايتهم وفى هذه الحالة أيضا لا يتوجه الذين تعرضوا للسرقة بتبليغ الشرطة فهم لا يعرفون تماما من هو السارق الا أنهم واثقون من بطش من يحميه .

غير أن الجرائم لا تتوقف فقط عند حد ظاهرة السرقة ، وانما هناك أشكالا عديدة وصورا للجرائم والانحراف سواء كانت تقع فى منطقة المقابر ذاتها ، أو أنها ـ أى المنطقة ـ تكون مكانا لاخفاء مقترفى الجرائم ، وأدوات الجريمة ، والمسروقات (فى حالة جريمة السرقة مثلا) .

فهناك مثلا حالات قطع الطريق على السكان اثناء عودتهم الى منازلهم

ليلا (بلغت نسبة من هددوا ليلا حوالى ٩٤٪ من اجمالى العينة ، بينما هدد حوالى ٦٪ من العينة أثناء سيرهم نهارا) وغالبا ما يستخدم السلاح في التهديد دون اســـتخدامه الفعلى ، فى الوقت الذى يحتل فيه الضرب نسبة ضئيلة للغاية ٣٪ (ذلك أن الضحية عادة ما تستسلم دون مقاومة) .

أما بالنسبة للاتجار فى المخدرات ، وتعاطيها ، وتداولها فقد بلغت نسبتها حوالى ١٠٪ من اســـتجابات المبحوثين (عند سؤالهم عن أكثر الجرائم انتشـارا بالمنطقة) .

وتنتشر بمنطقة المقابر ظاهرة سرقة الجثث (وبيعها لطلبة كليات الطب) ومن الثابت أن « التربى » « والغفير » يشتركان فى ارتكاب هذه الجريمة أو يتولاها غيرهما تحت حمايتهما ويقومان بالتستر عليه حيث يستفيدان ـــ أحدهما ، أو كلاهما ـــ من اقتراف مثل هذه الجريمة .

أما الدعارة ، والاغتصـــاب ، ووجود أطفال لقطاء ، ولعب القمار فكلها ظواهر قائمة فى مجتمع المقابر حيث يسهل النمط الفيزيقى ـــ سالف الذكر ـــ للمقابر من اتيانها ، بالاضافة الى ما يســـود المنطقة من ظلام دامس ـــ وبخاصة فى طرقها ـــ الأمر الذى يعد بيئة خصبة لارتكاب الجرائم عموما ، والجنسية منها خصوصا . [ويمكن تلخيص استجابات المبحوثين تجاه الأفعال المزعجة التى يتعرضون لها فى الجدول رقم (٣) بالملحق] .

ومن العبث أن نتساءل عمن يرتكب هذه الجرائم أو يسهل ارتكابها ، وما اذا كان من داخل المنطقة أو من خارجها . فنظرا للطبيعة الخاصـــة المميزة لهذه المنطقة ، فمن المؤكد أن يكون أحد الأطراف المقترفة للجريمة ـــ ان لم تكن كل الأطراف ـــ من المنطقة ذاتها . « فالتربى » يعد نموذجا مثاليا على ذلك حيث أنه بما يمثله من قوة وسيطرة على المنطقة وأبنائها يتمكن من معرفة الأحوال العامة والخاصة لساكنيها ولذلك كان هو دائما بمثابة الدليل للصوص والمجرمين من خارج المنطقة كما أنه المتستر عـــلى أمثال هؤلاء من المنطقة ذاتها ، فوق أنه هـــو الحامى لهم . ولا ينافس

« التربى » فى هذه الهيمنة والسطوة سوى « المعلم » ، « والغفير » (وسوف نتناول هذه النقطة تفصيلا فى الفصل التالى) .

غير انه من غير المعقول ان نتصور ان هذه الأمور تتم فى غيبة عن علم سكان المقابر بها ، وانما هم على علم كامل ومعرفة بها ، ويشكل خوفهم من الطرد من الأحواش العقبة الأساسية تجاه التبليغ عنها .

القسم الثانى

نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر

أولا : من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟

لما كانت منطقة المقابر تتسم بخصائص نوعية (فيزيقية كانت أو سسيواقتصادية) فان قرار السكنى بها لا يتخذ هكذا دون تفكير أو تدبير . فليست المنطقة « مفتوحة » هكذا وترحب بكل من يلجأ اليها طالبا السكنى ، وانما هناك قيودا تسبق هذا الخطوة وترتبط بها . وتتسق هذه القيود عادة مع الدوافع التى تدفع بالفرد (وأسرته) الى اختيار السكنى بهذه المنطقة (وقد سبق توضيح هذه الدوافع بالفصل السابق) فهو يعلم مقدما نوعية الحياة التى تنتظره ، وانماط البشر الذين سيتعامل معهم ، وطبيعة المشكلات التى سيواجهها .

[ولعل بعض النقاط التى أثيرت بالفصل السابق مع ما يتلوها من نقاط فى هذا الفصل يكشف كثيرا عن نوعية الحياة بالمقابر ، وفى فصل تال سوف نحلل تفصيلا طبيعة المشكلات القائمة بهذه المنطقة] . أما فى هذه النقطة فسوف نتعرض لمناقشة أنماط البشر الذين يتعامل معهم ساكن المقابر سواء فى بداية وفوده الى المنطقة ، أو أثناء معيشته بها .

وحتى نقف على اجابة شافية للسؤال المثار مقدما : « من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟ » ، فمن الضرورى أن ننفذ الى « بناء القوة » **Power structure** السائد بالمنطقة ، ففى ضوء معرفته يمكن أن تتضح مسائل عديده من بينها : البدايات الأولى لتبلور ظاهرة سكنى المقابر ، ومظاهر تطورها ، والأسباب الكامنة وراء استمرارها (بل وتفاقمها) ، فضلا عما ينبغى أن ينتهى اليه ذلك من وضع أيدينا على العوامل المؤثرة (سواء تمثلت فى أشخاص ، أو جوانب بيئية — مادية) فى صياغة الظاهرة حتى نتولاها بالعلاج . وينشكل بناء القوة فى مجتمع المقابر من محورين رئيسيين يتجسدان فى شخصيتين هما :

— **صاحب الحوش** : فقد يتجه صاحب لحوش مباشرة لتأجيره الى من يطلب ذلك (سواء بشكل مباشر او عن طريق وساطة التربى ، أو

الغفير ، أو موظف الجبانات) مقابل مبلغ معين يتم الاتفاق عليه بشكل عرفى — شفاهى ، وبدون تحرير عقد أو ما شابه ذلك (فالتأجير ممنوع قانونا حيث أن هذه المناطق مخصصة للمنافع العامة وليست للسكنى) .
واذا تدخل التربى — أو غيره — بالوساطة لدى صاحب الحوش فانه عادة اما أن يتقاضى مبلغا معلوما من المال (أو بصفة شهرية) لقاء ذلك ، أو يكتفى بطلب مساعدة هؤلاء السكان فى عمليات الدفن التى تتم بالحوش أو غير ذلك . وقد لا يتجه صاحب الحوش الى تأجيره ، وانما قد يعمد الى اسكان بعض أقاربه ، أو معارفه — رقيقى الحال — دون مقابل مالى ، ولكن بالاتفاق معهم على حراسته (خشية سرقة الجثث وارتكاب الجرائم وما شابه ذلك) ، فضلا عن تنظيفه حتى يكون ملائما لمواسم الزيارة .

أما اذا لم تسر الأمور وفق ما يرغب صاحب الحوش فانه لا يتورع فورا فى طرد هؤلاء السكان سواء عن طريقه شخصيا ، أو بالايعاز الى التربى ، أو الغفير بذلك حيث يحقق هذا المسلك نفعا بالنسبة لأحدهما أو كليهما حيث سيتيح ذلك اسكان الحوش مرة أخرى .

وقد لا يتولى صاحب الحوش بنفسه هذه الاجراءات (فى الاسكان ، والطرد وغير ذلك) ولكن قد يقوم التربى أو موظف الجبانات بهذه المهمة نيابة عنه .

— **« التربى »** : وهو يمثل الشخصية القائدة بمجتمع المقابر ، ولم ينجم هذا فقط عن عمله المرتبط أصلا بالهدف من وجود هذه المناطق (دون السكن) ، وانما تشكلت هذه الشخصية أيضا نتيجة سيطرتها شبه الكاملة على كل ما يقع بالمنطقة من دفن ، واسكان ، وجريمة ، وتأدية لخدمات ، واتصال بمسئولين ... الخ .

والتربى بهذا المعنى ليس الا رمزا لمجموعة من الأشخاص ذوى النفوذ ، والسيطرة ، والهيمنة على منطقة المقابر . فلكل مجموعة من « التربية »

« معلم » يقود حركتهم ، وينظم عملهم ، ويحدد لكل منطقة نفوذ لا يتعداها .
بل ان الأمر وصل الى درجة عالية من الضبط والاحكام الى الحد الذى تقسم معه مناطق المقابر حسب المستوى الاقتصادى لأصحاب الاحواش حيث يرتبط ذلك بالعائد الذى يحصلون عليه من عمليات الدفن ، أو الاسكان ... الخ .

كما أن لكل نطاق جغرافى محدد غفير للمقابر يعين من قبل المعلم ، أو التربى (وأحيانا يتم تعيينه من قبل المحافظة) . ويشهد الواقع بأن هـذا الغفير هو مجرد تابع للتربى وليس له ادنى درجة من حرية التصرف دون الرجوع اليه .

وتعين المحافظة موظفا للجبانات فى كل منطقة وهـو يعد بمثابة الموظف الرسمى الذى ينقل رأى الحكومة للسكان ، كما أنه يبلغ المحافظة بالمشكلات القائمة بالمنطقة . غير أن الواقع يشهد بغير ذلك أيضا فشأنه شأن الغفير تماما ، ان لم يكن أقل شأنا ، فهو اما أن يرتمى تماما فى أحضان التربى ويقع تحت سيطرته ، أو أن يلفظ من المنطقة وتعين المحافظة غيره .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن المرشد (أو الدليل) الذى عن طريقه أتى الساكن الجديد وافدا الى منطقة المقابر . وفى ضوء ذلك يمكن تحديد الدور الذى يلعبه كل من : صاحب الحوش . والتربى سواء فى التسهيل لدخولهم المنطقة ، أو فى ترتيب حياتهم داخل المنطقة فيما بعد .

فقد بلغت نسبة من وفدوا عن طريق أحد أقاربهم أو معارفهم بالمنطقة حوالى ٣٠٪ من اجمالى عينة الدراسة بالمناطق الأربع ، ثم تلقفهم بعد ذلك اما : المعلم ، أو التربى ، أو الغفير .

— أما الذين جاءوا مباشرة عن طريق « التربى » فقد بلغت نسبتهم حوالى ٤٥٪ من اجمالى العينة (كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع) . وفى هذا الشأن ينبغى أن نذكر أن من وفدوا عن طريق أقاربهم وذويهم عادة ماينتهى بهم الأمر الى «التربى» أيضا حيث لاتزيد مهمة هذا « القريب » عن مجرد التوسط لدى التربى لاسكان الوافد الجديد الذى يهمه أمره .

- لا تزيد نسبة الذين وفدوا للسكنى بالمقابر عن طريق صاحب الحوش نفسه عن ١٠٪ بمناطق الدراسة ، الأمر الذى يعكس أن السطوة والهيمنة ليست لأصحاب الأحواش بقدر ما هى للقوى المؤثرة بمجتمع المقابر (وأبرزهم المعلم ، والتربى) .
- تتضاءل كثيرا نسبة الذين جاءوا عن طريق الغفير ، أو موظف الجبانات فهى لا تزيد عن ٣٪ ويرجع ذلك الى أن نفوذهما مع غيرهما ليس مطلقا دائما هو متزيد ومحدد بمدى صلتهما بالتربى . [ويمكن تصوير الأوضاع من خلال الجدول رقم (٤) بملحق الدراسة] .

ثانيا : التركيب العمرى ، والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على بعض مناطق المقابر بمدينة القاهرة ، أن « مجتمع المقابر » لا يخرج كثيراً فى الخصائص النوعية لسكانه عن أى نمط معيشى آخر داخل المجتمع الحضرى (وبخاصة مناطقه المتخلفة) . فتركيبه النوعى (ذكور واناث) متسق ، كما أن توزعه بين فئات العمر المختلفة يتخذ شكلا معتدلا ، وعاديا ، والحالة الزواجية للسكان لا تخرج عما هـــو مألوف فى أى نمط معيشى آخـــر . ولا تختلف الأحوال التعليمية ، والدخلية ، والمهنية لسكان المقابر عن احوال أية مجموعة أخرى من السكان فى ذات المستوى من المعيشة .

وفى هذه النقطة نتعرض للتركيب العمرى . والأحوال : الزواجية ، والتعليمية للسكان ، وذلك على النحو التالى :

- التركيب العمرى :

يتوزع السكان حسب فئات العمر (من أقل من ١٥ سنة الى أكثر من ٦٥ سنة) توزيعا معتدلا حيث تبلغ نسبة من يتجمعون فى فئتى العمر : أقل من ١٥ ، ١٥ - ٢٥ سنة حوالى ٢١٫٣ ٪ من اجمالى سكان العينة كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع (وان كانت تنخفض قليلا فى منطقة الغفير ، وترتفع قليلا فى منطقة المجاورين) . أما الفئتان التاليتان (٢٥ - ٣٥ ، ٣٥ - ٤٥ سنة) فتصل نسبتهما معا حوالى **٤٣٫٣٪** من اجمالى العينة . ومن اللافت أن

أفراد هاتين الفئتين يمثلون قوة العمل الفعلية بهذا المجتمع وهى تنقسم تقريبا بالتساوى بين الفئتين المذكورتين . ويلى ذلك مجموعة السكان المنتمين الى فئتى العمر التاليتين (٤٥ ـ ٥٥ ، ٥٥ ـ ٦٥ سنة) وتبلغ نسبتهم معا حوالى **٣١٫٣٪** من اجمالى السكان بعينة الدراسة (مع زيادتها قليلا بمنطقة الامام الشافعى) . وفى النهاية تأتى فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر حيث لا تزيد نسبة أفرادها عن **٤٫١٪** من اجمالى العينة [ويتضح التركيب العمرى من الجدول رقم (٥) بالملحق] ويكشف هذا التوزيع عن اتجاهات عامة لعينة الدراسة حيث تتركز النسبة الغالبة بالفئات الممثلة لقوة العمل حتى ٦٥ سنة ، ثم تليها فئات العمر الشابة ، ثم فى النهاية فئات المسنين . ويمكن لهذا التوزيع أن يستخدم فى تحديد الاحتياجات التعليمية ، وفى تحليل قوة العمل المتاحة .

ـ الحالة الزواجية :

من الطبيعى أن تكون « الأسرة » هو وحدة السكان بمجتمع المقابر حيث أن الدوافع لسكنى هذه المنطقة ـ كما تبدت فى الفصل السابق — مرتبطة بوجود الأسرة ، وبروز مشكلاتها (مثل تهدم المسكن السابق أو الطرد منه ، أو البطالة التى يعانيها رب الأسرة ، أو غير ذلك) .

ومن ثم كانت الحالة الزواجية لهؤلاء السكان متسقة الى حد بعيد مع التركيب الاجتماعى لهم ، فمن الملاحظ أن « المتزوجين » يمثلون النسبة الكبرى والغالبة تصل الى حوالى ٨٤٫٤٪ من اجمالى العينة ، يليهم فى ذلك فئة « الأرامل » فتبلغ نسبتهم حوالى ١١٫٧٪ من عينة الدراسة . أما الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) فلم تزد نسبتهم عن ٢٫٨٪ ؛ وكانت نسبة « المطلقين » تبلغ حوالى ١٫١٪ من اجمالى العينة . ومن الملاحظ أن الفروق بين مناطق الدراسة الأربع ضعيفة للغاية ولا تكاد تذكر ، الأمر الذى يعكس اتساق الحالة الزواجية مع أنماط الحياة بالمقابر . [ويمكن تلخيص أوضاع أفراد العينة فيما يتعلق بحالتهم الزواجية فى الجدول رقم (٦) بالملحق] .

— **الحالة التعليمية :**

لا شك أن الصلة واضحة بين التركيب العمرى للسكان والمتغيرات الأخرى المرتبطة بهؤلاء السكان سواء كانت اجتماعية أو اقتصـــادية فى خصائصها . فالحالة الزواجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم هى مجرد أمثلة لتلك المتغيرات التى تتشكل أصـــلا فى ضـــوء الهيكل العمرى لأبناء المجتمع . واذا كانت الحالة التعليمية تشكل متغيرا له أهميته البارزة فى حياة أى مجتمع فانه من الضرورى تفحص وجوده بمجتمع المقابر . وهـــو متغير يتشـــابه مع سابقيه (التركيب العمرى ، والحالة الزواجية) من حيث عدم خروجه كثيرا عما هو ســـائد بالمجتمع ، وللتدليل على ذلك نذكر الحقائق التالية :

— أن نسبة الأميين تصل بين أفراد العينة الى حوالى ٤ر٦٤٪ من اجمالى عينة الدراسة بمناطق الدراســـة الأربع . ويرجع ارتفاعها بهذا الشكل الى الخصائص النوعية للسكان فهم فى معظمهم اما من المهاجرين من النمط الريفى — حيث ترتفع نسبة الأمية — أو هم من المناطق المتخلفة بالمدينة حيث تتدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وتنخفض بالتالى حالتهم التعليمية .

— أما أولئك الذين لا يرتفع مستواهم التعليمى عن حد « القراءة والكتابة » فتبلغ نسبتهم حوالى ٣ر٢٣٪ من اجمالى العينة (ولا تختلف المناطق كثيرا من حيث هذه النسبة) .

— غير أن نسبة الحاصلين على شهادات أقل من المتوســـطة تتفاوت بين المناطق الأربع فبينما ترتفع نسبيا بمنطقة الامام الشافعى حيث تصل الى حوالى ١ر١٠٪ ، تنخفض بشكل واضح بمنطقة المجاورين حيث تبلغ حوالى ٢ر٣٪ . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والغفير) فتتوسط هذه النسبة حيث تصل فى المتوسط الى حوالى ١ر٦٪ .

— أما أصحاب الشهادات المتوسط ، وأعلى من المتوسطة فتتخذ نسبها

نفس الاتجاه السابق من حيث المناطق . وينبغى الاشارة فى هـذا الى أن ذلـك التفـاوت بين المناطق يرجع بالدرجة الى الظـروف السسيواقتصادية المميزة لكـل . فمن اللافت مثـلا أن منطقة الامام الشافعى تتحسن فيها نسبيا نوعية الحياة من حيث الدخل ، والتعليم الأمر الذى ينعكس بالضرورة عـلى كل السـكان حتى أولئك الذين يقطنون المقابر .

— وتتضاءل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية فى عينة الدراسـة فتبلغ حوالى ٦ر٠٪ كنسبة متوسـطة بالمناطق الأربع . ويرجع ذلك أساسا الى الظروف السسيواقتصادية غير المواتية التى قد لا تشجع على استكمال التعليم ، وتدفع بالأفراد فى معظم الأحيان للبحث عن مجال للعمل يزيد من دخـل الأسرة (ولا يلقى عبءا اضافيا كالذى يفعله التعليم) .

وبرؤية شاملة للمؤشرات السـابقة يتضح أن حوالى ٧ر٨٧٪ من أفراد العينة يعانون من الأمية الكاملة ، أو مجرد معرفة القراءة والكتابة (وهو مستوى قريب للغاية من مستوى الأمية) وهى نسبة بالغة الارتفاع ، وشديد الخطورة فى ذات الوقت . أما النسـبة الباقية (٣ر١٢٪) فتمثل الحاصلين على شهادات بمختلف مستوياتها .

[وتتضح عناصر الحالة التعليمية لأفراد العينة من الجدول رقم (٧) بالملحق] .

ثالثا : المهنة ، والدخل ومستوياته :

سبق أن أشرنا الى الحالة العملية لسكان المقابر (وذلك فى سـياق التعرض لظاهرة البطالة باعتبارها دافعا لسكنى المقابر) وكان السكان حيالها ينقسمون الى فريقين : أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل . وقد تفرع كل فريق بدوره الى عناصره الذاتية فالذين ينتمون الى الأول كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة ، بينما الذين لا يعملون كانوا مصنفين داخل فئات

مثل : التلاميذ ، وربات البيوت ، والذين فى سن المعاش ، والعاطلين .

أما نطاق العمل فكان اما داخل منطقة المقابر ، أو خارجها ولكل مجال من الأعمال ما يميزه . ونتناول فى هذه النقطة — اعتمادا على ما سبق — تحليلا لنوعية المهن السائدة بين سكان المقابر سواء كانوا يمارسونها داخل المنطقة أو خارجها .

ويمكن تصنيف المهن على النحو التالى :

● كان الحرفيون يمثلون أبرز المهن السائدة بين سكان المقابر فقد بلغت نسبتهم فى المتوسط (بين المناطق الأربع) حوالى ٣٧٪ من اجمالى السكان العاملين . غير أن هذه النسبة تميل الى الارتفاع الملحوظ فى مناطق دون غيرها ، فقد بلغت بمنطقة الامام الشافعى مثلا حوالى ٥٢٪ ، فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبيا لتصل الى حوالى ٢٤٪ بمنطقة الغفير . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للأوضاع البيئية — اقتصادية كانت أو اجتماعية — المميزة لكل منطقة فالامام الشافعى منطقة تتميز بوجود مجالات عديدة للحرف (نقاشة — حدادة — سمكرة — طباعة ... الخ) بشكل أمكن معه الاستفادة من سكان المقابر كمصدر يمد هذه الحرف ويزودها بالقوة العاملة اللازمة ، فضـلا عما آل اليه حال الأحواش بمنطقة المقابر فقد تحولت الى مراكز عمل — بجانب السكن — حيث صار من الطبيعى ومن المألوف أن يقصـد أبناء المنطقة — أو من هم بخارجها — المقابر بحثا عن نقاش ، أو حداد ، أو طباع ... الخ .

● أما الموظفون فتنخفض نسبتهم (بالمقارنة بنسبة الحرفيين) حيث تصـل الى حوالى ٩ر٤٪ من اجمالى العاملين ويرجع ذلك الى المستوى التعليمى الضعيف والذى لا يؤهل بطبيعة الحال للوظائف الحكومية ، اللهم الا اذا كانت تقع أدنى سلم الوظائف .

● غير أن نسبة مشاركة العمال (بالقطاعين : العام ، والخاص) فى هيكل العمالة بمجتمع المقابر ترتفع عن نسبة مشـاركة الموظفين ، حيث

تبلغ حوالى ٦ر١٦٪ من اجمالى نسبة العمالة بالعينة . (ولا يندرج هؤلاء العمال ضمن الحرفيين حيث أن الأخيرين غالبا ما يعملون داخل ورش خاصة) .

● أما التجار فتنخفض نسبتهم كثيرا وتتضاءل حيث لا تزيد عن ١ر٧٪ من اجمالى العاملين بمنطقة المقابر ذلك أن هذه المناطق لا تعتمد كثيرا على عمليات البيع والشراء بداخلها .

● ويمكن فى النهاية أن نميز الأعمال المتصلة بمنطقة المقابر واهمها : التربى ، والغفير حيث تبلغ نسبة العمالة لكل حوالى ٥ر٥٪ من اجمالى العمالة بالمنطقة .

كما أن هناك مجموعة أخرى من المهن ، والأعمال التى تتواجد بالمنطقة ؛ الا أنها تعد من قبيل المهن الطفيلية مثل : الباعة الجائلين (وبخاصة المأكولات التى تباع فى مواسم الزيارات) ، وقارئى القرآن ، وغير أولئك كثير . وبطبيعة الحال فان الدخل المتحصل من هذه الأعمال من الصعب جدا — ان لم يكن من المستحيل — حسابه ، أو تقديره .

[ويوضح الجدول رقم (٨) تصنيف عينة الدراسة طبقا للمهنة] .

أما عن الدخل ومستوياته فقد سبق أن ألمحنا لهذا المتغير بصفة عامة عند تناول الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر بالفصل السابق . الا أن معالجتنا له فى هذه النقطة سوف تعتمد على منظور آخر لذات المتغير حيث يهمنا التعرف هنا عما اذا كان هناك ثمة تفاوت بين مستويات الدخول لسكان المقابر ، ثم محاولة قياس هذا التفاوت (فى حالة وجوده) .

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود تباين واضح بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر — مجال الدراسة — بصفة عامة . فمخطىء من يتصور أن وجود السكان فى نمط فيزيقى واحد (هو احواش المقابر) يعكس تشابها بينهم فى نوعية الحياة التى يعيشون فهناك « مناطق » عديدة

للمقابر تسكنها الأسر ولكل منطقة ظروف خاصة تنعكس بطبيعة الحال على ساكنيها . كما أن التفاوت فى المستويات يتضح أيضاً بين سكان المنطقة حيث تتعدد المهن والأعمال ، ومن ثم يتباين متوسط الدخل الناتج . وكان أبرز نموذج على ذلك « منطقة الامام الشافعى » حيث تعد ككل منطقة متميزة من حيث مستويات الدخول (بالنسبة للمناطق الثلاث الأخرى مجال البحث) أنها فى ذات الوقت تتسم بوجود فئات قادرة اقتصاديا (ذات دخل مرتفع) وأخرى متدنية اقتصاديا (ذات دخل منخفض) . ولعل هذا التفاوت — داخل المنطقة الواحدة — لا يرجع لظروف المنطقة بقدر ما يعود الى تباين الأوضاع الاقتصادية للسكان واختلاف الأعمال التى يعملون بها ، ومن ثم العائد المتحصل منها .

وينعكس هذا التفاوت فى الدخل على العناصر المشكلة لنوعية الحياة عموما ولعل أبرزها « السكن » فليست أنماط السكن بالمقابر كلها متشابهة (كما سيتضح تفصيلا بالنقطة التالية) ، اذ أن فائض الدخل يوجه عادة لتحسين مستوى السكن ، وقد تم ذلك فى مجتمع المقابر اما عن طريق بناء حجرات اضافية بالحوش ، أو تغيير الأثاث وشراء الكماليات (الأجهزة الكهربائية وخلافه) أو عن طريق الاثنين معا . فمن السهولة بمكان مثلا بمنطقة الامام الشافعى أن نلحظ عددا كبيرا من السيارات الخاصة بسكان المقابر ، كما يلفت النظر بشكل واضح ذلك التعديل الجوهرى الذى أصاب الشكل العام للحوش ، وتقسيمه ، وتنوع طرق استخدامه وتعددها .. الخ .

ويبدو أن منطقة المقابر تتأثر الى حد بعيد بالحى (أو الأحياء) التى توجد بها ، فكلما كانت المنطقة تقع فى أحضان حى أكبر مزدهر اقتصاديا وبه فرص للعمالة كبيرة ، انعكس ذلك على كمية الدخل ومصادره ، ومن ثم المستويات الاجتماعية والاقتصادية لساكنيه والعكس صحيح ولعل منطقتى « الامام الشافعى » و « الغفير » هما النموذجان الممثلان لذلك ، فالأولى تمثل المنطقة المتميزة اقتصاديا — بمقارنتها بغيرها من مناطق المقابر — بينما تمثل الثانية (الغفير) الطرف الآخر لذلك حيث تتدنى فيها مستويات الحياة بشكل واضح . وخلاصة القول أن المهنة (مع تنوعها) بما تدره من دخل

(ثابت أو غير ثابت) مسألة مميزة بوضوح لنوعية الحياة بمجتمع المقابر ، وتعكس بجلاء درجة التفاوت بين سكانه .

[أما الجدول رقم (٩) فيبين توزيع العينة حسب فئات الدخل]

رابعا ــ المسكن والتعديلات التى أضيفت اليه :

لما كانت « أحواش المقابر » لا تصلح مبدئيـــا كمكان مستقر للسكن والاقامة ، فان الأسر التى التجأت اليها ، تحت وطأة معضلة البحث عن مسكن ، حاولت ــ فى معظم الأحيان ــ أن تعدل فى النمط الفيزيقى الذى تجد عليه « الحوش » حتى يصير صالحا للسكنى .

وقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية بمعلومات تؤكد أن حوالى ٦٠٪ من حالات الدراسة بالمناطق الأربع ككل قد أجرت بعض التعديلات (التى تتفاوت بطبيعة الحال تبعا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى للاسرة من جانب ، وطبقا للحال الذى تجد عليــه الحوش من جانب آخر) . وأرتبطت هــذه التعديلات أيضا بتصورات الساكن وتوقعاته للاستقرار فى هذه المنطقــة والاقامة الدائمة بها ، فكلما كان هذا التصور مرتبطا بدرجة كبيرة بالمعيشة فى المنطقة حاول الفرد احداث تغييرات فيه واضافة تعديلات اليــه حتى يجعله أقرب ما يكون الى النمط السكنى العادى .

وتتباين نوعية التعديلات وأشكالها تبعا لمعايير عديدة تلتقى جميعها عند الحالة الاقتصادية التى نجد عليها ساكن المقابر ، وترتبط أيضا بفيزيقية الحوش الذى يحاول ادخال تعديل عليه . فضلا عن اعتبار الفترة التى يكون قد قضاها ــ الساكن ــ بهذه المنطقة .

وعن طريق سؤال السكان أنفسهم عن نوعية التغييرات ، أو التعديلات التى قاموا باحداثها منذ وفدوا للسكنى بالمقابر كانت الاستجابات محددة فى النقاط التالية :

ــ **ترميم الحجرات القائمة :** وبلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ٣٠٪ من

اجمالى أفراد العينة (كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) ويعكس ذلك عدم صلاحية أحواش المقابر للسكنى .

- **بناء حجرات جديدة :** ولم تزد نسبة من قاموا بهذا التعديل سوى ١١ ٪ من اجمالى العينة الا أنها تركزت معظمها بمنطقة الامام الشافعى حيث لدى السكان مقدرة مالية على اجراء هذا التعديل .

- **تركيب أبواب ، ونوافذ :** ولم يتم بهذا التعديل سوى ٣ ٪ من اجمالى عينة الدراسة .

- **توصيل مياه :** وتضاءلت نسبة من قاموا بذلك حيث لم تزد عن ٥ر٤ ٪ من حالات الدراسة ويرجع ذلك الى أن بقية الحالات تعتمد على نقل المياه اما من حنفية عامة ، أو حوش آخر به مياه .

- **توصيل كهرباء :** فرغم عدم مشروعية ذلك العمل بمنطقة المقابر عموما ، الا أن نسبة من قاموا به قد بلغت حوالى ٦ ٪ من اجمالى عينة الدراسة (مع تركزها بمنطقة الامام الشافعى) .

- **بناء سور :** وقام بهذا الاجراء حوالى ٥ر٢ ٪ وتركزت فى الأحواش التى ليس لها سور .

- **تجهيز دورة مياه :** وقد بلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ٦ر١ ٪ من اجمالى العينة .

- **تبييض الحجرات من الداخل :** وكانت النسبة الغالبة من عينة الدراسة (حوالى ٥٦ ٪) قد قامت بهذا الاجراء ، ويرجع ذلك لبساطته وضآلة تكلفته .

- **زراعة اشجار :** ولم يتم بذلك سوى ١ ٪ من اجمالى العينة .

من ذلك يتضح أن التعديلات الجذرية المطلوبة لتحويل الحوش الى

مسكن ملائم (ترميم — بناء حجرات — تجهيز دورة مياه) كانت ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالأخرى قليلة الأهمية والتأثير .

[وتتضح الاستجابات السابقة ونسبها من الجدول رقم (١٠) بالملحق] .

خامسا : نمط العلاقات الأجتماعية السائدة بين السكان :

لا شك أن العزلة النسبية التى تسم منطقة المقابر — رغم توسطها بين أحياء القاهرة القديمة — ترجع الى طبيعة سكنى المنطقة ذاتها أكثر مما تعود الى موقع المنطقة بين المناطق والأحياء المكونة لمدينة القاهرة . فهى « عزلة اجتماعية » فى الأصل ولا تعود بحال من الأحوال الى موقع جغرافى ناء تسبب فى عزلتها وانعزالها . ولا ترجع أسباب هذه انعزلة الى صعوبة الوصول الى هذه المناطق (فهى قريبة من وسط المدينة وجنوبها) ، وانما تعود أساسا الى عاملين اثنين : يتبدى **الأول** فى عدم وجود مصالح حيوية لأفراد المجتمع الكبير بهذه المناطق فهى أصلا ليست معدة للسكن ، كما أنها ليست مخصصة للأعمال ، وهى لا تكون سوقا تجارية أو مجالا لتوافر الخدمات ، ومن ثم تفتقد مثل هذه المناطق مقومات الجذب التى تغرى أبناء المجتمع على الاتصال بها والتعامل معها . أما العامل **الثانى** فيتضح من « الخوف العام » الذى يحيط بهذه المناطق (فهى مناطق تتصل بالموت والموتى) ويصاب أبناء المجتمع عموما بهذه الحالة كلما اقتربوا من منطقة المقابر (باستثناء ساكنيها بطبيعة الحال) فلم يزل الاحساس بقدسية الموت ورهبته مسيطرا على أبناء المجتمع .

غير أننا نكون مجانبين الصواب اذا تصورنا أن هذه العزلة الاجتماعية مفروضة أيضا على سكان المقابر أنفسهم ، أى يفتقدون وجود علاقات اجتماعية بينهم وبين غيرهم (سواء أولئك الذين يقيمون بمنطقة المقابر . أو يعيشون خارجها) فذلك أمر لا يؤيده الواقع حيث أن نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان عادى وطبيعى ويتسق مع النمط الغالب المميز للمجتمع ككل [تماما مثلما لوحظ الاتساق بين خصائص سكان المقابر (فى التركيب

العمرى ، والأحوال : الزواجة ، والتعليمية ... الخ) ومثليتها بالنسبة لسكان المجتمع الكلى) .

وحتى نتمكن من سبر أغوار هذا النمط من العلاقات نستثمين هنا بالنتائج التى وافتنا بها الدراسة الميدانية فى هذا الشأن ، ويمكن تصنيفها الى العناصر التالية :

— وجود أقارب للسكان بمنطقة المقابر : وقد بلغت نسبة من كانت استجابتهم ايجابية حوالى ٦٥٪ (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع وان ارتفعت قليلا الى حوالى ٧٠٪ بمنطقة الامام الشافعى) .

— أماكن تواجد الأقارب : فقد دلت النتائج أن حوالى ٦٢٪ من أفراد عينة الدراسة أكدوا بأن أقاربهم يعيشون بنفس الجبانه بينما النسبة الباقية (٣٨٪) أقرت بأن الأقارب يقيمون بجبانة أخرى داخل مناطق المقابر .

— درجة القرابة : فقد ذكرت نسبة تصل الى ١ر١٥٪ ن أفراد عينة البحث بأن أبناءهم هم الذين يقيمون سواء بمنطقة البحث أو خارجها ، وبلغت نسبة الذين ذكروا بأن أخوتهم واخواتهم هم أولئك الذى يعيشون بنفس المنطقة (أو غيرها من مناطق المقابر) حوالى ٢ر٢٢٪ . أما الذين أكدوا بأن القرابة تمتد الى نطاق العائلة (وتتجاوز الأسرة النووية) فقد بلغت نسبتهم حوالى ١ر٣١٪ من أفراد عينة الدراسة . وكانت الاستجابة الأخيرة مؤكدة بأنه لا قرابة دموية تربط بينهم وانما لا تزيد المسألة عن انتمائهم الى نفس البلد (بلديات) وبلغت نسبتهم حوالى ١ر٦٪ .

— أما معدل تكرار زيارات السكان لأقربائهم فقد توقف على وجود أولئك الأقارب داخل النقطة أو خارجها . بينما بلغت نسبة الزيارات اليومية للأقارب داخل المنطقة حوالى ٢٥٪ من اجمالى استجابات عينة الدراسة بهذا الخصوص ، وصلت نسبة الزيارات الأسبوعية والمتباعدة (حسب

الظروف) بين الأقـــارب خارج المنطقة الى حـــوالى ٣٥٪ من جملة الاستجابات .

— فيما يتعلق بوجود أقارب للمبحوثين بأحياء القاهرة الأخرى خارج نطاق المقابر أثبتت النتائج أن حوالى ٧٨٫٣٪ منهم لديهم أقارب خارج هذا النطاق . وبالنسبة للأحياء التى يتوزعون بها بمدينة القاهرة كان لمنطقة الحسين ، والدراسة النصيب الأكبر حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين قالوا بأن لهم أقارب بها حوالى ٢٩٪ من بين الذين ذهبوا بأن لهم أقارب بأحياء القاهرة (وواضح هنا أهمية القرب المكانى حيث أن هذه المنطقة تجاور مناطق المقابر بالمجاورين ، والغفير وغيرها) . ويلى ذلك حى شبرا (١٤٫٤٪) ، ثم امبابه (١١٫١٪) ، يليها بولاق الدكرور (٧٫٨٪) وتتساوى تقريبا النسب الواردة بكل من : الجيزة ، والمعادى ، وحلوان فتبلغ فى متوسطها حوالى ٦٫٥٪ . ويلى ذلك السيدة زينب (٢٫٢٪) ثم ترد فى النهاية مصر القديمة (١٫١٪) .

وتعكس هذه النتائج نماذج من الأحياء التى يرتبط أبناؤها بعلاقات قرابية مع سكان المقابر فهى فى معظمها مناطق متخلفة من القاهرة (الدراسة ، بولاق الدكرور ، أمبابة ... الخ) وبعضها الذى يستحوذ على النسبة الكبرى قريب — مكانيا — الى منطقة المقابر .

[ويوضح الجدول رقم (١١) بالملحق البيان التفصيلى لهذه النتائج] .

— أما الصورة التى تتم بها الزيارات بين الأقارب فتتخذ شـكل التبادل (حيث بلغت نسبة من أكد ذلك حوالى ٨٢٫٥٪ من اجمالى الاستجابات) فى مقابل نسبة ضئيلة (٧٫٥٪) قررت أن الأقارب هم الذين يزورونهم بمنطقة المقابر بينما كانت بقية النسبة (حوالى ١٠٪) هى التى تبادر بزيارة الأقارب فى أماكن سكناهم أحياء القاهرة المختلفة .

— وفيما يتصل بالمساعدة المادية التى يتلقاها ساكن المقابر من أقربائه انقسمت العينة الى فريقين أحدهما ينفى وجودها أصلا (وبلغت نسبة

هؤلاء حوالى ٧٣٪ من اجمالى العينة) والآخر يؤكدها (ونسبتهم حوالى حوالى ٢٧٪) .

— واذا كانت « الخطابات » تعد مظهرا من مظاهر الاتصال تؤكد وجود العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع ، فان هذا المؤشر قد استخدم فى الدراسة الميدانية حيث أفصحت نتائجها بأن حوالى ٤٠٫٦٪ من عينة الدراسة لم تصل اليهم خطابات شخصية فى حياتهم على الاطلاق . وبالاستفسار من النسبة الباقية (٥٩٫٤٪) عن الكيفية التى تصل بها الخطابات اليهم اتضح أن « التربى » يمارس الدور البارز فى هذا الشأن (وينسجم ذلك ويتسق مع سطوته وهيمنته على معظم جوانب الحياة بمجتمع المقابر) حيث تبلغ نسبة الاستجابات التى أكدت ذلك حوالى ٣٠٫٦٪ . ويلى ذلك « البوسطجى » حيث بلغت نسبة الاستجابات بشأنه حوالى ٢٥٫٤٪ . وتتدنى بعد ذلك نسب الذين تصل اليهم خطابات عن طريق « العمل » حيث تبلغ حوالى ٢٫٢٪ ، ثم تتساوى فى النهاية نسب الذين يتسلمون خطاباتهم اما عن طريق أحد الأقارب المقيمين بالمنطقة ، أو أحد « الأفراد المشهورين » بها وتبلغ نسبة كل حوالى ٠٫٦٪ .

سادسا : مسألة « الخوف » من الحياة بمنطقة المقابر :

لعل أول ما يتبادر الى الذهن عند تناول ظاهرة سكنى المقابر هو ما يشوب هذه المناطق من خوف يعتمل فى النفس مصدره أنها (أى المناطق) مخصصة فى الأصل لدفن الموتى مع ما يرتبط بفكرة الموت ذاتها من قدسية ورهبة . ورغم أن سكنى هذه المناطق لم يتم بين عشية وضحاها ، أو بشكل مفاجىء — حيث يرتبط ذلك بتاريخ المجتمع كله — فان العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت نموا هائلا فى عدد السكان الذين انتقلوا للسكنى بالمقابر .

غير أن سؤالا منطقيا يتبادر الى الأذهان فى هذا الشأن مؤداه : اذا كان النسق القيمى للمجتمع الكلى يدفع الى الخوف من الاقتراب من الموت

والموتى ، فكيف نفسر هذا الموج الهائل من البشر الذى يتدفق يوما بعد يوم وينحشر حشرا ليشارك الموتى سكناهم بمناطق المقابر بالقاهرة ؟

لقد عبر السكان أنفسهم عن هذا الوضع — الذى يبدو متناقضا الى حد كبير — وذلك بما ورد على لسانهم من استجابات عديدة . فعند سؤالهم عما اذا كانوا « يخافون » من الاقامة بهذه المنطقة كان ردهم موجزا ومتجسدا بذلك ان أزمة المساكن — وأسبابا أخرى — هــى التى دفعتهم الى تحمل الصعاب التى تكتنف الحياة بالمقابر مع ما يحيطها من خوف يرتبط بالمكان .

ويتبدى هذا الخوف فى مظاهر عديــدة من ضمنها الخــوف من طرق الأبواب ليلا حيث يعتقد البعض أن « العفاريت » ، « والجن » هى التى تقوم بمثل هذا العمل . غير أن الخوف لايقف عند هذا الحد (الذى يشاع دائما عن منطقة المقابر) وانما يرجع أيضا الى جانب مادى حيث يستغل اللصوص هذا الاعتقاد الخرافى لدى السكان فيطرقون أبوابهم ليلا لتخويفهم وذلك ليتمكنوا من سرقتهم ، أو دفعهم لترك المنطقة كلية نتيجة احساسهم بالخوف وعدم الأمان . ومن ثم فهو خوف مزدوج : من الموتى تارة ، ومن الأحياء تارة أخرى .

واذا كان الخوف من المعيشة فى منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى يرجع فى الأصل لنوعية المعتقدات التى يؤمن بها أفــراد المجتمع ، فــانهم يتصورون مثلا أن الحيوانات الأليفة لديهم والمتوافرة بالمنطقة (مثل : الكلاب ، والقطط) كثيرا ما تتجسد فى صورة عفريت ، أو جان (أى كائنات فوق الطبيعة) .

كما يعمد السكان الى اغلاق الأبواب الفاصلة بين الحجرات التى يقطنوها ، والحوش الــذى يحتوى على المقبرة حيث أن لديهم اعتقادا شــائعا بأن الموتى يخرجون ليلا من مقابرهم ويتجسدون فى صور عديدة وينشرون الرعب فيما بينهم ، وبخاصة بين أولئك الذين لم يوفوا نذورهم تقربا الى الله !!

ويستعين السكان عموما بذكر الله ، وحفظ القرآن لطرد الخوف من

نفوسهم ، الا أن ذلك لا يعكس بالضرورة درجة من الايمان حيث يستخدمون ذلك كوسيلة فقط يقاومون بها الخوف .

غير أن البعض ينكرون الاحساس بالخوف وقد يرجع ذلك الى الاعتياد على المكان لفترة طويلة ، كما أن بعضهم يخشى من التصريح بمشاعر الخوف التى تعتمل بنفسه حتى لا يستغلها أحد مثل التربى ، أو اللصوص فى تنمية الخوف لديهم تمهيدا لطردهم من المنطقة ، وقد يخفون ذلك أيضا خشية اتهامهم بالجبن .

[ولعل الدول رقم (١٢) بالملحق ، يوضح مدى خوف أفراد عينة الدراسة ومظاهره]

القسم الثالث

المشكلات الحقيقية لسكان المقابر

أولا : المقابر كنمط للسكن ، ومدى ملاءمته لسكانيه :

ما من مهتم بظاهرة سكنى المقابر الا وتعرض لمسألة مدى ملاءمة هذا النمط العمرانى للسكنى عموما . وقد يرجع الى أن منطقة المقابر قد تحولت بالفعل الى مجمع سكنى مكتظ بساكنيه لايدانيه فى ذلك سوى الأحياء المتخلفة ذات الكثافة السكانية العالية بالمدينة .

ويحاول الدارسون لهذه المسألة أن يصرفوا النظر — ولو مؤقتا — عن وجود هذه المجموعات السكانية فى قلب المنطقة المخصصة أصلا للمقابر ، باحثين عن مدى صلاحية المكان الذى يقطنون للسكنى وذلك من حيث الشروط اللازمة للسكن من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والصحية . وانتهت مثل هذه المحاولات جميعا الى اليقين الكامل بأن هذا « المكان » لا تتوافر فيه الحد الأدنى من تلك الشروط التى تجعله صالحا للسكنى . فما بالنا لو أضفنا الى ذلك أن هذا المكان السكنى لا يمكن فصله اطلاقا عن المكان المخصص لدفن الموتى ؛ اذ أنهما يقعان فى « حوش » واحد ولا يفصلهما سوى بضع خطوات . وبعيدا عن مسألة الموت وما يحيط بها من [illegible] على حياة الأفراد : فكرا وسلوكا ، ومن [illegible] سكان لاقامتهم بهذا المكان ؛ **فان هذه المنطقة** [illegible] **ان لم تكن منطقة مخصصة أساسا للدفن**

[illegible] وضيح هذه الفرضية ، وتحليلها ،

[illegible] يلفت النظر فى هذه المناطق
ان الشروط المعمارية لم تراع
[illegible] معمارى معروف ، كما أن
داخل كامل فيما بينها فضلا
[illegible] (المجاورين مثلا)

واتساعها المفرط غير المخطط فى مناطق أخرى (الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) فى الوقت الذى نلحظ فيه طرقا وشوارع متعامدة ومتقاطعة بمنطقة الغفير مثلا . كما تفتقد المناطق جميعا للمساحات الخضراء اللازمة بين المناطق السكنية (ولا يمكن اعتبار بعض الشجيرات التى تستنبت داخل الأحواش مساحات خضراء بالمعنى المقصود) . فاذا أضفنا الى ذلك كله ما لوحظ فى بعض المناطق — وأوضحها الامام الشافعى — من قيام بعض الأفراد بتشييد بعض المساكن التى ترتفع أحيانا الى ما يزيد على الأربعة طوابق وتطل مباشرة على الأحواش المجاورة (فهى تقع داخل « كردون » منطقة المقابر ، ولكنها لا تمثل أحواشا) لاتضح بشكل جلى مدى الفوضى المعمارية ، والعمرانية بالمنطقة .

٢ — تفتقد منطقة المقابر تماما — أو تكاد — الى المرافق والخدمات التى تجعلها صالحة للاستيطان البشرى فالمياه الصالحة للشرب لم تزود بها غالبية الأحواش وانما هى متاحة فقط اما فى صورة حنفيات عامة ، أو داخل البعض القليل من الأحواش . أما الكهرباء فهى ان وجدت تكون قد وصلت بشكل غير مشروع (عن طريق سرقة خطوط من الكابلات الرئيسية بالمنطقة) مع ما يرتبط بذلك من فرض أتاوات من قبل الغفير ، أو موظف المقابر ، أو التربى على الساكن حتى لا يبلغ أحدهم عن هذه المخالفة . أما الصرف الصحى فهو غير موجود بطبيعة الحال ومن ثم فان قضاء الحاجة يتم أما فى : دورات المياه التى لها بيارات خاصة كثيرا ما تطفح وتسبب مشكلات عديدة ، أو فى العراء وبين الأحواش ، وداخل الطرق الضيقه المتعرجة وعلى جانبيها .

ويعانى سكان المنطقة من مشكلة المواصلات فهى قليلة وغير منتظمة ولم تصل بعد الى معظم مناطق المقابر رغم التكدس السكانى الهائل وانما تصل فى أغلب الأحوالى الى أطرافها فقط ، الأمر الذى دفع ببعض الأفراد الى التفكير فى تسيير سيارات خاصة للنقل « بالنفر » الا أنها لم تحل المشكلة

فهى فوق تكلفتها الباهظة غير منتظمة ، ولا تعمل بكفاية عالية .

ورغم أنه تتوافر بمناطق المقابر خدمات مثل : التعليم ، والعلاج الا أن تدهور المستوى فى كليهما مسألة لافتة ومحسوسة لدى السكان ، الأمر الذى يدفعهم للبحث عنهما فى المجال الخاص حيث التكلفة ؛ والمشقة .

٣ — من الطبيعى أن ينعكس هذا التدنى فى مستوى أداء المرافق ، والخدمات على الناحية الصحية للسكان فمستوى الصحة العامة شديد التدهور ؛ الأمر الذى انعكس على تفشى الأمراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع حيث زادت نسبة اصاباتهم بالأمراض المعوية عموما وبحالة « الجفاف » خصوصا ، وانتشرت الأمراض المعدية (وبخاصة الجلدية منها) ويرجع ذلك بصفة أساسية الى فقدان مقومات النظافة العامة ، وانتشار الجهل بأدنى قواعد الوعى الصحى .

٤ — نظرا للطبيعة الخاصة التى تميز السكنى بمنطقة المقابر فان الوضع التشريعى يكاد يكون مفقودا بشكل كامل بين مالك ، ومستأجر . فليس هناك « مالك » ، أو « مستأجر » بالمعنى المفهوم ذلك أنه لا وجود « لسكن » بالمعنى المصطلح عليه للسكن . فهذه مناطق مقابر ملكيتها العامة للدولة وتمنحها للأفراد أو للجمعيات فى شكل ملكية انتفاع فقط فلا يتيح ذلك لهم حرية التصرف بالبيع ، أو الرهن ، أو الايجار ، أو الاستخدام فى غير الغرض الذى من اجله خصصت . ذلك هو الوضع الأمثل والنموذجى الذى يحكم هذه المناطق ، أما ما نلحظه واقعيا فغير ذلك تماما حيث تحولت الى مناطق سكنية ومن ثم ظهرت « مراكز قوى » تسمح ، (أو تمنع) دخول الساكن اليها وتفرض عليهم مبالغ من المال بمثابة « ايجار » ثابت لسكناهم فضلا عما يدفعونه مقابل تزويدهم بالمياه ، وتوصيل الكهرباء اليهم . ويتم ذلك بشكل شبه علنى ، ومعلوم بالنسبة لكافة الأطراف بالمنطقة وأولها الادارة الحكومية الممثلة فى موظفى المحافظة الذين يشرفون اداريا على كل مجريات الحياة بمنطقة المقابر بالقاهرة .

غير أننا نكون مجافين الحقيقة اذا تصورنا أن السكان قد وقفوا دائما موقفا سلبيا تجاه عدم صلاحية الأماكن التى يقطنون فيها للسكن ، فهم دائما يحاولون اضفاء التعديلات على سكناهم (كما اتضح من الفصل السابق) حتى تصير صالحة للحياة . ورغم محاولاتهم هذه فهم لا يغيرون جذريا من فيزيقية المنطقة حيث لا يتعدى اسهامهم اكثر من تحسين نوعية السكن فى بعض جوانبه (وبخاصة تبييض الحجرات من الداخل ، وترميم الحجرات القائمة) .

وتنشأ فى ظل هذه الظروف شديدة الغرابة والصعوبة فضلا عما تتسم به من تعقيد وتناقض ، فئة من المستغلين — سبقت الاشارة اليهم — يهمهم فى المقام الأول تكريس هذا الوضع وتدعيمه ، واضفاء صفة الشرعية عليه واستخدام أساليب وضع اليد ، فضلا عن القهر والاستغلال فى تحقيق مصالحهم .

ثانيا : مشكلات ترتبط بالمنطقة بعامة :

يعد السكن بمنطقة المقابر مشكلة فى حد ذاته ، اذ أنه يعكس نموذجا غير طبيعى للسكن فالمنطقة غير مخصصة أصلا للسكن أو معدة له . الا أن هذه المشكلة ترجع الى مجموعة من الأسباب وينجم عنها مجموعة من النتائج ، وهى فى تداخلها تؤدى الى مزيد من المشكلات التى تتفاقم لتعقد فى النهاية اسلوب الحياة الذى يعيشه سكان المقابر .

ورغم عمومية المشكلات وتداخلها ، الا أنه من الممكن تصنيفها — ولو من قبيل التناول العلمى ليس إلا — الى نوعيات مختلفة فبعضها يرتبط بالمنطقة بعامة ، والبعض الآخر يتصل بنوعية الحياة التى يحياها سكان المقابر ، وتتباين — من ثم — طبيعة المشكلات فى كل طبقا لأحوالهم وظروفهم العامة والخاصة . أما المشكلات التى ترتبط بالمنطقة بعامة فيمكن رؤيتها فى ضوء العناصر التالية :

١ ــ العلاقة بين الساكن ، وصاحب الحوش (عن طريق وسيط) :

وتعد هذه العلاقة مشكلة فى ذاتها فهى غير طبيعية اذ لا تحكمها المعايير العادية التى تربط المالك بالمستأجر . فالمالك نفسه لا يملك حق التصرف الكامل فى الحوش اذ هى ملكية انتفاع لغرض معين لا ينبغى أن يتعداه لغيره ، ومن ثم فلا ينبغى أن يكون هناك مستأجر أصلا . وقد يتبادر الى الذهن تساؤل مؤداه : اذا كانت الحالة هذه فلماذا نشأت علاقة بين مالك ، وساكن ؟ ثم ما هى نوعية المشكلات التى ترتبت على ذلك ؟ .

لعل الاجابة على الشق الأول من التساؤل تتحدد بظهور المشكلة أساسا (سكنى المقابر) وترتبط بمسبباتها (التى ذكرت بالفصل الأول من الدراسة) أما الشق الثانى فتتضح الاجابة عليه من تحليل عناصر المشكلة وابعادها اذ أن المسألة لم تتحدد بوجود مالك ، وطالب للسكن وانما لعب الوسيط (وهو المعلم أو التربى ، أو الغفير ، أو موظف الجبانات) دورا حيويا فى صياغة العلاقة بين صاحب الحوش ، وساكنه . فقد أمدتنا نتائج الدراسة بتأكيد لا يقبل الشك بأن « التربى » هو المسئول الأول عن جلب السكان لمنطقة المقابر وهو الذى يحدد معهم قيمة استئجارهم للحوش ، ويفرض عليهم أداء بعض الخدمات (مثل : جلب المياه ، واعداد المكان لزيارة أصحاب الحوش موتاهم) ، بل أنه هو الذى يرغمهم أحيانا على ترك المكان ــ مؤقتا ــ فى مواسم الزيارات حتى لا يعرف صاحب الحوش أمر سكنى الحوش (وذلك فى حالة عدم علمه ، أو عدم تكليفه التربى بالبحث عن ساكن) .

وفى اطار هذه العلاقة غير الطبيعية ، وغير الواضحة المعالم نشأت مشكلات عديدة نذكر منها ما يلى :

ــ مشكلات حول القيمة الايجارية للحوش فهى غير ثابتة ، كما أنها غير محددة ، ولا تخضع لأى معيار فى فرضها ؛ ومن ثم فانه من المألوف أن

يفاجأ الساكن بالتربى — وليس صاحب الحوش — بفرض قيمة أعلى .

— يترتب على مسألة الايجار خوف الساكن دائما من مسألة الطرد من الحوش فهو السيف الذى يسلطه التربى على رقبة الساكن دائما (وهو بقادر على ذلك) اذا لم يذعن لكل ما يطلب .

— نظرا لسيطرة التربى على المنطقة ككل بساكنيها ، فانه كثيرا ما ينظم حركة السكان المقيمين ويفرض أتاوات عليهم ، ويشترك معهم فى ذلك من يأتى من خارج المنطقة لممارسة بعض الأعمال المتعلقة بالمعيشة بالمنطقة وذلك مثل : قراءة القرآن ، والباعة الجائلين ، بل ويصل الأمر الى حد تنظيم حركة الذين يقومون بأعمال الشحاذة ، والتسول (ومعظمهم من الصغار) حيث يرتزقون من ورائها وبخاصة فى مواسم الزيارات (الأعياد ، « وطلعة » رجب ، ونصف شعبان ، ومواعيد الذكرى السنوية للموتى ... الخ) حيث يفرض عليهم أتاوات كى يسهل لهم القيام بذلك من جانب ، ويقوم بالاتصال بمن يشترى ما قام بجمعه هؤلاء الصبية (ومعظمه من المأكولات) حيث يستغل كغذاء لدواجن المزارع وحيواناتها من جانب آخر .

٢ — **الجرائم وانتشارها بالمنطقة :** لا شك أن فيزيقية المنطقة ، وبناءها العمرانى هما العاملان الحاسمان وراء تكون النمط الاجرامى وصور الانحراف المختلفة بالمقابر . فهى تساعد على الاختفاء ، والاخفاء ، والتهرب والتهريب ومن ثم تمكن من طمس معالم أية جريمة ترتكب .

وتتحدد المشكلات المرتبطة بهذا العنصر مباشرة فى مسألة انعدام الشعور بالأمن بين السكان فهم — كما اتضح سلفا من نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الشأن — غير آمنين على أنفسهم ، أو أبنائهم ، أو ممتلكاتهم بل انهم فى كثير من الأحيان يخشون أن يكونوا طرفا فى جريمة لم يرتكبوها عن طريق اخفاء المسروقات لديهم أو تسترهم على هارب ، أو سرقة الجثث

من الحوش الذى يسكنونه ويرغبون على ذلك اما عن طريق الارهاب والتخويف ، او بواسطة التهديد بالطرد من السكن .

ويرتبط نمط الجريمة ومشكلاتها بالطبيعة الخاصة والمميزة لمنطقة المقابر حيث يلاحظ بها الأنماط التالية للجريمة .

— القتل : وهو كثيرا ما يحدث بسبب هدوء المنطقة ، واظلامها ، وانعزالها النسبى .

— التهريب : وبخاصة فى السلع التى تحتاج الى اخفاء مثل . الآثار والتحف النادرة ، وعمليات التزييف والتعامل غير المشروع فى النقد الأجنبى (ورغم وجود هذه الأنماط من الجريمة بمناطق اخرى الا أنها أكثر وضوحا بالمقابر) .

— سرقة الجثث : وهو نمط شائع ويرتبط فقط بهذه المنطقة ، ولا يتم الا بعلم التربى ، وبمشاركته .

— المخدرات : ويتخذ البعض من المنطقة وكرا لهم حيث يستخدمون الأحواش فى تخزين المخدرات واخفائها ، والاتجار فيها وتوزيعها فضلا عن استخدامهم لها لترويج الحقن المخدرة ، والأقراص .

٣ — **المعاناة من بعض الأمراض :** فنظرا لتدنى مستويات الصحة العامة ، ولانعدام سبل النظافة فى المأكل ، والملبس ، والمسكن ترتفع معدلات الاصابة بالمرض وبخاصة بين الأطفال الرضع . وتزيد بين البالغين الأمراض المعوية والصدرية ، وكذلك أمراض سوء التغذية .

٤ — **الخوف من المنطقة :** ورغم أن هذا العنصر لا يمثل مشكلة لنسبة من السكان (٣٠٪ تقريبا) . الا أن الغالبية تشعر بالخوف وعدم الأمان (فهم مضطرون للسكنى هنا ، وليسوا مخيرين) ومن ثم تتدعم المعتقدات المتصلة بالجن ، والأرواح ، وظهور العفاريت وبخاصة

لمن لقى مصرعه منتحرا ، أو فى حادث ، أو مات محروقا (كما هو شائع) .

... وتوافينا نتائج الدراسة فى هذا الصدد بأن مشكلة الخوف من الطرد من الحوش تحتل الصدارة حيث يشعر بها حوالى ٦٢٪ من أفراد العينة ، تليها المشكلة التى تتعلق بتوفير المواد التموينية (٤٦٪) ثم المشكلات المرتبطة بالمرض والعلاج (٣١٪) ، ويلى ذلك المشكلات المرتبطة بتعليم الأبناء وتصل نسبتها الى ٧٪ ، بينما لا تزيد نسبة من يشعرون بمشكلات النقل والمواصلات على ٦ر٠٪ .

[ويوضح الجدول رقم (١٣) بالملحق هذه النتائج بشىء من التفصيل].

ثالثا : مشكلات خاصة بسكنى المقابر (كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن) :

لا تخرج منطقة المقابر كثيرا فى مشكلاتها عن تلك التى يمكن أن تظهر فى أية منطقة متخلفة بالمدينة . فاذا صرفنا النظر — مؤقتا — عن النمط الفيزيقى المميز لمنطقة المقابر من حيث السكن ، لما وجدنا اختلافا كبيرا فى المشكلات التى تعانى منها كل المناطق المتخلفة بالمجتمع الواحد .

ورغم ان اختلاف النمط السكنى وتميزه يؤدى الى ظهور مشكلات خاصة به ، الا أن الحاح المشكلة وحدتها تصير هى البارزة فى النهاية حيث انها مرتبطة باحتياجات أى تجمع بشرى بمنطقة محددة . وتعد مشكلات « المرافق » مثلا ، النموذج الواضح على ذلك ، فتوافرها بمستوى أداء معين يعد مطلبا حيويا وملحا سواء كان السكان يقيمون فى عمارة سكنية ، أو بيت مستقل ، أو حوش بمقبرة . وما ينطبق على هذه المشكلة يصلح على مشكلات اخرى عديدة مثل : الخدمات الصحية ، والتعليمية ، فضلا عن المشكلات المتعلقة بالمواد الغذائية ، والمرتبطة بالأمن .

ويمكن الاشارة الى أهم المشكلات الخاصة بسكنى المقابر والتى

تتسق مع كون المنطقة واقعة ضمن المناطق المتخلفة بالقاهرة على النحـو التالى :

١ ــ ضـيق المسـكن :

يعانى كل السكان تقريبا من ضيق مساحة المكان المخصص للسـكن داخل الحوش . وكانت الأسر ذات الأعداد الكبيرة هى أبرز من يعانى من وطأة المشكلة ولعل ذلك هو العامل الرئيسي وراء عملية التعديلات التى أضيفت للسكن بالحوش وأبرزها اقامة حجرات جديدة ، أو انشاء دورات مياه .

٢ ــ عدم وصول المياه ، أو انقطاعها :

وتعد مسألة المياه المشكلة الأساسية لسكان المقابر فهى غير موجوده فى الأغلب والأعم ، وتنقطع باستمرار فى الأحواش التى تصل اليها ، الأمر الذى يدفع بالسـكان الى تحمل أعباء نقلها من مكان لآخر مع ما يرتبط بذلك من تكلفة وجهد ، وما يحيط به من سيطرة تفرض من قبل التربى على السكان .

٣ ــ عدم وجود صرف صحى

فالمنطقة بأكملها تعتمد على البيارات فى الصرف التى دائما ما تطفح وتسـبب كثيرا من الأمراض . فمن المألوف أن نجد منطقة سـكنية بالمقابر معزولة تماما عن غيرها من المناطق فهى عائمة على بحر من مياه المجارى ولا يتمكن السكان من الوصول الى سكنهم الا باقامة الجسور من الطوب ، والأتربة .

٤ ــ عدم توافر الكهرباء :

فالاظلام هو الأصل فى هذه المناطق حيث لم تكن فى حاجة الى الاضاءة (حيث أنها منطقة مقابر) أما عندما استوطنها السكان فقد حاول كثير منهم ادخال التيار الكهربائى بطريقة غير مشروعة (بوصلات من

الأعمدة الكهربية القائمة بالطرق الرئيسية) وشجعهم فى ذلك وتستر عليهم ذوى النفوذ بالمنطقة (وبخاصة التربية) .

٥ ـ عدم كفاية الخدمات الصحية :

يندر وجود الوحدات الصحية بالمنطقة الأمر الذى يضطر معه السكان اما الى : التغاضى عن مسألة الرعاية الصحية وعدم السعى الى الاستفادة منها ، أو الانتقال الى منطقة أخرى تتوافر بها .

٦ ـ عدم توافر المواد الغذائية :

ويجمع عدد غير قليل من السكان على عدم توافر المواد الغذائية ويعللون ذلك بقلة المعروض منها الأمر الذى يخلق معه « السوق السوداء » ، ويرجعون ذلك الى قلة عدد المجمعات الاستهلاكية ، ومنافذ البيع . غير أن الدراسة الواقعية ـ الميدانية للمنطقة اثبتت عدم دقة هـــذا التصور فهناك بالفعل « أكشاكا تعاونية » متنقلة مخصصة لبيع السلع الغذائية وهى تزود يوميا طبقا لحاجة المستهلكين ، أما الأمر اللافت ويعد بالفعل مشكلة ، فيتبدى بوضوح فى مسألة توزيع السلع والتخزين الذى يلجأ اليه البعض سعيا وراء خلق سوق سوداء يصرفون فيها السلع بأسعار أعلى وقد ساعدت المنطقة على ذلك حيث كان لوجود « الدلالين ، والدلالات » الذين لا عمل لهم غير هـــذا ، أثر فى بروز المشكلة وتفاقمها .

٧ ـ عدم اتاحة الخدمات التعليمية بصورة كافية :

وتتشابه هذه المشكلة الى حد كبير مع المشـــكلة المتعلقة بالخدمات الصحية حيث أن مجرد وجودها دون وصولها الى مستوى أداء معين يمنحها الفعالية التى تحقق الهدف من وجودها لا يعنى شيئا فى الواقع فهناك « عدد » من المدارس (ومعظمها فى المرحلة الابتدائية) يتجه اليها أبناء المجتمع دون تحصيل عائد تعليمى يذكر منها . ولعل أكبر شـــاهد على ذلك أن هذه المدارس تغلق أبوابها تماما فى مواســـم

زيارات المقابر حيث ينصرف التلاميذ الى التسول اكتسابا للقمة العيش وهو من وجهة نظرهم — وكذلك اسرهم — اهم بكثير من تحصيل علم ينفع ويفيد .

٨ — عدم توافر وسائل المواصلات اللازمة :

وقد سبقت الاشارة الى هذه المسألة فالطرق بالمقابر لا تشجع صاحب أية سيارة على استخدامها فى نقل السكان من مكان لآخر . أما المواصلات العامة فانها تصل فقط أطراف المقابر حيث تسير فى الشوارع الرئيسية . وقد شجع هذا الوضع أخيرا بعض أصحاب المشروعات الصغيرة بتسيير سيارات نقل « بالنفر » من منطقة لأخرى ، غير أنها وسيلة مكلفة وغير منتظمة فى مواقيتها .

.. ولعل المتفحص لنوعية المشكلات السابقة سيلحظ أنها هى هى ذات المشكلات التى تظهر فى أية منطقة متخلفة بمدينة القاهرة يضاف اليها الصعوبات التى تتصل بالفيزيقية الخاصة المميزة للمنطقة الأمر الذى يزيد المشكلة حدة فوق صعوبتها .

وكان السؤال الموجه الى عينة الدراسة « مفتوحا » فى هذا الصدد حيث كان سؤالا عاما عن رأى المبحوث فى المشكلات التى يعانى منها المجتمع القاهرى ككل (وضمنه المنطقة التى يسكنها) . فكانت أزمة المســاكن هى بطبيعة الحال التى تطفو على السطح حيث بلغت استجابتهم حيالها حوالى ٦٦ر٧٪ من اجمالى أفراد العينة على مستوى المناطق الأربع ، يليها مشكلة المواصلات (٤٠ر٧٪) ، ثم مشكلة ارتفاع الأسعار (١٢ر٨٪) ، وفى النهاية نلحظ مشكلة أزمة المواد الغذائية (٥ر١٪) . ونخرج من ذلك أنه رغم تأثر المبحوث بالمشكلات النوعية التى نلمسها بالمنطقة التى يسكنها ، الا أنها تعكس أيضا نوعية المشكلات القائمة بالمجتمع الحضرى ككل .

[ويصور الجدول رقم (١٤) بالملحق هذه المشكلات بشىء من التفصيل]

رابعا : تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاحها طبقا لأجيال السكان :

تتسم ظاهرة سكنى المقابر — كما اتضح من التحليل النظرى السابق — بخصائص نوعية تميزها عن غيرها من الظواهر التى تبرز بالنمط الحضرى بمدينة القاهرة . فهى ظاهرة تعتمد فى تحليلها على رؤية تاريخية ، اذ انها ليست من النوع الطارىء الذى يظهر نتيجة مشكلات عابرة يمر بها المجتمع لتختفى فور زوال أسباب ظهورها ولا تخلف وراءها آثارا ذات بال أو أهمية .

وكانت الصفة « التراكمية » صفة ملازمة لنشأة الظاهرة وتطورها حيث أن السكن بمنطقة ما والاستقرار فيها يدعو سكانها الى تدعيم مواقفهم والحفاظ على مصالحهم فى الأماكن التى يقطنون فيها . وآذا كانت الأسباب تراكمية فان النتائج أيضا تتسم بذات السمة ولذلك فان دراسة نشأتها وكذلك تطورها فضلا عن آثارها مسائل تتسم بالتعقيد والصعوبة معا . وينطبق ذلك على دراسة المنطقة فيزيقيا ، أو السكان اجتماعيا واقتصاديا على حد سواء فهذا التكامل فى التصور يؤدى الى القيام بدراسة واقعية لظاهرة سكنى المقابر .

واذا كانت الدراسات التى تناولت ظواهر المدينة قد أغفلت فى كثير من الأحيان التعرف على « الأنماط الخاصة » للمشكلات الحضرية (وسكنى المقابر احداها) فان ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى صعوبة دراسة هذه الأنماط (سواء من حيث المنهج المتبع ، أو الأدوات المختارة ، أو البيانات المتاحة) فضلا عن احتياجها الى فترات ليست بالقصيرة لانجازها ، كما أنه ينبغى أن تستند الى رؤية شاملة فى التصور فلا هى تدرس منطقة معزولة عن المجتمع ، كما انها لا تتناول مجتمع بأكمله تضيع معه الخصوصيات المميزة للمنطقة . واذا كانت تلك صعوبات نظرية — منهجية فى دراسة هذا النمط من الحياة ، فان الصعوبات الأخرى الواقعية تضيف أبعادا جديدة نفسر من خلالها اغفال القيام بهذه الدراسات . فمن السهولة أن نلحظ بمنطقة المقابر بالقاهرة مثلا تفاوتا شديدا بين السكان فى المستويات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، فى ذات الوقت أن يمكن أن نميز

ـفيه تباينا ملحوظا فى مستويات السكن فرغم أن كل الأسر تقيم فى حجرات مقامة بالأحواش الا أن التفاوت فى الجوانب السابقة ــ وبخاصة الاقتصادية منها ــ قد انعكس بصورة واضحة على طريقة استغلال الحوش فى السكن . فبينما اكتفت الأسر ذات الدخل الضئيل بالمعيشة فى حجرة أو حجرتين كانت مقامة أصلا فى الحوش قبل أن يفدوا اليه وغالبا ما لا تتوافر دورة للمياه بالحوش فيحصلون على المياه بنقلها من خارج الحوش ويقضون حاجتهم فى الخارج أيضا . أما التأثيث فمتواضع للغاية حيث لا يزيد على سرير أو اثنين ، وبعض المقاعد ، وأدوات للطبخ ، وغير ذلك .

وفى مقابل ذلك نلحظ فى ذات الموقع صورة مختلفة الى حد التناقض أحيانا فحركة تشييد حجرات اضافية ظاهرة لافتة فى بعض الأحواش فضلا عن ترميم الحجرات القديمة المتهالكة ، واقامة دورات مياه جديدة أو ترميم الموجود منها وكثير منها تدخله الكهرباء فضلا عن الأجهزة الحديثة (مذياع ، وتيلفزيون) وأدوات الطبخ والسلع المعمرة (موقد غاز ، وثلاجة .. الخ) .

واذا كان هذا التفاوت يعكس أمورا هاما فلعل أبرزها واهمها ان سكان هذه المناطق ليسوا على مستوى اقتصادى واحد أو حتى متقارب ، وانما يصل التفاوت فى بعض الأحيان الى درجة مذهلة . كما أن ذلك يعكس أيضا الدافع الذى من أجله وفدت هذه المجموعات من البشر لسكنى هذه المناطق فليس « الفقر المادى » وحده ــ دائما ــ هو السبب لسكنى المقابر نتيجة عدم وجود فرصة سكن بديلة ، وانما كانت ــ الى جوار ذلك ــ أسباب عديدة (سبق ذكرها بالفصل الثانى) تتبلور كلها فى استغلال هذا المكان ــ وليس اللجوء اليه ــ لتحقيق مكاسب كثيرا ما تتم بطرق ووسائل غير شروعة (مثل : ارتكاب الجرائم ، والتهرب من الأحكام ، وتهريب ..رات ... الخ) .

ن الطبيعى أن تختلف نوعية المشكلات ودرجة الحاحها وأيضا اجهتها تبعا لخصائص السكان ونوعياتهم . فمن الثابت أن احساس

الفرد الذى هو فى مقتبل العمر بوطأة المشكلة يختلف الى حد كبير عن رؤية الشيخ المسن لها ، كما أن الاناث يختلفن عن الذكور فى الأساليب التى يتخذها كل جيال التصرف فى المشكلة ومجابهتها . وليس من شك فى أن المستوى الاقتصادى للأسرة يلعب الدور البارز فى مسألة تباين المشكلات التى تواجه السكان أصلا ، فضلا عن الاختلاف فى طريقة التعامل معها . كما أن للمستوى التعليمى تأثير واضح على ما يواجه الفرد من مشكلات سواء من حيث نوعيتها ، أو درجة الحاجها فضلا عن علاقته شديدة الارتباط بما يتخذه الفرد من أساليب للتصدى للمشكلة سعيا وراء التخلص منها ، أو على الأقل التخفيف من حدتها . ولا نستطيع أن ننكر أثر المهنة فى الاحساس بوطأة المشكلات والتعامل معها حيث أنها تعد انعكاسا لكل ما سبق .

من ذلك يتضح أن الخصائص الأساسية للسكان من : جنس ، وعمر ، ودخل ، وتعليم ومهنة تعد فى ذات الوقت محكات رئيسية نعتمد عليهـا فى استكشاف نوعية المشكلات التى تواجه السكان ودرجة الحاحها ، كما تفصح فى ذات الوقت عن الأساليب المتبعة حيالها .

ولعل الأجيال المتعاقبة من السكان المقيمين بمطنقة المقابر هى خير شاهد على التباين الملحوظ فى المعاناة من المشكلات . فكل جيل يتعامل مع عناصر مجتمعه بصورة معينة تكشف فى الواقع عن خصائص المجموعة العمرية التى ينتمى إليها ، وتفصح بالتالى عن مجالات الاتفاق وعناصر الاختلاف بين الأجيال بعضها البعض ، كما ينجم عن ذلك كل صور المشكلات القائمة بين أجيال السكان .

ونظرا لطول الفترة التى قضاها السكان بمنطقة المقابر بالقاهرة (تصل الى حوالى ستين عاما حتى الآن)فان أجيالا ثلاثة تقريبا قد تكونت بهذه المنطقة ونشأت بين أحواشها . ولم تزل الأجيال الثلاثة تعيش معـا فى كثير من الأسر حتى اليوم بأحواش المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عنصر يمكن أن يفيد فى كشف هذا المتغير ، ويتحدد فى عدد مرات الانجاب خلال اقامة الأسرة بالمقابر . فبينما بلغت نسبة الأسر التى أنجبت من ٢ — ٤ أطفال حوالى ٤٠٪ وصلت نسبة الأسر التى أنجبت أقل من طفلين حوالى ٣٢٪ أما من أنجبوا من ٤ — ٦ فقد بلغت نسبتهم حوالى ٢٠٪ من اجمالى العينة وتساوت نسبة من أنجبوا من ٦ — ٨ ، أو أكثر حيث بلغت حوالى ٥٪ ويعكس ذلك أن حوالى ٧٢٪ من عينة الدراسة لم ينجبوا خلال فترة اقامتهم بالمقابر أكثر من أربعة أبناء وهو الجيل الثالث بين أجيال سكان المقابر [ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) بالملحق] .

خامسا : مستوى التطلعات ، وسكنى المقابر :

لما كانت ظاهرة سكنى المقابر ترجع فى نشأتها الى أسباب معقدة ومركبة ، فان نتائجها أو آثارهم تتسم أيضا بذات السمات . وقد ترتب على ذلك أن صارت دراسة مجتمع كهذا مشكلة فى حد ذاتها فهو مجتمع لم ينمو نموا طبيعيا بحيث يمكن أن نميز فيه بسهولة بناءا اجتماعيا واضحا ، أو أن نصف العلاقات الاجتماعية بين أبنائه ، أو أن نحدد وظائف هؤلاء وأدوارهم ، أو أن نصوغ نسقا عاما لقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، أو أن نرسم خطوطا واضحة لأنماط سلوكهم .

ولعل مرد هذه الصعوبة أنه ليس بمجتمع مغلق يكون بناءا اجتماعيا خاصا ويتميز بثقافة نوعية تجعله مختلفا عما عداه من مجتمعات ، وانما هو امتداد طبيعى للمجتمع الكلى لا يختلف عنه فى شىء اللهم الا فى النمط السكنى السائد . ورغم أهمية هذا الاختلاف وحيويته وتأثيره على أنماط الحياة التى يحياها السكان ، الا أننا لا ينبغى أن نعطيه أكثر من حجمه الحقيقى فلا نبالغ فيه ، أو نهون منه . ولعل ذلك كان أحد الأسباب التى أدت الى التوصل الى نتيجة سابقة مؤداها أن المشكلات التى يعانيها سكان منطقة المقابر لا تخرج كثيرا — فى نوعيتها وحجمها ودرجة الحاحها — عن مثيلتها بالمناطق المتخلفة الأخرى بمدينة القاهرة (وهى ليست بمناطق مقابر) .

ومن المجحف أن نتصور وجود تعادل أو تشابه بين سكان المقابر من حيث : احتياجاتهم ، أو قدراتهم ، أو مشكلاتهم ، أو أساليب تعاملهم مع مجتمعهم الصغير ، أو فى مستوى تطلعاتهم . واذا كان ذلك غير مقبول بالنسبة لأى مجتمع بشرى ، فان ذلك يكون مرفوضا بشكل قاطع بالنسبة لمجتمع محدود ذى نوعية خاصة . ويتباين مستوى تطلعات سكان المقابر ويتفاوت بشكل واضح تبعا لاختلافهم فى الخصائص التى سبقت الاشارة اليها ، وينعكس ذلك بشكل مباشر على اتجاهات السكان نحو بعض القضايا الاجتماعية ونوجزها فى ثلاث على النحو التالى :

١ — التعليم :

لا ريب فى أن التعليم عنصر حيوى نستند اليه كثيرا فى الحكم على مستوى التطلعات لدى أبناء المجتمع . فهو مؤشر ومقياس — فى ذات الوقت — للدلالة على مدى التطوير الذى يصيب المجتمع .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن هذا العنصر وذلك اعتمادا على متغيرات ثلاثة :

الأول : اتجاه أفراد العينة نحو تعليم الأبناء وكانت استجاباتهم على النحو التالى :

— ان نسبة الذين ذهبوا بأن التعليم مهم الا أنه يحتاج الى مصروفات كثيرة تبلغ حوالى ٤٣٪ من أفراد العينة .

— هناك نسبة تقترب من السابقة (حوالى ٤١٪) تحمست كثيرا للتعليم ، واقرت بأنه مهم مهما كلف الفرد .

— أن نسبة من اتجهوا باستجباتهم الى أن « الصنعة » (أى العمل اليدوى) أهم من التعليم ، تصل الى حوالى ١٢٪ من أفراد عينة الدراسة كنسبة متوسطة بالمناطق الأربع التى أجريت بها الدراسة .

— أما من أيد الاتجاه السابق ولكن باستخدام تعبير آخر محوره أن التعليم

لا يؤدى الى عائد مادى ، فتصل نسبتهم الى حوالى ٤٪ .

— أن هناك نسبة ضئيلة من العينة (٦٪) رفضت التعليم ليس لسبب مادى وانما لتدهور مستوى التعليم حاليا .

[ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) بالملحق اتجاه الأفراد نحو تعليم الأبناء] .

الثانى : رغبة أفراد العينة فى الحاق أبنائهم بالمدارس :

وقد دلت نتائج الدراسة على أن النسب تكاد تتقارب بين مجموعتين : الأولى لديها رغبة واضحة فى الحاق أبنائهم بالمدارس وقد بلغت نسبة أفرادها حوالى ٤٨٪ من اجمالى مفردات الدراسة بصفة عامة (وان كانت ترتفع بشكل واضح بمنطقة الامام الشافعى فتصل إلى حوالى ٦٢٪) . أما المجموعة الأخرى فلم يكن لدى أفرادها رغبة فى تعلم أبنائهم وتبلغ نسبتهم حوالى ٥٢٪ .

الثالث : اتجاه أسر العينة نحو استكمال تعليم أبنائها بالجامعة :

ويمكن أن نقسم أسر العينة فى هذا الصدد الى قسمين : الأول يؤيد هذا التعليم ويؤكده ولا تتجاوز نسبة من يذهب الى ذلك حوالى ٦٪ ، أما القسم الثانى فيجد أفراده أن التعليم الجامعى مكلف ويفوق طاقتهم المحدودة وتصل نسبتهم الى حوالى ١٣٪ من أفراد عينة البحث .

٣ — تنظيم الأسرة :

من اللافت أن قضية تنظيم الأسرة تلقى اهتماما كبيرا لدى أفراد العينة ولعل أكبر دليل على ذلك أن نسبة السماع عن هذه المسألة قد بلغت حوالى ٩٧٪ من أسرة العينة . وارتبطت هذه النسبة كذلك بالمتغير الذى يتناول ممارسة أسلوب تنظيم الأسرة حيث بلغت نسبة من حاولوا بالفعل تنظيم أسرهم — باستخدام وسائل مختلفة — حوالى ٥٢٪ من أسر العينة بمناطق

الدراسة الأربع . اما الوسائل فقد تباينت وتنوعت بين أساليب طبية ، واخرى شعبية (تعتمد على الوصفات البلدية) ، وتحتل « الحبوب » النسبة الكبرى بين الوسائل الطبية (٤١ ٪) ، أما « اللولب » فتتدنى نسبته الى حوالى ٤ ٪ فى الوقت الذى لا تزيد فيه نسبة من يعمدون الى الوسائل الشعبية عن ٢ ٪ من اجمالى العينة . وعندما نتناول اتجاهات أولئك الذين رفضوا فكرة تنظيم الأسرة أساسا فاننا نلحظ تفاوتا فى الأسباب التى تدفع الى ذلك فبينما يقرر حوالى ٢٠ ٪ من أسرة الدراسة بأنهم مع رفضهم لهذه الفكرة ؛ الا أن مسألة انقطاع الانجاب جاءت بشكل طبيعى لا تدخل فيها (جت طبيعى من عند ربنا) ، نلحظ السبب التالى لذلك مباشرة يتحدد من وجهة نظرهم بحرمة دينية وتصل نسبة من يقولون بهذا السبب حوالى ٩ ٪ ، أما وفاة أحد الزوجين فتشكل سببا تمثل نسبة من يقولون به حوالى ٧ ٪ ، أما أصحاب الاتجاه بأن الأولاد عزوة فقد بلغت نسبتهم حوالى ٦ ٪ وتراوحت الأسباب الأخرى بين مساعدة الأبناء لذويهم عند الكبر ، واجراء عملية منعت الانجاب ، والزواج الحديث ، والرغبة فى انجاب جنس معين (هو الذكر غالبا) من الأولاد .

[ويوضح الجدول رقم (١٧) تحليلا مفصلا للأسباب التى يرفض بمقتضاها بعض أسر عينة البحث ممارسة تنظيم الأسرة] .

٣ ـــ المشاركة السياسية :

احتل مطلب المشاركة السياسية جزءا غير يسير من أسئلة استمارة الاستبيان التى وجهت للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة . ولعل مرجع ذلك أن هذا البعد يكشف الى حد بعيد عن مدى اندماج الفرد فى مجتمعه ، ودرجة فهمه لقضاياه ، ونوعية مساهمته فى حل مشكلاته . فهو يتناول متغيرات عديدة مثل : العضوية فى الجمعيات بالمنطقة وماهيتها ، والانضمام للأحزاب السياسية ، فضلا عن مسألة الانتخاب من حيث : مجالها ، والترشيح لها ، ومجالات التأثير فى سيرها . ويكشف ذلك بالتالى عن جماعات الضغط والتأثير ، ومدى استجابة المنتخبين (ومحكه الادلاء بالصوت الانتخابى ، ولصالح من) ، وكذلك مدى نشاط النائب الذى ينجح وتأثيره فى حل مشكلات المنطقة [ولعل قوى الضغط والتأثير فى الانتخابات تمثل بعدا هاما ، ومن ثم سنعرضه تفصيلا بالجدول رقم (١٨) بالملحق] .

القسم الرابع

بدائل مختلفة للتصدى لظاهرة سكنى المقابر

اولا : كيف يفكر سكان المقابر فى علاج مشكلاتهم ؟ وكيف تتصورها الدولة ؟*

لما كانت عملية سكنى المقابر هى فى الأصل ظاهرة غير طبيعية وغير متسقة مع النمط السكنى السائد فى المجتمع ككل ، فان طبيعة المشكلات الناجمة عن ذلك ونوعياتها تختلف الى حد كبير عن مثيلاتها القائمة فى النمط السكنى العام . ومن هنا كانت استجابة السكان لهذه المشكلات وردود أفعالهم حيالها متباينة الى حد التناقض أحيانا ليس بين فئاتهم المتنوعة فحسب ، وانما بينهم وبين قرنائهم بالأحياء الأخرى أيضا (سواء كانت مجاورة لهم أو نائية عنهم) .

ولعل صياغة عنوان هذه النقطة فى صورة تساؤل ، يرجع فى الأساس الى ما أشيع عن سكان هذه المناطق من توحد فى التفكير يتصفه بالجمود حينا وبالسلبية أحيانا أخرى ، فضلا عما يفترضه البعض من أن تلك المشكلات — التى سبق تناول أهمها — مصطنعة وغير حقيقية ، بل وانها ملفقة فى بعض الأحيان ومن ثم لا تعبر عن الواقع الحقيقى لمعيشة هؤلاء السكان .

وبصرف النظر عن درجة السلبية المميزة لسكان هذه المناطق (وهى سمة مرتبطة دائما بالمناطق المتخلفة ذات المستوى التعليمى — الثقافى المنخفض) أو اصطناع المشكلات وتلفيقها (وصفة المبالغة أو التهويل تعد أيضا من الصفات المميزة لهذه المناطق) ، فان الدراسة الواقعية — الميدانية لمجتمع المقابر لابد لها أن تكشف عن نمط التفكير المميز لهؤلاء السكان تجاه مشكلاتهم الحقيقية التى يواجهونها .

ومن الطبيعى أن ينعكس هذا « النمط من التفكير » على آراء السكان وطرائقهم فى السلوك والتصرف حيال المشكلات . وسواء كان الرأى « نظريا » ، أو السلوك « عمليا » فان دوافع ابداء الرأى ، ومظاهر اتيان السلوك هما الجانبان اللذان تقع على عاتق أية دراسة علمية مهمة ابرازهما وتحليلهما .

أما التصور الرسمى لهذه المشكلات (ونقصد به تصور الدولة) فيمكن استكشافه من واحد من مصدرين : اما بالرجوع الى المسئولين الرسميين وما يحملونه من تقارير تحتوى على مشروعات ، وخطط ، وبيانات ، ومعلومات وتوضح ما أنجز منها بالفعل وما هو فى طريقة للانجاز ، أو بالعودة مرة اخرى لأولئك الذين يعانون من وطأة هذه المشكلات ومناقشتهم فى الأساليب التى حاولت الدولة أن تضعها للتغلب على المشكلات وكيف أنها تؤدى الى علاج حقيقى ، أو الى لا شىء ، أو الى تفاقمها أكثر . فالمسألة التعليمية مثلا هى النموذج البارز على ذلك حيث أن المؤسسات التعليمية القائمة تعكس تدنيا حقيقيا لمستوى التعليم بين سكان المنطقة فهى رغم وجودها الفيزيقى الا أن مستوى أدائها لوظائفها أقل بكثير مما هو مطلوب . وما ينطبق على التعليم ينطبق كذلك على الغذاء ، والعلاج ، والمواصلات ، كما انه أكثر انطباقا على المرافق العامة مثل : الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحى الخ .

ولا شك أن أساليب تفكير السكان فى حل مشكلاتهم ترتبط الى حد كبير بمتغيرات عديدة أهمها :

- الأسباب أو الدوافع وراء سكنى المقابر : فمن الطبيعى أن يختلف اسلوب تفكير من وفد الى هذه المنطقة بحثا عن مأوى له ولأسرته نتيجة تهدم مسكنه أو أيلولته للسقوط ، عن ذلك الذى أتى هاربا من حكم قضائى يبحث عن مخبأ له من أعين رجال الشرطة ؛ ومن ثم فان أسلوب تعامل الأول مع المشكلات التى يصادفها يختلف الى حد كبير عن أسلوب الآخر .
- المستوى الاقتصادي — الاجتماعى للسكان : ولعل الدخل ، والمهنة ، والتعليم هي العناصر الثلاثة الأساسية لتحديد هذا المستوى فهى فى تشابكها وتعقدها تحدد الاطار الكلى الذى يتحرك فى حدوده السكان فكرا ، وسلوكا سواء كان ذلك فى الماضى او فى الحاضر او فى المستقبل

ومن ثم يحدد نمط سلوكهم تجاه المشكلات التى يواجهونها .

ـــ نوعية العلاقات الاجتماعية ومدى تشابكها : فهى تكشف عن مدى ارتباط الساكن بمن حوله : كيف يراهم ؟ وكيف يتصور وجوده معهم ؟ الأمر الذى يحدد بشكل واضح الدرجة التى يرتبط بها الفرد مع مجتمعه .

ـــ مدى الاستقرار فى السكن ، والارتباط بالمنطقة : فقد كان حجم التعديلات التى أضيفت للمسكن ونوعيتها هو المؤشر الحقيقى لمدى نية الفرد فى الاستقرار فى السكن (مع وجود المقدرة المادية على اجراء مثل هذه التعديلات بطبيعة الحال) كما أنه يكشف عن توقع الفرد للمكان الذى يحتمل أن يقطنه أبناؤه من بعده .

ـــ مستوى التطلعات : وهو انعكاس لكل ما سبق (وبخاصة عنصر التعليم من المستوى الاقتصادى ـــ الاجتماعى) حيث يؤثر الى درجة كبيرة فى تحديد نمط تفكير الفرد وسلوكه وفى حالة مجتمع المقابر يتخذ هـــذا المستوى شكلين فهو اما يدفع بالفرد خارج هذه المنطقة بأكملها ، أو أنه يؤكد وجوده بداخلها حيث يجد فى ذلك مصلحته ويرى فيه مستقبله .

ـــ اساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال : وهو عنصر كاشف عن نوعية المشكلات القائمة حيث كانت نسبتها لافتة بالنسبة للمشكلات التى يعانى منها السكان (٤١٪ تقريبا من الاستجابات) .

ـــ عناصر بناء القوة بالمنطقة : فمن المنطقى أن هذه العناصر (سواء تشكلت فى « المعلم » ، « أو التربى » ، أو أحد الأقارب ، أو « الكبير » ، أو موظف الجبانات ، أو نقطة الشرطة) تكون فيما بينها الاطار الذى يفصل فى المشكلات بين السكان . ومن ثم فان نظرة الفرد واتجاهه نحو المشكلات تتحدد بداية من خلال الفرد (أو النظام) الذى يتولى حسمها ، فذلك هو المحك الذى يخلق درجات الايجابية ، أو السلبية على حد سواء .

وبادىء ذى بدء ينبغى أن نشير الى أهم الأسباب التى تقف وراء تكون المشكلات بمجتمع المقابر (وذلك قبل التعرف على أساليب تفكيرهم ، وأنماط سلوكهم حيالها) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالى :

١ ـ **مشكلات بسبب المياه** : وقد بلغت نسبة أستجابة المبحوثين تجاه هذا الاحتمال أعلى نسبة حيث وصلت الى حوالى ٤٩٪ على مستوى المناطق الأربع للدراسة ويعكس ذلك أهمية هذا العنصر عما عداه من مقومات الحياة .

٢ ـ مشكلات بسبب **تربية الأطفال** : وكانت نسبة هذا المتغير واضحة وبارزة حيث بلغت حوالى ٤١٪ من جملة ألاستجابات ويرتبط ذلك كما سبق بنمط التنشئة الاجتماعية السائد بمجتمع المقابر .

٣ ـ مشكلات بسبب « **الحريم** » : وترتبط هذه النوعية من المشكلات بأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة وقد بلغت نسبة الاستجابة حيالها حوالى ٢٢٪ من جملة الاستجابات المحددة لأسباب المشكلات .

٤ ـ مشكلات بسبب **السكن** : أما السكن فى حد ذاته فقد تدنت نسبة الاستجابات الخاصة باعتباره ممثلا لمشكلة حيث بلغت حوالى ١٧٪ ويعكس ذلك أن مسألة السكن أصبحت مكونا شبه ثابت فى حياة الأفراد ولا يمثل بصفة رئيسية مشكلة وانما برزت المشكلة « **حول** » هذا النمط السكنى ومن خلاله ، الا أننا لا ينبغى أن ننكر أن هذا النمط السكنى هو الذى خلق معه معظم المشكلات السابقة ، واللاحقة .

٥ ـ مشكلات بسبب **الغذاء ، والمواد التموينية** : وتصل نسبة الاستجابات فى هذا العنصر الى حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات حيث يقرر معظم افراد العينة بأنها مشكلة عامة ولا تتصل فقط بمجتمع المقابر .

٦ ـ مشكلات بسبب **عمليات الدفن** : وتصل نسبة الاستجابات نحو هذا

العنصر الى أقل حد ممكن حيث بلغت حوالى ١ر١ ٪ من اجمالى استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع . ويعكس ذلك أن هذه العمليات هى مصدر رزق رئيسى لبعض القطاعات داخل منطقة المقابر ويسعى اليها الجميع الأمر الذى يقلل كثيرا من حجم المشكلات ونوعيتها .

[ويمكن استكشاف هذه الأسباب بتفصيل أكثر من خلال الجدول رقم (١٩) بالملحق] .

ومن الطبيعى أن يلجأ السكان الى أفراد ، أو هيئات سعيا وراء الوصول الى حل لهذه المشكلات ، ويمكن تصنيف هؤلاء السكان — وفق هذا المتغير — الى مجموعات ست على النحو التالى :

المجموعة الأولى : من اللافت أن النسبة الكبرى من الاستجابات كانت من قبل الذين أقروا بأنهم لا يذهبون لأحد لعرض مشكلاتهم عليه حيث بلغت نسبتهم حوالى ٤٤ ٪ من جملة الاستجابات . وتعكس هذه النسبة ما يعتمل فى نفوس معظم السكان من فقدان الرجاء فى حل مشكلاتهم ، ومن ثم فهم لا يسعون الى ذلك بأية طريقة .

المجموعة الثانية : وكانت استجابات أصحابها محددة فى اللجوء الى « المعلّم ، أو التربى » حيث يجد أنهما يمثلان أهم عناصر بناء القوة بالمجتمع ؛ الأمر الذى يجعل فى حوزتهما الحل لعديد من المشكلات (وتبلغ نسبة الاستجابات حوالى ٢٤ ٪) .

المجموعة الثالثة : وكان أصحابها يقررون أن نقطة الشرطة هى الجهة التى يلجأون اليها سعيا وراء حسم الخلافات وحل المشكلات التى تنشأ بمجتمعهم . وتصل نسبة هؤلاء الى حوالى ١٨ ٪ من جملة الاستجابات (وهى ترتفع بطبيعة الحال بالمناطق التى يرتفع بها مستوى التعليم ودرجة الوعى مثل : الامام الشافعى) .

المجموعة الرابعة : ويرى أفرادها أن الأقـــارب هـــم الذين ينبغى مشـورتهم والاستعانة بهم فى حل المشكلات التى تظهر بالمجتمع وبخاصـــة أن هؤلاء الأقارب عادة اما من كبار السن ذوى الخبرة والذين يكنون لهم التقدير والاحترام ، أو من المتعلمين الذين يعيشون فى المنطقة ذاتها ويقدر السكان الاستعانة بآرائهم فى حل المشكلات وتبلغ نسبة استجابات هذه المجموعة حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات .

المجموعة الخامســـة : وهى التى ذهبت الى أن معاون الجبانات هو الذى لديه الصلاحيات والقدرات للفصل فى المشكلات وحلها ولا تزيد نسبة هؤلاء عن ٥٪ ، الأمر الذى يعكس ضـــآلة من يرون فى التدخل الرســـمى (ويمثله هنا موظف الجبانات) حلا للمشكلات التى يعانون .

المجموعة السادســـة : وهى من رفض أصحابها تماما أى تدخل فى شئونهم حتى ولو وصلت الى صورة المشكلة وانهم — أى السكان — قادرون على مشكلاتهم بأنفسهم فهم لا يسعون الى أحد سواء كان من المقيمين بالمنطقة أو من خارجها . وتتدنى نسبة هذه الاستجابات لتصل الى حوالى ٣٪ من جملة الاستجابات .

غير أنه من الخطأ أن نتصور وجود هذه الفواصل الحادة بين السكان تجاه الأفراد ، أو الهيئات التى يستعينون بهم فى حل مشكلاتهم حسبما ورد بالمجموعات السابقة فهناك تداخل واضح وتشابك بينهم من حيث استعانة الساكن بفرد أو أكثر (وبهيئة أو أكثر) فى ذات الوقت . فقد يستعين السكان مثلا بالتربى ، والشرطة ، وكبار السن فى الوقت نفسه ، ويرجع ذلك أساسا لطبيعة المشكلة ، ودرجة تفاقمها ، وشمول تأثيراتها للمنطقة (مثل مشكلات : المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحى وما الى ذلك) .

[ويوضح الجدول رقم (٢٠) البيانات التفصيلية لاستجابات المجموعات الست نحو المتغير السابق] .

أما **الحلول** التى يقترحها السكان للتغب على المشكلات المثارة سلفا (والتى جددت أهم أسبابها ، وأشير الى الأفراد والهيئات الذى يلجأ اليهم السكان طمعا فى حل لها) فيمكن تصنيفها طبقا لنوعية المشكلة على النحو التالى :

١ — **المسكن** : نظرا لأن المسكن هو المتغير الحاسم الذى تسبب فى نشأة ظاهرة سكنى المقابر أصلا فان توجه السكان مباشرة نحو هذا العنصر بالمقترحات يعد أمرا طبيعيا ومنطقيا . فقد أجمعت نسبة كبرى من السكان على أن ايجاد المسكن المناسب لهم هو الحل الجذرى — من وجهة نظرهم — للمشكلات التى يعانون . الا أنهم انقسموا فيما بينهم حول مكان ذلك المسكن وموقعه وذلك كما يلى :

— اظهر البعض (وتصل نسبته الى حوالى ٣٢٪ من اجمالى المبحوثين كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) تفضيله للسكنى داخل منطقة المقابر التى يقطنها (ولكن بمساكن عادية وليس بأحواش) على أن تزود بكافة المرافق والخدمات التى حرموا منها (وبخاصة المياه) . غير أن نسبة ضئيلة (٧٪) كانت أكثر ارتباطا بالواقع وأقل أملا فى حدوث تغيير فى نمط السكنى فلم تر أكثر من ضرورة نقلهم الى حوش آخر تتوافر به الخدمات والمرافق .

وسواء فضل السكان الاقامة فى أحواش مناسبة ، أو بمساكن تقام بذات المنطقة فان ذلك يعكس بصورة مباشرة حجم المصالح التى تربط السكان بهذه المنطقة وحرصهم الشديد على الاقامة بها وعدم تركها [وبخاصة أولئك الذين يعملون بمهن ترتبط مباشرة بالمنطقة (مثل أعمال الدفن وخلافه)] . كما أن ذلك يعكس أيضا وعيا واضحا لدى السكان بحجم مشكلة الاسكان على المستوى القومى وأنه لا سبيل الى حلها الا بهذه الطريقة .

— أبدى البعض الآخر (وتبلغ نسبته حوالى ٦١٪ من اجمالى العينة)

اصراره على ترك المنطقة والسكنى خارج منطقة المقابر الا انهم تحفظوا كثيرا أمام متغيرات عدة اهمها : ايجار المسكن وخشية المغالاة فيه (لدرجة أن البعض قد اقترح أن تقوم الدولة بتسكينهم مجانا) ، وسعة المسكن وتزويده بالمرافق والخدمات اللازمة ، ومدى قربه من منطقة المقابر حيث يعمل بعضهم . ومن اللافت ان الاستجابه لهذا المقترح كانت محددة سلفا بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة حيث اتضح وجود علاقة ارتباطية قوية بين هذا المستوى والرغبة فى ترك المنطقة والسكنى خارجها .

وهناك مجموعة من الدوافع التى تقف وراء اصرار هذه النسبة الغالبة على ترك منطقة المقابر والسكنى خارجها منها : رهبة المكان والخوف من المعيشة فيه ويرتبط ذلك بما يؤمنون به من معتقدات وأساطير خرافية تتصل بالجان ، والعفاريت (فيشاع مثلا أن العفاريت تظهر خلال أربعين يوما من دفن الجثة وبخاصة لمن لقى مصرعه فى حادث أو ما شابه ذلك) مما يجعل معيشتهم مهددة بالمخاوف وعدم الاستقرار . كما أن الرغبة فى التخلص من التربى وسيطرته على مقدراتهم وبخاصة ما يتصل بالسكن ينعكس من خلال اصرار بعض السكان على ترك المنطقة . وتمثل الرغبة فى الاستقرار فى ظروف سكن طبيعية يظللها اطار مشروع يتحدد بطرفين أحدهما مالك ، والآخر مستأجر وتحكمهما علاقة تعاقدية ركنا متينا فى مسألة ترك المنطقة . أما مستقبل الأبناء فقد شغل بال بعض السكان حيث اعتبر دافعا — ضمن دوافع أخرى — للانتقال خارج المنطقة حيث يسعى الوالدان الى تهيئة جو — اجتماعى واقتصادى — مختلف عما هو موجود بالمنطقة .

وتلعب مسألة الاعتقاد الدينى (التى تمنع الاقامة بالمقابر وتقصر الاتصال بهذه المنطقة على الزيارة للعبرة فقط) دورا غير حيوى فى دفع بعض السكان لترك المنطقة والسكنى خارجها .

٢ — **المياه** : اجمعت النسبة الغالبة من السكان بعينة الدراسة على

أن المياه تمثل العنصر الحيوى لما يعانون من مشكلات ، ومن ثم فان مقترحاتهم حيالها قد اتخذت بدائل عديدة أهمها : توصيل المياه لجميع الأحواش بالمنطقة ويستلزم ذلك انشاء شبكة خاصة بكل منطقة وتوصيلات فرعية لكل حوش ، أو توصيل المياه لحوش الترب المسئول بالمنطقة على أن يقوم هو بعد ذلك بتوزيعها على كافة السكان بالمنطقة **بدون مقابل** ، أو يتم توصيل المياه لصانبير عمومية بالمنطقة (وليس صنبورا واحدا كما هو قائم حاليا) ويعين على كل صنبور حارس لحمايتها وصيانتها .

٣ــ **الصرف الصحى** : ويقترح الأهالى عدة أساليب لوجود صرف صحى منتظم يمنع ما يلاحظ بالمنطقة من طفح مستمر ومنها : انشاء شبكة صرف صحى للمنطقة على أن تقوم الحكومة (ويمكن أن يشارك السكان القادرون معها) بمد مواسير فرعية الى كل الأحواش ، أو صيانة البيارات القائمة حاليا ونزحها باستمرار حتى لا تطفح ، كما أنه من الضرورى انشاء دورات مياه عامة بالمنطقة حيث أن كثيرا من الأحواش لا تتوافر بها دورات مياه خاصة .

٤ ــ **الكهرباء** : ويرى السكان أن توصيل الكهرباء لكافة المساكن بالمنطقة هو الأسلوب الأمثل لحل مشكلات الاضاءة بالأحواش وان ذلك يلغى بطبيعة الحال الوصلات الكهربية الفرعية التى اقيمت بشكل غير مشروع . كما أن العمل على انارة الطرق بالمنطقة يمثل مطلبا حيويا لكل السكان للقضاء وعلى ظاهرة الخوف ، وانماط الجريمة وصور الانحراف السائدة حيث تتم كل هذه الانحرافات تحت ستر الاظلام الذى يسود المنطقة .

٥ ــ **المواصلات** : يربط معظم أفراد عينة الدراسة بين وسائل المواصلات السائدة ودرجة الاستقرار بالمنطقة . فالمواصلات مسألة يومية يتعرض لها الفرد ويعانى منها ، ومن ثم يقترح الأهالى ضرورة العمل على

زيادة عدد « الأوتوبيسات » بالمنطقة وأهمية وصولها الى داخل المنطقة وليس خارجها . ويجد البعض أن هذا لا يخرج عن كونه حلا جزئيا لابد أن يرتبط بمسائل اخرى مثل تمهيد الطرق ، واقامة كوبرى علوى للمركبات وآخر للمشاه وبخاصة فى المناطق التي تتصل مباشرة بالطرق الرئيسية (مثل صلاح سالم ، والسيدة عائشة) .

٦ ـ **المواد الغذائية :** اجمع السكان على أن هناك صعوبات كثيرة تكتنف وصول الكميات المناسبة من المواد الغذائية بصفة منتظمة ويقترحون للقضاء على ذلك ضرورة انشاء عدد مناسب من المجمعات الاستهلاكية التعاونية وتزويدها بكافة المواد الغذائية الضرورية ، وكذلك منافذ البيع « والأكشاك » ، والعربات المتنقلة . كما يقترح البعض العمل على استخراج بطاقات تموينية خاصة بتلك المجمعات الاستهلاكية للسكان .

٧ ـ **الخدمات الصحية :** ويغالى البعض فى مقترحاتهم تجاه الخدمات الصحية للدرجة التى يرون بها ضرورة انشاء مستشفى حكومى لسكان المقابر . غير أن البعض الآخر يطالب بانشاء مستوصف أو وحدة علاجية على أن يكون العلاج بأجر رمزى . ويتفق الجميع على أن مجرد وجود هيات لتقديم الخدمة الصحية دون وجود عنصرين رئيسيين هما : الطبيب المتمرس المتفرغ ، والعلاج الصحيح المتكامل ، لا يؤدى الى تحقيق الغرض منها .

٨ ـ **الخدمات التعليمية :** فكثير من مناطق المقابر لا تتوافر بها أية مدارس (حتى المرحلة الأولى من التعليم) الأمر الذى يضطر معه الأهالى ـ الحريصين على تعليم أبنائهم ـ على ارسالهم الى مدارس خارج المنطقة . ومن ثم فهم يقترحون اقامة مدارس داخل المنطقة ، وكذلك ينادون بضرورة تحسين مستوى التدريس بمختلف الوسائل .

٩ ـ **الأمن :** لقد اتفقت الغالبية العظمى من أبناء المجتمع على أن تدعيم

الأمن بمنطقة المقابر هو السبيل الوحيد لاستقرار السكان بها ويرون أنه لتحقيق ذلك لابد من اثبات الوجود الحقيقى للشرطة بالمنطقة (وليس مجرد انشاء نقطة شرطة خاصة بها) وذلك بالاكثار من دوريات الشرطة وبخاصة فى فترة المساء .

ثانيا : الابقاء فيزيقيا على المنطقة ، مع ادخال التحسينات اليها :

أفرزت لنا الدراسات الميدانية — فيما أفرزت — بدائل عديدة وتصورات عن الحلول التى ينبغى أن تطرح لمواجهة ظاهرة سكنى المقابر . ولعل أول هذه البدائل يتبدى فى اقرار الوضع الحالى الذى توجد عليه منطقة المقابر فيرى كل من له مصلحة أو ارتباط بمجتمع المقابر أن هذه المنطقة ينبغى الابقاء عليها على أن توجه اليها التحسينات اللازمة عن طريق تزويدها بالخدمات والمرافق .

ويستند هذا البديل الى مبررات عديدة نذكر منها خمسة رئيسية :

الأول : تركز السكان ، والكثافة السكانية العالية :

فتتميز منطقة سكنى المقابر بتركز واضح للسكان حيث ينتقل اليها بصفة مستمرة مزيد من الأسر ذات الأحجام الكبيرة . ولا يتم انتقالها بشكل منتظم أو مخطط له سلفا ، وانما ترتبط المسألة بالمتاح من الأحواش التى لم تسكن بعد ، وبمدى السماح بسكناها ، وبقدرة « المعلم » ، أو « التربى » على اسكان هؤلاء الوافدين الجدد . وقد أدى ذلك الى ارتفاع فى الكثافة السكانية العامة لمجتمع المقابر فالمنطقة على اتساعها قد ضاقت بسكانها الأمر الذى يصعب معه — من وجهة نظر أصحاب هذا البديل ومؤيديه — أن يتم نقلهم الى منطقة — أو مناطق — أخرى سواء كانت مجاورة أو غير ذلك .

الثانى : ارتباط السكان بانماط مهن نوعية مميزة لمجتمع المقابر :

من الأمور اللافتة بمجتمع المقابر وجود أنماط معينة من المهن ترتبط مباشرة بمنطقة المقابر فهناك مثلا عمليات الدفن وما يصاحبها من أعمال فرعية

تعود على كثير من الأفراد بالنفع ، كمـــا أن هناك فرقا كاملة من مقرئى القرآن ، ومحترفى الشحاذة والتســـول تنتهز فرصة الزيارات الموسمية المنتظمة التى يقوم بها أصحاب الأحواش لذويهم المتوفين . ومن الطبيعى أن يرتبط الفرد بمهنته والمنطقة التى تتاح بها هذه المهنة ولعل ما يضيف الى ذلك صعوبة أكثر هو أن هذه النوعيات من المهن تورث بين أفراد الأسرة الأمر الذى يصير معه التخلى عنهـــا ـــ بالانتقال من المنطقة كليـــة ـــ أمرا بالغ الصعوبة .

الثالث : صعوبة ايجاد بديل سكنى مناسب فى وجود مشكلة الاسكان الحادة :

من بين الاستجابات العديدة التى قيلت من خلال الدراسة الميدانية أن البعض يفضل الاستمرار فى المعيشة بذات المنطقة حيث أن الأمل يكاد يكون معدوما فى الانتقال الى منطقة أخرى ذلك أن استحكام مشكلة الاسكان عموما ـــ على المستوى القومى ـــ تجعل من الصعوبة بمكان تصور حلول جذرية من ضمنها نقل السكان بعيدا عن هذه المناطق . فالاستجابة هنا واقعية الى حد بعيد فضلا عن انسجامها مع الاطـــار العام للحلول المقترحة تجـــاه المشكلات المجتمعية الأخرى (وبخاصة تلك التى تكون الدولة فيها طرفـــا واضحا)

الرابع ـــ تدنى نوعية الحياة بسبب تدهور المرافق والخدمات :

لوحظ أن هذا البديل قد أثير مقترنـــا بشرط أساسى يتبدى فى ضرورة أدخال تحسينات الى المنطقة ولم تكن هذه التحسينات من قبيل الرفاهية أو الكماليات وانما هى أساسية وحيوية للاستيطان البشرى عموما . فمنها نذكر على سبيل المثال : تزويد المنطقة بالمياه وتوصـــيلها الى المساكن ، واتاحة الصرف الصحى ، وتوصيل المساكن بالتيار الكهربى ، واقامـــة المدارس والوحدات الصحية اللازمة .

ولم يؤد هذا التدهور سوى الى مزيـــد من الانخفاض فى مستويات معيشة السكان اقتصاديا واجتماعيا وكذلك الى زيادة ارتباطهم بالمنطقة

التى يعيشون بها حيث يجدونها مصدرا لرزقهم .. ومن ثم فهم يركزون كل مقترحاتهم حول الاقامة بالمنطقة ويضيفون الي ذلك فقط ضرورة تحسين مستوى الخدمات والمرافق بها . وكان من اللافت فى استجابات المبحوثين فى هذا الصدد أن نسبة كبيرة منهم (تصل الى حوالى ٦٥٪) قد اقترحت أن ينتقلوا فقط من الأحواش الى مساكن عادية **بنفس المنطقة** (فهناك نطاق سكنى ملاصق تماما للأحواش بمنطقة المقابر ويرتبط بالسكان والأنشطة القائمة ارتباطا عضويا) .

الخامس ــ الانخفاض العام لمستويات دخول السكان :

فقد كان الاعتبار الأساسى الذى يمنع نسبة غير قليلة من السكان (٣٢٪) من مجرد التفكير فى ترك المنطقة والانتقال الى سكن آخر بمنطقة أخرى يتمثل فى مسألة الايجار الشهرى المرتفع المطلوب بالسكن الجديد ، فضلا عما يرتبط بعملية البحث عن سكن من متطلبات مادية كثيرة (مثل مقدم الايجار ، « والخلو » وما الى ذلك) لا يقدر ساكن المقابر ذى الدخل المحدود على تحملها ، الأمر الذى يجعله قابعا فى حوش ولا يفكر فى تركه .

السادس ــ تحقيق مصالح بعض الفئات من الابقاء على المنطقة :

فقد أفرزت نتائج الدراسة الميدانية تحليلا لبناء القوة السائد بمجتمع المقابر حيث اتضح أن فئة « المعلمين » « والتربية » يحتلون القمة من حيث هذا البناء فهم الذين يسمحون أساسا بدخول سكان الى هذه المنطقة ويتولون عملية تسكينهم بالأحواش ويفرضون عليهم مقابل ذلك مبالغ شهرية ــ تتفاوت حسب مستوى الساكن وامكاناته ــ فضلا عن أجور شبه ثابتة لنقل المياه اليهم أو تزويدهم بها (اذا كان بالحوش مصدر مياه) وكذلك لقاء توصيل التيار الكهربى .. ومن ثم فهم أكثر الناس دفاعا عن بقاء الوضع الحالى كما هو عليه ولعلهم هم الوحيدون الذين لا يطالبون بادخال تحسينات الى المنطقة حيث يفيدون من تدهور المرافق وتدنيها .

ولم تغفل الدراسة الميدانية أن تسأل السكان مباشرة عما اذا كانت

لديهم رغبة فى الانتقال الى مسكن آخر (بافتراض وجوده) خارج منطقة المقابر . وكانت النسبة المشار اليها سلفا (٣٢٪) هى التى لم يكن لديها مثل هذه الرغبة غير أن السؤال المنطقى الذى تلى ذلك قد تحدد فى أسباب عدم وجود هذه الرغبة لديهم فكانت الاستجابة محددة على النحو التالى :

— تجمعت معظم الاستجابات بنسبة بلغت حوالى ٦٥٪ فى مسألة الارتفاع المتوقع للقيمة الايجارية للسكن خارج المقابر وأنهم هنا (اى فى الأحواش) اما يقيمون مجانا لقاء حراستهم للحوش وخدمتهم لأصحابه عند الزيارة (ويتم ذلك بالاتفاق مع أصحاب الحوش) ، أو بأجر زهيد يعطونه للتربى — فى الغالب — نظير تسكينهم فيه .

— اما الذين قرروا أن السبب الرئيسى هو وجودهم وسط اقاربهم وذويهم وان انتقالهم الى هذه المنطقة كان من ضمن دوافعه وجود أولئك ، فقد تحددت نسبتهم بحوالى ١٢٪ من جملة الاستجابات .

— وكان العمل داخل المنطقة يمثل أساسا متينا رفضت بناء عليه نسبة بلغت حوالى ١١٪ الانتقال من هذه المنطقة الى خارجها حيث تدر عليهم الأعمال المرتبطة بها — وبخاصة ما يتصل منها بالدفن — دخلا ثابتا .

— وتضاءلت بعد ذلك الاستجابات التى تدور حول الرضا والقناعة ، وحراسة الحوش ، والرغبة فى التمتع بهدوء السكن بمنطقة المقابر ، وما الى ذلك من أسباب غير منطقية أو مقنعة .

[ويوضح الجدول رقم (٢١) بالملحق تفصيلا لهذه الأسباب التى تبرر الأخذ بهذا البديل] .

ثالثا : نقل المقابر الى منطقة اخرى ، واعادة تخطيط المنطقة جذريا ، وبناء مساكن جديدة :

اذا كان **البديل السابق** يعكس **وضعا حاليا** لمنطقة المقابر بالقاهرة ،

فإن **البديل الثاني** ــ الذى نحن بصـــدد دراسته الآن ــ يصور وضعا **مثاليا** لما ينبغى أن تكون عليه هذه المنطقة مســتقبليا . فهو يستند الى فرضية مؤداها : أن هذه المنطقة لا تصلح سواء من حيث : الموقع ، أو العلاقات المكانية بغيرها من المناطق ، أو النشـاط السائد لدفن الموتى ومن ثم فهى ليست مثالية كمنطقة مقابر وانما هى نموذجية اذا ما أعيد تخطيطها بإزالة ما بها من أحواش ومقابر لتنقل الى مناطق أخرى ، واقامة مجمعات سكنية جديدة اذ أن المنطقة تعد امتدادا طبيعيا لما يجاورها من مناطق (ليست مخصصة أصلا للدفن) وتتشـابه معها الى حد التطابق أحيانا فى نوعية الحياة بعناصرها المختلفة (باستثناء النمط السكنى) ، وفى النشاط الاقتصادى للسكان (باستثناء أعمال الدفن وما آليها) .

وكما استند اقتراح البديل السابق الى مجموعة من الاعتبارات أو المبررات ، فان لهذا البديل أيضا مبرراته التى يعتمد عليها (سواء كان مصدرها الأفراد ، أو الدولة) ويمكن ايجازها فى أربعة رئيسية :

الأول : أن المقابر لم تخصص أصلا للسكن :

فالمناطق التى يقيم بها السكان الآن بالمقابر لم تكن مخصصة فى يوم من الأيام للسكنى المستقرة الدائمة (كما اتضـــح من التحليل التاريخى بالفصل الأول) وانما استغلت الحجرات التى أنشئت بهدف تحقيق راحة الزائرين لذويهم الموتى لبعض الوقت (لا يزيد بحال من الأحوال عن يـــوم أو يومين) فى السكن الدائم ولســـنوات غير محدودة وكأنها نمط سكنى عادى يخصص لأفراد ليتوارثه أبناؤهم من بعدهم .

الثانى : التداخل مع الأنماط العمرانية المجاورة :

نجم عن النمو العمرانى مترامى الأطراف بالقاهرة أن صارت مناطق المقابر مجاورة ، بل ومتخامة للأحياء السكنية الأخرى ، فبعد أن كانت منذ مائة سنة تقريبا منطقة منعزلة ــ أو تكاد ــ عن بقية أجزاء المعمور القاهرى أصبحت جزءا لا يتجزأ منه تتكامل معه وتتساند . ومن اللافت أن نموذج

السكنى بأحواش المقابر صـــار أمرا عاديا غير مستغرب سواء بالنسبة لساكنه أو جيرانهم المقيمين بأحياء مجاورة لهم وملاصقة . وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة تكون « ظهير سكنى » بمنطقة المقابر خارج الأحواش وهو لا يخرج عن كونه منازل عادية الا أنها تطل على الأحواش مباشرة فهى مشيدة فى المساحات البينية التى كانت تفصل فيما بين الأحواش . ومن ثم فان هذا البديل يؤكد على ضرورة اعادة تخطيط المنطقة بعد نقل المقابر الى منطقة امتداد بعيدة بمدينة القاهرة ، وبناء مساكن جديدة بالمنطقة كلها حتى تصير بمثابة امتداد طبيعى لما يجاورها من أحياء ولا يفصل بينها آنذاك نمط سكنى غريب كأحواش المقابر .

الثالث : تركز السكان وتدنى مســتويات معيشتهم وتعرضهم للاستغلال والابتزاز .

فقد ساعدت مسألة تركز السكان فى هذه المنطقة بالمستويات الاجتماعية ــ الاقتصادية المتدنية (التى سبقت الاشارة اليها) مع وجودهم بنمط سكنى غريب فيزيقيا وشاذ قانونيا على تعرض السكان لأنماط عديدة من الاستغلال والابتزاز لعل أوضحها ما يفرضه بعض الأفراد المسيطرين بمجتمع المقابر (مثل التربى) عليهم من أتاوات نظير السكن ، وتزويدهم بالمياه والانارة وغير ذلك من الخدمات .

الرابع : القضاء على صور الجريمة والانحراف التى تمارس بالمقابر :

فقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت بمعلومات تؤكد ما كان يعد فيما مضى من قبيل الاشعاعات وهو ما يتصل باستخدام هذه المناطق كمكان للاختباء وممارسة صور الجريمة والانحراف المختلفة ابتداءا بسرقة الجثث (وهو نمط من الجرائم أتاحه وجود هذا النموذج السكنى) وانتهاءا باتخاذ هذه الأحواش أوكارا لتجمع أفراد عصابات القتل والنشل وغير ذلك ، ومرورا بالاعتماد على هذه المنطقة ككل كمكان للاختباء والتهرب من الأحكام القضائية ويساعد على ذلك وجود من يتستر عليهم ويحميهم .

غير أننا لا نستطيع أن نقترح هــذا البديل هكذا على اطلاقه دون

التبصير بوجود بعض القيود والمعوقات التى لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عن التفكير فيه حيث أن اى مقترح يتم بدون دراسة للقيود التى قد تحد من فعاليته يصير عبئا بل قد يؤدى الى عكس ما هو متوقع منه .

ويمكن أن نشير الى هذه **القيود** على النحو التالى :

١ ـــ أين يقيم سكان المقابر حتى يتم تخطيط وبناء مساكن جديدة ؟

وهو تساؤل منطقى ومن الطبيعى أن يثار فأعداد السكان ليست قليلة بالصورة التى تجعلنا نهون من شأنهم ، أو لا نفكر فى المكان الذى ينتقلون اليه حتى يتم تجديد المنطقة وبناء مساكن جديدة ومن الضرورى أن نضع فى اعتبارنا المكان الذى اليه ينتقلون وهل هو مؤقت أو دائم ؟ وهل من المتوقع أن يعودون ثانية الى المنطقة بعد تجديدها ؟ وما هى الشروط التى توضع لذلك ؟ وغير هذا من الاعتبارات الهامة التى ترتبط باستيطان جماعات من البشر بمنطقة معينة .

٢ ـــ بناء القوة السائد ، وأنماط الاستغلال القائمة :

فمن الطبيعى أن تنشأ معارضة شديدة ومستمرة لمجرد التفكير فى هذا البديل من قبل جماعات الضغط المسيطرة على المنطقة والمتمثلة اساسا فى « المعلم » ، و « والتربى » حيث أن وجودهم بهذه المنطقة مرتبط باستمرارها فنمط الأعمال الذى يمارسونه وفرض الأتاوات وانماط الاستغلال مسائل مرتبطة بطبيعة المنطقة وباستمرار كونها مناطق مقابر .

٣ ـــ ضرورة اختيار موقع مثالى لمنطقة المقابر الجديدة :

فالظروف التى ادت الى بروز ظاهرة سكنى المقابر بهذه المناطق لا ينبغى أن تتكرر ثانية بمنطقة أخرى فهناك ضرورة ماسة لاختيار الموقع الجديد بحيث يكون بعيدا قدر الامكان عن المناطق السكنية المتوقعة مستقبلا . كما أن النمط الفيزيقى الذى ينبغى أن تكون عليه المقبره بالمناطق الجديدة يتحتم الا يسمح بعملية السكنى فى الأصل

فلا تلحق بها حجرات ، أو دورات مياه ولا ينبغى أن تكون متسعة بشكل يتيح اقامة الحجرات وأماكن السكن .

...وقد أبانت الدراسة الميدانية فى هذا الصدد أن نسبة من المقيمين بالمقابر تصل الى حوالى ٧٤٪ من أفراد العينة قد وافقت « فورا » على الانتقال الى سكن خارج المقابر بينما لم تزد نسبة غير الموافقين عن ٧٪ . أما الذين علقوا موافقتهم بتوافر شروط معينة فقد انقسموا الى فرقيين الأول يوافق على الانتقال الى سكن جديد بشرط رخص ايجاره (وتبلغ نسبة أنصاره حوالى ١٤٫٥٪) أما الثانى فيعلق موافقته على قرب السكن من العمل وتصل نسبة مؤيديه الى حوالى ٤٫٥٪) .

[وتتضح هذه النتائج بشكل تفصيلى من خلال الجدول رقم (٢٢) بالملحق] .

رابعا : تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الابقاء على هذه الاحياء كمنطقة مقابر فقط :

اذا كان البديل الأول يتسم بالواقعية الشديدة لدرجة التسليم بالأمر الواقع تقريبا ، ويسرف البديل الثانى فى المثالية لدرجة الخيال أحيانا ؛ فان البديل الثالث يعد بمثابة علاج وقتى لهذه الظاهرة المزمنة شديدة التعقيد والتركيب . ذلك أنه بديل يدعو الى التعامل مع البشر اكثر من التعامل مع المكان فهو يستهدف تحريك السكان الى مناطق جديدة وبعيدة عن المقابر ، وفى ذات الوقت يبقى على هذه المناطق كما هى ويقصرها على عمليات الدفن فقط دون السكن والاقامة .

ولهذا البديل ــ كما كان لغيره ــ مبررات يمكن تلخيصها من وجهة نظر مؤيديه فى ثلاثة رئيسية :

الأول ــ وجود سكان آخرين غير سكان المقابر بذات المنطقة :

وقد كشفت الدراسة الميدانية بما استخدمته من أدوات (ومنها اللقاءات

خارج الأحواش (وبخاصة بمنطقتى الامام الشافعى ، والغفير) وذلك بالنسبة لفكرة ايجاد سكن آخر خارج هذه المنطقة كلية وكان مبررهم فى الرفض أنهم لا يشعرون على وجه الاطلاق بمشكلة الاقامة بالأحواش التى يواجهها الآخرون ، وأن وجودهم بهذه المنطقة لا يعنى شيئا بالنسبة لهم فمثله — من وجهة نظرهم — مثل أى « حى شعبى » آخر له ذات المزايا ونفس العيوب . ونظرا لما يمثله حجم هذه الفئة من السكان من اهمية فان الابقاء على هذه الأحياء — فى حدود هذا البديل — يعد أمرا لازما .

الثانى : انه بسؤال معظم سكان الأحواش عن مدى رغبتهم فى العودة ثانية الى المنطقة بافتراض ازالة الأحواش واقامة مساكن جديدة محلها أجابت نسبة عالية (٨٤٪ تقريبا) **بعدم رغبتها فى ذلك** وأنه اذا تحقق هذا الأمل فانهم سيستقرون فى المناطق البعيدة عن المقابر . ولذلك يتوقف هذا البديل كثيرا عند تساؤل مؤداه : ولمن نقيم اذن مساكن جديدة بذات المنطقة اذا كان السكان لا يرغبون فى العودة اليها ؟

الثالث : أن مسألة الابقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقابر فقط يستند أيضا الى الصعوبات الشديدة التى **تكتنف نقل المقابر** التى توجد بهذه المناطق جميعها الى مناطق أخرى فهى تشكل ما يقرب من ٩٥٪ من المقابر بالقاهرة (وتتوزع النسبة الباقية فى أحياء مصر الجديدة ، ومدينة نصر) ومن ثم تصير مسألة الابقاء عليها مرتبطة بحجمها الهائل ، وبمدى التوفيق فى الحصول على مناطق أخرى بديلة بشكل تدريجى .

أما **المشكلات او المعوقات** التى تقف أمام تحقيق هذا البديل فيمكن ايجازها على النحو التالى :

١ — انه بافتراض اقرار هذا البديل لعلاج ظاهرة سكنى المقابر فما هى الضوابط التى تضمن عدم تكون ذات الظاهرة من جديد ؟ فالأحواش ستكون فارغة من سكانها ونمطها الفيزيقى قائم كما هو ، وبناء القوة مستمر على وضعه حيث انه مرتبط بأعمال الدفن المستمرة

بالمنطقة ، ومن ثم ينبغى التفكير اما : فى ايجاد ضوابط تمنع تكــرار تكون الظاهرة فى المستقبل ، أو تغيير الظروف المصاحبة لنشأتها .

٢ ــ ان وجود المقابر بنمطها الحالى لن يغير من أسلوب الزيارات التى تتم لها فى مناسبات عديدة الأمر الذى يخلق معه حتما أنماطا من المســتفيدين منها وسيغريهم هــذا الوضع على الاقامة الدائمة بها تحقيقا للنفع والفائدة .

٣ ــ أن خلو الأحواش من الساكنين ووجودها كظهير سكنى لمناطق أخرى ، وعزلتها الفيزيقية (رغم توسطها المكانى بالقاهرة) كل هذه الظروف ستشجع بالقطع عــلى اتخاذها مأوى للمجرمين ، ومكانا للاختباء وممارسة الجرائم .


خاتمة

لم تكن مسألة سكنى المقابر سوى واحدة من الظواهر التى نشأت بفعل التراكم التاريخى والتكوين البنائى للمجتمع المصرى بعامة ، والقاهرة بخاصة . غير أن الظروف السسيواقتصادية المعاصرة للمجتمع قد اضافت أبعادا جديدة لذات الظاهرة : فانخفاض متوسط الدخل ، والصعوبة الشديدة فى امكانية الحصول على مسكن ، وانخفاض معدلات الخدمات والمرافق ، وتدنى مستويات الحياة بصفة عامة ... الخ كلها عوامل أدت الى تفاقم الظاهرة بشكل حاد نتيجة لتعقد مكوناتها وعناصرها ، وبالتالى آثارها ونتائجها ..

وتتكامل ظاهرة سكنى المقابر مع المشكلات الحضرية للمجتمع الكلى بحيث يصعب فصلها عنها فهى نابعة منها ، ومؤثرة فيها وبالتالى متوحدة معها ؛ ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه الظاهرة فى محيط الظواهر الأخرى المرتبطة بها والتى تشكل أسبابا لها بقدر ما تمثل فى ذات الوقت نتائج وآثار .

واذا كانت منطقة سكنى المقابر بالقاهرة تمثل نموذجا يمكن أن يندرج ضمن ما يسمى بالمناطق المتخلفة بالمدينة ؛ فانها قد اكتسبت هذه الصفة نتيجة للظروف التى أحاطت بها فهى متسقة فى خصائصها مع نمط المناطق المتخلفة فى معظم النواحى ويضاف اليها عنصرا مميزا لها دون غيرها وهو اقامة السكان بأحواش المقابر ، فهو اختلاف فيزيقى فى الأصل تستتبعه اختلافات أخرى عديدة . ولا يمكن الاستهانة بهذا الاختلاف كعنصر مميز لمناطق سكنى المقابر بالقاهرة فبدونه لم يكن بوسعنا وصف هذه المنطقة بالتخلف فهى كمنطقة مقابر فقط لا يمكن أن توصف بذلك اما حين استقر بها السكان واتخذوها مأوى دائما لهم ظهرت المشكلات نتيجة تعاملهم مع اطار مكانى — فيزيقى مختلف .

وقد أمدنا التحليل السابق — سواء المعتمد على الفرضيات النظرية أو المستند الى الدراسة الميدانية — الى خطورة تفسير نشأة الظاهرة

اعتمادا على مشكلات معاصرة تمس بالمجتمع الحضرى المميز لمدينة القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة التضخم الحضرى) وانما ينبغى — وقبل ذلك — أن نبحث فى العوامل البنائية — التاريخية التى كانت وراء نشأة الظاهرة وتكونها . ولعل مكمن الخطأ — حين نعكس هذا الترتيب — يتبدى فى اننا حين نعالج التضخم الحضرى باعتباره سببا اساسيا فى نشأة ظواهر سكنى المقابر نكون قد تغافلنا عن العامل الرئيسى فى تكون الظاهرة (فهى ترجع الى عوامل بنائية — تاريخية) فى الوقت الذى نركز فيه على عامل فرعى مصاحب لأوضاع الظاهرة المعاصرة ، ومن ثم نخلط فى تصور سبل العلاج التى يمكن أن تؤدى الى التخفيف من حدة الظاهرة .

فاذا كانت مسألة « الموت » مثلا هى المميزة لهذه المناطق عن غيرها من « بؤر » التخلف بمدينة القاهرة ، فانه من المفيد أن نتعرف على الكيفية التى يتعامل بمقتضاها السكان تجاه المسألة اذ أنها تقف بنا على العوامل التى دفعت بهم للسكنى بهذه المنطقة وكذلك أسلوب الحياة الذى يعيشون فضلا عن أنماط التفكير والسلوك تجاه المشكلات الخاصة التى يتعرضون لها ، والمسائل العامة التى ترتبط بمجتمعهم وبحياتهم ولا مناص من التعامل معها .

ومن اللافت أن بعض البدائل التى طرحت — فيما سبق — لمواجهة الظاهرة قد ركز على أهمية نقل السكان من هذه المناطق الى أخرى جديدة ، الأمر الذى يعكس استحالة الحياة بهذا النمط السكنى الشاذ (حوش المقبرة) . وتخصص المنطقة بعد ذلك اما لدفن الموتى فقط ، أو تزال الجبانات منها وتنقل الى مكان آخر كى يستغل حيزها المكانى فى اى استخدام مفيد .

أما لو أردنا تقييما للجوانب المنهجية التى اتبعت فى الدراسة فانه ينبغى أن نبدأ بتحديد الاطار التصورى الذى انطلقت منه وسارت على هديه . فقد تبلور هذا الاطار فى الفرضية التى اشرنا اليها سلفا ومضمونها

أن هذه الظاهرة لا ترجع الى ظروف معاصرة افرزتها وحددت مجالها وهو ما يرتبط بقضية التضخم الحضرى التى أصابت مدينة القاهرة ، وانما تعود فى الأصل لمسائل بنائية ــ تاريخية متأصلة فى كيان المجتمع المصرى بعامة والمجتمع القاهرى بخاصة ، وأنه فى دراسة هذه « المسائل » توضيح لنشأة الظاهرة ، وتحليل لأهم مكوناتها ، وتحديد لأساليب مواجهتها .

ولعل ذلك يفرز تساؤلا منطقيا مؤداه : اذا افترضنا وتغير الاطار التصورى الذى تتبناه الدراسة فهم بلازم أن يختلف المدخل الذى سارت على هديه ؟ لقد أثيرت مثل هذه القضية كثيرا ــ كمسألة منهجية ــ فى معظم الدراسات الاجتماعية وانتهت ــ دون الدخول فى تفصيلات وقد تبعدنا عن موضوع دراستنا ــ الى أن تغير الاطار التصورى لا يؤدى **فقط** الى اختلاف المدخل وانما ايضا الى اختلاف المنهج ، وتباين الأداة ومن ثم الى تمايز طريقة الدراسة الأمر الذى يؤدى الى نتائج قد تختلف كثيرا من دراسة الأخرى .

ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الاطار التصورى للدراسة يحدد معه توجه الباحث ، ومجال اهتمامه ، والمسائل التى يركز عليها ويعطيها أوزانا نسبية أكبر ، مع ما يرتبط بذلك من فروض وتساؤلات تختلف بالطبع ــ ليس فقط من حيث مضمونها وانما من حيث توجهها العام ــ اذا ما تغير ذلك الاطار واختلف ، ويتبع هذا تباينا فى نوعية النتائج والاستنتاجات .

ورغم أن منهجنا فى الدراسة كان سسيولوجيا ــ انثروبولوجيا ، الا أنه اعطى وزنا نسبيا اكبر لجانبه السسيولوجى الأمر الذى تسبب عنه نقصا معيبا فى المعلومات الكيفية التى كان من الممكن الحصول عليها لو اتبعت الدراسة منهجا أنثروبولوجيا صرفا .

وقد أفادتنا نتائج الدراسة بأن مشكلة هذه المناطق لا تحتاج الى وصف كمى ــ رقمى بقدر ما تتطلب تحليلا كيفيا للمعطيات الواقعية القائمة بالمجتمع ، فهى لا تخرج عن كونها منطقة متخلفة بمدينة القاهرة وتتضمن

كل السمات المميزة لهذه النوعية من المناطق ؛ ولذا فمن الأهمية بمكان أن نلمس الجوانب الخاصة لمنطقة سكنى المقابر وهي تدور كلها حول « السكن بمكان مخصص أصلا للدفن » . ولعل هذه السمة المميزة هى التى ينبغى لها أن تفرض المنهج المناسب الذى يصل بنا الى تحقيق الهدف الأساسى المفترض تحديده سلفا .

ولما كان الهدف من دراستنا الراهنة وصفيا فى الأصل لنمط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من السكان يقطنون منطقة جغرافية محددة وتتميز بنمط سكنى شاذ (هو أحواش المقابر) ، فان المنهج السسيولوجى — الأنثروبولوجى كان مناسبا لتحقيق هذا الهدف . وكانت أدوات الدراسة (ممثلة فى استمارة الاستبيان أساسا وفى المقابلات الجماعية بشكل مساعد) متسقة الى حد كبير مع أهداف الدراسة . أما لو تغيرت هذه الأهداف — مع ما يرتبط بذلك من تغير فى الاطار والمدخل — فان أدوات الدراسة سوف تختلف بالقطع . فلو قدر لهذه الدراسة مثلا أن تتكرر أو تتابع فان تغيير المناهج والأدوات يصير أمرا حتميا ينتهى بطبيعة الحـــال الى اختلاف فى النتائج .

ومن الطبيعى أن تثير الدراسة عددا من القضايا الهامة والحيوية التى وأن كانت معلومة من قبل الا أنها كانت تفتقر الى التحليل العلمى والرؤية الفاحصة وذلك لغياب الدراسات الميدانية التى ينبغى أن تكون هى الأساس فى التعرف على هذا النمط من المجتمعات .

واذا كنا قد أطلقنا على هذه المناطق تجاوزا تعبير « مجتمع المقابر » فان ذلك كان من قبيل الافتراض العلمى ليس الا فاذا كانت (هذه المناطق) تمثل ثقافة نوعية مميزة لها ومختلفة عن غيرها فانه يصح آنذاك أن يطلق عليها التعبير السابق .

غير أن الدراسة قد وافتنا ببعض النتائج التى تؤكد عدم تميز هـــذه المناطق وسكانها ثقافيا أو اجتماعيا فهى ليست مناطق مغلقة أو هامشية

(بالمفهوم الثقافى) كما أنها ليست معزولة أو نائية (بالمعنى المكانى) ؛ وانما هى فقط مناطق ذات طبيعة خاصة فرضت عليها من خلال النمط السكنى الشائع بها وهو أحوآش المقابر .

ولا شك أن عملية سكنى هذه المناطق تختلف دوافعها ، وتتباين من حيث أنماط الحياة بها ، وتتفاوت المشكلات الناجمة عنها . ولعل المؤشر الصادق على ذلك قد تبدى من خلال استجابات السكان المنتمين الى أجيال متعاقبة (تصل الى ثلاثة أحيانا) حيث أنها كانت متفاوتة أشد التفاوت بالنسبة لذات العنصر سواء كان يتعلق بالدافع الذى اتى بهم الى المنطقة ، أو نمط الحياة التى يعيشون ، أو المشكلة التى منها يعانون .

واذا دققنا النظر فى نوعية المشكلات التى تتعلق بنمط الحياة لسكان المقابر لما وجدنا فيها اختلافا ملحوظا عن تلك التى يعانى منها سكان القاهرة بعامة والمناطق المتخلفة منها بخاصة . وعندما نتجاوز قليلا عن النمط السكنى الشائع فى كل ، فاننا نجدها هى ذات المشكلات فالمياه غير متوافرة ، والاضاءة غير متاحة ، كما أن الطرق والشوارع غير معدة للاستخدام البشرى ، فضلا عن تدنى مستوى الخدمات عموما والتعليمية والصحية منها خصوصا . أما ما يضاف الى هذه المنطقة فهو حياة الناس جنبا الى جنب مع الأموات فاذا افتقدت هذه الفكرة مضمونها ومعناها وصار التعامل معها طبيعيا وعاديا — وهذا ما هو واقع بالفعل — فان السكنى بهذه المناطق والحياة المستقرة بها تصير مسألة لا غضاضة فيها ولا حرج (على الأقل من قبل سكانها) وتتحول مشكلاتهم الى النمط الشائع للمشكلات بالمجتمع الكلى ، ولا تصبح للمنطقة آنذاك أية خصوصية تميزها .

ورغم ما لهذه الظاهرة من أصول تاريخية تضرب بجذورها الى أعماق التاريخ المصرى البعيد ، فاننا لا نستطيع أن نهون من أمر الظروف المعاصرة التى أدت الى تفاقم الظاهرة وزيادة حدتها . فلا شك أن حدة مسألة الاسكان مثلا (بمصر عموما ، وبالقاهرة خصوصا) قد جلبت معها وافدين

جدد — وبشكل يومى تقريبا — الى منطقة المقابر لسكناها والاقامة بها .
كما تلعب الهجرة الريفية — الحضرية المتجهة مباشرة الى القاهرة دورا حيويا فى تغذية الأحياء المتخلفة بعامة ومنطقة المقابر بخاصة ، بالسكان الذين يجدون فيها مقرا دائما لهم . وبخاصة اذا ارتبطت هذه الهجرة بنجاحهم فى الحصول على عمل دائم — أو شبه دائم — بالمنطقة ذاتها .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة وحيوية لمتابعة مثل هذه الدراسات ميدانيا حتى يمكن التعرف واقعيا على ظروف تكون المشكلات وتأثيراتها فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه المجتمعات المحلية .

وقد يتبادر الى الأذهان تساؤل حيوى قبل أن ننتهى من خاتمة هذه الدراسة ومؤداه : اذا كانت نوعية الحياة لسكان المقابر متدنية بالصورة التى سبق عرضها ، **فهل لديهم الرغبة الصادقة حقا فى الانتقال لنمط سكنى آخر** يكون بعيدا عن هذه المناطق ؟ .

لقد كان من الطبيعى أن تتعرض الدراسة الميدانية (ممثلة فى أداتها وهى استمارة الاستبيان) لطرح مثل هذه القضية . ورغم أن نسبة استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع التى أكدت عدم رغبتها فى الانتقال لنمط سكنى آخر (بافتراض توافره) قد بلغت حوالى ٣٢٪ من جملة الاستجابات وهى نسبة ليست بالقليلة .. رغم ذلك فانه من المعلوم أن الدراسة الميدانية ، وبخاصة عندما تستخدم أداة كالاستبيان ، فى تحديدها لهذه المسألة من خلال مؤشر رقمى كهذا لا تصل دائما الى كبد الحقيقة حيث أن السؤال المطروح — مهما بلغت دقة صياغته ومحاولة جعله غير مباشر — يوحى باجابة معينة فمن الطبيعى أنه حين نسأل شخصا عن مدى رغبته فى الانتقال من مكان غير مناسب الى آخر أكثر مناسبة أن يبادر برد ايجابى رغم ما قد يعتمل فى نفسه من استجابات أخرى مناقضة . وخلاصة القول أن حقيقة نسبة السكان الذين لا يرغبون بصدق فى الانتقال من منطقة المقابر الى مناطق أخرى جديدة **اعلى بكثير** من النسبة الواردة ويرجع ذلك

العديد من الأسباب سبق توضيحها فى موضعها المناسب (بالقسم الخامس)
ولعل أبرزها وضوحا هو مسألة الايجار الشهرى المتطلب للسكن الجديد
والذى لا يتواجد أو يتضاءل الى درجة كبيرة بين سكان المقابر .

وبغض النظر عن رغبة السكان فى ترك منطقة المقابر — فذلك أمر
تحكمه ظروف عديدة — فان تدخل الدولة لحسم هذه الظاهرة جذريا يعد
مسألة واجبة ولازمة وبخاصة أنها ظاهرة تمتد لتشمل جماعات غفيرة من
السكان تقترب من المليون نسمة وتشكل حوالى ثمن اجمالى سكان مدينة
القاهرة ، فوق أنها تحتل رقعة مساحية واسعة صارت الآن فى قلب المدينة .

الاتجاه الاثنوميثودولوجى
فى علم الاجتماع

بقلم : دكتورة زينب شاهين (*)

اولا : الجذور البنائية للاتجاه الاثنوميثودولوجى :

لم يكن ظهور الاثنوميثودولوجيا فى الستينات أمرا هاما باعتباره مجرد اتجاه جديد فى علم الاجتماع فحسب ، بل لأنه كان تيارا رافضا بصورة أساسية للافتراضات التى ارتكزت عليها النظريات الوضعية بأشكالها المختلفة . ولا نعنى بذلك أن ظهور الاثنوميثودولوجيا كان فى تلك الفترة ميلادا لشىء جديد تماما ، بل كان امتدادا للتيارات الفكرية السابقة عليه والتى اعلنت بوضوح رفضها للنموذج الوضعى فى دراسة الانسان والمجتمع وقدمت فى ثنايا رفضها هذا أطرا تصوريا ومنهجية بديلة . هذه التيارات تعد بدورها حلقات متصلة فى سلسلة التراكم المعرفى التى هى احدى الخصائص المميزة للعلم ، فالعلم هو انجاز جماعى أمكن تحقيقه من خلال مجموعة من المعارف والمفاهيم المنظمة ، بعكس الفن أو الأدب اللذين يمثلان خبرات وتجارب ذاتية . فالنظريات الجديدة فى العلم ليست انبعاثات تلقائية تقع خارج أطرها التاريخية ، وانما هى امتداد طبيعى لعملية التراكم والاستمرار . وظهور الفكر الاثنوميثودولوجى على يد جارفينكل يؤكد ذلك ، اذ أتيحت له فرصة التبادل الفكرى فى الخمسينيات مع شوتس الذى كان بدوره تلميذا لهوسرل .

مهدت الفلسفات الفينومينولوجية والوجودية وغيرها لظهور

(*) الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

الاثنوميثودولوجيا ، اذ كشفت عن فشل المعرفة النظرية القائمة فى اعطاء الانسان فهما كافيا لنفسه وللمؤسسات الاجتماعية من حوله ، وللعالم الاجتماعى الأوسع الذى يحيط به . وأبرزت أن هناك ضرورة تدعو لاعادة فحص جذرى لهذه النظريات التى ظهر انفصالها عن الواقع الاجتماعى . أعلن المفكرون من أمثال هوسرل وشوتس وسارتر واريك فروم وهربرت ماركيوز وغيرهم اخفاق الفكر العلمى والسياسى والتيولوجى فى حل مشكلات الانسان ، وقيام الحاجة الملحة لاعادة فحص الفروض العلمية الأساسية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية برمتها لكى يمكن أن يقام أساس « جديد » أكثر واقعية وأكثر فهما لهذه الحياة (١) .

لقد نما احساس متزايد لدى الفلاسفة والمفكرين بأن هناك أزمة فى العلوم الانسانية ، مردها فشل النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية والكلاسيكية فى الوصول الى فهم أصدق وأعمق للظواهر الاجتماعية ، من كوارث وحروب ومشاكل سياسية واقتصادية ودينية ، وأسهم فى مضاعفة الاحساس بتلك الأزمة التغير التكنولوجى السريع الذى لم تستطع الأفكار القائمة أن تواكبه ، فظهرت الفجوة واضحة بين الانسان ومعاناته من ناحية ، وبين تلك الأفكار والنظريات من ناحية أخرى . وبدا ذلك الاحساس فى كتابات الكثير من المفكرين الذين وصفوا انسان العصر بأنه الانسان الذى ران عليه النسيان (شوتس) أو الانسان ذو البعد الواحد (ماركيوز) أو الانسان الآلة automatom المغترب والمستعبد لأشياء هى من صنعه (اريك فروم) ، أو الانسان القلق الحائر الضائع فى أزمة ضمير القرن العشرين ، قرن بلا قلب ولا عاطفة ولا انتماء ، قرن تقدمت فيه التكنولوجيا وضاع فيه الانسان (رشدى فكار) . وسرى هذا التيار الى الفن والمسرح فجاء انتاج الأدباء معبرا عن تلك الأزمة التى يعيشها انسان هذا العصر .

فى غضون هذه التيارات التى تجمعت لتعيد للانسان توازنه وتنقذه من سطوة التكنولوجيا ظهرت الاثنوميثودولوجيا لتؤكد على الفكر الذى يحاول

أن يجتاز بالانسان مختلة من خلال فحص كل ما هو قائم من نظريات وافتراضات معرفية .

ظهرت الاثنوميثودولوجيا فى الولايات المتحدة فى وقت كانت فيه الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية بمثابة التربة المهدة والمناخ المناسب لنمو هذا الاتجاه . فاذا كانت الفلسفة الفينومينولوجية قد ارتبط ظهورها ونموها فى أوربا بأزمة العلوم الانسانية فى مطلع القرن العشرين والأزمات السياسية والأخلاقية التى شهدها العالم فى هذه الحقبة ، فقد ارتبط ظهور ونمو الاثنوميثودولوجيا بأزمة العلوم الاجتماعية والأزمات السياسية والأخلاقية ، التى كان يمر بها المجتمع الأمريكى بالذات فى الستينيات . فعادة ما ترتبط التطورات العلمية الجديدة بأوضاع اجتماعية فى المجتمع الذى تنشأ فيه ، واذا صدق ذلك على العلوم الطبيعية فاننا نجده أكثر صدقا على علم الاجتماع الذى يعكس المشكلات الاجتماعية . ولا يفهم من هذا أن اوضاعا اجتماعية فى فترة معينة هى وحدها المسئولة عن توليد نظريات معينة ، والا نكون قد وقعنا فيما أطلق عليه ابراهام كابلان « فلسفة العلم الخبيثة » The malicious Philosophy of science ولكن يمكن التوقع بأن ادراك الأفراد واحساسهم بأزمات اجتماعية خطيرة يعتبر عادة مؤشرا لتغيرات فكرية جذرية (٢) .

لقد أدرك افراد المجتمع الأمريكى أن ثمار التقدم المادى لم يجنها الجميع بشكل عادل ، وأن هذا التقدم التكنولوجى قد أحدث فجوات غائرة فى بناء المجتمع ، وظهر التناقض واضحا بين ادعاءات القوى الحاكمة بتحقيق السلام والرخاء والعدالة فى التوزيع ، وبين الواقع الفعلى . فبينما كانت الحرب فى فيتنام قائمة فى الخارج ، كان فى الداخل الفقر والبطالة والتمييز العنصرى وسطوة التحالف العسكرى الصناعى وتسلط اقلية محدودة وسيطرتها على مقاليد الأمور وتوظيف القرارات السياسية لصالح هذه الأقلية فى المجتمع . كانت هذه المتناقضات صدمات منبهة للشعب الأمريكى ولعلماء الاجتماع لمراجعة المفاهيم السائدة (٣) ، وهو ما هيأ لظهور الاتجاه الاثنوميثودولوجى :

الاثنوميثودولوجيا وعلم الاجتماع الأمريكى فى الستينيات :

ظلت الاتجاهات المسيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى الستينيات يتقاسمها البنائية الوظيفية (بارسونز وميرتون) ، والنظرية الوضعية المستحدثة (لاندبرغ ودود) ، والتفاعلية الرمزية . والى جانب هـذه المدارس الفكرية الثلاث كانت هناك أقلية معترضـة على موقف المؤسسات الأكاديمية فى علم الاجتماع الأمريكى ، تمثلت فى نقد ميلز وماركيوز ، وفى الفينومينولوجية الاجتماعية لشوتس الذى كان قد هاجر الى الولايات المتحدة بسبب النازية ، وتسنى له نشر أعماله من خلال تدريسه بالمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى بنيويورك منذ عام ١٩٤٣ .

فى هذه الآونة كانت الوظيفية هى اكثر النظريات سيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى ، وليس أدل على ذلك مما جاء فى نتيجة استطلاع الرأى الذى أجرى مع علماء الاجتماع بأمريكا عام ١٩٦٤ ، والذى أوضح أن ٨٠٪ منهم يميلون الى هذا الاتجاه ، كما يؤكد سيادة الوظيفية ما عبر عنه كنجزلى ديفز رئيس جمعية علم الاجتماع فى ذلك الوقت بقوله ان الوظيفية وعلم الاجتماع هما شىء واحد . وكما كان ميلاد الاثنوميثودولوجيا نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل جاء انهيار الوظيفية فى منتصف الستينيات أيضا كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل فى مقدمتها تلك الاختلافات الفكرية التى ميزت المنتمين اليها منذ نشأتها . لقد أدى التزايد الكمى لهذه المدرسة الى ازدياد حدة التنافس بين أعضائها ومحاولتهم الدائبة لابراز فردية تفكيرهم حرصـا على الوصول الى مكانة اكاديمية مرموقة ، ومن تلك العوامل أيضـا ظهور فئة من علماء الاجتماع الشبان صوبت الى الوظيفية سهام النقد . كمـا ظهر عامل ثالث أظهر التناقض والانفصال بين الفروض التى تستند اليها الوظيفية ، وبين ما هو واقع فعلا ، اذ نمت فى تلك الحقبة دولة الرفاهيـة Welfare State التى تقوم على تغيير الواقع الحاضر وتحسين الأوضاع الاجتماعية الفعلية ، وليس تبرير الوضع القائم كما تزعم الوظيفية (٤) .

ولقد نجم عن انهيار الوظيفية والتغيرات العميقة التى شهدها المجتمع الأمريكى فى الستينيات ـ والتى أخفق علماء الاجتماع الأمريكيون فى التنبؤ بحدوثها وفهمها وتحليلها حينذاك ـ نجم عن ذلك توالى ظهور عدد كبير من النظريات ، منها على سبيل المثال نظرية الصراع ونظرية التبادل ، والنظرية النقدية ، والنظرية السببية الجديدة ، وعلم الاجتماع الفينومينولوجى باتجاهاته المختلفة والاثنوميثودولوجيا ، وعلم الاجتماع الانعكاسى reflexive Sociology ، ونظرية الممر (تحليل ممر سلسلة من الارتباطات) Path theory واتجاه النزعة الطبيعية السوسيولوجية Sociological naturalism والنظرية التشكيلية "Theory constructionism الى غير ذلك . ولقد دعا هذا بعض علماء الاجتماع الى القول أن النظرية السوسيولوجية الحديثة أصبحت تعددية Pluralistic. وعبر عن هذه الحقيقة كل من فريدريكس Fredricks وجولدنر اللذين أشارا الى أن علم الاجتماع الأكاديمى قد حل محله نظريات أقل بنائية (٥). كما عزا فريدريكس ثورة النماذج العلمية Paradigmatic revolution الى المناخ الثقافى والاجتماعى فى الستينيات (٦) . فالوضع الراهن للنظرية السوسيولوجية يتطابق وأعراض انهيار العلم التى يشير اليها كوهن :

« انتشار أفكار تنافسية ، الاستعداد لمحاولة أى شىء ، ووضوح مشاعر عدم الرضا ، واستثارة الجدل حول الأساسيات » . ويبدو أن هذا التعدد لم يقتصر على الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية فى الولايات المتحدة فحسب بل بدا ايضا فى علم الاجتماع الماركسى الذى أصبح بدوره متعدد الفروع Polycentric بظهور الماوية Moaism ، والكاستورية Castroism والماركسية المحدثة التى أحدثت تأثيرا نظريا هاما (٧) .

ومن الجدير بالذكر أن معظم الاتجاهات النظرية التى ظهرت فى الولايات المتحدة كانت بارسونية الطابع على الأقل من الناحية المنهجية . وبالرغم من أن هذه النظريات قد عدلت من البارسونية أو انتقدتها الا أن كثيرا منها اشتركت معها فى الاستناد على أفكار فلسفية واجتماعية تقليدية . لقد كان

خطاب هومانز الرياسى الشهير عام ١٩٦٤ على سبيل المثال يعتبر اعلانا عن ميلاد نظرية التبادل الحديثة رغم استنادها الى علم الاقتصاد الكلاسيكى وعلم النفس السلوكى . فمعظم الاتجاهات الجديدة هى فى الحقيقة تنويعات واختلافات هامشية فى اطار العلوم الاجتماعية التقليدية . ولقد تم نشر اعمال هذه الاتجاهات فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٦٩ وتميزت بسمتين أساسيتين : كونها أعمالا تأليفية Synthetic واستنادها فى بنائها على أفكار كلاسيكية (٨) .

والى جانب العلماء الذين حملوا لواء الاتجاهات الفكرية التى تأثرت بالبارسونية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع أظهرت ابتعادا كليا عن علم الاجتماع الوظيفى ، واعتقدت فى ضرورة مراجعة المشروع السوسيولوجى من أساسه . ولقد تقاسم هذا الاتجاه علماء الاجتماع الذين استندوا على التحليل الماركسى ، وعلماء الاجتماع الذين استندوا على الفينومينولوجية الاجتماعية . ولقد ساهم الاتجاهان فى النقد الجذرى لعلم الاجتماع المعاصر من حيث قبوله للمناهج التقليدية أو قبوله للواقع الاجتماعى كواقع موضوعى أو وقائعى Factuel ، حيث يتشكل الواقع الاجتماعى بالنسبة للاتجاهين الماركسى والفينومينولوجى من خلال عمليات اجتماعية (٩) . وعندما وجهت الفينومينولوجية الاجتماعية انتقادات للمزاعم الوضعية مثل وحدة المنهج العلمى والهوية المشتركة للظواهر الطبيعية والاجتماعية وقبول عالم الخبرة اليومية كواقع مسلم به فانها طرحت بديلا أكثر ملاءمة من خلال اتخاذها لمنهج يتناسب مع العالم الاجتماعى القصدى التأويلى ذى المعنى ، بعيدا عن المسلمات الجامدة والمطلقة . ولقد نما تأثير شوتس بشكل واضح بسبب ادراك علماء الاجتماع للفجوة القائمة بين المناهج العلمية التقليدية وبين الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الظروف التكنولوجية للمجتمع الصناعى ، وكذا من خلال الاحساس بعدم مواءمة افتراضات تلك المناهج لطبيعة المشكلات الانسانية . ويبدو أن هذا القصور فى المناهج التقليدية قد دفع العلماء الى فكر شوتس باعتباره محاولة أكثر اقترابا ومواءمة لما بين العلم الامبريقى والجوانب الانسانية (١٠) .

وإذا كانت هذه هي رؤية العلماء لفكر شوتس فان الظروف التى سادت المجتمع الأمريكى قد عمقت ايضا لدى الأفراد احساسهم بالحاجة الى بديل فكرى جديد . ومن هنا ظهرت الاثنوميثودولوجيا فى الفكر السوسيولوجى فى هذه الفترة كبديل يستند على الفروض الأساسية لعلم اجتماع شوتس الفينومينولوجى . ولقد لاقى هذا الاتجاه قبولا من طلبة أقسام الاجتماع من الشباب الذين لم يقتنعوا بما درسوه عن الوظيفية ، وبدت لهم الاثوميثودولوجيا أكثر اقترابا من الانسان ومشكلاته ، كما وجدوا فيها اتجاها راديكاليا ناقدا للوضعية بكل مسلماتها . ونرى أن مما ساعد على قبول الاثنوميثودولوجيا واستمرارها تجنبها للقوالب الفكرية الجامدة فى اطار المسلمات التى يصعب تحقيقها . لقد أدرك دارسو الاجتماع أنه ليس هناك حقائق موضوعية وثابتة ، فقد تلاحقت الأحداث والتغيرات وانهارت نظم بأسرها ، وتفككت مجتمعات ، وانتصرت الأيديولوجيات الفردية واسترخت الالتزامات الأخلاقية مما حدا بهم الى التشكك فى وجود أبنية اجتماعية ثابتة ، والاهتمام بالكيفية التى يقوم بها الأفراد بتشكيل بنيان الحياة ونظمها . ان ايمان الشباب بالاتجاه الاثنوميثودولوجى فى رأينا يرجع الى عوامل عديدة أساسية منها :

(أ) طبيعة المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع الأمريكى : تمثل الثقافة الأمريكية قمة التقدم المادى والتكنولوجى ، والحياة الأمريكية تتميز بالتعقيد والفردية وزيادة سطوة التنظيمات الاجتماعية على حرية الفرد ، مما أدى الى شعور الفرد الأمريكى بالاغتراب . ومن هنا كان تعاطف الأجيال الجديدة من دارسى علم الاجتماع مع الاتجاه الاثنوميثودولوجى الذى يركز على وجهة نظر الفرد ويبرزها كما يظهر التنظيمات الاجتماعية على أنها مجرد ممارسات عملية للأفراد الذين يشكلونها ويخلقونها ، فهى لا تكون الا من خلال أفعالهم .

(ب) الثقافة الأمريكية الرأسمالية وتغذيتها للنزعة الفردية : التركيز

على الحياة العلمية للفرد فى المجتمع تعد قيمة ايجابية فى الثقافية الأمريكية التى تؤمن بالنظرة العملية البراجماتية ، ولذا فان دعوة الاثنوميثودولوجيا للنزعة العملية تجد أصداء قوية وأرضية ممهدة للانتشار ، وخاصة اذا كانت تبدأ بدراسة الواقع اليومى العملى وتتجنب كلا من التنظير المفرط أو النزعة التجريبية البحتة ، لأن غاية الاثنوميثودولوجيا هى عدم الفصل بين التنظير والواقع الاجتماعى .

(ج) تميز حياة المجتمع الأمريكى بسرعة الايقاع : لقد أصبح التغير سمة أساسية فى هذا المجتمع . ولقد صاحب هذا التغيير السريع اغتراب الأفراد عن انفسهم ، فليس هناك وقت للتأمل والتفكير . وقد لاقت الاثنوميثودولوجيا ترحابا لتركيزها على هذه الأبعاد المفقودة فى حياة الانسان المعاصر : التأمل ، التفسير accountibility (١١) والتعمق . لقد نجحت من خلال ابرازها لأهمية الانسان الخلاق المبدع . وعلى هذا فهى تبدو أكثر اقترابا ومواءمة لانسانية الفرد الذى يعيش أشبه بالآلة المتحركة ، حبيسا داخل التنظيمات الاجتماعية المعقدة ، فاقدا لأى فرصة للحوار مع الذات ، فبذلك يمكن القول أن ظهور الاثنوميثودولوجيا كان دافعا لبعض الشباب من دارسى علم الاجتماع لاعادة صياغة موقفه وحركته اللاهثة وتطلعاته المادية فى محاولة للاقتراب من الذات .

الى جانب الأسباب والدوافع التى عرضناها فان هناك من يعزو ذيوع الاتجاه الاثنوميثودولوجى وثبات اقدامه فى المجتمع الأمريكى الى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية شأنها فى ذلك شأن بعض الاتجاهات التى تحاول النظم القائمة استثمارها فى شغل افراد المجتمع عن بعض مآخذ هذه النظم (١٢) . واذا كانت الشواهد تؤكد صدق هذا الاعتقاد بالنسبة لبعض الاتجاهات فاننا نرى أن ذلك لا ينطبق على حالة

الاثنوميثودولوجيا التى لم يكن انتشارها بالأمر الهين ، فقد وضعت العراقيل أمام بحوثها ، ومارست الاتجاهات التقليدية ضغوطها ، ووقفت حائلا أمام نشر أعمالها ، حتى أن انصـــــار الاثنوميثودولوجيا حاولوا نشر فكرهم وبحوثهم فى شــكل مذكرات وتوزيعها بأنفسهم .. وبلغت المعاناة أوجها عندما عمدت الاتجاهات التقليدية الى عزل الاثنوميثودولوجيا (لفترة طويلة فى سانت باربارا بكاليفورنيا) عن علم الاجتماع الأكاديمى واظهاره كأنه وباء يتعين حصره ومقاومته . وهذا عكس ما حدث تجاه بعض النظريات الأخرى ، كالسببية الجديدة مثلا ، التى كان اســتنادها على مسلمات الوضـــعية المحدثة والبنائية الوظيفة جوازا كافيا لمرور أعمالها فى قنوات النشر الأكاديمية دون مشقة (١٣) .

وفى اعتقادنا أن معاداة علم الاجتمــاع الأكاديمى — المؤيد والمدعوم بالنظام الأمريكى — للاتجاه الاثنوميثودولوجى والحيلولة دون نشر انتاجه الفكرى ، كان سببها الموقف النقدى التى اتخذته الاثنوميثودولوجيا بالنسبة للمسلمات التى يستند عليها علم الاجتماع الأكاديمى ، وما ينطوى عليه الاتجاه الجديد من تحد أو تهديد للنظام القائم .

ثانيا : الوضع الأيديولوجى للاتجاه الاثنوميثودولوجى :

أثار ظهور الاتجاه الاثنوميثودولوجى الكثير من الانتقادات والجدل فى الدوائر السوسيولوجية حول تحديد ماهيته وانتمائه . فمنهم من رأى فيه اتجاها محافظـا ، ومنهم من رأى فيـه اتجاها راديكاليا ، وبين هذين الرأيين من وصف الاتجاه بالحياد والتمايز .

وظهور الاثنوميثودولوجيا كاتجاه محافظ يبدو — كما أوضحه رواد الاتجاه أنفسهم — فى أنه ليس له تصور نظرى للمجتمع ولا رؤية معينة تجـاه العالم الاجتماعى ، وهو ما يتمشى مع ما عبر عنـه جارفينكل صراحة من « أن البحوث الاثنوميثودولوجية ليسـت موجهة نحو تعميمات معينة ، كما أنها لا تقدم حلولا لمشكلات اجتماعية ولا تشـغل نفسـها

بمناقشات انسانية أو جدال نظرى ، فلا قيمة للنظريات التى تخدم مصالح معينة ولا تعبر عن الواقع » . وقد يضاف الى ما سبق ما حدده رواد الاتجاه كأهداف للاثنوميثودولوجيا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية فى اطار وجودها كأمر واقع بعيدا عن الاتجاهات المذهبية والأحكام القيمية والتوجيهات الأيديولوجية ، وذلك بدعوى العلمية والموضوعية ، مع البعد عن تقديم أى تفسير للأحداث الاجتماعية (البعد عن السببية) ، والرفض لمنهج التحليل التاريخى أو تأثير القاعدة الاقتصادية فى تنظيم أفعال الأفراد وفى تحديد طبيعة النظام الاجتماعى . وكذلك العزوف عن المسائل التى تتعلق بالسلطة أو القيم أو الأوضاع والقوى الاجتماعية .

ولقد كان انصراف الاثنوميثودولوجيا عن هذه المسائل سببا فى توجيه الكثير من الانتقادات اليها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الأخرى وفى مقدمتها الاتجاه الماركسى الذى أكد على أن بعد الاثنوميثودولوجيا عن الخوض فى هذه القضايا دليل على اتجاهه المحافظ . ويعتقد ماكنول McNall وجونسون Johnson أن الاثنوميثودولوجيا هى اتجاه سياسى محافظ لاغفاله وانصرافه عن التحليل التاريخى البنائى والاقتصادى للمجتمع ، وعدم تصديه بالبحث للكثير من المفاهيم ذات الوجود الفعلى فى الحياة الاجتماعية كالامبريالية والحرب والسلطة .. الخ . فالاثنوميثودولوجيا فى تركيزها على تفاعلات الأفراد داخل المواقف الاجتماعية المختلفة وعن الطرق المستخدمة من قبل أعضاء المجتمع لدعم عالم منظم له معنى ، تمثل منظورا موقفيا Situational Perspective يعجز عن ربط الظواهر والأحداث الاجتماعية بالبناء الاجتماعى ، وبالتالى تضعف امكانية اسهامه فى عمليات التغير الاجتماعى . ويرى ماكنول وجونسون أن الاتجاه الاثنوميثودولوجى غير ثورى لأنه يبدأ بالوعى الفردى individual consciousness ويعتبر هذا من وجهة النظر الماركسية موقفا محافظا ، اذ ان ذلك يعنى ضمنا أن الأفراد يملكون حرية الاختيار لواقعهم الاجتماعى ، وتنطوى فكرة حرية الارادة هذه على تبرير أيديولوجى لما هو قائم ، ذلك لأنه اذا خلق الانسان عالمه الخاص فهو اذن مسئول عن أفعاله . وهذا بالنسبة لماكنول

وجونسون غير ثورى لأن التحليل الثورى يرى السلوك على أنه نتيجة للنسق الاجتماعى الذى يجب أن يتغير بفعل ثورى ، لأن الانسان ليس فى موقف يسمح له بالسيطرة على حياته أو مصيره (١٤) .

وهناك من علماء الاجتماع من رأى أن الاثنوميثودولوجيا فكر محـــافظ ومحل نقد من الناحية المنهجية ، لتصورهم أنه شكل من أشكال النزعة الذاتية فى العلوم الاجتماعية ، وأنه — مثل كل الاتجاهات الذاتية المثالية — مبنى على التجنب avoidance . وقد استندت وجهة نظرهم على اساس تجاوز الاتجاه الاثنوميثودولوجى للوقائع الاجتماعية ، ورفضه لها على أنها أشياء خارجية وملزمة ، وكذلك لعدم اعترافه بالمجتمع ككيان موضوعى ويشكل الحياة الاجتماعية على المســـتوى اليومى . كما أن الزعم بأولوية وعى الفرد على التاريخ وتقسيم العمل يمثل محاولة ضعيفة للسيطرة على هذه الحقائق عن طريق استبدالها بأشياء تبدو أكثر بساطة فى المعالجة (١٥) .

ويرى جولدنر فى فكر جارفينكل محاولة تقديم بديل للعنف فى مواجهة الوضع القائم فى المجتمع الأمريكى من خلال الدعوى الى تغيير الذات بدلا من تغيير النظام . وبمعنى آخر هو مواجهة كامنة غير عنيفة للوضع القائم ، لا تمثل أكثر من تمرد رمزى يستجيب لمشاعر الشباب حتى لا يعبروا عنها بالثورة أو العنف (١٦) . وهـــو يقترب من التشبيه الذى عقده دريتزل Dreitzel بين حركـــة الهيبز والحركة الاثنوميثودولوجية ، فاستجابة الأولى لأزمة المجتمع تتشابه مع محاولة حل الثانية لمشكلة علم الاجتماع (١٧) .

ومن ناحية أخرى فقد أخذ على الاثنوميثودولوجيا وقوعها فيما انتقدته فى الاتجاهات الوضعية ، كاغفال بعض ملامح المجتمع الأساسية كالتغير الاجتماعى والقضايا السياسية . ولقد حاولت الاثنوميثودولوجيا التشكيك فى مسلمات الوضعية من حيث استناد علميته على تشابه باطل بين طبيعة المواد الاجتماعية والمواد الفيزيائية ، وكذلك فى عدم ملاءمة ادواته المنهجية لتحليل المعانى الاجتماعية . وفى راى هؤلاء النقـــاد أنه فى حين انتقدت

الاثنوميثودولوجيا الوضعية فى هذه الجوانب وفى تسليمها بالعالم الاجتماعى كشىء معطى given كانت قضيتها الأساسية هى كيف يؤخذ هذا العالم بتسليم وليس بالسؤال عن الأسباب .

ويعلق النقاد بأنه نسب لجارفينكل وصفه لبارسونز وميرتون بأنهما « مخدران فكريا » واتهامه لهما بالفشل المنهجى لاخفاقهما فى فهم الديناميكيات المعقدة التى ترتبط بالملامح المكونة للفعل الاجتماعى . وأعتقاد جارفينكل وأصحابه فى كفاية نقدهم المنهجى للوضعية أنساهم اشتراك اتجاههم مع الفكر الوضعى فى ابعاد توجيه أى نقد للنظام الرأسمالى خلال تفسيرهم للعلم والمجتمع . كما تؤكد الماركسية صدق مزاعمها فيما وجهته من نقد للاثنوميثودولوجيا من خلال توجيه الانتباه الى الكيفية التى صاغ بها جارفينكل مصطلح الاثنوميثودولوجيا واهتمامه المركز حول الاتيان بجديد فى المنهج ، وانشغاله بذلك عن التحقق من الحاجة الى بناء افتراضات بديلة . كما بدت مسلمات الاثنوميثودولوجيا « كوضع العالم بين قوسين » أو « أن يكون العالم غريبا أنثروبولوجيا » وغيرها من المسلمات التى أخذتها عن الفينومينولوجية — أمرا مرفوضا من قبل الاتجاهات الماركسية التى رأت فى تلك المزاعم تجميداً لعمليات التفاعل الاجتماعى وعزل الظـــواهر عن سياقها الاقتصادى والسياسى ، وبالتالى فقدانا لمضمون كاف لاعطاء فهم وتفسير ديناميكى للأحداث الاجتماعية . كما جاء اغفال الاثنوميثودولوجيا لفكرة العلاقة بين تلك الجوانب بمثابة هدم لاحدى الركائز الأساسية لعلم الاجتماع والتى مؤداها أن بامكاننا — ولو بشكل جزئى — معرفة التفسير الذى يملكه الفاعل عن العالم من خلال القوى الاجتماعية التاريخية التى تلعب دورها فى حياة هؤلاء الفاعلين ، ومن هنا نستطيع معرفة ســبب تصرف الأفراد بطريقة معينة . وهنا يتضح عجز الاتجاه الاثنوميثودولوجى عن تقديم تفســير للكيفية التى يتصرف بها الأفراد فى مواقف اجتماعية معينة ، لأنها لا تسأل لماذا يوجد الموقف كواقعة اجتماعية . ولا شــك أن اغفال الموقف الاجتماعى المعطى يجعل المعنى الذى يعطيه الفرد للموقف بلا جوهر ، أو ناقصا .

ورغم أن من دوافع ظهور الاثنوميثودولوجيا عدم الاقتناع بعلم الاجتماع التقليدى فان الاثنوميثودولوجيا — فى راى الاتجاهات النقدية — لا تبعد عن كونها وضعية جديدة ، وتبعد كـل البعد عن النقـد الجذرى لها . فتركيزها على المعنى والتفاعل عزلها عن السببية ، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالسـلطة والقوى الاجتماعية . كما أن كـل تحليلاتها بعيدة عن ديالكتيكية التغيير ، فالأفراد عبارة عن أشياء فى تجربة معملية يمكن رؤيتهم ذوى نفع فقط كعارضين للروتين اليومى وممثلين للنظام المسلم به . وقد تعذر على بومان Bauman عند مناقشته لوضع الفلسفى للاثنوميثودولوجيا أن يرى فيه اتجاها جديدا ليس متطابقا مع الوضعية ، فهما يفتتان الأحداث الى جمع من الخبرات الفردية غير التعميمية (١٨) .

ومن الواضح ان مثل هذا النقد ينبع من وجهة نظر سياسية راديكالية قائمة على دعم تبنى الاثنوميثودولوجيا لرؤية خاصة عن المجتمع ، وعدم طرحها لبدائل للأوضـاع الاجتماعية القائمة وتجنبها لموضوعات الصراع والتغير الاجتماعى والتحليل التاريخى والاقتصـادى للحياة الاجتماعية . ولكننا فى واقع الأمر نعتبر الاثنوميثودولوجيا اتجاها جديدا ومختلفا اختلافا جذريا عن الاتجاه الوضعى . ولا نكون مبالغين اذا قلنا أن الاثنوميثودولوجيا اتجاه راديكالى من الناحية الابستومولوجية (١٩) . وإذا كان تحليل الاتجاه الاثنوميثودولوجى على المسـتوى السياسى والأيديولوجى ، وفى ضـوء التعريف التقليدى للراديكالية يشير بأنه اتجاه محافظ ، فنحن نتفق مـع النقاد فى أن الاثنوميثودولوجيا لا تختلف فى هذا الجانب كثيرا عن الوضعية ، ولكننا اذا ما تجاوزنا التعريف التقليدى للراديكالية وانطلقنا الى مستوى أعمق من التحليل للمضمون الفكرى للاثنوميثودولوجيا لاتضح لنا الامكانية الثورية لهذا الاتجاه على المسـتوى السياسى والأيديولوجى ايضـا . ويحضرنا هنا راى عالم الاجتماع يونج « لو تبنينا اتجاها راديكاليا عند قراءتنـا للفكـر الاثنوميثودولوجى لعثرنا فيها عـلى مناجم راديكالية » . وهـو رأى يتفق مع مقولة الأديب المشـهور لورانس D.H. Laurance « لا تثق فى الكاتب بل ثق فى القصة » . ويعنى هذا الا يحدد القارىء

نفسه بما يعبر عنه المؤلف فحسب ، بل يجب أن يبحث عن المعانى الخفية بين السطور . وبناء على ذلك يجب الا نتقيد فى حكمنا على الاتجاه بما عبر عنه جارفينكل من أن الاتجاه الاثنوميثودولوجى ليس موجها نحو تصحيحات معينة ولا يقدم حلولا لمشكلات اجتماعية ، بل علينا أن نبحث عن الامكانية الثورية للفكر الاثنوميثودولوجى بغية توظيفه وامكانية الاستفادة منه .

تكمن الامكانية الثورية للاتجاه الاثنوميثودولوجى فى تركيزه على الطريقة التى يشكل بها الأفراد واقعهم ، وفى توضيحه بأن العالم الاجتماعى ليس عالما صلبا رغم ثقتنا الدائمة فيه وامتثالنا لتعريفاته بتسليم ودون أدنى جد . ان ما تتضمنه وجهة النظر هذه هو أن الانسان ليس مضطرا لقبول دوره المفروض عليه فى الحياة بشكل خانع ، فاذا بدت الأبنية الاجتماعية صلبة وغير متغيرة فهى كذلك لأن الأفراد يعتقدون فيها ، بينما اذا رفضوا التسليم بما يسلم به الآخرون فسيمكن اعادة تشكيل الواقع من خلال اعادة تعريفه . اذن تتجلى ثورية الفكر الاثنوميثودولوجى فى توضيحه أن بالامكان التفاوض مع الواقع الاجتماعى وتحدى الأبنية والأنظمة الاجتماعية القائمة . فالنظام الاجتماعى بالنسبة لهذا الاتجاه يعد واقعا مرنا يوجد فقط مادام هناك إعتقاد فيه . ويعنى ما سبق أن بالامكان تناول الواقع الاجتماعى بالتغيير والتعديل من خلال وعى الأفراد والجماعات به .

كما يتضح الطابع الراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال منهجها الذى يوضح الخصائص الكامنة فى المجتمع . فأصحاب هذا الاتجاه يثقبون ويخترقون الأبنية الاجتماعية ويتعمقون فيها ، بهدف اظهار وتوضيح خصائصها . واذا كان بعض المفكرين قد انتقدوا هذا الاتجاه لاعتقادهم أنه لم يهتم بالجوانب البنائية للحياة الاجتماعية ، فاننا نختلف مع هؤلاء فى ذلك الاعتقاد لأن البحوث الاثنوميثودولوجية قد ركزت على هذا الجانب بالذات ، ولكن بطريقة خاصة ، فهى تعالج تلك الأنشطة المؤدية والمشكلة للأبنية الاجتماعية . فالواضح فى بحوثهم هو التركيز على الكيفية التى تم بها جمع

الوقائع فى المؤسسات الاجتماعية . كما يبدو تجنب الفكر الاثنوميثودولوجى للمآخذ المنهجية التى بدت فى الاتجاهات السابقة عليه فى انها لم تفترض مسبقا فى دراستها أن الأبنية الاجتماعية تفرض قيودا على الفاعل ، وبدلا من أن تشغل نفسها بمناقشة هذا الموقف فقد انصرفت الى تحديد فهم الأفراد لتلك الأبنية ، وذلك من خلال طرحها لتلك التساؤلات : كيف يفسر الفاعلون هذه الأبنية الاجتماعية ؟ وكيف تتبدى تلك الأبنية فى الأنشطة اليومية الروتينية للأفراد ؟ وكيف تخلق هذه الأبنية بدورها للفاعلين الاحســاس بالأبنية الاجتماعية وبقيودها كوقائع فى العالم ؟ ان القاء الاثنوميثودولوجيا الضوء على الأبنية الاجتماعية التى ينغمس فيها الأفراد ، يقود الى الكشف عن الأنشطة التى تشكل الحياة اليومية والتى تتضمن الظلم والنفاق والكذب والغش . ولا شك فى أن معرفة كيف تعمل وتتشكل هذه الأبنية الاجتماعية فى الحياة اليومية والوقوف على الأجزاء الكامنة منها ، والتى تتعمد المنظمات الاجتماعية اخفاءها ، ســتمكن الأفراد من تغييرها . فالأبنية الاجتماعية ليست كيانا موضوعيا خارجيا ولازما ولكنها توجد وتدعم وتثبت من خلال ممارسات الأفراد واعتقادهم فيها .

ويبدو الاتفاق واضحا بين التصور الاثنوميثودولوجى السابق وبين المزاعم التى تستند عليها الماركسية ، فكتابات ماركس عن الايديولوجية تشير الى أن الواقع اليومى للأفراد ما هو الا واقع أيديولوجى ، بمعنى أن هذه الأفكار ترسخ وتستقر فى أذهان الناس وتبدو كأنها قوانين طبيعية ، ولكن هذه القوانين فى واقع الأمر لا تعدو أن تكون تبريرا أيديولوجيا لخدمة مصلحة فئة معينة ، وتدعم هذه الأيديولوجية وتثبت من خلال الممارســات الاجتماعية . وهنا نجد اتفاقا بين التحليل الماركسى للأيديولوجية والتحليل الاثنوميثودولوجى للواقع الاجتماعى : يرفض كل من الاتجاهين الواقـــع الموضوعى والمعرفة القائمة على الفهم الشائع ويقفان ضد التسليم بما هو قائم وقبوله دون تساؤل . وفى حين يوضح التحليل الماركسى كيف تدعم وتثبت الأيديولوجية من خـــلال الممارسات الاجتماعية ، يكشـــف التحليل الاثنوميثودولوجى عن كيفية استخدام النسق المعرفى ودعمه من خـــلال

الأنشطة اليومية الروتينية . وبذلك تصبح الأنشطة الاجتماعية بمثابة ترسيخ لأفكار معينة . وبينما يتصور الأفراد أن مسلكهم هو السلوك الطبيعي نجد أن هذا السلوك في واقع الأمر ما هو الا انعكاس لأيديولوجيات وتصورات معينة عن الواقع الاجتماعي .

ويذهب عالم الاجتماع شـــــو Chau الى أن اســـهام الاتجـــاه الاثنوميثودولوجي لعلم الاجتماع الماركسي يبدو في رؤيته كمنهج يبحث في عملية اعادة الانتاج أو التدعيم الأيديولوجي Ideological reproduction في الحياة اليومية ، كما يبدو شو تحفظاته على الانتقادات التي وجهها بعض علماء الاجتماع للاثنوميثودولوجيا من حيث تركيزها على الممارسات اليومية وتجنبها لطرح القضـــايا البنائية الكبرى macro-sociological structure ويرى أن هؤلاء لم يدققوا النظر في مصادرهم الفكرية — الى كتابات ماركس عن الأيديولوجية اذ يعتقد ماركس أن استمرار المجتمع societal reproduction يتضمن اعادة انتاج للقوى المنتجة ، وكذلــك لعلاقات الانتاج الاجتماعية القائمة ، لأن وسائل الانتاج المادية يصاحبها بالضرورة ما يطابقها من علاقات اجتماعية للانتاج . ولا تتضمن اعـــادة الانتاج هذه تعليم أعضاء المجتمع المهارات الحرفية فحسب ، بل تتضمن ايضا تزويدهم بمعارف معينة بالنسبة للسلوك الاجتماعي الثقافي المقبول . ويعكس هذا السلوك — في رأى ماركس — الأفكار المسيطرة للعصر ، والتي تعكس بدورها الأوضاع الفعلية للعلاقات الاجتماعية العادية ، تلك العلاقات التي يعبر عنها بشكل مثالي على أنها طبيعية وأبدية . ويعني ذلك أن الفرد في اكتسابه لعضوية المجتمع تجرى عليه عملية تنشئة اجتماعية بهدف تمثله لواقع طبيعي natural يسبق وجوده وجود الأفراد . وهنا نجد أن الفرد اذا أخذ هذا الواقع الطبيعي للحياة اليومية كالأساس العقلاني للمعرفة (الاتجاه الطبيعي بالنسبة للفينومينولوجية) فستعتبر ممارسة الأنشــطة العقلانية المقبولة sanctionable اجتماعيا حينئذ توليدا أو اعادة انتاج للأساس الأيديولوجي لمعرفة الفهم الشائع . وفي ضوء ذلك يعد البحث في الممارســات والأنشطة الاجتماعية التي تعيد انتاج reproduce الواقع

الاجتماعى كظواهر موضوعية وطبيعية ــ وهو ما تقوم به الاثنوميثودولوجيا ــ محاولات لفهم العمليات التى تدعم وتعمل على استمرار الأيديولوجية (٢٠) .

ومما يؤكد اقتراب الاثنوميثودولوجيا من الموقف الراديكالى الذى يعبر عنه الفكر الماركسى اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع ماركس فى قوله بأن كل الحياة الاجتماعية هى اساس حياة عملية ، لأنها تتألف كما يقول ماركس من منظومـــة من العلاقـــات الاجتماعيـــة ensemble of social relations ومن ثـــم يعتبر الاثنوميثودولوجيون ــ كما يذهب ماهن ووود ــ أن كلمات ماركس تلك هى حافز على القيام بدراسات عملية عن العالم الانسانى الذى هو عملى فى حقيقيته . ومن هنا يكون الاستخدام الأمثل لمثل تلك النظريات الراديكالية فى رأى العالمين ، هو السعى الى اختبار وممارسة صدقها أو حقيقتها فى الحياة اليوية . والسياسية Politics على هذا النحو لا ينبغى الزعم بأنها تصور مجرد مطلق ، بل هى افعال يؤديها الناس . فليس فى العالم المحسوس أشـــياء مثل الوعى البرجوازى أو الطبقة أو النظـــام الراسمالى ، بل هناك افراد يؤدون حياتهم فى تتابع متصل تتألف حلقاته من مجموعة من اللحظات أو بحسب تعبير ماهن ووود الـ « هنا » و « الآن » «Heres and nows»ويضاف الى هذا ما يعلنه العالمان بأن الاثنوميثودولوجيا ليست بحثا لا شأن له بالسياسة apolitical ، بل ان الاثنوميثودولوجيا تلتزم بقول ماركس بأن الفلاسفة لم يتجاوزا تفسير العالم ، فى حين كان ينبغى عليهم أن يغيروه . ويبـــرز مـــاهن ووود المـــوقف الـــراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال تركيزهما على أن الاثنوميثودولوجيا ليســـت وسيلة لتغيير المرء لنفسه ، بل هى أيضا طريقة للمشاركة فى هذا التغيير مع الآخرين . فهى فرع علمى يهتم بتغيير الطريقة التى يحيا بها الناس حياتهم (٢١) .

ويتأكد المعنى الراديكالى للاثنوميثودولوجيا فى رأى العالم المـــاركسى براديب Pradeep فى منهجهـــا الـــذى يســـعى الى نزع الموضـــوعية deobjectifying والغموض demystifying اللذين يحيطان بمقولات

وممارسات الموقف الطبيعى . كما يرى براديب فى هذا المنهج أداة قوية لامتلاكه المقدرة على هز موضوعية وتشيؤ وغموض ما ينتجه النشـــاط الانسانى الذى يؤخذ ضمنيا كالحدود الضرورية للسلوك (٢٢) .

واذا كنا نتفق مع رؤية شو لراديكالية الاتجاه الاثنوميثودولوجية من حيث بحثه فى عمليات الدعم المعرفى واعادة الانتاج الايديولوجى ، وفكرة ماهن وورد عن اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع الماركسية ، ورؤية برأديب فى قيمة هـــذا الاتجاه لعلم الاجتماع الماركسى من حيث تزويده بمجموعة من ادوات التحليل لنزع موضـــوعية وغموض تصـــنيفات وأنشطة الاتجاه الطبيعى ، فاننا أيضا نتفق مع عالم الاجتماع يونج Young الذى يؤكد على ثورية الاتجاه الاثنوميثودولوجى من خلال اعتقاده بأن منهجه هو منهج صراع Conflict methodology . لأنه يزودنا بمعطيات تختلف عما تقدمه المناهج المألوفة والتى تخدم الدولة والنظام . ويرفض انتقاد جولدنر هذا الاتجاه لا شأن له بالسياسية apolitical ويرى عكس ذلك بأن الاثنوميثودولوجيا اتجاه سياسى راديكالى . ويدعم وجهة نظره هذه بالاشارة الى الأحداث العظيمة وحركات الاحتجاج التى شهدها المجتمع الأمريكى فى الستينات ، والى قصور النظرية الوظيفية فى تفسيرها ، الأمر الذى أدى الى الحاجة الى بديل نظرى جديد يتمثل فى نظرية صراع واســـتراتيجية جديدة للبحث أو منهج صراع Conflict methodology . ويوضح يونج وجهة نظره بأن مجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial قد تميز بالمنظمات الكبيرة التى تتناقض مصالحها مع المصلحة العامة ، فعلى الرغم من أن هذه المنظمـــات كانت تتشبث بما يعرف بأيديولوجية المشروع الحر Free enterprise ومزايا النظام الصناعى التنافسى غير المركزى ، والذى يمجد سيادة العميل ، الا أن الاتجاه الذى ســـاد خلال الثلاثين عاما الماضية قد تميز بالتجميد والتثبيت لهذه المنظمات التى كانت تعمل تحت نظام مغلق بالفعل (٢٣) .

ولقد كمنت قوة الاتجاه الوظيفى وكذا المناهج التقليدية المصاحبة له والتى يمكن أن يطلق عليها مناهج اتفاقيـــة Consensus methodology

فى سد احتياجات مجتمع ما بعد الصناعة من حيث تزويده بمعلومات دقيقة ومفصلة حول تلك القطاعات من المجتمع التى تحتاج الى ادارة وسيطرة صارمة . فالاتجاه الوظيفى والمسوح الاجتماعية والبحوث الكبيرة الممولة كانت كلها أدوات تستخدم لخدمة مصالح المنظمات العسكرية أو الاقتصادية ، كما كانت دائما فى خدمة القوى على حساب الضعيف ، فبحوث السجون مثلا انصرفت الى بحث مشاكل السجان بدلا من المسجونين ، وكذا فى مجال البحوث الصناعية وجدنا الاهتمام بمشاكل المديرين بدلا من الاهتمام بمشاكل العمال .. الخ . ومن الجدير بالذكر ان المجموعات التى كان يجرى عليها البحث كانت دئما غير واعية بأهدافه كما انه لا يصلها اى نتائج من الدراسة يمكن أن تفيدها فى تحسين أوضاعها الاجتماعية .

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تبادل reciprocity ـ وهى فكرة رئيسية فى الوظيفية ـ فى المجتمع الأمريكى ، اذ أن هذه البحوث تخدم فئة على حساب فئات أخرى . والاثنوميثودولوجيا كمنهج للصراع قادر على النفاذ الى هذه المؤسسات والمنظمات وتزويدها بمعلومات تفيد مصالح الجمهور العام (٢٤) .

ولقد ركزت البحوث الاثنوميثودولوجية بالفعل على المنظمات الاجتماعية وأوضحت أن هذهالمنظمات عادة ما تزيف بيانات فى سجلاتها لكى تبرر وجودها . فالمنهج الاثنوميثودولوجى استطاع الحصول على كل ما هو خفى أو كامن من معلومات عن المنظمات التى درسها وكشف عن طبقات عميقة للواقع الاجتماعى وحصل على نوعية مختلفة من المعلومات تختلف عن تلك التى تحصل عليها المناهج التقليدية . ويمكن أن نرى أن هذا الاتجاه باستطاعته تزويد نظرية الصراع باستراتيجيات منهجية عديدة للحصول على كل ما هو محجب من قبل هذه المنظمات .

ويتضح من خلال العرض السابق مدى اسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجى لعلم الاجتماع من حيث تزويده بأساليب منهجية تمكنه من التوصل الى طبقات

أعمق للواقع الاجتماعى وتقديمه لنوعية من المعطيات لا توجه اليها المناهج التقليدية انتباها . لقد تضمنت استراتيجيات البحث الاثنوميثودولوجى عناصر جديدة بتركيزها على سجلات المنظمات وتوضيحها للعمليات الوسيطة بين الواقع وبين التقارير المكتوبة ، وتقودنا هذه المسألة الى طرح التساؤل التالى : هل يقتصر اسهام الاثنوميثودولوجيا على الجانب المنهجى فحسب أم هناك اسهامات واضافات أخرى .

— ما الجديد الذى اضافته الاثنوميثودولوجيا للاتجاهات الانسانية التى استندت عليها او أخذت منها ، والتى تتمثل فى علم الاجتماع الفينومينولوجى والتفاعلية الرمزية والانثروبولوجيا المعرفية ؟ .

— وما الجديد الذى أضافته لعلم الاجتماع بصفة عامة ؟ وسنتناول فى الصفحات التالية المجال الأول بالمناقشة .

ثالثا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى وعلم الاجتماع الفينومينولوجى :

أوضحنا فى السابق كيف استندت الاثنوميثودولوجيا فى نشأتها على مزاعم ومسلمات أساسية فى فلسفة هوسرل الفينومينولوجية وعلم الاجتماع الفينومينولوجى لشوتس . ولقد كانت فلسفة هوسرل بالنسبة للاتجاه الاثنوميثودولوجى الأساس التصورى الذى استندت عاليه فى رفضها للوضعية والنزعات الطبيعية Naturalism والتجريبية التى تقتصر على دراسة الظواهر دون محاولة لفهم دور الشعور والوعى فى فهم تلك الظواهر أو ادراك معانيها . وبدا الاقتراب واضحا بين آراء هوسرل وجارفينكل فى تأكيدهما على أن الأشياء هى بالضرورة معان ، وبالتالى فان المعرفة بالأشياء انما تتطلب فهم معانيها . كذلك فقد سارت فينومينولوجيا شوتس والاثنوميثودولوجيا على النهج الفكرى لهوسرل فى دراسته للوقائع أو الظواهر التى تبدو للوعى دون وضع أى فروض أو تفسيرات مسبقة ، والاقتصار على الدراسة الوصفية البحتة للظواهر الاجتماعية على نحو ما نحياها فى صميم وعينا دون الأخذ بأى نظرية أو مفاهيم مجردة .

وبتلك الأفكار نحو الظاهرة الاجتماعية ومنهج دراستها التقى هوسرل وشوتس والاثنوميثودولوجيا فى رؤيتهم لجدوى دراسة الأشياء نفسها دون الرجوع الى افتراضات مسبقة عن الواقع الاجتماعى . ولقد كان فى تحديد هوسرل لتلك الحقيقة المنهجية — التى مؤداها رجوع العالم عند الدراسة الى الأشياء نفسها — صياغة جديدة لموضوع علم الاجتماع ، وهو ضرورة التركيز بالدراسة على عالم الحياة اليومية ، وقد انعكست تلك الرؤية التى طرحها هوسرل على اتجاهات علم الاجتماع لفينومينولوجى والاثنوميثودولوجيا ، وظهر ذلك جليا فى التشابه بين فكرة هوسرل عن عالم الحياة وفكرة شوتس عن عالم الفهم الشائع التى تشير الى أهمية دراسة العالم اليومى بكل ما يتضمنه من اشياء عامة وواضحة ، أو ملامح غير واضحة تمر بها حياتنا ، اذ أن هذا البحث سوف يكشف لنا عن مدى التحيز غير المقصود لفهمنا الشائع . ولقد أخذ جارفينكل عن شـــوتس الواقع اليومى كنقطة انطلاق ، وكهدف أســـاسى للفهم والفحص والتحليل . ولم تقف اسهامات هوسرل الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاثنوميثودولوجيا عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى توضيح العديد من الأفكار حول ماهية العالم الاجتماعى وكيف أنه نتـــاج للأزمنة والثقافة التى نحياها ، وأن الظاهـــرة الجديرة بالبحث هى الكيفية التى يتم بها تشكيل هذا العالم وخلقه ، والدور الذى يلعبه العلماء والأفـــراد فى دعم هذا العالم من خلال تصـــوراتهم عنه ، ووصفهم له على أنه عالم موضوعى ووقائعى Factuel ، وكيف تسهم تلك التصورات فى تضليل هؤلاء الأفراد وتجعلهم يقبلون العالم دون تساؤل أو شك .. ويصف هوسرل هذا الموقف من قبل الفرد تجاه العالم بما أسماه بالموقف أو الاتجاه الطبيعى ، ويوضـــح مدى خطأ اذعان الأفراد لهذا الموقف . ولقد كانت هذه الفكرة هى الأساس الذى بنى عليه شوتس ما عرف فى فكره « بالفعل العقلانى » وما تضمنته هذه الفكرة من مقارنة بين الاتجاه العلمى واتجاهات الحياة اليومية . وتعد فكرتا الفعل العقلانى ومخزون المعرفة من ابرز الأفكار التى أخذتها الاثنوميثودولوجيا عن شوتس .

نجد تأثيرات هوسرل واضحة اذن فى علم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الاثنوميثودولوجى حيث رفضهما قبول الطابع الموضوعى للعالم الاجتماعى والتسليم به كشىء معطى ومستقل عن الادراك . اذ يحدد شوتس موضوع بحثه فى الطريقة التى يكون بها الانسان عالم الحياة اليومية ، وكذلك نجد أن الاهتمام الرئيسى للاثنوميثودولوجيا يدور حول دراسة الممارسات والعمليات اليومية التى تشكل أبنية عالم الحياة . كما تظهر الصلة واضحة بين فكر هوسرل وكل من شوتس وجارفينكل فى دعوة هوسرل الى البحث عن بداية جديدة أو علم جديد يتضمن نقدا جذريا للحياة بأكملها ، وذلك من خلال منهج الرد الفينومينولوجى الذى يعد تعديلا جذريا للموقف الطبيعى : ولقد استند شوتس وجارفينكل على هذا المنهج الذى أوضح ضرورة تبنى الباحث اتجاه الملاحظ الموضوعى ، بمعنى أن عليه أن يخطو خارج العالم الاجتماعى ، وأن يدع كل مصلحة عملية فيه ، كما أن عليه أن يقصر دوافعه على الوصف الأمين للظاهرة التى يقوم بملاحظتها .

ومما سبق يتضح لنا كيف اقتربت المسلمات والمزاعم الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الاثنوميثودولوجى من فلسفة هوسرل ، ولقد دعا هذا الالتقاء والتشابه بعض العلماء الى الاعتقاد بأن الاثنوميثودولوجيا ما هى الا اسم جديد لممارسات قديمة مدللين على ذلك بأن ما جاءت به الاثنوميثودولوجيا من أفكار لا يختلف كثيرا عما تتضمنه مدرسة الفهم الذاتى Verstehen فى علم الاجتماع ، وكذلك أن أفكار شوتس انعكست بوضوح على أعمال كل من جارفينكل وسيكوريل (٢٥) . كما يزعم بعض النقاد مثل جولد ثروب Goldthrope وآتوال Attewell أن هذا الاتجاه ليس سوى علم اجتماع فينومينولوجى (٢٦) . ويسوق ميرل Mayrl نفس الزعم عندما يرى فى هذا الاتجاه محاولة لبناء برنامج منظم وفق مسلمات فينومينولوجية مؤكدا وجهة نظره هذه فى الاتفاق الواضح بين وجهتى النظر الفينومينولوجية عند هوسرل والاثنوميثودولوجية بشأن نقد اتجاه الأول للمسلمات الوضعية واتفاق الاتجاه الثانى فى هذا النقد معه (٢٧) .

كما يذهب عالم الاجتماع كوزر Coser أنه رغم الانقسامات العديدة بالاتجاه الاثنوميثودولوجى الا أن ما يجمعهم جميعا هو اتباعهم لفكرة الذات المتعالية tanscendental ego عن الفلسفة الألمانية المثالية التى استندت عليها فلسفة هوسرل (٢٨) كذلك نجد مولينز Mullins فى كتابه النظرية فى علم الاجتماع وقد ضم كلا من الاثنوميثودولوجيين والفينومينولوجيين فى مجموعة نظرية واحدة كأنهم ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة .

وأمام تلك الآراء التى تحاول التقليل من شأن الاسهامات الفكرية للاتجاه الاثنوميثودولوجى ، يستشهد رواد الاتجاه بقول عالم الاجتماع جيدنز Giddens عن ضرورة التمييز بين الأصول الفكرية التى يبنى عليها العلماء أفكارهم وبين المضمون الفكرى لأعمالهم هم ، فاستناد اى فكر جديد على تراث معرفى سابق لا ينتقص من قدره بل ان الطابع التراكمى للمعرفة يحتم هذا الأمر ، وهذا ينطبق على نشأة علم الاجتماع الاثنوميثودولوجى (٢٩).

ويعتقد أصحاب الاتجاه الاثنوميثودولوجى أنه قد حدث بالفعل تغير أساسى فى تلك الأفكار التى كانت أصلا مستوحاة من أعمال شوتس ، ومن أهم هذه التغيرات اسهام جارفينكل فى تحويل تصور شوتس للعقلانية العلمية وعقلانية الحياة اليومية الى مشكلة سوسيولوجية امبيريقية (٣٠) ولم يقتصر اسهام جارفينكل على التحويل الامبيريقى لهذه الفكرة فحسب ، بل شمل التحويل أيضا أفكارا أخرى عند شوتس مثل فكرة عالم الحياة اليومية المكون من أفعال فكرية للوعى ، اذ حول جارفينكل هذه الفلسفة الفينومينولوجية الى أنشطة تفاعلية عامة يمكن مشاهدتها ومن ثم اخضاعها للدراسة الامبيريقية (٣١) .

وبالاضافة الى ما سبق هناك زعم خاطىء من جانب بعض النقاد بأن الاثنوميثودولوجيا تستخدم بالضرورة المناهج الفينومينولوجية ، غير أن خطأ هذا الزعم يتجلى فى ارتباط أعمال بعض الاثنوميثودولوجيين مثل سباكس وغيره - رغم تأثرهم بأفكار جارفينكل المستوحاة من شوتس - بالفلسفة

اللغوية أو الانثروبولوجية بدلا من مصادر فينومينولوجية بالذات . كما نلاحظ أن هناك اتجاهات فكرية مثل التفاعلية الرمزية والفهم الذاتى عند فيبر تركز — مثل الاثنوميثودولوجيا — على معنى السلوك للفاعل دون أن يطلق عليها فينومينولوجية .

والى جانب ما ورد عن أصحاب الاتجاه من اختلافات بين الفكر الاثنوميثودولوجى واضافات الاثنوميثودولوجيا للفينومينولوجية نود الاشارة الى أنه فى حين تهتم الفينومينولوجية ببنية المعنى على نحو ما يعرفها اعضاء المجتمع (محتوى المعنى بالنسبة للفاعلين ، أى وصف واقع الأفراد كما يبدو لهم) تبحث الاثنوميثودولوجيا فى الطرق التى تدعم من خلالها المعانى فى الحياة اليومية بوصفها ظواهر فى حد ذاتها . فلا تقصر البحث الاثنوميثودولوجى اذن على فهم السلوك الانسانى فى ضوء المعانى التى يشكلها الأفراد فى تفاعلهم الاجتماعى فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى البحث الامبيريقى المنظم فى الطرق التى تؤخذ بمقتضاها المعانى المشتركة بتسليم فى المجتمع . ويعنى ذلك أن التباين الأساسى بين الفينومينولوجية والثنوميثودولوجية يكمن فى بحث الأولى فى المعنى بينما تبحث الثانية فى الطرق . وبعبارة أخرى يمكن القول أن ماهية الأشياء ومعناها التى تنطوى على اداة التساؤل « ماذا » عند الفينومينولوجية تصبح عند الاثنوميثودولوجيا أداة أكثر تعمقا ودلالة وهى « كيف » . فبينما تبحث الفينومينولوجية عن معنى الواقع الاجتماعى بالنسبة للأفراد تبحث الاثنوميثودولوجيا عن كيفية دعم الأفراد لمعان معينة عن الواقع الاجتماعى . كما أضافت الاثنوميثودولوجيا البعد الامبيريقى الى الفلسفة الفينوميولوجية من خلال اخضاعها لظاهرة الفهم الشائع فى المجتمع والأنشطة والاستدلالات العلمية للدراسة الامبيريقية .

ثالثا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية :

لقد أشرنا فى ثنايا هذا البحث الى أن المدرسة التفاعلية مثلت أحد التيارات الفكرية التى استندت عليها الاثنوميثودولوجيا فى تشكيل بعض مزاعمها الأساسية ، ويبدو لنا هذا أمرا منطقيا لما هناك من تشابهات

رئيسية بين التفاعلية الرمزية وبين علم الاجتماع الفينومينولوجي الذى يعد — كما أشرنا فيما سبق — مصدراً رئيسيا للفكر الاثنوميثودولوجى . وتعد نقاط الالتقاء بين هاتين المدرستين جوهرية من الناحية الابستومولوجية الأمر الذى يتأكد فيما ساقه عالم الاجتماع ناتنسن Natanson من أن « التفاعلية الرمزية عند جورج هربرت ميد هى أساسا فينومينولوجية ، فكل أفكار ميد الرئيسية تتفق بدرجة كبيرة مع فينومينولوجية هوسرل » (٣٢) وكذلك ما ذهب اليه فيلبسون Phillipson فى مقاله « الفلسفة الفينومينولوجية وعلم الاجتماع » من أن التحليل الفينومينولوجى للعلاقة بين الذوات intersubjectivity يتفق مع فكرة ميد عن الطبيعة الاجتماعية للذات » (٣٣) . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعد أعمال رواد التفاعلية الرمزية مثل تشارلز كولى ووليم تومس وجورج هربرت ميد متطابقة ومتوازية مع الفينومينولوجية . ويتجلى هذا التطابق فى رؤيتهم للمجتمع فى أنه عملية ، وليس بناء ثابتا ، وأن الفرد والمجتمع فى علاقة تبادل وترابط وثيقة ، اذ تنشأ الحياة الاجتماعية وتتكون من التفاعل الاجتماعى . كذلك فان التنظيمات والقواعد والقيم الاجتماعية تؤثر فى الأفراد كما تتأثر بهم ، اذ أن أعضاء المجتمع هم الذين شكلوها وعملوا على الحفاظ عليها . ويزداد الاقتراب بين التفاعلية الرمزية والفينومينولوجية من خلال الرؤية المنهجية التى تدعو اليها التفاعلية تجاه العالم الاجتماعى ووجوب الملاحظة الدقيقة له كما يدركه ويعرفه الفاعلون الذين يعيشون فيه ، وكذا فى تركيزها على وجوب حيدة الباحث ومراعاة عدم تأثره بأى افتراضات حول الأبنية الاجتماعية ، سواء كانت هذه الافتراضات مستمدة من نظريات علمية أو معرفة شائعة . وفى تلك المعانى تبدو التفاعلية الرمزية كما لو كانت وجها آخر للفينومينولوجية (٣٤) . ولعل ما جاء من اتفاق بين هاتين المدرستين فى الكثير من الجوانب كالاهتمام المشترك بالمعنى ، ونظرا للعمق الفلسفى للفينومينولوجيا ، هو ما دعا بعض المفكرين الى القول بأنه من المتوقع أن تندرج التفاعلية الرمزية تحت مدرسة علم الاجتماع الفينومينولوجى (٣٥).

ومما سبق يمكن القول بأن نقاط الالتقاء التى تم ابرازها بين

الاثنوميثودولوجيا والفينومينولوجيا تقترب بدرجة كبيرة من تلك التى تبدو بين الاثنوميثودولوجيا ومدرسة التفاعلية الرمزية ، والتى تتضح فى رؤية الاتجاهين للحيـــاة اليومية ، وللتفاعل الاجتماعى كوحدة التحليل الأساســـية لعلم الاجتماع ، وفى تركيزهما على الذات كموضاع للدراسة . فالباحث موجه نحو دراسة الجوانب الداخلية للسلوك الانسانى والتى تأخذ شكلا ظاهريا خلال التفاعل والاتصال الرمزى بين الأفراد . فالعناصر المعرفية والشـــعورية affective اذن تعتبر محاور أساسية تدور حولها الدراسة . كما يبدو ذلك الاتفاق جليا فى نظرة كلا الاتجاهين الى المجتمع كنشاط مستمر لتفاعلات اجتماعية مختلفة ، وليس كنسق أو تنظيم أو بناء ثابت . ويعنى هـــذا التركيز على العلاقات بين الأشخاص بدلا من التركيز على المجتمع ككل . ولقد كان نتيجة لتلك الرؤية من قبل الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية نحو المجتمع رفضـــهم لما ذهب اليه التحليل الوظيفى نحو دور الوحدات الكبرى والأنساق الاجتماعية فى تشـــكيل الوحدات الصغرى (ولقد أدت هذه الرؤية ذاتها الى توجيـــه بعض العلمـــاء النقد الى الاتجاهين بدعوى تجاهلهما تحليل الوحدات الكبرى بالمجتمع macro analysis وتركيزهما بالتحليل على المجموعات الصغيرة والأفراد) . ولقد جاء رفض التفاعلية الرمزية للتحليل الوظيفى لاسقاطه دور الفرد باعتباره سلبيا لا حيلة له أمام المحددات الجماعية للسلوك Collective determinism ولذلك نجـــد وليم توماس William Thomas أحد أعلام المدرسة التفاعلية يرفض المنهج السببى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد على ضرورة الاســـتبعاد التام لفكرة العلة (٣٦) . ويرى أصحاب التفاعلية الرمزية والاثنوميثودولوجيا أن التحليل الوظيفى قد تجاوز العلاقة المتبادلة ذات البعدين بين الفرد والمجتمع والتى بدت لديها فى تفاعل ديناميكى مستمر (٣٧) . ويذهب كولى الى أن هناك وحدة تامة بين المجتمع والفرد وعليه تعتبر دراسة الفرد بمعزل عن المجتمع ، أو دراسة المجتمع باستقلال عن الأفراد ، تعتبر تجريدا غير واقعى (٣٨) .

ومن المسلمات الأساسية التى تستند عليها الاثنوميثودولوجيا ، أهمية

السياق بالنسبة لفهم الفعل الاجتماعى ، ويبدو هذا الاهتمام واضحا كذلك فى أعمال رواد التفاعلية الرمزية ، ففكرة ميد عن الفعل ، التى تشير الى أن الأفراد يشكلون سلوكهم فى ضوء المواقف الاجتماعية المختلفة ، تتضمن رفضا لفكرة سلبية الأفراد واستجابتهم الآلية للمثيرات ، فالأفراد يتصرفون وفق ما يرونه وظيفيا وعمليا فى أنشطتهم الجارية (٣٩) . وكذلك يبرز توماس من خلال الاتجاه الموقفى — وهو اتجاه تؤكد عليه الاثنوميثودولوجيا — « أن السلوك فى اطار الموقف والتغيرات التى تطرأ على الموقف ، وما يصاحبها من تغيرات فى السلوك ، تعتبر جميعا أفضل منهج يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى لكى تتحقق التجربة فى البحث الاجتماعى » . فمن العسير فهم السلوك الا بعد دراسته فى نسيجه الكلى ، ويتطلب ذلك من الباحث دراسة الموقف كما يبدو للشخص ذاته ، وعندئذ يصبح من الأهمية بمكان أن نعطى وزنا خاصا للعامل الذاتى فى التحليل الاجتماعى (٤٠) .

كما أن الدراسات الاثنوميثودولوجية التى عالجت كيفية استخدام القواعد الاجتماعية فى الحياة اليومية تتفق مع التفاعلية الرمزية من حيث توضيحها أن هناك علاقة اعتماد وتفاعل متبادل بين الفاعل والقواعد والمواقف الاجتماعية (٤١) . فلا يتسنى تفسير السلوك ما لم يتم فهم واستيعاب الموقف بالكامل ، اذ يصعب فهم الفعل اذا ما جرد من سياقه العام الذى يقع فيه .

كذلك ومن الجوانب التى ظهر فيها التشابه جليا بين الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية ، فكرة كل منهما عن اللغة ووظيفتها داخل المجتمع ، وبذلك تكمن أهمية اللغة فى اتاحة الفرصة للأفراد لفهم وادراك الأبنية الاجتماعية ، كما تجعل من التنظيم الاجتماعى الذى يتسم بالثبات أمرا ممكنا . وعن فكرة التنظيم الاجتماعى نجد التقاء بين الاتجاه الثنوميثودولوجى وما عبر عنه كولى من أن النظام الاجتماعى يوجد داخل الأفراد فحسب ولا وجود له فى غير هذا النطاق (٤٢) .

ولقد أدى هذا التشابه بين الاتجاه الاثنوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية ببعض النقـــاد الى اعتبار الاثنوميثودولوجيا اتجاها غير جديد كمـــا يزعم أصحابها ، بل هى صياغة جديدة لمسلمات فكرية قديمة ، فالعلوم الاجتماعية ــ كما يؤكد اندريسكى Andreski لم تحظ بالتجديد حقا منذ فترة طويلة على الرغم من ظهور تلك الصياغات الجديدة مثل الاثنوميثودولوجيا ، فدراسة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية هى دراسة قديمة ترجع لمدرسة شيكاغو ، وأعمال برجس وبارك ووليم توماس هى فى جوهرها أعمال اثنوميثودولوجية وفينومينولوجية وان كان أصحابها لم يدركوا ذلك . ويؤكد نفس المعنى جولد ثروب Goldthrope فى رؤيته للاثنوميثودولوجيا على انها طرح جديد لفكرة قديمة (٤٣) .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه اذا كانت الاثنوميثودولوجيا قد ارتكزت فى نشأتها على أفكار التفاعلية الرمزية ، الا انها ليست صورة أخرى منها كما ذهب بعض النقاد . كما نرى أنه ليس من الانصاف تأييد هذا الرأى اذ أن هناك نقاط اختلاف بين الاثنوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية رغم التشابه بينهما فى بعض الجوانب الأساسية التى سبق أن اشرنا اليها ، كما أن الاثنوميثودولوجيا أضافت الكثير الى مدرسة التفاعلية الرزمية ، وهـــذا ما يؤكد على أنها اتجاه جديد .

نجد أن تركيز الاتجاهين : المدرسة التفاعلية والاثنوميثودولوجيا على الفرد أبعدهما عن تقديم اى نظرية أو تفسير سوسيولوجى لأسباب النظام الاجتماعى . وبينما وقفت المدرســـة التفاعلية عند هـــذه النقطة خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة أبعد ، وأوضحت أن سبب عدم تقديمها تفســـيرا يرجع الى أن فردية المواقف الاجتماعية وتميزها يجعلها تتجه بشـــكل يصعب التنبؤ به ، الأمر الذى يحول دون امكانية وضع أسباب عامة للنظام ، أسباب تكون ملزمة للأنشطة والأفعال (٤٤) . كما نجد اضافة اثنوميثودولوجية أخرى اغفلتها التفاعلية الرمزية تتعلق بالمعانى والرموز المشتركة ودورها فى تنظيم أنشطة الحياة اليومية فى المجتمع . فعلى حين وقفت التفاعلية

الرمزية عند الحد الذى أكدت فيه على الطابع الديناميكى المتغير وعلى أهمية المعانى فى تنظيم المجتمع ، خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة أبعد من ذلك لتوجه بحثها نحو العمليات التى تتحقق بمقتضاها هذه المعانى المشتركة . فالنظام الاجتماعى بما يتضمنه من معان ورموز بالنسبة للاثنوميثودولوجيا لا يوجد بشكل متغير فحسب بل لا وجود له على الاطلاق بمنأى واستقلال عن أنشطة الأفراد وتفسيرهم ووصفهم لها .. فاذا كانت الاثنوميثودولوجيا قد اتفقت مع التفاعلية فى اهتمامها بالفهم الشائع فى المجتمع فان الاثنوميثودولوجيا قد تجاوزتها فى تركيزها على الطريقة التى يتكون منها عالم اجتماعى منظم فى ضوء هذه المعانى الاجتماعية المشتركة ، وكذلك فى اهتمامها بالعمليات التى يصف ويفسر بمقتضاها أعضاء المجتمع النظام الاجتماعى . ولم تقتصر الاضافات على تلك الاسهامات الفكرية فحسب بل ان الاثنوميثودولوجيا قد أضافت بعض الجوانب المنهجية للمدرسة التفاعلية . فلقد استندت التفاعلية بشكل أساسى على المشاهدة بالملاحظة وعلى دراسة الحالات استنادا الى الاعتقاد فى ضرورة دراسة الفعل من وجهة نظر الفاعل ، أى ضرورة رؤية الموقف وادراك الأشياء كما يراها ويدركها الفاعل ويعزو لها معنى خاصا (٤٥) . وفى حين تتفق الاثنوميثودولوجيا مع التفاعلية فى هذا الجانب المنهجى نجدها تضيف بعدا منهجيا جديدا وهو التحذير من عدم انغماس الباحث فى العالم الذى يدرسه — وهو ما يفعله الباحث التفاعلى — والحفاظ على مسافة كافية تسمح له بالوقوف على القواعد الاجتماعية التى تنظم سلوك الجماعة التى يدرسها والتى يسلم بها أفراد الجماعة ، كما كان فى الدراسات والتحليلات اللغوية التى أجراها الاثنوميثودولوجيون اضافة أخرى تميزت عن انجازات التفاعلية الرمزية فى هذا الشأن . فبالرغم من اشارة ميد الى أهمية اللغة والرموز فى الحياة الاجتماعية الا أن المدرسة التفاعلية لم تدرس اللغة فى حد ذاتها وذلك بالمقارنة للتحليلات اللغوية الكثيرة التى أجراها الاثنوميثودولوجيون ، كما أنها لم تتطرق الى التمييز بين اللغة الطبيعية واللغة العلمية وهو مجال انفقت فيه الاثنوميثودولوجيا قدرا كبيرا من بحثها . وكذا فى مجال التنظيمات

الاجتماعية تبدو لنا تلك الانجازات المثلة فى الدراسات الميدانية العديدة التى أجراهـا الاثنوميثودولوجيون والتى تعد مجالا جديدا لم تطرقـه التفاعلية الرمزية بالبحث .

رابعا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى والانثروبولوجيا المعرفية :

تتشـابه الانثروبولوجيا المعرفيـة أو الأثنوجرافيا الجديدة مـع الاثنوميثودلوجيا فى أنها أحد الاتجاهات التى تطورت حديثـا فى العلوم الاجتماعية . وفى محاولة لتحديد موضـوع الانثروبولوجيا المعرفية أو علم الشعوب ethnoscience يرى ستورتيفانت Sturtevant أنها نسق من المعرفة والادراك النمطى لثقافة معينة ، وتعنى الثقافة من وجهة النظر هذه مجموع التصنيفات الشعبية لمجتمع معلوم ، فلكل مجتمع طرقه الخاصـة فى تصنيف عالمه المادى والاجتماعى . وفى ضوء هذا الاتجاه تتحدد مهمة العالم الاجتماعى فى الكشف عن كيفية ادراك أعضاء ثقافة معينة لواقعهم الاجتماعى وتعريفهم وتصنيفهم له ، وكذلك فى كيفية انجازهم لأنشطتهم والوقوف عـلى المعنى الذى يعطونه للأفعال التى تحدث فى سياق ثقافتهم . وفى تعريف أكثر حداثة للانثروبولوجيا المعرفية يرى جودينيف Goodenough أن موضـوع اهتمامها ينطوى على فهم لوجهة نظر أفراد المجتمع انفسهم حيث تتكون ثقافة المجتمع من المعارف التى يجب على الفرد معرفتها والايمان بها لكى يتصرف بسلوك مقبول بالنسبة للمجتمع ، وبذلك لا تنحصر مهمة الباحث الاثنوجرافى فى وصف الأحداث من وجهة نظره كملاحظ فحسب ، بل يكون عليه أن يتجاوز المرحلة الى الانغماس والتعمق داخل هذه الأحداث ، لكى يتعرفـه عـلى النظرية التى يستخدمها أعضاء المجتمع لتنظيم الظواهر اليومية فى حياتهم (٤٦) .

مما سـبق يبـدو لنا مدى تشـابه أهداف الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودلوجيا ، وتبنى الأولى لبعض المزاعم الأساسـية للفلسـفة الفينومينولوجية ، فالفكرة السابقة تلتقى وما ذهب اليه شوتس من أن الدور الأساسى للباحث يكمن فى اكتشـافه للكيفية التى يشكل بها الناس الظواهر التى توجد فى حياتهم ، كما نجد التقارب واضحا بين رؤية جودنيف

لمهمة عالم الاجتماع التى تكمن فى صياغته لنظرية مستمدة من نظريات الأفراد » وبين مقولة شوتس حول مهمة عالم الاجتماع التى تبدو فى تشكيل نموذج لتنميطات أعضاء المجتمع . كذلك فان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالادراك النمطى والمعرفة المصنفة ثقافيا يعتبر امتدادا لفكرة شوتس عن وجود « مخزون من المعرفة النمطية لدى الأفراد يستندون اليها فى تفسيراتهم وتأويلهم للظواهر الثقافية فى حياتهم .. هذه المعرفة النمطية تبدو لأعضاء المجتمع وكأنها أمور موضوعية وحقيقية عن واقعهم » (٤٧) .

ويدور التركيز الأساسى للانثروبولوجيا المعرفية حول دراسة اللغة ، اذ تهتم كما تهتم الاثنوميثودولوجيا بطرق التفسير التى يجعل اعضاء الجماعات أو الثقافات المختلفة بمقتضاها معنى لأحاديثهم ، الأمر الذى ينجم عنه تشكيل النظام فى عالمهم الاجتماعى . ومن هنا تتحدد وظيفة الاثنوجرافى فى السعى بهدف العثور على القواعد والاعتقادات التى تنظم تصنيفات الأفراد ، ومن ثم سلوكهم ، واكتشاف ما يتضمنه الموقف الاجتماعى من جوانب تفرز وتزكى أنشطة معينة ، وتقمع أنشطة أخرى . ويتسنى ذلك كله من خلال الرجوع الى الطريقة التى يتكلم بها الأفراد ومعرفة تصوراتهم عما يؤدونه . وهنا نجد اتفاقا بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا فى أسلوب البحث من حيث اعتمادها على لغة المواطنين لاستخراج ما بها من مضامين ومعان .

ومن أبرز الانثروبولوجيين الذين يشير اليهم الاثنوميثودولوجيون فى مجال دراسة اللغة : هارولد كونكلن Harold Conklin وتشارلز فريك Charles Franke اللذان اكتشفا من خلال بحوثهما أن معنى الكلمات يتأثر بشكل ثابت بسياق الموقف ، وبذلك لا يتم فهم تلك المعانى بمعزل عن الالتزامات والقيود الثقافية السائدة فى كل موقف . ويؤكد كونكلن أن الوصف الاثنوجرافى الكافى لثقافة معينة يتطلب تحليلا مفصلا لنسق الاتصال ، وللمواقف التى تم تعريفها ثقافيا والتى يحدث فيها التمايز بالنسبة لهذا النسق (٤٨) .

وبمقارنة البحوث التى أجراها فريك وبعض البحوث الاثنوميثودولوجية

تجد التقارب واضحا بينهما . فقد أوضحت احدى دراسات فريك عن ثقافة سوبانون Subanun مثلا أنه لا يكون كافيا للحصول على نوع من الشراب استخدام القواعد اللغوية المنطوقة التى تتم ترجمتها من الانجليزية الى لغة السوبانون ، بل يتطلب الأمر عمقا أبعد من ذلك يتمثل فى معرفة نوعية الأشياء التى تقال فى موقف معين ، وبشكل معين ولشخص بالذات . ويهتم هذا البعد بالطقوس والممارسات التى تقترن باللغة فى مواقف معينة ، اذ تصبح هذه الممارسات ذات مدلولات معينة عند الجماعات المختلفة . فمثلا عملية شرب « الجازى » gazi الذى هو نوع من شراب الأرز المخمر تتم بطريقة مختلفة تماما عن تلك التى يتم بها شرب البيرة عند الشعب البريطانى (٤٩) . كذلك ، اكتشف أحد الباحثين فى دراسة ميدانية له بالهند أن كلمة anna التى سمعها كوصف للأرز الذى يأكله والتى اعتقد فى البداية أنها مطابقة لكلمة أرز فى الانجليزية أنها تشير الى الأرز بين يدى النساء عند اعداد الطعام . ثم اتضح له أن الكلمة لا تنطبق الا على الأرز المطبوخ ، وأن لكل نوع آخر اسما خاصا به (٥٠) . وتتشابه تلك الدراسة ، الى حد كبير مع الدراسة الاثنوميثودولوجية التى أجراها كينيث ستودارت حول تحديد الاثنوجرافى للغة الثقافة الخاصة التى أوضحت أن كلمة القاء القبض pinched تستخدم بمعان مختلفة فى المواقف المختلفة .

ولقد اهتمت الاثنوجرافية الجديدة بالتحليل الدلالى السيمانطيقى Semantic analysis وحاولت اكتشاف معانى المصطلحات ومدلول تلك المعانى واستخداماتها فى المواقف المختلفة . ومن هنا يبدو التقارب والالتقاء بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا كما يظهر استنادهما على احد المزاعم الفينومينولوجية الرئيسية وهو الزعم الذى يؤكد على أن العالم المعرفى للانسان يزخر بالمعانى ، وان هذه المعانى هى التى يجب فهمها كمدخل الى استيعاب عالم الحياة الخاص بالآخرين ، ولذلك وجدنا تركيز كل من الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا على فهم العالم كما يؤوله ويفسره الانسان فى حياته اليومية (٥١) . كما تحدد هدف الانثروبولوجيا

المعرفية والاثنوميثودولوجيا فى اكتشاف طرق تصنيف اعضاء المجتمع انفسهم لسلوكهم ، ويصبح بذلك محور اهتمامها هو كيفية تشكيل الأفراد لعالمهم بدلا من فرض تصنيفات مسبقة لما يتم ملاحظته . ومن أجل تحقيق هـذا الهدف سعى الباحثون المنتمون للاتجاهين السابقين الى اكتشاف التصنيفات المستخدمة من قبل أعضـاء جماعة معينة ، حتى يتسنى لهم عند اجراء بحوثهم توجيه تلك الأسئلة التى تحمل معانى يفهمها الأفراد ، وفى ذلـك تأكيد من الاتجاهين على أهمية البحث فى الجوانب التى يسلم بها أفراد المجتمع ، حيث تبحث الانثروبولوجيا المعرفيـة فيما تطلق عليه المكونات Components والاثنوميثودولوجيا فى التوقعـات الخلفيـة back ground expectancies . ويهتم الاتجاهان بتلك الطرق التى يستخدمها الناس لجعل عالمهم ذا معنى .

ورغم جوانب التشابه الواضحة بين الاتجاهين ، التى يؤكدها العديد من علماء الاجتماع ، الا أن هنـاك بعض الاختلافات بينهما ، كمـا أن الاثنوميثودولوجيا قد توسعت فى نطاق بحثها وتطرقت الى مجالات أعمق من الانثروبولوجيا المعرفيـة . فمن الاختلافات الواضـحة بين الانثروبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا تركيز الأولى عـلى الجانب الستاتيكى للظاهرة موضوع الدراسة بينما تهتم الاثنوميثودولوجيا بالعمليات التى تتشكل بمقتضاها الأنشطة الاجتماعية .. كما أن اهتمام الاثنوميثودولوجيون بالكشف عن وحدات المعنى التى تعمل فى العالم الاجتماعى جعلهم يدرسون ظاهرة أجتماعية أكثر تعقيدا مما يدرسه باحثو الانثروبولوجية المعرفية الذين يحددون أنفسـهم بدراسة الأبنية المعرفية وما يقابلها من مصـطلحات لغوية فحسب . ان اعتماد الانثروبولوجيا المعرفية على تحليل الكيفية التى يتحدث بها أعضاء ثقافة معينة عن عالمهم كوسـيلة لفهمه لا يتيح للباحث فهم الجوانب غير اللفظية فى الحياة الاجتماعية ، تلك الجوانب التى تعد هامة لأن الأفراد يخبرونها فى عالمهم الاجتماعى . فهى لا تهتم بكل خبرة الانسان بل بالتصنيفيه اللغـوى فقط ، ومن الجوانب الفكريـة التى تميز الاثنوميثودولوجيا عن الانثروبولوجيا المعرفية تركيز الأولى على كيفية تشكيل المعانى وكيفية خلق

الحياة الاجتماعية عن طريق انشطة الأفراد ، وذلك من خلال سعيها فى اكتشاف الملامح الأساسية للتفاعل اليومى (٥٢) .

كذلك ، وبينما تزعم الانثروبولوجيا المعرفية ثبات اللغة واستقرارها فى اطار ثقافة معينة ومن خلال هذا الثبات والاستقرار يصبح بالامكان اكتشاف معانى الكلمات وتنظيمها فى مجموعات من التصنيفات يكون لها معنى معين بالنسبة للمنتمين لتلك الثقافة ، فاننا نجد أن هذا الزعم يصبح مشكلة للبحث بالنسبة للاثنوميثودولوجيا لاعتقادها فى قابلية المعانى للتغير من موقف الى آخر ، واختلاف الدلالات طبقا للسياقات المختلفة . ومن هنا يتضح أن الاثنوميثودولوجيا قد أضافت الى الانثروبولوجيا المعرفية بعدا هاما يتمثل فى تقديم منهج للدراسة يبقى على المزاعم الأساسية للاثنوجرافيا السيمانطيقية ethnographic semantics مع تقديم فكرة المعانى المرتبطة بالسياق داخل الجماعات والثقافات المختلفة ، ويتضمن ذلك التركيز على طرق أعضاء الجماعات فى استخدامهم الفعلى للأسماء والتصنيفات والعناوين فى مواقف على درجة عالية من التنوع . ويظهر الاسهام الحقيقى للاثنوميثودولوجيا فى فى ابقائها على التصور الموقفى للمعانى مع الاعتقاد فى الوقت نفسه أن هناك وسائل للتفسير والتأويل يمكن أن تتجاوز الموقف (٥٣) . وذلك على عكس الانثروبولوجيا التى تستند فى دراستها للغة الى « تحليل المكونات » Componential analysis التى تقوم عليها عملية تصنيف الأشياء فى ثقافة معينة . ان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالتصنيفات الثابتة Static يعتبر مأخذا على هذا الاتجاه ويبعده عن الاثنوميثودولوجيا التى تسعى فى بحثها الى الكشف عن « جوهر » أو ماهية essence عمليات الانسان التأويلية والتفسيرية . ان سعى الاثنوميثودولوجيا فى هذا المجال سيمكنها من اكتشاف ملامح ثابتة فى الظواهر (ملامح ثابتة للتفسير والتأويل) يمكن أن تعمم على أكثر من ثقافة (٥٤) .

خامسا : اسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجى لعلم الاجتماع :

يعتبر الاتجاه الاثنوميثودولوجى تطورا هاما فى علم الاجتماع ، لأنه يركز

على مجموعة من القضايا التى لم تتم معالجتها بشكل كاف من جانب علم الاجتماع التقليدى . فقد أبرزت الاثنوميثودولوجيا أهمية الدراسة السوسيولوجية الامبيريقية للفهم الشائع (٥٥) واعتبرته موضوعا للبحث فى حد ذاته بدلا من اعتباره مصدرا ضمنيا يستخدمه الباحث ويسلم به . ان تركيز الاتجاه الاثنوميثودولوجى على هذا الموضوع يزودنا ببعد جديد عن هذا الجانب غير المرئى وغير المطروق ، رغم الدور الكبير الذى يلعبه فى استمرار التفاعل والتنظيم الاجتماعى ، كما يمدنا بحقائق أولية تؤخذ بتسليم فى الحياة الاجتماعية . فالاثنوميثودولوجيا فى سعيها لمعرفة المزاعم الخلفية والقواعد الضمنية — ذلك الجانب الذى لم تتطرق اليه الدراسات السوسيولوجية بعمق ، رغم مسئوليته فى تشكيل جوهر الحياة الاجتماعية — يمثل بعدا جديدا فى دراسة الواقع الاجتماعى .

لقد جعلت الاثنوميثودولوجيا العالم المسلم به موضوعا للدراسة ، مما أدى الى ضرورة بحثها فيما يتم فى المسرح الخلفى للحياة الاجتماعية ، ويعتبر هذا امتدادا وتطويرا لاتجاه جوفمان المسرحى ، الذى أبرز الطبيعة التحايلية للانسان : الانسان الذى يسعى دائما الى اعطاء أنطباعات معينة عن نفسه ، والظهور بمظهر معين أمام المجتمع . لقد وجهت الاثنوميثودولوجيا اهتمامها الى هذا العالم المسلم به ، والذى تستند عليه مسرحية الحياة الاجتماعية بانطباعاتها وطقوسها المختلفة .

وكذلك من المحاور الجديدة والأساسية التى يدور حولها البحث الاثنوميثودولوجى كيفية تقرير الأفراد لمعنى القواعد الاجتماعية ومدى ملاءمتها فى المواقف الاجتماعية المختلفة . ورغم ان النظرية السوسيولوجية تناولت مسألة القواعد الاجتماعية الا أنها تناولتها كمسببات للسلوك — أى أنها درست المسببات الاجتماعية لاستخدام القواعد بدلا من أن تدرس طرق الأفراد وتفسيرهم وتأويلهم لها . فالاثنوميثودولوجيا تعتبر الاتجاه الوحيد الذى جعل من التفسيرات والتأويلات فيما يتعلق باستخدام القواعد الاجتماعية موضوعا واضحا يخضع للدراسة . ومما هو جدير بالذكر أن

الاثنوميثودولوجيا لا تلغى القواعد والقيم والأنماط الاجتماعية ، ولكنها لا تنظر اليها على أساس أنها مسببات للسلوك الاجتماعى ، بل على أساس انها وسائل تأويلية أو تفسيرية يستخدمها الأفراد لاعطاء معنى لسلوكهم وسلوك الآخرين (٥٦) .

هذا .. ومما هو جديد فى هذا الاتجاه أيضا محاولته اكتشاف الملامح الأساسية المشتركة للظواهر الاجتماعية التى تدرسها . فاذا أخذنا موضوع المحلفين على سبيل المثال نجد أن الاثنوميثودولوجيا تنظر الى مشكلة اتخاذ المحلفين لقراراتهم على أنها دراسة لظاهرة عامة ، وهى عملية اتخاذ القرارات ، وتعمل على تحليل اجراءات وطرق المحلفين ، بهدف فهم مضمون وجوهر عملية اتخاذ القرارات فى حد ذاتها ، وبذلك يمكنها التوصل الى كيفية اتخاذ الجماعات قراراتها ، ويعنى ذلك السعى الى معرفة القواعد التى تحكم اتخاذ القرارات فى كل الحياة الاجتماعية . فالاتجاه الاثنوميثودولوجى رغم أنه اتجاه موقفى ، ويعتمد فى فهمه للظواهر على السياق والمواقف الاجتماعية الا أنه يسعى الى البحث عن الخصائص العامة والثابتة فى الأنشطة والظواهر الاجتماعية التى يدرسها (٥٧) .

كما يعتبر اهتمام الاتجاه الاثنوميثودولوجى بدراسة أنشطة الأفراد واستدلالاتهم العملية بالتفصيل اضافة لعلم الاجتماع . ويؤكد كولتر **Culter** فى هذا الصدد أن « اجراء الاثنوميثودولوجيا لبحوث وملاحظات عن الطرق العملية لأنشطة الأفراد واستدلالاتهم اليومية يعد اهم وأبرز التطورات فى الفكر السوسيولوجى فى الاعوام الماضية (٥٨) .

ان بحث الاثنوميثودولوجيا فى طرق واجراءات الأفراد التفسيرية والتأويلية يمكنها من التوصل الى معرفة حقيقية عن الأبنية الاجتماعية كما هى فى الواقع الفعلى وليس كما يتصوره أفراد المجتمع أو حتى علماء الاجتماع عنها .

كما حققت الاثنوميثودولوجيا مكانة هامة فى مجال سوسيولوجية

المعرفة لاهتمامها بدراسة نشاط العالم الاجتماعى وظاهرة البحث العلمى .
لقد عالجت قضية المعرفة العلمية كموضوع للدراسة فى حد ذاته ، واوضحت أن علماء الاجتماع يعتمدون فى تفسيرهم للعالم وفى اتخاذ قراراتهم فى مجال البحث العلمى على فهم وادراك شائع . فالباحث الاجتماعى مثله مثل غيره من الأفراد ، يعتمد فى تفسيره للحوادث على فهمه العام للمجتمع ، غير واع فى ذلك أنه تنحى عن الأسلوب العلمى . وهذا الوضع يقوده الى الاعتقاد فى بعض ما يظنه حقائق مما يحجب عنه الرؤية الحقيقية للواقع الاجتماعى وفهم السلوك من وجهة نظر الفاعل ، كذلك فان الباحث فى اجرائه لبحثه يقوم بتحديد المشكلة وجمع البيانات ، وتفسير ما حدث مستخدما لغة ومفردات يفترض أن من يجرى عليهم البحث أو الاخباريين يشاركونه فيها . هذا الزعم للمعنى المشترك يؤخذ بتسليم ولا يتم أبدا بحثه . وهنا يكمن اسهام الاثنوميثودولوجيا لعلم الاجتماع فى القائه الضوء على ضرورة دراسة ظاهرة البحث العلمى فى حد ذاتها ، وكذا تعمقها فى الجذور الابستومولوجية والفلسفية للعلم من أجل تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل أكثر موضوعية ودقة . وبالاضافة الى ما سبق أوضحت الاثنوميثودولوجيا فكرة على قدر كبير من الانسانية ، وهى عدم صلاحية تطبيق العقلانية العلمية على الحياة الاجتماعية . (وهذا عكس الفكر الوضعى الذى يؤكد على قيمة تطبيق المنهج العلمى على الحياة الاجتماعية) . ولعل من أبرز اسهامات الاتجاه الاثنوميثودولوجى توضيحه للمدى الذى فصل فيه علم الاجتماع التقليدى بين النظرية والواقع . لقد بينت الاثنوميثودولوجيا أن المعالجات السوسيولوجية قد تجاوزت الواقع من خلال اصطناع لغة سوسيولوجية متخصصة ، الأمر الذى ترتب عليه رد فعل سلبى من جانب أفراد المجتمع الذين لم يجدوا فى النظريات الاجتماعية صورة حقيقية عن واقعهم الاجتماعى . لقد عمل علم الاجتماع التقليدى على تحويل الانسان وقيمه ومعتقداته وعاداته الى كم من الارتباطات الفارغة من المضمون والتى لا وجود لها إلا فى أذهان علماء الاجتماع أنفسهم . ولقد أولت الاثنوميثودولوجيا اعتبارا كبيرا للبعد الانسانى من خلال تركيزها على رؤية الانسان لعالمه الاجتماعى وتصورها له كخالق لهذا العالم .

كذلك تعتبر اللغة أول نشاط سوسيولوجى يجعل منها قضية للدراسة فى علم الاجتماع . فبالرغم من أن اللغة شغلت اهتمام العلماء منذ فرويد ودوركايم وفيبر وميد .. الخ ، الا أنها أصبحت عند الاثنوميثودولوجيا مركزا رئيسيا للدراسة والبحث ، كما أنه تم معالجتها بمنهج يختلف عن المدارس الفكرية السابقة . ويبدو ذلك واضحا فى أعمال سيكوريل التى يمكن أن يطلق عليها علم اجتماع لغوى . كما عبر جارفينكل عن اهمية دراسة اللغة من خلال تعبيره التالى « أن فكرة عضو member هى قلب الموضوع ، اننا لا نشير بهذه الكلمة الى شخص بل يشير هذا المصطلح الى السيطرة والتمكن من اللغة الطبيعية (٥٩) . لا تعتبر اللغة عند الاثنوميثودولوجيا اذن مصدرا للدراسة فحسب ، وانما تعتبر موضوعا للبحث فى حد ذاته . وتكمن أهمية دراسة اللغة فى أنها تتضمن تصورات معينة فى ذهن الأفراد عن واقعهم الاجتماعى ، الأمر الذى يحتم تحليلها ودراستها للوقوف على حقيقة هذا الواقع . وتشترك الاثنوميثودولوجيا مع اتجاهات سوسيولوجية أخرى من حيث تركيزها على الأنشطة التى تتضمن معنى اجتماعيا معينا ، لكنها تتميز عن هذه الاتجاهات فى تركيزها على حديث الأفراد بهدف الوصول الى فهم كاف عن كيفية تشكيل هذا المعنى .

وبالاضافة الى ما سبق ، يمثل الاهتمام الاثنوميثودولوجى بالأبنية العميقة أو القواعد الأساسية أو الخصائص الثابتة التى تنظم الأحاديث ، وتحكم التفاعل والاتصال اللغوى تطورا حقيقيا فى علم الاجتماع وتبريرا قويا لاعتباره اتجاها جديدا فى العلم . فقد أجرت الاثنوميثودولوجيا بحوثا امبيريقية عن اللغة ، واعتبرت تحليل الأحاديث ظاهرة جديرة بالدراسة بغية اكتشاف كيفية انتظام الأبنية اللغوية . فموضوع البحث يدور حول الأنشطة التى يستخدمها الأفراد لتشكيل الأحاديث اليومية ، أى الشكل النمطى للأحاديث ، وبتعبير آخر السعى الى معرفة كيفية انتاج الأفراد للأحاديث ومعرفة الطرق الثابتة الخالية من السياق والتى تنطبق على أحاديث متنوعة فى مجالات اجتماعية مختلفة .

وبالرغم من اسهامات الفكر الاثنوميثودولوجى واضافاته العلمية البارزة وانه يمثل تطورا جديدا وهاما فى علم الاجتماع ، الا أن هذا لا يلغى بعض المآخذ على هذا الاتجاه ، وفيما يلى نوضح أوجه النقد لعلم الاجتماع الاثنوميثودولوجى .

سادسا : نقد الاتجاه الاثنوميثودولوجى :

هناك ثلاثة عوامل تسببت فى عرقلة نمو الاتجاه الاثنوميثودولوجى كما أثرت على مكانته وعلى درجة تقبل عدد كبير من علماء الاجتماع له . ولقد أدت هذه العوامل الى عجز علماء الاجتماع أو تقاعسهم عن فهم المضمون الفكرى للاثنوميثودولوجيا ، الأمر الذى أدى الى اساءة تقدير هذه الفلسفة بل والى شن الهجوم عليها .

وتمثل هذه العوامل فيما يلى :

(أ) شبه التجارب Quasi experiments التى ابتدأ بها جارفينكل رحلته العلمية .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه .

(ج) صعوبة اللغة والمفاهيم والمصطلحات الاثنوميثودولوجية .

أ ــ شبه التجارب :

لقد تحدد هدف جارفينكل فى تصميم شبه التجارب هذه فى جذب الانتباه لاتجاه جديد ، وتوضيح واستكشاف القواعد والتوقعات التى تؤخذ بتسليم فى الواقع اليومى وتقف وراء التفاعل الاجتماعى وتتحكم فيه . اذ بدت هذه التجارب المتطرفة ، وما تتضمنه من احداث الاضطرابات والخروج عن المواقف الروتينية والطبيعية للتفاعل بدت فى راى جارفينكل ، مدخلا لاكتشاف القواعد التى يسلم بها الأفراد . ولقد جذبت هذه التجارب انتباه الناس وعلماء الاجتماع الى الحد الذى تصوروا فيه أن الاثنوميثودولوجيا تتمثل فى هذه التجارب فقط دون التعمق فى المضمون الفكرى لهذا الاتجاه . كما كانت شبه التجارب هذه من العوامل الرئيسية التى حدت ببعض النقاد الى الاعتقاد

بشذوذ الفلسفة الاثنوميثودولوجية وتطرفها . وبناء علي ذلك لم تحقق تلك التجارب الغرض الذى قامت من أجله ، وهو استقطاب العلماء وتوجيه نظرهم الى أهميتها ، بل أدت الى رد فعل عكسى من خلال ما تركته من تاثير سلبى .

ورغم أن هذه التجارب احتلت فترة وجيزة فى تاريخ الاتجاه الا انهـا مازالت تعتبر وصمة فيه ، وبثار تعليق ونقد سلبى ، ولعل النقاد على حق فى ذلك . فهذه التجارب تعتبر مدخلا غير انسانى لدراسة الانسـان . ويؤيد هذه الرؤية المجموعة التى أجريت عليها التجارب والتى عبرت عن غضبها ورفضها لهذا الأسلوب .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه :

من الملامح المميزة للاتجـاه الاثنوميثودولوجى تلك الانقسامات التى ظهرت بداخله ، فلقد اتجه بعض تلامذة جارفينكل وزملائه نحو اتجاهات فكرية مختلفة عنه الى حد ما . وبتطور الاتجاه اتسعت هوة الاختلافات وبدت أكثر وضـوحا . ويتمثل الاختـلاف الرئيسى بين جارفيكل وغيره مـن الاثنوميثودولوجيين فى نوع التحليل اللغوى وهدفه . ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى أن الاثنوميثودولوجيا — كما سبق أن ذكرنا — لا تستند الى الفينومينولوجية فحسب ، بل تدين أيضا لفلسفة فيتجنستين وأوستن اللغوية، وكذلك الي عالم اللغويات تشومسكى . فاختلاف التحليل اللغوى اذن يتوقف على درجة هذه المؤثرات المختلفة . ومن هنا نجد أن أعمال جارفينكل التى تستند بدرجة كبيرة الى فكر شوتس تختلف عن أعمال سماكس وغيره من الاثنوميثودولوجيين الذين ركزوا فى معالجتهم الامبريقية للغـة عن ملامح مجددة فى تبادل الأحاديث . ولقد ظهر هذا الخلاف جليا فى فكرة جارفينكل indexicality التى تنطوى عـلى ربط المعانى بسـياق معين ، وفكرة سيكوريل invariance التى تشير الى وجود قواعد أو اجراءات تفسيرية تتجاوز المواقف المجددة ، ومن ثم تتميز بالعمومية . ولقد أدى هذا الاختلاف

الى عجز من هم خارج الاتجاه فى رؤية الاثنوميثودولوجيا كاطار فكرى متجانس .

كما دفعت هذه الانقسامات ذاتها عددا كبيرا من العلماء الى توجيه نقدهم نحو الاثنوميثودولوجيا . ولعل أبرز هذه الانتقادات يتمثل فيما ساقه عالم الاجتماع المعروف كوزر أثناء الخطبة التى القاها عند تعيينه رئيسا للجمعية الأمريكية ١٩٧٥ . لقد شبه كوزر الاثنوميثودولوجيا بالجماعات الطائفية ووضح أنه بالرغم من حداثة نشأة هذه الفلسفة الا انها تتسم بالتشعب والانقسام . اذ أن اثنوميثودولوجية جارفينكل - والكلام لكوزر - تختلف اختلافا جذريا عن اثنوميثودولوجية ساكس ، كما أن اثنوميثودولوجية ساكس تختلف عن سيكوريل . ويضيف كوزر أنه فى حين يستند بعض الاثنوميثودولوجيين الى هوسرل يستند آخرون الى الفلسفة اللغوية البريطانية ، كما أن بعضهم يركز على تحليل القواعد والخواص الثابتة فى الظواهر التى يمكن أن تتجاوز المواقف بينما يرفض آخرون التحليل الذى يتجاوز الموقف ويتحرر من السياق (٦٠) .

ومما لا شك فيه أن هذه الانقسامات تعد مصدر ضعف للاتجاه لا دليلا ولا علامة من علامات قوته كما يدعى بعض الاثنوميثودولوجيين الذين يرون فى هذه الانقسامات انعكاسا لثراء الفكر الاثنوميثودولوجى ، أو يعزون وجود هذه الانقسامات الى حداثة تاريخ الفلسفة الاثنوميثودولوجية .

(جـ) صعوبة اللغة والاصطلاحات والمفاهيم الاثنوميثودولوجية :

لقد أشرنا فى ثنايا هذا البحث الى مدى صعوبة الاثنوميثودولوجية والى رأى علماء الاجتماع فيها من حيث بعدها عن التبسيط وعن اللغة السوسيولوجية التقليدية . اذ تتميز اللغة الاثنوميثودولوجية بغزارة المصطلحات غير المألوفة للقارىء ، الأمر الذى أدى الى احجام الكثيرين عن قراءتها . ولقد أوجز العالم كولمن Coleman تلك المعانى فى عبارته الشهيرة فيما يتعلق بصعوبة اللغة عند جارفينكل بالذات « أن الوقت المستنفد فى قراءتها يفوق بكثير الفائدة التى يحصل عليها القارىء » .
«high ratio of reading time to knowledge transfer».

كما اعتقد بعض النقاد أن عدم استيعاب الفلسفة الاثنوميثودولوجية يرجع الى شدة الخصوصية التى تتميز بها لغتها . واذا كان أصحاب الاتجاه قد دافعوا عن هذه المسألة مستندين الى أن تاريخ الفكر الغربى يمتلىء بأعلام ومفكرين من أمثال بيكون وفرويد واينشتين وغيرهم قدموا لغة جديدة للعلم بدت غامضة فى وقتها ثم قبلها العالم بعد ذلك (٦١) . الا أن ذلك لا يبرر ما تتسم به اللغة الاثنوميثودولوجية من غموض وتعقيد . فأى فكر يكتب بلغة عسرة على الفهم يعد قاصرا . ولو كانت اللغة الاثنوميثودولوجية سهلة ميسرة لاتاحت الفرصة أمام علماء الاجتماع لقراءتها والتعمق فيها ، ومن ثم فهمها وتقديرها . ان مسألة عدم فهم المضمون الفكرى للاتجاه الاثنوميثودولوجى دار حولها كثير من النقاش ، كما برر رواد الاثنوميثودولوجيا – فى دفاعهم أمام النقد الموجه اليهم – أن هذا النقد يرجع الى عجز النقاد لفهم الفكر الاثنوميثودولوجى . ويعتبر أصحاب الاتجاه هم المسؤولون عن ذلك لعجزهم هم عن استخدام لغة سهلة مبسطة .

سابعا : الاثنوميثودولوجيا وواقع المجتمع المصرى :

اذا كنا بصدد البحث عن أقرب الاتجاهات الفكرية ملاءمة للواقع المصرى فمن المنطقى أن يؤخذ الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى الاعتبار . اذ تستند الفلسفة الاثنوميثودولوجية الى مجموعة من القضايا تعتبر ذات قيمة بالغة بالنسبة للمجتمع المصرى . وتتمثل احدى القضايا الاثنوميثودولوجية الرئيسية فى دراسة الحياة اليومية من أنشطة روتينية عادية ، وفى القاء الضوء على المسلمات والأنماط الشائعة فى المجتمع . ويخاطب هذا المبحث احتياجا رئيسيا فى المجتمع المصرى ، فطبيعة الحياة فيه والعلاقات بين أفراده تعكس تأثرها بقيم وأنماط ثقافية تبدو لأفراده حقائق طبيعية وموضوعية Factuel بينما هى فى واقع الأمر نتاج لميراث حضارى يضرب بجذوره فى الماضى السحيق . ومن هنا يمتثل أفراد المجتمع لمسلمات ومفاهيم اجتماعية شائعة الى درجة يصعب معها ادراكهم لآثارهم السلبية على حياتهم وتنمية مجتمعهم . ومن ثم تلعب هذه المسلمات دورا أساسيا فى الحد من فرص التغيير والتنمية فى مجتمع يغفل فيه تفسير الأفعال المعتادة الروتينية وما تضيفه من معان عميقة كامنة فى نفوس الأفراد .

كما تكمن فاعلية الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى التركيز على ضرورة الرجوع الى الطرق والاجراءات التى يتبعها الأفراد خلال انشطتهم المختلفة بقصد الوقوف على حقائق الأبنية والتنظيمات الاجتماعية . اذ يقوم أصحاب الاتجاه بدراسة العمليات التى يجمع الباحثون بمقتضاها معطيات الحياة اليومية والكيفية التى يتم بها تحويل هذه المعطيات الى احصائيات وبيانات رسمية ، وذلك لاعتقاد أصحاب الاتجاه بأن هذه البيانات لا تعبر بصدق عن الواقع الفعلى .

ويبدو هذا الموضوع ذا أهمية بالغة فى المجتمع المصرى والمجتمعات النامية بشكل عام . فالسجلات الرسمية فى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تعد الى حد ما قاصرة وغير موضوعية . كما أنها تنطوى على قدر من المبالغات والتضليل ، والاعتماد عليها كمصدر أساسى للمعلومات قد يؤدى أحيانا الى نتائج غير سليمة . ومن ثم يعتبر الكشف من المسارات والعمليات التى تتوسط ما بين الواقع الفعلى وبين هذه الاحصائيات والتى نلمسها احيانا كثيرة فى الرشوة والمحسوبية والوساطة أمرا له دلالته فى هذه المجتمعات .

ويمكن التحقيق من صدق توقعات الاتجاه الاثنوميثودولوجى نحو الحذر من الأخذ بالاحصائيات الرسمية من خلال أمثلة نلاحظها فى المجتمع المصرى . فالوثائق الرسمية مثلا تؤكد على مجانية التعليم واتاحته لجميع أفراد المجتمع وان ما يحكم انتقال الطالب من مرحلة الى أخرى هى شروط موضوعية تتمثل فى مجموع الدرجات . ولكن الوجه الآخر لتلك الحقيقة يكمن فيما يحدث فى الواقع الفعلى ، وفيما يتحكم فى تحصيل الطالب لمجموع معين فى العمليات الكثيرة التى تتوسط ما بين أداء الطالب الفعلى وبين المجموع الذى حصل عليه من جهة ، وعن كيفية حصول الطالب على هذا المجموع من جهة خرى . ان عملية الحصول على مجموع تتم بالنسبة لعدد كبير من الطلبة القادرين عن طريق التسابق على الدروس الخصوصية . أما بالنسبة لبعض الطلبة عموما فقد يتم ذلك عن طريق المعرفة الشخصية للأساتذة أو المسئولين ... الخ . وليس هذا فقط ، فان ما يحكم تقييم الطالب الى حد ما هى

بعملية التصحيح فى حد ذاتها : منهج المدرس فى تصحيح وتقييم امتحان طالب . فليس هناك منهج موضوعى أو ثابت يجمع بين اداء المدرسين لهذه المهنة (من العبارات الشائعة فى المجتمع المصرى مثلا أن هذا المدرس ايده سايبة أو ايده جامدة فى الدرجات ، أو أن المدرس كان صـافى المزاج أو حاد المزاج وقت التصحيح ... الخ) .

كما تشير احدى الحقائق الرسمية الى وجود الخدمات الطبية المجانية فى معظم أحياء المدن والقرى المصرية . وبالفعل يمكن رؤية ذلك ممثلا فى المبانى والمؤسسات العلاجية ، ولكن بالتمحيص المتأنى لتلك الحقيقة نجد أنه ليس هناك عـلاج مجانى بالفعل ، لأن معظم هـذه المؤسسات العلاجية المجانية اما أنها لا تؤدى دورها فى الغالب مما يدفع بعض المرضى الى اللجوء الى مستشفيات أو عيادات خاصـا طلبا للعلاج أو الى اعطاء العاملين هناك ما يسمى بابقشيش حتى يتمكنوا من الحصول على العلاج . وكذلك نلاحظ فى الاحصـائيات الخاصـة بالمواليد والوفيات أن كثيرا من المواليد لا يسجل اسمه ، وخاصة اذا لم تكتب له الحياة بعد الولادة بأيام ، وتخرج الاحصائيات غير متضمنة تلك الأعداد التى سـقطت بفعل عوامل ثقافية مختلفة . وكذلك الحال بالنسبة لاحصاءات الرشوة أو الجرائم الأخرى التى كثيرا ما تخرج الى النور ، وقد أسقط منها ذو النفوذ فى المجتمع وتصبح تلك الاحصاءات قاصرة على أفراد دون آخرين .

وبذلك يمكن القول أن الهوة بين الحقائق كما هى فى المجتمع المصرى وبين السجلات الرسمية واسعة الى حد بعيد . ومن ثم يصبح البحث فى الواقع كما هو أمرا ضروريا ، وتلك دعوة الاثنوميثودولوجيا التى ترفض التسليم بالحقائق الرسمية دون التحقق منها .

كما يركز الاتجاه الاثنوميثودولوجى على تحليل لغة الحياة اليومية استنادا الى الاعتقاد بأن اللغة تلعب دورا هاما فى تشـكيل التنظيمات والأبنية الاجتماعية . فالسجلات الرسمية كلها اقنعة تخفى تحتها عمليات لغوية كثيرة تنطوى على مفاوضات ومساومات ومجاملات .. الخ وفى مجتمعنا المصرى

نجد أن اللغة تلعب دورا كبيرا فى تشكيل حياة الأفراد . فهناك عبارات والفاظ اذا ما استخدمت فى مواقف مختلفة تغير مسار الأحداث . فمثلا لفظ « والنبى » أو « الله يخليك » أو « علشان خاطرى » اذا ما وجه الى رجل الشرطة يمكن أن يمحو مخالفة مرور . ومن هنا تصبح احصاءات المرور غير الواقع الفعلى . فهناك كثير من الألفاظ التى تستخدم فى الحياة اليومية بغية تسيير الأمور وتحقيق أهداف معينة .

كما نلاحظ أن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية تحكمها مجموعة من القواعد واللوائح الرسمية . غير أن انتظام هذه المؤسسات فى الواقع الفعلى يتحدد فى ضوء اعتبارات أخرى مثل العلاقات الشخصية والنفعية والقرابية والمحسوبية الخ .

كما يفتقد المجتمع المصرى كمجتمع نام نظرية سوسيولوجية تنبع من واقعه وظروفه الاجتماعية الخاصة فالنظريات التى يستند عليها الاجتماعيون فى مصر مستمدة اما من علم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق ، ولكل من تلك النظريات مسلماتها وظروف نشأتها التى قد لا تتفق فى تفسير الظواهر داخل المجتمع المصرى بخصائصه المتميزة . ولقد ثار جدال طويل بين علماء الاجتماع حول هذه القضية التى شغلت جزءا كبيرا من تفكيرهم ، وطرح التساؤل التالى : هل ننقل عن المشتغلين بعلم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق أم نطور نظرية جديدة فى علم الاجتماع ، قادرة على خدمة البلد فى معاركها ضد التخلف والفقر والأمية والمسلمات المطلقة ؟ ويمكن لعلم الاتجاه الاثنوميثودولوجى أن يساهم فى الوصول الى حل لهذه المشكلة . اذ تدرس الاثنوميثودولوجيا الواقع الاجتماعى متحررا من المسلمات والمزاعم المسبقة ، دون فرض رؤية معينة عنه . وبرغم الانتقادات التى اتهمت الاثنوميثودولوجيا بقصورها عن اعطاء تصور نظرى للمجتمع الا أننا نعتقد انه فى وضعنا الحالى ، يعتبر ذلك فى حد ذاته ميزة . فالمجتمع المصرى فى حاجة الى الكشف عن حقيقة واقعة على نحو ما مباشرة دون الاعتماد على وسطاء تتمثل فى النظريات المستوردة . فهو فى حاجة الى صياغة نظرية وطنية لها طابعها المتميز الناتج عن خصوصية المجتمع المصرى ، وقادره على القيام

بدور اجتماعى حقيقى فى مناقشة وتنـاول مشكلات المجتمع والاسـهام فى تنميته . وهـنا يظهر جدوى استخدام المنهج الاثنوميثودولوجى فى تزويدنا بمعطيات أصيلة عن الواقع المصرى ، نظرا لدراسته الواقع مباشرة دون صياغات نظرية مسبقـة . ويستطيع الباحثون فى ضوء هذه المعطيـات أن يقرروا مدى ملائمة النظريات القائمة ، ومدى الحاجة الى نظرية وطنية ، اذ يبدو لنا أنه من غير المنطقى الاستناد على نظرية بالذات فى الوقت الحاضر الذى نفتقر فيه الى معرفة واقعية عن المجتمع المصرى .

ولعل ما يدعم وجهة النظر السابقة ما نشاهده على المسرح الاجتماعى من مرور ما يقرب من قرنين على نشأة العلم دون التقـاء بين النظريات المختلفة حول تفسير موحد للظواهر الاجتماعية . ان علم الاجتماع يعانى أزمة تتمثل فى التضارب بين النظريات وعدم الاتفاق بين علماء الاجتماع حول التعميمات التى توصل اليها العلم . لقد تعددت المواقف النظرية فى علم الاجتماع الحديث حتى أصبحت معالجة موضوعاته من خلال موقف نظرى موحد مخاطرة كبيرة على حساب الوضوح والتحليل الصحيح بالاضافة الى عدم التصور المتكامل للحقيقة الاجتماعية (٦٢) .

ومما سبق ننتهى الى أنه من ناحية موضوعات الدراسة السوسيولوجية تصلح الاثنوميثودولوجيا على الأقل فى اتاحة مواد أصيلة يمكن أن يتناولها الباحثون الاجتماعيون من بعد بالدراسة والتفسير . فهذه المواد لم يكن من الممكن أن تعنى بالبحث عنها الاتجاهات الوضعية والتجريبية المعروفة كما أنها يمكن أن تفيد فى القاء الضوء على مناطق من المعطيات الاجتماعية ظلت مجهولة للباحث الاجتماعى . أما من ناحية المنهج فلا يمكن أن نغفل أهميتها كاتجاه نقدى يبرز للضوء ما كان متضمنا مضمرا فى أجهزة التحليل والتفسير السوسيولوجى المألوفة ، وتكشف للباحث أين يكون ملتزمـا بالموضوعية العلمية ومتى يكون أسيرا لمصادر الفهم الشائع . ولكنها لا يمكن أن تكفى وحدها فى صياغة نظرية سوسيولوجية ، بل حسبها أن تمهد الأساس السليم والمتين الذى يمكن لغيرها أن يقوم عليه أبنيته النظرية .

الحواشى والمراجع

(١) Jack D. Douglas and John M. Johson eds., Existential Sociology, Cambridge Univ. Press, London, N. Y., 1977, p. 154.

(٢) Ibid., p. 153.

(٣) سعد الدين ابراهيم ، علم الاجتماع الأمريكى بين التواطؤ والثورة ،دراسات عربية ، العدد ٩ ، يوليو ١٩٧٣ .

(٤) Alvin W. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, Heinmann, London, New Delhi, 1970, pp. 373-410.

(٥) Charles C. Lemert, Sociology and the Twilight of Man, Southern Illinois Univ. Press, Carbondale and Edwardsvile, 1979, p. 2.

(٦) Barry Smart, Sociology, Phenomenology and Marxian Analysis, Routledge and Kegan Paul, London, 1976, p. 4.

(٨) Ibid., p. 2.

(٧) Ibid., p. 4.

(٩) Ibid., p. xiii.

(١٠) Groman, op. cit., p. 134.

(١١) من المصطلحات الأساسية فى علم الاجتماع الاثنوميثودولوجى مصطلح accountibility الذى يعنى التفسير .

(١٢) سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٨ .

(١٣) Mullins, op. cit., pp. 202-205.

(١٤) Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, The American Sociologist, Vol. 10, August, 1975 pp. 173-174.

(١٥) William W. Mayral, Ethnomethodology : Sociology without Society, Catalyst, No. 7/Winter 1973, p. 28.

(١٦) Gouldner,The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit., p. 394.

(١٧) Fritzel, Sociology, II, op. cit., p. x.

(١٨) Danis Gleeson and Michael Erben, Meaning in Context : Notes Towards a Critique of Ethnomethodology, British Journal of Sociology, Vol. 27, No. 4, Dec. 1976, p.. 480.

(١٩) للمصطلح الراديكالى استخدامان تقليديان ، الاستخدام الأول يعنى الرجوع الى جذور الأشياء والظواهر الخ ، فى هذا المعنى يمكن القول بأن الاثنوميثودولوجيا هى اتجاه راديكالى من الناحية الابستومولوجية ، فهى تحاول بحث الأساسيات والممارسات التى تنتج هذه الظواهر ، أما الاستخدام الثانى فيشير الى موقف سياسى موجه الى تغيرات اجتماعية أساسية . وهو يستخدم أحيانا بدلا من مصطلح الماركسية .

(٢٠) Beng-Haut Chau, Delienating A Marxist Interest in Ethnomethodology, The American Socoiology, 1977, Vol. 12, Feb., pp. 29-32.

(٢١) Mehan and Wood,The Reality of Ethnomethodology, op. cit., pp. 217-218.

(٢٢) Pradeep Bandyopadhyay : One Sociology or Many Some Issues in Radical Sociology, The Sociologycal Review, Vol. 19, No. 1, Feb., 1971, p. 19.

(٢٣) مثالا على ذلك صناعة السيارات فى الولايات المتحدة حيث نجد أنه بعد صدور قانون سنة ١٩٦٦ عن تأمين الطرق السريعةHighway safety اجبرت هذه الصناعة عن اعلان أن ٣٦ مليون سيارة من بين ٦٠ مليونا أنتجت فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٧٢ وجد بها عيوب فى الصناعة . وتكشف هذه الحقيقة عن مدى فقدان تلك المصانع للرقابة الحكومية ولأى نوع من الضبط لتلك الصناعة الهامة ، كما تعنى أن آلاف الأرواح تزهق بسبب فساد الانتاج .

(٢٤) Timothy Lehman and T.R. Young, From Conflict Theory to Conflict Methodology : An Emerging Paradigm for Sociology, Sociological Inquiry 44 (1), 1974, pp. 15-22.

(٢٥) Bob Gidlow, Ethnomethodology, A New Name for Old Practices, op. cit., p. 395.

(٢٦) Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7.

(٢٧) William Mayrl, Ethnomethodology : Sociology without Society, op. cit., p. 15.

(٢٨) Lewis A. Coser, Presidential Adress : Two Methods in Search of A Substance, American Sociological Review, Dec. 1975, Vol. 40, No. 6, p. â98..

(٢٩) Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7.

(٣٠) Ibid., p. 8.

(٣١) Mehan and Wood, De-Secting Ethnomethodology, op. cit., p. 15.

(٣٢) Douglas ed., Understanding Everyday Life, op. cit., p. 19.

(٣٣) Filmer, New Directions in Sociological Theory, op. cit., p. 127.

(٣٤) George Psathas ed., Phenomenological Sociology, Johân Wiley and Sons, N. Y. 1973, p. 617.

(٣٥) Filmer, op. cit., p. 127.

(٣٦) تيماشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٣٧) Jerome G. Manis and Bernard N. Meltzer eds., Symbolic Interaction, Allyn and Bacon, Boston, 1967, p. 137.

(٣٨) Psathas, Phenomenological Sociology, op. cit., p. 5.

(٣٩) Jerome G. Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23.

(٤٠) تيماشيف ، مرجع سابق ، صص ٢٢٥ — ٢٢٨ .

(٤١) Douglas ed., Existential Sociology, op. cit., p. 171.

(٤٢) تيماشيف ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤٣) Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, op. cit., p. 168.

(٤٤) Skidmore, op. cit., p. 256.

(٤٥) Jerome Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23.

(٤٦) George Psathas, Ethnomethods and and Phenomenlogy, Social Research, Vol. 35, 1968, pp. 500-502.

(٤٧) من البحوث الميدانية التى استندت الى الانثروبولوجيا المعرفية كاطار فكرى للكشف عن أبنية المعانى فى أحد مجالات الممارسات الثقافية وهى الصحة والمرض بحث مانينج وفابريجا

The Experience of Self and Body : Health and Illness in the Chiapas Highland «Peter K. Maning and Harocio Faberega, in George Psathas ed., Phenomenological Sociology, op. cit., pp. 251-301.

ولقد أوضحت هذه الدراسة من خلال وصفها لاعتقادات وممارسات الأفراد فى مجال الصحة والمرض من أجل الوصول الى البناء أو الأساس الذى تستند اليه هذه الاعتقادات ، أوضحت علاقة الانثروبولوجيا المعرفية بالاثنوميثودولوجيا والفينومينولوجيا كاتجاهات فكرية متقاربة .

(٤٨) Harold C. Conklin, Lexicographical Treatment of Folk Taxonimies, Stephen A. Tyler ed., Cognitive Anthroplogy, Holt Rinehart and Winston Inc., 1969, p. 41.

(٤٩) Charles O. Frakes, «How to Ask for a Drink in Sabanun», John J. Gunperz and Dell Hymes eds., The Ethnography of Cmmunication, pp. 127-132, Quoted from Morris, op. cit., p. 98.

(٥٠) فتحية محمد ابراهيم ، التأثيرات الثقافية على الأسلوب المعرفى لدى المرأة المصرية ، دراسة مقارنة فى مجتمعين محليين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١١ .

(٥١) Psathas, Ethnomethods and Phenomenology, op. cit., p. 150.

(٥٢) Ibid., pp. 507-517.

(٥٣) Morris, Creative Sociology, op. cit., pp. 98-99.

(٥٤) Stephen J. Phopl, Social Role Analysis : The Ethnomethodology and Social Research, Vol. 59, No. 3, 1975, p. 250.

(٥٥) لابد من الاشــــارة الى أن الاثنوميثودولوجيا ليست أول اتجاه يتطرق لموضوع الفهم الشائع فلقد تناول هذا الموضوع مثلا دوركايم فى فكرته عن « العقل الجمعى » وكذلك عالم الاجتماع الوضعى لندبرج والتى اشرنا الى أعماله فى الفصل الأول . ولكن ما هو جديد فى الاتجاه الاثنوميثودولوجى أنه عالج هذه القضية بشكل أمبيريقى .

(٥٦) لقد تطرق عدد من العلماء قبل الاثنوميثودولوجيين الى هذا الجانب بالنسبة لاستخدام القواعد ، على ســبيل المثال وينش Winch فى كتابه (فكرة العلوم الاجتماعية ١٩٥٨) وبلومر فى بحثه (المجتمع كتفاعل رمزى ١٩٦٩) غير أن الاثنوميثودولوجيا أضافت الى هذه الصياغات من خلال المعالجة والبحث الامبيريقى للاجراءات التأويلية التفسيرية التى يستخدمها الأفراد بالنسبة لاستخدام القواعد .

(٥٧) يختلف هذا النوع من التعميم عن التعميم الاحصائى الذى يستند الى قوانين احصائية تعتمد فى أساسها على نظرية الاحتمالات والاستقراء الاحصائى حيث يكون التعميم فى حيز مجتمع سحبت منه عينة ممثلة .

(٥٨) Jeff Coulter, Language, Conceptualization of Meaning, Sociology, 7, May, 1973, pp. 173-89.

(٥٩) Tirkyan, Theoretical Sociology, op. cit., p. 342.

(٦٠) Coser, op. cit., p. 697.

(٦١) James S. Coleman, Review Symposium, The American Sociological Review, vol. 33, 1968, p. 122.

(٦٢) عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

« البعد السوسيولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة »

بقلم

الدكتور أحمد ابراهيم خضر (*)

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على احدى الوثائق المنشورة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١) ، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التى كانت تربط بين قادة المعركة . وتكشف لنا احدث كتب الاستراتيجية العالمية عن القبول الضمنى للاتحاد السوفيتى لاستراتيجية الولايات المتحدة فى الحرب المحدودة منعا للصدام النووى بينهما على الرغم من رفضه الدعائى لها (٢) ، فكان من المنطقى أن يتبادر الى الذهن هذا السؤال : **« هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التى حددتها القوتين العظمتين » ؟**

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة ، لكن الاجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الاستراتيجى للقوتين العظمتين مما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضرورى أن تسبق هذه المقالة (٣) . يضاف الى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ، فكان لابد من الاستعانة بالجانب السياسى للمساعدة فى تحليل العلاقات بين قادة الحرب . وقد توصلنا فى النهاية الى عدة قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين فى المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحث .

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov عن الحرب المحـــدودة للمساعدة فى تحليل الوثيقة المذكورة (٤) . اما سبب الاختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية فى تحليله لحـــرب الاســـتنزاف المصرية الاسرائيلية ١٩٦٩ ـــ ١٩٧٠ مما يجعل من مقالتنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسى هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسى والاستراتيجى فى حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب فى ابراز معالم البعد السوسيولوجى كما تظهره الوثيقة المذكورة .

الحرب المحدودة مفهوم استراتيجى من صنع الولايات المتحدة . وقد هاجم الاتحاد السوفييتى هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائى فقط (٥) . لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمنى لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجى بسبب التغير الكيفى فى قوته العسكرية المتزايده . ويرى المحللون السياســيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا أذكياء تماما فى عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغماتهم الدعائية متســـقة مـــع اعترافهم الدقيق بأهـــداف الحـــرب المحدودة . على الرغم مـــن أنهم قدموا هـــذا الاعتـــراف بقدر عظيم من البـــلاغة الدعائية المبينة لاســـتراتيجيتهم الرادعة . كما تزايد اعتراف الســـوفييت فى نفس الوقت شـــعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوســـائل التقليدية والنووية دون تصعيدها الى حرب نووية شـــاملة اى أنهم لا يستثنونها من استراتيجيتهم وعقيدتهم العســـكرية بشرط الا تصـــل الى مواجهة نووية شاملة (٦) .

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بابادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى الى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لايجاد مواقف تبنى على الحل الوسط فى علاقتها السياسية والاستراتيجية . وهدف هذه الحرب هـــو

تحييد مخاطر الحرب الشاملة بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى . لكن هذا الهدف بديلا أساسيا عن الحرب الشاملة فى العصر النووى ، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية اندلعت أكثر من خمسين حربا محدودة فى أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لاتكون كذلك من جانب الأطراف المحلية ، فحروب كوريا وفيتنام — على الرغم من التدخل العسكرى المباشر للولايات المتحدة — كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حربا شاملة .

ويؤثر نوع القيود والضوابط المفروضة على هذه الحرب وأنماط المفاوضات بين الأطراف المحلية ومشاكل انهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو اتساعها .

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة على الضوابط التى يدخل المشتركون الحرب عبرها . ولهذا فانه لكى تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية : هدف الحرب — الوسائل العسكرية المستخدمة — الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة — الأهداف التى تهاجم (وهى عسكرية بالدرجة الأولى) — المشتركون فى الحرب .

وليس من الضرورى أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما ، اذ قد تكون محدودة فى جانب معين وغير محدودة فى الجانب الآخر كأن تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها . وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة

امكانياته الاقتصادية والعســـكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها فى تحقيق الأهداف التى ترمى اليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر .

وتعتمد ضوابط الحرب أساسا على نمط التفاعل بين القوى العظمى . ويقول بيرنارد بروديس فى هذا الصدد Bernard Brodies « لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كقاعدة على الصراعات التى تكون محدودة بطبيعتها أى التى يفتقد فيها احد الطرفين المحليين المتنازعين أو كليهما القدرة عـــلى جعلها شاملة لكن المقصود دوما هو احتواء الدول العظمى فى هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو الصين الشيوعية » . الا أن يوكوف يرى أنه من الأفضـــل ان يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أى حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضـــع قيودا على استخدامها للقوة وســـواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود فى اعتبارها .

ويميز يوكوف بين قيود الحرب وضوابطها : فيعنى بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها للقدرة على توسيع الحرب أو لاعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة . أما الضوابط فهى هذه القيود التى تضعها الأطراف المحلية فى الاعتبار حتى تجعل الحرب محدودة اما من طرف واحد للحفاظ على مصالحه الخاصة أو من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين .

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة فى المواقف التى تفرض فيها القـــوى العظمى قيودا سياسية « القيود الخارجية » بطريقة ما لتمنع توســـيع الحـــرب حتى لا ينهزم حليفها هزيمة مميته . وليســـت القيود السياسية الخارجية وحدها ذات اثر حاسم فى الحرب بل ان الاعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها أيضا فى هذا المضـــمار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب .

وقد تندلع الحرب المحدودة لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو بسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية أقوى أى خوفا من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو او للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف أيضا من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاها الدول الصغرى أو لاثارة العدو وحفزه على الدخول فى الحرب .

وقد تندلع الحرب المحدودة أيضا بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان ــ بوضع الضوابط اللازمة ــ أن المصلحة تقتضى دخولهما فى تفاعل أو فى اتصال حتى ولو كان ذلك فى شكل صراع عسكرى . ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين ، الا أن الكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار اليها .

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية فى التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعه .

اما الأنماط الأساسية من الضوابط فى الحرب المحلية المحدودة فيمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ــ **ضوابط على الأهداف :** يمكن تعريف الحرب المحدودة بالاشارة الى الأهداف السياسية المحدودة ، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها على الاعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالاضافة الى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وانما تحقق نتائج جزئية فقط

قد لا تتفق تماما مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية ، لهذا فان حربا من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى انها لن تعرض حياة الأمة للخطر . الا ان ذلك لابد أن يتضمن أن الطرف الآخر فى الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة . يضاف الى ذلك أن الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

٢ ــ **ضوابط على الوسائل العسكرية** : لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكمى من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا . وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخداما واسعا ، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما . وقد يكون من الضرورى فى بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم فى السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة الى توسيع الحرب أو استغلالها لانهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة الى البحث عن الوسائل العسكرية الكفيلة بايقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدولة الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب .

٣ ــ **ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها** : ويعنى ذلك الاقتصار على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية والا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدى الى توسيعها . ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التى تضم أفرادا تابعين للدول الكبرى الحليفة .

٤ ــ **ضوابط على المنطقة الجغرافية التى تدور فيها المعركة** : ويعنى ذلك ضرورة أن يدور القتال فى منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد

ومعروف بالوسائل الطوبوغرافية كالأنهار والجبال . وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمنى فان أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب . ولكى تكون الحرب محدودة لابد من احترام هذه الحدود . وقد يلجأ احد الطرفين المحليين الى التوسع الجغرافى من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعه من الاعتداء عليه ولخلق تهديد دائم له برد الفعل المضاد اذا ما اقدم على ذلك .

وتجدر الاشارة أيضا الى أن هناك قيودا اخرى على نمط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التى لا تأخذ دورا فعالا فى الصراع أو تلك الدول التى قد ترغب فى التدخل من غير القوى العظمى .

وقد قسم يوكوف انماط المفاوضات فى الحرب المحلية الى ستة اقسام على النحو التالى :

(أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين .

(ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول وحليفه من الدول العظمى .

(ج) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى وحليفه من الدول العظمى .

(د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الثانى .

(هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الأول .

(و) علاقة تفاوض بين القوتين العظمتين الحليفتين للطرفين المتحاربين .

وتتميز عملية المفاوضات الرامية الى انهاء الحرب بما يأتى :

١ ــ أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب أو الخسارة فى المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها فى هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى أيضا .

٢ ــ قد يمارس الطرف المحلى ــ بسبب تفوقه العسكرى ــ ضبطا كاملا على المفاوضــات الا أن الطرف المحلى الثانى قد يستعيض بضعفه بتهديد مصالح القوى العظمى .

٣ ــ هناك انماط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف اطلاق النار أو الهدنة أو عــلى أى وســيلة اخرى لانهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية فى هذه العمليات .

٤ ــ تساعد علاقات التفاوض [illegible] المحلية والقوى العظمى عــلى الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة فى المواقف التى تفشــل فيها الأطراف المحلية فى الوصول الى اتفاق .

٥ ــ تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظمتين المتورطتين فى الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما : رغبة كل منهما فى انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل . وثانيهما : ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب . ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين العسكريين وبالمعدات الجاهزة للقتال الفورى وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسى . وتعمل لتحقيق الهدف الثانى على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه او على القوة العظمى الأخرى .. وقد يؤدى تأييد القوى العظمى الى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون فى نفس الوقت عاملا ضاغطا على حليف القوى العظمى الآخــر .

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تتفاوض فيما بينها وفقا لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها فى الحرب والتزاماتها نحو حليفها فى الصراع وهكذا ...

٦ ــ تستطيع الأطراف المحلية المتصــارعة المناورة فى المفاوضــات

لضمان الحل المناسب الذى ترضـــاه لجوانب معينة فيها وذلك لاداركهـــا خوف الدول العظمى من توسع الحرب . ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة تجنب وتفادى ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية فى القدرة على الحركة التى تزيد من قدرتها على التفاوض .

ولا تهدف الحرب المحدودة ــ على عكس الحرب الشاملة ــ الى تدمير واستسلام العدو وانما ضمان الأهداف السياسية المحدودة . هذا ويمكن انهاء الحرب اذا كانت هذه الأهداف مرنه ومعتدلة أيا كان الشكل الذى انتهت اليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة . كما تؤثر الضغوط الداخلية أيضا فى الاسراع بانهاء الحرب خاصة اذا زادت معاناة البلاد من ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصـــادى أو بســـببه التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فى الحرب .

وهناك ثلاثة أنماط لانهاء الحـــرب : الانهاء الذاتى والانهاء المتفق عليه والانهاء المفروض .. النمط الأخير هو الذى يفرض من قبل القوى العظمى . اما النمط الأول فيحدث اذا قرر أحـــد الطرفين انهاء الحرب أما اذا قرر الطرفان انهاء الحرب فهنا يكون الثانى . ويحدث النمط الأول اذا اعتقد أحد الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشـــاملة أو أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذى قد يفرض عليه . ويحدث النمط الثانى من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع الحـــرب . وتفرض الدول العظمى حلولها فى النمط الثالث اذا فشـــلت الأطراف المحلية فى انهاء الحرب بطريقتها الخاصـــة وذلك تجنبا للمواجهة الشاملة بينها أو تجنبا لانتصـــار حليفها الكامل .. ومن هنا تتفق الدول العظمى على أن النتيجة التى وصلت اليها الحرب هى افضل ظرف لبدء المفاوضات بين الأطراف المحلية . الا أنه لا ننسى هنا أن النجاح العسكرى فى ميدان القتال يترك تأثيره الواضح على مواقف التفاوض بين القـــوى العظمى والأطراف المتصارعة (٧) .

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة فى ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب أكتوبر تعكس العديد من الخصائص التى حددها يوكوف فى نظريته على النحو التالى :

أولا : ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تندلع لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية (٨) والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك امكانيات عسكرية أكبر (٩) أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب .

بالنسبة لنقص القدرات والوسائل العسكرية المصرية تقول الوثيقة صفحة ١٤ ، ١٥ .. انه بعد دراسة امكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول الى خطة هجومية تتمشى مع الامكانيات الفعلية تبين الآتى :

١ — ضعف القوات الجوية الشديد اذا ما قورن بقوات العدو الجوية وانها لا تستطيع تقديم أى غطاء جدى للقوات البرية اذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو .

٢ — أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهى ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر الى حرية الحركة وبالتالى لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لأى قوات برية متقدمة عبر سيناء فهى سلاح مناسب فى الدفاع فقط ولابد من أن توفر له الوقاية بوضعه فى ملاجىء خرسانية اما اذا خرج من هذه الملاجىء لمرافقة القوات البرية المهاجمة فانه يصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية ومدفعيته .

٣ — تعادل القوات البرية مع قوات العدو مع وجود بعض التفوق فى المدفعية لكن احتماء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعى ، كما أن قناة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدا منيعا بين القوتين .

٤ — أن القوات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القوات الجوية المصرية أحال التفوق البحرى الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرا . وكان فى استطاعة العدو أن يتجول فى خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون فى استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحا أن تعترضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوى للقوات المصرية .

وتحدد الوثيقة (فى ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف الامكانيات هو الذى أدى الى التفكير فى القيام بحرب محدودة . وتقول فى ذلك « نتيجة لهذه الدراسة ظهر بأنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قوات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة .. وان امكانياتنا الفعلية قد تمكننا — اذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف الى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع » (١٠) .

أما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذى يملك امكانيات عسكرية أكبر ، تؤكد الوثيقة أن حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جوا الى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية . وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوى فى القطاع الشمالى من القناة وفتح ثغرة واسعة فى خط الدفاع الجوى ما بين بورسعيد شمالا والاسماعيلية جنوبا واصبح فى استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة الى قلب الدلتا (ص ٦١) .

اما عن الرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى للدول الكبرى فتقول الوثيقة فى ص ١٩ « اطلقنا على الخطة الأولى اسم العملية ٤١ (خطة تهدف الى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكى نصبح قادرين على تنفيذ الخطة » اما الخطة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودى « المآذن العالية » وكنا نقوم بتحضيرها فى سرية تامة .. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفييتى . واثبتت الوثيقة فى ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكرى السوفييتى أثر قرار طرد المستشارين السوفييت قد أثر تأثيرا كبيرا على قدرات الدفاع الجوى .

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكرى والاقتصادى للقوة العظمى فى خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها « أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم .. وهى تتلخص فى نقتطين : النقطة الأولى هى الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا .. ان الحركة الصهيونية هى هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وان صداقتنا مع الاتحاد السوفييتى هى التى سوف تساعدنا فى التصدى لهذه الهجمة .. اما النقطة الثانية فهى الوحدة العربية .. اننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدما فى اتجاهيهما » (الوثيقة ص ٩٨) .

ثانيا : ذكر روكوف ان من عوامل الضبط على الأهداف أن يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة (١١) .

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو . فتقول فى ص١٧ « لقد كان العامل الثالث هو الرغبة فى أن نرغم اسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها . ان اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبىء وقت الحرب ٢٠٪ من قوتها البشرية للانضمام

الى القوات المسلحة وقوات الدفاع الاقليمى .. وهى نسبة عالية جداً لم تستطع اى دولة فى العالم أن تصل اليها وان اسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتصيبه خدماتها وجميع نشطاتها الأخرى بالشلل الكامل . ونتيجة لهذا الموقف فان لاسرائيل مقتلين : المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد ، والمقتل الثانى هو اطالة مدة الحرب . ان اسرائيل لا تهتم كثيرا اذا خسرت الكثير من أسلحة الحرب المتطورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع اذا خسرت بضع مئات من الأفراد لأن لديها رصيدا هائلا من المعدات وهناك من يقوم نيابة عنها يدفع ثمن فواتير السلاح — أما خسائر الأفراد فان رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود ؛ ومن الصعب تعويض هذه الخسائر . كذلك فان اطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة اسرائيل يوما بعد يوم . أن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التعبئة هو نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة أشهر فقط .. لقد كانت اسرائيل فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان من صالحنا أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم فاننا سنخلق لها موقفا صعبا فاذا هى قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو القوات الجوية التى تساندها نظرا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوى . واذا هى عزفت عن الهجوم فسوف تضطر الى الاستمرار فى تعبئة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية » .

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلا مبدأ الحرب المحدودة فعلى الجانب المصرى لم تكن الامكانيات تسمح الا بحرب محدودة وعلى الجانب الاسرائيلى — رغم توفر الامكانيات له — لم تسمح العوامل المتعلقة بناء المجتمع الاسرائيلى له الا بحرب غير طويلة الأمد .

ثالثا : اشار يوكوف الى ان الوسائل العسكرية فى الحرب المحدودة تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

وتبين لنا الوثيقة صحة ما اشار اليه يوكوف بدءا من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالى :

١ ــ حينما تقدم رئيس الأركان المصرى بخطة محدودة الى وزير الحرب كان سبب اعتراض الأخير فى البداية أن هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسى المنشود منها وانه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة الى قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلى (١٢) . (ص١٨).

٢ ــ اتفق رئيس الأركان المصرى ووزير الحرب على أن التصريحات السياسية عن الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية تؤثر على الوضع العسكرى وتحرم القوات المصرية من المفاجأه وتتيح الفرصة للعدو بالقيام بضربة اجهاض أو على اقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات ذريعة لطلب اسلحة جديدة من الولايات المتحدة . (ص٢٠) .

٣ ــ طلب وزير الحرب المصرى من رئيس الأركان اعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس انه اذا علم السوريون بأن الخطة هى احتلال ١٠ ــ ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب . وحينما ابدى رئيس الأركان استعداده لدخول قواته بمفردها أبلغه وزير الحرب أن هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤) .

٤ ــ كان اتفاق رئيس الأركان المصرى ونائب وزير الدفاع الكورى على استخدام الطيارين الكوريين فى مصر متوقفا على نجاحهما فى اقناع الجانب السياسى بذلك (ص ٦٩) كما كان الاعلان عن وصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرار سياسى يتوقف على استطلاع رأى كوريا قبل اذاعته (ص٧١) .

٥ ـ طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة في ديسمبر ١٩٧٠ بأن تكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التي في أيديها (ص ٩١) .

٦ ـ أكدت السلطة السياسية المصرية في مؤتمر عام للضباط في مارس ١٩٧١ بأن المعركة القادمة يجب أن تحصل على التوازن الدقيق بين مزايا بدء المعركة وبين مزايا الانتظار وأن المعركة لن تقوم أو تؤخر يوما عن توقيتها الصحيح (ص ٩١) .

٧ ـ طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر في ١٨ أبريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع (ص ٩٣ ـ ٩٤) .

٨ ـ في ١١ مايو ١٩٧١ أشادت السلطة السياسية بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية في تدعيم السياسة الخارجية وأبدت اهتمامها بالقوات الجوية حتى يمكن تحدي السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص ٩٦) .

٩ ـ اجابت السلطة السياسية في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنقواص التعبوية التي تؤثر على المعركة الهجومية بقولها « انكم مطالبون بالعمل في حدود الامكانيات المتاحة لكم . ولو أنكم عبرتم القناة واخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة فان ذلك سوف يغير الموقف السياسي » (ص ٩٩) .

١٠ ـ في ٢ نوفمبر ١٩٧١ نصب رئيس الدولة نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة وأعلن تعبئة جميع موارد الدولة لأغراض الحرب وأخبر الروس بأنه أخطر الولايات المتحدة بدخوله الحرب .

١١ ـ في ٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت السلطة السياسية بشرح الموقف السياسي للضباط المتطوعين في قاعدة أنشاص العسكرية . (ص ١٠١) .

١٢ — فى اجتماع مصغر لكبار الضبـــاط فى ٢٦ يونيو ١٩٧٢ اعلنت السلطة السياسية ضرورة التفرقة بين رجال الحرب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨) .

١٣ — فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمـــعت السلطة السياسيـــة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع الى رأى القادة عن الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت ومع الولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وامكانية اشتراكها فى الحرب .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الاجتماع على أن له دلالة خاصـــة فى تأكيد السلطة السياسية لضرورة سيادتها على الاعتبارات العسكرية .. أن رئيس الدولة قد احتد على اثنين من كبار الضباط حينما ابديـــا بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبهما بعدم التدخل بما ليس فى اختصاصهما وأكد لهما صفتهما العسكرية غير السياسية . وقد سئل رئيس الدولة فى هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل احد كبار الضباط وهو « هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسى ؟ » فأجاب : لقد سبق ان قلت لوزير الحزب .. أن الهدف هو كسر وقف اطلاق النار (ص ١٢٣ — ١٢٩) .

١٤ — تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية . (انظر ١٨٣ — ٢١٠).

١٥ — فى ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحـــرب من رئيس الأركـــان تطوير الهجوم نحو المضائق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الاسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى، وكرر الوزير طلبه مرة أخرى موضحا أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية واعترض رئيس الأركان بسبب سوء الموقف العسكرى المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يعرض القوات المصرية

دون أن تقدم مساعدة للسوريين .. وفى المرة الثالثة أوضح الوزير تماما بأن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق » (ص ٢٤٥).

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب بضرورة الالتزام بالقرار السياسى .. وتصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى .. « ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة الى سلسلة من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها ، لقد كان علينا يوم ١٤ أكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط .. ونجح العدو فى استدراج الويتنا المهاجمة الى مناطق قتل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا .. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب . (ص ٢٤٥ — ٢٤٦)

١٦ — تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) « فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح اعادة تجميع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن اعادة الاتزان الى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد عورض على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنــود وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب الى زعر .. » وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم ســحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر لرئيس الدولة أن يلقى خطابا سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة واسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشــفه الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع (ص ٢٥١) .

١٧ — عارضت القياده السياسية ممثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة اى سحب للقوات من شرق القناة الى غربها حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر على الرغم من اجماع القادة العسكريين بضرورة سحب القوات (ص ٢٥٣) .

١٨ ـ تقول الوثيقة فى ص ٢٦٠ « أن ستار السرية الذى فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة كانت له آثار سيئة على الشعب والجيش معا حيث كانت البلاغات تقول بأنه ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تختفى فى الأشجار فى حين انه قبل فجر ١٩ أكتوبر كان للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة » ، وتقول الوثيقة فى (صفحة ٢٧٢) بحلول يوم ٢٤ أكتوبر كانت هناك فرقتا مشاه مدعمتان قوامهما ٤٥ ألف ضابط وجندى ومعهم ٢٥٠ دبابة ومن خلفهم مدينة السويس محاصرين حصارا تاما وهذه القوة كلها كانت خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى المصرى وتعرضت للقصف الجوى المعادى دون أى فرصة لردع الطائرات المهاجمة التى دمرت وسائل العبور جميعها من كبارى ومعديات وقضت بذلك نهائيا على أى فرصة لانسحاب القوات .

تشير النقاط السابقة جميعها الى الكيفية التى كانت تدور بمقتضاها الوسائل العسكرية فى فلك الأهداف السياسية وكيف سادت الأهداف السياسية على ما عداها . الا أننا يمكننا أن نلخص آثار ذلك فيما يلى :

فيما يلى :

١ ـ ما عبر عنه الجنرال هوكلى Hockly بقوله « ان هناك اخطاء أساسية مرجعها الضغوط السياسية على العسكريين وان البشر ليستمرون فى هذه الأخطاء التى لا يمكنهم الهرب منها وان العمليات العسكرية العربية كانت تسير ضد رغبة القائد المسؤول عنها بسبب هذه الضغوط السياسية الشاملة عليه »(١٢) .

٢ ـ أن تدهور الموقف العسكرى مع امكانية تعديله أمر لا تهتم به السلطة السياسية فكل ما يعنيها الهدف السياسى أولا وأخيرا .

٣ ـ غلبة الطابع السياسى على وزير الحرب وتوقفه الى جانب السلطة السياسية فى مواجهة العسكريين يكون دائما على حساب الموقف العسكرى .

٤ — تبرز النقاط السابقة ما كنا قد أشرنا اليه من أن رئيس الدولة يجب أن يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة (١٤) ، فحينما نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة لأن احتوائه فى العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعلت منه رجلا سياسيا فحسب فكان من الضرورى أن تؤدى قيادته للقوات المسلحة الى نتائج خطيره بالاضافة الى أن الشخصية العسكرية لوزير الحرب قد ذابت فى الاطار السياسى الذى صبها فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما .

رابعا : يرى يوكوف أن القوى العظمى فى الحرب المحدودة تضع ضوابط على الوسائل العسكرية — كما وكيفا — التى تستخدمها الدول المتصارعة ، وانه من الضرورى وضع هذه الضوابط فى حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف .

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فتقول فى (ص ٦١ — ٦٢) . « فى البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذى تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لشؤون الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون بشئون الدفاع فى بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية . ومع أن القرار الأول هو قرار سياسى فى المقام الأول والقرار الثانى هو قرار عسكرى فى المقام الأول فان صانعى القرار فى كلتا الحالتين يتأثرون بالجوار الذى يجرى بين الطرفين قبل اتخاذ هذه القرارات ... هذا ما يحدث فى البلاد المتطورة ، أما فى البلاد التى ما زالت فى مرحلة التطوير أو بكلمة اعم فى دول العالم الثالث فان الموقف ليس بهذه السهولة ... ان سوق السلاح تسيطر عليها الكتلتان الكبيرتان وهما الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وأن قرار كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى بامداد احدى دول العالم الثالث بالسلاح يخضع لعوامل كثيرة اهمها الحفاظ على توازن القوى بين

مصالح الدولتين العظمتين فى المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح، ومدى التزام الدولة التى تشترى السلاح بالخط السياسى الذى لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له . وهكذا فان صانعى القرار فى دول العالم الثالث ليس لديهم الكلمة الأخيرة فى تحديد واختيار السلاح الذى يريدونه »

وتقول الوثيقة فى صفحة ١٧٥ أيضا « كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذى يتم توريده الى مصر . لقد كان المفاوض المصرى يستطيع أن يطلب ويناور ويحاول اقناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه ، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية ، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض »

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها فى نفس الصفحة « ان الروس بسيطرتهم على الامداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن **المسار الذى رسموه** كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية »

أما على مستوى الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فان الوثيقة تظهره فى أكثر من موقع . ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى أعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم فى الساعة وانها تكون عديمة القيمة اذا لم تعادل سرعتها سرعة الصوت (ص ١٠١)

وفى مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة على لسان رئيس الدولة : « ان أمريكا تدعم اسرائيل بكل شىء فى حين أن الاتجاه السوفيتى لم يمدنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل

الأصناف التى وعدنا بها القادة السوفييت » (ص ١٠٢)

ويقول قائد الدفاع الجوى فى المؤتمر المذكور « ان مشكلتى هى انه مطلوب منى أن اقاتل فى معركة هجومية بأسلحة دفاعية » وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله « يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتى وأن نغلق الموانىء المصرية فى وجه الاسطول الروسى ، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا الى أن يتم المنع نهائيا اذا لم يستجيبوا لمطالبنا »

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق فى نفس المؤتمر بقوله : « ان هناك نواقص كثيرة فى القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية اهمها ضعف الطيران والنقص فى الحركة وفى وسائل المواصلات وأسلوب فتح الثغرات فى حقول الألغام »

وطلب رئيس الأركان المصرى فى المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتى ومدى موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضا « ان لديهم لواءين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوى وهم يسيطرون على امكانيات الحرب الالكترونية ، ويجب أن نعلم كقادة هل سيشترك معنا السوفييت أم لا وفى حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم حدود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليما » (ص ١٠٣)

أما وزير الحرب المصرى فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتى فى أحاديثه كلها وبعد أن كانت انتقاداته دائما على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير ١٩٧٢ فخطب فى اجتماع عقد فى المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتى هجوما عنيفا وأعلن « أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة وأنهم يحولون دون تحقيق رغبتنا فى الهجوم » (ص ١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسى لمصر علق نظيره المصرى قائلا « ان الروس غير مخلصين وغير جادين فى التعاون مع مصر » (ص ١٥٧) (١٥)

كل هذه النقاط التى أشرنا اليها تؤكد أنه مهما كان من حجم المساعدات السوفيتية لمصر فانها تتعرض لضوابط كثيرة فاذا أضفنا الى ذلك أنه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات وتلك التى تقدمها أمريكا لاسرائيل وخاصة فى الأوقات الحرجة من القتال لأمكننا الوصول الى نتيجة مؤداها أن استراتيجية الحرب المحدودة التى اتفق عليها الطرفان فى منطقة الشرق الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية فى مواجهة التفوق العسكرى الاسرائيلى والحفاظ على هذا التفوق **والدليل على ذلك ما يلى :**

١ — اصرار الاتحاد السوفييتى على أن تدفع مصر ثمن الأسلحة التى اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وأن يتم تسديد الثمن بالعملة القابلة للتحويل . وتصف الوثيقة هذا الاصرار بأنه « عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا » (ص ١٥٨) .

٢ — تقول الوثيقة فى (ص ١٧٢) « لا شك أن الكوبرى الجوى السوفييتى — فى المراحل الأخيرة من الحرب — يعتبر متواضعا اذا قورن بالكوبرى الجوى الأمريكى الى اسرائيل . لقد نقل الأمريكيون خلال ٥٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الامدادات مستخدمين طائرات س — ٥ وس — ١٤١ حمولة الأولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠ طن . وقامت شركة العال الاسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالى الجسر الجوى لاسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واجمالى المساعدات بما فيها البرية والبحرية بلغ ٦١١٥٣ أطنان ... فاذا أدخلنا فى حسابنا أن المسافة من أمريكا لاسرائيل هى ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفييتى الى مصر وسوريا هى ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا أن الكوبرى الجوى الأمريكى الاسرائيلى يساوى ٥ر٦ مرة الكوبرى الجوى على أساس وحدة الطن / ميل » .

٣ — عثرنا على تقرير مرفوع الى الكونجرس فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصى فيه بناء على تجربة حرب أكتوبر

بضرورة انشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارىء خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكي لتدعيم مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات بانه يجب الاستمرار فى امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتمادات مالية أو بدونها (١٦) .

٤ — ذكرت الوثيقة فى (ص ١٧٦) من أن الأسلحة الحديثة تدخل فى خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية والأمريكية فى وقت واحد ولذلك فان الأسلحة المتاحة لاسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين عما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات .

٥ — اجاب وزير الخارجية الأمريكى فى مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية فى العالم (فى اكتوبر ٧٣) بقوله « نحن لا نعتبر أنفسنا حتى الآن فى مواجهة مع الروس واعتقد بأننا بامكاننا المحافظة على هذا الوضع .. وأريد أن أؤكد أننا والاتحاد السوفييتى فى علاقة متميزة .. نحن اضداد ورفقاء فى نفس الوقت .. اضداد لأننا نجد أنفسنا فى مواجهة محتملة وكل منا له أصدقاء يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط (١٧) .

أما عن السيطرة الجوية ودورها فى طلب الطرف الأضعف أسلحة مضادة للطائرات من حليفه وأثر ذلك فى احتمالات توسع الحرب فان الوثيقة تترجمها على النحو التالى :

ا — السيطرة الجوية الاسرائيلية :

تكشف الوثيقة فى اكثر من موضع السيادة الجوية الاسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول فى (ص ١٦) « من خلال الاشتباكات المتعددة التى تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الاسرائيلى فى

هذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما فى مصلحة العدو .. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة . لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعة طيران فى حين كان متوسط ساعات الطيارين الاسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة .. لقد كانت القوات الجوية الاسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل .. كما كانت طائراتنا أقل كفاءة من طائرات العدو » .

وتشير الوثيقة الى دور هـذه السيطرة فى الأيام الأخيرة للحرب فتقول فى ص ٢٦٠ « ان قواتنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد أن دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التى أحدثها فى دفاعنا الجوى » .

وتقول الوثيقة فى (ص ٢٧٢) « بحلول يوم ٢٤ أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية ، لقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث التى شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التى كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كلها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى سام وبالتالى أصبحت مهددة بالقصف الجوى المعادى دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة » .

٢ — امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية :

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوى لمجابهة السيطرة الجوية الاسرائيلية على النحو التالى صباح ١٩٧٣/١٠/٦ .

القوات الجوية : (٣٠٥ طائرة قتال — ٧٠ طائرة نقل — ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر) . قوات الدفاع الجوى : (١٥٠ كتيبة صواريخ سام — ٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة فى ص ٦٥ « بدأت الامدادات الروسية تصل الى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية فى الدفاع الجوى وكان معها معدات لم يسبق

لمصر ان حصلت عليها » وتتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والقذيفة فتقول « كان الصراع بين الطائرة والقذيفة صراعا مريرا خلال حرب أكتوبر دون أن يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر » .

خامسا : مرحلة المفاوضات : سنستعين هنا باربع نقاط اشار اليها يوكوف فى نظريته :

١ ــ خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة :

يقول لورانس ميتكالف Metcalf فى وصفه للأحداث الأخيرة فى الحرب « لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظمتين لأن كلا من مصر واسرائيل قد انتهكتا وقف اطلاق النار . لقد حصلت اسرائيل على مكاسب عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتى فقد أخذت حاملات الطائرات السوفيتية طريقها من البحر الأسود الى البحر المتوسط وأعلم الروس الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لارسال قواتهم الخاصة للمنطقة لتعزيز وقف اطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت درجة استعداد قواتها فاذا أرسل الروس قواتهم فتصبح المواجهة حتمية بعد أن كان الوفاق ممكنا فالمصالح القومية الآن لكل منهما فى خطر (١٨) .

٢ ــ استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى ..

تقول الوثيقة فى ص ٢٧٣ « فى صباح ٢٤ أكتوبر انتقد الاتحاد السوفييتى اسرائيل وهاجم أمريكا بصفة علنية فى الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات المتحدة يقول فيه : انه اذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا فى هذا الموضوع فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا الى اتخاذ الخطوات التى نراها ضرورية وعاجلة ولا يمكن أن نسمح لاسرائيل بأن تستمر فى عدوانها هكذا ».

٣ ــ عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة :

يقول ميتكالف « ان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقتا على وقف القتال قبل أن تهزم اسرائيل العرب هزيمة كاملة ، لكن اسرائيل تحاول

الحصول على نصر كامل بأى طريقة .. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفييتى لم يستطع الحفاظ على كلمته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الاسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على اسرائيل وقبل الطرفان وقف اطلاق النار مؤقتا فى اطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى » (١٩) .

٤ ـ دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات :

يقول رئيس الأركان الاسرائيلى فى هذا الصدد .. « من وجهة النظر العسكرية البحتـــه حقق الجيش انجازا ضـــخما وعظيما . جعل الحكومة الاسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى انطباعا باننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين » (٢٠) .

هذا وقد تمكنت اسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط اى فرصة للطرف المصرى بالمســاومة .. تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣) « انه بعد أن أتمت اسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثمن لامداده بالتعيينات بالآتى :

(أ) الافراج عن الجاسوس الاسرائيلى افيدان (هذا وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه الى الجانب الاسرائيلى) .

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الاسرائيليين الذين يقضون أحكاما فى الســجون المصرية .

(جـ) طالبت بالغاء الحصــار البحرى المصرى عنها وان يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع . (انظر ص ٢٨١ أيضا) .

هذا وقد ابرزت هذه الحرب نقطتين اساسيتين لم يشر اليها يوكوف فى نظريته .

الأولى : أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الدولة الحليفة من المساومة لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع الطرف المحلى الآخر .

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ « ان امداد الجيش الثالث بالتعيينات والمياه يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود ، وقد وضعت أمريكا سلاح البترول فى كفة الميزان وانقاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى .. وكان على السلطة السياسية المصرية أن تلتمس من العرب وقف استخدام هــذا السلاح .. وهذا ما حدث فعلا » .

الثانية : أن النصر العسكرى الحاسم الذى يتبعه احتلال مناطق ومدن هامة قد يحول ســلوكيات قوات الاحتلال الى عملية منظمة وتســير وفقا لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحيــاة فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من امكانيات لصالح الدولة المحتلة ، وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال مدينة السويس لمدة ثلاثة أشهر بالآتى :

١ ــ ردمت ترعة المياه الحلوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية الى مدينة السويس والجيش الثالث .

٢ ــ فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد الذين يقعان خــارج المدينة ونقلتهما الى اسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها .

٣ ــ فكت الروافع والمعدات من ميناء الأدبية .

٤ ــ فكت خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة .

٥ ــ نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة الفلاحين . (ص ٢٨٢) .

بعد أن بينا الى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر نأتى الى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا الى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فاننا نقصد بها رئيس الدولة ومعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فاننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة العسكريين الآخرين لأننا كما اشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة فى الخط السياسى للحرب . وكما اشرنا ايضا فى صدر هذه المقالة فاننا سنصيغ تحليلنا فى قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسيولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة .

أولا : القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية :

القاعدة الأولى : اذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال فى الجهاز السياسى الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز فى ضمان ولاء القوات المسلحة فان هذا الجهاز ينشىء وظيفة خاصة تمكن الوزير من احكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تقلد سلطات هذه الوظيفة الى استصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما ان لشخص الوزير دور كبير فى الحفاظ على استمرار هذا الجهاز اما فى الحالات الأخرى التى لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فان الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار الا أن اهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس اركان حرب القوات المسلحة ، كما ان وجود مثل هذه السلطات الواسعة فى يد وزير الحرب قد يجعله فى موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية .

تقول الوثيقة فى ذلك « كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف فى المقام الأول الى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها .. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا فى التنظيم الغربى ولا فى التنظيم الشرقى حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو

قمة الجهاز العســكرى ويتبع وزير الحربية الذى يمثل القيادة السياسية (ص ١٠٨) . هذا بالنسبة الى ايجاد الوظيفة التى تمكن القائد العام من من احكام السيطرة على القوات المسلحة . أما بالنسبة لدور هذه الوظيفة فى خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة فى (ص ١٠٨) أيضــــا « أما فى مصر فان ادخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات وأضاع المسئولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة : هل هو رجل عسكرى أم مدنى ؟ هل أى خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية أم لا ؟ هل أى قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا عنه كقائد عسكرى أم أن مسئوليته تتوقف عند القرار السياسى » .

وعن كيفية احكام السيطرة على القوات المسلحة بمقتضى هذه الوظيفة فتقول الوثيقة فى (ص ١٠٩) « وفى سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة ادارات وضعها القائد العام فى يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الادارات هى ادارة المخابرات الحربية وادارة شــئون الضــباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق ادارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم الساخطون ومن هم الموالون وعن طريق ادارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يغدق عطاءه على المخلصين والتابعين » .

وعن الحاجة الى استصدار قرار بتخويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة فى ص ١٠٩ « كان القائد العام يســتمد قوته وســلطته من الشرعية الثورية بحكم انتمائه الى الثورة وكونه عضوا بارزا فى مجلس قيادة الثورة فلم يكن فى حاجة الى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطانه »

وعن دور هذه السلطات فى تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة فى

نفس الصفحة « منذ أوائل الستينات كان فى استطاعة القائد العام أن يتحدى سلطات رئيس الجمهورية » وترى الوثيقة انه فى الحالات التى لا يطمع فيها وزير الحرب فى تحدى السلطة السياسية فانه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمه وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس أركان حرب القوات المسلحة » .

القاعدة الثانية : أن تأييد العسكريين السلطة السياسية ووقوفهم الى جانبها فى الأزمات السياسية الحرجه يؤدى بهذه السلطة الى دفعهم لتولى مناصب القمة فى القوات المسلحة لكنها تتابع فى نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فاذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات أو غلبة انجازاتها على الصورة الشعبية عليها فانها تلفظهم فورا .

ولبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى :

فيما يتعلق بدفع السلطة السياسية لمن يؤيدها من العسكريين الى مناصب القمة : تقول الوثيقة فى (ص ٩٦) « حينما قامت السلطة بانقلابها العسكرى ضد خصومها السياسيين اشترك فى هذا الانقلاب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى لعب دور المؤيد للانقلاب » والذى عين فيما بعد وزيرا للحرب وتقول الوثيقة فى موقع آخر عن رئيس الأركان العامة فى زمن الحرب أنه عين فى منصبه متخطيا ثلاثين رتبة أقدم منه وقد تكون أسباب تعيينه فى هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل ١٩٧٨ المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . (ص ٩٣) . وقد طردت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورته وطموحاته السياسية وتوسعه فى استخدام سلطاته الى درجة مقلقة .

أما عن دور الانجازات العسكرية فى التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة فى (ص ٢٩٦) حول اقالة رئيس الأركان « أن النية فى الاقالة

تكونت فى فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لعنصر الغيرة» « ثم أخذت الفكرة تختمر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة عنصر التحدى » . وتقول الوثيقة فى (ص ١٤١) « أن السلطات السياسية لو أقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير شخصية شعبية تهدد الأول . وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية فى العلاقات بين مرؤسيها من كبار القادة العسكريين الذين قامت بطردهم ما ان شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم فاتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منهما الى اطراء تفخيم ومدح الآخر ولشعورها أيضا بميل الأول فى أن يكون له دور أكبر فى ممارسة السلطة هذا بالاضافة الى تمتعه ببعض المزايا الشخصية التى تجعل منه شخصية محبوبة من قبل العسكريين كاهتمامه باللمسات الانسانية والخدمات وتحسين روانب ومعاشات الضباط والجنود ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم فى رحلات ترفيهية أو الاغداق على المحيطين به بأموال وامتيازات .

وتبين الوثيقة فى أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد للعسكريين دوما بأنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسية وكيف أنها كانت تتابع آرائهم من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرصة للاطاحة بهم ما أن تشعر بأن لآرائهم هذه طابع سياسى ولا يعنيها فى ذلك كفائتهم العسكرية ذات الأثر الفعال فى الحرب فالمهم ألا يتدخل العسكريون من قريب أو بعيد فى شئون السياسة . (ص ١٣٦) .

القاعدة الثالثة : تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق مواصفات خاصة أهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك فانها تبحث فى التاريخ العسكرى والخلفية النفسية والفيزيقية لمن ترشحه لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما .

يشير بيرلميتر Perlmitter الى ذلك موضحا أن السلطة السياسية

المصرية قد عينت رجالها لكى يسيروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن المهنيين وغير السياسيين (٢١) . اما الوثيقة فانها تحلل مواصفات وزير الحرب الذى عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول عن تاريخه العسكرى انه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد فى المرة الأولى لكنها حددت أسباب الثانية فى قيام العدو باغارة ناجحة فى منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها .. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذه القرار وتفضيله تلقى الأوامر دون اصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية فى منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك اكبر الأثر فى حالته النفسية ومعنوياته فقد عاد الى الحياة العملية من جديد بعد ان اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها . وتقول الوثيقة فى (ص ١٣٧) ان وزير الحربية كان مريضا وأن السلطة السياسية كانت تعلم ذلك قبل تعيينه ولهذا فان خطورة هذا التعيين تكمن فى دلالته التى تعنى أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيانها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة افراده . (ص ١٣٩) .

القاعدة الرابعة : قد تتعمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى اكبر منصبين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة رئيس الأركان . هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصية أى اثر فى مرحلة الاعداد للعمليات العسكرية او عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة انجاز عسكرى مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب وبصورة اخرى عند تعرض القوات لموقف عسكرى حرج تؤثر مواجهته على

الانجاز العسكرى الناجح الذى يكون قد تحقق فى بداية الحرب .

تقول الوثيقة فى تعمد السلطة السياسية هذا الاختيار « أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التى دعت السلطة السياسية الى تعيين وزير الحرب » (ص ١٣٨) وتشرح الوثيقة ان رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول فى (ص ١٣٥) انه عند عرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجاة للأخير الذى علق عــلى ذلك موجها حديثة الى السلطة السياسية بقوله « أن هناك تاريخا طويلا من الخلافات بيننا يمتد الى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا » كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة « انى أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم بمن قبله » . ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن اعادة الكرة واظهار مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى عند الاعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة ، فان رئيس الدولة قد أكد وجهة نظره بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك . ص ١٣٥ . وتؤكد الوثيقة أن تعمد السلطة السياسية مثل هــذا الاختيار لم يكن للمرة الأولى بل حدث قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر .. (راجع ص ١٣٤) .

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثرا على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨ .. « أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد ، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خــلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو أن هناك قائدا عاما غيره .. ولو تيسر هذا لكان فى امكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشئون العسكرية البحتة ولاستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقا للأسلوب الذى يختاره العدو .

أما عن الدور الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فان الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيهما هذا الاختيار ففى المرة الأولى على سبيل المثال اخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بانعدام الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بألا تدع فرصة للاحتكاك بين الطرفين . (ص ١٣٤) .

ومن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة انه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافات فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها الى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر . وتقول الوثيقة فى (ص ١٨ ، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته عن الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا الى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض .

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا وأثر على خط سير العمليات تأثيرا تاما ويرجع ذلك فى تصورنا الى نسيان وزير الحرب صفته العسكرية واستدماجه الكامل بصفته السياسية . وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خط سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد عانى كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التى يتقدم بها وأنهما حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وأن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف اطلاق النار . (ص ١٤١) .

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى اثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بانجاز مضاد معاد وبدا أن أى محاولة لمجابهة انجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى هذا انفجر الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ ــ ٢٣٦) « بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت

قواتنا قد حققت نجاحا حاسما في معركة القناة وعبرت أصعب مانع مائى فى العالم وحطمت خط بارليف فى ١٨ ساعة وهو رقم قياسى لم تحققه أيــة عملية عبور فى تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة » وتعنى هــذه الفقرة أن الهدف العسكرى قد تحقق ومن ثم فلم يبق الا انتظار رد فعل العدو ، أى أنه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان أى أثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز . وتوضح الوثيقة فى صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسى للحرب ، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق فعارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الاسرائيلية التى تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك فى العراء دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم . كما عارض القادة العسكريون هذا القرار ، وكــان الاصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة فى (ص ٢٤٦) من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها .

وتقول الوثيقة فى موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان باعادة تجميع بعض القوات غرب القناة لاعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات قوبل بالرفض لأسباب سياسية ايضا . كما كان الوزير ضد أى فكرة لسحب القوات من الشرق الى الغرب واشتد الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة الى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى عكس ذلك تماما . (ص ٢٥٢) . وحينما اســتعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توســع العدو فى منطقة الدفرسوار . وتقول الوثيقة فى (ص ٢٦٧) أن السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندى من الشرق . وحدث صدام آخر بين الطرفين فى ٢٥ اكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كــان

الموضوع الرئسى للاجتماع كيف يمكن أعادة فتح الطريق الى الجيش الثالث واقترح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيلولة دون فتح انطريق أمام العدو الى القاهرة بحماية القوات الادارية المتحركة من القاهرة الى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيت المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين .. (ص ٢٧٧) .

ونضيف الى ما سبق أن تأييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة .. وتذكر الوثيقة فى هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضيـــية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك باجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية ... ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية .. الا أنها تقول أنه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان امام رئيس الدولة فان الأخير لم يتخذ اى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين فى حين أن القضية المطروحة أمامه قضية بالغة الخطورة .. (ص ١١٥) .

ثانيا : فى علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية :

القاعدة الخامسة : تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصـــدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى ادراكها لحجم القوة السياسية فى يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها . ويقف وزير الحـــرب عادة الى جانب من بيده الســـلطة الفعلية ســـواء أكان رئيس الدولة أم غيره .. اما رئيس الأركان فانه يتخذ موقفا وسطا وان كـــان يميل الى ما تجمع عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف باتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية .

اعتمدنا فى تنظير هذه القاعدة على مجريات الأحداث فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل ١٩٧١ وضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطا بالاضافة الى سكرتير المجلس وخصص هذا الاجتماع لبحث رأى

القوات المسلحة فى مشروع اتحاد الجمهوريات العربية الذى يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب . وكان المسرح السياسى فى هذا الوقت يشير الى أن رئيس الدولة لا سلطات له وأن السلطة الحقيقية فى يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم . وتقول الوثيقة فى بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا « ألمح وزير الحرب فى حديثه الى أن الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وانه بعد أن ينتهى من اجتماعه سوف يتوجه لحضـــور اجتماع سياسى على أعلى مستوى وانه سوف يقوم بابلاغ الجهات السياسية العليا براى القوات المســلحة التى وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد » (ص ٩٤) .

أما عن موقف رئيس الأركان الذى رقى فيما بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة أن رئيس الأركان لم يسمع رايه فى هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن فى الاجتماع أن موقفهما واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأى رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه أنه يريد اجابة صريحة بنعم أولا على الاتحاد فى صورته المعروضة فرد بأنه يعارض قيامه (ص ٩٤) .

القاعدة السادسة : يترتب على تاييد وزير الحرب للسلطة السياسية أن يسمح لها بالتوسع فى سلطاتها التى قد تهدد سلطان هذه السلطة ، وقد يؤدى سوء استخدام هذه السلطة الواسعة الى اضرار على مستوى الأفراد العسكريين وعلى الاستراتيجية العسكرية للدولة ككل .

تقول الوثيقة فى (ص ١١١) « أن سلطات وزير الحرب ظلت تتعاظم يوما بعد يوم وارتكب أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضـــابط يعترض طريقه ويغدق العطاء على من يسير فى ركابه ، واصبح لا يطيق أن يسمع رأيا يخالف رأيه (ص ١١١) وقام بتحويل ضـــابطين برتبتين كبيرتين الى وظائف مدنية لمخالفتهما اياه فى رايه ، هذا على مستوى الأفراد

اما على مستوى الاستراتيجية العسكرية للدولة فان الوثيقة تبين أن وزير الحرب قد قام بعزل أحد كبار الضباط الذين عهد اليهم اتخاذ اجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك الخاص بشراء لنشى مساحة لاجراء مسح هيدروغرافى لجميع السواحل العربية واتخذ ضده اجراءات مشددة منعتة من تنفيذ هذه المهمة • » (ص ١١٥) •

القاعدة السابعة : قد يتعاظم تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية الى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهدفة أساسا لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاء القتالية للقوات المسلحة •

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢ • وتقول الوثيقة فى ذلك « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيعاب وتنظيم هذه الدبابات ، وكان رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات الى اللواءين المدرعين المستقلين • أما الرأى الآخر والذى أيده بعض المستشارين السوفييت فقد رأى تسليمها الى الفرقتين المدرعتين بدلا من اللواءين المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفى احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة فى الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة ، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية فى المراحل الأولى من المعركة وفى اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة •• وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع فى اليوم الثانى كان هذا الرأى هو رأى المستشارين كلهم » (ص ١١٢ — ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول « أن السبب الحقيقى الذى دفع وزير الحرب الى المعارضة هو أنه كان يشك فى ولاء أحد قادة الفرق المدرعة ، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ اليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه القيادة السياسية دوما فى مقدمة

المتطلبات العسكرية للمعركة ، وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات ت ٦٢ الى اللواءين المستقلين » .

ثالثا : العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان :

القاعدة الثامنة : تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان على علاقتهما المستقبلية بالسلب او بالايجاب .

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب ، فى الحالة الأولى كانت العلاقة بينهما علاقة عداء .. هذا وقد عرضنا فى القاعدة الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشير هنا الى الكيفية التى تولد بها هذا العداء . تقول الوثيقة فى (ص ١٣٣) أن رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وانهما كانا شخصين مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا .. أما جذور الخلاف فترجع الى الفترة التى كان يقود فيها رئيس الأركان الكتيبة العربية التى كانت ضمن قوات الأمم المتحدة فى الكونجو ١٩٦٠ وكان وزير الحرب وقتها يرأس بعثة عسكرية لدراسة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولى الا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التى تؤيدها مصر وكانت ميول الحكومة الجديدة تتعارض تماما مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا عمل منذ اليوم الأول لحضورها . وتقول الوثيقة فى ذلك أن البعثة بدلا من أن تعود الى مصر أخذ وزير الحرب يخلق لنفسه مبررا للبقاء فى ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم باعداد تقرير عن الموقف وبقى تحت ستار هذا العمل مع اللجنة ما يزيد عن شهرين . وتقول الوثيقة محددة بداية الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان باعتباره أقدم رتبة منه ورفض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلا الكلمات الخشنة حتى كادا أن يشتبكا بالأيدى وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت اللجنة .. وتتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك فى مصر أنهما كانا يتقابلان فى بعض المناسبات مقابلات عابرة الا أن كلا منهما كان يحاول أن

يتحاشى الآخر بقدر ما يستطيع حتى عين الوزير فى ١٩٦٩ رئيس لأركان حرب القوات المسلحة .. هنا اختلف الوضع ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما الى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقة . (ص ١٣٣) .

اما فى الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين ايجابية . فكما تقول الوثيقة انهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة . ويصفه رئيس الأركان آثار ذلك بقوله (انه لا يزال يحبه ويقدره وان كان يختلف معه فى كثير من الآراء لكنه مازال يعتقد أنه عنصر وطنى يمكن أن يخطىء) (ص١١١) . وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه .

القاعدة التاسعة : يعتبر التنازع على الاختصاصات من اهم أسباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان .

توضح الوثيقة فى بيان سريان هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يتوسع فى سلطاته ، وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان .... « كما انه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على أن اقف ضده .. كان يعتقد أنه بصفته وزيرا للحرب وقائدا عاما للقوات المسلحة فانه هو وحدة الذى له سلطة اتخاذ القرار وانه يتحتم على أن اخطره بكل شىء والا اتخذ اى قرار .. قلت له انك تريدنى أن اقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهذا ما لا اقبله » (ص ١١٢) .

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات .. وكان رأى اللجنة الآتى « أن تكون هناك شخصية سياسية هى شخصية وزير الحرب تختص باتخاذ القرار السياسى والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها ادارة العمليات الحربية والسيطرة والادارة اليومية للقوات المسلحة فانها تكون من اختصاص

وظيفة عسكرية هى رئيس أركان حرب القوات المسلحة » (ص ١١٢) .

القاعدة العاشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما يسند الى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة ما تكون هذه المناصب خارج البلاد) .

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد شرحنا الحالة الأولى فى القاعدة الثامنة . وهى واقعة محاولة وزير الحرب فرض سلطاته على رئيس الأركان فى الكونجو ورفض الأخير لذلك . اما الواقعة الثانية فقد أخذت مكانها حينما عين رئيس الأركان أمينا عاما مساعدا عسكريا بجامعة الدول العربية . كان الأخير يقدم مشروعا جديدا على المجلس العسكرى للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوبا عن مصر ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان فى اجتماعات المجلس وطلب اليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر ورفض رئيس الأركان ذلك بقوله حسبما جاء فى الوثيقة « انك كوزير للحربية فى مصر تستطيع أن تصدر الى التوجيهات بصفتى رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية أما بصفتى الأمين العام المساعد العسكرى للجامعة العربية فانه ليس من حقك أن تصدر الى أية توجيهات .. أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم باسم مصر كيفما تشاء ويستمع اليك الآخرون ويناقشونك اما أنا فاننى أتكلم باسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية » تقول الوثيقة « ان الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلا .. ولكنك تعلم أن وظيفتك كأمين عسكرى مساعد للجامعة العربية هى نتيجة لكونك رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وأجاب رئيس الأركان قائلا .. نعم أعرف ذلك ولكننى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب أن تعرفها جيدا » (ص ١١١)

القاعدة الحادية عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس

الأركان اذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية اذاعة حقائق الحرب على الرأى العام .

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة اذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو الى غرب القناة . كان من رأى الأول الحفاظ على الروح المعنوية للشعب وللقوات المسلحة باذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة فى حين كان من رأى الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من امكانيات وطاقات يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على الموقف العسكرى وخاصة من قبل التشكيلات والوحدات غير المشتركة فى القتال (ص ٢٨٤).

القاعدة الثانية عشرة : يقدم رئيس الأركان استقالته فى حالتين الأولى : حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب والثانية : حينما يقف فى مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعرة الذاتية ويعرض عن الاستقالة اذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات تكفى لتنظيم العلاقه بينه وبين وزير الحرب واذا ما رأى ان جهوده على المستوى العسكرى قد تنسب لغيره فى حالة استقالته واذا ما خشى من تفسير السلطة السياسية للاستقالة بانها عدم رغبة فى دخول الحرب أو أنها تحالف مع عسكريين لا ترضى عنهم .

شرحنا فى القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان بادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها ، لكنه لم يعدل عن الاستقالة الا بعد أن وعده رئيس الدولة تنظيم العلاقة بينهما (ص ١٣٣) . وفى المرة الثانية كان الموقف يتطلب من رئيس الأركان قرارا فوريا اما أن يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو أن يستقيل . وتقول الوثيقة فى ذلك على لسان رئيس الأركان « لقد كان على

أن أجرى فى ذهنى تقديرا سريعا للموقف وأن أصل الى قرارى .. انه ليصعب على أن استقيل واترك خلفى الجهد والعرق الذى بذلتهما دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة .. ولو استقلت فقد تفسر الاستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأنى لا أريد دخول الحرب فى حين أن الحقيقة عكس ذلك تماما » (ص ١٣٥) .

أما فى المرة الثالثة التى أقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها اثر طلب الأول سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة .. وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدده بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر . وتصف الوثيقة على لسانه هذا القول بالآتى « كيف أترك القوات المسلحة فى أوقات الشدة ؟ ماذا سيقول عنى الخصوم ؟ هرب عند أول أزمة .. لن أقبل ذلك على نفسى .. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن اقف معها فى وقت الشدة حتى لو لم أستطع أن أنفذ ما أريد انقاذه كله .. ابتلعت كبريائى .. وتحملت الموقف ولو مؤقتا من أجل مصر » (ص ٢٥٣ — ٢٥٤) .

القاعدة الثالثة عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى فى الحرب .

اشار وزير الحرب فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد تحت رئاسته فى ١٨ مارس ١٩٧٢ الى وجود شائعات حول الخلافات بينه وبين الاتحاد السوفييتى .. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف مبادىء فقط (ص ١٠٤) . ويرد رئيس الأركان على ذلك « أن الشائعات التى أطلقها الوزير هى من النوع المتعمد الذى يخدم غرضا معينا وأنه يهدف منها الى اظهار أنه هو الذى يحمى مصر من تيار الشيوعية التى يكرهها هو كراهية شديدة » وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « أن

كراهيته هذه أمر يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها .. لكن عداوته للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجى والاتحاد السوفييتى الذى يقوم بامدادنا بالسلاح الذى يمكننا من تحرير الأرض » (ص ١٠٥) . والواقع ان اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان فى تقدير موقف الاتحاد السوفييتى جعل الأخير يتهم الأول بسوء تقدير الموقف السوفييتى فى حين أنه هو لم يكن فى نظرنا افضل تقديرا لهذا الموقف من وزير الحرب . كان رئيس الأركان يعترض على عدم اعطاء الروس صورة صحيحة عن خط سير العمليات العسكرة وتقول الوثيقة على لسانه « ان الأسلوب الذى نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسى يختلف اختلافا كبيرا عن الأسلوب الذى تتعامل به اسرائيل مع حليفها .. فبمجرد اندلاع الحرب كان هناك اتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية وأطلع الاسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشرا طوال فترة احرب ...

لا شك أن هذا التعاون الاسرائيلى الأمريكى على مستوى القيادة العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء اذ كيف يستطيع الحليف أن يقدم العون لحليفه اذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه » (ص ١٦٨) . ونرى أنه محق فى تصوره لمنطق التعاون بين الحلفاء . كما انه محق أيضا فى فهمه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتى مع الحلفاء فتقول الوثيقة على لسانه الآتى :

١ — ان الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ، انها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص١٧٠).

٢ — أن سياسة الاتحاد السوفييتى هى الا يعطى افضل ما عنده لأية دولة اجنبية رغبة منه فى الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧) .

٣ — اذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لاسرائيل

كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه ، كان واضحا أن صداقة أمريكا لاسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر . ان الاتحاد السوفييتى لم يكن الصديق المثالى ولكنه كان أفضل صديق فى الساحة العالمية وكان قادرا على التأثير فى الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط . ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التى أمد بها الدول العربية (٧٠٠٠ دبابة — ١٨٠٠ طائرة — ١٨٫٠٠٠ مدفع — ١٥٠ قطعة بحرية — أكثر من مليونى قطعة سلاح صغيرة) ص (١٧١) .

من هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة فى تصور رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفييتى ، وهى ما أشرنا اليها من حرص القوتين العظمتين بالرغم من كل هذه الامدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية عن العسكرية الاسرائيلية .. لا فرق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .. أما لماذا .. فان هذا يحتاج الى مقالة مستقلة .

بعد تحليلنا لمدى انطباق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتى للاجابة على السؤال الذى طرحناه فى بداية المقالة :

« هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التى حددتها القوتين العظمتين ؟

ان النتيجة التى يمكن استخلاصها من هذه الدراسة أنه لا تأثير بالمرة على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجى الذى رسمته الدول العظمى لسير ونتيجة هذه الحرب . وما توصلت اليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذى كان سيحدث حتى ولو أخذت العلاقات بين قادة الحرب خطا مختلفا تماما عن الخط الذى سارت فيه وفقا لتحليلنا فى المقالة ، وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضائق فى بداية الحرب أو القضاء على الثغرة فى نهاية الحرب ، وذلك

لأن القضية محسـومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكى « أن أصدقاءنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط » وبالتحديد كما يقـول يوكوف « ان القوى العظمى تضبط وتقيد هذه الحرب وتضع لها هـذه المواصفات والنتائج التى تعطيها فرصة ايجاد مواقف الحل الوسـط فى علاقاتها السياسية والاستراتيجية . وهى بهذه الحرب تسمح بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى » .

ويبين التحليل السابق أن المشـتركين فى الحرب من القادة المصريين كانوا يعلمون تماما أنهم يلعبون أدوارا مرسومة ومحددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تماما أن الوطنية تقتضى منهم مثل هذا الحماس فى حين كما تبين لنا لم تقدم هـذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب .

ما أردنا بهذه المقالة الا أن نطرح هذا السؤال « أهل هو قدر عـلى مصر أن تضيع طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقا لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى . وتسير مصر فى تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها ؟ والى متى ؟ وكيف السبيل الى الخلاص منه ؟ .

الا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين ؟ .

الهوامش

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان « حرب أكتوبر » وصدرت فى باريس ، وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربى بجامعة جورج تاون .

(٢) Jonahan Samuel Lockwood, The U.S. vew of the Soviet Strategic Doctorine Ansaction Books, New Brunsuick, 1983, p. 93.

(٣) انظر مقالتنا عن « التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى » تحت النشر .

(٤) Bar Simon Yocov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1970, N.Y., 1980.

(٥) Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75.

(٦) Ibid. p. 93.

(٧) Yacov, op. cit., p.

(٨) أكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرى أن القوات المسلحة لن تستطيع احتلال الممرات فور العبور .

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.

(٩) يقول ايريك شارون « ان اسرائيل قوة عسكرية عظمى وان كل قومية أوربية أضعف منها وأنها تستطيع فى اسبوع واحد أن تكتسح المنطقة من الخرطوم الى بغداد فالجزائر ويقول أيضا .. « فى عالم تقف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية المميته فان اسرائيل وحدها هى التى لها القدرة على المبادأة فى الشرق الأوسط وهى التحكم الفعال فى المنطقة .

Insight Team on the Middle East War, By Andre Deute. The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الاركان المصرى فى ذاك الوقت « قبل مرور شهرين على تعينى رئيسا للأركان العامة كنت قد أصبحت مقتنعا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم شرق القناة » ص١٨ .

وفى حديثه للسلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ قال .. « على الرغم من النواقص كلها فان القوات المسلحة قادرة على القيام بعملية هجومية محدودة » ص١٠٣ .

(١١) أكدت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط فى الفترة من ١٧ — ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة Samuel Stration أن وجود القوات المسلحة الاسرائيلية فى الاحتياط يؤدى مع التعبئة الموسعة الى التأثير بشدة على الاقتصاد القومى .

Report of the special subcomittee on The Middle East (H.A.S.C. No. 93-321) U.S. Government Printing Office 1973, p. 9.

(١٢) أجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب أكتوبر أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها الا وهى أستخدام الحرب كوسيلة لكسر الجمود الدولى للأزمة ولاقناع القوى العظمى تماما بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرا جدا اذا أبقى بلا حل أكثر من ذلك .

Insight Team, op. cit., p. 119.

(١٣) M.G., A.H. Farror — Hockley, The October War, in Elizabeth Monoroe and F. Hockley, Adeiphi Paper, N. 111. The Institute for Strategic Studies, London, 1975, p. 30.

(١٤) انظر مقالتنا « التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ اشراف الأستاذ والدكتور محمد الجوهرى ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .

(١٥) ورد فى تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الاشارة اليه بأن مما أعطاه السوفييت للعرب لم يكن معتدا ومتطورا لكنه كان كثيرا وأيدت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا فى الاتحاد السوفييتى ذكروا أنهم رأوا أسلحة أكثر تعقيدا من ذلك ومن المعروف أن هذه اللجنـــة كانت عسكرية فى المقام الأول ولم تكن دبلوماســـية p. 4.
وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله « لقد كان واضحا منذ البداية هذا الاعتماد العسكرى المصرى على السوفييت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تماما ان الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدى ليجنبوها الهزيمة فقط ..

Elizabeth Monoroc, op. cit., p. 32.

(١٦) Report to the congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

(١٧) U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. — Arab Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

(١٨) Lawrence Metcalf, «Crisis in world order, The Cold war and beyond, Random House, Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

(١٩) Ibid, pp. 54-55.

(٢٠) Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1, Jan. 1974, p. 25.

(٢١) Amos Perlmitter, politics and Military in Israel, 1967-1972. Frank Cross.

رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية
فى المملكة العربية السعودية

دكتور عبد الله الخريجى (*)

١ — مقدمة :

تعد مشكلة الأمية فى بعض مجتمعات العالم الثالث من المشكلات الحادة ذات الجذور العديدة المتشابكة ، وذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة . فهى فى نظرنا ليست مجرد مشكلة جهل بالقراءة والكتابة ، ولكنها مشكلة عجز — تتفاوت نسبته — عن الاندماج والتكامل مع نمط الحياة العصرية ، وتخلف عن الانتفاع بكل مكتسبات التقدم الاجتماعى والاقتصادى الحديث .

وقد تعددت المداخل فى معالجة مشكلة الأمية وتنوعت ، من حيث تركيز كل مدخل على بعد معين من ابعاد المشكلة . فهناك مدخل يهتم بالأبعاد السيكولوجية للأمية ، وما يعانيه الأمى من احساس بالدونية وربما عدم التكيف مع مجتمعه الصغير أو الكبير . وهناك مدخل يهتم بابراز الأبعاد الاقتصادية للمشكلة ، مؤكدا على خطورة الأمية على هيكل القوى البشرية ، وعلى حسن اعداد هذه القوى لمواكبة التقدم الصناعى التكنولوجى الحديث . وهناك مدخل اجتماعى يهتم بابراز جوانب مختلفة من المشكلة ، مثل الخريطة الاجتماعية للأمية ، بمعنى تحديد مناطق انتشارها جغرافيا واجتماعيا ، ففى الأمية ليست كل أقاليم الدولة سواء ، وليست كل

(*) استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز ، بجدة ، المملكة العربية السعودية .

فئات المجتمع سواء . وانما هناك اقليم تزيد فيه نسبة الأمية عن اقليم ، وهناك مستوى اجتماعى يرتفع فيه منسوب الأمية عن مستوى آخر ، وهناك شريحة عمرية يزيد انتشار الأمية بين أفرادها عن شريحة أخرى ، والأمية بين الذكور غيرها بين الاناث وهكذا .

ويهتم المدخل الاجتماعى بتحديد جذور المشكلة ومصادر تغذيتها المستمرة فى الحاضر — ان وجدت — لكى يستطيع مواجهة المشكلة بكفاءة أكثر وبفاعلية أشد . ويمكن القول بأن التعرف على هذه الأرضية الاجتماعية للمشكلة يجعلنا فى موقف أفضل من حيث القدرة على اختيار أسلوبنا فى مكافحة الأمية . فالتشخيص السليم الناجح هو المقدمة اللازمة للعلاج الناجح . كذلك تفيدنى معرفة هذه الأرضية الاجتماعية فى تأمل نوع المناهج التى تدرس للأميين لمحو أميتهم ، فربما يرى البعض أن المناهج الملائمة لمحو أمية الكبار (بين الثلاثين والأربعين سنة مثلا) يجب أن تختلف عن المناهج التى تستخدم لمحو أمية الشباب (دون العشرين سنة مثلا) وهكذا . وربما يرى البعض أن محو أمية العامل الصناعى يجب أن تختلف منهجا عن محو أمية الجندى فى الجيش أو الشرطة ، أو أن البرامج المخصصة للنساء تختلف عن البرامج المخصصة للرجال وهكذا ..

حتى المعلم واختياره وتدريبه وسنه وأسلوبه وقربه أو بعده عن المجتمع كل ذلك يجب أن يأخذ الاعتبارات الاجتماعية فى المقام الأول . فهل من المناسب مثلا أن أجمع شيخا بدويا متقدما فى السن مع بعض أولاده أو أولاد اخوته (أو من هم فى مستواهم بالنسبة له) فى فصل دراسى واحد لمحو الأمية ، وهل يصح أن يدرس شاب حديث السن لمجموعة من الشيوخ المتقدمين فى السن ، هل يقبلونه ، هل يسمحون له بتقريعهم (أو حتى مؤاخذتهم) اذا قصروا أو أهملوا ... هل الأفضل أن يكون المعلم العامل فى ميدان محو الأمية فى مجتمع بدوى أو ريفى منعزل من ابناء ذلك المجتمع أم غريبا عنه ... الخ تلك التساؤلات حول شخص المعلم التى لا يمكن

تجاهل الاعتبارات الاجتماعية عند الحكم عليها ، ويدخل هنا أيضا الحوافز التى تستخدم لاغراء المعلمين للاقبال على التدريس بفصول محو الأمية.. الخ

اننى لا أريد أن أستطرد فى بيان عناصر المدخل الاجتماعى فى دراسة مشكلة الأمية ، وبيان أهميته وخطورته ، فان لم يتضح ذلك بالقدر الكافى من تلك المقدمة ، فالأمل أن يزداد اتضاحا فى ثنايا العرض التالى لبعض قضايا مشكلة الأمية ومكافحتها فى المملكة العربية السعودية ومناقشة حول مواجهتها وعلاجها .

٢ ــ حجم مشكلة الأمية :

لا شك أننا نعلم جميعا مدى ضخامة حجم مشكلة الأمية فى المملكة العربية السعودية ، فهى بصفة عامة مشكلة كبيرة مستفحلة ، وان لم تكن تحت أيدينا أرقام دقيقة كل الدقة عن أعداد الأميين وعن انتشارهم فى أقاليم المملكة المختلفة ونوعهم (ذكور ــ اناث) وأعمارهم .. الخ . وكل المتاح أمامنا بعض التقديرات والأرقام الاحتمالية .

فقد أشارت بعض البحوث والدراسات التى أجريت عن حجم الأمية وعن الأميين فى بعض المجتمعات المحلية التى اختيرت كعينات لتمثيل بقية مجتمعات المملكة ، أشارت الى أن نسبة الأميين على مستوى المملكة تبلغ حوالى ٧٤٪ . ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن نسبة الأمية بين الاناث تفوق ذلك بكثير . وقد قدرت بعض الدراسات الأولية نسبة الأمية بين الاناث بحوالى ٩١,٥٪ (وكان ذلك حوالى عام ١٣٩١ / ١٩٧١) .

ويتفق رأى الخبراء كما تتفق كل التقديرات على أن نسبة الأمية فى مجتمع المملكة لا تقل اليوم عن ٧٠٪ بأى حال من الأحوال ، أو هى تتراوح بين ٧٠٪ أو ٧٥٪ بالنسبة لمجموع الشعب . أما نسبتها بين الذكور فتتراوح من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ولكنها تزيد بين الاناث لتصل الى ما لا يقل عن ٨٥٪ (١) .

والمهم أن نؤكد أننا لسنا بصدد دراسة احصائية دقيقة لحجم المشكلة فهذه الأرقام لم تجمع لهذا الغرض ، ثم أنها ان جمعت ليست دقيقة ، ولكن هدفنا الوحيد من وراء عرض هذه النقطة أن نبين أن حجم المشكلة خطير أشد الخطورة ويتطلب أقصى درجات الجدية وأكبر قدر من الحماس فى مواجهتها . ومن البديهى انه اذا لم نكن هناك بيانات دقيقة عن اجمالى أعداد الأميين ، فلن تكون هناك بيانات دقيقة عن توزيع أعداد الأميين على المناطق الادارية المختلفة ، أو توزيعهم حسب نوع الأمى (ذكر — أنثى) ، أو مهنة الأمى ، أو حسب الفئات العمرية ... الخ . ولا نرى بأسا فى أن نلفت النظر الى نقص البيانات الاحصائية وأنواعها ، لأن ذلك فى رأينا عامل من عوامل لفت النظر الى تلك الجوانب ، والى أهمية هذه البيانات ، بحيث نستطيع على أساسها فى المستقبل تقديم تشخيص أفضل للمشكلة .

٣ — التطور التاريخى لحركة محو الأمية فى السعودية (٢) :

فى رأينا أن استعراض الجهود الشعبية والرسمية فى مكافحة الأمية يمثل عاملا هاما للكشف عن حجم هذه المشكلة من ناحية ، ومدى الاحساس الحقيقى (لدى القطاعات الشعبية أو الهيئات الحكومية) بخطورتها من ناحية أخرى .

ونلاحظ فى البداية أن مجال العمل فى تعليم الكبار ومحو الأمية فى المملكة العربية السعودية تحكمه عدة اعتبارات تتفق وطبيعة وفلسفة واتساع رقعة البلاد الجغرافية وتنوع البيئات السكانية بها من حضر وريف وبدو .

ولذلك فان الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية أو تعليم الكبار تختلف من بعض النواحى عما هو مبذول فى البلاد الأخرى التى تعانى من مشكلة الأمية . ولقد اقتضى ذلك جهدا مضاعفا من الناحيتين الفنية والمادية على السواء .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا أن المملكة قد بذلت وما زالت تبذل الكثير فى

هذا المضمار ايمانا منها بأهمية هذا النوع من التعليم في رقي الفرد والمجتمع ، فعملت كل ما في وسعها لتوصيل العلم والثقافة الى جميع أفراد الشعب في البوادي والمدن والقرى حيث استطاعت أن تحقق بعض النتائج الايجابية في هذا الميدان .

ولقد مرت حركة محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بخطوات ومراحل يمكن لنا أن نسجلها فيما يلي :

(أ) مرحلة الجهود والمبادرات الفردية (الأهلية) :

وهي الفترة التي تقع قبل سنة ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩م) وكانت ترتكز أساسا على سعي الأفراد لتتمكن من تلاوة القرآن الكريم ، واشباع الرغبة في تعلم القراءة والكتابة وربما مبادىء الحساب .

واشتهر في هذا النوع من التعليم مدارس التشجيع الليلية ، ومدارس النجاح ، ومدارس القرعاوي في الجنوب . وكانت الدولة تمد تلك المدارس بالعون المادي والأدبي اللازمين لنموها وازدهارها الى أن توقفت منذ أكثر من عشر سنوات بسبب اتساع وانتشار المدارس الرسمية الحكومية .

(ب) الجهود الرسمية :

ومنذ عام ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) استجابت الجهات الرسمية المشرفة على التعليم لرغبات الأفراد في تسهيل انتسابهم الى المدارس الابتدائية ففتحت لهم أبواب بعض المدارس النهارية ليلا لمكافحة الأمية ، وذلك وفق خطة للدراسة المسائية المنتظمة . وكان الدارسون يأتون الى هذه المدارس بعد فراغهم من عملهم اليومي .

وكان المنهج المطبق في هذه المدارس هو منهج التعليم الابتدائي وخططه ومواده الدراسية ، الأمر الذي لم يتلاءم مع طبيعة الدارسين الكبار ، مما حدا بالجهات المسئولة الى اعادة النظر في وضع هذه المدارس الليلية ومناهجها .

(ج) انشاء ادارة الثقافة الشعبية :

واحساسا من وزارة المعارف السعودية بأهمية تعليم الكبار وخطورة مشكلة الأمية فقد أنشأت ادارة خاصـــة بعملات محو الأمية فى عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) سميت باسم ادارة الثقافة الشعبية . والحقت هذه الادارة فى بداية الأمر بادارة التعليم الابتدائى ، ثم رؤى مراعاة للصالح العام وتقديرا لرسالة محو الأمية وتدعيما للجهود التى تبذل فى هذا المجال أن تنفصل ادارة الثقافة الشعبية عن الادارة العامة للتعليم الابتدائى وأصبحت ادارة مستقلة.

وقد تم ذلك عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) . وأخذت هذه الادارة تشرف منذ ذلك الحين على مجالات تعليم الكبار فى المملكة ، الى أن تحولت بعد ذلك بنحو عشرين عاما (سنة ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م) الى الادارة العامة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار . وهذا التغيير يعد علامة على اتساع النشاط الحكومى فى ميدان المكافحة ونموه نموا ملحوظا .

٤ — تعريف بالأمية والأمى :

تهدف جهود المكافحة المبذولة الى تعليم الأمى القـــراءة والكتابة ، وايصاله الى مســـتوى الصف الرابع الابتدائى فى المرحلة الأولى ، والى مستوى الصف السادس الابتدائى فى المرحلة الثانية (ومدة كل منهما عامان دراسيان) . الا أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية لا تريد الاقتصار على هذا الهدف القريب المحدود ، وانما تتطلع الى ما هو أكثر من ذلك ، الى التعليم المستمر ، بحيث لا يرتد المواطن الى الأمية مرة أخرى ، بل وبحيث لا تتوقف صلته بالتعليم والدراسة اذا أراد ذلك .

ويعرف المرســـوم الملكى الصـــادر بالنظام الأساسى للجنة العليا (٢) الأمى بأنه من تجاوز سن القبول بالمدرسة الابتدائية (ثمانى سنوات) ولم يبلغ بعد الخامسة والأربعين من العمر . الا أن المعمول به فى الممارسة الواقعية أن مدارس محو الأمية لا تقتصر على هذا الحيز الزمنى فقط ، وانما تحاول أن تلبى طلبات كل من يلجأ اليها ، حتى ولو زاد سنه عن

الخامسة والأربعين . كما أن النظام الرسمى الموضوع يقضى بتعليم الأميين من السعوديين فقط ، ولكن المدارس تستوعب فى الواقع أفرادا أميين من غير السعوديين أيضا .

أما عن تعليم الكبار فيتم على مستويين ، كما سلفت الاشارة . المستوى الأول هو مستوى المكافحة ، ومدته سنتان دراسيتان . والمستوى الثانى هو مستوى المتابعة ومدته سنتان دراسيتان أيضا . ويعادل المستوى الأول السنة الرابعة الابتدائية ، ويعادل المستوى الثانى السنة السادسة الابتدائية . بحيث أن من يجتاز امتحان المستوى الثانى يحصل على شهادة المرحلة الابتدائية للكبار . وهى تعادل من الناحيتين الدراسية الابتدائية التى تمنحها المدارس السعودية العامة . وبذلك يحق لمن يحصل عليها متابعة دراسته بالمدرسة المتوسطة . فاذا كان المتخرج دون الخامسة عشر من العمر سمح له بالالتحاق بمدرسة متوسطة صباحية ، اما من جاوز الخامسة عشر فيلتحق بمدرسة متوسطة ليلية .

ولا يصادف الدارس فى أثناء ذلك ثمة صعوبات تذكر ، فيما عدا بعض الصعوبات الطفيفة الناجمة عن اختلاف البرامج الدراسية بين مناهج المدرسة الابتدائية العامة ومناهج مدارس المكافحة . ذلك أن مدارس المكافحة كانت تدرس فى الماضى — كما أشرنا — مناهج المدارس الابتدائية العامة ، ولكن عندما تبين فى الممارسة عدم مواءمتها لظروف الكبار ونفسياتهم وحياتهم الاجتماعية وغير ذلك عدلت ووضعت مناهج خاصة لتعليم الكبار . وان كان قد روعى فى ذلك محاولة المواءمة بينها وبين مناهج المدارس المتوسطة العامة (لمن ينوى مواصلة الدراسة) ، وأخذ ظروف المتعلم الكبير فى الاعتبار ، وخدمة أهداف الدولة والمجتمع .

هذا ويتم محو الأمية وتعليم الكبار باستخدام عدة إساليب ، أو على امتداد عدة جبهات ، نستعرضها فى الأنماط التالية :

٥ ــ أنماط تعليم الكبار :

(أ) النمط الأول : عبارة عن مدارس مكافحة ليلية منتظمة . وهناك عدد كبير من هــذه المدارس ، يتبع الوزارات والهيئات المختلفة كوزارة المعارف (بالنسبة للذكور) ، والرئاســة العامة لتعليم البنات ، ووزارة الدفــاع (للجيش) ، والحرس الوطنى ، ووزارة الداخلية (للشرطة) .... الخ .

وقد زاد عدد المدارس التابعة لوزارة المعارف زيادة كبيرة مضطرة بلغت فى عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالى ١٢٠٠ مدرسة يتراوح عدد فصول كل مدرسة من ٢ ــ ٦ فصول فى العادة ، تزيد فى بعض الأحيان الى ثمانية فصول . وبلغ عدد الدارسين فى تلك المدارس فى ذلك العام نحو ٦٥٠٠٠ دراس . وزاد هذا الرقم فى عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٧٥٧٠٠ دارسا ، والمقدر أن يبلغ اجمالى عدد الملتحقين فى نهاية سنوات خطة التنمية الثالثة (عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ) حوالى ١٤٠٠٠٠ دارسا (٤) .

أما عن الرئاسة العامة لتعليم البنات فقد بدأت جهود مكافحة الأمية منذ عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) . وكانت البداية مدرستان فقط ، ثم افتتحت بعد عام واحد الف فصل جديدة ، وبعد ذلك بعام واحد آخر افتتح الف فصل جديدة .. وهكذا . وقد كان النمو فى عدد الدارسات أسرع وأبعد مدى مما حدث بالنسبة للذكور . فقد بلغ عدد الملتحقات بفصول محو الأمية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالى ٣٤٠٠٠ دارسة . وازداد هذا العدد عــام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٣٦٤٨٥ . والمقدر أن يرتفع هذا الرقم فى نهاية سنوات الخطة الثالثة الى ٤٩٤٠٤ ملتحقة فى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ (٥) .

أما عن الجيش والحرس الوطنى فيوجد عدد كبير من المراكز المتخصصة فى محو الأمية تزيد على المائة مركز . وهذه المراكز عبارة عن مدارس تنشأ بالوحدات . كذلك تشــارك وزارة الداخلية فى تعليم الجنود والعاملين بقوات الشرطة والدفاع المدنى ، وذلك فى نحو ستين مركزا تتبعها .

وتضطلع وزارة المعارف بعبء الاشراف على النواحى الفنية فى كافة هذه المدارس : كالمتعلمين ، والكتب ، والتوجيه والاشراف .. الخ . أما النواحى المالية والادارية المتصلة بعمل هذه المدارس فتتبع جهاتها التى تخدمها . ويتولى التنسيق بين جهود هذه الجهات جهاز اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

(ب) **النمط الثانى** : ويتخذ هـذا النمط شـكل حملات محو الأمية الصيفية . وهذا النوع من نشاط المكافحة موجه لخدمة البدو اساسا . وتبدو أهمية هذا الأسلوب بالنظر الى حجم هذا القطاع الى بقية سكان المملكة ، حيث كانوا يمثلون فى الماضى القريب حوالى ٧٥٪ من السكان . وان كانت الاحصاءات الأخيرة قد أثبتت أن نسبة البدور أصبحت تقل عن ثلث مجموع السكان .

وتتم عمليات مكافحة الأمية ضمن أنشـطة التنمية المتكاملة الموجهة الى خدمة البادية : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ... الخ . ويقدر حجم الأمية بين البدو بحوالى ١٠٠٪ . ويمثل تعليمهم مشكلة معقدة وصعبة بسبب اتساع أرجاء المملكة ، وتشتت السكان ، وتنقلهم المستمر . مع الأخذ فى الاعتبار انهم لا يتحركون فى وحدات قبلية متكاملة ، بل يمكن أن تتجول القبيلة فى أكثر من جماعة فى اكثر من اتجاه .

وتشارك وزارة المعارف مع وزارات الخدمات الأخرى ، خاصة الشئون الاجتماعية والصحة والزراعة ، فى تنظيم هذه الحملات الصيفية ، أو قوافل التنمية المتكاملة .

وتستهدف وزارة المعارف من هذه الحملات تحقيق الأهداف التالية (٦) :

١ — محو الأمية لدى قطاع كبير من المواطنين فى أقصر وقت ممكن (حوالى مائة يوم) .

٢ — تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والزراعية لمجموعات

من المواطنين الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية من الانتفاع بالخدمات الثابتة التى تقدمها الدولة لعدم استقرارهم وبعدهم عن مصادر المعرفة المختلفة .

٣ ــ توعية المواطنين من البدو الرحل وسكان المناطق النائية والعمل على تثقيفهم ليكونوا مواطنين صالحين فى دينهم ودنياهم .

٤ ــ المساهمة فى انجاح مشروعات التوطين التى تقوم بها المملكة من أجل استقرار البدو الرحل وضمان حياة أفضل لهم .

وقد بدأت حملات وزارة المعارف لمحو الأمية بين أبناء البادية فى منطقة الجوف بشمال المملكة فى عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) (٧) . واستهدفت الوصول بالدارسين الى الحد الأول من التعليم بحيث يمكنهم بعد ذلك اذا تابعوا الدراسة والاطلاع والقراءة فى كتب المتابعة التى أعدت لهم من الوصول الى مستوى يعينهم على مواصلة التعليم متى رغبوا فى ذلك .

وفى صيف عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) أقيمت حملتان احداهما بمنطقة السيق بأبها والثانية بمنطقة الحزمة بالطائف . وقد حققت الحملتان الأهداف المرجوة منهما الى حد كبير . وظلت ترسل حملتان سنويا حتى عام ١٣٩٦هـ زيدت الى أربعة حملات سنويا منذ ذلك التاريخ (٨) .

وقد نجحت هذه الحملات فى اثارة وعى الناس الذين عملت بينهم ، وظهر أثرها فى سلوك المواطنين وطرق معيشتهم وتغير بعض المفاهيم والعادات غير الصحية والاجتماعية التى كانت سائدة فيما بينهم . بل ان كثيرا من المواطنين قد تغيرت طرق معيشتهم فاستقروا واستوطنوا فى المواقع التى اقيمت بها الحملات واقبلوا على حياتهم الجديدة يعمرون الأرض ويواصلون الانتاج . ولم تقتصر فائدة هذه الحملات على الدارسين فقط ، بل انها استغلت لتدريب المعلمين الذين كانوا يقومون بالتدريس فى هذه الحملات على أحدث الطرق المختارة فى تعليم الكبار . حيث زودت الحملة

بخبراء وموجهين فى عمليات التربية وأساليب التدريب ، مما كان له أثر كبير فى تطوير عملية التعليم بمدارس الثقافة الشعبية .

ومع ذلك نستطيع القول بأن أسلوب الحملات هذا لم يقوم بعد تقويما علميا دقيقا . وان كان من المؤكد أنها حققت قـدرا من النجاح . ولكن نتائجها التعليمية محدودة بسبب قصر المدة التى تمكثها الحملة . وما زال هذا الموضوع فى حاجة الى بعض البحوث الميدانية التقويمية .

(جـ) **النمط الثالث** : وهو محو الأمية عن طريق التليفزيون . فلما كان التليفزيون قادر بامكنياته على الاسهام فى عمليات عامة وفى مجالات محو الأمية خاصة فى بلاد كثيرة ، رأت وزارة المعارف بالملكة أن تساير هـذا الاتجاه الجديد فى أسلوب مكافحة الأمية ، لا سيما وان ظروف المملكة تتيح للتليفزيون أن يؤدى خدمات أوسع نطاقا وأعمق تأثيرا بالنسبة لوصـول دروسه الى المنازل والى أماكن التجمعات بطريقة سهلة ومريحة ، فتستطيع المرأة أن تتلقى دروسها وهى فى منزلها ، ويستطيع الشيخ أن يواصل تعليمه بدون أى حرج يصيبه من ذهابه الى المدرسة .

كما أن التليفزيون يسـتطيع أن يعطى دروسـا نموذجية يمكن أن يحاكيها المدرسون فى تدريسهم . فيكون بالنسـبة اليهم كبرنامج تدريبى مستقل .

وقد بدأ بث برنامج مكافحة الأمية بواسطة التلفزيون مع بداية العام الدراسى ١٣٩١/١٣٩٢هـ (٧١/١٩٧٢م) وأعدت مراكز للمشاهدة فى أنحاء المملكة ينتظم بها الدارسون لمتابعة البرامج تحت اشراف المتخصصين ، ونسق العمل بين مدرسى الشاشة الصغيرة وهؤلاء المشرفين بالشكل الذى رئى انه يحقق للعملية التعليمية فائدتها المرجوة بالاضافة الى المنتفعين من البرامج داخل المنازل وأماكن التجمعات .

وقد صـممت استمارات لعمل اسـتفتاءات خاصة لتقويم ومتابعة البرنامج سواء بالنسبة للدارسين او المدرسـين أو المشرفين ، وذلك من

أجل تطوير وتقويم العمل بصفة مستمرة ولضمان جدية هذا العمل وفاعليته .
وقد دلت النتائج الأولية لهذه البرامج على اهتمام المواطنين بها فى بادىء الأمر وتطلعهم الى الاستفادة منها .

غير أن الملاحظ أن التليفزيون قد توقف عن انتاج أفلام جديدة فى هذا الميدان منذ عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) . واستمر عرض الشرائط التى كانت مسجلة من قبل ، خلال فترة توقف التليفزيون عن الانتاج الجديد .

ويبدو أن هذا الأسلوب فى المكافحة ، برغم نجاحه فى البداية كما أشرنا ، قد أثار حوله عددا من المشكلات . ربما يأتى على رأسها صعوبة تقويم هذه البرامج بسبب عدم وجود العدد الكافى من فصول المشاهدة . وجدير بالذكر أن وزارة المعارف لم تنشىء فصولا للمشاهدة ، حيث أن الدارسين الذين بوسعهم التردد على فصول بانتظام يفضلون وجود مدرس . وهكذا نجد الدارسين المنتظمين يفضلون المدارس بشكل واضح (٩) .

ومع ذلك فلا زالت هذه البرامج تذاع حاليا لثلاثة أسباب :

(أ) تلبية احتياجات ربات البيوت اللائى لا تتاح لهن الفرصة للتردد على مدارس المكافحة .

(ب) لخدمة أولئك الذين يخجلون من التردد على مدارس مكافحة الأمية وخاصة كبار السن أو أصحاب المكانة الخاصة فى المجتمع المحلى .

(جـ) يعتبر البرنامج فى ذاته نوعا من النشاط الاعلامى الذى يستهدف حث الناس وتوعيتهم بأهمية محو أميتهم ، كما قد يفيد فى تدريب المدرسين العاملين فى مدارس المكافحة على نحو ما أشرنا .

(د) مراكز التنمية الاجتماعية : ويتم مكافحة الأمية وتعليم الكبار من خلال قناة أخرى هى القطاعات الثقافية بمراكز التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (١٠) . وتستهدف هذه المراكز الاجتماعية توفير الظروف

والأوضاع الصالحة لنمو المواطن وتوعيته بالوسائل الحديثة فى تعليم الكبار .

ويوجد بالمملكة اكثر من ثلاثين مركزا من هـذه المراكز تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ومنتشرة فى مختلف المناطق والأحياء الشعبية والريفية فى كافة أجزاء المملكة . وتسير هذه المراكز وفق خطة التنمية الاجتماعية بالمملكة (وهى جزء ن خطة التنمية الشاملة ، وجدير بالذكر أن المملكة ستنهى تنفيذ خطتها الخمسية الثالثة خلال العام القادم باذن الله ١٤٠٥هـ). وتشترك أربع وزارات فى الاشراف عليها وهى : وزارة المعارف ، والصحة ، والزراعة ، والشئون الاجتماعية .

وتقوم كل وزارة بجانب النشاط الذى يخصـها ، وهكذا تخضـع القطاعات الثقافية داخل مراكز التنمية لاشراف وزارة المعارف . ويمكن تلخيص الدور الذى تؤديه فيما يلى :

ـــ انشاء فصول لمكافحة الأمية فى مناطق خدمات هذه المراكز والاشراف عليهـا .

ـــ نشر الوعى الثقافي عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية واصدار النشرات والمجلات العلمية .

ـــ انشاء مكتبات ثابتة ومتنقلة فى أحياء وقرى منطقة خدمات المراكز .

ـــ التعاون فى تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية مع المدارس الموجودة فى نطاقها كالاشراف على الجمعيات التعاونية واصدار الصحف المدرسية .

ـــ تشكيل لجان ثقافية مركزية وفرعية للاشراف على النواحي الثقافية .

ـــ القيام بالبحوث العلمية لمعرفة ننسبة الأمية ومشاكلها لوضـع خطة مجلية للقضاء على الأمية .

— تنظيم محاضرات ثقافية وصحية واجتماعية فى فصول محو الأمية بالتعاون مع بقية الاخصائيين بالمركز .

— الاشتراك مع بعض القطاعات فى تنفيذ مشاريعها ومساعدتها كالحملات الصحية والخدمات الاجتماعية .

(هـ) النمط الخامس : مراكز التدريب المهنى للكبار وتعليم المتسربين :

تم خلال خطة التنمية الخمسية الثانية احراز تقدم كبير فى اقامة شبكة من مراكز التدريب المهنى التى تقدم برامج تدريب تمهيدى للتلاميذ المتسربين من المدارس ، بالاضافة الى برامج تدريبية على المهارات (التدريب المهنى) ، كما تقدم أيضا دورات مسائية اضافية (تعرف باسم : التدريب التمهيدى الصناعى للكبار) .

وفيما يلى بيان بالطاقة الاستيعابية للمراكز وأعداد الملتحقين بها على نحو ما يبين الجدول (١١) :

	عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ		عام ٩٨/١٣٩٩هـ	
	طاقة الاستيعاب	الملتحقون	طاقة الاستيعاب	الملتحقون
الاعداد المهنى	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٤٤٠
التدريب المهنى	١٧٨٠	١٣٩٥	٣٧٠٠	٢٣٠٠
التدريب التمهيدى الصناعى	———	———	٨٦٠٠	٣٠٠٠

وفى عام ١٣٩٧ هـ ، صدر قرار استهدف تنشيط برنامج التدريب المهنى ، وتضمن تصميم وتطوير المرافق والمعدات ، واعداد برامج التدريب على المهارات طبقا لاحتياجات جهات العمل ، وذلك باستخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠م اشترك حوالى ١٦ الف عامل فى الدورات المختلفة للتدريب اثناء العمل (فى مشاريع القطاع الخاص الكبرى أساسا) ، الا انه لم تتوفر حتى الآن الموارد البشرية والمرافق الانشائية التى تساعد على تقديم مثل هذا التدريب فى الشركات الصغيرة — وهو ما نصت عليه المادة ٤٤ من نظام العمل — وان كانت الادارة العامة للتدريب المهنى قد خطت خطوة مشجعة فى مجال تصميم برنامج يحقق هذا الهدف وتوفير احتياجاته من الموظفين ، وسوف يصبح فى متناول هذه الشركات خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة .

ومن جهة اخرى عملت الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، على وضع الأسس الكفيلة بتنظيم وترشيد تنفيذ برامج التدريب التى تشتمل عليها المشروعات الصناعية الكبرى التى تنفذ حاليا أو التى سيجرى تنفيذها فى القريب العاجل .

من العرض السابق يتضح لنا بكل جلاء أن عمليات تعليم الكبار لا ينظر اليها كمهمة محددة محدودة بمرحلة معينة ، او مرهونة بانخراط الأمى فى هذا المركز أو فى تلك المدرسة ، ولكنها وضعت لنفسها مهمة ممتدة تستمر مدى الحياة دعما للفرد وتوجيها له وخدمة للمجتمع فى النهاية . وفى رأى أن تأكيد هذه النقطة يتطلب من معالجتنا السوسيولوجية أن نفرد لها فترة مستقلة تزيدها توضيحا .

٦ — مهام تعليم الكبار ضمن مفهوم التعليم مدى الحياة :

لا ينظر القائمون على عملية مكافحة الأمية الى انجاز عملهم باعتباره هدفا بذاته ، ولكنهم ينظرون اليها كوسيلة لتحقيق غايات اكبر تستهدف النمو المستمر للفرد والتكيف مع المجتمع تبعا لتغير ظروفه وتطوره .

ومن أجل هذا المفهوم أعد منهج جديد للثقافة الشعبية يتضمن بجانب تزويد الدارس بمهمات القراءة والكتابة أسباب الاهتمام بنموه من كافة

نواحيه العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم الوان من الدراسات المختلفة بقصد تعليمه وتثقيفه ورفع مستواه . كما اهتم بالموضوعات التى تهم المجتمع كالعمل على زيادة مصادر الثروة وحسن استغلالها وتنميتها وزيادة الدخل القومى وتحسين مستوى الخدمات التى يقدمها المجتمع للأفراد وضمان استفادتهم منها أكبر فائدة ومشاركة الأفراد فى حل مشكلات المجتمع .

وتعد برامج تعليم الكبار الدارسين للوصول الى المستويات التالية :

(أ) مركز مكافحة الأمية والمتابعة : وهى تستهدف محو أمية الدارسين والوصول بهم الى مستوى الشهادة الابتدائية .

(ب) مراكز حكومية لمواصلة التعليم : وهى تتيح للدارسين مواصلة التعليم فى المراحل النظامية لما بعد المرحلة الابتدائية متى رغبوا فى ذلك . وقد أعدت وزارة المعارف لهؤلاء الكبار مدارس نظامية ليلية تتبع مناهج التعليم العام فى المرحلتين المتوسطة والثانوية وتؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعى بعد ذلك . وهناك بعض الدارسين قد اجتازوا بالفعل هاتين المرحلتين بنجاح وواصلوا تعليمهم فى المرحلة الجامعية ، ونالوا الدرجات العلمية منها (١٢) .

(جـ) مراكز أهلية لمواصلة التعليم : وهذه المراكز منتشره فى كافة أنحاء المملكة تحت اشراف وزارة المعارف التى تمدهم بالعون اللازم لتحقيق رسالتها . وهذه المراكز يسلك بعضها مناهج التعليم العام ، كما يزود بعضها الدارسين الكبار بثقافات ومهارات مختلفة .

(د) مراكز التدريب المهنى : وقد أشرنا الى هذا الأسلوب فى تعليم الكبار فى عرضنا للنمط الخامس من أنماط تعليم الكبار ، حيث انشأت الدولة اعدادا كبيرة — تغطى كافة أرجاء المملكة — للتدريب على انواع الحرف المختلفة للمعاونة فى ايجاد جيل جديد مثقف يشارك بمقدرته ودرايته فى النواحى الزراعية والصحية والمهنية .

(هـ) مراكز لتنمية الفـرد والمجتمع : كمراكز التنميـة الاجتماعيـة ومراكز الارشاد الزراعى والصحى التى تعمل للنهوض بالريف وتحسـين أحوال المواطنين ورفع كفايتهم الانتاجية وارشادهم الى الأساليب الحديثة فى عملية تصنيع البلاد واتقان ما يمارس من اعمال مهنية .

وهناك أيضا مراكز رعاية الشباب التى تعنى بنشر النواحى الرياضية والخدمات العامة وأساليب التعامل الى جانب ما تقوم به المساجد والجمعيات الدينية المختلفة من نشر الوعى الدينى وتعميق المفاهيم الاسلامية .

(و) وسـائل الثقافة العامة : لا يقتصر تعليم الكبار عـلى المراكز السابقة ، بل تعنى الدولة كذلك بالألوان الثقافية المناسبة التى تقدمها فى اطار محبب الى النفوس وفى صورة تجعلها سهلة المأخذ ، قوية التأثير : فمن مكتبات ثابتة فى المدن الى مكتبات متنقلة تجوب الريف والأماكن النائية ، الى محاضرات ومناظرات وندوات ثقافية تعقد فى المواسـم والمناسـبات تساير روح العصر وتتجاوب مع النهضة الشاملة للعمل على رفع مستوى الكبار وتقديم مختلف الوان الثقافة اليهم ، والى عروض سينمائية ثقافية مختلفة تعرض فى أماكن تجمعات الكبار لارشـادهم وتوجيههم الى جانب ما يذاع عن طريق التليفزيون والراديو من موضوعات وأحاديث وبرامج متخصصة لتثقيف الكبار .

٧ ــ الاستراتيجية العامة لمحو الأمية :

تقدر خطة التنمية الثانية للمملكة نسبة الأمية بنحو ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان ، أى ما يبلغ نحو ثلاثة ملايين نسمه ، وكانت قد وضعت خطة عشرينية (يستغرق تنفيذها عشرون عاما) لمحو أمية كل هؤلاء (١٣) . وقد ثبت من تقييم الخطتين الأولى والثانية ، وعند وضع الثالثة ، أن هـذه الخطة العشرينية مبالغة فى الطموح ، وتعذر بالفعل الوفاء بما كان مقررا انجازه خلال السنوات العشر الأخيرة .

وازاء هذا كلفت حكومة المملكة السعودية البنك الدولى باجراء دراسة

كبيرة بهدف دراسة امكانية اختصار مدة العشرين عاما المقررة فى الخطة السابق الاشارة اليها . وتمت الدراسة ، وعرضت نتائجها على وزارة المعارف ، وبدا منها ان هناك بعض الصعوبات التى تعترض سبيل التعجيل، بل وقد تؤدى حتما الى اطالة المدة اللازمة للتخلص تماما من مشكلة الأمية على مستوى المملكة .

ويأتى على راس هذه الاعتبارات (التى تحتم اطالة المدة) :

١ ـ التسرب من فصول محو الأمية .

٢ ـ التسرب من المدرسة الابتدائية (مما يعنى الانخراط فى صفوف الأميين) .

٣ ـ الاحجام اصلا عن دخول المدرسة الابتدائية من جانب البعض .

٤ ـ مشكلة البداوة (خاصة التنقل المستمر) .

٥ ـ التشتت السكانى .

٦ ـ بعض العادات والتقاليد ، ربما كان من امثالها القيود المفروضة على خروج المراة وترددها على المدرسة .

يضاف الى كل هذه الاعتبارات عامل هام آخر هو ظروف الرواج الاقتصادى الذى تعيشه المملكة التى فتحت الآفاق أمام آلاف ، بل وملايين الأعمال الجديدة ، فجذبت الأيدى العاملة اليها ، وصرفتهم عن التعليم ، أو لم تشعرهم على الأقل بأن افتقارهم الى التعليم يمكن أن يؤثر على مستقبلهم أو على فرص الكسب المتاحة لهم .

وهكذا يتضح أن حجم مشكلة الأمية على مستوى المملكة يتزايد وينمو باضطراد مما يجعل الالتزام بالخطة العشرينية أمرا بعيد الاحتمال . وكان البنك الدولى يهدف فى الأصل الى اختصار هذه المدة من خلال انتقاص المدة (فى كل من المستويين الأول والثانى) الى عشر شهور بدلا من سنتين ، والى زيادة عدد المتعلمين الى ٨٠٠ الف سنويا .

ولهذا طرحت الخطة العشرينية جانبا ، دون أن ترفض أو تعدل ، ورؤى الاتجاه بدلاً من ذلك الى وضع خطط خمسية تراعى الامكانيات البشرية والظروف الواقعية الشديدة التغير (خاصة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية) . ومن فوائد الخطط الخمسية عدا هذا أنه يمكن الاستفادة بنتائج وخبرات كل خطة عند تصميم الخطة الجديدة . وبذلك يتحقق قدر كبير من المرونة ، التى هى عنصر أساسى من عناصر النجاح .

وعلى هذا الأساس طلبت وزارة المعارف من البنك الدولى أن يساعد فى اجراء دراسات لتقويم الخطط والبرامج المتبعة حاليا ، وأن ينقل مركز الثقل فى جهوده من ميدان التعليم الوظيفى (حيث كان البنك يضع مشكلة القوى العاملة فى المحل الأول من اعتباره) ، وأن ينشىء مراكز ونماذج تجريبية يمكن على أساسها البدء ببرنامج موسع .

٨ — التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال مكافحة الأمية :

تتولى مهمة التنسيق بين الجهات العاملة فى ميدان مكافحة الأمية اللجنة العليا لمحو وتعليم الكبار ، وذلك بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بشأن محو الأمية .

وتقوم الادارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوزارة المعارف بدور السكرتارية الفنية لهذه اللجنة . ويتبع الادارة المذكورة « المركز الوطنى لمحو الأمية » وهو جهاز للبحوث والتدريب . كما يتبع اللجنة العليا لجان فرعية على مستوى المناطق ، تعد كل منها — من حيث تكوينها واختصاصاتها — صورة مصغرة للجنة العليا .

٩ — التعاون مع الهيئات العربية الدولية :

من البديهى طبعا أن الجهود الوطنية المختلفة التى تبذلها المملكة العربية السعودية فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار هى المعول عليها للنهوض بهذه المشروعات ، الا ان التعاون مع الهيئات المختصة والمنظمات الدولية أمر لابد

منه لتبادل المعلومات والخبرات الفنية التى تسهل سير تلك المشروعات وتدفع بها قدما الى الامام .

وفى مقدمة تلك المنظمات والأجهزة : منظمة اليونسكو والجهاز الاقليمى لمحو الأمية ، بالاضافة الى التعاون الثقافى بين المملكة وشقيقاتها من الدول العربية والاسلامية والصديقة .

وتعمل المملكة على تزويد المنظمات والدول بما لديها من معلومات وخطط ومشروعات ، وما حققته من تجارب وانجازات فى حقل مكافحة الأمية . كما انها استفادت من بعض الخبراء الذين أرسلتهم منظمة اليونسكو للعمل فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار .

كما تشترك المملكة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية العالمية والاقليمية التى تعالج مشكلة الأمية للاستفادة من خبرات وتجارب الأمم الأخرى .

وتهتم المملكة بالمشاركة فى المناسبات الدولية التى تعكس الاهتمام بهذا المجال الحيوى وخاصة مساهمتها فى الاحتفال باليوم العالمى لمحو الأمية الذى يحتفل به دوليا فى الثامن من سبتمبر من كل عام . كما ساهمت فى اليوم العربى لمحو الأمية الذى يحتفل به فى الثامن من يناير من كل عام . ولقد كانت مظاهر المساهمة باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية واضحة وكبيرة ، حيث تقام الاحتفالات والمهرجانات فى كافة المناطق التعليمية فى المملكة وتنشر البحوث والمقالات فى الصحف والمجلات المحلية وتذاع الأحاديث المنوعة عن طريق الراديو والتلفزيون .

ولا يقتصر الأمر على المشاركة فى الاحتفالات والمهرجانات ، ولكن المملكة تحرص فى عملها فى مجال محو الأمية على الالزام بالتوصيات الدولية والعربية التى تدعو الى بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان . وهى تقوم بذلك متحملة العبء الملقى على عاتقها وتبعاتها (١٤) .

كذلك اهتمت المملكة بما قرره المؤتمر الدولى الثالث لتعليم الكبار الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٧٢ . وكان ذلك المؤتمر قد أوصى بضرورة التركيز على اهمية القضاء على الأمية فى الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لأنها تقف عائقا فى طريق التقدم الاجتماعى والتكيف العلمى والتكنولوجى فى العالم المتغير ، مؤكدا اهمية الوسائل الحديثة فى تعليم الكبار وموصيا الدول بالتوسع فى نشر الكتب الرخيصة الثمن والحيوية والمتعلقة بوسائل تعليم الكبار المختلفة من أجل تحقيق الهدف الأسمى من تعليم الكبار ، وذلك بأن تكون المناهج المعدة لتعليم الكبار محققة لاهتمامات واحتياجات الفرد وتهدف الى توفير الرخاء والرفاهية للمجتمع ككل مع التركيز على رفع معدلات التنمية الاجتماعية والثقافية ، وأن يتم تعليم الكبار لتأكيد القيم الروحية ونشر مبادىء السلام واعطاء المرأة فرصة للتعليم ولا سيما خارج النطاق الثقافى .

كذلك تساهم المملكة فى ميزانية المركز الدولى لتعليم الكبار فى سرس الليان وترسل مبعوثين للتدريب بالمركز المذكور والدراسة فيه . وهناك نوعان من الدارسين : الأول عدد محدود من المنح يقدمه المركز لأبناء الدول المساهمة فيه ، والثانى عدد من الدارسين على منح تقدمها وزارة المعارف السعودية .. ويتيح ذلك ولا شك فرص الاستفادة أمام عدد اكبر من المتدربين والدارسين السعوديين . وعلاوة على هذا تتبادل الوزارة الوثائق مع مركز سرس الليان ، وتتعاون معه فى اقامة دورات دراسية وتدريبية مشتركة .

ومن المهم أن نشير فى نهاية قائمة التعاون الدولى الى التعاون الوثيق فى الميدان التنفيذى بين أجهزة مكافحة الأمية فى المملكة وفى بعض بلاد الخليج والجزيرة العربية ، الى حد أن بعض البلاد كعمان واليمن والبحرين تسير على مناهج المملكة فى هذا الصدد .

وانتقل فى الجزء الأخير من هذه الدراسة الى استعراض بعض الجوانب والقضايا الفنية المحددة كمشكلة المناهج الدراسية المستخدمة فى معاهد

ومراكز محو الأمية ، ومشكلة تدبير المعلم الكفؤ ، وأخيرا مشكلة الدوافع لدى الأميين للاقبال على المشاركة فى هذه البرامج والحماس لمحو أميتهم . ونختتم الدراسة باستعراض المشكلات والقضايا التى تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث .

١٠ — مشكلة منهج التدريس :

وردت الاشارة من قبل الى أن المناهج التى كانت تدرس قبلا فى مدارس محو الأمية كانت تطابق تماما المناهج الخاصة بالمدارس الابتدائية العامة . وازاء ما أثارته هذه الأوضاع من نفور الدارسين الكبار ، بسبب عدم ملاءمتها لظروفهم الفكرية والنفسية وضعت مناهج — هى المعمول بها حاليا — تأخذ فى اعتبارها تلك الظروف ، ولكنها تحرص فى نفس الوقت على أن تتيح الفرصة لمن يرغب من الدارسين الكبار فى متابعة الدراسة بالمرحلة المتوسطة .

ويلاحظ المختصون أن التغييرات قد اتجهت الى بعض المواد دون غيرها ، فشملت المحفوظات والقراءة على سبيل المثال ، بينما لم تمتد الى المواد الدينية اطلاقا ، لما اكتنف ذلك من صعوبات . ومن الواضح أن مشكلة المناهج الواجب تدريسها تطرح عديداً من المشكلات وتثير الكثير من التساؤلات الجديرة بالبحث .

وقد طرح البعض اقتراحا يقضى بامكانية تنويع المناهج حسب أعمار الدارسين ، بحيث نضمن — قدر الامكان — أن يلائم المنهج سن الدارس وخبراته وظروفه النفسية والفكرية . وقد أجرى بعض المختصين دراسة احصائية على أعمار الدارسين ببعض مدارس ومراكز محو الأمية (الاحصائية ترجع الى عام ١٩٧٦ ، ولا تمثل بالطبع حصرا لكل المراكز) (١٥) :

الفئة العمرية	النسبة المئوية
دارسين اقل من ١٠ سنوات	٧ فى الألف
دارسين ١٠ ــ ٢٠ سنة	١٥٪
دارسين ٢١ ــ ٣٠ سنة	٣٤٪
دارسين ٣١ ــ ٤٠ سنة	٣٢٪
دارسين ٤١ ــ ٥٠ سنة	١٥٪
دارسين أكثر من خمسين سنة	٣ ٪

ومن هذه الاحصائية يتضح أنه لا توجد نسبة كبيرة من الصغار تستلزم وضع مناهج خاصة ، فغالبية الدارسين من الكبار (نحو الثلثين فى الفئة العمرية من ٢٠ ــ ٤٠ سنة) ، وهؤلاء من الأفضل أن تختلف المناهج التى تدرس لهم عن المنهج الذى يدرس فى المدارس الابتدائية العامة .

ثم أن هناك مشكلة أخرى تعترض تنويع المناهج حسب فئات العمر ، وهى أن كثافة الفصول لا تتيح عمل مثل هذا التصنيف والتنويع المنهجى ، حيث يضم الفصل الواحد فى أكثر الأحوال عشر دارسين فقط من أعمار متباينة ، بما لا يتيح اقامة تصنيف . ومن ثم يتعذر تنويع المناهج .

ومع ذلك فهذه المشكلة من المشاكل الجديرة بمزيد من التأمل ، وربما أمكن الاستفادة من هذا الأسلوب على نحو ما .

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أى اختلاف فى المناهج التى تدرس فى القطاعات المختلفة : المعارف ، ورئاسة البنات ، والحرس الوطنى ، والجيش .. الخ فالمناهج التى تدرس فى كل هذه القطاعات موحدة توحيدا كاملا . وتتولى وزارة المعارف اعداد هذه المناهج والاشراف على التدريس كما سلفت الاشارة . وقد فكر الحرس الوطنى أخيرا فى عمل بعض الاضافات والتعديلات

فى المناهج التى تدرس بمدارسنه ، بحيث تقوم بنوع من التعليم الوظيفى .
الا أن ذلك مازال قيد البحث ، ولم يخرج الى حيز التنفيذ بعد .

١١ ــ مشكلة المعلم :

لا شك أن مشكلة المعلم تعد احد جوانب الموضوع الأساسية ، فاعداد المعلمين المتخصصين المتاحة اقل من المطلوب ، وتفرغهم لهذا العمل غير قائم بعد ، ودوافعهم الى الاقبال على الاشتغال فى محو الأمية ــ الى جانب وظائفهم التدريسية الأخرى ــ مازالت محدودة ... الخ . ولذلك يمكن التأكيد بأن حل هذه المشكلة يمكن أن يدفع العمل فى ميدان محو الأمية خطوات جبارة الى الأمام .

والملاحظ باديء ذى بدء أن اشتراك المعلمين فى مكافحة الأمية لا يتم على أساس التطوع ولكنه عمل مدفوع الأجر . ولا يوجد من ناحية أخرى معلم خاص لمحو الأمية ، وانما يتم الاعتماد كلية علـى معلمى المدرسـة الابتدائية النهارية . فيضطلعون بهذا العمل الى جانب عملهم الأصـلى نظير مكافأة .

ويمثل هذا الوضع أحد المشكلات والعقبات البارزة أمام نجاح برامج محو الأمية . اذ أن هناك أختلافا كبيرا بين العملين بسبب ظروف الكبـار النفسية والاجتماعية واحتياجهم الشديد الى معاملة ذكية من نوع خاص . فاهانة دارس كبير السن أو له وضع خاص فى مجتمعه أمام بقية الدارسين حتى ولو اهانة طفيفة ــ يمكن أن تجعله يحجم نهائيا عن التردد عـلى المدرسة . وقد أشارت التقارير بالفعل الى أن معاملة المدرس تأتى على راس الأسباب المؤدية الى هروب الدارسين الكبار . ولعله من المتعذر عمليا تدبير الأعداد اللازمة من معلمين متفرغين ، وهذا أمر واضـح . وكذلك يمكن علاج هذا الوضع عن طريق اقامة دورات تدريبية للمدرسين العاملين فى محو الأمية . ويمكن أن يلعب المركز الوطنى ــ التابع لادارة

محو الأمية — دورا كبيراً فى عملية التدريب هـذه . ويجرى عقد دورات تدريبية بالفعل .

واذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد المعلمين العاملين فى ميدان مكافحة الأمية يبلغ حسب بعض التقديرات عشرة آلاف مدرس ، فان الخطط والمعدلات الحالية للتدريب مازالت قاصرة عن أداء هذا الواجب على الوجه الأكمل . اذ يدرب حاليا نحو مائة معلم فى خلال العام الواحد ومن المتوقع زيادة الطاقة التدريبية بحيث يتم تغطية هذا العدد فى فترة معقولة .

الا ان الأمر له جانب آخر ، قد يزيد المشكلة صعوبة . فالمعلمون انفسهم ينفرون من العمل فى مدارس تعليم الكبار ، مما دفع المسئولين الى التفكير فى عدد من الحوافز التى تشجعهم على العمل فى هذه المدارس . وقـد اقتصرت حتى الآن على الجوانب المالية فقط ، دون اى جوانب أدبية أو معنوية . وقد تدرجت المكافاة المالية للمدرس الذى يعمل فى تعليم الكبار ، حتى اصبحت الآن تمثل ٥٠٪ من الراتب الشـهرى ، وهو جزاء مادى مناسب فى ظل الظروف الحالية .

والحقيقة أن الاهتمام بمشكلة المعلمين أمر حيوى ، لأن تحقيق تلك الزيادة الكبرى فى أعداد الخريجين يتطلب زيادة اعداد المدرسين ، مـع الاهتمام بوضع أهداف قابلة للتحقيق فيما يتعلق بسعودة وظائف التدريس (على أساس انه من الأفضل ان يكون المدرس العامل فى ميدان محـو الأمية مواطنا وليس أجنبيا عن المجتمع) . وسوف يساعد على ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة بزيادة المكافآت المالية ، وتطوير مهنة التدريس .

والمقرر أن يسير النمو فى نسبة المدرسين السعوديين فى ميدان تعليم الكبار من ٩٤٫٥٪ عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ الى ١٠٠٪ عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ ، على حين يتناقض ظاهريا فقط الأعداد الاجمالية للمدرسين العاملين فى ميدان مكافحة الأمية (فى قطاع تعليم الذكور — اى وزارة المعارف) من ٦٣٠٨ معلما عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ الى ٣٩٠٦ معلما عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

وذلك على أساس ان الرقم الأول يتضمن نسبة كبيرة من مدرسي التعليم الابتدائى الذين يمارسون العمل فى ميدان مكافحة الأمية الى جانب عملهم الرئيسى (اى بعض الوقت فقط) ، أما العدد الأخير المقرر تحقيقه عـــام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ فيمثل مدرسين مؤهلين فى ميدان تعليم الكبار ، ومتفرغين لذلك العمل بصفة أساسية .

١٢ — مشكلة الدوافع والحوافز :

لا يكفى أن تهتم عمليات مكافحة الأمية وتعليم الكبار بتدبير التســـهيلات المادية والقوة البشرية القائمة على التدريس وغير ذلك فحسب ، وانما لابد ان يؤخذ فى الاعتبار دوافع الدارسين انفسهم ورغبتهم فى أن تمحى أميتهم ، ولابد أن تجتهد الادارة المسئولة عن تنمية تلك الدوافع وأخذها فى الاعتبار ، واســـتخدام طائفة من الحوافز لكســـب مزيد من الأميين للالتحاق بمعاهد التعليم .

ويمكن القول على اى حال — ومن واقع الخبرة الميدانية — أن هناك أنواعا مختلفة من الدوافع لدى الدارسين : بعضها من طبيعة دينية ، وأخرى من طبيعة اقتصادية ، وثالثة من طبيعة اجتماعية ... الخ . والشىء الجدير بالاهتمام ما نجده فى نتائج احدى الدراسات التى أجريت عن دوافع التعليم عند السعوديين ، حيث اتضح أن ٢٪ من عينة ذلك البحث يسعون الى التعليم (أى الى محو أميتهم) لأهداف دينية ، لانهم يريدون قراءة القرآن والتفقه فى الدين وغير ذلك . ويمكن القول بصفة عامة بأن الدوافع للتعلم فى القرى والبوادى يغلب عليها الطابع الدينى ، على حين أن الدوافع فى المدن يغلب عليها الطابع الاقتصادى .

وهناك مجموعة من الدوافع ذات طبيعة خاصة — ربما جاز أن نصفها بأنها وظيفية أو مهنية — لدى الدارسين من أبناء الحرس الوطنى . فنحن نعرف أن الحرس الوطنى يستقبل نسبة أمية عالية بين متطوعيه ، ومن هنا حرص قيادة الحرس الوطنى على حفز الدارسين للتعلم بكل الســـبل .

فأصبح المتطوع الذى يحصل على شهادة محو الأمية يحصل فى نفس الوقت على ترقية . ومن هنا نلمس لديهم جميعا جذية فى الدراسة ، برغم الصعوبات التى قد تعترضهم أثناء ذلك .

ومن الواضح أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة المعمول بها فى الحرس الوطنى وتطويرها بالنسبة لمحو أمية الجنود فى الجيش والشرطة وقوات الدفاع المدنى وغير ذلك ، حيث لا يقتصر الحافز على الأمور المادية ، ولكنها تقترن بجوانب أدبية أيضا .

أما عن الحوافز العامة على مستوى المملكة ، والتى تنطبق على كل دارس أيا كانت الجهة التى يتبعها ، فيصرف مبلغ خمسمائة ريال لكل متخرج (وهو الشخص الذى أنهى أربع سنوات من الدراسة) . ومع أن هذه المنحة المالية قرار حديث ، الا أن الخبير بشئون الحياة فى المملكة يعرف أن هذا المبلغ لا يمثل أى اغراء بالنسبة للشباب الأمى الذى يعمل فى احدى المهن التى تدر عليه عائدا كبيرا ، وهى القاعدة تقريبا . فهل يقبل ذلك الشاب أن يقتطع أربع أمسيات من كل أسبوع لمدة أربع سنوات ليحصل على الخمسمائة ريال ؟ .

ومن النقاط المتصلة بموضوع الدوافع والحوافز الاعتبارات التى تراعى عند انشاء المدارس والمراكز الجديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار . هل يتم ذلك حسب أعداد السكان فى كل منطقة ، ومدى كثافتهم ، أم يترك ذلك للظروف ؟ يمكن أن نجيب على ذلك بأن مدرسة الكبار — كقاعدة — لا يمكن أن تفتح الا حيث توجد مدرسة ابتدائية صباحية على الأقل . فتلك المدرسة هى التى تقدم المكان والمعلمين والتسهيلات المختلفة . ولا تقدم الهيئات الحكومية المدنية على افتتاح مدرسة أو فصول لمحو الأمية الا بناء على طلب عدد من أبناء المنطقة الذين يرغبون فى ذلك . ولاشك أن ذلك يعطى المسئولين حدا أدنى من الثقة فى وجود دوافع لدى أبناء المجتمع المحلى للاقبال على التعليم . ويفيد

على أى حال ان هذه المؤسسة لم تفرض عليهم ، وانما هى وليدة مشيئتهم التى عبروا عنها بشكل رسمى .

١٣ ــ مشكلات اخرى فى حاجة الى مزيد من الدراسة :

يمكن أن نوجز فيما يلى بعض المشــكلات التى تحتاج الى أن نتوقف عندها ونتأملها ونقترح الدراسات الملائمة القادرة على القاء الضوء عليها . وهذه المشكلات هى :

(أ) مشكلة التسرب : والمقصود هنا التسرب من مدارس المكافحة ، حيث يتم فى البداية تسجيل عدد من الدارسين ، وعند اواخر العام الدراسى ينخفض عدد الذين يواصلون منهم بالفعل الى الربع أو نحو ذلك فقط . وليس معروفا بعد ما اذا كان ذلك التسرب راجعا الى طول مدة الدراسة (اربعة أعوام على مرحلتين) أم الى نقص اعداد المدرس تربويا ، أم الى عدم ملاءمة المنهج ، أم الى غير ذلك من العوامل .

ومن الواضح ان هذه القضية يجب أن تربط على النحو الســليم بموضوع الدوافع الى التعليم بصفة عامة . والمعروف أن دوافع المواطنين السعوديين للتعليم لم تدرس بالشكل الملائم حتى الآن .

(ب) مكافحة امية المراة : اشرنا الى أن نسبة الأمية بين النساء تفوق النسبة بين الرجال بشكل ملحوظ ، مما يجعل العمل فى هذا القطاع أكثر اهمية ، فضلا عما يكتنفه من صعوبات . ورغم كثرة أعداد المدارس التى افتتحت لمحو امية النساء خلال السنوات العشر الأخيرة ، فما زال تردد النساء عليها يخضع لبعض القيود : بسبب القيود المفروضة على خروج المراة ، وضرورة ان يسبق ذلك اقتناع ولى أمرها الرجل وموافقته . لذلك يتوقع ان تكون الظــروف والعوامل الاجتماعية مســئولة فى الغالب عن اعاقتهن عن مواصــلة التعليم ، مما يتطلب الوقوف عند هــذا الموضوع ودراسته .

(جـ) مشكلة مكافحة أمية البدو : هناك طائفة من الصعاب من طبائع متنوعة تعوق العمل فى ميدان مكافحة الأمية عند البدو . ربما يأتى فى مقدمتها تنقل البدو الدائم من مكان لآخر وظروف العمل الشاقة التى تتم هذه المكافحة فى ظلها ، وحتمية اختلاف المناهج التى تدرس لهم بسبب اختلاف الظروف الايكولوجية والاقتصادية ... الخ . ومن النقاط البارزة ما اشارت اليه احدى الدراسات المبدئية من أن دوافع التعليم لدى حوالى ٩٠٪ من البدو دوافع ذات طبيعة دينية ، على خلاف طبيعة تلك الدوافع لدى أهل الحضر . وهو أمر فى حاجة الى مزيد من الدراسة والتمحيص .

وربما يرتبط بهذه النقطة مشكلة التشتت السكانى ، بمعنى عدم وجود مراكز تجمع بشرية ضخمة . وهو أمر يجعل انشاء المدارس صعبا ، وهو مسئول كذلك عن جعل الحياة صعبة فى بعض المناطق ، خاصة المناطق الجبلية المرتفعة .

(د) مشكلة التسرب من المدارس الابتدائية : لا تدخل هذه النقطة فى صميم اهتمام المشتغلين بمكافحة الأمية ، الا من حيث أنه يساهم فى توريد جيوش من الأميين ، فيزيد من صعوبة المهام الملقاة على عاتق العاملين فى مكافحة الأمية . والمعروف أن نسبة الاستيعاب تتراوح بين ٧٥ — ٩٠٪ ، والمستهدف أن تصل نسبة الاستيعاب الى ١٠٠٪ . هذا علاوة على احجام بعض الأطفال أصلا عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، وكلها جميعا جوانب لصيقة الاتصال بموضوعنا .

(هـ) مشكلة الارتداد الى الأمية : أوضحت بعض الدراسات التى أجريت فى مصر وفى بعض البلاد العربية الأخرى أن بعض الذين انهوا دراستهم بمدارس محو الأمية قد ارتدوا الى الأمية مرة أخرى بعد فترة غير طويلة . ويعتقد المسئولين عن مكافحة الأمية حاليا أن من ينهى السنوات الأربع يقل أحتمال ارتداده الى الأمية مرة أخرى حيث يكون قد حصل قدرا من الدراسة يوازى شهادة لتمام الدراسة الابتدائية . هذا علاوة على اتاحة

الفرصة أمام من يبلغ ذلك المستوى أن يواصل الدراسة بمدارس متوسطة (اعدادية) ليلية ، ثم بعد ذلك بمدارس ثانوية ليلية . ويوجد بضع عشرات من كل نوع من هذه المدارس تابعة لوزارة المعارف السعودية . ومع ذلك فلابد من اجراء دراسات خاصة لمتابعة المتخرجين من مدارس محو الأمية ، من أجل تقييم تجربة استمرار الخريجين ومثابرتهم على التعليم وعدم ارتدادهم الى الأمية .

(و) الاعلام عن جهود مكافحة الأمية : لا شك انه من الضرورى أن يكون هناك اعلام كاف عن السبل المتاحة أمام الأمى لينهل من العلم ، وليختار الطريق الذى يتلاءم وامكانياته وظروفه فى الحياة والعمل . والملاحظ عموما ضعف الجهود المبذولة حاليا فى الاعلام عن نشاط مكافحة الأمية وامكانياته والفرص المتاحة أمام الراغبين فى الدراسة .

هذا على الرغم من أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية تضم بين أعضائها ممثلا لوزارة الاعلام هو مدير التليفزيون السعودى . ويقتصر النشاط الاعلامى حاليا على مناسبتين سنويتين فقط هما : اليوم العربى لمكافحة الأمية (الثامن من شهر يناير) ، واليوم الدولى لمكافحة الأمية (الثامن من سبتمبر من كل عام) .١٠

الحواشي والمراجع

(١) انظر احصـــائيات التعليم ، وزارة المعارف ، المملكة العربيــة السعودية ، نشرات سنوية ، وانظر كذلك وزارة الـخطيط ، بالمملكة العربية السعودية ، خاصة خطة الدنمية الثانية (١٩٧٥ ــ ١٩٨٠م) ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠هـ ، وكذلك خطة انتنمية الثالثة ، (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥م) ، ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥ هـ . الأقسام الخاصة بالتعليم .

(٢) انظر : الدار العربية للموسوعات ، الموســوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، انقاهرة ، بدون تاريخ ، الجزء الثالث ، من صـــفحة ١٦٠ حتى صفحة ١٧٠ .

(٣) الاشارة الى المرسوم الملكى الصـــادر عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢م) وسوف نستعرض أهم ملامحه فى سياق هذه الدراسة فيما بعد .

(٤) انظر : خطة الـنمية الثانية ، مرجع سابق ، صفحة ٤٠٨ وما بعدها (مواضع متفرقة) . وكذلك خطة الـنمية الثالثة ، مرجع سابق ، صفحة صفحة ٢٥٤ وما بعدها (مواضع متفرقة) .

(٥) خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٦) الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٧) اتخذت الحملة شكل قافلة للتنمية المتكاملة ضمت أطباء واخصائيا زراعيا ، ومدرسين ، واخصائيين اجتماعيين ووعاظا ... الخ . وتنزل الحملة على احدى الجماعات البدوية التى تحط فى احدى المناطق . وتؤدى عملها

لمدة مائة يوم ، تمارس فيه التعليم والارشاد الدينى والزراعى والاجتماعى والصحى والعلاج الطبى .

(٨) انظر عبد الله الخريجى ، بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى ، دار رامتان للطباعة والنشر ، جدة ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

(٩) وذلك لاعتبار هام آخر وهو أن المدرسة ستمنح شهادة فى نهاية البرنامج على حين أن ذلك لا يحدث بالنسبة للمتابعة عن طريق التليفزيون .

(١٠) حول المراكز الاجتماعية ، وفلسفتها ، وتنظيمها ، وحركة توسعها والمعلومات الأساسية عنها انظر : عبد الله الخريجى ومحمد الجوهرى ، علم السكان ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار رامتان ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢م .

(١١) الجدول نقلا عن خطة التنمية الثالثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ . وانظر كذلك ص ٢٤٨ .

(١٢) انظر : الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(١٣) انظر عرضنا مفصلا لها فى المرجع السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(١٤) يؤكد ملاحظتنا هذه أن المملكة السعودية كانت قد أعدت خطتها العشرينية لمكافحة الأمية تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقليمى العربى الذى عقد فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٦٤ ، حيث تضمنت التوصيات أن يقوم كل بلد عربى بوضع خطة شاملة لمحو الأمية بين المواطنين الأميين فى عدد من السنين وفقا لظروفه وامكانياته .

(١٥) انظر ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٩ .

دور القرآن الكريم فى تشكيل
اتجاهات الرأى العام المسلم

دكتور محيى الدين عبد الحليم (*)

اجتهد الخبراء والمفكرون فى دراسة موضوع الرأى العام وتحديد مفهوم هذا المصطلح الحديث فى حقل الدراسات الاجتماعية ، وبالتالى عملوا على وضع تعريف محدد المعالم له ، وعلاقته بالنظم والأيديولوجيات المختلفة التى تسود العالم والدور المنوط به .

ثم تقدمت دراسات الرأى العام لتضع تصنيفات محددة وانواعا مميزة لجماهير الرأى العام ، واحدثت هذه الدراسات اهتمام الساسة والمسئولين والخبراء فى مختلف فروع العلم والمعرفة حين اكتشفت الطرق العلمية لقياسه واهمية استطلاع اتجاهاته بعد أن غدا نبض الجماهير وآمالهم وآلامهم وطموحهم يشكل هدفا رئيسيا لهؤلاء الساسة والخبراء ومطلبا حيويا لخطط العمل وبرامج التنمية فى مختلف ميادين الحياة .

ولم يقتصر اهتمام الخبراء والمفكرين على هذه الجوانب ولكنهم حفلوا كثيرا بعملية تشكيل الرأى العام والعوامل الكامنة وراء تكوين اتجاهات الجماهير وتحديد مواقفهم نحو متغيرات الحياة من حولهم واخذ كل منهم يسهم فى هذا الموضوع ويجتهد فى تحديد هذه العوامل والسمات المميزة لكل عامل ، بعد ما تبين أن الجمهور لا يقبل على رأى نحو مسألة ما الا من خلال هذه العوامل التى تتضافر على توجيه اتجاهات أفراده على هذه الصورة أو تلك .

وهكذا أصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بعملية تكوين الرأى العام ،

(*) قسم الدراسات الاعلامية بجامعة الأزهر .

وأصبح من الضرورى أن يعرف الخبراء كيفية تكوين رأى الجماعات وذلك حتى يتسنى لهم التحكم فى هذه العملية بصورة سليمة من أجل صالح الجماعة ، ذلك أن الشئون العامة التى تحفل بها كالسياسية ، والحكم ، والتربية والتعليم ، والانتخابات والاصلاحات وغيرها تتأثر بما يتصوره الناس حول هذه المسائل وبتلك الصور التى يكونونها فى رؤوسهم سواء عن انفسهم أو عن حاجاتهم وأهدافهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض حيث أن هذه الصور التى توجد فى رؤوس الناس عن انفسهم وعن الآخرين ما هى الا آراؤهم العامة ، ومجموعة هذه الآراء تكون بدورها ما يسمى بالرأى العام ، ويرجع ذلك الى أن تصرفات الناس لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجى بل تكون فى حقيقة الأمر مبنية على تصوراتهم أو الصور التى فى رءوسهم عن هذا العالم الذى يعيشون داخله (١) .

وقد أسفرت الدراسات العلمية الحديثة عن أن الرأى العام يتكون نتيجة عوامل عديدة هى بمثابة مقومات أساسية فى عملية تكوين الرأى وتشكيل الاتجاه ، ويتكون رأى الفرد الذى هو بمثابة الوحدة الأولية للرأى العام بعد انصهار العناصر التى تصنع أفكاره وعواطفه . ويرى علماء الاتصال أن هذا الرأى يتكون بفعل العوامل التالية :

١ ـ تأثير وسائل الاتصال وفنون الاعلام والدعاية (٢) .
٢ ـ البيت والمدرسة .
٣ ـ الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد .
٤ ـ النشأة والبيئة .
٥ ـ العادات والتقاليد الموروثة .
٦ ـ التجارب الانسانية الماضية .
٧ ـ الزعماء والسياسيون والمصلحون الاجتماعيون ومن على شاكلتهم (٣) .
٨ ـ المشكلات اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٩ ــ حملات الهمس والشائعات .

١٠ ــ التربية والتعليم .

١١ ــ التراث الحضارى للأمة ويشمل العادات والتقاليد ونوعية الثقافة والقيم المتوارثة والآداب الشائعة فى المجتمع .

١٢ ــ الأوضاع القائمة للدولة سياسية واجتماعية واقتصادية .

١٣ ــ الأوضاع الدولية القائمة .

واذا كانت هذه الدراسات تعمل على وضع اطار عملى لمختلف جوانب هذا الموضوع من منظور عملى الا أنها لم تأخذ فى اعتبارها الظروف والعوامل التى تحكم حركة الجماهير المسلمة والتى تنطلق فى تكوين اتجاهاتها وفى تشكيل آرائها من منطلق اسلامى ، يحكمها فى ذلك ما جاءت به تعاليم الاسلام من عقائد وعبادات ومعاملات ، وما عالجه الدين الاسلامى من قضايا ومسائل قابلة للجدل وما سنته الشريعة الاسلامية من قوانين ونظم وقواعد غير قابلة للنقاش بين الجماهير اى انها ليست موضوعات جدلية controversial على طول الخط كما قرر بذلك ماكدوجال حين تعرض لتعريف الرأى العام قائلا انه تعبير عن موضوع جدلى (٤) .

ذلك أن الشريعة الاسلامية تحدد القضايا التى يجوز فيها الاجتهاد والجدل والقضايا التى لا تقبل الجدل والاجتهاد ولكنها معدة للقبول والتنفيذ عن رضى وطواعية وليس عن قهر وارغام يحركها الايمان بما حوته هذه الشريعة .

والجمهور المسلم ــ وان اختلفت درجات ايمانه قوة وضعفا ــ الا ان دينه هو الذى يحدد موقفه نحو كافة أمور الحياة التى يحياها ، انه يرتدى منظار الاسلام ويرى من خلاله ما هو صالح ليقبله ، وما هو طالح ليرفضه ، وما هو قابل للتعديل او الاصلاح فيتعامل معه من هذه الزاوية وتختلف استجابة هذا الجمهور لنداء الاسلام بحسب قوة ايمانه ، وعمق فهمه لاصول دينه واستعداده للاستجابة لتعاليم هذا الدين .

وليس الجمهور المسلم فقط هو الذى يبنى تصوراته على ضوء تعاليم دينه ذلك ان العقيدة الدينية تلعب دورها المؤثر والفعال فى تشكيل اتجاهات الجماهير وتكوين آرائهم بصفة عامة ، وفى ذلـك يقول ليونارد دوب (٥) Leonard : « ان الكاثوليكى سـوف يتشـبث بوجهـة النظـر الكاثوليكية فى نظرته لكافة القضايا سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دولية وكذلك بقية أصحاب المذاهب والديانات الأخرى » .

والجمهور المسلم يؤمن بأن الله عز وجل تكفل لمن عمل بما اشتملت عليه آيات القرآن الكريم أن يسعد فى حياته الدنيا وفى الآخرة ، وتوعد لمن أعرض عنه ولم يأخذ به بالشقاوة فى الدنيا وفى الدار الآخرة (٦) .

ويؤكد الدكتور أحمد سويلم العمرى (٧) أن العقيدة الدينية تعتبر من أهم العوامل المعنوية التى تؤثر فى الراى العام وتوجهه ، حيث أن الجذور المتأصلة فى نفوس الجماهير وعقولهم بفعل عقيدتها الاسلامية تجعل أية دعوة مخالفة لهذه العقيدة ضعيفة أو لا جدوى لها فلن يقبل الراى العام المسلم دعوة بتناول لحم الخنزير مهما بلغت قيمته الغذائية أو لعب الميسر أو غير ذلك من الكبائر التى حرمها الاسلام . ذلك أن هذه الدعوات لن تنال القبول فضلا عن نبذ المجتمع الاسلامى للقائمين بها ، وهذا يشير الى الأثر الكبير الـذى تتركه المعتقدات الدينية فى تكوين الآراء وتشـكيل الاتجاهات .

وهذا يوضح لنا أن تأثير المعتقدات الدينية فى تشكيل الآراء وتكوين الاتجاهات أمر لا شك فيه وتزيد أهمية الدين على مر الأيام ولا يقل نفوذه . اى أن تأثير عامل الدين على الآراء لا يمكن عزله عن العوامل الأخـرى الاجتماعية والمهنية والاقتصـادية والعرفية وغيرها ، وتتم عملية اقناع واستمالة الجماهير من خلال الدين عن طريق الترغيب والترهيب (٨) .

وفى الحقيقة ان الانسان يعيش بعقيدته لأن الفرد لا يستطيع أن يتحقق من صحة كل الآراء المعروضـة عليه من مئات الأشـياء فى الحياة . ان

الانسان بمعتقداته الراسخة دينيا لا يمكن أن يقبل أية دعوة لا تنسجم مع معتقداته أو تتعارض معها ، وأنه ليس من الصـــعب اســتمالة الجماهير أو اقناعهم بالاقـــدام على فعـــل ما يتوقون اليه . كمـــا أنهم لا يقدمون على تحمل نتيجة صفحات قرءوها أو خطب سمعوها ، وانما تكون تصرفاتهم اذا انسحبت مع ما يؤمنون به من معتقدات (٩) .

وتعمل هذه الدراســـة التى نحن بصددها الآن على تحديد العوامل التى تسهم بشكل أو بآخر فى عملية تكوين الرأى العام المســلم وتجعله يكون الصـــور الذهنية لما يدور حوله من قضــايا واحداث بشكل ما ، ويضفى على العالم المحيط به معنى ونظاما ويفسر ظواهر الحياة بجمالهـــا وقبحها . ذلك أن الانسان يفسر هذه الظواهر لأنه يتعلم كيف ينظر اليها بعين انتقائية ويصنفها ويعطيها مغزى معينا .

فالفرد ليس جهاز تسجيل سلبى يقوم باستقبال المنبهات التى تنتقل اليه من خلال حواسه ليتم تخزينها فى عقله ، ذلك أن الفرد هو الذى يحدد الطريقة التى يتم بها ادراك المنبهات ، ويحدد أيضا النتائج التى سيخرج بها من تلك المنبهات وهو الذى يأخذ المبادرة ويوجه هذه العملية . والمرء هو الذى يقوم بتحديد ما سيدركه ، ويعمل تصوره عن العالم واتجاهاته وتجاربه وتوقعاته عن المستقبل كمرشح تمر من خلاله تلك المنبهات ، ويعدل هذا المرشح ادراكه لأية تجربة من التجارب ، والناس تقوم بتشكيل مدركاتها بحيث تبنى لعالمها صـــورة وتحاول ان تضع الأشياء فى أماكنها أو تعاون التجارب السابقة على بناء تصـــور للعالم ، ويتكون هذا التصـــور فى المعتقدات ، ووجهات النظـــر ، والاتجاهات وتعمل الجماهير على اختيار المدركات التى تدعم ما تؤمن به أصلا (١٠) .

ويؤكـــد والترليمان Walter Lipman عـــلى وجود اختلافات كثيرة فى انطباعات الناس وتصـــوراتهم نحو العالم ، كما تختلف اهتمامات الجماهير وتوقعاتهم . ومن هنا تاتى أهمية اقامة علاقة بين ما يوجد داخل رؤوس هذه الجماهير وبين الواقع العملى الذى يحيونه (١١) .

وسنبدأ هنا بالقرآن الكريم لندرس الأثر الذى يمكن ان يحدثه فى تكوين الرأى العام باعتباره من أهم عوامل تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة وذلك لعدة إعتبارات سنذكرها بشىء من التفصيل الا انه يجب أن يكون واضحا لدينا أن درجة اسهام القرآن الكريم فى عملية تكوين الرأى العام يحكمها درجة ايمان الفرد وقوة عقيدته ، وبالتالى مدى تمسك الجماعة المسلمة بما احتواه هذا الكتاب المقدس من شرائع وتعاليم ، فمن غير المعقول أن يحدث القرآن الكريم اثره لدى كل المسلمين بنفس الدرجة وعلى نفس المستوى ذلك أنه بقدر الايمان به ، والقدرة على فهم محتوياته واستيعاب مدلولاته والاستعداد للعمل به بقدر حجم الأثر الذى يحدثه فى هذا الصدد ، فمعدل استجابة الجماهير المؤمنة الحريصة على الالتزام بما اشتملت عليه آياته يختلف عن معدل استجابة الجماهير المترددة أو العصاة من المسلمين . وقد أبرز القرآن نفسه هذه الحقيقة مؤكدا أن معدل التأثر بما ورد فيه وقوة الاستجابة لما اشتملت عليه تعاليمه وما سنته شريعته يحكمها قوة العقيدة ودرجة الايمان والاستعداد للعمل بما جاء به وتذكر محتوياته أكده الله عز وجل فى آية واحدة تكررت ثلاث مرات فى سورة واحدة ، وذلك فى قوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : الآيات ١٧ ، ٣٢ ، ٤٠) .

أى أن قوة الأثر الذى يتركه القرآن فى تشكيل الرأى العام يتوقف على درجة التقرب منه فكلما كان الجمهور قريبا من القرآن الكريم قارئا له ، عاملا به متعايشا معه كان أثره على تكوين اتجاهاته فعالا والعكس صحيح . أى أنه كلما كان المرء بعيدا عن كتاب الله غير عامل به ، لا يحفل بتعاليمه وشرائعه اضمحل بتأثيره على فكره واتجاهاته . ويرتفع معدل تأثير القرآن الكريم على من استجمعوا صفات أربع هى الايمان ، والاسلام ، والاحسان ، والتقوى . فمن جمع بين تلك الصفات فان تأثره بما فى القرآن سيكون متعاظما لن يتكون له رأى او ينشكل له اتجاه الا اذا نبع من القرآن واتسق مع ما اشتملت عليه آياته .

وتأسيسا على ذلك فاننا نستطيع القول بأن القرآن الكريم هو بمثابة المنظار الذى يرى المسلم من خلاله كافة متغيرات الحياة من حوله فيرى الخير خيرا ليتبعه ، والشر شرا ليتجنبه اى أن الرأى العام المسلم يحكم على ما يحيط به من منظور قرآنى أولا وقبل كل شىء .

يأتى القرآن الكريم على رأس العوامل التى تسهم فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة ، واذا كانت كافة العوامل الأخرى التى اتفق عليها الخبراء والباحثون ، والتى تتفاعل سويا لتشكيل هذه الاتجاهات تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصدد الا أن الأثر الذى تحدثه هذه العوامل محدود ومحكوم بنظرة الجمهور الى كل عامل منها وفى مدى ثقته وتفاعله معها ، وقد يتمرد الجمهور على هذا العامل أو ذاك أو يتشكك فيه أو يأخذ منه موقفا مضادا وبالتالى يسقطه من حسابه فقد يرفض نصيحة قائد أو زعيم أو لا يهتم بقضايا أو أحداث ، وقد يشك فى الرسالة التى تحملها وسيلة اعلامية أو أخرى وقد يتمرد على العادات والتقاليد الموروثة .. الخ .

ولكن الموقف مع القرآن الكريم يختلف ذلك أنه اذا طرحت قضية من القضايا أو فرضت احدى المشكلات نفسها على بساط البحث والنقاش ، أو أثارت احدى المسائل اهتمام الجماهير واضطرب الرأى العام بشأنها ، ولم يستطع الوصول الى موقف تتفق عليه الأغلبية وتؤيده الأقلية ، فان النص القرآنى اقدر على القضاء على هذه الاضطرابات ، وحسم هذه المواقف ومنع البلبلة فى الأفكار ، وعلى سبيل المثال اذا تفشت جرائم السرقة فى أحد المجتمعات الاسلامية وزاد نشاط اللصوص ، والاعتداء على الجماهير فى مركبات النقل واختطاف ما يحمله الرجال من نقود وما تحمله النساء من ذهب ومجوهرات ، وحوادث السطو على المنازل لسرقة حتوياتها من اثاث ، وحلى ومتاع وسادت ظاهرة السرقة فى هذا المجتمع . واصبحت هذه المسألة مثار اهتمام الرأى العام والمسئولين ، ولم تستطع اجهزة الأمن القضاء على هذه الجريمة فى المجتمع ، وعجزت القوانين

الوضعية عن وضع حد لها ، واضطربت الجماهير بشأنها وعاش هـذا المجتمع المسلم فى رعب نتيجة لذلك ، فان القرآن الكريم قادر على استئصال شأفة هذه الجريمة حيث يجد الرأى العام المسلم ضالته فى قول الحـق جل وعلا «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزءا بما كسبا» (سورة المائدة: آية رقم ٣٨) .

ولا يجد المجتمع المسلم سبيلا للخلاص الا من خلال تطبيق هـذا النص القرآنى ولا يتردد فى تنفيذ ما أمر الله ، لأن ما أمر به هو الحـق وهو الخير دائما طالما هو مؤمن بكتاب الله متمسك بما جاء به . واذا حدثت فتنة طائفية بين المسلمين وغير المسلمين واشـعلت بعض العناصر نار الكراهية والحقد بين المسلمين وغيرهم كما حدث فى لبنان من أحداث كادت تقضى على الحرث والنسل بفعل هذه الفتنة والتى استمرت آثارها المدمرة منذ عام ١٩٧٤ والى الآن ، وكما كاد يحدث فى حى الزاوية الحمراء بالقاهرة فلن يستطيع قائد أو زعيم ، ولن تستطيع الروابط الوطنية والمصـالح الاقتصادية والعوامل السياسية أن تقضى على هذه الفتنة ولن يتكون رأى عام مسلم صحيح نحو هذه الأحداث الا من خلال ما ذكره الله الذى يستطيع أن يجمع الجماهير المسلمة على كلمة سواء فى مواجهة هذه الأحداث منطلقا فى ذلك من قول الحق جل وعلا « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (سورة الأعراف : آية ١٩٩) . وقوله سبحانه « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (سورة البقرة : آية ٢٥٦) .

ولن استطرد فى الحديث عن القضايا والمشكلات التى يثور فيها الرأى وتضطرب الجماهير ، وتطرح فيه الأفكار والآراء التى قد لا تصل بالمسألة موضوع الجدل والنقاش الى حل يرضى كل أو أغلب أفراد الجماعة ، لأن الأفكار البشرية والمواقف الانسانية لن تصل فى قوتها المؤثرة مهما بلغت فى الرفعة والسمو الى ما تصل اليه كلمات الحق تبارك وتعالى من هذه القوة المؤثرة . فقد ترفض الجماهير أوامر الزعماء القادة ، وقد تتمرد على

العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، وقد لا تثق فيها تعرضه وسـائل الاتصال من أخبار وأفكار ولكنها لن تتجرأ أبدا على اعادة النظر فيما أنزل الله « ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم » (سورة الاسراء : آية ٩) .

ان القرآن الكريم يحتل مكانة مقدسـة ويتبوأ منزلة سامية فى قلوب وعقول جماهير المسلمين واذا حدد القرآن الكريم منهجا معينا نحو مسألة ما فان الرأى العام المسلم لن يقنعه قانون وضعى أو حجة فلسـفية أو مرسـوم ملكى أو قرار جمهورى الا اذا انسـجم مع ما ورد فى القرآن ، ولا اولوية لشىء على كتاب الله ، وبالتالى فان الجماهير المسلمة تظل قلقة غير مستقرة ، مضطربة بشأن هذه المسألة الى أن يسود ما ورد فى القرآن الكريم فينتهى القلق ويسـود الهدوء وتهدأ النفوس وتستريح العقول فى المجتمع المسلم الصادق الايمان .

كأن القرآن الكريم يترك الأمة المسلمة تتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية التى تعترض حياتها ، فاذا عيت بحلها وعجزت عن مواجهتها وتشابه الأمر عليها أسعفها القرآن الكريم بآيات بينات تنير ما أظلم ، وتهدى من ضل وتفضح من خان ، وتنزل العقوبة بمن أجرم .

ويرجع الدور المؤثر الذى يحدثه القرآن الكريم فى عملية تكوين الرأى العام وتشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة الى الاعتبارات التالية :

أولا : الدستور الشامل الجامع لكافة أمور الجماهير المسلمة :

ان القرآن الكريم هو الدستور الشامل الجامع المنظم لشئون المسلمين فلم يترك هذا الكتاب أمرا من الأمور التى تتصل بحياة الجماهير المسلمة من قريب أو بعيد الا وتناولها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وادلى بدلوه فيها تصريحا أو تلميحا يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » (سـورة الأنعام : آية ٣٨) وهذا يعنى أن القرآن الكريم

يحوى كل ما يهم الجماعات المسلمة فى يومها وغدها ، ويرد على تساؤلاتها فى شتى الأمور .

ويمكن أن نقدم عرضـــا مجملا لما احتواه القرآن الكريم على النحو التالى :

١ — **العقائد** : التى يجب الايمان بها فى الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وهو الحد الفاصل بين الايمان والكفر ، وفى ذلك يقول تعالى « آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير » (سورة البقرة : آية ٢٨٥) .

٢ — **الفضائل الاســلامية** التى تهذب النفوس وتصــلح من شأن الفرد والجماعةوتحذر من الأخلاق السيئة التى تؤدى بمعانى الانســانية الفاضلة ، وتسبب الشقاء فى الحياة .

ولسنا فى مجال ذكر ما اشتمل عليه القرآن الكريم من أوامر وتعاليم وارشادات تهىء مناخا صحيا لمولد الأخلاق الاســلامية ، فهو الذى منع الكذب وحذر من النفاق وحرم القتل والسرقة وتطفيف الكيل ، وحث على العدل والمساواة ، وبث روح الأخوة الاسلامية وكرم الانسان ، ورفــع من شان المرأة ، ومنع اكل أموال الناس بالباطل ، وحض على المروءة والكرم ، وغير ذلك من مئات الفضائل الأخرى التى حوتها آيات الكتاب والتى تكفل خلق رأى علم مسلم مزود بمفهوم خاص نحو مختلف الشئون . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الصدق والأمانة والمعروف والعفو والمغفرة والتسامح والاحسان . واذا استعرضنا آيات القرآن الكريم التى اشتملت على قيم اخلاقية سيعجز هذا البحث عن حصرها والقاء الأضواء عليها منها على سبيل المثال قوله تعالى فى القول الطيب : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حليم » (سورة البقرة : آية

٢٦٣) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) « وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (سورة الفرقان : آية ٦٣) « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هى أحسن فاذا الذين بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم » (سورة فصلت : آية ٣٤) . « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (سورة النساء : آية ٢٩) .

وينهى القرآن عن التباغض والتحاسد والكراهية فليس للمسلم أن يحسد احدا أو يغيطه على شىء آتاه ، بل هو مشفق على الناس مالهم فيه من غفلة ، فيحدثه قلبه قائلا « لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد ، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » (سورة آل عمران آية : ١٩٦ ، ١٩٧) . وبقوله تعالى « أيحسبون إنما نمدهم به من مال وبنين ، نسارع لهم فى الخيرات بل لا يشعرون » (سورة المؤمنون آية : ٥٥ ، ٥٦) ويقول « انما نملى لهم ليزدادوا اثما (آل عمران — ١٧٨) .

وعمل القرآن على ترسيخ دعائم الصبر كقيمة من القيم الاسلامية وكجزء لا يتجزأ يكمل به المسلمون ايمانهم كقوله تعالى « والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » (سورة البقرة آية : ١٧٧) وقوله « ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (سورة النحل : آية ١٢٦) وقوله كذلك « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ٢٠٠) .

كل هذه الفضائل وغيرها مما اشتمل عليها القرآن قادرة على الاسهام الفعال فى ترسيخ اتجاهات معينة للرأى العام المسلم رائدها الرئيسى هو هذا الكتاب المبين .

٣ — **الأحكام العملية** التي وضعها او وضع أصولها وهى المسماة « فقه

القرآن » . فجاء فى العبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم وزكاة وصدقة وحج وجهاد ويمين ونذر ما يقرب من مائة وأربعين آية ، وجــاء فى أحكام الزواج والطلاق وما يتبعها من مهــر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب ، وعدة ووصية وارث ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء فى أحكام المعاملات المالية كالبيع والاجارة والرهن والمداينة والتجارة ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء فى أحكــام الجنايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله فى أرضه أو الزنا والقــذف ما يقرب من ثلاثين آية . كما جاء نحو هذا تقريبا فى أحكام الحــرب والسلم وما يجب على الحكام من الشورى والعدل والمســاواة ، وسائر ما يجب عليهم للناس أو ما يجب على الناس لهم . كما جاءت آيات يصح أن تكون أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية ، وعلاقــة الأغنياء بالفقراء ، والقيام بحقوق العمال ما يعرفه الناس اليوم باسم « العدل الاجتماعى (١٣) .

٤ — **النظريات العلمية :** يرشد القرآن الكريم الناس الى النظر والتدبر فى ملكوت السموات والأرض ، وماخلق الله للتعرف على أسرار الله فى كونه وابداعه فى خلقه ، ويحثهم على طلب العلم والمعرفة الواعبة عن نظر واستدلال لا عن تقليد ومحاكاة . يقول تعالى : « ان فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا بل الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية ١٦٤) كما أنه فتح للناس بهذا الارشاد باب البحث عن خواص الأجســام فى أرضه وســمائه ، وهوائه ، ومائه ، فينتفعون بها فى حياتهم ، ويستخدمونها فى مقاصد التعمير والانشاء .

ويشــتمل القرآن الكريم على العلــوم الكونية والتشريعية والقانونية

والحربية والسياسية وغيرها مع انه نزل على رجل أمى لم يقرا ولم يكتب قط (١٤) .

انه مصدر ثراء ومعين لا ينضب للباحثين فى مختلف فروع العلم والمعرفة فى شتى المجالات ومناحى الحياة .

والقرآن الكريم هــو المنبع الأصيل الذى خرجت منه نظريتا المعرفة الاسلامية ، والمنهج العلمى التجريبى والذى استمد منه ابن الهيثم نظرية الضوء وابن خلدون مفاهيمه عن بناء المجتمعات ونموها وسقوطها وهو الذى هدى الخليل بن أحمد الى قوانين اللغة والموسيقى والشعر (١٥) .

وقد تعرض القرآن لكثير من عوالم السماء والأرض واستعرضها كأثر من آثار الألوهية فى طريق الاستدلال الى الله ، فالعلوم التى تبحث عن السموات والأرض والنجوم ، وتقلبات الليل والنهار من علوم القرآن . وما يبحث عن الانسان ومبدأ تخليقه وأطواره فى حياته وعوامل التأثير فيه هداية واختلالا فى علوم القرآن ، وما يبحث عن الحيوان والنبات والجماد من علوم القرآن ، كل فى الدائرة التى تخصه وبقدر الحاجة التى تتطلبها هداية القرآن ، وقد تعرض القرآن لكل هذا كما تعرض لكثير مما يتصــل بأبحاث الفلاسفة والأخلاقيين (١٦) .

وهذا الثراء العلمى الذى احتوى عليه القرآن الكريم كفيل بالاســهام فى ايجاد شكل منفرد للرأى العام المسلم يجعل نظرته للعلم وأهله نظرة يملؤها الاكبار والاجلال قد تختلف عن مفهوم الرأى العام غير المسلم له ، فليس الاسلام دين مناسك تؤدى وشعائر تقام فقط ولكن العلم من دعائمه الرئيسية التى لا يستطيع اغفالها أو الاستغناء عنها .

٥ ــ **قصص الأولين افرادا وأمما** ، وقد أورد القرآن الكريم فى ذلك كثيرا مما يثير الاعتبار ويرشد الى سنن الله فى معاملـــة خلقه الصالحين منهــم والمفسدين ، وهذا هو مقصد القرآن الكريم من ذكر هذه القصص .

والقرآن الكريم هو المصدر الصحيح لأخبار جميع الرسل والأنبياء الذين آمنوا . وقد حدد القرآن الكريم فى هذه القصص وبشكل تفصيلى منهج أولى العزم من رسل الله فى دعوتهم للاستفادة منها ، كيف طبق كل رسول دعوته مع قومه وما يستفاد من منهج كل رسول (١٧) « لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب » (سورة يوسف : آية ١١١) .

وترد قصص الأنبياء فى القرآن كجزء من نسيجه الدينى ، أى أن القصة التى ترد فى القرآن تكون مقيدة بغرض دينى وتأتى أساسا للدعاية لهذا الغرض ، بينما هى فى نفس الوقت عمل فنى معجز ، ويستحيل على بشر أن يقدم فنا معجزا ودعوة مباشرة فى نفس الوقت ، غير أن قصص الأنبياء فى القرآن تفعل هذا كله بشكل ناعم لا تحس فيه بالجهد ، وفى قصص القرآن يروعك أن ترى الله يحكيها عشر مرات ، أو خمس عشرة مرة بنفس المستوى ، وبتأثير مختلف ويظل مستوى القصة فى الذروة رغم تكرارها ، وفى كل مرة يحكى الله القصة يعطيك تأثيرا معينا ، ويملؤك بايحاء خاص يختلف عما سبق أن أعطاه لك وهذه معجزة فى فن الكتابة لا ترى لها مثيلا فى أى كتاب على الأرض غير هذا الكتاب (١٨) .

واذا امعنا النظر فى موسى — على سبيل المثال — وتأملنا لقاء موسى بكلمات ربه ، وموقفه أمام النار المقدسة فى وادى طوى ، فان القرآن يحكى هذه الواقعة أكثر من مرة ، يملؤك فى احداهـا بالخوف والرهبة والجلال ، ويملؤك مرة اخرى بالحب والحنان والأمل وهكذا .

وعلى الرغم من أن القرآن قد نزل منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ، ولم يكن عالم الأدب قد اكتشف قواعد القصة القصيرة أو أصول الدراما ، أو فن السينما الا أنه قدم هذه القصص فى قوالب أدبية وأنماط فنية متقدمة ومؤثرة (١٩) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يثرى الرأى العام بأخبار القرون السالفة

والأمم البائدة كقصص الأنبياء مع اقوامهم ، خبر موسى ، والخضر ويوسف واخوته أصحاب الكهف ، وذى القرنين ، ولقمان وابنه ، واشباه ذلك من الأنبياء ، كما يكون اتجاهاته نحو بدء الخلق ، وما فى التوراة والانجيل والزبور ، وصحف ابراهيم وموسى (٢٠) .

كما يزود الرأى بخلفية تاريخية عن الأمم السابقة فذكر معاشهم ، ووصف حياتهم ونشاطهم ، وبين عقائدهم ومذاهبهم ، وأوضح مواقفهم من رسل الله اليهم وبذلك حفظ لنا مادة طيبة للقصة القرآنية المشتملة على الأحداث والأشخاص وهى تشتمل على أحداث حقيقية سابقة ، تملك جميع عناصر القصة الفنية فالأشخاص والحوادث موضوع الحوار واضح فيها ، وهو ما يمنحها عناصر التأثير على الرأى العام لا سيما أن آيات القصص جاءت على أسلوب القرآن الكريم وهو اسلوب خاص ، لم يسبق اليه ولم يلحق به ، فهو لم يلتزم أسلوب المؤرخين ولا طريقة الكتاب فى تنسيق الكلام وترتيبه على حسب الوقائع التى فى القصة الواحدة ، وانما ينسق الكلام فيه بأسلوب يأخذ بمجامع القلوب ، ويحرك الفكر الى النظر تحريكا ، ويهز النفس للاعتبار هزا . والقصة القرآنية من النوع الهادف القائم على الحق الذى يهدف الى تحقيق خير الجماعة المسلمة (٢١) .

كما تهدف القصة القرآنية الى بث مجموعة من المعانى والقيم فقصة آدم تدعو الى التزام طريق الله وطاعته والتحذير من ابليس وغوايته ، وقصة نوح تدعو الى الهدى والنفع والطاعة وتكره الجدل والمراء والغرور ، وقصة مدين تدعو الى العدل وتكره التطفيف ، وقصة لوط ويوسف تدعو الى التمسك بالطهر والعفة ، وقصة ابراهيم ترسخ أدلة التوحيد وتبطل الشرك والشركاء ، وقصة فرعون تكره الظلم والجبروت وتدعو الى الاستقامة والأمان . وهنا نرى أيضا أن القصص القرآنى يعمل على تصحيح مسار العقائد لغير المسلمين على اختلاف عقائدهم وتنوع بيئاتهم ومستوى أفهامهم (٢٢) .

٦ — لم يقتصر القرآن الكريم على تزويد الرأى العام بأخبار الأولين

وإثراء الجمهور بقصص الأنبياء والرسل ، ولكنه تميز بقدرة كبـــيرة على **الاخبار بانباء المستقبل** ، مما لم تقع أحداثه وقت نزول الآية التى تحمـــل الحدث فجاء ذلك شاهد صدق على صحة هذه الآية مما يجعل الجمهور يزداد ثقة وايمانا بكل ما يحمله القرآن من أنباء الغيب وذلك شأن قوله عز وجل مخبرا المسلمين برؤيا رسول الله مؤكدا دخوله مكة « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شـــاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون ، فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا » (سورة الفتح : آية ٢٧) وقد تحقق ما انبأ به القرآن فى هذا الصدد .

وكقوله تعالى متنبئا بهزيمة الفرس عـــلى يد الروم أهل الكتاب فى المعارك التى كانت تدور رحاها بينهما آنذاك « غلبت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون » (سورة الروم : آية ٢ ، ٣) . وقد أثبتت نتائج الحرب وسير المعارك صحة ما ورد فى القرآن الكريم .

وكوعده المؤمنين بالنصر على كفار مكة ، وقد تحقق هذا الوعد يوم بدر « واذ يعدكم الله أحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين » (سورة الأنفال : آية ٧) .

وهذا النوع المتفرد من الاعلام ، الذى تميز به القرآن الكريم ، ولم تأت الأيام على مدى الأربعة عشر قرنا التى مضت منذ نزول القرآن الكريم بما يناقض أو يخالف خبرا واحدا من أخباره يزيد الرأى العام يقينا وتصديقا ، ويمنحه ثراء فكريا يصعب على أى رافد آخر من روافد الفكر والمعرفة أن يجاريه فى ذلك .

ثانيا : الاطار المنظم للسلوك الانسانى فى الاسلام :

انه من خلال النظرة العلمية المتأنية ــ وبعيدا عن أية مشاعر دينية ــ يستطيع الباحث فى الجانب السلوكى للقرآن الكريم أن يقرر بأن القرآن

الكريم قد وضع للفرد والمجتمع ، وبالتالى للرأى العام ، اطارا سـلوكيا معينا أملته عليه جوهر العقيدة الاسلامية . وهو مجال على درجة كبيرة من الثراء للعلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، والعلوم السلوكية بصفة خاصة ليستنبطوا منه موسوعة شاملة عن « السـلوك القرآنى » أو « السلوك الاسلامى » وهذا الاطار لا يتناقض من قريب أو بعيد مع الطبيعة الانسانية ، ولكنه ينسجم مع فطرة الانسان ويسـد حاجاته ، ويهذب غرائزه ، ويرتقى برغباته فلم يطلب منه أن ينعزل عن واقع الحياة ، ويعيش فى معبد أو دير ويحرم نفسه من اداء الدور المنوط به فى هذه الدنيا وهو خلافة الله على هذا الكوكب ، ولم يطلق له العنان ليفسد فى هذه الأرض ويقضى على الحرث والنسل أو يعيش كما تعيش البهائم يأكل ويشرب ويتناسل غير مدرك لحق الله عليه ولكنه وضع ميزانا دقيقا لهذا وذاك ، ولم يدع أحدهما يطغى على الآخر « وكان بين ذلك قوما » (سورة الفرقان : آية ٦٧) .

وهذا بدوره يدفع الرأى المسلم الا يصدر حكمه على الأشياء الا فى واقع هذا الموقف القرآنى نحو كل مشكلة تعترض حياته ، دون المغالاة فى جانب على حساب الجانب الآخر ، فلا مغالاة فى العمل على حسـاب العبادة كما هو الحال فى المجتمعات الشيوعية ، ولا طغيان لشهوات الجسد على حساب مطالب الروح كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ولا مغالاة فى العبادة على حساب مطالب الحياة كما هو الحال فى مجتمعات الأديرة من المعابد وبيوت النار ، ولكنه السلوك الوسيط « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (سورة البقرة آية : ١٤٣) .

ولم تكشف الدراسـات العلمية والبحوث الاستكشافية على مدى التاريخ سواء على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى ما يناقض ما أتى به القرآن من مبـادىء ونظريات ، ولكنها حتى الآن تؤكد حتى ما احتواه من سلوكيات تنسجم مع الطبيعة البشرية وتتسق مع أوضاعها ، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية :

ب- حث القرآن الكريم على الزواج ورغب فيه ، وعالج كل الآثار السلبية التى قد تترتب عليه بشكل يحقق صالح الطرفين ولا يضر بأى منهما ، وأوجد صيغة عملية نظيفة لعلاقة الرجل بالمرأة اثبتت كافة التجارب، أن ما عداها هو الباطل والدمار للصحة والمال والمستقبل .

- اهتم القرآن بعلاقة الانسان بأخيه الانسان مدركا أن الانسان مدنى بطبعه لا يستطيع الحياة بعيدا عن بنى جنسه ، فاهتم بصلة الرحم وأكد على دعمها واهتم بعلاقة الجوار ودعا لها ، وأوجد صيغة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين سواء أكانوا أهل كتاب أم ملاحدة وحفل كثيرا بعلاقة المسلم بأخيه المسلم فى أى موقع وهو ما نسميه اليوم بفن العلاقات العامة ، وفى ذلك يقول تعالى « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا (سورة الفتح آية : ٢٩) .

- شجع القرآن الكريم على العلم والعمل ، ورفع منزلة العلماء ، وجعلهم فى مصاف الأنبياء والرسل انطلاقا من القاعدة الأصيلة التى تفيد بأن الانسان لا يسترد قيمته الا من اسهامه فى الحياة العامة ، وأن المجتمع المسلم لن يستطيع أن يتقدم ويعبر عن نفسه الا اذا كان العلم هو منهاج حياته واطار سلوكه . يقول الحق فى ذلك « انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور » (سورة فاطر : آية ٢٨) .

- وضع القرآن الكريم للمسلمين من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يشكل اطارا سلوكيا متميزا للجماعة المسلمة بما يغنيهم عن البحث عن نظم أخرى ، ولم تعثر البشرية على نظام له طابع الشمول والاستمرارية على مر الأحقاب كالنظام الاسلامى ، والقرآن هو رافدة الأساسى . انه الاسلام الكافى به الله فقد ما سواه « كما أكد ذلك حاطب بن أبى بلتعة فى حديثه للمقوقس وهو يدعوه الى الاسلام (٢٣) .

وإذا استعرضنا تاريخ الشـــعوب الاسلامية منذ بزوغ فجر الدعوة الاسلامية الى الآن سنجد أن فترات الضعف والهوان والتردى التى عاشت فيها هذه الشعوب كان سببها الرئيسى هو جنوح هذه الشعوب عن السلوك الاسلامى القويم ، وعن منهج القرآن الكريم فى العمل والحياة .

— وضع القرآن اطارا سلوكيا شـــاملا لكل مسلم فى مجال عمله فجعل العدالة منهج عمل القاضى انطلاقا من قوله تعالى « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (سورة النساء آية : ١٣٥) وجعل حسن الادراك وبعد النظر ولين الحديث منهج عمل الداعى حتى مع قساة القلوب غلاظ السلوك شأن فرعون ، فقال تعالى موجها حديثه الى موسى وهارون « اذهبا الى فرعون انه طغى ، فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه آية : ٤٣ ، ٤٤) وقال على لســـان ســـيد الدعاة محمد بن عبد الله « قل هـــذه ســـبيلى أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى » (سورة يوسف آية : ١٠٨) .

وجعل دقة الميزان واستقامة القسطاس منهج عمل التاجر « والسماء رفعها ووضـــع الميزان . ألا تطغوا فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقســـط لا تخسروا الميزان » (سورة الرحمن : آية ٧ ، ٨ ، ٩) وحدد وللخليفة أو الحاكم منهج عمله « وان حكمت فاحكم بينهم بالقســـط ان الله يحب المقسطين » (سورة المائدة : آية ٤٢) ، « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (سورة المائدة : آية ٤٩) . وحدد للطبيب والمعلم والصانع والزارع والمهندس والعامل وغيره ، لكل منهج عمله ، وحدد للجميع اطارا سلوكيا اسلاميا لعمل كل منهم أجمله فى قوله عز من قائل « من عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (سورة النحل : آية ٩٧) .

ووضع القرآن اطارا سلوكيا للجماهير المسلمة نحو القاتل والســـارق والزانى وغيرهم ، فعن القاتل قال « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » (البقرة ١٧٨) . وعن السارق والسارقة قال « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (سورة المائدة : آية ٣٨) وعن الزانى والزانية قال « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنون » (سورة النور : آية ٢) .

كما وضع القرآن منهجا للعبادات الاسلامية كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها يؤكد ذلك قوله :

« قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (الآيات م ١ — ٤) .

« ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » (سورة آل عمران : آية ٩٧) .

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » (سورة البقرة : آية ١٨٣) .

— نهج القرآن الكريم نهجا خاصا فى تكوين اتجاهات جماهير المسلمين نحو غير المسلمين سواء اكانوا نصارى أم يهودا أم مشركين أم ملاحدة ، أم وجوديين أم صائبة . ولن يتسع المجال هنا لذكر الآيات القرآنية التى تحدد المنهج الاسلامى للسلوك مع غير المسلمين ، ولكن القرآن الكريم حدد موقف الاسلام من الأديان التى سبقته بقوله تعالى : « قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » (سورة البقرة : آية ١٣٦).

ورسم السلوك الاسلامى مخاطبة أهل الكتاب من خلال قوله عز

وجل : « لا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن الا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والاهنا والاهكم واحد ونحن له مسلمون » (سورة العنكبوت : آية ٤٦) وحسم القرآن الكريم علاقة المصاهرة بين المسلمين والمسلمات بالمشركين والمشركات فى قوله عز وجل « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون الى النار ، والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » (سورة البقرة : آية ٢٢١) . الا أن هذا لا يمنع المسلم من الوقوف الى جانب غير المسلم فى محنته « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » (سورة التوبة : آية ٦) .

— حض القرآن الكريم على ترسيخ قيم ومعانى معينة ينطلق من خلالها الرأى العام المسلم فى معالجته لمختلف جوانب الحياة فهو الذى حض على الصدق ورغب فيه « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » وقال « وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٠).

كما حث المسلمين على تحقيق العدل ، وجعله قاعدة أساسية لنظام الحكم الاسلامى ، وهو قيمه من قيم الاسلام الكبرى . فأكد القرآن على اشاعتها بين الناس ولو كان بيننا وبينهم من البغضاء ما يملأ القلوب بالضغينة والكراهية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب انتقوى » « واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » وقال « واذا قلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلك وصاكم به لعلكم تذكرون » (سورة الأنعام : آية ١٥٢) .

من أجل ذلك نجد القرآن يحارب نزعة الهوى والبغضاء والميول

الشخصية التى قد تنحرف بالسلوك الانسانى عن جادة الصواب والحق .

ووضع القرآن اطارا معينا للسلوك الاسلامى فى القتال ومع الأسرى ومع اليتامى والأرامل والنساء والشيوخ والوالدين والأبناء والرؤساء والمرءوسين والأزواج والزوجات والمؤمنين والعصاة ، وأهل العلم والجهلاء وغير ذلك من الفئات التى وضع لها القرآن الكريم معالم واضحة وكيفها تكييفا اسلاميا خاصا ينسجم مع طبيعة هذا الدين .

ورغب القرآن الكريم فى احترام المواثيق والوفاء بالعهود فى وقتها دون نقص أو مماطلة ليتم الفوز بمحبة الله « بلى من أوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين » (سورة آل عمران : آية ٧٦) والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون أولئك هم الوارثون » (سورة المؤمنون : آية ٨) .

فى حين انذر وتوعد الذين يتركون عهد الله الذى عاهدهم عليه من أداء الحقوق والقيام بالتكليفات فانهم لا يجنون الا ثمنا قليلا من أعراض الدنيا مهما عظم فى نظرهم ، ولا نصيب لهم فى متاع الآخرة ، ويعرض عنهم ربهم ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة نظرة رحمة ، ولا يغفر لهم آثامهم ولهم عذاب مؤلم مستمر الايلام . « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لاخلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم » (سورة آل عمران : آية ٧٧) . وقال عز وجل « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون فى الأرض أولئك هم الخاسرون » (سورة البقرة : آية ٢٧) .

من هذا العرض المجمل نجد أن ما اشتمل عليه القرآن الكريم لسلوك الجماهير المسلمة كفيلة بأن تطبع الرأى العام بطابع معين من خلال غرس اتجاهات ومعانى مميزة لدى الجماهير المسلمة تجعل القرآن هو الرافد

الرئيسى لمعلوماته وأفكاره ، والقادر على تحديد موقفه وتشكيل نظرته لمختلف الشئون العامة والخاصة التى تكتنف حياته .

ثالثا : العامل المؤثر فى تكوين الاتجاهات العقلية :

يوجه القرآن الكريم الى العقل البشرى ، وهو العضو الذى يميز الانسان عن سائر الكائنات الأخرى ليزوده بما يجهل ، ويعلمه ما لم يعلم ، ويشكله تشكيلا يتسق مع نهجه ومحتواه وتعاليمه ، فالقرآن هنا يسهم بصورة لا يرقى اليه عامل آخر مهما بلغت قوة تأثيره فى تشكيل فكر الأمة المسلمة وفى مخاطبة الجماهير على اختلاف مشاربها .

فيدعو القرآن الكريم المرء كى يفكر ويتدبر ويستخلص الحقيقة الخالدة مما يدور حوله ، ولا يدخل هذا الدين الا على ما يصل اليه عقله السليم وفكره الناضج ويرفض توارث العقيدة عن الآباء والأجداد والقادة وغيرهم دون بحث أو تمحيص لأن فى ذلك تعطيلا للعقل عن آداء واجبه . بل أن القرآن شدد النكير على الذين اهملوا عقولهم ، وبالغ فى تقريع أولئك الذين لم يحكموا عقولهم أو لم يطلقوها من قيود التقليد الأعمى (٢٤) .

وفى ذلك يقول « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب اقفالها » (سورة محمد آية رقم ٣٤) وقد كانت أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ بمثابة نداء الى العقل للتفقه فى خلق الانسان « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق » (سورة العلق : آية رقم ١ ـ ٢) وما أكثر الآيات القرآنية التى تطلب من الانسان أن يفكر ويتدبر ، ويطلق سراح عقله ليستنبط ويعتبر من خلال النظر الى ما حوله من ظواهر طبيعية أو حقائق علمية ، وما أكثر هذه الآيات التى توجه الى أولى العقول ، وأولى الألباب ، وأولى البصيرة منها على سبيل المثال :

« فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب » (سورة الزمر : آية رقم ١٧ ، ١٨) .

« ان فى خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية رقم ١٦٤) .

« وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر الا أولو الألباب » (سورة آل عمران : آية ٧) .

« وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ، ولعلهم يتفكرون » (سورة النحل : آية ٤٤) .

وهكذا نرى ان القرآن الكريم قد خاطب العقل واعتمد على كثير من المسلمات فى مناقشته للرأى العام ، وانطلق من الجدل الذى يستنتج النتائج بعد ذكره للمقدمات الصادقة فيعرض أمام العقل نتائج ثابتة صادقة ، أو هى نتائج ذات تأثير نفسى بالغ فهى لا تقف عند شكلية القياس ، بل تجعل المجادل كلما وصل الى نتيجة ازداد ايمانا وتصديقا ، كما يعتمد القرآن على الجدل العقلى الذى يثمر ايمانا وطاعة من أجل الوصول بالعقل الى اقتناع كامل بالشىء الذي هو محل الجدل ، فيأتى بالأمر موضوع النقاش ويحلله الى منتهى أقسامه ويرد كل أقسامه ويرد كل قسم على حدة لينتهى أخيرا الى الرأى الحق (٢٥) .

والقرآن هو الذى أعطى علماء المسلمين النسق الكاشف الذى هداهم الى النظر فى الطبيعة ، والبحث فى الأرض « قل أنظروا ماذا فى السموات والأرض » (سورة يونس : آية ١٠١)وهو الذى مضى بهم حتى أنشأوا المنهج العلمى التجريبى الذى كشف آفاق المجهول ، فقدموا من خلاله اضافات جديدة تقدمت بها الانسانية .

وهذا يوضح لنا ان القرآن الكريم يخاطب العقل ويحترمه ، ويجعل

دعوته في متناول ذوى العقول لتكون جزءا من الحياة التى يحياها الجمهور المسلم ويدعوا المؤمنين به أن يتدبروه وأن يأخذوا تعاليمه عن بحث واقتناع ، ومن لم يقتنع بعد البحث وتقليب وجوه النظر فهو فى حل من قبول دين الاسلام ، كما ان الاسلام ليس فى حاجة اليه .

وبناء على هذه الحقيقة فان الله تعالى يقول على لسان نبيه « قل هذه سبيلى أدعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين » (سورة يوسف : آية ١٠٨)

وهكذا نرى أن دعوة القرآن الكريم أساسها البصيرة أو العقل ، وهى حين تخاطب العقول فانها لا تريد من الناس قبول شىء دون برهـان أو دليل ذلك أن ما جاء فى رسالة الاسلام التى يتضمنها القرآن الكريم يوافق العقل المجرد (٢٦) .

ان قيمة المرء فى القرآن ترتفع كلما ارتفعت اهتماماته العقلية ، وهو كتاب أجدر بعلماء العلوم الحديثة ان ينكبوا على دراسته والعمل بنواحيه ذلك ان كل ما فيه يوافق آخر ما استطاع ان يصل اليه العقل البشرى حيث انه من اهم الأهداف الاصلاحية للقرآن تحرير العقل البشرى من رق التقليد والخرافات وتوجيهه نحو الحجج المنطقية من خلال التفكير الحر ، وقد حارب القرآن الوثنية لانها انحطاط بالعقل وعمى فى البصيرة (٢٧) .

واصبح القرآن بالتالى جديرا بقدرته على تشكيل الاتجاهات العقلية لجماهير الرأى العام ، قادرا على تكوين آرائهـم نحو كافـة ما يعترض حياتهم من وقائع وأحداث يقف الرأى العام غير المسلم متحيرا أمامها .

رابعا ـــ يلعب الدور الفعال فى البناء النفسى والروحى والجسمى :

لا يقتصر الدور الذى يقوم به القرآن الكريم على تشكيل عقل الجماعة المسلمة وتكوين فكرها ، ولكنه يسهم فى شفاء نفوسها ، وتكييف وجدانها وطمأنة قلوبها « الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله الا بذكر الله تطمئن

القلوب » (سورة الرعد : آية ٢٨) . بل الجماهير المسلمة تزداد ايمانا كلما سمعت ما حوته آيات القرآن « انما المؤمنـون الذين اذا ذكـر الله وجلت قلوبهم ، واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون »

ويذهب القرآن الكريم فى هذا الصدد الى مـدى بعيد فى تشكيـل اتجاهات الرأى العام حيث يقوم باستمالة افئدة المسلمين وهوايتهم بمـا يتضمنه من أسلوب رائع ومعان سامية ، وحكم بالغة ، وبيان الهى ، وقبس ربانى ، ويأخذ القرآن الكريم طريقه الى القلوب ، ويستولى على النفوس فيهدهد كبرياءها ويزيل جماحها ، ففتحت له القلوب وأذعن له أهل الفصاحة والبيان ومدحه الجبابرة (٢٨) .

ويرى الشيخ محمود شلتوت أن القرآن الكريم أنزله الله دواء لأمراض القلوب وشفاء لما فى الصدور ذلك أن أمراض القلوب أمراض معنويـة وشفاؤها بأدوية معنوية والقرآن قد عالج مرض الجهل بالعلم ، ومرض الشبهة بالبرهان ، ومرض الشهوة بالحكمة (٢٩) .

والقرآن هو النور الكاشف لجميع الظلمات القلبية ، والمبدد لسائر الجهالات والمبين لسائر الحقائق والأسرار الكونية ، فيأخذ على عاتقـه الشفاء التام لجميع الأمراض العقلية ، والنفسية ، والقلبية شفاء من الكفر والشرك والقلق والاضطراب والحيرة والخوف والكبر والحسد ، والكسل والعجز ، والبخل والشح والظلم (٣٠) .

وقد ذكر القرآن فى اثبات هذا الشفاء وتقريره قوله تعالى : « وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين » (سورة الاسراء : آية ٨٢) وقوله « يأيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور » (سورة يونس : آية ٥٧) وقوله « قل هو للذين آمنوا هدى وشفـاء » (سورة فصلت آية ٤٤) وقوله « ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صـدور قـوم مؤمنين » (سورة التوبة : آية ١٤)

ويرى القرآن فى ذلك ان النفس المختلـة تثير الفوضى فى احكم النظم

وتستطيع النفاذ منه الى اغراضها الدنيئة ، والنفس الدنيئة ترفع الفتوق فى الأحوال المختلة ، ويشرق ميلها من داخلها فتحسن التصرف والسير وسط الأنواء والأعاصير (٣١) .

ويعمل القرآن الكريم فى العديد من آياته علـى تحقيق الهدوء النفسى للجماهير المسلمة ، وتحقيق السكينة والثقة فى حكمة الله وعدله وتصريفه . فالله عادل رحيم لا يقضى بالشر الا لسبب ولحكمة أو فائدة أو استحقـاق عادل ، يقول تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (سورة البقرة : آية ٢١٦) فلا يفرح المسلم لكسب أتاه ، ولا ييأس بسبب خسران أصابه ويمعن القرآن فى تحقيق الراحة والهدؤ النفسى لجماهير المسلمين حتى فى مواجهة أقسى الظروف ونهاية المطاف فى الحياة الدنيا وهو الموت فيقـول تعالى فى ذلك « ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور » (سورة الحديد : آية ٢٢ ، ٢٣) . « قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا » (سورة التوبة : آية ٥١) .

والرأى العام المسلم مطالب بترك أهواء النفس الى وجه الحق ، ويكف عن التلهف والحركة وراء الأغراض والمناصب والرياسات والمغانم ، ويسكن الى جنب الله وهل بعد الله مغنم ، ومثل المسلمين هنا كلما تركوا شهوة من شهواتهم وجدوا لها عوضا حلاوة فى قلوبهم وراحة لنفوسهم ، ونـورا فى بصائرهم .

وكلما اقترب الجماهير المسلمة من القرآن الكريم كلما تشكلت اتجاهاتها وعبرت هذه الاتجاهات عن نفسها تعبيرا ينسجم مع ما ورد فى ذلك الكتاب الذى حدد الدواء لكل داء فى الفكر والنفس ولا يسهم القرآن فقط فى البناء الذهنى والنفسى والروحى للجماهير المسلمة ولكنه يسهم أيضا فى البنـاء

الجسمى لهذه الجماهير ، وقد تعرض القرآن الكريم لمسائل صحية هامة فى الاعتناء بالصحة وسلامة الأجسام ، وقد كان لتوجيهاته فى التحليل والتحريم فى الافعال والاطعمة والأشربة ما ساعد المعرفة العلمية على الكشف عن بعض جوانب حكمتها ، وقد استخدم لفظ الشفاء فى ستة مواضع فى القرآن الكريم (٣٢) .

ولو تمعنا الزاوية الصحية للدين الاسلامى سنرى أن تعاليمه تهدف الى خلق مجتمع سليم البنية ، صحيح الجسم ، فهو يحرم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير لما فيها من مؤثرات ضارة على صحة الناس ويحث على أكل الطيبات ويمنع الزنا لما له من مساوىء وشرور تؤثر على صحة المرأة والرجل فى الوقت الذى يشجع فيه الزواج بهدف خلق علاقات طبيعية وصحيحة ، ويطالب باعتزال النساء فى المحيض وعدم الاقتراب منهن حتى يطهرن ويحرم الخمر لأنها تذهب بأعلى ما منح الخالق لعباده ، تذهب بعقله الذى يميزه عن سائر الكائنات ، وهو الذى يحث دائما على النظافة واعتبرها احدى شعب الايمان .

وقد كتب ابن القيم الجوزية عن الفوائد البدنية للصوم على سبيل المثال فقال ان منافعه البدنية والقلبية والروحية تفوق الاحصاء ، وله تأثير عجيب فى حفظ الصحة واذابة الفضلات وحبس النفس عن مؤذياتها (٣٣) .

وهكذا يهيىء القرآن الكريم المناخ المناسب لتشكيل اتجاهات جماهير مسلمة تتواءم فى اتجاهاتها العقلية وصحتها النفسية وقدراتها الجسمية مع ما تضمنه هذا الكتاب من مبادىء وما اشتمل عليه من تعاليم .

خامسا : القوة المعجزة لكافة القدرات البشرية :

تبرز المكانة المقدسة والقيمة الكبيرة للقرآن الكريم فى اعجازه لكل من حاول أو يحاول التصدى لشىء مما ورد فيه .

والمعجزة هى خرق لنواميس الكون ، يعطيها الله سبحانه وتعالى لرسله

ليدل بها على منهجه ويثبت أقدامهم ، ويؤكد للناس أنهم رسله تؤيدهم السماء وتنصرهم ، والسماء حين تؤيد وتنصر ، تقف قوانين البشر عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئا (٣٤) .

والقرآن هو معجزة دالة على صدق الرسول فى دعوى الرسالة ، والتبليغ عنه سبحانه ، وقد أمر الله رسوله أن يتحدى به القوم فتحداهم حتى ظهر عجزهم وتمت عليهم الحجة (٣٥) .

ذلك أن كل نبى قد جاء الى قومه بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ، فقوم موسى نبغوا فى السحر فجاء موسى عليه السلام بمعجزة السحر ، وتحدى قومه ، فكان أول من آمن به هم السحرة « والقى السحر ساجدين ، قالوا آمنا برب العالمين ، رب موسى وهارون » (سورة الأعراف آية : ١٢٠ — ١٢٢) .

وجاء عيسى الى قومه وقد نبغوا فى الطب فأبرأ الأكمة والأبرص وزاد على ذلك باحياء الموتى باذن الله . فكان التحدى من جنس ما نبغ فيه قومه كما اقتضت حكمة الله أن تكون معجزة محمد من جنس ما اشتهر العرب بالنبوغ فيه .

ومحمد ﷺ جاء والعرب قوم بلاغة وفصاحة فجاء اليهم بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ، وهو بلاغة القرآن التى تحدتهم وأعجزتهم (٣٦) .

وليس أدل على اعجاز القرآن من عجز العرب وهم ملوك الكلام عن معارضته وبهذا العجز يثبت أنه ليس من كلام البشر ولا من صناعة المخلوقين ، وليس وراء ذلك الا الله (٣٧) .

وقد تحدى الله عز وجل أهل الكفر والنفاق ان كانوا فى ريب من صدق ما به فلديهم الحجة الظاهرة التى تبين لهم الحق ، مطالبا اياهم ان يأتوا بسورة مماثلة من سور هذا القرآن فى بلاغتها وأحكامها وعلومها وسائر هدايتها وطالبهم أن ينادوا الذين يشهدون لهم ليستعينوا بهم فلن يجدوهم

ولن يستطيعوا الاتيان بسورة مماثلة لسور القرآن بحال من الأحوال لأنه ليس من طاقة المخلوقين (٣٨) .

وفى ذلك يقول عز من قائل « وان كنتم فى ريب مما أنزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين ، فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » (سورة البقرة : آية ٢٣ ، ٢٤) ويؤكد عز وجل هـذا الاعجاز فى مواجهة الثقلين انسهم وجنهم بقوله « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٨) .

ووجوه الاعجاز القرآنى كثيرة تشهد انه وحى الهى منها فصاحته فى كل المواضع ، ووفرة بلاغته وسلامته من التناقض ، وغزارة معانيه واشتماله على أنباء غيبية وما تضمنه من قصص (٣٩) .

واذا كانت سائر معجزات الأنبياء قد انقضت بانقضاء أوقاتها ولم يبق الا خبرها فان القرآن الكريم ذا المعجزة الظـاهرة لا تزال حجته قاهرة ومعارضـته ممتنعة كما كان عليه منـذ أول نزوله وطوال أحقاب التاريخ وتعاقب الأمم .

ذلك أن معجزة القرآن تختلف عن معجزات الرسـل السـابقين التى خرقت قوانين الكون وتحدت واثبتت ان الذى جاءت على يديه رسول صادق جاء من عند الله ، الا انها معجزات كونية تقع مرة واحدة لا يؤمن بها الا من يشاهدها ، ولمن لم يرها تصبح عنده مجرد نبأ ان شاء صدقه وان شاء لم يصدقه ، ولو لم ترد هـذه المعجزات فى القرآن لكان من الممكن انكار حدوثها أو الشك فى ذلك ، فهى لا تتكرر أبدا (٤٠) .

ولكن عطاء القرآن متجدد دائما ، ويختلف عطاؤه من جيل الى جيل ، فهو لكـل الأجيال ولكل الأمم ، فهو للبشر جميعا فى كل الأزمان وكـل

الأماكن ولو افرغ القرآن عطاؤه الاعجازى ، وبالتالى تأثيره على الرأى العام المسلم ، فى قرن من القرون لاستقبل القرون الأخرى بلا عطاء ، وبذلك ينضب معينه ولكنه متجدد لا يجمد أبدا ثرى لا ينفذ أبدا (٤١) .

وتفسر سمة الخلود والاستمرارية التى تميز الاعجاز القرآنى عن معجزات الرسل السابقين بان العقل البشرى بعد أن ترقى ، وترتب عليه كثرة المعارف ، ثم دخول الشبهات على الأديان فان تأثير هذه المعجزات قد ضعف على اتباع هذه الأديان أو بالأخرى ضعف الايمان ، ولاحت أوكار الالحاد مما جعل الدين بحاجة الى دلائل وبراهين تثبت صحته تختلف عن الأدلة والبراهين السابقة . فسار الاسلام على غير سمت الأديان التى سبقته وسن نهجا جديدا فى البرهان على صحته ، وعلى التدليل على أنه من عند الله ليصير الكتاب المعجز للبشر بهوايته وأسلوبه ومعانيه التى تتميز بخلودها وبقائها على مر الزمان ، فقد أنزل القرآن بعد أن ترقى العقل الانسانى ، فكان البرهان الذى أتى به يتفق مع هذا الرقى العقلى (٤٢) .

ومن هذا المنطلق جاء القرآن الكريم معجزة عقلية بيانية خالدة تخاطب القلوب والعقول معا ، بعد أن كانت معجزات الرسل السابقين حسية تعتمد على خوارق العادات من الدلائل المادية الملموسة مسايرة للعقل البشرى الذى كان لا يزال فى مرحلة الطفولة ، والطفل لا يؤمن الا بما تدركه حواسه تمام الادراك ، فالنار تكون بردا وسلاما ، والعصا تنقلب ثعبانا ، والجبل يرتفع فوق الرءوس ثم يعود الى مكانه والبحر ينفلق الى شقين كل شق منهما كالطود العظيم ، وعيسى يبرىء الأكمة والابرص والأعمى ، ويحيى الموتى باذن الله ، وهكذا كانت تتوالى المعجزات الحسية لتأييد الرسالات بدلا من أن تتوالى الأدلة العقلية ، والبراهين المنطقية والشواهد العلمية ، لأن الله ادخرها الى أن يبلغ العقل البشرى مرحلة النضج والكمال فتهبط عليه رسالة الاسلام ، واقتضت حكمته أن تكون المعجزة الكبرى لصاحب الرسالة هى القرآن الكريم تقوم على النظر العقلى ، والتدبر الفكرى ، والاستدلال العلمى مهما اختلفت الصور ، وبهذا يتحقق للقرآن أسباب الاعجاز (٤٣) .

ومن خلال هذا الفهم للقرآن الكريم ذلك الكتاب، المعجز الذى أنزله رب العالمين على خاتم رسله ، ونسخ بأحكامه سائر الأحكام فى الكتب السماوية السابقة فان الجمهور المسلم لا يملك الا الايمان بكل ماشتمل عليه (٤٤) .

وتأسيسا على ذلك فان تأثير القرآن الكريم فى تشكيل اتجاهات الرأى العام الاسلامى ، وفى صنع فكر الجماهير المسلمة يصبح من القوة لدرجة لا يرقى معه أى عامل آخر الى مستواه فى تحقيق هذا الهدف ، ولا تملك الجماهير المسلمة الا الخضوع والتسليم والامتثال لكل ما ورد فيه بعد أن أكد الحق جل وعلا قدرته النافذة على تحقيق الخشوع للجبال التى لا عقل ولا قلب لها :

« لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » (سورة الحشر : آية ٢١) .

سادسا : تسليم الجمهور المسلم وقبوله عن رضى وطواعية بكل ما جاء به :

ان ما جاء به القرآن الكريم من عقيدة وشريعة ومعاملات ، كل ذلك بمثابة أوامر الهية من رب العالمين الى البشر جميعا ، هذه الأوامر المقدسة واجبة الاتباع ، وبالتالى فلا مجال للجدل والنقاش بشأنها ، أو الاجتهاد حول ما احتوته هذه الأوامر طالما جاءت محددة المعالم واضحة التفاصيل لا لبس فيها ولا غموض « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (سورة الأحزاب : آية ٣٦) ونص القرآن على أن « من يطع الله والرسول فأولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا » (سورة النساء : آية ٦٩) . ويقول « قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين » (سورة آل عمران : آية ٣٢) ويؤكد الحق سبحانه وتعالى على ضرورة العودة لله فى حالة وجود خلاف أو نزاع بين المسلمين بعضهم والبعض الآخر بقوله « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » (سورة النساء : آية ٥٩) .

وهذه الأوامر الالهية الصريحة والواضحة تغرس فى العقل المسلم اتجاهات معينة وتكيف حياته ونظرته للأمور تكييفا قرآنيا خاصا ، وتجعله يقبل أوامر الله عن رضى وقناعة مما يهيء مناخا خاصا لتشكيل رأى عام مسلم مميز نحو أى قضية تطرح أمامه ، وتوجهه فى كافة ميادين الحياة بالشكل الذى ينسجم مع روح القرآن وأهدافه ، ويجعل النهج القرآنى يمثل اطارا يلتزم به الرأى العام المسلم فى حياته ، ومنه تسن قوانيه وتوضع شرائعه .

وهذا معناه أن القرآن الكريم له دور فعال ، حيث يترك أثرا عميقا فى توجيه الرأى العام المسلم فى شتى ميادين الحياة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية امتثالا لقول الحق فى قرآنه « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » (سورة النور : آية ٥١) متجنبين مغبة عصيانهم لأى مما أنزل الله « ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال ربى لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى » (سورة طه : آية ١٢٦) .

وبناء على ذلك يصبح القرآن الكريم هو المنطلق الذى يكيف حياة المسلمين حاضرهم ومستقبلهم لا يخطون خطوة من حياتهم الا وفق ما رسمه لهم ، بل لا يملكون التصرف فى أمور حياتهم الخاصة والعامة بما يخالف هذا الدستور الشامل لحياتهم والا اعتبروا من العصاه « ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا » (سورة النساء : آية ١٤) .

وحين بين القرآن الكريم المبادىء الدستورية العليا للدولة الاسلامية فليس لا حد بعد ذلك — مهما بلغت قوته ، وسطوته أن يعدل من هذه المبادىء مهما تغيرت الظروف أو تطور الزمان فالمبادىء الدستورية التى نص عليها القرآن صالحة لكل زمان ولكل مكان (٤٥) .

وليس هذا قهرا لارادتهم أو سلبا لحريتهم ، ولكنه تنظيم لاتجاهاتهم

وتشكيل لآرائهم لأنهم يؤمنون به طواعية وباختيارهم الحر وارادتهم الكاملة أمتثالا لقوله تعالى « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » (سورة النساء : آية ١٣ ، ١٤) .

سابعا : الثقة المطلقة فى مصدره ومحتوياته :

لا يشك الرأى العام المسلم فى أن القرآن الكريم هو كتاب الله الذى لم تمسه يد السوء ، ولم تتمكن منه معاول الهدم ، ولم يعبث بألفاظه ومعانيه ذوو الأغراض الخبيثة ، ولم تنل منه قوى الشرك والالحاد . « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (سورة البقرة : آية رقم ٢) .

وقد تعهد الله عز وجل بأن يحفظه حتى آخر الزمان « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (سورة الحجر : آية رقم ٩) . قيض له رجالا أمناء حفظوه فى صدورهم فلم تقو يد الزمان ، ولا يد العدوان على أن تزيد فيه حرفا ولا أن تنقص منه حرفا ، بخلاف غيره من الكتب وخاصة التوراه التى ضاعت كلها فى غزوة بختنصر البابلى لملكة بنى اسرائيل ، ولم يعثر عليها فيما بعد ، ثم ما أن جمعت والله أعلم بصحة ما جمع — حتى تسلط عليها عبدة المادة — فحرقوها وبدلوها حسب مصالحهم واهوائهم . أما الانجيل ، فيكفى فى الدلالة على عدم حفظه أنه اليوم خمسة أناجيل بعد أن كان يوم نزوله انجيلا واحداً (٤٦) .

ولا يكاد يختلف اثنان من ذوى الفكر الناضج والعقل المستنير والنظر الثاقب فى أن القرآن الكريم ، الموجود بين ايدينا الآن ، هو نفسه كلام الله الذى انزله قبل ألف وأربعمائة عام على آخر أنبيائه وخاتم رسله محمد بن عبد الله ﷺ . وطالما أن ما يضمه هذا الكتاب بين دفتيه من عقائد وعبادات ومعاملات هى الحق بعينه فانه ليس لأحد أن يجادل فى مدى صحتها ، أو فى قدرتها على معالجة كافة الأمور ، وبالتالى فان الرأى العام المسلم غير

مستعد ان يستمع إلى أية حجج أو براهين تبرر عدم صلاحية ما جاء به القرآن لمعالجة قضايا العصر أو تشكك فى كفاءته للتعامل مع متغيرات الحياة المعاصرة بما اشتملت عليه من علوم وفنون وتكنولوجيا .... الخ ذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله الذى تفرد بكل صفات الكمال والجلال .

وفى هذا يقول الشيخ محمد ابو زهرة اننا معشر المسلمين لا نعرف مصدرا صحيحا جديرا بالاعتماد والثقة غير القرآن الكريم والحديث الشريف فهما المصدران المعتمدان للمسلم فى هذا الصدد (٤٧) .

كيف يقبل الرأى العام المسلم قانونا وضعه بشر ويرفض تشريعا سنه الخـــالق ؟ .

ان الأثر الذى تتركه آيات الكتاب تزداد عمقا وقوة فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة لأن هذه الآيات من المسلمات التى لا تقبل جدلا فى صحتها أو نقاشا فى جدواها فيؤكد ذلك قول الله تعالى « وانه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » (سور فصلت : آية ٤١ ، ٤٢) ويصفه عز وجل بأنه « قرآنا عربيا غير ذى عوج لعلهم يتقون » (سورة الزمر : آية ٢٨) .

ثامنا : سمو منزلة اهله :

كرم الله عز وجل اهل القرآن ، وميزهم على ســـائر الخلق ورفع منزلتهم ، كما بوأهم مكانة سامية ووعدهم بخير الدارين ، وفى ذلك تاكيد منه وترسيخ لنهج القرآن فى تكوين اتجاهات الجماعات المسلمة .

فقال تعالى فيهم « ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلاة وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله انه غفور شكور » (سورة فاطر : آية رقم ٢٩ ، ٣٠) .

كما اثنى رسول الاسلام ﷺ على حافظى القرآن ، ومستمعى القرآن ،

والعاملين بالقرآن ، ومعلمى القرآن ، وقارئى القرآن ، وتحسين الصوت بالقرآن والتغنى به .

وفى وهذا حفز للجمهور المسلم الذى يحب رسول الله أن يجعل القرآن منهج حياته واطار سلوكه ورافد فكره ، ومصدر اتجاهه ، ومنطلقا رئيسيا لتكوين آرائه .

ومن أقوال رسول الله فى فضل أهل القرآن الكريم « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وقال أيضا « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين » . وحث جماهير المسلمين على قراءة القرآن والتغنى به فقال صلوات الله وسلامه عليه « اقرءوا القرآن فانه يأتى يوم القيامة شفيعا لأصحابه » . وقال أيضا « من لم يتغن بالقرآن فليس منا » (٤٨) .

ورفع منزلة قارئى القرآن مع الذين ينفقون فى سبيل الله وجعلهم أهلا للحسد على ما كرمهم الله به فيقول ﷺ « لا تحاسد الا فى اثنين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول لو أوتيت مثل ما أوتى هذا لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالا ينفقه فى حقه فيقول لو أوتيت مثل ما أوتى لفعلت كما يفعل » (٤٩) .

وأوصى الرسول ﷺ بالتمسك بكتاب الله وتقرير آياته واحلال حلاله وتحريم حرامه والانقياد لأوامره والانزجار بزواجره والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بقصصه والعمل بأحكامه والوقوف عند حدوده والنصيحة له بكل معانيها والدعوة على بصيرة وفى ذلك يقول ﷺ « خذوا بكتاب الله وتمسكوا به » (٥٠) .

وفى أقواله أيضا ﷺ (٥١) « ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » ويقول « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب ، ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل

الريحانه ريحها طيبه وطعمها مر (٥٢) . ويقول ﷺ « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذى يقرأ القرآن ينتفع فيه ، هو عليه شتاق له أجراف (٥٣) .

ويقول صلوات الله وسلامه عليه مرغبا فى القرآن (٥٤) .

« من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كانت له نورا يوم القيامة » .

« عليك بتلاوة القرآن فانه نور لك فى الأرض وذخر لك فى السماء » .
« أهل القرآن هم أهل الله وخاصته » .

« من قرأ القرآن فاستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله به الجنة وشفعه فى عشرة من أهله كلهم قد وجبت لهم النار » .

وترهيبا من ترك القرآن ونسيانه قال ﷺ (٥٥) :

« ان الذى ليس فى جوفه شىء من القرآن كالبيت الخرب » ..
« ان أصفر البيوت بيت ليس فيه شىء من كتاب الله » .

وتترك أحاديث الرسول آثارا بعيدة المدى على الرأى العام المسلم وتلعب دورا كبيرا فى ترسيخ اتجاهات معينة فى أذهان الجماهير لا سيما وقد أمر الله المسلمين بأن يطيعوا الرسول فى كل ما أتى به « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (سورة الحشر آية : ٧) .

تاسعا : الموسوعة الشاملة لكل التساؤلات والمسائل الجدلية :

رد القرآن الكريم على تساؤلات الرأى العام حول مختلف المسائل التى تعن له ولا يجد لها جوابا شافيا فكان يرد على مختلف التساؤلات التى يثيرها الناس (٥٦) :

— يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج (سورة البقرة : آية ١٨٩) .

— يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير (سورة البقرة : آية ٢١٧) .

— يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم (سورة البقرة : آية ٢٢٠) .

— ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض (سورة البقرة : آية ٢٢٢) .

— ويسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات (سورة المائدة : آية ٤) .

— يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، قل انما علمها عند ربى (سورة الاعراف ، آية ١٨٧) .

— يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول (سورة الأنفال : آية ٨) .

— يسألونك عن الروح ، قل الروح من أمر ربى (سورة الاسراء : آية ٨٥) .

— ويسألونك عن الجبال قل ينسفها ربى نسفا (سورة طه : آية ١٠٥) .

— ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا (سورة الكهف : آية ٨٣) .

وفى اجابة القرآن على هذه التساؤلات ردود شافية تزود الرأى العام بمعلومات يصعب عليه الحصول عليها من أى مصدر آخر . ويعدل أفكاره ويشكل لديه اتجاهات عقلية معينة نحو الموضوعات التى تناولها .

ولن اســتطيع هنا أن أحصى ما تضــمنه القرآن الكريم من أحداث وقضايا وقوانين ووصايا وتوجيهات وشرائع ، وكيف لمداد القلم أن يتمكن من ذلك وقد عجز البحر عنه .« قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددا » سورة الكهف : آية ١٠٩) .

وبناء على ذلك فان جماهير المسلمين ستجد فى القرآن الكريم ردودا وافية لكل ما يعن لها من تساؤلات ، وما يثار بشأنها من قضايا لتستخلص فيه مواقفها نحو هــذه التساؤلات وتلك القضايا التى تفرضها متطلبات حياتهم . فاذا كان يبحث فى موضوع الجهاد فسيجد من آيات القرآن الكريم ما تعرضت له ، وحددت أصوله واذا ثارت قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو علمية فان الراى العام سيجد ما يسعفه بشأن هذه القضايا من آيات الكتاب ما عالجتها وتعرضت لها بشكل مباشر أو غير مباشر .

عاشرا : المصدر الرئيسى لتراث الأمة وحضارتها ولغتها :

والقرآن الكريم هو الذى حفظ لغة العرب فحافظ بدوره على تراثهم الحضارى والثقافى والعلمى والفنى ، وغدا على كل من يود أن يصحح معلومة لديه أن يعود الى أصلها اللغوى فى القرآن الكريم ، ويؤكد علماء الاتصال على الدور الحيوى الذى تلعبه اللغة فى حياة البشر ، وفى اتصالهم بعضهم ببعض وفى ادراكهم لمعانى الأشياء المحيطة بهم .

وتؤثر اللغة تأثيرا كبيرا على الادراك فتفكيرنا وادراكنا ووجودنا كله متصل بشــكل مباشر بعادات اللغة التى نستخدمها . فاللغة تملى علينا الطريقة التى نرى بها العالم ونفسر بمقتضــاها تجاربنا ، فكل فرد يدرك الأمور التى دربته لغته على البحث عنها فى تجاربه ، واللغة لا تعيد فقط تقديم التجربة ، بل انها تشكل التجربة . معنى هذا أن بناء لغة الفرد سيحدد كيف سيقوم هذا الفرد بادراك الواقع ، فتصورنا للعالم متصــل بشكل عضوى بلغتنا وبالفئات التى نســتخدمها فى تصنيف مدركاتنا . وما نقوله لأنفسنا عما ندركه يخضع بشكل مباشر لسيطرة عادات استخدامنا للغة (٥٧).

ولغة القرآن بصفة خاصة تلعب دورا كبيرا فى تشكيل فكر الجماهير المسلمة الناطقة بالعربية لما تتميز به من التئام الكلمة والفصاحة والبلاغة الخارقة ، فهو كتاب احكمت آياته وفصلت كلماته ، وبهرت بلاغته العقول ، وظهرت فصاحته ، وظهر اعجازه ، وحوت كل البيان جوامعه وبدائعه ويكفى ما قاله فيه الوليد بن المغيرة احد أعداء الله ورسوله معترفا « والله ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان أسفله لمغدق وان أعلاه لمثمر ، ما يقول هذا بشر » ويقول فيه أكثر أئمة السنة « انه جمع فى قوة جزالته ، وصناعة ألفاظه ، وحسن نظمه ، وبديع تأليفه وأسلوبه ، ما لا يصح أن يكون فى مقدور البشر ، وانه من باب الخوارق الممتنعة عن أقدار الخلق عليها »(٥٨) .

ولهذا جاءت لغة القرآن عاملا هاما أضاف الى قوته المؤثرة فى تشكيل اتجاهات الرأى العام . ولا شك أن هذا التأثير يزداد فعاليه كلما ازداد الاقتراب من العربية والفهم لأصولها والادراك لابعادها ويضمحل هذا التأثير كلما زاد بعد الجماهير عن هذه اللغة ويقل هذا التأثير حتى يكاد ينعدم لدى غير الناطقين بها .

حادى عشر : القدرات الاعلامية التى يختص بها :

يتميز القرآن الكريم بسمات اعلامية تمنحه قدرة هائلة على التأثير فى الرأى العام تجعل دوره فى تكوين اتجاهات الجماهير أبرز من الدور الذى يؤديه أي عامل آخر من أهم هذه السمات :

١ - **يتميز القرآن الكريم بالبساطة والوضوح** فى عرض الحقائق التى احتواها والبعد عن الغموض فيما يعرضه من تعاليم او يعالجه من قضايا أو يحكيه من قصص وأنباء . ومنهج القرآن الكريم فى هذا الصدد هو مخاطبة الناس على قدر عقولهم ففى الوقت الذى يجد فيه العالم المثقف بغيته فى البحث والدرس واستخلاص الحقائق واستنباط الأحكام واستقراء ما وراء كل آية وكل كلمة به ، فان الرجل البسيط بل والأمى يستطيع فهم المعنى الضمنى لما تحتويه معانى القرآن ، أى أن قراء ومستمعى القرآن

الكريم ، على كافة مستوياتهم الثقافية والذهنية والتعليمية يستطيعون فهم ومتابعة ما تعنيه آيات الكتاب بقدر ما لديهم من طاقات فكرية ويتمكنون من استيعاب أبعاد الموضوعات التى تتناولها هذه الآيات فلا تضارب بين آية وأخرى ولا تناقض بين موضوع وغيره أو بينه وبين نفسه فى مواقع مختلفة ولا لبس فى ادراك معنى من المعانى ولكن الهدف واضح ، والمعنى ماثل فى الأذهان والعرض سهل مبسط « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » (سورة القمر : آية ٣٢) .

يقول المستشرق دوزى فى كتابه « نظرات فى تاريخ الاســـلام » ان الانتشار السريع للاسلام يرجع الى سهولة هذا الدين ويسره وخلوه مما هو موجود فى الديانات الأخرى من المتناقضات والغوامض ، فكل مسلم يستطيع أن يعرف أصول الاسلام فى بضع كلمات سهلة (٥٩) . ويتمثل هذا بصــورة جلية فى آيات القرآن الكريم .

وهذا المنهج القرآنى أقدر على جذب انتباه الجماهير والوصــول إلى عقولهم ووجدانهم دون صعوبة مما يجعله أقدر على تكوين اتجاهات الرأى العام ، لا ســيما اذا ادركنا أن رغبة الجمهور شــديدة فى الوقوف على تبريرات مفهومة وبســيطة ونهائية للقضايا والمســائل العامة التى تثار فى المجتمع ، وهذا يفسر السبب الذى يجعل الناس مستعدين لتقبل التبسيط الذى يقدم اليهم لا سيما عندما يأتى هــذا التفسير المبسط من مصــدر موثوق به (٦٠) .

لقد أراد الله عز وجل أن ييسر الأمور على الناس « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (ســورة آل عمران : آية ١٣٨) فجاء قرآنا بيانا واضحا للرأى العام حتى تتمكن الجماهير من فهمه واستيعابه والعمل به « هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين » (سورة آل عمران : آية ١٣٨) .

وقد سار الحق تبارك وتعالى على هذا النهج مع سائر الرسل فكان يبعث فى كل أمة رسولا منهم ليكون أقدر على فهمهم وافهامهم من خلال معايشته

لهم « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة ابراهيم : آية) . ويقول جل شأنه « ولقد أرسلنا نوحا الى قومه انى لكم نذير مبين ان لا تعبدوا الا الله » (سورة هود : آية ٢٥) ويقول فى شأن صالح وشعيب « والى ثمود اخاهم صالحا » (سورة هود : آية ٦١) والى مدين اخاهم شعيبا » (سورة هود : آية ٨٤) . « والى عاد اخاهم هودا » (سورة هود : آية ٥٠) .

وتأتى هذه الرسالة القرآنية سهلة التناول والفهم لأنها تعالج أمور الدنيا التى يحياها الناس ، وتنظم شئونهم وواقع حياتهم ولا تقتصر على الغيبيات وتطلق سراح عقولهم ليتأملوا حولهم ويستخلصوا الحقيقة البسيطة الميسرة « وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون ، وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ، وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون ، والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » (سورة يس الآيات : ٣٣ — ٤٠) .

وطالما كانت رسالة القرآن بطبيعتها رسالة ميسرة سهلة الفهم والتناول فان قدرتها على التأثير لابد وان تكون ضخمة اذا اضفنا اليها ما تتمتع به من قداسة وتقدير خاص لدى الراى العام المسلم .

٢ — أسلوب التكرار المرغوب :

يتميز الأسلوب القرآنى بالتكرار فى عرض الفكرة بعبارات مختلفة على الرغم من أن أصل المعنى واحد كالذى يكون فى بعض قصصه والهدف هنا هو بسط الموعظة وتثبيت الحجة وكذلك تحقيق الزجر والوعيد كما يهدف

كذلك فى بعض عباراته الى بيان النعمة وترديد المنة والتذكير بالنعم واقتضاء شـــكره .

والحقيقة أن أسلوب التكرار فى مخاطبة الجماهير هو احد الأساليب الشائعة التى يستخدمها الاعلام فى كل زمان ومكان وخاصة حين نتجه الى مخاطبة العواطف واثارة المشاعر بهدف تثبيت مفاهيم وأفكار معينة وقـــد وصف جويلز هذا الأسلوب الدعائى قائلا أن سر الدعاية الفعالة يكمن لا فى اذاعة بيانات تتناول آلاف الأشياء ولكن فى التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه آذان الناس وابصارهم اليهما مرارا وتكرارا (٦١) .

ويرى عدد كبير من علماء الاتصال بان تكرار الرسالة من العوامل التى تساعد على الاقناع ، وينعكس هذا الرأى فى الحملات الاعلانية التى تعمد الى تكرار الرسالة الاعلانية ، ويتفق هذا الراى بشكل عام مع رأى بعض علماء النفس ، ويقوم التكرار المرغوب بتذكير المستمع أو القارىء باستمرار بالهدف الذى ترمى اليه الرسالة ويثير فى نفس الوقت احتياجاته ورغباته ، وتؤكد الأبحاث بشكل عام أن التكرار بتنويع يساهم فى حض الجمهور على الاقبال على عمل ما أو شراء شىء بعينه . وقد وجد لازرسفيلد وجوديه أن تنويع الاستمالات قادر على تحقيق النجاح بشـــكل خاص فى الحملات الاعلامية (٦٢) .

وفى القرآن الكريم يتبين للباحث فى مضمونه أن ترديد الكلام حـــول معنى واحد فى آيات مختلفة تتشابه لفظا ومعنى وفصاحة وبلاغة ، سر من أسرار القرآن وضرب من ضروب القدرة الكلامية اختص بها هذا الكتاب حيث تبلغ المقاصد التى سبق لها الكلام قمم الرفعة والسمو ، الأمر الذى لمثله يستطاب التكرار . وقد كرر بعض معانى آياته فى موضع على طريقة الأطناب ، وفى آخر على طريقة الايجاز ليتجلى اعجازه وتظهر فصاحته ورصانة لفظه . والتكرار أيضا من افضل سبل الاقناع ، واقوى الوسائل لتركيز الرأى والعقيدة فى النفس البشرية ، ولهذا نرى فى عصرنا الحاضر

اصحاب الدعايات يعمدون الى الكرار فى دعاياتهم مع التنوع فى عباراتها للوصول الى هدفهم (٦٣) .

ولهذا أكد رسول الله ﷺ المسلمين على عنصر التكرار فى قراءة القرآن واعتبرها من أشرف الوسائل وخير ما يطلب به القرب من الله تعالى اذ قراءة الحرف منه بعشرة حسنات ، كما أن مجالس قراءته ومدارسته تنزل عليها السكينة ، وتحفها الملائكة وتخشاها الرحمة ، كما أن تعليمه وتعلمه للناس يكسب صاحبة خيرية يفوق بها سواه من سائر المؤمنين .. كما يجعله فى معية الكرام البررة (٦٤) وفى ذلك يقول رسول الله ﷺ « من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة ، لا أقول الم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف » (٦٥) .

وهكذا يتضح لنا أن الله تعالى أراد بتكرار الفاظ معانى القرآن الكريم ترسيخ الأفكار التى نتضمنها آياته وبالتالى تكوين اتجاهات الجماهير نحو الأفكار ، وهكذا تسهم هذه الطريقة القرآنية فى تشكيل الرأى العام اسهاما فعالا .

٣ ــ الترغيب والترهيب :

نهج القرآن منهج الترغيب والترهيب لتثبيت قيم وغرس معانى معينة فى أذهان الجماهير ، واقتلاع مفاهيم أخرى من أذهانهم والترغيب يقصد به كل ما يشوق الناس الى الاستجابة أما الترهيب فيقصد به كل ما يخيف الجماهير من غضب الله اذا لم يستجيبوا للحقائق التى جاء بها القرآن ، او عدم الثبات على المبدأ .

ويهدف القرآن الكريم من وراء استخدام هذا الأسلوب الى تحبيب الناس فى طاعة الله وتنفيذ أوامره بعد ان أنعم عليهم بالعديد من النعم ليردها لهم فى الدنيا والآخرة . والتحذير من فقدان هذه النعم ومن انتقام الله اذا امتنعوا عن الاستجابة لأوامر الله ، لأن نتيجة ذلك زوال هذه النعم وحلول غضب الله .

ويأتى استخدام القرآن الكريم لأسلوب الترغيب والترهيب انطلاقا من تشبث الانسان بالحياة ومغرياتها ، فهو يعيش فى هذه الدنيا ويتعرض لما بها من اغراءات ، وقد تجره هــذه الاغراءات الى التعلق بها ونســيان الآخرة ، وقد يدفعه هذا الى سلوك الطريق غير المستقيم من فرط ما يلمسه باستمرار من عناصر الجذب والاغراء فيصبح من الضرورى ايجاد وسيلة لأحداث توازن بين متطلبات الانسان فى الحياة الدنيا بما يجعلها لا تطغى على الحقيقة الخالدة وهى الموت والبعث والحســـاب على عمله فى الحياة الآخرة ذات النعيم المقيم . وهذا يجعل اى عاقل لا يؤثر الدنيا عــلى الآخرة اذا استوعب هذه الحقائق وادرك معانيها ، وقد وضع القرآن امام الناس ونصب أعينهم ناتج عملهم خيره وشره (٦٦) .

وما أكثر الآيات القرآنية التى نهجت أســلوب الترغيب والترهيب لاقناع الرأى العام والتأثير فيه . فمنها على سبيل المثال :

« ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم » (سورة محمد : آية ١٢) .

« ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا » (سورة الطلاق : آية ٤) .

« والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير » (سورة التغابن : آية ١٠) .

« ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ، يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم » (سورة التغابن : آية ٩) .

وهكذا نرى أن الترغيب فى الشىء من خلال آيات الكتاب ، والترهيب من الاقدام على عمل لا يرضى عنه الله يعتبر من أبرز الأساليب الاعلامية التى استخدمها القرآن الكريم للتأثير على الرأى العام وتشكيل اتجاهاته .

٤ ـ الالتزام بالمجادلة الحسنة والكلمة الهادئة :

التزم القرآن بالسماحة ولين الحديث فى مخاطبة الرأى العام وهــو أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة والبعد عن الغلظة والعنف لاقناع الجماهير وزرع الاتجاهات الاسلامية فى نفوسهم ، واعتمد على الحجج القوية والبراهين الســـليمة يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « أدع الى ســـبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥).

وهو لهذا طلب من رسوله أن يسلك الطريق الذى يناسب كل واحد منهم فيدعو الخاصة ذوى المدارك العالية بالقول الحكيم المناسب لقولهم ، ويدعو العوام بما يناسبهم فى ابراز المواعظ ، وضرب الأمثال التى توجههم الى الحق وترشدهم من أقرب طريق يتلاءم مع افهامهم ، ويحار أصــحاب الملل السابقة من أهل الكتب بالمنطق والقول اللين والمجادلة الحسنة التى لا يشوبها عنف حتى يمكن اقناعهم واستمالتهم (٦٧) .

والقرآن الكريم فى هذا يعلم الجماهير المسلمة أن حرية الرأى اذا كانت حقا من الحقوق الانسانية فان التعبير عن هذا الرأى يجب أن يأخذ الشكل الذى ينسجم مع رسالة القرآن حتى لا يأخذ التعبير عن الرأى شــكلا فوضويا أو عنيفا أو هجيا ، وتطاولا وخروجا به عن المغزى المقصود الى اشكال وقوالب يرفضها الاسلام ويأباها منهج القرآن (٦٨) .

ذلك أن الاسلام منذ ظهوره هو دين دعوة وقناعة ، وقد نهى القرآن عن الاكراه فى الدين ، وقد كانت حياة النبى محمد ﷺ الذى تخلق بأخلاق القرآن تمثل هذه التعاليم تمثيلا صادقا ، وقد كان الرسول نفسه يقوم على رأس طبقات متعاقبة من الدعاة المســلمين وهنا ينبغى أن تلتمس روح الدعوة الاســلامية فى تلك الأعمال الوديعة الهادئة التى قام بها الدعاة والتجار وغيرهم الذين حملوا عقيدتهم الى كل صقع فى الأرض (٦٩) .

وقد حذر القرآن فى العديد من آياته من استخدام العنف لنشر العقيدة

الاسلامية وحض على الاعتماد على الكلمة الهادئة ، والحجج المنطقية مستنكرا اكراه أحد على اعتناق دين الاسلام دون قناعة ورضى أساسهما الاختيار السليم والارادة الحرة ومن آياته فى هذا الصدد قوله تعالى .

« لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (سورة البقرة : آية ٢٥٦)

« ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض جميعا ، افأنت تكره الناس حتى يكونو مؤمنين » (سورة يونس : آية ٩٩) .

« فذكر انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » (سورة الغاشية : آية ٢١) .

« فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » (سورة آل عمران : آية ١٥٩) .

٥ — التوقيت الزمنى الملائم :

اذا استعرضنا القرآن الكريم سنجد أن الكثير من آياته كانت تتحرى واقعة معينة تحدث فى وقت معين فتنزل الآية على رسول الله ﷺ فى هـذا الوقت بالذات فتجلى الحقيقة حول هذه الحادثة فتؤدى هذه الآية دورا مؤثرا على الرأى العام فى ذلك الوقت وحيث انه يتكون حول قضية معينة فى وقت بعينه ، فاذا لم يتم توجيه هذه الرسالة فى ذلك الوقت فان الأثر سيكون ضعيفا فى أغلب الأحيان وبالتالى فان الهدف لن يتحقق بالصورة المأمولة . ونستطيع ان ندرك هذه الحقيقة اذا أدركنا حركة الرأى العام وامعنا النظر فى مفهومه الذى يركز على عنصر الوقت فهو « مجموعة من الأفكار والمعتقدات التى تكونها الشعوب عادة فى مسألة معينة وفترة معينة » (٧٠) .

وقد كان القرآن الكريم ينزل موقوتا بتوقيت الأحداث ، وما اكثر الآيات التى نزلت على النبى فى أوقات بعينها ، ومناسـبات معينة لتحقيق هدف بعينه فى ظرف يلائم هذا الوقت بالذات مثل حادثة الرجل الأعمى الذى جاء النبى يطلب منه أن يعلمه ما علمه الله فاعرض عنه الرسول كى يتفرغ لهداية

سادة القوم آنذاك فنزلت عليه هذه الآية تستنكر هذا الاعراض ، وتعاتبه على اهمال هذا الرجل « عبس وتولى أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى » (سورة عبس آية ١ — ٤) . ويتضح لنا من هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى يطلب من رسوله فى هذا الوقت بالذات الذى حدثت فيه هذه الواقعة عدم اهمال أحد بسبب فقره ، أو وضعه الاجتماعى بين قومه ، فقد يكون هذا الرجل الأعمى أحق وأولى بالهداية والموعظة من هؤلاء المعرضين .

كما نزلت الآية الكريمة فى موقعة بدر تهدف الى رفع الروح المعنوية للمسلمين « يا أيها النبى حرض المؤمنين على القتال ، ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا » « سورة الأنفال : آية ٦٥) .

وهذا الموقف يختلف عن الموقف الذى حدثت فيه موقعة حنين وكان المسلمون قد كثر عددهم ، وزادت امكانياتهم فى مواجهة عدوهم ، وانعكس ذلك عليهم ، فسيطر الغرور عليهم وقالوا اننا لن نغلب اليوم عن قلة متناسبين أن العبرة فى النصر ليس بالكثرة أو القلة ، ولكنها بقوة الايمان ، فأعطاهم الله درسا قاسيا موقوتا ليؤكد لهم أن النصر فى المعارك التى يخوضها جند الله ليس مرتبطا بكثرة العدد قدر ارتباطه بقوة الايمان بدليل ما أصابهم من نكوص ، وهربوا أمام عدو كان أضعف منهم قوة وعددا فقال تعالى « لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ، ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين » (سورة التوبة : آية ٣٥) .

وهكذا نرى أن آيات القرآن الكريم نزلت نجوما على الحوادث لتعالجها فى ابانها ، وتقرر الشكل الاسلامى لها ، ليكون ذلك عبرة للأجيال المعاقبة من الجماهير المسلمة وتبنى على ضوئها اتجاهاتها وتكون آراءها ذلك أن الوقائع تتكرر ، والحوادث تعود ، والتاريخ يفرض نفسه مرة أخرى ،

سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر والجمهور المسلم يعيش عليها ويكون اتجاهاته بشأنها ويشكل آرائه نحوها .

مرحلة الدعوة القرآنية :

نهج القرآن الكريم النهج المرحلى فى محاربة للرذيلة وللقضاء على الأخلاق السيئة الى تأصلت فى النفوس بحيث يصعب عليها تركها مرة واحدة ، فانه حينذاك لم يكن ليأخذ هذه النفوس بالعنف والمفاجأة ، بل انه يتلطف فى السير بها على مراحل مترتبة متصاعدة حتى يصل بها الى الغاية .

ولقد سلك القرآن مسلك التدرج فى كثير من الأحكام رفقا بالعباد ، وتيسيرا عليهم وتثبيتا للايمان فى قلوبهم ومن ذلك مسلكه فى استئصال شأفة الربا ففى المرحلة الأولى نزول قوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجبه الله فأولئك هم المضعفون » (سورة الروم : آية ٣٩) ففى هذه الآية يتبين أن الربا لا خير فيه ، وأما الزكاة فخير كلها ، ففى هذه الآية تلميح يدور حول الربا ، ولكنها لم تذكر حكما ولم تشر الى عقاب (٧١) .

وفى المرحلة الثانية نزلت آيات الربا على خطوات ثلاث هى :

أولا : نزل قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (سورة النساء : آية ١٦١) . ولازلنا مع كتاب الله فى دور التلميح بخطورة الربا . ولكن الله تعالى ذكر صراحه انه نهى الأمم الماضية عن الربا فخالفوا حكمه ، واستحقوا بذلك غضبه وعذابه الأليم ، وهكذا تهيأت النفوس المؤمنة كاملة لتلقى حكم الله فى شأن الربا .

ثانيا : نزل قول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ١٣٠) . فجاءت هذه الآية تنهى عن الربا نهيا حازما ، وتحذر المؤمنين

من عواقبه « واتقوا النار التى أعدت للكافرين » (سورة آل عمران : آية ١٣١) .

ثالثا : نزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وبهذه الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة نصل الى الحلقة التى ختم بها التشريع فى الربا .

وحين شرع القرآن الاقلاع عن عادة شرب الخمر نزلت الآيات الخاصة بذلك ،وقوته توقيتا مرحليا تتناسب كل مرحلة مع الظرف الذى نزلت فيه .

ففى المرحلة الأولى نزل أولا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (سورة النساء : آية ٤٣).

وفى المرحلة الثانية نزل قوله تعالى « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما » (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

ثم نزل ثالثا قوله تعالى « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » (سورة المائدة : آية ٩٠) .

كما تدرج القرآن فى محاربة الرق وغير ذلك من الرذائل فكان له دور فعال فى التأثير على الرأى العام وفى تشكيل اتجاهاته بصورة سلسلة ميسرة غير منفرة للجماهير مما لو جاءت فى صـــورة أوامر مباشرة بالاقـــلاع عن عبارات متأصلة فى النفوس متعايشة معها .

ثانى عشر : يضفى القرآن الكريم طابعه وتعاليمه وروحه على كل العوامل التى تسهم فى تكوين الرأى العام المسلم ، فهو المصدر الرئيسى الذى تستقى منه كافة العوامل التى ذكرها الخبراء ورأوا أنهـــا

تؤثر بصورة أو بأخرى فى تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة كالزعماء والساسة والمصلحون وقادة الراى ومن على شاكلتهم . وكالاعلام والدعاية ، والتربية والتعليم ، وتراث الأمة الاسلامية الحضارى من عادات وتقاليد وآداب شائعة . كما يلقى القرآن الكريم بظلاله على المشكلات والأحداث اليومية التى تدور فى الأمة الاسلامية ، وفى علاقات الشعوب الاسلامية مع الأوضاع الدولية القائمة التى تخص الجماهير المسلمة ، أو يكون العالم الاسلامى طرفا فيها ، كما تنطلق الأوضاع القائمة فى الأمم الاسلامية سواء أكانت أوضاعا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية من منطلق قرآنى ويكفى أن نعرف أن اجماع المسلمين قد انعقد على أن القرآن هو أساس الدين والشريعة فى عقائده وأحكامه وأخلاقه وذلك فى كل زمان ومكان .

وسوف نقدم فى دراسة قادمة عرضا تفصيليا لكل عامل من العوامل التى تلعب دورا حيويا فى حركة الجماهير المسلمة وتكوين اتجاهاتها نحو متغيرات الحياة من حولها .

***

المراجــع

(١) ابراهيم امام العلاقات العامة والمجتمع . ط ٢ . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٦٨ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) عبد القادر حاتم : الاعلام والدعاية . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٧٨ ص ١٢٨ .

(٣) محيى الدين عبد العليم : الاعلام الاسلامى وتطبيقاته العملية . القاهرة . مكتبة الخانجى . ١٩٧٩ ــ ص ١٢٢ .

(٤) Macdougal, Curtis : Understanding public opinion. New York. The Macmillan company. 1952. p. 29.

(٥) Leonard, Deeb : Public opinion and propaganda. Second edition. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc. 1966 p. 49.

(٦) ابو بكر الجزائرى : منهاج المسلم . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامية . ١٩٦٤ ص ٣١ .

(٧) أحمد سويلم العمرى : الرأى العام والدعاية . القاهرة . الدار القومية للطباعة والنشر . د . ت ص ١٩ .

(٨) أحمد بدر : الــرأى العام . طبيعته وتكوينه وقياســه ودوره فى السياسة العامة . القاهرة . مكتبة غريب . د . ت . ص ١٧٤ .

(٩) على عجوة : الأسس العلمية للعلاقات العامة . ط ٢ . القاهرة . عالم الكتب . ١٩٧٨ . ص ١٥٣ .

(١٠) جيهان رشتى : الأسس العلمية لنظريات الاعلام ـــ القاهرة . دار الفكر العربى . ١٩٧٨ . ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١١) Walter Lippan, Public opinion. New York, The free press 1965, p. 125.

(١٢) احمد محمد جمال : القصص الرمزى فى القرآن الكريم . ط ٢ . ١٩٧٩ . ص ٦ .

(١٣) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . ط ١٠ . بيروت . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٤٨٠ .

(١٤) ابو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق . ص ٣٢ .

(١٥) أنور الجندى : نوابغ الفكر الاسلامى . بيروت . دار الرائد العربى . ١٩٧٢ ص ٧ .

(١٦) على سرور الزنكلونى : الدعوة والدعاة . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٩٧٩ . ص ٢٤٢ .

(١٧) آدم عبد الله الألورى : تاريخ الدعـــوة الاســـلامية بين الأمس واليوم . القاهرة . مكتبة وهبه . ١٩٧٩ ، ص ٤٦ .

(١٨) احمد بهجت : قصص الأنبياء . ط ٢ . القاهرة . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٢٢ .

(١٩) المرجع السابق : ص ٢١ ، ٢٣ .

(٢٠) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ١٦٩ .

(٢١) احمد غلوش : الدعوة الاسلامية : القاهرة . دار الكتاب المصرى . ١٩٧٨ . ص ٢٨٧ ، ٣١٤ .

(٢٢) المرجع السابق . ص ٢٩٩ .

(٢٣) السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة . القاهرة مطبعة البابى الحلبى واولاده بمصر . د . ت ص٩٨ .

(٢٤) عبد الله غوشه فى محمد خلف الله : الثقافة الاسلامية والحياة المعاصرة . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٦٢ . ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٥) أحمد غلوش : المرجع السابق . ص ٤٠٤ .

(٢٦) أحمد أمين : التكامل فى الاسلام . ط ٤ . جـ ١ . النجف الأشرف دار النعمان للطباعة والنشر د . ت . ص ٢٢ .

(٢٧) مصطفى أحمد الزرقانى محمد خلف الله . المرجع السابق . ص١٤١

(٢٨) عبد الله شحاته : الدعوة الاسلامية والاعلام الدينى : القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢٩) محمود شلتوت : الفتاوى . ط ١ . بيروت . دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٢٠٩ .

(٣٠) أبو بكر جابر الجزائرى : عقيدة المؤمن . القاهرة مكتبة الدعوة الاسلامية . د . ت ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣١) محمد الغزالى : خلق المسلم : ط ٦ . قطر . مكتبة قطر الوطنية . ١٩٧٤ . ص ٢١ .

(٣٢) ابن القيم الجوزية : الطب النبوى . القاهرة . دار التراث . ١٩٧٨ . ص ١٨ .

(٣٣) المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٣٤) محمد متولى الشعراوى : معجزة القرآن . القاهرة . دار أخبار اليوم . د . ت . ص ٧ .

(٣٥) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . المرجع السابق . ص ٤٧٧ .

(٣٦) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٥ .

(٣٧) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ٢٠٠ .

(٣٨) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المنتخب فى تفسير القرآن الكريم . ط ٣ . القاهرة . ١٩٧٣ . ص ٧ .

(٣٩) عفيف عبد الفتاح طبارة : روح الدين الاسلامى . ط ١٦ . بيروت . دار العلم للملايين . ١٩٧٧ . ص ٤٠ ، ٤٧ .

(٤٠) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٨ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٢٣ .

(٤٢) عفيف عبد الفتاح طبارة : المرجع السابق . ص ٢٩

(٤٣) عبد العزيز عبد المعطى عرفة : الاعجاز القرآنى . مجلة الزهراء . العدد الأول . يولية ١٩٧١ . القاهرة . دار الرسالة للطباعة والنشر . ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤٤) أبو بكر جابر الجزائرى : منهاج المسلم . المرجع السابق . ص ٣١ .

(٤٥) محمود حلمى : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة . القاهرة . ط ٦ . ١٩٨١ . ص ١٢٢ .

(٤٦) أبو بكر الجزائرى : عقيدة المؤمن . المرجع السابق . ص ٢٠٢ .

(٤٧) محمد ابو زهرة : النصرانية القاهرة . دار الفكـــر العربى . ١٩٦٦ . ص ٤ .

(٤٨) أبو زكريا يحيى بن شرف النووى : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين . د . ت ص ٣٨٩ .

(٤٩) البخارى : ابو عبد الله محمد بن اسماعيل : متن البخارى . م ٢ ، ج ٣ . القاهرة . مكتبة النهضة الاسلامية . د . ت . ص ٢٥٠ .

(٥٠) عبد العزيز محمد السلـــلمان : الكواشـــف الجلية عن معانى الواسطية . ط ٤ . د . ت . مكتبة مكة للطباعة والاعلام . ص ٣٨ .

(٥١) صحيح مسلم : بشرح النووى . ج ٦ . ج ١٧ . د . ت . ص ٧١ .

(٥٢) المصدر السابق : ج ٢ . ج ١٦ . د . ت . ص

(٥٣) نفس المكان .

(٥٤) المنذرى : الترغيب والترهيب . مج ٢ ج ٢ . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامية . ص ٢٠٦ ، ٢١٥ .

(٥٥) المصدر السابق . ص ٢١٢ ، ٢١٥ .

(٥٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم . ج ١ . القاهرة مكتبة الدعوة الاسلامية . ١٩٨٠ . ص ٢٢٥ .

(٥٧) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٥٨) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٦٤ .

(٥٩) على حسنى الخربوطلى : تاريخ العالم الاسلامى . القاهرة . دار نافع للطباعة . ١٩٧٦ ص ١٠١ .

(٦٠) احمد بدر : المرجع السابق . ص ٦٧، ١٠٠ .

(٦١) مختار التهامى : الرأى العام والحرب النفسية . جـ ١ . ط ٤ . القاهرة . دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ٩٨ .

(٦٢) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ٥٠١ .

(٦٣) عفيفى عبد الفتاح طبارة : المرجع السابق . ص ٤٠ .

(٦٤) أبو بكر جابر الجزائرى : المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

(٦٥) رياض الصالحين : المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٦٦) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المصدر السابق . ص ٤٠٧ .

(٦٧) عبد الكريم زيدان : أصول الدعوة . بغداد . مطبعة سلمان الأعظمى . ١٩٧٢ . ص ٢٤٨ ، ٤٣٠ .

(٦٨) محيى الدين عبد الحليم : الرأى العام فى الاسلام . القاهرة . مكتبة الخانجى . ١٩٨٢ . ص ١٢٣ .

(٦٩) توماس ، أرنولد . الدعوة الى الاسلام : ترجمة حسن ابراهيم حسن وآخرين . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧١ . ص ٢٩ .

(٧٠) حسن الحسن : الاعلام والدولة . بيروت . مطابع صادر . ١٩٧٥ ص ٣٠٤ .

(٧١) يوسف قاسم : التعامل التجارى فى ميزان الشريعة الاسلامية . القاهرة . دار النهضة العربية . ١٩٨٠ . ص ١٠٢ .

***

المدخن المراهق : البيئة ، والشخصية ، والسلوك (*)

دكتور زين العابدين درويش (**)

تقديم :

تستهدف الدراسة الحالية القاء بعض الضوء على مجموعة من المتغيرات « النفسية — الاجتماعية » الى يمكن أن تتدخل كعوامل متفاوتة التأثير ، فى الدفع الى (أو الدفع عن) سلوك تدخين السجاير وتعاطى المخدرات ـ وما ، بين المراهقين ، كما ترمى الى الكشف عن بعض سمات الشخصية المميزة للمدخن المراهق بوجه خاص ، مما يمثل متغيرات نفسية ، ترتبط بهذا السلوك ، أو تدفع (مع غيرها من المتغيرات) الى الأشكال المختلفة له .

أما المتغيرات « النفسية — الاجتماعية » فتشير الى عدة عناصر ، مما يدخل فى البيئة المحيطة بالمراهق المدخن ؛ سواء فى ذلك بيئة الأسرة ، بنطاقها الضيق ، أو البيئة الاجتماعية خارج هذا النطاق ، ونركز فيها على بيئة الأصدقاء والزملاء ؛ بما تشتمل عليه من متغيرات نفسية واجتماعية ، ابرزها ما يتعرض له المراهق فى كنفها من ضغوط مختلفة ، وما يتاح له فيها من عناصر التعليم الاجتماعى بمختلف صوره وتأثيراته .

(*) قدم ملخص لهذه الدراسة فى « ندوة بحوث مشكلة المخدرات » ، المنعقدة بكلية الآداب ، جامعة المنيا ، يومى ٣ و ٤ ابريل ١٩٨٣ ، فى اطار المؤتمر الدولى الثامن للاحصاء والحسابات العلمية والعلوم الاجتماعية والسكانية .

(**) أستاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

جدول ١

توزيع عينة الدراسة على أساس متغير تدخين السجاير

بيـــان	العدد	النسبة المئوية
مدخنون	٥٦	٢٧ر٥٪
غير مدخنين	١٤١	٧٢٪
غير مبين	٣	١ر٥ ٪
المجموع	٢٠٠	١٠٠ ٪

وفيما يتصل بمجموعة المدخنين يوضح الجدول (٢) تصنيف أفرادها بحسب عدد السجاير التى يتم تدخينها يوميا .

جدول ٢

تصنيف المدخنين على أساس الاستهلاك اليومى من السجاير

السجاير المستهلكة يوميا	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٦ سجاير يوميا	١٩	٣٤٪
من ٦ — ١٢ سيجارة	٢٣	٤١٪
من ١٣ — ٢٤ سيجارة	٩	١٦٪
أكثر من ٢٤ سيجارة يوميا	٥	٩ ٪

أدوات الدراسة :

استخدم فى تجميع بيانات الدراسة ، الأدوات التالية :

(أ) استخبار ايزنك للشخصية (EPQ) ، ويقيس سمات الشخصية التالية : العصابية (١) ، والانبساط (٢) ، والذهانية (٣) (أو الاستعداد للمرض العقلى) ، والميل للجريمة (٤) (أو الاندفاعية (٥)) ، ثم ما يمكن اعتباره سمة « الاجرؤ الاجتماعى » (أو عدم المجاراة (٦)) ، ومؤشرها درجة الفرد على « مقياس الكذب (٧) » بهذا الاستخبار .

(See Eysenck and Eysenck, 1975; Eysenck and Eaves, 1980).

(ب) استخبار مقنن ، يشتمل على مجموعة كبيرة من الأسئلة حول بعض الظروف البيئية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لصور التعرض لخبرة تدخين السجاير وتعاطى المخدرات والكحوليات عموما . ويمثل هذا الاستخبار الأداة الرئيسية المستخدمة أصلا فى الدراسة الوبائية الأشمل التى ألمحنا اليها فى موضع سابق (*) ، وقد استفيد جزئيا من بنوده فى استخلاص بعض

(*) فيما يختص بمضمون هذا الاستخبار ، واجراءات تقنينه ، وما قدم من تدريب لتطبيقه .. الخ . أنظر التقرير المفصل عن الدراسة الوبائية التى أجريت على طلاب الثانوى العام فى القاهرة الكبرى (Soueif, et al., 1982). مع النص الكامل للاستخبار فى الملحق (١) بنفس التقرير .

(١) neuroticism
(٢) extraversion.
(٣) psychoticism
(٤) criminality.
(٥) Impulsiveness
(٦) Non-conformity.
(٧) Lie scale.

العلاقات الممكنة بين التدخين وبعض متغيرات البيئة ، والمتغيرات النفسية – الاجتماعية ، وفى الربط بين هذه المتغيرات وبين سمات الشخصية التى تم قياسها لأغراض هذه الدراسة فقط .

المتغيرات موضع الدراسة :

اختيرت المتغيرات التالية ، فى جوانب الدراسة الثلاثة : البيئة ، والشخصية ، والسلوك ، لتكون موضع التحليل والمقارنة بين المدخنين وغير المدخنين من الطلاب :

(أ) جانب البيئة ، وركز فيه على المتغيرات الديموجرافية التالية :

- اقامة الطالب مع الأسرة ، أو بعيدا عنها .
- المستوى « الاجتماعى – الاقتصادى » للأسرة ، وقد تم تقديره على أساس مهنة الأب .
- مستوى تعليم الوالدين .
- ترتيب ولادة الطالب بين اخوته .

وكان موضع الاهتمام أيضا ، فى هذا الجانب ، بعض المتغيرات « النفسية – الاجتماعية » الأخرى ، هى :

- وجود نموذج يتعاطى المخدرات بأنواعها ، فى نطاق الأسرة المحدود (الأب والأم والاخوة) ، أو بين الاقارب وثيقى الصلة بالأسرة (العم والعمة والخال والخالة ... الخ) .

- وجود نموذج يتعاطى المخدرات فى محيط الأصدقاء وزملاء الدراسة .

(ب) **جانب الشخصية** ، والتركيز فيه على ما يأتى :

١ – بعض السمات الأساسية للشخصية هى :

– **العصابية** : وتمثل مفهوما يشير الى الارتباط المتبادل (٨) بين مجموعة

---

(٨) Intercorrelation.

من السمات الصغرى يدخل فيها القلق ، والتوتر ، والانفعال المفرط ، والانشغال الزائد على أمور عديدة بغير مبرر معقول (Eyseneck and Evanes, 1980) ، وعموما يقصد بالعصابية الاشارة الى محور تنظيم جميع جوانب النشاط الانفعالى ، « من حيث تحقيقها لشعور الفرد بالاستقرار النفسى ، أو اختلال هذا الاستقرار ، وبالرضى عن نفسه ، أو باختلال هذا الرضى ، وبقدرته على التحكم فى مشاعره ، أو بافلات زمام السيطرة من يديه . والمحور بهذه الصورة يمتد بين قطبين ، أحدهما يمثل أعلى درجات الاتزان أو الاستقرار النفسى (ومؤشر له الدرجة المنخفضة على المقياس) .. والآ خر يشير الى اكبر قدر من الاختلال (ومؤشره الدرجة العالية على المقياس) يأخذ شكل تقلبات وجدانية عنيفة متلاحقة ، ليس لها ما يبررها .. وتكون فى أغلب الأحيان مصحوبة بضعف القدرة على ضبط النفس ، أو السيطرة على تلك التقلبات .. وبين هذين القطبين يحتل الأشخاص المختلفون مواقع مختلفة .. تتفاوت قربا من أحد الطرفين وابتعادا عن الطرف الآخر » . (سويف ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

— **الانبساط** : هو أيضا مفهوم ملخص يشير الى الارتباط المتبادل بين سمات مختلفة مثل : الميل الى مخالطة الناس ، والاندفاع ، واللامبالاة ، والميل الى النشاط والحركة .. الخ (Eysenck and Eaves, 1980) ، وهو بهذا الوصف يمثل قطبا مقابلا للانطواء (٩) ، الذى يشير الى عكس هذه السمات غالبا ، ومؤشر له الدرجة المنخفضة على مقياس هذه السمة .

— **الذهانية (أو الاستعداد للمرض العقلى)** ، وهو مفهوم ملخص كذلك

---

(٩) Emotional coldness.

لمجموعة سمات مرتبطة ببعضها ، تمثل : البرود الانفعالى (١٠) ، والعدوانية (١١) ، والقسوة ، وعدم التعاطف مع الآخرين ، وضعف الاحساس بهم (Eysenck and Eaves, 1980) . وبتعبير الطب النفسى ، يمكن أن يوصف الشخص الذى يحصل على درجات عالية على مقياس هذه السمة بأنه أقرب ما يكون الى الشخص « الشبيه بالفصامى » (١٢)، أو « السيكوباتى » (١٣) ، أو « المضطرب سلوكيا » (١٤) ، (Eysenck and Eysenck, 1973)

- **الميل للجريمة** : ومؤشر وجود هذه السمة ، الدرجة العالية على مجموعة من بنود استخبار EPQ فى أبعاد : العصابية ، والانبساط ، والذهانية معا ، تبين أنها تميز بكفاءة عالية بين المجرمين وبين الأشخاص الأسوياء (Eysenck and Eysenc, 1971) ولذلك ضمت جميعا فى مقياس واحد ، هو المقياس (أو الميل للجريمة) (١٥) . وعموما فان الدرجة العالية على هذا المقياس تعتبر مؤشرا تنبؤيا للجناح ، أو الميل الى انتهاك القانون ، أو النزوع الى السلوك الاجرامى (Eysenck and Eysenck, 1975) ، بما ينطوى عليه هذا السلوك من سمات العدوانية ، والاندفاع ، والاضطراب السلوكى .. الخ .

- **التجرؤ الاجتماعى** : أو عدم الميل الى الامتثال للمواضعات الاجتماعية السائدة ، ومؤشره الدرجة المنخفضة التى يحصل عليها الفرد فى « مقياس الكذب » بالاستخبار ، والأصل فى هذا المقياس الكشف عن مدى التزييف أو الخداع (١٦) الذى يمكن أن يلجأ اليه المفحوص

---

(١٠) Introversion.
(١١) Hostility.
(١٢) Schizoid.
(١٣) Psychopathic.
(١٤) Behaviour disordere.
(١٥) Criminality.
(١٦) Dissimulation.

فى اجاباته على بنود الاستخبار عموما ، لكن تبين أن هذا الوصف يتغير بتغير الظروف التجريبية التى يتعرض لها المفحوص ، والتى تؤدى بالتالى الى تغير دافعيته الى الخداع والتزييف فى الاجابة . ومع التسليم بأن طبيعة هذه السمة ما تزال حتى الآن تفتقر الى التحديد الدقيق (المرجع السابق نفسه) ، هناك ميل الى اعتبار الدرجة العالية على هذا المقياس (مقياس الكذب) مؤشرا لسمة « المجاراة » (١٧) و « المحافظة » (١٨) ، والعكس صحيح فى حالة الدرجات المنخفضة ، والتى يمكن أن تعتبر مؤشرا للسلوك اللااجتماعى (١٩) ، والميل الى التمرد (٢٠) ، أو عدم المجاراة للأنماط الاجتماعية السائدة (See : Eysenck and Eaves, 1980). وهذه المعانى الأخيرة تؤكدها بحوث عديدة توفرت على دراسة العلاقة بين سمات الشخصية وتدخين السجاير عند الأطفال والمراهقين والراشدين
(e.g. : Steward and Levison, 1966; Jacobs and Spilken, 1971; Jamison, 1978; Powell et al., 1979).
وانتهت الى ما يؤكد ارتباط سلوك التدخين هذا بالسلوكيات اللااجتماعية المشار اليها .

٢ — الاستهداف للمرض الجسمى والنفسى ، بدالة تكرار تعرض المفحوص لهذه الأمراض عموما .

٣ — الدافعية للتحصيل المدرسى ، ومؤشرها نسبة نجاح الطالب فى الشهادة الاعدادية .

(ج) **جانب السلوك :** ويقارن فيه بين المجموعتين من الطلاب (المدخنون

---

(١٧) Conformity.
(١٨) Conservatism
(١٩) Antisocial.
(٢٠) Rebelliousness.

وغير المدخنين) على أســـاس اتجاههم نحو المخدرات بأنواعها المختلفة ، ومؤشره الاعتقاد فيما يمكن أن يترتب عليها من آثار ضارة ، ثم على أساس تعرضهم المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات .

وبهذا الترتيب للمتغيرات موضع الاهتمام سيكون عرضنا لنتائج الدراسة فيما يلى :

نتائج الدراسة ومناقشتها

بيئة المدخن المراهق :

تشـــير النتائج فى هذا الجانب الى تشابه المجموعتين من الطلاب ؛ المدخنون وغير المدخنين ، فى ظروف الاقامة مع الأسرة ، فتبين أن ٨٧٪ من المدخنين يقيمون مع أسرهم ، مقابل ٨٦٪ من مجموعة غير المدخنين ، ولذلك فالفروق بينهما من هذه الناحية ضئيلة الى حد يمكن معه تجاهلها .

من ناحية أخرى توضح البيانات الواردة بالجدول (٣) التشابه القائم بين المجموعتين ايضا فى المتغيرات الديموجرافية الأخرى ؛ ويدخل فيها مستوى تعليم الوالدين ، وحجم الأسرة (على أساس عدد الأبناء) ، والمستوى الاجتماعى ــ الاقتصادى .. الخ ؛ فالفروق بين المجموعتين فى كل متغير منها غير دالة احصائيا بدرجة يعتد بها .

جـدول ٣

المقارنة على أساس المتوسط والانحراف المعيارى للمتغيرات الديموجرافية المختلفة بين المدخنين وغير المدخنين

المتغيرات	المدخنون (ن=٥٦)		غير المدخنين (ن=١٤١)		دلالة الفرق
	م	ع	م	ع	
حجم الأسرة (الأبناء فقط)	٤ر٦٦	٢ر٤٥	٤ر٤٨	٢ر١٨	غير دال
المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة	٥ر١٧	١ر٢٤	٥ر٢٥	١ر٢٢	غير دال
مستوى تعليم الأب	٣ر٠٥	١ر٦٨	٣ر٠٨	١ر٧١	غير دال
مستوى تعليم الأم	٢ر٠٥	١ر٤٠	٢ر٠٣	١ر٤٣	غير دال
ترتيب ولادة المفحوص	٣ر٣٨	٢ر٨٦	٣ر١٨	٢ر١٧	غير دال

ويمكن أن يثور هنا تساؤل حول موضع المفحوص بين اخوته الذكور والاناث ، وما اذا كان وحيد أسرته ، أو الأول من حيث ترتيب ولادته بين الاخوة ، ومصدر هذا التساؤل ارتباط الموضع الذى يحتله المراهق بين اخوته فى فى الأسرة ، بعدد من المؤشرات حول طبيعة وأسلوب التنشئة الاجتماعية (٢١) التى تعرض لها فى طفولته ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير مشجع أو مثبط لاتجاه هذا المراهق نحو التدخين على الأقل ، ونحو تعاطى بقية

(٢١) Socialization.

المخدرات الأخرى غالبا ، وفى حدود الدراسة الراهنة ، لا يبدو ثمة تأثير واضح لموضع الفرد فى الأسرة على اتجاهه لسلوك تدخين السجاير ، فمع التفاوت فى النسبة بين المجموعتين من هذه الناحية (جدول ٤) الا أن هذا التفاوت لا يشير الى فرق دال احصائيا ، وبالتالى لا يمكن أن نرتب عليه تعميما ما .

جـــدول ٤

المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين بحسب موضع المفحوص فى الأسرة (الأول أو وحيد والديه)

المدخنون	غير المدخنين	النسبة الحرجة
٢٧٪	٢٢٪	٧٥ر٠

ثم نأتى الى « السياق النفسى ــ الاجتماعى » الذى يعيشه الطالب المراهق فى نطاق الأسرة ، ومدى توافر أو غياب « **ثقافة المخدر** » (٢٢) فى محيطها ، أو ما يمكن اعتباره « **المناخ** » المشجع على المخدر ، أو يزيد من جراة المراهق على التعرض لخبرة تدخين السجاير أول الأمر ، ثم تعاطى المخدرات والكحوليات بعد ذلك ؛ ومؤشر له وجود نموذج يدخن أو يتعاطى المخدرات فى محيط الأسرة أو بين الأقارب . من هذه الناحية يقدم الجدول (٥) صورة رقمية لهذا السياق ، تكشف عن اختلاف المجموعتين فى جانب من جوانبها على الأقل ، ويشير هذا الاختلاف الى احتمال أكبر لانتماء مجموعة المدخنين الى أسر يوجد فيها نموذج يتعاطى المخدرات المجرم تعاطيها بحكم القانون . وعموما يمكن أن نخرج من هذه الصورة بدلالة معينة مؤداها أن

---

(٢٢) Drug culture.

ما هو مجرم (اجتماعيا على الأقل) من سلوكيات التعاطى (كتعاطى العقاقير النفسية المخلقة والكحوليات) ، لا فرق فى نسبته بين المجموعتين ، أما النموذج المجرم اجتماعيا وقانونيا معا (ويتمثل فى تعاطى الحشيش والأفيون. .. الخ) ، فتوافر بنسبة أعلى فى مجموعة المدخنين .

جــدول ٥

وجود نموذج يتعاطى المخدرات فى الأسرة أو بين الأقارب

المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج	المدخنون		غير المدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المخلقه (٢٣) (مهدئة ومنشطة ر نومة)	٥	٩	١٣	٩	٠٦ر٠
المخدرات الطبيعية (٢٤) (حشيش ، أفيون .... الخ)	١٨	٣٢	٢٤	١٧	٢٫٣٤ (*)
الكحوليات بأنواعها	٣	٥	١٨	١٣	١ر٥٢

(*) فرق دال عند مستوى ٠٥ر٠

أما ما يمكن أن نخلص اليه من ذلك فهو أنه لا يكفى أن يكون هناك نموذج يتعاطى المخدرات أو الكحوليات فى الأسرة ، وانما أن يتوافر هـذا النموذج الذى يمثل بتعاطيه خروجا صريحا على القانون ، وانحرافا عن

---

(٢٣) Synthetic psychoactive drugs.

(٢٤) Natural drugs.

مواضعات اجتماعية ينشأ الفرد على احترامها ، والدلالة « النفسية — الاجتماعية » وراء هذا كله أوضح من أن يفصل فيها بالنسبة للمراهق المدخن ، الذى يتعلم من خلال تمثله لهذا النموذج صورا عديدة من السلوك « اللااجتماعى » ، بدءا من تدخين السجاير ، ومرورا بالكحوليات ، وانتهاء بالمخدرات الطبيعية وغيرها ، مما يجرم القانون تعاطيها .

مناظر لهذا المحيط الداخلى للبيئة (الأسرة والأقارب) هناك المحيط البيئى الخارجى بالنسبة للمراهق ، ونعنى به محيط الزملاء والأصدقاء ، ممن يشكلون قوى ضاغطة فى اتجاه تدعيم السلوك اللااجتماعى ، وتأكيد صور التعلم التى أتيحت للمراهق المدخن من نموذج التعاطى فى الأسرة . فى هذا الجانب توضح بيانات الجدول (٦) كيف يتفوق تأثير هذا المحيط على تأثير الأسرة ، ومدى قوته فى تشكيل أنماط السلوك المحبذ للتدخين ، فى أبسط صور تأثيره ، الى سلوك تعاطى المخدرات فى أشكاله المتنوعة بعد ذلك .

جـــــدول ٦
نموذج تعاطى المخدرات بين الأصدقاء والزملاء فى مجموعة المدخنين بالمقارنة مع غير المدخنين

المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج فى الأصدقاء والزملاء	المدخنـــون		غير المدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المخلقة (مهدئة ومنشطة ومنومة)	١٨	٣٢	١٩	١٣	٣ر٠٢ **
المخدرات الطبيعية (حشيش ،أفيون .... الخ)	٤	٧١	٣٨	٢٧	٥ر٧٦ **
الكحوليات بأنواعها	٣٤	٦١	٥٦	٤٠	٢ر٦٧ *

(**) الفرق دال احصائيا عند مستوى ١٠ر٠

(*) دال عند مستوى ٥٠ر٠

.. ويجب التنبه هنا الى مفارقة بسيطة ، لكنها هامة جداً فى وضوح ادراكنا لهذا الموقف « النفسى - الاجتماعى » المشكل لسلوك المدخن المراهق ، وتتلخص هذه المفارقة فى ان بيئة الأسرة (بما يمكن أن يوجد فيها من نماذج تشجيع على تعاطى المخدرات ، وعلى الاجتراء على القانون صراحة أو ضمنا) ، يمكن أن تمثل قدرا محتوما على الطفل أو المراهق ، ليس من السهل الفكاك منه ، أو لاسبيل الى مقاومة تأثيره ، لكن الأمر غير ذلك قطعا بالنسبة لمجموعة الأصدقاء والزملاء التى يسعى المراهق باختياره الى الانتماء اليها . بعبارة اوضح ، ان حدود تأثير محيط الأسرة ، بما تقدمه من نموذج لتعاطى المخدرات (فى مجموعة المدخنين) لا يقتصر على تيسير تعلم المراهق صور السلوك اللا اجتماعى فحسب ، بل تمتد لتسهم فى تشكيل اختياره لعناصر المحيط الاجتماعى الأوسع ، ونقصد به محيط الأصدقاء والزملاء وغيرهم من الأقران ؛ ممن تتوافر فيهم غالبا خصائص النموذج المقبول لديه ؛ وهو نموذج المدخن بطبيعة الحال ، والذى يتفق معه فى الاتجاه وفى السلوك بالنسبة لتعاطى المخدرات عموما ، وفى تبنى قيم « ثقافة المخدر » أصلا .

المراهق المدخن وسمات شخصيته :

هناك تسليم بأن الظروف البيئية السيئة لها تأثيرها فى دفع المراهق الى التدخين وتعاطى المخدرات والكحوليات . مع ذلك فان النتائج السابقة (وخاصة ما يتصل منها بوجود نموذج يتعاطى المخدرات فى الأسرة ، أو فى محيط الأصدقاء والزملاء) ، تطرح سؤالا هاما ومشروعا فى نفس الوقت ، وهو : **هل يكفى مجرد أن تتوفر مثل هذه الظروف ، لكى يتجه المراهق الى التدخين على الأقل ؟ ، أم أن هناك عوامل أخرى (يدخل فيها سمات شخصية الفرد نفسه) يمكن أن تسهم ، بدرجة أو بأخرى ، فى تشكيل سلوكه هذا نحو التدخين ، ثم اتجاهه بعد ذلك الى تعاطى المخدرات الأخرى ؟ .**

أمامنا الآن عدد من سمات الشخصية ، مما تشير دراسات عديدة الى ارتباطها الوثيق بسلوك تدخين السجاير.
(see : Matarazzo and Saslow, 1960; Eysenck and Evaes, 1980).

أما بالنسبة للدراسة الراهنة ، فتكشف بيانات الجدول (٧) عن تميز مجموعة «المدخنين» بدرجة من العصابية (أو عدم الاتزان الانفعالى) (٢٥) أعلى من مجموعة « غير المدخنين » ؛ وهى نتيجة تؤكدها الدراسات المختلفة التى تشير الى وجود هذه السمة بدرجة عالية نسبيا فى مدخنى السجاير على الخصوص (Cherry and Kiernan, 1978) . أكثر من ذلك أن بعض الباحثين يرى أن توفرها بهذه الدرجة يمكن أن تمثل سببا دافعا الى تدخين السجاير (Eysenck and Evaes, 1980) ، كوسيط يقلل من حدة التوتر أو القلق (وهو أوضح مظاهر هذه السمة) ، ويضعف من تأثيرها السلبى على « التوافق النفسى ـ الاجتماعى » للفرد المدخن .

جدول ٧

ويوضح حدود التشابه أو الاختلاف بين المدخنين وغير المدخنين فى سمات الشخصية موضع الدراسة

سمات الشخصية	المدخنون		غير المدخنين		مستوى دلالة الفرق
	م	ع	م	ع	
العصابية	١٤ر٤٣	٣ر٨٩	١١ر٩٤	٤ر٠٦	٠ر٠١
الانبساط	١٣ر٥٥	٣ر٥٥	١٢ر٩١	٣ر٤٢	غير دال
الذهانية	٥ر٣٨	٢ر٨٩	٤ر٥٢	٢ر٨٤	غير دال
الميل للجريمة	١٥ر٤١	٤ر١٠	١٢ر٤٠	٤ر٦٢	٠ر٠١
المجاراة (*)	١٢ر٦١	٣ر٦٠	١٤ر٣٤	٣ر٨٥	٠ر٠٥

(*) Conformity وعكسها الميل الى عدم المجاراة ، أو الميل الى عدم الامتثال للمواصفات الاجتماعية السائدة ، ومؤشرها الدرجة المنخفضة على مقياس الكذب فى استخبار EPQ .

(٢٥) emotional instability

أما من حيث الانبساط ، فلم تكشف النتائج عن وجود فارق واضح بين المدخنين وبين غير المدخنين في هذه السمة . وهي نتيجة مغايرة لما تشير اليه بحوث عديدة تؤكد أن المدخنين أميل الى الانبساط والعصابية غالبا ، بالقياس الى غير المدخنين (Cherry and Kiernan, 1978; Eysenck and Evaes, 1980) لكن ليس هناك مايؤكد هذا المعنى بالنسبة للمراهقين المدخنين بوجه خاص ، مما يسمح باعتبار هذه النتيجة مؤشرا لتميز المدخن في سن المراهقة بالعصابية الزائدة ، مع قدر معقول من سمة الانبساط ، بالقياس الى المدخن الراشد الذي يتسم بدرجة عالية في السمتين .

أدنى الى القبول ، على أى حال ، هذه النتيجة التى خرجنا بها فيما يتعلق بالعصابية والانبساط ، اذا أدخلنا فى الاعتبار أننا بصدد مجموعة من الأفراد المدخنين فى سن المراهقة ، ومتوقع أنهم أقرب الى قطب التوتر الانفعالى ، فى هذه المرحلة من العمر ، عن الراشدين ، ولذلك كانت العصابية هى العنصر الغالب على الموقف .

وفيما يتعلق بسمة « **الذهانية** » (أو الميل للمرض العقلى) ، لا يبدو أن هناك فرقا واضحا بين المجموعتين من هذه الناحية ، وهى نتيجة تختلف أيضا عن ما كشفت عنه بعض الدراسات على المدخنين الأطفال والمراهقين ، فى هذه النقطة ، (Powell, et al. 1979; Jamison, 1978) وان يكن هناك دراسات أخرى تنفى وجود علاقة بين التدخين والاستعداد للاصابة بالأمراض النفسية (انظر : الدمرداش ، ص ٢٦٤) .

ثم يبقى ما يختص بدلالة الدرجة على « **مقياس الكذب** » باستخبار الشخصية ، فالواضح هنا أن متوسط درجة المدخنين على هذا المقياس أميل الى الانخفاض النسبى من اقرانهم غير المدخنين (بفارق دال احصائيا عند مستوى ٠,٠٥) ، وقد انتهت بعض الدراسات الى هذه النتيجة فعلا ، بالنسبة للأطفال والمراهقين على الأقل (Powell, et al., 1979; Jamison, 1978) لكن الباحثين لا يرون فى انخفاض درجات المدخنين على هذا المقياس

دليلا على ميل المدخن المراهق الى قول الصدق (!) ، بقدر ما يعتبر مؤشرا « للتجرؤ الاجتماعى » كملمح من ملامح شخصيته ، بكل ما ينطوى عليه هذا التعبير من معان يدخل فيها عدم المجاراة ، وعدم الاهتمام بأن هذا السلوك موضع القبول اجتماعيا أو محل رفض .. الخ .

أما سمة « الميل الى الجريمة » فلها نفس دلالة سمة العصابية غالبا (*) ، وإن أوضحت ملمح الاندفاعية (٢٦) فى شخصية المراهق المدخن .

جانب آخر فى شخصية المدخن المراهق ، **هو انخفاض دافعيته للتحصيل الأكاديمى** (ومؤشر ذلك مجموع الدرجات التى حصل عليها فى الشهادة الاعدادية) ، حيث تكشف البيانات الواردة فى الجدول (٨) عن ميل نسبة « غير المدخنين » الى الارتفاع فى الدرجات الدالة على التفوق فى الدراسة (٨٠٪ من مجموع الدرجات على الأقل) بالقياس الى « المدخنين » .

جـــدول ٨

توزيع المجموعتين على أساس النسبة المئوية لمجموع الدرجات فى منحان الشهادة الاعدادية كمؤشر لمستوى الدافعية فى التحصيل المدرسى وكفاءة هـذا التحصـيل

مستوى النجاح فى الاعدادية	المدخنـــون		غير مدخنين		مستوى دلالـة الفرق
	العدد	٪	العدد	٪	
حاصلون على مجموع من ٥٠ — ٧٩ ٪	٥٣	٩٥	١١٧	٨١	٠٥ر٠
حاصـلون على ٨٠ ٪ فأكثر	٣	٥	٢٤	١٧	٠٥ر٠

(*) خاصة وأن العصابية تمثل عنصرا غالبا فى هذه السمة ، لدخول عدد كبير من البنود التى تقيس العصابية ، فى الاستخبار ككل ، فى مقياس الميل الى الجريمة هذا ، بالاضـافة الى بنود أخرى من مقياسى الذهانية والانبساط أيضا .

(٢٦) Impulsiveness.

ثم نعرض لجانب ثالث يدخل فى شخصية المدخن أيضا ، هو مدى استعداده ، أو استهدافه للأمراض الجسمية والنفسية ، وفى هذا لم تكشفه نتائج الدراسة عن فرق ذى دلالة احصائية يعتد بها بين المدخنين وغير المدخنين ، وهى نتيجة تتفق جزئيا مع ما انتهت اليه دراسات متعددة لا تشير الى وجود فروق حاسمة بين الفئتين فى الاستهداف للأمراض النفسية ، وان أكدت الفروق الواضحة فيما بينهما فى مدى التعرض للأمراض الجسمية (see : Eysenck and Eaves, 1980, p. 18). لكن هذه الدراسات تركز اهتمامها على المدخنين الراشدين غالبا ، ممن تعرضوا للتدخين فترة أطول ، ومن ثم لآثاره المؤكدة على صحتهم الجسمية عموما ، بينما نحن فى الدراسة بصدد شباب فى مقتبل حياتهم ، وتعرضهم لخبرة تدخين السجاير اقل كميا ، وزمنيا بطبيعة الحال ، بالمقارنة مع الراشدين .

سلوك المدخن المراهق :

الواقع أن الصورة الوصفية السابقة ، عن بيئة المدخن المراهق وسمات شخصيته ، تمثل مدخلا طبيعيا للحديث حول سلوكه الفعلى ، فيما يتصل بتعاطى المخدرات والكحوليات ، كامتداد متوقع لخط التدخين الذى بدأه ، وقطع فيه شوطا لا رجعة فيه الا فى حالات قليلة غالبا . ويرتبط بهذا السلوك الصريح سلوك آخر ضمنى يمهد له ويبرره ، وهو هنا « الاتجاه المعرفى »[٢٧] نحو هذه المخدرات بأنواعها ، وأحد مظاهره ما يعتقده المدخن فى مدى الضرر (النفسى والجسمى) الذى يمكن أن تحدثه هذه المخدرات فى متعاطيها . فيما يتصل بهذا الاتجاه نحو المخدرات توضح نتائج الدراسة (جدول ٩) أن المدخنين اميل الى تبرير تعاطى المخدرات الطبيعية بالقياس الى غير المدخنين ، فنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات أقل منها (بمستوى دلالة احصائية ٠٫٠١) فى مجموعة المدخنين . أما تصور الضرر فى العقاقير النفسية (مهدئة ، ومنشطة ، ومنومة) ، والكحوليات بأنواعها ، فلا يبدو ثمة فارق جوهرى بين المجموعتين من هذه الناحية .

---

(٢٧) Cognitive attitude.

جـــدول ٩

الاعتقاد فى التأثير الضار للمخدرات المختلفة والكحوليات بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر	المدخنـــون		غير المدخنين		مستوى دلالـــة الفـــرق
	العدد	٪	العدد	٪	
العقاقير النفسية المهدئة	٤٤	٧٩	١٠٣	٧٣	غير دال
العقاقير النفسية المنشط	٤٤	٧٩	٩٧	٦٩	غير دال
العقاقير النفسية المنومة	٤٣	٧٧	١٠٧	٧٦	غير دال
المخدرات الطبيعية (الحشيش والأفيون .... الخ).	٤٣	٧٧	١٣٢	٩٤	٠١ر٠
الكحوليات بأنواعها .	٤٩	٨٧	١٢٩	٩١	غير دال

وفيما يبدو فان انخفاض نسبة المدخنين القائلين بالتأثير الضار للمخدرات الطبيعية ، يمكن أن يعكس أيضا حقيقة أن مخاوف المدخنين المراهقين من مخاطر هذا النوع من المخدرات أقل ، وخاصة اذا قارنا نسبتهم هذه (٧٧٪) بنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات فى جمهور أوسع من الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى (مدخنين وغير مدخنين) ، حيث بلغت ٩١٪ (Soueif, et al., 1982) ، مما يبرر القول بأن عينة المدخنين فى هـــذه الدراسة أكثر اجتراء على المخدرات الطبيعية (الحشيش بوجه خاص) ، وأكثر ميلا الى التهوين من خطرها ، بالنسبة لأنفسهم فى المقام الأول .

من ناحية أخرى ، يمكن تفسير التشابه بين المدخنين وغير المدخنين فى تصور مدى الضرر من تعاطى العقاقير النفسية ، بان هذا التصور متأثر ، على الأرجح ، بما يعرفه أفراد الفريقين عن القيمة الطبية والآثار الجانبية

لهذه الفئة من المخدرات ، والأمر غير ذلك فيما يبدو ، بالنسبة للكحوليات (وبوجه خاص البيرة) ، حيث يرتبط الاعتقاد فى تأثيرها الضار بمدى القبول الاجتماعى لتعاطيها غالبا .

ثم نأتى الى السلوك الفعلى ، أو التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات بأنواعها من جانب المدخن المراهق .

الواقع أن ما توضحه النتائج فى الجدول (١٠) يتسق مع ما هو معروف فى دراسات سابقة ، تشير الى أن ٢٣٪ من المدخنين جربوا بالفعل تعاطى المخدرات بأنواعها ، فى مقابل ٣٪ من غير المدخنين (الدمرداش ، ١٩٨٢) مع ذلك فان ما تكشف عنه نتائج هذه الدراسة أكثر اثارة للقلق على الطالب المدخن فى وطننا ؛ فواضح أن نسبة التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات الطبيعية (الحشيش أساسا) فى مجموعة المدخنين تصل الى ٥٠٪ ، مقابل ٦٪ فى غير المدخنين (بفارق مقداره ٤٤ نقطة) ، وهو نفس الفرق بين المجموعتين ، فيما يتصل بتعاطى الكحوليات أيضا (٧١٪ — ٢٨٪) .

جـــدول ١٠

مدى التعرض لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات وحجم الاستمرار فى هذه الخبرة بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر الذى تعرض المفحوص لخبرة تعاطيه	مدخنـــون		غير مدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	٪	العدد	٪	
عقاقير نفسية مهدئة	٩	١٦	١١	٨	١ر٧٣
عقاقير نفسية منشطة	٢	٣ر٥	٧	٥	٠ر٤٢
عقاقير نفسية منومة	٤	٧	١٠	٧	—
مجموع المتعاطين للعقاقير النفسية عموما	١١	١٩ر٦	١٨	١٢ر٨	١ر٢٣
مستمرون فى التعاطى	١	٩	٢	١١	—
الحشيش	٢٨	٥٠	١٠	—	٦ر٨٩ **
الأفيون	٣	٥	—	—	—
مخدرات أخرى	٢	٣ر٥	—	٧	—
مجموع المتعاطين لهذه المواد	٢٨	٥٠	١٠	٧	٦ر٨٩ **
مستمرون فى التعاطى	٩	٣.٢ ٪	١	١٠ ٪	—
البيرة	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥ر٥٥ **
النبيذ	١٥	٢٧	١١	٨	٣ر٥٥ **
الريسكى	١٢	٢١	١٤	١٠	٢ر١٥ *
كحوليات أخرى	١٠	١٨	٥	٤	٣ر٥٢ **
مجموع المتعاطين للكحوليات بأنواعها	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥ر٥٥ **
مستمرون فى التعاطى	١٠	٢٥ ٪	١٣	٣٢ر٥ ٪	—

(**) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠ر٠١

(*) الفرق دال عند مستوى ٠ر٠٥

وأسوأ ما فى الأمر أن الموقف هنا **ليس موقف تجريب عارض** لهذه الأنواع من المخدرات ؛ اذ توضح النتائج أن نسبة لا يستهان بها من المدخنين المتعاطين للمخدرات الطبيعية (٣٢٪ مقابل ١٠٪ من غير المدخنين) مستمرون فى تعاطى هذه المخدرات حتى وقت اجراء الدراسة ، والأمر نفسه غالبا فيما يتصل بالكحوليات (٢٥٪) ، والمدهش أيضا أن نسبة المستمرين فى تعاطى الكحوليات فى مجموعة غير المدخنين بلغت ٣٢,٥٪ لكن ذلك لا يهون من تفوق نسبة المدخنين فى تعاطى المخدرات والكحوليات أصلا .

***

ملخص وخاتمة

لعله يمكن الآن أن نوضح أكثر معالم البيئة المحيطة بالمدخن المراهق (فى قطاع طلاب المدارس بوجه خاص) ؛ فهو من ناحية يعايش أوضاعا ديموجرافية فى الأسرة ، لا يختلف فيها عن زميله غير المدخن ، لكنه يختلف عن هذا الزميل فى بعض الظروف الأخرى التى تشكل حدود « **المناخ النفسى الاجتماعى** » الذى يحيط به داخل النطاق الضيق للأسرة ، والذى يمكن أن تنعكس آثاره بشكل مباشر على تنشئته ، كما يتدخل فى تشكيل قيمه واتجاهاته ، ويحدد مدى قبوله لثقافة المخدر فيما بعد ، كما يؤثر فى اختياره لأصدقائه أيضا ؛ ومن هذه الظروف — مثلا — أن يتوافر فى نطاق الأسرة نموذج لسلوك مجرم (فيما يتصل بتعاطى المخدرات على الأقل) ، حيث ينتقل المراهق من هذا **التعرض المباشر** للنموذج فى محيط الأسرة الضيق ، الى **تمثله كخبرة** ومعايشة حية لثقافة المخدر بصورة ما ، الى **محاكاته له** فى سياق اجتماعى آخر بعيد عن رقابة الأسرة غالبا ؛ هو عالم الأصدقاء والزملاء ، بكل ما يتضمنه من مؤثرات محبذة ودافعة لسلوك تعاطى المخدرات عموما ، وليس تدخين السجاير فحسب .

كذلك يمكن أن نجمع أطراف شخصية المدخن المراهق ؛ بعضها الى

جوار بعض ، لتقديمها فى صورة أكثر تماسكا الى حد ما ؛ فواضح من النتائج اننا بصدد اختلاف له دلالته فى شخصية هذا المدخن الصغير (اذا قورن بينه وبين زميله غير المدخن) ؛ فهو غالبا أميل الى التوتر الانفعالى ، أو عدم الاستقرار النفسى ، والقلق ، وأميل الى الاندفاع فى السلوك ، كما انه أكثر اجتراء على تحدى المواضعات الاجتماعية السائدة ، أو أقل اهتماما بما يمكن أن يصدر على سلوكه من أحكام تحمل معنى القبول أو الرفض . من ناحية أخرى يمكن القول انه أقل دافعية (وليس بالضرورة أقل ذكاء) (*)، فيما يتصل بالتحصيل والتفوق الدراسى .

أما فيما يختص بالسلوك ، فيمكن تلخيص الموقف هنا فى أن « **ثقافة المخدر** » لها بالفعل وجودها السلوكى ، الضمنى والصريح ، فى الحياة اليومية لقطاع لا يستهان بحجمه من طلاب مدارسنا ، وبصورة لا يمكن التهوين من خطرها ؛ ومع أن الحاجة ما تزال قائمة لمعرفة المزيد عن العوامل المرتبطة بالتدخين وتعاطى المخدرات والكحوليات بالنسبة للطالب المراهق بوجه خاص ، أو المؤدية الى الاعتماد عليها ، مع ذلك فان الصورة المقدمة هنا — بكل ما سبقها من ظلال حول بيئة المدخن المراهق وسمات شخصيته — توجه النظر الى ما **ينبغى عمله** للتقليل من حدة الظهرة بالنسبة له ، وآثارها على سلوكه ، **أو تنبه — على الأقل — الى عناصر « الموقف ثلاثى الأبعاد » الذى يعيشه هذا المراهق** ، وهذا أضعف الايمان ! .

(*) وهو وصف يتفق مع ما يشير اليه بعض الباحثين (see : Matarazzo and Saslow, 1960). من عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المدخنين المنتظمين وبين غير المدخنين فيما يتصل بسمة الذكاء هذه .

مراجع الدراسة

١ ـ عادل الدمرداش ، الادمان : مظاهره وعلاجه ، **سلسلة عالم المعرفة** (٥٦) ، الكويت ، أغسطس ١٩٨٢ .

٢ ـ مصطفى سويف : **علم النفس الحديث : معالمه ونماذج من دراساته** ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

3. Cherry, N. and Kiernan, k. E., A longitudinal study of smoking and personality. In : R.E. Thornton (Ed.), **Smoking behaviour : Physiological and psychologicalinfluences** London : Churchill Livingstone, 1978.

4. Eysenck, H. J., and Eaves, L. J. **The causes and effects of smoking** : London : Maurice Temple Smith, 1980.

5. Eysenck, S. B. G. and Eysenck, H.J. comparative study of criminals and matched controls on three dimensions of personality, **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 10, 362-366, 1971.

6. Eysenck, H. J. and Eysenck, **Manual of the Eysenck Personality Questionnaire**. London : Hodder and Stoughton, 1975.

7. Jacobs, M.A. and Spilken, A.Z., Personality patterns associated wiith heavy cigarette smoking in male college students, **J. of Consulting and Clinical Psychology**, 37, 428-432, 1971.

8. Jamison, R.N. Personality, antisocial behaviour and risk perception in adolescents. London : University of London, **unpublished Ph. D. thesis**, 1978. (see : Eysenck and Eaves, 1980).

9. 'Matarazzo, J.D. and Saslow, G. Psychological and characterisitics of smokers and nonsmokers, **Psychological Bulletin**, 57, 493-513, 1960.

10. Powell, G. E.; Steward, R. A. and Grylls, D. C. The personality of young smokers, **Brit. J. of Addiction**, 74, 311-315 1979.

11. Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A., and Hannourah, M.A., The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in Greater Cairo, **Drug and Alcohol Dependence**, 9, 15-14, 1982.

12. Steward, L. and Levison, N. Smoking and rebelliousness, **J. of Consulting psychology**, 30, 225-229, 1966.

اعتراف بالفضل

يشكر الباحث الأستاذة هند سيد طه ، الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، على ما قدمته من عون فى اعداد بيانات هذه الدراسة .

كما يعبر عن امتنانه للأستاذ ماجد جورج ، مخطط البرامج بوحدة الاحصاء الرياضى ، على ما بذله من جهد قيم فى تحليل بيانات هذه الدراسة على الحاسب الالكترونى بالمركز ، بموافقة كريمة من الأستاذ الدكتور عماد الدين سلطان مدير المركز .

***

دروس مستفادة

من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر (*)

دكتور مصطفى سويف (×)

مقدمـــة :

رأيت أن أنسب ما أتقدم به فى محاضرة عامة ، فى اطار هذه الندوة ، وأمام هذا الجمع من المستمعين ذوى التخصصات المتباينة ، والاهتمامات المتشعبة ، هو الحديث فيما يمكن أن يسمى بالدروس العامة المستخلصة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر ، التى شاركت فيها ، مع زملاء أعزاء ، على مر الخمس والعشرين سنة الماضية (**) .

وغنى عن البيان أننى لن أستطيع أن أحيط بهذه الدروس احاطة شاملة ، فى هذه المحاضرة المحدودة بساعة من الزمان ، وبالتالى أبادر فأقرر أن ما سأقدمه لا يعدو أن يكون نخبة قليلة العدد من هذه الدروس ؛ بعضها يرقى الى مستوى القضايا العامة التى يمكن الامتداد بها الى ما وراء الحدود الضيقة لمجال البحث فى تعاطى المخدرات ، والبعض يبقى داخل هذه الحدود ،

(*) ألقيت هذه المحاضرة فى ندوة بحوث مشكلة المخدرات ، المنعقدة بكلية الآداب بجامعة المنيا ، يومى ٣ و ٤ أبريل سنة ١٩٨٣ .

(×) يشرف كاتب هذا الحديث على البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز . ويعاونه فى هيئة البرنامج الدكاترة : زين العابدين درويش ، ومصرى حنورة ، وعبد الحليم محمود السيد .

(**) كانت البداية الأولى لمشروع بحوث تعاطى المخدرات فى اكتوبر سنة ١٩٥٧ تحت الرعاية الأدبية والمالية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ليكشف عن الدلالة الاجتماعية الخطيرة ، لمعلومات بعينها ، أمكننا التوصل اليهـا .

ولئن كان الواجب الأول عـلى الباحث العلمى أن يتقن أداء البحث ، بالدقة التى يسـمح بها التقدم المعاصر لأدوات الدراسة ، وبالنزاهة التى يقتضيها الدستور الأخلاقى للعلم والعلماء ، المكتوب منه وغير المكتوب ، فان من الزم مستلزمات هذا الواجب ، وما يتوجه فى نهاية المطاف ، أن يكون الباحث قادرا على استخلاص الدلالات الاجتماعية والفكرية العامة لما كشف عنه من حقائق ، ولما توصل اليه من استنتاجات .

وليس من شك فى هذه الخطوة محفوفة بالكثير من الصعوبات ، ومثيرة للكثير من الخلافات ، لكن يخفف من هـذه الصعوبات ويقلل من الآثار الضارة لبعض جوانب الخلاف ، أن يقتسم الباحث ومجتمعه ، مسـئولية توفير المناخ الصالح للقيام بهذه الخطوة ، هذا المناخ الذى يجب أن يتميز أولا وقبل كل شىء باحترام العلم كقيمة ، وبالمرونة العقلية ، وبالتسامح المتبادل .

***

تختلف طبائع الدروس التى خرجنا بها من رحلتنا العلمية الطويلة ، فبعضها يتعلق بالشكل العام للبحث العلمى ، من حيث العالمية والقومية ، أو من حيث القيم التى تحكم موقف الباحث من بحثه ، أو من حيث التدابير المساعدة والعمليات المعوقة لمسيرة البحث ، والبعض الآخر يتعلق بمضمون نتائج البحث وما تنطوى عليه من معان اجتماعية ، وما تشير به هذه المعانى من ضرورة اتباع سياسات معينة من النظر الى المشكلة ، وفى معالجتها على المدى القصير والمدى الطويل . ويمكن القول بوجه عام ، **ان العبرة التى استخلصناها تنقسم الى فئتين : احداهما خاصة بالشكل ، والأخرى خاصة بالمضمون .** ولذلك رأيت أن تكون العينة التى أقدمها فى هذا المقام

ممثلة لهذا التنوع ، حتى تتكون لدى المستمع (والقارىء) صورة صادقة للخبرة ، والرؤية ، والتوجه ، التى نعايشها الآن (*) ، ونعمل بمقتضاها .

والدرس الأول الذى توصلنا اليه من هذه الرحلة انه عند النظر فى مشكلة كمشكلة تعاطى المخدرات ، لها ما لها من أبعاد قومية ترتبط بالتاريخ السياسى والتشريعى للبلاد ، كما ترتبط بتراثها الشعبى وبعاداتها وبنيتها الاجتماعية ، لابد من أن يكون القائمون بالبحث فى هذا المجال باحثين وطنيين سواء على مستوى المخططين للبحث ، أو القائمين بالخطوات التنفيذية فى الميدان (١) (**) ، وذلك لأسباب متعددة ، منها :

(أ) أن الصورة التى تظهر بها المشكلة صورة محلية ، رغم عالمية مشكلة تعاطى المخدرات ، وبالتالى فان استيراد وصف المشكلة من الباحثين الغربيين ، أو استيراد النقاط التى يجب الاهتمام بها ، أو استيراد الاستنتاجات والدلالات النفسية الاجتماعية التى نخرج بها من مشاهداتنا لممارسات بعينها ، أقول ان الاستيراد عن طريق الباحثين الغربيين فى هذا المضمار لن يؤدى بنا الى المعرفة بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وسيكون بالتالى مضللا لنا فى التخطيط لمواجهتها بعدد من الاجراءات العلاجية أو الوقائية . ومن أوضح الأدلة على اهمية هذا

(*) لا يزال المشروع يواصل تقدمه ، ولكن أحدثنا تغييرا فى حدود المساحة التى نحاول أن نغطيها من خلاله ، وذلك اعتبارا من أوائل فبراير سنة ١٩٧٥ ، اذ تغير اسم المشروع منذ ذلك التاريخ ، فأصبح « البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات » ، بعد أن كان « بحث تعاطى الحشيش فى مصر » . (أنظر التقريرين الأول والثانى الصادرين عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ديسمبر ١٩٦٠ ، ومارس ١٩٦٤ . الأول مطبوع بدار المعارف ، والثانى بدار ومطابع الشعب) .

(**) هذا الرقم بين قوسين (أعلى السطر) والأرقام التالية يشير الى تعليق تفصيلى افردنا له مساحة خاصة فى آخر الدراسة .

الدرس أن ظاهرة تعاطى القنب أو الحشيش فى مصر اذا نظرنا فى جانب هام منها وهو الازمان Chronicity ، وجدنا أن لدينا متعاطين مضى على استمرار تعاطيهم لهذا المخدر عشرون عاما أو اكثر ، وهو جانب لم يتوفر بعد فى الظاهرة بأبعادها الوبائية كما تعانى منها المجتمعــات الغربية ، لأن العمــر الاجتماعى للظاهرة لديهم لا يمتد خلفا الى أبعد من منتصف الستينات . وبالتالى فتكوين الظاهرة لدينا يختلف عن تكوين الظاهرة لديهم فى هذا البعد على الأقل . وثمة دليل آخر ، وهو أن الفئــات الاجتماعية التى انتشر بين أفرادها تعاطى القنب تختلف عن الفئات التى ينتشر بينها تعاطيه فى مصر (٣) ، وقد أملى ذلك على علماء الغرب توجها معينا فى استنتاجاتهم التى أقاموها على ما توصلوا اليه فى بحوثهم .

ومادام الواقع الاجتماعى يتدخل فى توجهات مستوى معين من الاستنتاج العلمى ، وواقعنـــا الاجتماعى يختلف عن واقعهم فالراجح أن اســتيراد استنتاجاتهم لن يفى بحاجات واقعنا الاجتماعى . وبالتالى فلا طرح المشكلة واستكشاف أبعادها ، ولا الاســتنتاجات التى نقيمها على نتائج هــذا الاستكشاف ، لا شىء من هذا كله يبيح الاستيراد عن طريق باحث أو خبير أجنبى . هذا هو الدرس الأول .

والدرس الثانى الذى انتهينا اليه هــو أننا ، كباحثين وطنيين ، اذا التزمنا بالقواعد المنهجية العامة للبحث العلمى ، وعرفنا كيف نلائم بينها وبين المقتضيات التى تقتضيها نوعية مجال البحث فى تعاطى المخدرات ، وعرفنا كيف نعرض أفكارنا وخطواتنا بالشكل التنظيمى واللغوى الذى تواضع عليه علماء العصر ، اذا عرفنا ذلك والتزمنا به استطعنا أن نظفر باعتراف دوائر التخصص العلمى العالمية ، وبترحيب هذه الدائر ، مما يظهر اثره فى قبول نشر تقارير البحث فى الدوريات المتخصصة (٤) ، بل ويصل الاعتراف الى مســتوى استكتاب الباحث ، ودعوته الى تقديم خبرته فى

المؤتمرات والمجالس ذات الصفة العالمية (٥) ، وهــو ما يعنى فى مجموعه الاعتراف باسهام هذا البحث فى تقدم المعرفة العلمية بوجه عام . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن جمهور العلماء فى العالم ، كأى جمهور عريض ، فيه كثير من الشوائب التى تعكر صفو النزاهة العلمية أحيانا ، وتغلب مشاعر التفوق الحضارى ، بل والعنصرى أحيانا ، على أحكام العقل المنهجى المنزه (٦) . لكن خبرتنا علمتنا أن جمهور العلماء يحتوى كذلك أشخاص فضلاء يقترن عندهم العلم بالفضيلة ، وحب الحقيقة بالتواضع ، وبالعمل الشجاع على نشر المعرفة بها مهما يكن مصدرها (٧) .

والدرس الثالث الذى وعيناه ، هو أننا ما دمنا ندعى أننا نجرى بحثا علميا ، فلا يجوز أن يعوقنا عن الوفاء بمقتضياته المنهجية أى عائق . يسرى أحيانا كلام مؤداه أن اتباع الأصول المنهجية فى البحث ترف لا يقوى عليه الباحثون فى بلد نام مثل مصر ، لأنه مكلف فى الوقت والمال . وهو قــول لا يزيد على أن يكون تبريرا للتسيبب الفكرى ، واختلال الضمير العلمى ، وضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية للباحثين . ليس هناك اقتران ضرورى بين منهجية البحث وبين التكلفة العالية ، سواء فى المال أو فى الوقت ، انما يكون الاهدار الحقيقى للمال العام وللطاقة البشرية باجراء بحوث متسيبة لا تضبطها الموضوعية والدقة ، لأننا لا نعرف فى نهاية الأمر الى أى مدى تصور الواقع وبالتالى تعين على وضع السياسات الملائمة لمجابهته بالوقاية أو العلاج . هناك طرق مشروعة لاختصار الاجراءات البحثية ، ولاجرائها على عينات صغيرة لتوفير الوقت والمال ، لكن الاختصار المعلن والمشروع شىء له قواعده المعروفة والمتداولة ، أما التسيب فخيانة لأمانة العمل التى يأتمننا المجتمع عليها ، وهى خيانة لا تجلب الا الخسارة فى التطبيق ، مقرونة بسوء السمعة للباحثين الوطنيين ، على الصعيد المحلى والعالمى .

أن الوعى بهذا الدرس ، والامتداد بمعانيه الى ما وراء حدود المجال النوعى لتعاطى المخدرات ، قد يكون بداية للسير قدما نحو تكوين ضمير علمى يحد شيئا فشيئا من المغامرات البحثية غير المسئولة التى شــاع

أمرها فى مصر فى السنوات الأخيرة تحت شعارات تعددت بتعدد ألوان الانتهازية التى تخفيها (٨) .

والدرس الرابع الذى تعلمناه ، خلاصته أنه لابد من التعاون بين الباحث أو فريق البحث وبين كثير من الجهات غير البحثية فى المجتمع ، وأنه بدون هذا التعاون قد يتعذر اجراء الكثير من جوانب البحث . وأغلب الظن أن هذه الحقيقة ليست وقفا على البحث فى ميدان تعاطى المخدرات بل تتعداه الى كثير من ميادين البحث النفسى الاجتماعى الأخرى (٩) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل فى دراستنا للتعاطى أنجزناها فى الستينات المتأخرة ، نعترف بصدق وأمانة بالفضل الكبير لعدد من جهات التنفيذ فى الدولة علينا فيا أنجزناه ، ومن المناسب هنا أن نخص رجال مصلحة السجون ، فقد فتحوا لنا أبواب السجون ومنحونا من ضمانات حرية الحركة فى سجون مصر جميعا ما أسهم بنصيب بالغ الأهمية فى تمكيننا من انجاز البحث على ٨٥٠ مسجونا محكوما عليه فى قضايا التعاطى ، وحوالى ٨٥٠ مسجونا آخر محكوما عليه فى قضايا أخرى غير التعاطى نتخذهم بمثابة مجموعة ضابطة ، وقد اقتضى فحص كل مسجون على حدة ما لا يقل عن ساعتين ونصف الساعة مع ضمان العزلة والسرية التامة لموقف الفحص الذى يجمع بين الفاحص والمفحوص وحدهما (١٠) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل أخرى فى بحوثنا أنجزناها فى أواخر السبعينات ، نذكر بالعرفان تعاون سلطات وزارة التعليم معنا ، مما جعل باستطاعتنا أن نجمع المعلومات اللازمة من عينتين من طلاب المدارس الثانوية العامة والفنية يبلغ حجم الأولى ٥٥٣٠ تلميذا ، والثانية ٣٦٨٦ تلميذا ، موزعين على فصول محددة فى مدارس بعينها ، تنتشر فى أحياء ذات مواصفات خاصة فى القاهرة الكبرى (١١) .

وعلى رأس قائمة أصحاب الفضل الذين تعاونوا معنا فى جميع مراحل البحث ، ولا يزالون يتعاونون معنا ، رجال الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

وثمة جهات أخرى لا يمكن اغفالها من هذه القائمة ، ولكن ليس القصد هنا حصر من يدخل فى هذه القائمة ، ومن يخرج منها ، ولكن ما يهمنا هو تأكيد أهميــة التعاون هنا مع جهات فى المجتمع يغلب عليها الطابع التنفيذى ، لأنه بدون تعاون هذه الجهات لا يمكن القيام بهذا النوع من البحوث الاجتماعية .

هذه الحقيقة تضع مسئولية كبرى على الباحثين ، وعلى تلك الجهات سواء بسواء ، كما تضع مسئولية لا يمكن اغفالها على جميع أجهزة المجتمع التى تسهم فى خلق المناخ الثقافى الذى يحيط بالباحثين وغير الباحثين على حد سواء ، ولكن فى رأينا مسئولية الباحثين هنا بالغة الخطر ، فلابد من ان يدخل فى مهاراتهم البحثية كيف يروضون النفوس من حولهم بحيث ترتضى التعاون وترحب به ، ولابد أن يستقر فى وعيهم أن جزءا مما يتسلحون به عندما يتقدمون الى مهمة استثارة التعاون عند الغير هو حســن سمعة العلم والعلماء ، وحسن سمعتهم العلمية بوجه خاص (كأشخاص وكمعاهد) .

ثم نأتى الى الدرس الخامس ومؤداه أن البحث العلمى فى مشكلة تعاطى المخدرات جزء من طريق طويل ، لابد من أن ينتهى الى « عمل فعلى » لتغيير الواقع ، أى لحل مشكلة التعاطى ، أما بالتقليل من حجمها وحجم الأضرار الناجمة عنها ، أو بالقضـــــاء عليها . ولكى يتم هذا العمل لابد من تضافر قوى اجتماعية متعددة ، تدخل فيها المكافحة الفعلية ، والتشريع ، والأجهزة التربوية والاعلامية .. .. .. الخ . ولهذا التصور على بساطته نتائج متعددة بالغة الأهمية منها ان البحث العلمى جزء محدود من السير فى طريق حل المشكلة ، ومن ثم فلا يجوز أن يتسرب الى تصور الباحثين ولا الى تصور أجهزة التنفيذ فى الدولة أن اللجوء الى الباحثين العلميين سوف ينتهى الى القضاء على المشكلة دون جهود أخرى تالية ، كأنما البحث تميمة سحرية . ومن ثم كذلك لابد من التفكير فى كيفية الافادة التطبيقية من نتائج البحوث ، ليستفاد بها فى تعديل وترشيد السياسات العلاجية والوقائية ، ذات الطابع التشريعى أو التربوى أو الاعلامى .. .. .. الخ . وقد يقتضى الأمر هنا التنبه الى أن هذه احدى المشكلات المستعصية فى مجتمعنا .

والسؤال المهم هو كيف يمكن شق القنوات التى من شأنها أن تصـل بين ينابيع البحث العلمى وبين حقول التنفيذ فى واقعنا الاجتماعى ؟ ويقتضى الأمر هنا كذلك التفكير فى مدى مسئولية العلماء عن هذا التوصيل ، وجودته أو رداءته ، وبالمثل يحسن التفكير فى مدى مسئولية القيادات التنفيذية فى تيسير هذه المهمة .

وفى هذا المجال يطرح البعض الآن اقتراحا بانشاء ما يسمى « بالمجلس القومى لعلاج مشكلة تعاطى المخدرات » ، ليكون بمثابة مصدر للطاقة ينشط فيحرك الآليات الاجتماعية المختلفة بأسلوب يكامل بين هذه الآليات بدلا من تبديد الطاقة بفعل عوامل الصراع والازدواج والاهدار . وسواء أفلح هذا أم احتاج الأمر الى صيغة أخرى للوصول الى الهدف المراد ، فالذى نريد التنبيه اليه هو أن اجراء البحوث شىء وترجمة نتائجها الى عناصر فى تحريك المجتمع نحو اجراءات علاجية ووقائية شىء آخر . وهبوط الهمة فيما يتعلق بالتطبيق الاجتماعى لايعنى أن نقلل من شأن البحث العلمى الذى نقوم به ، فقد يكون هذا البحث ذخيرة يستفاد بها فى المستقبل عندما تزول أو تتحسـن ظروف محبطة للمجتمع ، وقد يستفاد بها كجزء من التراث العلمى بوجه عام لا سيما فى الاجابة على أسئلة تمس موضوع المقارنات الحضارية .

وقد استخلصنا كذلك درسا سادسـا ، تعلمنا منه أن مشكلة تعاطى المخدرات فى منظورها التاريخى متعددة الأوجه ، فهى تكتسب أبعادا جديدة فى المراحل التاريخية المختلفة ، فحتى أواخر الستينات كانت أهم أبعاد المشكلة مصر تتعلق بالمخـدرات الطبيعيـة : القنب والأفيـون . ولكن فى السبعينات المبكرة بدأت العقاقير النفسية المخلقة تضيف بعدا جديدا الى مشكلتنا ، تشير الى ذلك قوائم المضبوطات وأحجامها كما تنشرها الادارة العامة للمكافحة ، وتقارير الحالة التى تتفضل بها علينا هذه الادارة كلما طلبناها ، وتشير الى ذلك أيضا سلسـلة البحوث الوبائية التى بدأنا فى القيام بها منذ سنة ١٩٧٧ . ففى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية العامة فى القاهرة الكبرى تبلغ ٥٥٣٠ طالبا تبين أن حوالى ٦٪ من أفراد هـذه

العينة جربوا (ولو مرة واحدة) ، وبطريقة أو بأخرى أن يتعاطوا احد العقاقير المخلقة دون توجيه طبى . وفى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية الفنية فى القاهرة الكبرى أيضا تبين لنا أن حوالى ٥٪ من الأفراد فعلوا الشىء نفسه . ولا يخفى أننا هنا بصدد شباب صغار السن ، متوسط العمر فيهم حوالى ١٧ سنة ، وانهم يمثلون المادة البشرية الخام التى يصوغ منها المجتمع قيادته المهنية والادارية والفنية فى المستقبل . والمهم أن هذا الوجه جديد علينا كما هو جديد على العالم ، وانه آخذ فى النمو المطرد عندنا وعند كثير من الأمم . ويبدو أننا مقبلون كذلك على بعد آخر جديد للمشكلة ، وهو البعد الخاص بتعاطى الكحوليات ، ففى العينة الأولى (عينة طلاب المدارس الثانوية) وجدنا حوالى ٤٣٪ ، وفى العينة الثانية حوالى ٣٣٪ ، هؤلاء جربوا أن يتعاطوا احدى المواد الكحولية .

وفى رأينا أن الاستفادة العملية من هذا الدرس تقتضى التبشير بتصور جديد لما يمكن أن يسمى « بالبحث الدائم » أو « البحث الدورى » ، يرصد الصورة الوبائية للتعاطى كل فترة محدودة ، ويتتبع ما تكشف عنه الصور المتتالية من اتجاهات للظاهرة مما قد يساعد على فهم كثير من الجوانب الغامضة لمشكلة التعاطى ، وربما على التنبؤ بمسارها فى المستقبل القريب .

واستخلصنا أيضا دراسا سابعا ، نستطيع بمقتضاه أن نقرر أن للمشكلة أبعادا **ظاهرة** تتعلق بالتعاطى والمتعاطين بالفعل ، لكن لها أبعادا أخرى **خفية** تتعلق بغير المتعاطين ممن لديهم الاستعداد النفسى والمؤهلات الديموجرافية لأن يتعاطوا اذا سمحت الفرصة بذلك . هؤلاء جميعا نسميهم « المستهدفين » (*) . وهؤلاء أنواع منوعة ، وقد وجدنا من هؤلاء فى دراستنا الوبائية نسبة لا يستهان بها تبلغ حوالى ١٠٪ من الطلاب غير المتعاطين يقررون (بدرجة عالية من الثبات) أنهم على استعداد للتعاطى اذا أتيحت لهم الفرصة .

(*) Vulnerable

أما القيمة العملية للتعرف على حجم هؤلاء المستهدفين فتبدو فى ضرورة الاهتمام بحسن التخطيط للبرامج الوقائية ، وخاصة ما يعرف بالوقاية من الدرجة الأولى (*) .

والدرس الثامن والأخير ، ما رأيناه من **وجه مأساوى للمشكلة** ، يتمثل فى أن نسبة كبيرة ممن يبدأون التعاطى من الشباب ، يبدأونه كضحايا لعمليات ضغط مباشر ، وترويض ملح يمارسه عليهم أشخاص معينون ، وهؤلاء الضحايا لا يستطيعون الفكاك من تأثيرهم .

فبين من جربوا التعاطى من عينة المدارس الثانوية العامة كانت النسب لمن دفعوا دفعا الى هذا التجريب ، وذلك بطرق تتراوح بين التشجيع والتهديد : ٥٥٪ بالنسبة للمخلقات ، و ٩٠٪ بالنسبة للحشيش والأفيون ، و ٨٠٪ بالنسبة للكحوليات . يناظر ذلك فى عينة طلاب المدارس الثانوية الفنية ٥٣٪ ، و ٨٨٪ ، و ٧٨٪ على التوالى .

وربما كانت لهذا الدرس دلالات بالغة الأهمية ، فقد يوحى بسياسات وقائية متبصرة بما يتعرض له الشباب ، وقد يوحى بتعديلات تشريعية فى المستقبل ، بل وباعادة النظر فى فلسفة القانون كما يطبق على المتعاطى ، هل من الملائم هنا أن تظل الفكرة المسيطرة هى فلسفة الردع ؟ وفى هذه الحالة ردع من ؟ ردع الضحية ؟ أم الأولى ردع الجانى ؟ .

هذه هى بعض الدروس التى استخلصناها : ضرورة أن يكون الباحثون فى هذا الميدان وطنيين لا خبراء أجانب ، وامكان الاعتراف العالمى ببحوثنا الوطنية اذا توفرت لدينا شروط الانضباط المنهجى ، وأن هذا الانضباط لا يقترن حتما بكثرة النفقة لا فى المال ولا فى الوقت ، وأنه لا غنى عن التعاون بين الباحث فى هذا الميدان وبين جهات غير بحثية حتى يمكن انجاز الدراسات المرجوة ، وأنه بعد البحث لابد من تضافر القوى الاجتماعية المختلفة لكى

(*) Primary Prevention

تستغل نتائج البحث فى التطبيق ، وأن مشـــكلة التعاطى تكتسب أبعادا مختلفة فى المراحل التاريخية المختلفة وبالتالى فلابد من التبشـــير بمفهوم « البحث الدائم » أو « الدورى » ، وأن بعض أبعاد المشكلة ظاهرة وبعضها خفى وبالتالى لابد من التنبه الى الفرق بين الحجم الظاهر والحجم الخفى لجمهور المتعاطين ، وفى نهاية المطاف يجب علينا الا نغفل الوجه المأساوى لموضوع التعاطى وهو أن نسبة كبيرة من بين المتعاطين دفعوا دفعا الى هذه الممارسة وكانت حرية الاختيار المتروكة لهم تتفاوت فى أقدارها عـــلى أساس التناسب العكسى مع أحجام الضغوط التى يتعرضون لها .

هذه الدروس وغيرها ، تقدم لنا صـــورة مصغرة ، ولكنها صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه التى نعايشها الآن ، ونعمل بمقتضاها ، نحن العاملون فى هيئة البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ،،،

تعليقات تفصيلية :

١ ــ فى الوقت الذى أعددنا فيه هذا الحديث كان الجو العلمى فى مصـــر يموج بالحديث عن البحوث العلمية المشتركة ، أى التى يشترك فى اجرائها فى مصر عدد من الباحثين المصريين والباحثين الأجانب . وكانت ثمة تساؤلات كثيرة مطروحة حول ما يمكن أن يؤدى اليه هـــذا الاشتراك من تجاوزات لمقتضيات الموضوعية والأخلاقية فى اجراءات البحث . وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار قريبة وبعيدة فى تشكيل فكر الباحث المصرى وولائه القومى وقيمه بوجه عام . وكان « الأهرام الاقتصادى » من أكثر الصحف اهتماما بمناقشة هذا الموضوع ، وخاصة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٢ . كما نشرت أكاديمية البحث العلمى (على لســـان رئيسها) رأيها فى هذا الموضوع ، وذلك فى جريدة الأهرام بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٢ .

٢ ــ عندما بدأنا مشروع البحث ، فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، كـــان

الاهتمام بالدراسة العلمية للعوامل المؤدية الى والآثار المترتبة على تعاطى القنب (الحشيش) اهتماما محدودا جدا فى الدوائر العلمية الأوربية والأمريكية . وبالتالى كان ادراكنا للمشكلة وابعادها يكاد أن يكون مملى املاء تاما بوساطة ظروفنا المحلية وقدراتنا ووسائلنا العلمية المتاحة . ولكن بدءا من منتصف الستينات أخذ المشهد العالمى يتغير ، وفى أواخر الستينات كان المعنيون فى أوربا وأمريكا وفى هيئة الصحة العالمية (فى جينيف) يتكلمون عن انتشار وبائى للقنب بين فئات الشباب وخاصة أبناء وبنات الطبقة المتوسطة بهوامشها المختلفة . وبذلك تكون المشكلة قد اصبحت عالمية . الا أن الصورة المحلية ظلت مختلفة اختلافا واضحا عن الصورة العالمية .

٣ — فقد ورد فى عدد من البحوث الوبائية التى أجريت فى الولايات المتحدة وفى كندا ما يشير الى أن معظم انتشار تعاطى القنب بين الشباب البيض من أبناء الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة العليا . وهو ما يخالف الصورة لدينا فى مصر . ففى مصر رغم أن الانتشار يشمل جميع فئات الشباب الذكور رغم ذلك فاننا نجده أشد كثافة فى الشباب الذكور من أبناء الطبقة العاملة (الحرفيين والصناعيين) . كذلك تبين فى كثير من الدراسات الوبائية الأمريكية والكندية أن الانتشار قائم بين الذكور والاناث بنسبة ٢ : ١ ، كذلك توحى مؤشرات كثيرة بأن الوضع كان كذلك فى غرب أوربا (خاصة فى ألمانيا الغربية وهولنده) فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . وهذه الصورة تختلف أيضا عن الصورة فى مصر . فالمؤشرات تكاد تجمع على أن معظم الانتشار كان ولا يزال بين الذكور وان كنا نعلم أن أعدادا محدودة جدا من الفتيات من بنات الطبقة المتوسطة العليا تعاطين القنب على سبيل التجريب .

٤ — جدير بالذكر أن جميع تقارير البحث (فيما عدا التقريرين الأول والثانى اللذين نشرا فى مصر بالعربية) نشرت فى عدد من الدوريات الأوربية والأمريكية ، وهى :

1. Bulletin on Narcotics.

الصادرة عن الأمم المتحدة باشراف هيئة الصحة العالمية .

2. Annals of the New York Academy of Sciences
3. Drug and Alcohol Dependence.

وتبلغ هذه التقارير حوالى خمسة عشر تقريرا . والجدير بالذكر ان عددا كبيرا من هذه التقارير نشر بدعوة خاصة من العلماء المشرفين على تحرير هذه الدوريات .

٥ ــ جدير بالذكر اننا دعينا ، بناء الى ما نشرناه من بحوث ، الى الاسهام فيما لا يقل عن عشرين اجتماعا دوليا ، وفى معظم هذه الاجتماعات كان الاسهام المطلوب القاء بحث من واقع المشروع المصرى . وجدير بالذكر أيضا أن هذا الطريق نفسه أدى الى دعوتنا كعضو دائم فى هيئة خبراء بحوث الاعتماد على المخدرات ، التابعة لهيئة الصحة العالمية ، وذلك بدء من مايو سنة ١٩٧١ ، ولا تزال هذه العضوية قائمة تطلب هيئة الصحة العالمية تجديدها كل سنتين .

٦ ــ صادفتنا أمثلة على هذا الطراز من الباحثين . نذكر من بينهم على سبيل التوثيق (حتى لا يظل الحديث من قبيل الكلمات الشائعة الجوفاء) هازلتون S. Hasleton ، وذلك اثناء اجتماع علمى محدود فى لندن فى أواخر أبريل ١٩٧٤ نظمته مؤسسة سيبا الدوائية . وكان هازلتون مدعوا من قسم علم النفس بجامعة سيدنى بأستراليا . ونذكر كذلك روزنكرانتس H. Rosenkrantz . وذلك اثناء اجتماع علمى عقد فى تورنتو بكندا تحت رعاية مؤسسة بحوث الادمان بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية (Addiction Research Foundation/WHO) وذلك فى المدة من ٣٠ مارس الى ٣ ابريل سنة ١٩٨١ . وكان روزنكرانتس مدعوا من قسم الفارماكولوجيا Eg &g Mason Research Institute فى وركستر بمساشوستس فى الولايات المتحدة . ونذكر أيضا ويج N.N. Wig وذلك اثناء عدد من اجتماعات الصحة العالمية فى جينيف ، وخاصة الاجتماع العلمي المحدود المنعقد فى جنيف فى ديسمبر سنة

١٩٧٠ . وكان ويج مدعوا من معهد الدراسات العليا للتعليم والبحوث الطبية فى شانديجار فى الهند .

٧ – التقينا بعدد كبير من هذا النوع من الباحثين . نذكر من بينهم : باتون W. D. M. Paton أستاذ الفارماكولوجيا فى جامعة أكسفورد بانجلترا ، التقينا به فى أكثر من اجتماع ، منها اجتماع لندن المذكور فى البند السابق ، وكذلك أثناء ادلائنا بالشهادة العلمية أمام احدى لجان الكونجرس الأمريكى فى شهر مايو سنة ١٩٧٤ ، وهاردن جونز H. B. Jones وكان أستاذا للفيزيولوجيا بجامعة كاليفورنيا – باركلى ، التقينا به فى اجتماع الادلاء بالشهادة العلمية أمام الكونجرس الأمريكى ، وفورست تنانت F. S. Tennant من جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس ، وجابرييل نحاس G. Naâhas من كلية الطب بجامعة كولومبيا فى نيويورك ، وهارولد كالانت H. Callant من مؤسسة بحوث الادمان فى تورنتو بكندا ، ورير جونز R.T. Jones أستاذ الطب النفسى بجامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس .

٨ – التسبيب المنهجى شىء والتزييف العلمى شىء آخر تماما . التزييف المنهجى هو ادعاء الوصول الى مشاهدات حيث لا مشاهدات ، أو ادعاء العثور على وقائع حيث لا وقائع . ونحن لا نشير الى هذا المستوى من الفساد . أما التسبيب المنهجى فالمقصود به الاتباع الجزئى لقاعدة أو لقواعد منهجية دون التقيد ببقية أجزاء القاعدة أو بالقواعد المكملة لها . ويمكن لهذا التسبيب أن يحدث فى أى مرحلة من مراحل البحث ، ابتداء من صياغة الفروض مع ما تقتضيه من أن تكون قابلة للاختبار ، الى تجميع المشاهدات ومراعاة أن تكون محققة لشروط انتخاب العينات ، واختيار الأدوات التى سيستخدمها الباحث والتأكد من دقتها وصلاحيتها ، الى تطبيق طرق التحليل الاحصائى أو الرياضى المناسبة ، مع مراعاة القواعد التى تضمن سلامة تطبيق هذه الطرق ، الى التعقيب على نتائج هذه التحليلات بما يحملها من المعانى ما هى مؤهلة له لا اكثر ولا أقل .

وقد رأينا من خلال معايشتنا للبحث والباحثين أن التسبيب يكون أحيانا ناتجا عن جهل بقواعد المنهج ، لكنه يكون أحيانا أخرى ناتجا عن تجاهل لها . ومما يؤسف له أن المناخ الاجتماعى السائد فى مصر فى الفترة الراهنة ينطوى على عناصر كثيرة تيسر له التسيب والمتسيبين . وتدخل دراسة هذا الموضـــوع فى باب اجتماعيات البحث العلمى . والرســـائل العلمية الجامعية ، وما يدور فى لجان الامتحان فيها من مناقشات ، والبحوث التى تقدم الى اللجان العلمية الدائمة فى الجامعات ، وما يدور داخل هذه اللجان من نقاش وما يقدم اليها من تقارير تعتبر جميعا وثائق بالغة الأهمية لمن أراد الدراسة الموضوعية لهذه الظاهرة الخطيرة .

(٩) ــ هذه حقيقة لابد للباحثين فى العلوم النفسية والاجتماعية من أن يتنبهوا لها ، ما داموا مضطرين لاجراء بحوثهم الميدانية (البحتة والتطبيقية) عـــلى فئـــات أو قطاعات من ابنـــاء المجتمـــع . اذ يلزمهم عندئذ أن ينفذوا الى هـــذه الفئات أو القطاعات خـــلال قنوات محـــددة (مثال ذلك : التلاميذ ننفذ اليهم من خلال مدارسهم ، والمرضى من خلال مستشفياتهم وعياداتهم ، والعمال من خلال تجمعاتهم فى المصانع ، والشباب من خلال النوادى ... الخ) . ومن الحكمة أن يكون الباحث على استعداد منذ وقت مبكر لأن ينفذ من خلال هذه القنوات ، أى أن يكون لديه رصيد من المعلومات والعلاقات الانسانية التى يستخدمها كمفاتيح لهذه القنوات . وجدير بالذكر أن هذه المفاتيح متفاوتة فى كفاءتها ، وربما كان أقلها شأنا المفاتيح ذات الطابع الرســـمى أو البيروقراطى البحت ، فى حين أن أعلاها كفاءة ما استند الى العلاقات الانســـانية غير الرســـمية بالاضـــافة الى الاعتماد على الســـلطة البيروقراطية .

(١٠) انظر فى هذا الصدد الفصول ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من المرجع الآتى :

Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A. and Hannourah,

M. A. The Egyptian study of chronic **cannabis consumption,** Cairo : National Center for Social and Criminological Research, 1980.

(١١) انظر فى هذا الشأن :

Soueif, M. I., El-Sayed A.M., Hannourah, M.A. & Darweesh, Z. A. The nonmedical use of psychoactive substances among male secondary school students in Egypt : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence,** 1980, 5, 235-238. (A preliminary report).

Souief, M.I. et al. The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in greater cairo, **Drug & Alcohol dependence,** 1982, 9, 15-41.

Souif, M. I. et al. The nonmedical use of psychoactive substances by male technical school students in grater cairo : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence,** 1982, 10, 321-331.

الوضع الاجتماعى للأقباط فى عصر سلاطين المماليك

دكتور قاسم عبده قاسم (*)

لا شك فى أن النظرية السياسية للدولة الاسلامية ، أو حتى تطبيقاتها ، لم تضع عقبات أمام الرعايا من غير المسلمين ، وقد انسحب هذا المفهوم ، بطبيعة الحال ، على عصر سلاطين المماليك فى مصر . ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها اختلفت فى عصر المماليك عنها فى العصور السابقة بشكل أو بآخر ، اذ لم تكن النظرية السياسية لدولة المماليك قائمة على مبدأ الحكم الوراثى ، كما أنها لم تستند الى مبدأ التفويض الشعبى أو الانتخاب وفقا لمبدأ الشورى الاسلامى ، وانما قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التى يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الايقاع بالآخرين ؛ ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين يستند أحدهما الى الدعامة الدينية المتمثلة فى احياء الخلافة العباسية من جهة ، وطبقة « أرباب العمامة » من جهة أخرى ، أما المسار الثانى فيعتمد على قوة السلطان الذاتية ممثلة فى مماليكه وقدرتهم العسكرية .

وقد حرص سلاطين المماليك على تقرير التزامهم بالعدالة تجاه غير المسلمين من رعاياهم ، بيد أنهم من ناحية اخرى كانوا يمارسون عليهم الضغوط من حين لآخر لأسباب متنوعة (١) . ولكن هذه العلاقة الرسمية كانت تختلف اختلافا جذريا عن علاقة أهل الذمة المصريين باخوانهم المسلمين فى ذلك العصر . ويهمنا فى هذا البحث أن نلقى الضوء على الوضع الاجتماعى للأقباط فى مصر آنذاك .

(*) أستاذ التاريخ المساعد بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

شارك المسيحيون المصريون فى أحداث عصر سلاطين المماليك ونشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مشاركة ايجابية فى غالب الأحوال ، مما ينهض دليلا على أنهم كانوا آنذاك جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى يتأثرون بأحداثه الجارية ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع ككل ، والتى شكلت ملامح الحياة فى ذلك العصر من ناحية ، ويؤثرون بقدر أو بآخر فى مجريات الأمـــور فى عادات وتقاليد المجتمع من ناحية أخرى . وبغض النظر عن بعض الحالات التى تعرض فيها أهل الذمة لبعض الضغوط أو القيود ، لسبب أو لآخر ، فانهم فى أغلب الأحوال مارسوا حياتهم اليومية ، بشتى جوانبها ، داخل اطار الحياة العامة للمجتمع المصرى آنذاك .

وفى بعض المناسبات ذات الطابع السياسى ، مثل مظاهرات الاستقبال (التى كان ولاة الأمور ينظمونها بكثرة لاستقبال السلاطين عند عودتهم من السفر أو الصيد والتى كانوا يصدرون أوامرهم الى الرعية بالمشاركة فيها بتزيين الحوانيت والأسواق) كان المسيحيون يشاركون سائر ابناء الشعب المصرى فيها . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠م) حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس احياء الخلافة العباسية بمصر ، فقد خرجت كافة طوائف المصريين للقاء الخليفة العباسى « أبا القاســم أحمد » وبينهم النصارى يحملون الأناجيل (٢) . وأثناء عودة الظاهر برقوق الى عرش السلطنة فى سنة ٧٩٢هـ (١٣٩٠م) تكررت هذه الظاهرة السياسية التى رتبها أنصاره وشـــارك فيها المسيحيون الذين كانوا بأناجيلهم ومعهم الشموع الموقدة فى استقبال السلطان (٣) . وفى نفس العام لقى السلطان الظاهر برقوق استقبالا مماثلا لدى عودته من احدى رحلات الصـــيد ، واجتمع المسيحيون مع كافة المصريين ومعهم الشموع لاستقباله (٤) . كما تكرر خروج المسيحيين ضمن سائر طوائف المصريين للقاء برقوق عند عودته من الشام سنة ٧٩٤هـ (١٣٩١م) (٥) . وفى مناسبة مماثلة خرج المصريون سنة ٨٨٠هـ للقاء السلطان الأشرف قايتباى لدى عودته من احدى رحلات

الضيد وكان النصارى من بين سائر الطوائف التى خرجت لاستقباله ومعهم الشموع الموقدة (٦) .

وسواء كان خروج المسيحيين فى مثل تلك المناسبات ، التى تحفل المصادر التاريخية بالكثير من اخبارها ، راجعا الى مبادرات ذاتية منهم ، أو كان بسبب أوامر السلطات الحاكمة (وهو ما نرجحه) فان ما يهمنا انهم فى هـــذا قد شاركوا المجتمع كله فى مثل تلك المظاهرات السياسية المصطنعة بقصد اظهار التأييد الشعبى للسلطان الحاكم .

ومن الناحية الاقتصادية يبدو دور المسيحيين واضحا ، فمن المعروف أن النشاط الزراعى فى مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية ، وأوقات البذر والرى والحصاد ... وما الى ذلك كان ، وما يزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى الشمسى المتوارث عن قدما المصريين . وقد أوردت لنا المصـــادر التاريخية أصـــناف الفواكه والخضروات وغيرها من المزروعات ومواعيد زراعتها ونضجها وجنيها فى كل شهر من شهور السنة القبطية (٧) .

ومن ناحية أخرى ساهم الأقباط فى أعمال صيانة مرافق الرى وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها . وكان اشتراكهم فى مثل هذه الأعمال يتم برغبتهم احيانا ، أو باجبارهم وتســـخيرهم أحيانا أخرى شأنهم فى ذلك شأن المصريين .

ففى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) حدث أن جفت مياه النيل تجاه ساحل القاهرة بحيث صارت المياه ضحلة وملوثة لا تصلح للشرب مما أدى الى ارتفاع أسعار المياه . واتفق الحكام على بناء جسر على شاطىء النيل من ناحية الجيزة ليدفع المياه باتجاه القاهرة . وتقرر جمع تكاليف بناء هـــذا الجسر من كافة المصريين بما فيهم الأقباط بطبيعة الحال ، وفرضت هذه الضريبة الطارئة على الجميع ، بل ان الدولة جبتها أيضـــا من الجوامع والمســـاجد والخوانق والزوايا والأديرة والكنائس فضلا عن المســـاجد والحوانيت (٨) . وفى سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) ركب السلطان المؤيد شيخ

المحمودى الى موقع العمل فى شق خليج جديد من النيل ونودى بخروج الناس للعمل فى هذا المشروع ، والزم والى القاهرة المسيحيين بأن يخرجوا ضمن طوائف الرعية للمساهمة فى أعمال الحفر (٩) وتحفل المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة المشابهة التى يضيق المقام عن تتبعها .

ويغلب على الظن أن الأقباط قد ظلوا يقومون بدور رئسى وهام فى النشاط الزراعى فى البلاد ، باعتبار أن الزراعة هى المهنة الرئيسية للمصريين منذ أقدم العصور . وقد احتفظ الأقباط الذين لم يعتنقوا الاسلام بأرضهم على مر السنين منذ أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن يعامل المصريون على أساس أن بلادهم فتحت صلحا (١٠) ، وهو ما يعنى أن يحتفظوا بالأرض على أن يدفعوا للحكومة الخراج المستحق عنها . أما جوانب النشاط الاقتصادى الأخرى التى مارسها الأقباط ؛ فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة ، وبعض الحرف المتصلة بالحياة اليومية .

ويبدو أثر الأقباط واضحا فى النشاط التجارى الداخلى فى مصر زمن سلاطين المماليك ، مثلا ، فيما أوضحته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها وتحمل على الوجه الآخر كتابة قبطية (١١) . كما يتضح من وثائق دير سانت كاترين أن المسيحيين المصريين ، من الملكانيين واليعاقبة (١٢) قد عملوا فى النشاط التجارى الداخلى والخارجى على حد سواء (١٣) . كما تكشف احدى وثائق بطريركية الارثوذكس أن بعض المسيحيين قد اشتغلوا بالبيطرة ؛ اذ تذكر الوثيقة اسم « المعلم شحاته النصرانى اليعقوبى البيطار بالفحامين » (١٤).

وهكذا يتضح لنا من هذه الأمثلة ، ومن أمثلة أخرى عديدة ، أن الأقباط قد مارسوا كل المهن التى مارسها المسلمون تقريبا فى تلك العصور . ومن ناحية أخرى ، فان الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة تشير فى وضوح الى أن النصارى قد تملكوا العقارات من الأراضى والمنازل والحوانيت فى شتى أنحاء البلاد ؛ اما عن طريق البيع والشراء ، وأما عن طريق

الوراثة (١٥) . كما تدل الوثائق على أنهم قد مارسوا حريتهم فى التعامل فى عمليات البيع والشراء مع بعضهم البعض أو مع المسلمين واليهود المصريين فى ظل القوانين الحاكمة آنذاك (١٦) . بل ان لدينا وثيقة نشير الى أن المدين ، وهو مسيحى ، قد احال الدائن ، وهو مسيحى ايضا ، على احد تجار مدينة الطور ، وهو مسلم ، لكى يضمنه فى تأجيل سداد دينه . وتكشف الوثيقة عن أن الدائن رضى بالفعل بتأجيل سداد الدين للسنة التالية « ... لعلمه بحاله أنه لا يقدر عليه .... » (١٧) ولدينا مزيداً من الوثائق التى توضح أن التعامل فى مسائل البيع والشراء كان يتم بين المسلمين والأقباط ، وغيرهم من أبناء الاقليات الدينية فى عصر سلاطين المماليك ، بصورة طبيعية تكشف عن أنهم جميعا تساووا فى حقوقهم فى هذا المجال (١٨).

كذلك كانت تصرفات الأقباط القانونية مثل البيع ، والشراء ، والرهن ، والوقوف ، والمصادقات الشرعية ، واستيفاء الديون ، وتصفية التركات .. وغير ذلك تتم على أيدى القضاة المسلمين الذين كان الأقباط يلجأون اليهم باختيارهم فى مثل هذه الأمور القانونية (١٩) . ويتضح من وثائق دير سانت كاترين ووثائق بطريركية الأقباط الارثوذكس ، أنه فى بعض الأحوال كان الشهود الذين ترد أسماؤهم على هذه الوثائق من المسلمين كلهم ، وفى أحوال أخرى كان بعضهم من المسلمين وبعضهم من المسيحيين (٢٠) .

ومن الناحية الاجتماعية تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا الى أن الأقباط قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية داخل اطار الحياة العامة للمجتمع ككل . بيد أن هذه الحريات كانت تخضع ، من حين لآخر ، لبعض القيود التى كان السلاطين يفرضونها لسبب أو لغيره . ولكن ذلك لم يكن ليمنع الأقباط من القيام بدورهم فى المجتمع والمشاركة الايجابية فى الحياة اليومية التى يؤثرون فيها بقدر ما تسمح ظروف تعدادهم وأوضاعهم الاجتماعية .

ولعلنا لا نغالى اذا قلنا ان الظاهرة الطبيعية والجغرافية الأولى فى مصر هى نهر النيل الذى شكل حياة المصريين منذ العصور السحيقة وحتى

الآن . وفى جميع العصور ادرك المصريون ومن جاورهم أو خالطوهم أهمية نهر النيل باعتباره الشريان الرئيسى لحياة البلاد وساكنيها . ومن ثم فان القلق الذى كان يسود البلاد اذا انخفضت مياه النهر أو تأخر الفيضان كان يشمل الأقباط وغيرهم من المصريين بطبيعة الحال فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر الى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ومعهم كتبهم المقدسة ، ويبتهلون الى الله تعالى أن يجرى مياه الفيضان . وقد أمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك (٢١) .

وقد ظهر تأثير الأقباط واضحا فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى آنذاك فيما اشار اليه « ابن الحاج » من أن بعض نساء المسلمين كن يأتين بعض التصرفات فى حياتهن اليومية تبدو فيها التأثيرات المسيحية واضحة تماما . فقد اعتادت بعض النساء الا يشتغلن بشىء فى ليلة الأحد (٢٢) . ويبدو أن التأثير المسيحى فى العادات والتقاليد المصرية فى عصر سلاطين المماليك واضحا لدرجة أثارت استياء ابن الحاج الذى يشكو آسفا من أن المصريين المسلمين « ... وضعوا تلك العوائد موضع السنن ... »(٢٣).

ولعل من اكبر الدلائل على أن روح الوئام الاجتماعى قد سادت بشكل عام بين المسلمين والأقباط فى ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤م) حين أستعار الأقباط بعض قناديل وأثاث مسجد عمرو بن العاص لكى يستخدموها فى أحد اجتماعاتهم الدينية فى الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (٢٤). وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة علاقة ودية وطيدة كانت تربط بين أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المصريين فى ظروف الحياة اليومية العادية . وتحفل مصادر ذلك العصر بالكثير من الأمثلة الدالة على روح الوئام الاجتماعى بما لا يمكن تجاهله .

ومن ناحية أخرى ، كان للأقباط نصيبهم من الأمراض والعيوب الاجتماعية المفشية آنذاك ؛ وهو أمر طبيعى باعتبارهم جزءا يرتبط ارتباطا عضويا بالكل المصرى . وبديهى أنهم خضعوا لنفس العقوبات التى كانت توقع

على المسلمين فى حالة ارتكابهم لهذه الجرائم . بيد أن هناك اختلافا بين عقوبة المسلم وعقوبة غير المسلم ، وهو ما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية . ففى احدى الحوادث زنى نصرانى بمسلمة فرجم الاثنان حتى الموت ، وأحرقت جثة النصرانى ودفنت المرأة (٢٥) . كذلك كان على المحتسب ، من الناحية القانونية النظرية على الأقل ، اذا رأى مسلما يشرب الخمر علنا ، أن يريقها ويؤدبه ، أما اذا كان الفاعل من المسيحيين يكتفى المحتسب بتأديبه لأنه يشربها علنا (٢٦) . ويبدو أنه على صعيد الواقع لم تكن هذه العقوبة تنفذ فى كثير من الأحوال ؛ اذ يذكر « ابن الحاج » أن النصارى كانوا يشربون الخمر علنا فى عيد النيروز ، ويقلدهم فى ذلك بعض العامة من المسلمين (٢٧) .

ويبدو أن الأقباط فى عصر سلاطين المماليك قد كونوا الثروات الطائلة ، وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية نتيجة لعملهم فى الجهاز المالى والادارى لدولة سلاطين المماليك مما جعلهم هدفا لمطامع السلاطين وأمراء المماليك التواقين الى جمع المال من ناحية ، وعرضهم لأحقاد عامة المسلمين المطحونين تحت أعباء « المظالم » و « المغارم » التى كانت أعباؤها تتزايد عليهم فى ذلك العصر من جهة أخرى . فضلا عن أن الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى أرهقت كاهل المصريين جميعا ، والتى زاد معدل حدوثها فى أواخر ذلك العصر ، جعلت الفقراء يتطلعون بعين ملؤها الحسرة والحقد تجاه أولئك الأقباط الذين رأوا فيهم أدوات السلطة فى ابتزازهم واستغلالهم .

وينهض دليلا على ذلك ما ذكره المقريزى من أن النصارى « ... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر ، وتفننوا فى ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائعة بالحلى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ... » (٢٨) . كما أن ابن الأخوة الذى عاش فى الفترة التى تحدث عنها المقريزى (القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى) يقرر أن دور المسيحيين فى مصر كانت ترتفع فوق دور المسلمين ومساجدهم ، كما ذكر أن النصرانى من موظفى الدولة كان يسير بدابته والمسلم يجرى فى ركابه

طلبا لقضاء حاجة له . أما النساء المسيحيات فكن يتمتعن باحترام الجميع في الحمامات والأسواق ، لأن ملابسهن كانت هي نفس ملابس النساء المسلمات (٢٩) .

ويستفاد من احدى وثائق دير سانت كاترين انه اذا اشترى أحد أبناء الأقليات الدينية دارا تعلو على دور جيرانه المسلمين ، كان من حقه أن يحتفظ بها كما هي دون أن يهدم الجزء العالي الذي يتيح له كشف عورات جيرانه (٣٠) كما أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » يذكر في حوادث سنة ٨٥٦هـ (١٤٥٢م) أن والي القاهرة أمر المسيحيين باحضار ما لديهم من الجواري المسلمات ، بعد ان بلغه أنهم يملكون الجواري المسلمات « ... فمن وجدها مسلمة في الأصل، او سابيها ، ردها الى الاسلام ، وأمر صاحبها ببيعها ... » (٣١) . وهو ما يدل على أن الأقباط كانوا يعيشون في بحبوحة من العيش تسمح لهم باقتناء الجواري . ومن المنطقي أن نقرر أن هذا لا يمثل الحقيقة بالنسبة لجميع الأقباط ، وانما ينطبق على الأغنياء منهم فقط .

واذا كنا في السطور السابقة قد عرضنا لبعض الأمثلة الدالة على أن روح الوئام والوفاق الاجتماعي كانت هي السائدة بين المصريين جميعا ، مسلمين وأقباط ، في ذلك العصر فانه يجدر بنا أن نشير الى أن هذه الحال لم تكن هي السائدة على الدوام في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين كانت تقع من آن لآخر لكي تعكر من صفو العلاقات بينهما (٣٢) . ولكن مثل هذه الحوادث ، التي اتخذت طابعا فرديا على الدوام ، يمكن تفسيرها في ضوء المفاهيم التي حكمت الناس في تلك العصور من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر آنذاك من ناحية ثانية . كما أن هذه الحوادث التي لم تأخذ طابع الاستمرار لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة القائلة بأن الأقباط عاشوا في رحاب المجتمع المصري كجزء عضوي فيه . ومن الطبيعي دائما أن تحدث بعض المشاحنات بين أبناء البلد الواحد الذين تجمعهم ديانة واحدة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية وغيرها ، فما بالنا بالذين يدينون

بديانات مختلفة داخل وطن واحد ، وفى زمن مكان للدين فيه قوة تأثير طاغية على سلوك الفرد والجماعة بسواء ؟ .

وفى ذلك العصر كان المفروض ، نظريا على الأقل ، أن يتمايز المسيحيون بملابس معينة حتى يمكن التفرقة بينهم وبين اليهود أو المسلمين فى زحام الحياة اليومية . وهنا ينبغى أن نشير الى أنه من الثابت أن « أهل الذمة » ، عموما ، لم يلزموا بارتداء الملابس الميزة « الغيار » فى صدر الاسلام . ومن البديهى ، كذلك ، أن المسلمين فى بداية حركة الفتوح الاسلامية كانوا يختلفون بملابسهم عن أهل البلاد التى فتحوها ؛ ومن ثم لم تكن هناك ضرورة لفرض أية قيود خاصة بالملابس على غير المسلمين ، فضلا عن أن ذلك كان يجافى روح الاسلام التى كان الفاتحون حديثى العهد بتطبيقها المثالى على يد الرسول وخلفائه . الا أنه بمرور الزمن بدأ المسلمون يأخذون بأسباب الترف والرفاهية من جهة ، كما أخذت الهوة تتسع بين المثل والقيم التى يطرحها الاسلام والممارسات الفعلية من جهة ثانية ، فضلا عن أن بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكون المسلمين ، شأن جميع الشعوب المغلوبة فى محاكاة الغالبين فى عاداتهم .

ويجدر بنا ان نشير الى أن القيود على ملابس أهل الذمة وسائر ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية انما تنسب الى « العهد العمرى » أو « الشروط العمرية » المنسوبة الى عمر بن الخطاب . بيد أن هذا « العهد » ، بصورته التقليدية التى تناقلتها معظم المصادر العربية لم يبدأ فى الظهور سوى فى أواخر القرن الثانى للهجرة ، وهو ما يعنى عدم صحة نسبته الى الخليفة الثانى . وعلى أية حال ، فان هذا « العهد » كان هو الأساس الذى فرضت بمقتضاه قيود الملابس على أهل الذمة ومظاهر حياتهم اليومية . فقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق لملابسهم فضلا عن الزنار الذى يشدونه حول أوساطهم (وهو خيط غليظ من الكتان) فوق الثياب . ويبدو ان هذا الزنار كان كافيا فى بعض الأحيان لتمييز الأقباط ولكن طريقة حياكة الملابس وطرزها كانت واحدة للجميع : مسلمين ومسيحيين (٣٢) .

كذلك كان من المفروض أن تكون لأهل الذمة ألقابهم الخاصة بهم ، ومن الطريف أن غالبية هذه الألقاب تبدأ بكلمة الشيخ . وكان منهم من يحمل لقبا مضافا الى الدولة مثل « ولى الدولة » و « شمس الدولة » ، ومنهم من يحذف المضاف ويعرف اللقب بالألف واللام مثل « الشيخ الصفى » ، و « الشيخ الشمسى » . فاذا أسلم أحدهم تغير لقبه ليصبح « ولى الدين » مثلا ، أو « شمس الدين » . الا أن هذا التحديد النظرى لألقاب أهل الذمة لم يوجد فعلا سوى بين سطور الصفحات التى سطرها المتعصبون من الفقهاء وغيرهم ؛ فها هو أحد الفقهاء المعاصرين يشكو آسفا من أن اليهود والمسيحيين « ... يدعون بالنعوت التى كانت للخلفاء ويكنون بأبى الحسن وهو علـى بن أبى طالب ، وبأبى الفضـل وهو العباس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام ... » (٢٤) وهو ما يشير الى أن المجتمع المصرى لم يكن يرى ضرورة الى تطبيق هذه القيود ، كما يكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الحكام لم يكونوا يتذكرون هذه القيود الا تحت وطأة ظروف معينة . ومن الواضح أن الالتزام بمثل هذه الأمور فى الحياة اليومية كان أمرا مستحيلا للغاية .

وبوسعنا أن نؤكد ، اعتمادا علـى المصـادر التاريخية لتلك الفترة ، أن مثل هذه القيود لم تعرفها مصر فى عصر سلاطين المماليك قبل سنة ٧٠٠هـ (١٣٠٠م) . ففى هذه السنة زار مصر وزير مغربى ، وهو فى طريقه الى الحجاز . وراعه مدى تمتع الأقباط بكل مظاهر الحريات الاجتماعية والسياسية ، وتقلدهم لأعلى وظائف الجهاز المالى والادارى للدولة ؛ وهو أمر لم يكن مألوفا بالنسبة للأقليات الدينية فى تلك العصور . ومن ثم أخذ الوزير المغربى فى شن حملة ضد الأقباط آزره فيها الفقهاء وأهل العمامة ، وساعد على نجاحها رغبة السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى الظهور بمظهر حامى الاسلام والمسلمين (وهو هدف عام لجميع سلاطين المماليك الذين اعتمدوا على ذلك لتدعيم عرشهم) ، كما أن ممارسات الأقباط العاملين فى الادارة والمالية ضد الرعية مهدت الجو نفسيا لنجاح حملة الوزير المغربى ؛ وآتت هذه الحملة ثمارها فى تلك الضغوط التى تعرض لها اليهود

والمسيحيون فى ذلك العام . فقد الزم الأقباط بلبس العمائم الزرقاء، وحرم عليهم ركوب الخيول ، وفرض عليهم أن يركبوا الحمير « بالأكف عرضا » أى من جهة واحدة ، كما تجددت تلك القيود الواردة فى تلك الشروط المنسوبة الى عمر بن الخطاب واعقب ذلك طرد المسيحيين من وظائفهم فى دواوين الدولة والأمراء (٣٥) .

واصدر السلطان الناصر محمد مرسوما فى هذا الشأن ، ولكن حدة لهجة المرسوم كانت أكثر شدة من تطبيقاته ، وما لبث التهاون والتغاضى عن مخالفات أهل الذمة لهذا المرسوم أن غلب على تصرفات الحكومة . وفى سنة ٧٠٩ هـ حاول الوزير « ابن الخليلى » أن يقضى على ما تبقى من مظاهر حملة سنة ٧٠٠ هـ ، وحاول اقناع السلطان بأن يسمح لهم بالعودة الى ارتداء العمائم البيضاء بالعلامات ، وهو الأمر الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من أنه لم يكن هناك قيود على ملابس أهل الذمة قبل سنة ٧٠٠ هـ .

وفى سنة ٧٠٢هـ تجددت أوامر فرض قيود على أهل الذمة . وجاءت هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب من قبل الناس والدولة تجاه الحريق الذى دبره بعض الرهبان ، والذى التهم اجـزاء كبيرة من احياء مدينة القاهرة ، كما أثار الرعب والسخط فى نفوس الناس الذين تملكتهم المشاعر الدينية الجارفة ، فمارسوا ضغوطهم على الحكومة التى استجابت لهم بعد عدة مصـادمات دامية شـهدتها شـوارع القاهرة بين الناس وفرسان المماليك (٣٦) .

وكان من القواعد المرعية فى ذلك العصر أن يتناسـب حجم العمامة تناسبا طرديا مع مكانة الفرد فى المجتمع ، بحيث لا يجوز لشخص ذى مركز اجتماعى متواضع أن يضع على رأسه عمامة كبيرة . ولذا كان الغضب يستبد بالمتعممين من فقهاء المسلمين وقضاتهم اذا تجاوزت عمامة الذمى الحد المألوف ، لأن فى ذلك عدوانا على حقوقهم . ومن ناحية أخرى فان كثرة المراسيم الصادرة فى عصر سلاطين المماليك بشأن فرض القيود على

أبناء الأقليات الدينية يؤكد بوضوح على أن تلك القيود لم تكن مطبقة على الدوام فى ذلك العصر ؛ والا فما هو الداعى لاصدار مثل هذه المراسيم اذا كانت القيود مطبقة فعلا ؟ كما أن فرض تلك القيود غالبا ما كان يأتى ضمن حملة عامة ضد أهل الذمة لسبب او لآخر . ومن المهم أن نورد فى هذا المقام ما قرره القلقشندى (القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى) من أن كل ما كان يميز النصارى عن المسلمين فى ذلك الوقت هو لون عمائمهم وطريقة ركوبهم الحمير (٣٧) .

وينهض دليلا على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة فى مصر آنذاك أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بالأقباط اتخذت طابعا شبه قومى على حد تعبيرنا المعاصر ، وقد ارتبطت بعض تلك الأعياد بنهر النيل مما يشير الى جذورها الممتدة الى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون اخوانهم الأقباط الاحتفال ببعض الأعياد المسيحية الخالصة بمظاهر المجاملة وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا (٢٨) . ويطول بنا المقام لو حاولنا تتبع كل الأعياد والمواسم الخاصة بأهل الذمة والتى شارك فيها المسلمون ، ولكن الواضح أن المشاركة فى اعياد أهل الذمة لم تقتصر على العامة فقط بل شملت « بعض من ينتسب الى العلم » ، وأصحاب النفوذ من كبار موظفى الدولة ؛ فكانوا يزيدون النفقة فى تلك الأعياد لادخال السرور على أهلهم ، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع الذميين فى أعيادهم (٣٩) .

كذلك ارتبطت بعض عادات المصريين الاجتماعية ببعض الأعياد المسيحية ، فقد اعتاد أهل مصر فى ذلك الزمان أن يصنعوا نوعا من العصيدة فى «عيد الميلاد» وكانوا يعتقدون أن من يأكل منها لايصاب بالبرد طوال السنة (٤٠) . كذلك اعتاد المسلمون مشاركة المسيحيين عادة غمس أطفالهم فى المياه الباردة فى عيد الغطاس الذى يحل فى الشتاء اعتقادا منهم أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٤١) . وكان من عادة النساء أن تطلقن البخور فى بيوتهن فى « خميس العهد » بزعم انه يصرف عنهم العين والكسل والأمراض ، وفى « سبت النور » كان البعض يتكحلون بالكحل الأسود على أساس أن ذلك يكسبهم نورا زائدا فى أبصارهم (٤٢) وهكذا يتضح ان المسيحيين كانوا جزءا

من النســيج الاجتماعى فى مصر زمن ســلاطين المماليك يدخلون فى لحمته وســداه .

ورب قائل بأن الأقباط فى مصر آنذاك مصريون مثل المســلمين تماما ، ومن ثم فان لهم كافة الحقوق التى للمسلمين باعتبارهم ابناء وطن واحد . والواقع ان هذا الكلام صحيح تماما فى ضوء مفاهيمنا المعاصرة التى تتسم بالعلمانية الى حد كبير . بيد أنه يجرنا الى منزلق الخطــأ التاريخى اذا ما حاولنا تطبيقه على تلك الفترة التاريخية . اذ ينبغى علينا أن نعيش الحدث التاريخى من داخله لكى نتفهمه بشكل يقربنا الى الحقيقة قــدر الامكان . ويعنى هذا ان نحاول ان نتمثل المفاهيم والقيم والمثل التى كانت تتحكم فى الناس فى تلك العصور ، وأن نحاول تقييم الحدث التاريخى أو الظاهرة التاريخية فى ضوء مفاهيم العصر الذى وجدت فيه . ومن العبث المضلل أن نحاول الزام الناس فى العصور الوسطى بمفاهيمنا وقيمنــا ومثلنا المعاصرة ، ونحاســبهم اذا لم يتصرفوا على أساسها ؛ لســبب بسيط هو أنهم لم يكونوا يعتنقون هذه المفاهيم والقيم والمثل التى نطالبهم بهــا .

وفى العصور الوسطى عامة كانت فكرة « الوطن » فكرة دينية بحتة ، وتتعلق بجماعة المؤمنين اكثر مما تتعلق بالأرض بحدودها الجغرافية . أى أن « الوطن » الذى يجمع الناس فى الحياة الدنيا — التى هى مقام زائل — لم يكن هو الأرض كتعبير جغرافى ، بقدر ما كان هو الدين والعقيدة التى تربط بين أبناء الأمة . وتعيش الأقليات الدينية فى حماية جماعة المؤمنين بشرط الا تعلو مكانتهم فوق مكانة المؤمنين ، ولهم أن يتمتعوا بكافة حقوقهم فى الحرية الدينية والاجتماعية والسياسية .

واذا وضعنا فى اعتبارنا الى جانب هذا . تراث الاحتكاك الحضارى الطويل بين المسلمين والغرب المسيحى ، بما تخلله من حروب طويلة وعنيفة ، منها تلك السلسلة المعروفة باسم الحروب الصليبية وما نتج عن ذلك من شعور بالمرارة تجاه غير المسلمين ، استطعنا أن نقترب من الرؤية الحقيقية

بخطوات أوسع . كما أن ثروات الأقباط التى كونوها بفضل عملهم فى الجهاز المالى والادارى لدولة سلاطين المماليك جعلت الناس يعبرون عن موقفهم الاجتماعى دينيا . وبعبارة أخرى فان العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد ألبست ثوبا دينيا لكى تخلق هذا الموقف الاجتماعى . وعلى هذا الأساس يمكن ، فى تصورنا ، أن نفسر النظرة التى كانت تفترض الا يكون أبناء الأقليات الدينية فى مصر زمن المماليك أعلى فى مكانتهم الاجتماعية من المسلمين .

وعلى أية حال ، فالواضح أن المسيحيين قد عاشوا حياتهم بشكل عادى داخل اطار المجتمع المصرى وغالبا ما كان واقع حياتهم يتجاوز هذه المفاهيم التى ظلت فى كثير من الأحيان كامنة فى الصدور ولا تعبر عن نفسها سوى فى لحظات الاثارة أو الغضب .

أما عن دور الأقباط فى الحياة الثقافية والعلمية فى عصر سلاطين المماليك ، فالواقع أن المعلومات المتاحة بهذا الشأن لا تمكننا سوى من اعطاء صورة عامة عن نشاط المسيحيين فى هذا المضمار . .

فقد اشتهر عدد من المسيحيين ممن تميزوا فى الساحة الثقافية وان كانت معظم مؤلفاتهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو اللاهوتية ، كما أن بعض ذلك المؤلفات اتخذت شكل الردود على اليهود ، أو المسلمين ، أو جاءت دفاعا عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية ، مما يوحى بأن نوعا من النقاش والحوار الثقافى قد دار فى تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث .

وقد اشتهر من مثقفى الأقباط أسرة « أبناء العسال » ، ومنهم « أبو اسحق بن فخر الدولة بن أبى البشر العسال » ، وله عدة مؤلفات دينية ، كما ألف كتابا فى قواعد اللغة القبطية . وكان أخواه « الأسعد أبو الفرج هبة الله » و « الصفى أبو الفضائل ماجد » ــ الذى ألف كتابا فى الرد على ابن تيمية ــ يسيران على دربه (٤٢) . كذلك عاش فى القرن السابع الهجرى (١٣ م) كاتب آخر هو « ابن الدميرى المصرى القبطى » الذى ألف كتابا فى أصول

اللغة القبطية . وفى تلك الفترة نفسها عاش المؤرخ النصرانى المعروف بابن العميد (ت ١٣٧٣م) وقد الف عددا من الكتب فى التاريخ منها كتاب لايزال مخطوطا يبدأ بالخليفة وينتهى بالهجرة النبوية . وله كتاب آخــر مختصر لتاريخ الطبرى ، وعليه تتمة حتى عصر السلطان المعز أيبك . ومن المؤرخين الأقباط الذين عاشوا فى مصر زمن المماليك المؤرخ « المفضل بن أبى الفضائل » الذى الف كتابا فى التاريخ قصد به أن يكون ذيلا على تاريخ « ابن العميد » كما ذكر هو نفسه فى مقدمة كتابه (٤٤) . وفى القرن الثامن الهجرى (١٤م) الف أحد مثقفى الأقباط ، وهو « بطرس أسقف مليج » بعض الكتب للدفاع عن المذهب اليعقوبى ضد أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى ، كما الف كتابا يرد فيه على المسلمين دفاعا عن المسيحية (٤٥) .

والواضح أن معظم المؤلفات التى كتبها المسيحيون فى عصر سلاطين المماليك قد كتبت باللغة العربية ، باستثناء ما كان متعلقا منها بقواعد وأصول اللغة القبطية التى لم تكن لغة التخاطب اليومى بين الأقباط بشكل عام ، كما انها من ناحية اخرى لم تكن معروفة للمسيحيين الملكانيين . والواضــح أيضا أن هذه المؤلفات كانت تتناول موضوعات دينية فى أغلب الأحوال ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سبب عدم اشارة المؤرخين المسلمين المعاصرين الى كثيرين من الكتاب النصارى ، كما أن حقيقة تركز معظم هذه الكتاب حول المواضيع الدينية واللاهوتية جعل التأثير المسيحى فى النشاط الثقافى العام محدودا بدرجة كبيرة .

وفى بعض الأحيان قامت العــلاقات الطيبة بين المفكرين المسـلمين والمفكرين من أهــل الذمة ؛ فقد ذكر السخاوى أن المؤرخ « تقى الدين المقريزى » كان قلما بمذاهب اهل الكتاب حتى أن افاضلهم كانوا يترددون عليه للاستفادة منه (٤٦) ، كما أن الشيخ تقى الدين بن تيمية يذكر أنه ألف كتابا « . . ردا على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى » (٤٧) مما يوحى بأن الحوار الدائر بين المسلمين والمسيحيين فى الساحة الثقافية قد تعدى حدود البلاد الى خارجها .

ومن ناحية اخرى ، كانت مشاعر التزمت والتعصب تفرض نفسها على الحوار بين المسلمين والنصارى ، فيأخذ شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر . وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين المسيحيين من جهة اخرى درجة من التزمت وصلت الى حد الأزمة فى بعض الأحيان ، بحيث نجد البعض يعارضون مظاهر التقارب والوفاق الاجتماعى بين المسلمين وأبناء الأقليات الدينية ؛ بل ان البعض كانوا يعتبرون هذا التقارب خروجا على الدين (٨٤) . وفى تصورنا أن هذا الموقف من جانب المثقفين من كلا الجانبين كان نتاجا طبيعيا للتعليم الذى كانت علوم الدين محوره فى تلك العصور ، سواء عند المسلمين أو عند المسيحيين .

ولا بأس من أن نكرر ما سبق ذكره من أنه من الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بمفاهيم عصرنا ، وانما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك المظاهر فى ضوء ظروف العصر الذى وقعت فيه .. وعلى أية حال فان المثقفين كانوا من فئة المعممين من القضاء والفقهاء الذى كان بعضهم يرى أن من واجبه أن يحمى دينه ، وأن هذه الحماية تتأتى بفرض بعض القيود على أهل الذمة . كما أن الطابع الخاص لدولة سلاطين المماليك وحرص السلاطين على الواجهة الدينية أتاح للمعممين نفوذا واسع النطاق . فضلا عن أن بعض المثقفين كانوا يريدون أن يستأثروا بوظائف الادارة المالية التى نافسهم فيها أهل الذمة بما لهم من خبرة متوارثة فى هذا المجال ، فادعوا أن فى استخدام المسيحيين فى هذه الوظائف مخالفة صريحة لتعاليم الدين الاسلامى .

على أن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن رجال العلم المسلمين اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على الدوام ، فالواقع أن لدينا من الشواهد والأدلة ما يؤكد عكس ذلك . فقد كان بعض القضاة يرفضون مجاراة المشاعر العامة ضد المسيحيين فى أوقات الاضطرابات (٤٩) . هذا عدا الوثائق التى تشير بعدم جواز تعرض المسلمين لأهل الذمة أو أموالهم وتقرر أن على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه عند الله تعالى (٥٠) . كذلك نشهد بعض وثائق دير سانت كاترين على أن الحماية كانت تتوفر للمسيحيين

ولأملاكهم وأموالهم من خلال الاحكام التى كان القضاة المسلمون يصدرونها لصالحهم (٥١) .

هذه اذن صورة عامة لمكانة الأقباط فى المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، وهى صورة فيها من الألوان الزاهية والمساحات المضيئة أكثر مما فيها من الألوان القاتمة والظلال . فقد كان الأقباط ، وما يزالون ، جزءا يرتبط بالكل المصرى ارتباطا عضويا لا يمكن فصله بحال من الأحوال .

الهوامش

(١) عن العلاقة بين السلاطين ورعاياهم من أهل الذمة انظر : قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى : دراسة وثائقية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ ، صص ٦٣ — ١٠١ .

(٢) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب المصرية) ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٣) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ١٩٩ ؛ ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ١٣ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٤) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٣٥ .

(٥) المصدر نفسه ، نفس الجزء ، ص ٢٩٥ .

(٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٧) المقريزى ، الخطط ، ج ١ ، صص ٢٦٩ — ٢٧٢ ؛ القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٢ ، صص ٣٧٣ — ٣٧٩ ؛ ابن اياس ، نزهة الأمم ، ق ٢٧ — ق ٣٤ (مخطوط) .

(٨) المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٩) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٤ ، صص ٣١٣ — ٣١٤ ؛ العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٢٢ .

(١٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، صص ٢١٦ — ٢٢٠ .

(١١) ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ص ١٨٦ .

(١٢) عن طوائف المسيحيين فى مصر زمن المماليك ، انظر قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(١٣) وثائق دير سانت كاترين ، وثيقة رقم ٢٥٦ (تاريخها سنة ٨١٠هـ) ؛ ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ؛ ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ؛ ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩ هـ) .

(١٤) وثائق البطريريكية ، وثيقة رقم ٢٣ .

(١٥) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٥٢ (٨٨٩هـ) ؛ رقم ٢٥٤ (٩٠٧هـ) ؛ رقم ٢٥٨ (٨٤٩هـ) ؛ رقم ٢٩٥ (٨٨٢هـ) ؛ رقم ٢٦٢ (٨٥٤هـ) ؛ انظر كذلك السخاوى ، التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، ص‌ص ٣٦ — ٣٨ ؛ ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج ٤ ، ص‌ص ٤١ — ٤٢ .

(١٦) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(١٧) وثائق دير سانت كاترين رقم ٢٨٣ (وثيقة مصادقة شرعية ، محرم سنة ٨٠١ هـ) .

(١٨) وثائق سانت كاترين رقم ٢٥٢ (مصادقة شرعية ، ١٦ صفر ٨٨٩ هـ) .

(١٩) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٤١ (بيع) ؛ ٢٦٢ (بيع) ؛ ٢٥٥ (بيع) ؛ ٢٥٠ (بيع) ؛ ٢٥٤ (بيع) ؛ ٢٤٤ (مصادقة شرعية) ؛ ٢٥٩ (وقف) ؛ ٢٦١ (بيع) ؛ ٢٨٣ (اقرار بدين) ؛ انظر كذلك وثائق بطريركية الأقباط الارثوذكس أرقام ٨ ؛ ١٥ ؛ ١٦ ؛ ٢٣ (كلها وثائق وقف) .

(٢٠) سانت كاترين ، أرقام ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ؛ البطريركية ، أرقام ٨ ، ١٦ .

(٢١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، جـ ٧ ، صص ٢٠٦ — ٢٠٧ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ ١ ، ص ٢٢٩ .

(٢٢) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ١ ، صص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، جـ ٢ ، ص ١٨ .

(٢٣) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ٦٥ .

(٢٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ١١١ ؛ المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤١٠ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ .

(٢٥) النويرى ، نهاية الارب ، جـ ٣٠ ، ق ٢٩٦ — ق ٢٩٩ (مخطوط) ؛ المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، صص ١٣٥ — ١٣٦ .

(٢٦) ابن الاخوة ، معالم القربة فى احكام الحسبة ، ص ٣٢ .

(٢٧) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٢ ، ص ٥١ .

(٢٨) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ صص ٩٢٣ — ٩٢٥ .

(٢٩) ابن الأخوة ، معالم القربة ، صص ٤٢ — ٤٣ .

(٣٠) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٨٦ (١٣ جمادى الأولى سنة ٨٨٣ هـ) .

(٣١) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ١٢٤ ؛ وانظر السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٨٥ .

(٣٢) انظر عن هذا الموضوع قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة ، صص ١٥٤ — ١٥٩ .

(٣٣) ابن الأخوة ، معالم القربة ، صص ٤١ — ٥٣ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، صص ٢٠٧ — ٢٠٨ ؛ القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، صص ٣٦٢ — ٣٦٥ ؛ ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١١٦ .

(٣٤) ابن الأخوة ، معالم القربة ، ص ٤٢ .

(٣٥) ابن أيبك الدوادار ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، صص ٤٧ — ٥١ ؛ السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٣٦) المقريزى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٢٢٢ — ٢٢٨ ؛ العينى ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (مخطوط) حوادث سنة ٧٠٢ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣٧) صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٣ .

(٣٨) عن هذه الأعياد انظر قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى — عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ١٩٧٩م ، ص١١٧ ، ص ١٤٦ .

(٣٩) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ صص ٤٦ — ٤٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صص ٥٨ — ٥٩ .

(٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص٥٩ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ .

(٤٣) لويس شيخو ، المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت ١٩٤٣م) ، ج ٤ ، صص ١١ — ١٣ .

(٤٤) Patrologia Orientalis, XII, pp. 347—349.

(٤٥) لويس شيخو ، المرجع السابق ، جـ٤ ، ص٦٢ .

(٤٦) السخاوى ، التبرك المسبوك ، ص٢٣ .

(٤٧) ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (القاهرة ١٣٢٣هـ) ، جـ ١ ، ص ١٩ .

(٤٨) ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٢ ، صص ٤٦ — ٤٨ ، جـ ٣ ، ص٥٦ .

(٤٩) ابن النقاش ، المزمة فى استخدام اهل الذمة (مخطوط) ، ق ٩٩ .

(٥٠) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ (فتاوى).

(٥١) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٦٨ ، ورقم ٢٦٦ .

نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية
فى العالم الثالث

الدكتور عبد الوهاب ابراهيم (*)

يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التى حظيت باهتمام المثقفين ــ خصوصا رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة ــ منذ بداية العقد الخامس من هذا القرن ، وكتب فيه عدد كبير من المؤلفات والدراسات ، وعقد بشأنه عدة مؤتمرات دولية واقليمية ومحلية ، وتدور بخصوصه معارك فى كافة أنحاء العالم تستهدف تحقيق سيطرة نظام سياسى ومن ثم اتجاه فكرى على نظام آخر وبالتالى اتجاه مخالف .

وعلى الرغم من تلك الأهمية الكبيرة التى تختص بها العملية التنموية والتى انعكست جوانبها على الانسان العادى فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث يقوم هذا الانسان من خلال عمله وفكره فى القيام بها وتنفيذ اجراءاتها ، بل وأحيانا فى رسم واعداد برامجها وسياساتها ، وفى النهاية يستفيد من نتائجها الايجابية أو تقع عليه آثارها السلبية ، على الرغم من ذلك ، فان هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة منها فى معظم هذه المجتمعات . ويرجع ذلك الى أسباب عديدة بعضها تختص به المجتمعات المتخلفة ذاتها ، والبعض الآخر يرجع الى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصرة .

واذا كانت الصفوة فى مجتمعات العالم الثالث تركز فى تحقيق وانجاز مسيرتها التنموية على حاجاتها للمساعدات المالية أو الفنية ، فان تلك « الحاجة » مازالت تحكم بواسطة « النظريات السياسية والعسكرية » فى

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

مجال العلاقات الدولية ، تلك النظريات التى وضعتها الدول المتقدمة ، والتى يعتقد البعض فى الدول المتخلفة — وهم على حق فى رأينا — أنها تعمل على « خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية » .

ومن علامات هذه الفوضى :

● اهمال تقرير لجنة « برانت » عن قضايا التنمية الدولية .

● فشل الدعوة الى مفاوضات شاملة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على المسائل الأساسية للتنمية .

● عدم توصل اجتماعات الدورات المتعاقبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أية نتائج ، وكذلك دورة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا والتنمية التى عقدت فى فيينا فى أغسطس ١٩٧٩ ، ودورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التى عقدت فى نيودلهى فى أكتوبر ١٩٨٠ .

والنتيجة — فى رأى هؤلاء — ترمى الى تأمين استيعاب أوسع وأرسخ لاقتصاديات العالم الثالث فى الاقتصاد المسيطر للدول الصناعية ، أكثر مما ترقى الى وضع حد لنظام استغلالى .

ومن ناحية أخرى ، فان بعض حكومات العالم الثالث تجد فى هذه المسألة مبررا جيدا لمشكلات مجتمعاتهم ، ويحاولون اقناع شعوبهم بذلك . بل ان بعض حكومات العالم الصناعى (المتقدم) تجد فى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خصوصا البترول) وزيادة موجات المهاجرين مبررات كافية لاستحالة اصلاح النظام الاقتصادى الدولى ، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلات التضخم والبطالة التى تعانى منها مجتمعاتهم . ولا تخرج عن هذه الدائرة « مجتمعات التكتل الاشتراكى » التى تحاول اثبات عدم مسئوليتها عن الصراع الدائر بين مجتمعات الجنوب والشمال ، ومن ثم وقوفها سلبيا من المشكلات الاقتصادية الدولية (١) .

ولكن هل يعنى ذلك أن تصل جهود التنمية سواء على المستوى الفكرى أو المستوى الواقعى الى طريق مسدود ؟ .

قبل الاجابة على هذا السؤال ، تجب الاشارة الى أننا نفهم التخلف على انه ظاهرة تصيب البناء الاجتماعى الكلى لمجتمع ما فى مرحلة معينة من مراحل تطوره بسبب عوامل خارجية — اساسا — بحيث يصبح هذا البناء غير قادر — فى هذه المرحلة — على اشباع حاجات الغالبية العظمى من أفراده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما ينتج عنه تشوهات فى مكونات هذا البناء الديموجرافية والايكولوجية والاقتصـــادية والطبقية والسياسية والعائلية والقيمية والثقافية .

وعلى ذلك ، فان دوافـــع عملية التنمية تكمن فى تلك الاجراءات التى يقوم بها المجتمع لمعالجة مظاهر أو سمات التخلف فيه . ومن ابرز هـــذه الدوافع بناء مكانة الأمة من خلال تحقيق الاستقرار الســـياسى ، وزيادة الانتاجية (وهى عملية اقتصادية) ، وأخيرا دافع اجتماعى يستهدف اشباع حاجات أفراده من خلال توصيل الخدمات لكل المناطق الجغرافية والقطاعات السكانية والجماعات الاجتماعية فى المجتمع ، بما يؤدى الى اعادة تشـــكيل البناء الاجتماعى (٢) .

واذا أردنا تحديدا لسمات أو مظاهر التخلف التى تعانى منها غالبية مجتمعات العالم الثالث ، فانها تتمثل فى :

١ — سيطرة الانتاج الواحد على الاقتصاد ، وغالبا ما يكون هذا الانتاج أوليا أو وســـيطا ، ويقوم مجتمع آخر (أكثر تقدما) بتحويله الى منتج نهائى .

٢ — انخفاض مستوى الانتاجية فى القطاعات المختلفة .

٣ — ارتفاع نسبة المشتغلين فى قطاعات غير انتاجية مثل الخدمات ، وأعمال التجارة الوسيطة ، والحرف التافهة ... الخ .

٤ ـــ سوء توزيع الدخل القومى (المتدنى أصلا) .

٥ ـــ عدم وجود تراكم رأسمالى فى المجتمع ، بسبب الفقر أساسا ، وانتشار القيم الاستهلاكية فى المراحل التنموية اللاحقة .

٦ ـــ سيادة العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تستند الى بناء اجتماعى يقوم على المكانات الموروثة .

٧ ـــ ازدياد الاعتماد على العالم الخارجى (٣) .

وبهذا تكون التنمية ـــ فى واقعها ـــ هى محاولة التغلب ، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه السمات أو المظاهر . وبعبارة أخرى ، فان التنمية كعملية تعنى تغيير وتحديث الهياكل أو البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة فى مجتمع ما ، على ضوء معطيات أو عناصر محددة ، تتضمن :

(أ) الامكانات المادية والبشرية المتاحة .

(ب) ظروف أو أحوال المجتمع التاريخية والمعاصرة .

(جـ) نمط العلاقات الدولية السائد .

(د) الأفكار أو الايديولوجيات التى تقود وتوجه العمل التنموى .

ولما كانت أحوال المجتمعات المتخلفة تظهر ـــ كما سبقت الاشارة ـــ أن ما حققته من انجازات للسيطرة على عوامل أو سمات التخلف فى أى منها يعتبر محدود النطاق ، بل تشير البيانات الكمية والكيفية المتاحة عن عدد من هـــذه المجتمعات الى ارتفاع معدلات الأمية ، ووفيات الأطفال ، وانخفاض المحصـــولات الزراعية الغذائية ، وازدياد القلاقل السياسية ، وازدياد حجم الديون وأعباء خدمتها ... الخ . ويرجع ذلك ـــ فى اعتقادنا ـــ الى عاملين أساسيين هما :

١ ـــ اعتناق مديروا العملية التنموية (سواء كانوا سياسيين أو / اقتصاديين

أو / مثقفين) فى هذه المجتمعات لأفكار أو ايديولوجيات راسمالية ، أو اشتراكية ، أو مهجنة منهما .

٢ — نمط العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصر الذى يفرض التبعية على مجتمعات العالم الثالث ، الى درجة يمكن معها الذعم بأن مسألة التبعية قد حسمت ليس — للأسف — لصالح الاستقلال والتحرر ، ولكن لصالح التبعية ذاتها ، واصبح السؤال الذى يواجه اى مجتمع من هذه المجتمعات — متمثلا فى صفوته — هو : من نتبع ؟ الشرق أم الغرب ؟ .

لقد سبقت الاشارة الى أن المحاولات التى تبذل لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، أو على الأقل اصلاح النظام الاقتصادى الحالى لم تسفر عن شىء يعتد به ، لأن الأغنياء من المجتمعات لن يتنازلوا ببساطة عن أجزاء من ثرواتهم — التى حصلوا عليها — أو بالأحرى نهبوها — فى فترات استعمارهم — للفقراء . ولذلك ، فان على هذا الجنوب المتخلف أن يأخذ زمام المبادرة لازالته — أو على الأقل — التخفيف من حدة تخلفه ، ومن ثم تبعيته .

ويأتى ذلك ، بالتخلص أساسا من تلك الأطر الفكرية أو الايديولوجية للتنمية ، والتى سادت العمل التنموى فى هذه المجتمعات منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن .

ان السائد حتى يومنا هذا هو اتباع نماذج تنموية رأسمالية غربية ، أو اشتراكية ، أو خليط منهما . وكما سبقت الاشارة ، فان هذه النماذج لم تثبت نجاحات تذكر فى مجال تنمية هؤلاء المتخلفين .

اننا ندعو راسمى السياسات التنموية فى مجتمعات العالم الثالث الى تبنى فكرة أو مبدأ الخصوصية Specificity (٤) . وتشير هذه الفكرة الى :

١ — عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس لانتقاء المفهومات التى تتلاءم معه . وتجب الاشارة الى أن عدم

الالتزام المسبق بنظرية معينة يعنى ضربا من ضروب العدمية ، بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية فى حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع .

٣- امكانية انتقاء المفهومات التى تلائم واقعا مجتمعيا معينا من أكثر من نظرية سواء فى صياغة جديدة للمفهوم ، أو فى نفس الصياغة التى ظهر فيها داخل نظرية معينة ، مع عدم الالتزام بسياقه داخل هذه النظرية . ولا يعنى انتقاء المفهومات من نظريات مختلفة ضربا من ضروب التأليف النظرى ، بل ان ذلك الانتقاء يعنى فحصا لهذه النظريات ، وبالتالى الكشف عن نجاحها أو فشلها فى تفسير الظاهرات الاجتماعية فى واقع اجتماعى معين ، وفى مرحلة تطورية بالذات .

ولتوضيح فكرة أو مبدأ الخصوصية ، يمكن القول أن هذا المبدأ قد ظهر كتعبير عن اغتراب النظريات الكبرى (البنائية الوظيفية والمادية التاريخية) عن تفسير وقائع الأحوال فى المجتمعات النامية . كما أن هذه النظريات تحمل فى ثناياها دعاوى ايديولوجية تدعم أحيانا فكرة محاكاة الغرب باعتبار أنه « مركز العالم » ، وفى أحيان أخرى ، يؤكد بعضها على خلق مظاهر الانشقاق العرقى والسلالى فى مجتمع من المجتمعات ، أو تدعيم انشقاقات موجودة بالفعل (كما حدث فى افريقيا) ، وفى أحيان ثالثة تبرز هذه النظريات ارتباطا ميكانيكيا بين مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الغنية .... وهكذا .

ولهذا نؤكد على ضرورة تنقية الفكر الايديولوجى لمثقفى العالم الثالث ، ويتأتى ذلك من خلال نشر وتبنى فكر جديد يناسب هذا العالم .

وترجع « فكرة الخصوصية » فى بداياتها المبكرة الى مفكرين عرب ، وجهوا اليها ، دون أن يقوم بعضهم — فى اعتقادنا — بمحاولات لبلورتها . ومن بينهم « ابراهيم عامر » فى عام ١٩٥٨ (٥) ، ثم « أنور عبد الملك » فى

أعوام ١٩٦٢ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ (٦) ، ثم « محمد الجوهرى » فى عـــام ١٩٧٢ (٧) .

ومن بين المفكرين الغربيين الذين أشاروا اليها — ولكن فى اطـــار اشتقاقى من الفكر الماركسى — رايت ميلز C.W. Mills فى عام ١٩٦٢ ، وكارل كورش **Karl korsch** فى عام ١٩٧٨ .

وفى أواخر عام ١٩٨١ ظهر أول عمل علمى عربى متكامل يعتمد عـــلى « فكرة الخصوصـــية » كنظرية علمية فى كتاب « أحمد زايد » عن البناء السياسى فى الريف المصرى ، وتبعه فى يناير ١٩٨٢ بحث لنا عن التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى القرية المصرية ، ولكن فى اطار نقدى لكل من البنائية الوظيفية والمادية التاريخية كنظريات كبرى فى علم الاجتماع .

هـــذا هو الاطار الفكرى — الذى ندعو اليه مع الداعين — للعملية التنموية فى مجتمعات العالم الثالث . أما من حيث الاطار التطبيقى فـــان « فكرة الخصوصية » تصلح كاطار منهجى للبحث فى مكونات البناء الاجتماعى المختص بالدراسة ، للتعرف — من خلال مجموعة من الدراسات الامبيريقية تجرى فى اطـــار واقعى — تاريخى ومعاصر — على تلك الســـمات أو الخصائص أو المتغيرات الدافعة للتنمية ، وتلك التى تعوقها .. عند هـــذه المرحلة ، يصبح لعلم الاجتماع — فى رأينا — « رؤية » يستطيع أن يقدمها لمديرى العملية التنموية فى المجتمع ، لتساعدهم فى اعداد استراتيجياتهم ورسم سياساتهم وخططهم للتنمية .

ومن ناحية أخرى ، فانه يمكن **اقتراح استراتيجية** — مرحلية — محددة نطلق عليها .

« الالتزام بالتنمية كأسلوب حياة ، وعدم تبديد الموارد المتاحة لها فى معارك غير تنموية ، وذلك فى اطار من الاعتماد على الذات » .

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

١ — مشاركة كل الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة فى المجتمع ، بالتعاون أساسا مع المجتمعات النامية الأخرى ، من خلال اقامة تنظيم تنموى دولى من هذه المجتمعات .

ويستند هذا المحور الى « أن عملية التنمية القائمة على نطاق ضيق من المشاركة سوف تتعثر نتيجة اتساع الفوارق داخل البناءات السياسية والاجتماعية » (٨) . كما يستند الى ما سبقت الاشارة اليه من أن التعاون القائم بين الدول الغنية والفقيرة يرسخ التبعية ، ومن ثم يجب على هذه الدول الأخيرة أن تتحالف فيما بينها للتخلص من عوامل فقرها وتخلفها .

٢ — اعداد وتنفيذ برامج لتنمية الوعى بالتنمية على أساس مفهوم « التنمية كأسلوب حياة فى اطار من الاعتماد على الذات » .

ويعنى ذلك أن وعى الأفراد فى المجتمع بأهمية التنمية ، وبأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم سوف يدفعهم ليس فقط الى مزيد من العمل والانتاج ، بل أيضا الى مزيد من الخلق والابتكار لتطوير واقعهم الاجتماعى . ويشير هذا المحور الى ضرورة أن تتضمن خطط التنمية التدابير التربوية التى تدعم مفهومات العمل الانتاجى ، والاعتماد على النفس سواء فى أسلوب التفكير أو العمل . يضاف الى ذلك تضمين هذه الخطط لبرامج عن اثارة أو تنمية الوعى بالتنمية ، تلك التنمية التى يمكن انجازها بمشاركة الجماهير (التى تقوم أصلا بالعمل التنموى وتستفيد من عوائده) فى كل المراحل ابتداء من وضع الخطة وانتهاء بتقييم نتائجها .

٣ — القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسمى سياسات التنمية . ويظهر هذا المحور عندما تمارس قيم الإنتاج والادخار والاستثمار والغيرية من جانب الطبقات الإجتماعية العليا ، وخاصة الصفوة السياسية والاقتصادية فى المجتمع . عند هذه المرحلة يمكن

استثارة اهتمام الطبقات الأدنى بهذه القيم . ان التقليد والمحاكاة هو من الأمور الأساسية فى المراحل المتعددة للعمل التنموى .

٤ — تسييس أجهزة التنمية ، أى ربط المشتغلين فى هذه الأجهزة بالأهداف السياسية للمجتمع والتى ترتكز على هذه الاستراتيجية المقترحة .

ويقوم هذا المحور على ضرورة الاهتمام — وخاصة فى المراحل الأولى للعمل التنموى ، بتسييس الكوادر المخططة والمنفذة ، وذلك باعداد برامج محددة لهذه الكوادر . وقد يعتقد البعض فى امكانية انحراف هذه الكوادر عن مبدأ « التنمية كأسلوب حياة » . ولكن ضمان عدم حدوث ذلك يكمن فى طريقة اختيار هذه الكوادر ، وفى أسلوب مواجهة انحرافاتهم الشخصية أو العملية ، وأيضا فى طريقة اعدادهم أخلاقيا ومهنيا .

وفى هـذه الحالة لا يكون مهما أن تكون التنمية « رأسـمالية » أو « اشتراكية » ، ولكن المهم أن تقوم التنمية على أساس الظروف والأحوال الخاصة بالمجتمع نفسه .

٥ — عدم تبديد موارد المجتمع فى معارك غير تنموية سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويعنى ذلك ، تبنى أسلوب يتسـم بالاعتدال فى اجراءات التنمية ، ويتضمن هذا الأسلوب العمل على تحييد (أو استقطاب ان أمكن) تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) للتنمية داخل الوطن وخارجه ، وذلـك من خلال عدم الدخول فى « حروب » سياسية أو دموية مع تلك القـوى المعارضة (أو المعوقة) ، لأن الدخول فى مثل هذه الحروب سوف يعوق — بلا شك — الوصول الى الهدف ، لأن نمط العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية المعاصر سيفرض تدخلا بشكل أو بآخر لتوجيه هذه الحروب فى اتجاهات معينة لخدمة أصحاب المصالح سواء فى شبكة العلاقات المحلية « داخل الوطن » أو الدولية (٩) .

وبهذا يمكن البدء فى عمل تنموى يبتعد بالمجتمع ايديولوجيا ، وتطبيقيا عن الوقوع فى آسار التبعية الدولية التى تهدد غالبية ـ ان لم يكن كل ـ مجتمعات العالم الثالث فى عالمنا المعاصر ، بما يفقد هذه المجتمعات استقلالها وسيادتها .

وتتأكد أهمية هذه الاستراتيجية المقترحة للتنمية ، من خلال عرض بعض نتائج محاولات التنمية التى تمت تجربتها فى المجتمع المصرى (منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن وحتى نهاية السبعينيات) والتى توصلنا اليها بعد دراسة واقعية أجريناها عن معوقات التنمية فى القرية المصرية)(١٠):

١ ـ عدم مشاركة الأغنياء بمدخراتهم فى الاستثمارات المطلوبة للتنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدى الى ما يسمى « بالتنمية الخاطئة أو غير الموثوق فيها misdevelopment » (١١) . وهذا ما حدث فى مصر عندما اضطرت حكومة عام ١٩٥٢ الى الاتجاه نحو التمصير ، ثم التأميم لتمويل مشروعات التنمية ، بعدما أحجم « الرأسماليون الوطنيون » عن القيام بذلك ، ويحدث الآن فى السلوك الاستثمارى لكبار الملاك الزراعيين (فى قريتى البحث) ، وهو سلوك فردى فى طابعه ، واستهلاكى فى مظهره .

٢ ـ عدم مشاركة المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بأفكارهم لدفع التنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدى ـ أيضا ـ الى تنمية خاطئة (١٢) . وتركيز هؤلاء على قضايا ومسائل قومية أو دولية لا تتصل بالقضية الرئيسية : التنمية .

٣ ـ نقص معدلات الانتاج الزراعى للمحصولات التقليدية ، مع التوسع فى زراعة محصولات الحدائق ، مما ترتب عليه أن أصبحت مصر دولة مستوردة للحبوب الغذائية ، أى أنها لم تعد تنتج غذاءها .

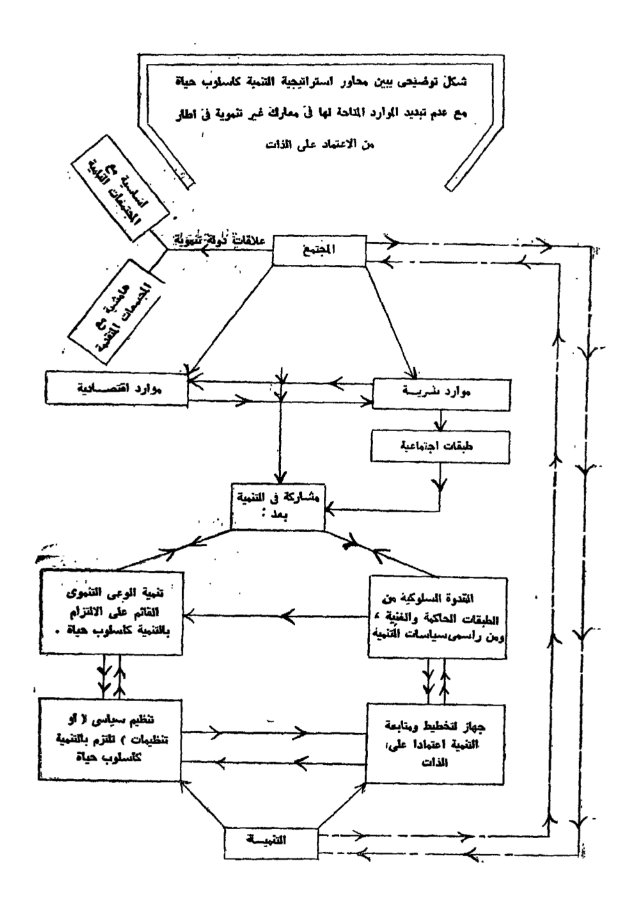
٤ ـ الاتجاه نحو الأنماط الاستهلاكية من جانب متوسطى وصغار الملاك

الزراعيين ، بالاضافة الى المعدمين (واصلا كبار الملاك الزراعيين) ،
وفى هذا تعميق لمظاهر التشويه الثقافى ، وتغيير لمستويات التقييم
الشعبى ، ومعايير الحكم على الأفراد ، بالاضافة الى ما يؤدى اليه
ذلك من تدعيم للاستقطاب الطبقى ، ومن تعطيل للتنمية .

٥ — وضوح ظاهرة الهجرة الخارجية من جانب القرويين بحثا عن ظروف
حياتية افضل فى البلاد العربية نتيجة عدم اشباع البناء الاجتماعى
القائم لاحتياجات القرويين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وغنى
عن البيان ، ما كان يعرف عن الفلاح المصرى من تمســك بالأرض
والأهل والبلد .

٦ — الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية .
ويتضمن ذلك عدم القيام بأى جهد من أجل التنمية . وقد أشــارت
الدراسة (فى واحدة من نتائجها) الى أن أكثر من ٨٥٪ من أفراد
العينة يفضلون « السكوت » ، أو القاء التبعة على الحكومة ممثلة فى
رئيس الوحدة والعمدة ، لتنفيذ مشروع تنموى له أهمية لمجتمعهم (١٢) .

وتبين من ذلك ، أن « استيراد » نظريات ونماذج للتنمية ، دون الانطلاق
من الواقع الاجتماعى الموضوعى ، يؤدى الى ما سبقت تسميته « بالتنمية
الخاطئة أو غير الموثوق فيها » .


شكل توضيحي يبين محاور استراتيجية التنمية كاسلوب حياة
مع عدم تبديد الموارد المتاحة لها فى معارك غير تنموية فى اطار
من الاعتماد على الذات
اساسية مع المجتمعات الغنية
هامشية مع المجتمعات المتقدمة
علاقات دولة تنموية
المجتمع
موارد اقتصادية
موارد بشرية
طبقات اجتماعية
مشاركة فى التنمية بعد :
تنمية الوعى التنموى القائم على الالتزام بالتنمية كاسلوب حياة .
القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسمى سياسات التنمية
تنظيم سياسى (أو تنظيمات) تلتزم بالتنمية كاسلوب حياة
جهاز لتخطيط ومتابعة التنمية اعتمادا على الذات
التنميــة

المراجع والحواشي

١ ـــ جورج قرم ؛ تدويل مشكلة التنمية فى خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية ، (مقال فى) الفكر العربى المعاصر ، العددان ٨ و ٩ ديسمبر ١٩٨٠ ويناير ١٩٨١ ، مركز الانماء القومى ، بيروت ، ص ص ١٠١ ـــ ١١١ .

٢ ـــ J. A. Ponsioen; National Development - A Sociological Contribution, Institute of Social Studies, The Hague, Holland, Vol. XVIII, 1968.

٣ ـــ انظر فى « مؤشرات التخلف » ، محمد الجوهرى ؛ مقدمـــة فى علم اجتماع التنمية ، ط ٢ ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

٤ ـــ انظر فى هذه الفكرة :

- أحمد زايد ؛ البناء السياسى فى الريف المصرى ـــ تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب رقم ٤١ دار المعارف ، ١٩٨١ . وأيضا :
- عبد الوهاب ابراهيم ؛ ايديولوجيا للتنمية أم تنمية للايديولوجيا ، (تقرير فى) مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العـــدد الثالث ، السنة العاشرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

٥ ـــ ابراهيم عامر ؛ الأرض والفلاح ـــ المسألة الزراعية فى مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٦ ـــ أنور عبد الملك ؛ المجتمع المصرى والجيش ، (ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى) ، دار الطليعة ، بيروت ، يناير ١٩٧٤ ، الفصل الحادى عشر

٧ ـــ محمد الجوهرى ؛ منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى ، (مقال فى) ، الكاتب ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٣٧ ، اغسطس ١٩٧٢ .

٨ ـــ U. N. Economic and Social Council; Unified Approach to Development Analysis and Planning, A Progress Report, Confer. of African Planners, 5th. Session, Addis Ababa, 19-28 June, 1974.

٩ ـــ عبد الوهاب ابراهيم ؛ التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه ، (تحت النشر بعنوان : معوقات التنمية فى العالم الثالث ـــ مع دراسة للحالة المصرية) . وتتأكد اهمية هذا المحور بالنظر الى ما حدث ويحدث فى بعض بلدان العالم مثل كوريا وفييتنام ولبنان وجريناادا وغيرهم فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

١٠ ـــ المصدر نفسه .

١١ ـــ Aidan Foster Carter; Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment, (in) Emanual De Kadt and Gavin Williams (eds.), Sociology and Development, Tavistock Pub., London, 1978, p. 74.

وقد ذكر فى تفسيره لهذه المصطلح ، انه شىء لا يصلح حتى كأساس متقدم لشىء آخر ، والأكثر من ذلك ، فانه لا يلاحظ لقصر أجله » .

١٢ ـــ انظر فى ذلك : محمد الجوهرى ؛ علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، صص ٢٥٢ ـــ ٢٦٥ . وأيضا : حمود العودى ؛ المثقفون فى البلاد النامية ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

١٣ ـــ تتأكد اهمية تلك النتائج عند مقارنتها بما جاء فى الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحددت أبعاد المشكلة الاقتصادية فى مصر كما يلى : ١ ـــ التضخم ، ٢ ـــ العجز الكبير فى ميزان التعامل مع العالم الخارجى ، ٣ ـــ عجز الاستثمارات والمدخرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية ، ٤ ـــ قصور معدلات التغير الفكرى فى استراتيجية التنمية بما يتمشى مع احتياجات الشعب ، ٥ ـــ نقص انتاجية العاملين ، ٦ ـــ زيادة السكان ، ٧ ـــ النقص فى النظام الادارى والقدرات القيادية فى كثير من المواقع فى معركة التنمية .

انظر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٧٨ ـــ ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، أغسطس ١٩٧٧ . ومما يذكر أن هذه الخطة لم يقدر لها أن تنفذ .

الملخصات العربية للمقالات المنشورة

بلغات أجنبية

ملخص

ملاحظات على الأسرة الأمريكية والمصرية المعاصرة

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (*)
دكتور ادجر بتلر (**)

تعتبر فترة السبعينات من أظهر الفترات المليئة بالتغيرات ، وقد أثرت تغيرات هذه الفترة على الأسرة . فحركات الشباب والحركات النسائية عارضت كثير من الأنماط التقليدية للأسرة والزواج ، كما لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا فى معارضة الآراء التقليدية المتعلقة بالجنس والزواج والأسرة .

وتتناول هذه الدراسة التغيرات التى طرأت على كل من الأسرة الأمريكية والأسرة المصرية فى فترة السبعينات وذلك عن طريق التركيز على مستويين :

- المستوى الوصفى : فمن خلال الاحصاءات نصف ونحدد « ماذا » حدث للأسرة المعاصرة .

- المستوى التفسيرى : تحاول الدراسة أن تفسر « لماذا » حدثت هذه التغيرات .

يتناول الجزء الأول من الدراسة الظواهر الجديدة التى طرأت على

(*) سامية مصطفى الخشاب ، مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
(**) ادجر بتلر ، رئيس قسم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا — ريفرسيد

الأسرة الأمريكية خلال فترة السبعينات . ويركز الجزء الثانى على التغيرات التى حدثت للأسرة المصرية .

الجزء الأول : ماذا حدث للأسرة الأمريكية ؟

١ ـ المعاشرة بدون زواج :

شهدت فترة السبعينات زيادة هائلة فى عدد حالات معاشرة الرجال للنساء بدون زواج (انظر جدول رقم ١) . فقد أشارت الاحصاءات أن عدد هؤلاء قد بلغ فى عام ١٩٧٠ ٥٢٣ر٠٠٠ واصبح ١ر٥٦٠ر٠٠٠ عام ١٩٨٠ . ومما يزيد هذا الأمر خطورة زيادة انتشار هذه الظاهرة فى الطبقة الوسطى ، وقبولها لدى ثقافة الأغلبية .

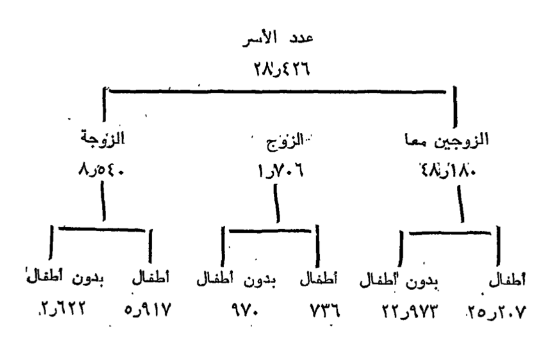
جدول رقم (١)

السنة	حالات المعاشرة بدون زواج	حالات المعاشرة بدون زواج ولديهم أطفال	حالات المعاشرة بدون زواج وليس لديهم أطفال
١٩٨٠	١ر٥٦٠ر٠٠٠	٤٢٤ر٥٥٠	١ر١٣٦ر٠٠٠
١٩٧٩	١ر١٣٤٦ر٠٠٠	٣٦٠ر٠٠٠	٩٨٥ر٠٠٠
١٩٧٨	١ر١٣٧ر٠٠٠	٢٧٢ر٠٠٠	٨٦٥ر٠٠٠
١٩٧٧	٩٥٧ر٠٠٠	٢٠٤ر٠٠٠	٧٥٤ر٠٠٠
١٩٧٠	٥٢٣ر٠٠٠	١٩٦ر٠٠٠	٣٢٧ر٠٠٠

٢ ـ الأسرة ذات الوالد الواحد :

تعتبر ظاهرة الأسرة ذات الوالد الواحد من الظواهر التى تغلب على الأسرة الأمريكية فى هذه الاوقات . فقد أشارت احصاءات عام ١٩٨٠ الى أن فترة السبعينات تعتبر من الفترات التى انتشرت فيها وبصورة عالية الأسرة ذات الوالد الواحد . فهذا النمط الأسرى الجديد يشكل ٢٢ر١٤٪ من الأسر الأمريكية . فهو يمثل ما يقرب من نصف أسر الملونين ، وخمس أسر البيض والطبقة الوسطى .

جدول (٢) يوضح توزيع الأسر حسب نوع
عائل الأسرة ووجود أطفال عام ١٩٨٠ بالألف



٣ ــ الطلاق :

رغم أن الطلاق من الظواهر التى توجد فى جميع المجتمعات ، وتسمح بها كثير من الثقافات . الا أن هذه الظاهرة تشتد خطورتها فى الولايات المتحدة نظرا لارتفاع معدلاتها بصورة كبيرة . فقد ارتفع الطلاق من ٥٠ لكل الف فى عام ١٩٠٠ الى ٢٥٠ لكل الف فى فترة السبعينات .

جدول (٣) يشير الى نسبة الطلاق
لدى الاناث فى الأعمار المختلفة

السنة	٢٠ـ٢٤	٢٥ـ٢٩	٣٠ـ٣٤	٣٥ـ٤٤	٤٥ـ٥٤	٥٥ـ٦٤	٦٥ـ٧٤
١٩٥٠	١ر٤	٢ر٦	٢ر٦	٣ر٤	٢ر٩	٢ر١	٠ر٩
١٩٥٥	١ر٤	٢ر٢	٢ر٨	٣ر٨	٣ر٣	٢ر٤	١ر٤
١٩٦٠	١ر٧	٢ر٥	٣ر١	٣ر٨	٣ر٩	٣ر١	١ر٧
١٩٦٥	٢ر٠	٣ر٤	٣ر٣	٤ر٤	٤ر٦	٣ر٩	٢ر٣
١٩٧٠	٢ر٢	٤ر١	٤ر٧	٥ر٣	٥ر١	٤ر٤	٢ر٩
١٩٧٥	٣ر٣	٦ر٧	٧ر٣	٧ر٧	٦ر٩	٥ر٥	٣ر٣
١٩٧٨	٣ر٦	٨ر١	١٠ر٥	١٠ر٢	٧ر٩	٦ر٤	٣ر٩

ويرجع ارتفاع الطلاق فى الولايات المتحدة الى عديد من العوامل هى :

١ — زيادة التعليم والعمل لدى المرأة .
٢ — صغر حجم الأسرة .
٣ — ارتفاع الدخول .
٤ — الحرب الفيتنامية .
٥ — القبول الاجتماعى والدينى للطلاق .
٦ — إصلاح قانون الزواج .

٤ — الوحدانية :

تنشر ظاهــرة الوحدانية فى المجتمع الأمريكى ففى عام ١٩٨٠ نجد ما تزيد عن ٥٨ مليون بالغ يعيش بمفرده . وهذا القطاع يشكل ٣٤٪ من الرجال و ٤٠٪ من الاناث . ويضم هذا القطاع فئات مختلفة منها : غير المتزوجين ، المنفصلين ، المطلقين والأرامل .

جدول رقم (٤) يشير الى الحالة الزواجية
لسكان الولايات المتحدة من (١٨ — فما فوق) عام
١٩٨٠ فى الألف

النوع	الجملة	المتزوجون	الغير متزوجين	المطلقين	الأرامل	المنفصلين
الاناث	٧٤٫١٠١	٤٨٫٧٥٢	١٧٫٤٣٤	٣٫٨٧١	١٫٩٧٢	٢٫٠٧١
الذكور	٨٢٫٠٥٤	٤٨٫٦٢٧	١٣٫٩٧٧	٥٫٨٣١	١٠٫٤٧٩	٣٫١٤٠

٥ — عدم الانجاب الاختيارى :

قد لقيت ظاهرة عدم الانجاب الاختيارى مزيد من الاهتمام فى الولايات المتحدة ، والذى ظهر بدوره فيما نشر فى الكتب والمجلات . ففى عام ١٩٧٨ وجد أن ١٨٪ من السيدات فى الفئة العمرية (١٨ — ٢٤) يرغتن أن يكن

بدون أطفال طوال فترة حياتهن . وقدد حدد فيفر سمات الذين تسودهم هذه الظاهرة فى لآتى :

« أن هؤلاء الأفراد يرغبن فى الاقامة فى المناطق الحضرية الكبيرة . وهم يقبلون على الزواج فى سن متأخر ، كما أن الاتجاه الدينى لديهم منخفض . واناث هذه الفئة ذات تعليم عالى . ويشغلن مناصب وظيفية عالية كما أن لديهن دخل مرتفع » .

— لماذا حدثت كل هذه التغيرات على الأسرة الأمريكية :
يرجع كثير من الكتاب هذه الظواهر الأسرية الى عديد من العوامل هى :
١ — نمو الفردية .
٢ — عدم اتساق القيم والمعايير التقليدية مع التغير السريع .
٣ — قصور سياسة الأسرة .
٤ — الحركة النسائية .

الجزء الثانى : التغير فى الأسرة المصرية :

لقد تعرضت الأسرة المصرية لعديد من التغيرات فى فترة السبعينيات ونجمل هذه التغيرات فيما يلى :

أولا : حجم الأسرة :

(أ) ظهور الأسرة الصغيرة فى المناطق الريفية ، وانحسار الأسرة المتده .

لقد أصبح من الواضح فى الحقبة الماضية انحسار الأسرة التقليدية أى الأسرة الكبيرة الحجم فى الريف المصرى ، وانتشار الأسرة الصغيره وهذا يرجع الى العوامل التالية :

١ — ارتفاع نسبة التعليم لدى سكان الريف .
٢ — تغير قيمة الأرض فى نظر الفلاح .
٣ — الهجرة الريفية الى المدن ، والهجرة الخارجية وخاصة الى الدول العربية .

٤ — زيادة الاتصال بين الريف والمدينة ، مع زيادة انتشار وسائل الاعلام في الريف .

(ب) عودة ظهور الأسرة الممتدة في المناطق الحضرية .

هناك ظاهرة ملفتة للنظر ظهرت في المجتمع المصري في فترة السبعينات ، وهي عودة الأسرة الممتدة الى قلب الحضر . ولا شك أن هذه الظاهرة هي نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية . فغني عن البيان ان المجتمع المصري يتعرض لعديد من المشاكل وتعتبر مشكلة الاسكان احدى المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع المصري . فصعوبة حصول الأبناء على مسكن مستقل ، جعلهم يقيمون مع أسرة التوجيه . ولذلك نجد أن النمط التقليدي الممثل في الاقامة المشتركة مع أسرة التوجيه أخذ يعود ويظهر في المدن .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية في الأسرة :

١ — الزواج :

من الظواهر الأسرية البادية على الأسرة المصرية هو ارتفاع سن الزواج سواء بالنسبة للرجل او المرأة ، كما تغير الشكل التقليدي للزواج من حيث طريقة الاختيار ، ومراسيم الاحتفال والأعباء للاقتصاد للزواج .

٢ — تمركز المرأة للأسرة :

من الظواهر التي جدت على الأسرة المصرية في فترة السبعينيات تمركز المرأة في الأسرة . وليس هذا راجعا الى تطور وضع المرأة ، أو تغير دورها التقليدي الذي هو نتيجة لخروجها للعمل . وانما هو راجع الى ظاهرة هجرة الرجال . فقد أصبح من الظواهر الملموسة في أوقاتنا المعاصرة ارتفاع معدلات الهجرة المؤقتة للرجال (الاعارات والأجازات الخاصة) والذي يترتب عليه قيام الزوجة بمهام الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه ، وتصبح هي — في غياب زوجها — المسئولة الأولى والراعية لأبنائها .

٣ — تطور مكانة الأطفال وانحسار السلطة الأبوية :

من الظواهر الملفتة للنظر في الأسرة المصرية المعاصرة هو زيادة امتياز

الأطفال وتراجع سلطة الوالدين . ففى القديم كانت سلطة الوالدين (وخاصة الأب) على الأبناء واضحة ، وكان تدخلهم فى شئونهم الخاصة سواء ما يتعلق باختيارهم مجالات التعليم أو اختيارهم للزواج قويا . ولكن حدث تغير فى مكانة الطفل داخل الأسرة . فأخذت تزداد السـيطرة الفردية ، وتتراجع سلطة الوالدين .

الخلاصـــــة :

يرتبط التنظيم الأسرى بالأوضـــاع الاجتماعية والثقافية فى المجتمع . فالقول بأن الأسرة هى شيئا واحدا فى كل المجتمعات ليس صـــحيحا . فالأسرة تختلف من مجتمع الى آخر ومن ثقافة الى أخرى . فهى تتباين من حيث تنظيمها ، أعضائها ، دورة حياتها وايديولوجيتها . لذلك فان الظواهر التى طرأت على الأسرة الأمريكية تختلف كليا عن ما حدث للأسرة المصرية نظرا لاختلاف الثقافات والمجتمعات التى توجد فيها كل منهما .

ملخص

فعالية الوحدة الصحية الريفية فى مجال تنظيم الأسرة
دراسة استطلاعية لقرية الجفادون

دكتوره اعتماد علام (*)

قبل ان ابدأ فى استعراض موجز لدراسة فعالية الوحدة الصحية الريفية فى مجال تنظيم الأسرة داخل احدى قرى محافظة بنى سويف ، فانه يجب التنويه اولا الى اهمية تلك الدراسة :

١ — تعتبر الوحدة الصحية الريفية تنظيما رسميا له دور مؤثر وبارز فى مجال تنظيم الأسرة وان نجاح هذا المشروع يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الوحدة الصحية القائمة فى المجتمع المحلى .

٢ — ان اختيار احدى قرى محافظة بنى سويف لم يأت عشوائيا بل اختيرت قرية الجفادون بصفة خاصة من بين مجموعة قرى برنامج السكان والتنمية والمرشحة لاجراء دراسات متعمقة . وكما سيتضح من خلال استعراضنا للدراسة ان قرية الجفادون تعد مثلا واضحا للقرية النمطية وانها تعتبر مجتمعا منغلقا تلعب فيه الثقافات الفرعية السائدة دورا بارزا ومؤثرا خاصة فى مجال تنظيم الأسرة .

ان دراسة الفعالية التنظيمية للوحدة الصحية كتنظيم اجتماعى يستلزم من الناحية النظرية تحديدا لها يتناسب ونوع الدراسة والوقت المحدود المتاح لاجرائها . اما من الجانب الامبيريقى فانها تستلزم أولا التعرف على

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

السمات الاجتماعية الثقافية لمجتمع البحث حتى يأتى استخلاص النتائج بصورة أكثر دقة فى ضوء السياق الاجتماعى الثقافى للمجتمع — وفى نفس الوقت اهتمت الدراسة بباقى التنظيمات الأخرى الموجودة فى المجتمع المحلى مثل المدرسة الابتدائية المختلطة ، المسجد وأيضا دور الرائدة الريفية . ذلك بهدف التعرف على أوجه التكامل أو التنسيق بين تلك المؤسسات الرسمية بهدف انجاح مشروع تنظيم الأسرة وبالتالى يسهل تحديد ديناميات الرفض والقبول لفكرة تنظيم الأسرة . لذلك فان الدراسة تناولت بصورة وصفية سريعة باقى التنظيمات الأخرى الموجودة الى جانب الوحدة الصحية .

ان مفهوم الفعالية التنظيمية الذى اعتمدت عليه الدراسة يتضمن المصادر والامكانيات المتاحة لدى التنظيم لتحقيق أهدافه وأيضا أساليب تحقيق تلك الأهداف داخل اطار التكيف مع المجتمع المحلى والى أى مدى يستطيع التنظيم ان يحقق للمجتمع متطلباته . ومن الجانب الامبيريقى ، فان هذا المفهوم استلزم دراسة الوحدة الصحية كنسق اجتماعى من حيث :

(١) الامكانيات البشرية المتاحة ، (٢) الامكانيات المادية المتاحة ،

(٣) الأهداف الأساسية وفى مقدمتها تنظيم الأسرة وذلك من خلال :

١ — معرفة اتجاهات المستفيدين بالخدمة المتنوعة التى تقدمها الوحدة الصحية .

٢ — معرفة اتجاهات القائمين بالخدمة ذاتها .

٣ — أسلوب وكيفية تقديم الخدمة وهل تقدم على قدم المساواة لأفراد المجتمع أم أن هناك دوافع تؤدى الى التمييز فى المعاملة .

منهج الدراسة :

لكى يتسنى دراسة الجوانب المختلفة للفعالية التنظيمية والتى أشرنا اليها آنفا وجب استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يحقق المعايشة والملاحظة المستديمة . ونظرا لما يتسم به المجتمع الجفادونى من ثقافات فرعية جاء فريق البحث مكونا من باحثين وباحثات حتى يتسنى لنا عمل

لقاءات على المترددات على الوحدة الضحية ، هذا وقد استعانت الدراسة بادوات متعددة لجمع البيانات هى : الملاحظة ، المقابلات غير المقننة ، الملاحظة ، الاخباريون والأدلة .

نتائج الدراســة :

كشفت الدراسة عن سلبية دور الوحدة الصحية فى مجال تنظيم الأسرة وان الثقافات الفرعية السائدة ذات تأثير مضاد وقوى . وبدت فعالية الوحدة الصحية غير مؤثرة بسبب عدة عوامل اهمها افتقاد الوحدة الصحية كنسق اجتماعى لعدد من السمات التنظيمية والمهنية ، بالاضافة الى نقص كبير فى الامكانيات المادية والبشرية المتاحة . ومن ثم جاء دور الوحدة الصحة ثانويا فى مجــال تنظيم الأسرة والذى تؤكده النتائج التالية التى كشفت عنها الدراســة :

١ ــ غموض الدور الذى يمكن ان تؤديه الوحدة الصــحية وغيرها من المؤسسات . أيضا تباين نوع الخدمة الطبية بسبب عوامل شــخصية واجتماعية ، هذا بالاضافة الى ما تتسم به السلطة داخل الوحــدة الصحية من مركزية كان لها الأثر السىء على العلاقات الاجتماعية داخل تنظيم الوحدة الصحة لا سيما بين رئيس الوحدة والمرضات .

٢ ــ ثبوت عدد الأسر مع قلتها النسبية التى تستجيب لفكرة تنظيم الأسرة من واقع السجلات الرسمية فقط يشير الى افتقاد الوحدة الصحية الى دور مساعدة المولدة الذى من خلاله يمكن تحقيق نتائج أفضل ايجابية للوحدة الصحية داخل المجتمعات الريفية .

٣ ــ الاتجاه السلبى الجماعى للعاملين فى الوحدة الصحية نحو فكرة تنظيم الأسرة لأسباب عدة تأتى فى مقدمتها انتماء كل العاملين باستثناء الطبيب الى نفس المجتمع أو مجتمعات أخرى مماثلة ، ومن ثم لم نلحظ اختلافا فى الاتجاه لكل من أفراد المجتمع أو العاملين فى الوحدة الصحية تجاه مشروع تنظيم الأسرة .

٤ — أن البناء الاجتماعى للمجتمع يلزمه تهيئة مسبقه لتقبل مشروع تنظيم الأسرة من خلال ادوار التنظيمات الرسمية الأخرى وفى مقدمتها المدرسة والتى كشفت الدراسة عن سلبية دورها لنفس السبب الموضح فى البند السابق . وايضا بسبب رفض الثقافة لمشروع تنظيم الأسرة بسبب العوامل الاقتصادية ، انخفاض مكانة المراة الجفادونية ، ارتفاع نسبة الأمية ، ارتفاع نسبة الوفيات الرضع والتى لا تعكسها السجلات الاحصائية بالوحدة الصحية نتيجة لاحجام الأهالى عن تسجيل المواليد عقب الولادة مباشرة خشية الوفاة المبكرة .

٥ — عدم انتظام وقلة الاتصال الراسى بين الوحدة الصحية والمستويات الطبية العليا من جهة وبالمسئولين عن جهاز تنظيم الأسرة من جهة أخرى . ولعل هذا يفسر نوعية وكمية الامداد بالأدوية والمهمات الطبية والتى لا تأتى متناسبة سواء من ناحية الكيف ومتطلبات العلاج وأيضا من ناحية الكم حيث أن ما يرد الى الوحدة الصحية لا يتأثر بتزايد السكان فى المجتمع الجفادونى والقرى المجاورة . ولعل هذا يفسر من ناحية رداءة الخدمة المقدمة بالمجان .

٦ — حاجة المجتمع الجفادونى لدور الرائدة الريفية المدربة حيث كشفت الدراسة عن أن القائمة بهذا الدور كعمل اضافى الى جانب عملها الأساسى كممرضة بالوحدة الصحية — لا تمتلك مقومات الرائدة الريفية مما جعل دورها فاشلا فى مجال تنظيم الأسرة .

٧ — انعزالية المؤسسات المحلية عن قضايا المجتمع وعدم وعى العاملين بها بتلك القضايا .

التوصيات :

توصى الدراسة بضرورة اعادة تقييم مشروعات تنظيم الأسرة خاصة فى المجتمعات الريفية حيث يبلغ تأثير الثقافات الفرعية ذروته وذلك على أساس :

١ — ضرورة ضمان تهيئة المجتمع المحلى لتقبل الأفكار المستحدثة خاصة تلك التى تضاد اتجاه الثقافات الفرعية السائدة وهذا يستلزم بالضرورة الدراسة المتعمقه للسمات البنائية لمعرفة انجح اسلوب تطبيقى لتنظيم الأسرة يلائم تلك السمات .

٢ — عدم التقيد بأنواع معينة من اساليب تنظيم الأسرة بل يجب دراسة انسب الوسائل واكثرها تقبلا من المجتمع المحلى ذاته . كما توصى الدراسة بضرورة التنسيق العرضى بين المؤسسات المحلية والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم الأسرة .

٣ — ضرورة الاهتمام بدور مساعدة المولدة خاصة فى المجتمعات الريفية المغلقه . حيث يساعد هذا الدور على تتبع حالات الولادة والتقليل من نسبة الوفيات الرضع والتى يعانى منها مجتمع الدراسة .

٤ — ضرورة الاهتمام الرسمى باحلالية العاملين فى الوحدات الصحية من فترة لأخرى لزيادة الاحتكاك الثقافى — حيث كشفت الدراسة عن خطر طول فترة البقاء فى أداء عمل يزيد من خضوع العاملين لمؤثرات الثقافة السائدة فى المجتمع المحلى .



القسم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

علم الاجتماع فى مصر

تأليف : دى يونج
عرض وتعليق : دكتور محمد الجوهرى

أعد هذه الدراسة دارس هولندى كان يجمع مادة بحثه للدكتوراه فى مصر فى أواخر الستينات ، وهى تحمل عنوان : **((علم الاجتماع فى بلد نام : الجمهورية العربية المتحدة : التوجهات والخصائص))** (*) .

وهذه الورقة رغم ما يشوبها من بعض الأخطاء فى الأسماء والتواريخ وبعض اللبس بين الأشخاص ، وهى أمور من اليسير أن يقع فيها باحث غريب ، لم يقض أكثر من عامين أو نحو ذلك فى مصر ؛ أقول رغم ما يشوبها من أخطاء فهى جهد واع ، وتشخيص فيه كثير من الصدق وبعد النظر لواقع علم الاجتماع المصرى فى نهاية الستينات . (سلمت الورقة مخطوطة لكاتب هذه السطور فى أوائل عام ١٩٧٠ ، ونشرت بعد ذلك بأكثر من عام).

وتنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام فرعية يتناول المؤلف فى أولها تدريس علم الاجتماع فى مصر (كفرع أكاديمى) ، وفى الثانية مكانة وظروف هذا العلم خارج الجامعات ، وأخيرا تقييما لوضع علم الاجتماع ودوره ، وسنعرض للورقة حسب هذا الترتيب .

(أ) تدريس علم الاجتماع فى مصر : ويعرض فى كلمات سريعة لمكانة

(*) F. de Jong, «Sociology in a Developing Country, The United Arab Republic : Orientations and Characteristicts», in : The Sociological Review, Vol. 19, No. 2, May 1971, pp. 241-252.

هذا العلم فى اطار الجامعة المصرية القديمة ، ثم بعد استقلالها عام ١٩٢٥ ، واخيرا استقلاله بأقسام مستقلة منذ أوائل الخمسينات بدءا بجامعة القاهرة . ثم لمحة سريعة عن تطور أقسام الاجتماع فى جامعتى الاسكندرية وعين شمس . وقد اهتم فى هذا العرض بالحديث — السريع — عن برامج الدراسة وخطة المواد فى تلك الأقسام ، مبينا تأثرها بالعلوم الدينية والشرعية فى كلية بنات الأزهر ، وارتباطها (حتى ذلك الحين) بالدراسات النفسية فى عين شمس وبالدراسات الفلسفية والسياسية فى الاسكندرية ، وهكذا .

ويورد بعض الملاحظات العامة عن اتجاهات الرسائل المقدمة للحصول على الماجستير والدكتوراه فى الأقسام المختلفة ، وموقفها من البحث الميدانى ، وانتقالها من الطابع النظرى الخالص الذى كان سائدا فى مدرسة قسم الاجتماع بجامعة القاهرة (أيام د. على عبد الواحد وافى ود. عبد العزيز عزت) الى الطابع الامبيريقى الذى أصبح شرطا لأى رسالة ، أن تعتمد على مادة ميدانية يجمعها الطالب .. وهو فى اثارته لكل تلك القضايا ينم عن وعى بحقيقة وضع هذا العلم وظروفه وملابسات تطوره ..

(ب) علم الاجتماع خارج الجامعات : وهو يتناول الجهود العلمية المبذولة لدراسة المجتمع المصرى ، أو الاتصال بمشكلاته خارج الجامعة . ويبدأ بالحديث عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (التى تأسست عام ١٩٣٦) والدراسة التى أجرتها عن الفقر ، ودور هذه الجمعية فى اعداد دراسات تمهيدية لقانون الضمان الاجتماعى (الذى صدر عام ١٩٥٠) ، وتأسيس هذه الجمعية لمكتب للبحوث الاجتماعية (عام ١٩٤٢) والدراسات التى اجراها على بعض أحياء القاهرة . وافتتاح مدارس الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ثم بالاسكندرية بعد ذلك .

ثم اشار بعد ذلك الى دور الاجتماعيين فى خدمة السياسة الاجتماعية فى بعض الهيئات خارج الجامعة مثل لجنة التخطيط القومى (لم تنتبه دى يونج الى انشاء وزارة التخطيط ١٩٦٢ ، وذابت فيها تلك اللجنة) ، والادارة العامة للتخطيط الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية .

ويشير اشارة سريعة الى تأسيس الجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، وفشلها فى تحقيق أى غرض من اغراضها أو تنفيذ أى مشروع (كانت برئاسة د. منصور فهمى وسكرتارية د. على عبد الواحد وافى) .

بعد ذلك يتناول المؤلف مراكز البحث الاجتماعى فى مصر فيشيد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والبحوث التى أجريت فى اطاره ، والدوريتين اللتين تصدران عنه .. الخ . أما المركز الثانى الذى يشير اليه فهو مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى بسرس الليان (تأسس عام ١٩٥٢) ، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (تأسس عام ١٩٥٣) .

(جـ) تقييم عام لعلم الاجتماع فى مصر : يبدأ المؤلف هذا التقييم بأن يؤكد مرة اخرى على البدايات المتقدمة لتدريس علم الاجتماع فى مصر ، بشكل جعله أسبق من كثير من الجامعات الأوربية . وهو يؤكد أيضا أن هناك عوامل متنوعة كانت مسئولة عن تعويق نمو علم الاجتماع وتطوره . فقبل ثورة ١٩٥٢ كان التعليم الجامعى محدود العدد ، وكان عدد من يختارون علم الاجتماع كميدان للتخصص محدودا أيضا (انظر فى فقرة الملاحظات الملاحظة الخاصة بهذا الموضوع) .

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ اتسعت قاعدة التعليم الجامعى ، واشتد الطلب على الاخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين وزادت شعبية علم الاجتماع . فزادت أعداد الطلاب بأقسام الاجتماع ، وزادت أعداد الكتب المنشورة باللغة العربية فى علم الاجتماع ، ولكنه ينتهى الى أن النتيجة التى خلص اليها من استعراض هذه المؤلفات العربية ومن اتصاله بأساتذة الاجتماع هى أن هذا العلم لم يفلح فى تطوير اطار نظرى متميز ، وانه لا يوجد اى دليل على ان ذلك سيتم فى المستقبل القريب (دى يونج كتب مقاله هذا

عام ١٩٦٩ ، ونحن الآن فى عام ١٩٨٤ مازلنا نردد نفس الشكوى) (*) .

وهذا يرجع السبب فى ذلك الى بعض السمات المميزة للوسط الأكاديمى أو العلمى الذى نما وتطور فيه علم الاجتماع المصرى . وهى عوامل لها تأثيرها على تطور بعض فروع العلم الأخرى فى مصر . ويحدد تلك السمات فيما يلى :

١ ــ **عدم وجود التنسيق والتعاون** : فالمسرح السوسيولوجى فى مصر زاخر بالمراكز والمعاهد والأفراد الذين يعملون فى ميدان البحث الاجتماعى ، أو المهتمين بعلم الاجتماع على نحو أو آخر . ولكن الملاحظ أنه لا يوجد أى نوع من التنسيق فيما يختص بمشروعات البحوث ، بل وليس هناك أى قدر من التعاون بين تلك الأطراف العاملة فى نفس الميدان ، وأحيانا لا يوجد اطلاقا اى نوع من الاتصال بين بعضها . وهناك على الأقل هيئتان أنشئتا على الأقل للمساهمة فى تحقيق قدر من التنسيق الأولى هى المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، والجنائية ، والثانية هى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ولكنهما فشلا فشلا تاما فى تحقيق هذه المهمة . فالمؤسسة الأولى (المركز) انشغل بالنضال من أجل توفير الباحثين وتوفير الاعتمادات المالية ، بينما تحول الجهاز الثانى الى مؤسسة بيروقراطية تمنح الموافقات على اجراء البحوث ، أو ترفض منح الموافقة . أما الجمعية المصرية لعلم الاجتماع التى كان يمكن أن تضطلع ــ على المستوى غير الرسمى ــ بمثل هذا الواجب ، فقد عقدت فى أوائل الخمسينات بعض الاجتماعات عقب تأسيسها ، وناقشت عددا من القضايا ، وفشلت فى تحقيقها جميعا على

(*) يقول المؤلف فى هذا الموضع تعليقا على من يدعى وجود مدرسة فكرية متميزة فى علم الاجتماع المصرى ما يلى بالحرف :

«In this context the article of Hasan äl Saati, who speaks constantly about the Egyptian school of sociological thought, cannot be seen as anything but a manifestation of hypetrophic nationalism, de jong, op. cit., p. 252, Fn. No. 24.

نحو ما سلفت الاشارة . فالتنسيق والتعاون غائب غيابا كاملا من على مسرح علم الاجتماع المصرى . وهذه سمة للبيئة العلمية التى كان يعيش فيها هذا العلم طوال العقود الثلاثة السابقة على كتابة تلك الورقة (١٩٤٠ — ١٩٧٠) .

٢ — **غياب الاهتمام الشخصى بالتقدم العلمى :** لقد وضع المؤلف يده فى هذه الفترة على عدد من الظروف اليومية التى يعمل فى ظلها علماء الاجتماع وطلابه (ولو أنهم ليسوا وحدهم فى هذا ، فذلك حال كل المصريين ، وهم بالقطع أحسن حالا من كثير من المصريين) . فيشير الى انخفاض المرتبات ، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحوث ، وصعوبة الحصول على الدوريات والمراجع الأجنبية (علاوة على ارتفاع أسعارها مؤخرا) ، وندرة التيسيرات العامة وعدم وجود من يقوم بأعمال السكرتارية لانخفاض الميزانيات ، كل ذلك يدفع كثيرا من المشتغلين بعلم الاجتماع الى قبول أعمال اضافية كى يستطيعوا الوفاء باحتياجاتهم المالية وتحقيق طموحاتهم المهنية . كما أدت تلك الظروف الى التأثير بشكل ضار على مستوى التدريس فى الجامعات وساهمت الى حد بعيد فى اثارة المنافسات الشخصية بين المشتغلين بهذا العلم بسبب حرصهم على الترقى فى السلم الأكاديمى والوظيفى . كذلك ترتب على هذا الوضع تضاؤل عملية تبادل المعلومات بينهم الى أدنى حد ممكن . ولذلك يلاحظ دى يونج أنه ليس مما يثير الدهشة ازاء تلك الظروف ألا تكاد تجد اثراً للمظاهر الدالة على فكرة العلم كمهنة وكرسالة وكجهد لزيادة المعرفة الصحيحة .

٣ — **غياب التصور الواضح لدور عالم الاجتماع :** يتمثل القدر الأكبر من المكتبة العربية فى علم الاجتماع (حتى عام ١٩٦٩ تاريخ ذلك المقال) فى كتب مدرسية للتدريس ولاعتبارات مادية كتبها الأساتذة لطلابهم . ولا يستخدم تلك الكتب الا صاحبها عادة ، فمن النادر أن يستخدمها زملاؤهم فى جامعات أخرى فى التدريس ، وهى مليئة بالنقل عن الكتب الدراسية الأمريكية

والأوربية . وهى تعكس فضلا عن هذا عدم وجود تصور واضح لدور عالم الاجتماع والاخصائى الاجتماعى .

فيلاحظ المؤلف أن خريجى معاهد الخدمة الاجتماعية ليست لديهم اى خلفية فلسفية ، ويؤكدون عدم ميلهم على الاطلاق الى المشكلات النظرية . ومع ذلك فهم يشاركون على قدم المساواة خريجى أقسام الاجتماع فى ممارسة هذه المهنة . ويعنى بالمشاركة على قدم المساواة أنه لا توجد اى تمييز بين الفئتين (ذلك أن الخلفية مختلفة ، والاعداد مختلف ، فكان المنطقى أن يتباين ميدان العمل لكل فئة منهما عن الأخرى) فى الحصول على الوظائف الحكومية أو فى الاستعانة بهما فى البحوث ، سواء البحوث الممولة من جهة معينة ، أو الممولة من الميزانية العامة . وقد ادت المنافسة الخامية بين الفئتين ، حيث تعتقد كل منهما أنها أصلح من الفئة الأخرى فى ممارسة أعمال معينة ، قد ساهم فى التفتيت والتشتت الذى نلمسه اليوم (١٩٦٩) على مسرح علم الاجتماع المصرى .

٤ — اهمال العامل البشرى فى البحوث : من الحقائق التى لفتت انتباه المؤلف وأثارت دهشته البالغة غياب البحوث التقويمية ، أو بحوث تقويم المشروعات الاجتماعية (انظر الفصل الخاص ببحوث تقويم المشروعات فى الباب الخاص لعلم الاجتماع التطبيقى فى كتابنا المدخل الى علم الاجتماع)، كما لفت انتباهه الاهمال العام للعامل البشرى . وهو يقصد بذلك عدم الاهتمام بالتعرف على ما اذا كان الناس الذين يتصل بهم المشروع راضين عن تلك الاصلاحات الاجتماعية التى مستهم أم لا ، هذا من ناحية . كما يقصد بذلك ، من ناحية أخرى ، عدم وجود اى بحوث لدراسة أثر تلك الاصلاحات على الناس الذين أفادوا منها . فالبحوث تقتصر أساسا على تحديد الشروط اللازمة لاجراء بعض الاصلاحات الاجتماعية وتنفيذها ، دون أى اعتبار لتقييم أى مشروع بعد بدئه العمل فعلا .

٥ — اخضاع علم الاجتماع للأغراض السياسية : وهو يوضح فى بدء

حديثه عن هذه النقطة . أن الدراسات الميدانية فى علم الاجتماع المصرى (باللغة العربية) مليئة بحشد ضخم من الاتجاهات النظرية والعملية . ولكننا لا نلمس فى تلك البحوث أى جهد لمحاولة تطوير اطار نظرى عام . ومع ذلك فتلك البحوث الميدانية تمثل أطرف وأهم المنشور باللغة العربية فى علم الاجتماع . كما يلاحظ (لا أدرى كيف توصل الى ذلك) سيطرة النسق السياسى بأيديولوجيته على النســق العلمى والأكاديمى فى مصر من خلال تلك الأعمال . ويستشهد بفقرات من ميثاق العمل الوطن الصـــادر عام ١٩٦٢ ، والتى تتصل بدور البحث العلمى فى التغيير ، ولكن السؤال الذى نطرحه على صاحبنا دى يونج ، وهل تأثر كتاب الدراسات الاجتماعية فعلا فى بحوثهم أو كتاباتهم بشىء من هذا . تلك قضية فى رأينا أكبر من قدرات المؤلف ازاء الوقت الضيق الذى قضاه فى مصر ، والمدى الذى حققه فى الاطلاع على التراث ، ومبلغ دراسته باللغة العربية . فهذه ملاحظة يحتاج تأكيدها الى معاناة وجهد ، لم يبلغه صاحب تلك الدراسة .

ولكنه يؤكد فى نهاية هذه الفقرة على ملاحظة هامة هى غياب الكتبات النقدية الاجتماعية عن المجتمع المصرى ، لأن طبيعة النظام القائم (فى الخمسينات والستينات) لم يكن يسمح لأى عالم اجتماع أن يجرؤ — مثلا — على تناول مشكلات وقضايا التدرج الاجتماعى فى المجتمع المصرى بشـــكل مباشر ، أو يجرؤ على القاء الضوء على العلاقات بين الموقف التاريخى والأبنية الاجتماعية والقوى التى تتحكم فى تلك الأبنية .

ويلخص رؤيته لعلم الاجتماع فى مصر فى ذلك الوقت بأنه يتميز بدقة امبيريقية واضحة ، ولكنه ينطلق بدون تحديد مؤسس فلسفيا لموضوعه ، وبدون فروض يعمل بها محددة تحديدا دقيقا ومصاغة صياغة واضحة . وهو يسجل وجود حاجة قوية الى التأمل النظرى والبحث التقويمى ، ولكن هذا أهمل اهمالا تاما من جانب مشروعات التنمية التى اقامتها الثورة ، بل ان كل شىء حققته كان يغيب فيه بعد الدراسة التقويمية (يقصد الخطوات السياسية والاقتصـــادية ، وليس الاجتماعية فقط) . وهو يعلق عـــلى

ذلك بأن بعض الناس قد يتعللون بأن الثورة ما زالت مستمرة ، وأن وقت التقويم لم يحن بعد ، ولكن الرأى الذى يؤكد عليه ويبرزه أن احجام علم الاجتماع المصرى عن عمل ذلك سوف يفقده الكثير من قدرته على التأثير ، ومن المؤكد أنه سوف يكسب الكثير لو اتجه الى الاهتمام بالبناء النظرى ، فذلك لن يعود بالخير فقط على علم الاجتماع عموما ، ولكنه سيعود بالخير اول ما يعود على علم الاجتماع المصرى نفسه .

تعليق :

اتضح من عرضنا لدراسة دى يونج أنه قد قدم صورة دقيقة تتسم بالموضوعية والوعى الناضج بواقع العلم ومشكلاته فى مصر ، واستطاع أن يضع يده على سمات ومشكلات حقيقية لم تنتبه الى بعضها أى من الأوراق الأخرى التى تناولت تأريخ علم الاجتماع فى مصر ، على الأقل لم تنتبه اليها بهذا القدر من الوضوح . وقد كان هـذا العرض الجيد ثمرة اهتمامه المركز بأسرة علم الاجتماع ، واتصاله الشخصى الوثيق بكثير من قضايا التنمية .

ولكن الورقة تتميز عدا هذا العرض العام ببعض الايجابيات المحددة ، فقد أبدى دى يونج اهتماما ملائما بالدراسات العليا ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لو أحسن الاهتمام بها وتطويرها ، وهى بالقطع يمكن أن تمثل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى البحث ، ثم رفع مستوى التأليف ، وبالتالى رفع مستوى التدريس ، وأخيرا زيادة فاعلية دور علم الاجتماع فى خدمة قضايا التنمية .

كذلك انتبه المؤلف بشكل ممتاز لم يشاركه فية أحد من أصحاب الدراسات التى نعرض لها عن وضع علم الاجتماع المصرى المعاصر بقضية بحوث تقويم المشروعات ، وجمع فى معالجته بين معوقاتها العلمية والسياسية الاجتماعية فى نفس الوقت .

ولكن لكل شيء اذا ما تم نقصان ، فقد وقعت هذه الورقة فى عدد من الأخطاء المادية التى ما كان يجب أن تقع فيها ، والتى يمكن أن نقدم لها تصحيحا فى هذا المقام (*) . ولكن القصور الموضوعى الواضح خلط المؤلف بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بدون مبرر فى ثنايا حديثه عن الوضع التنظيمى للعلم وعن تدريس العلم فى الجامعات وعن وضع العلم خارج الجامعات .

(*) ● أسقط المؤلف الاشارة الى أن قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس سابق على قسم بنات الأزهر ، ويرجع الى أوائل الستينات ، وكان يضم وقت كتابة الورقة أربعة أعضاء هيئة تدريس ، وحوال سبعة من المعيدين والمدرسين المساعدين . (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ فى تسمية المعهد العالى للعلوم الاجتماعية التابع لكلية الآداب بالاسكندرية ، وكتب المقابل العربى له المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ولكنه يقصد الأول (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ عندما قرر أنه لم تقدم بقسم الاجتماع بآداب القاهرة رسائل دكتوراه أو ماجستير قبل الثورة ، ويتضح من العرض التاريخى أن هناك على الأقل سبع رسائل ماجستير ودكتوراه أجيزت من ذلك القسم قبل الثورة (عبد العزيز عزت دكتوراه ١٩٤٣ — على عيسى ماجستير ١٩٣٧ ، مصطفى الخشاب ماجستير ١٩٤٤ ، مصطفى الخشاب دكتوراه ١٩٤٨ ، محود جمال الدين حمدى ماجستير ١٩٣٤ ، رشاد فتح الباب محمود ماجستير ١٩٣٦ أحمد الخشاب ماجستير ١٩٤٨) .

● د. عاطف غيث لم يحصل على رسالته للدكتوراه تحت اشراف د. وافى ولكنه حصل على الماجستير من معهد العلوم الاجتماعية بالاسكندرية وعلى الدكتوراه تحت اشراف د. على عيسى .

● وقت كتابة البحث لم يكن مصطفى الخشاب فى عمان ، ولكنه كان معارا الى الكويت ، والذى كان معارا من نفس القسم الى عمان هو طلعت عيسى ، ولكنه فى حديثه كان يقصد الخشاب وذكره بالاسم . (ص ٢٤٣) .

● على عبد الواحد وافى لم يتقاعد سنة ١٩٦٩ (وهذه معلومة مغلوطة أصلا لأنه من مواليد ١٩٠١) ، والصحيح انه أحيل الى التقاعد فى يناير عام ١٩٥٣ (بعيدا عن حملة تطهير أساتذة الجامعات التى أجرتها حكومة الثورة بعد ذلك) .

حديثه المفصل عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية . ومعاهد الخدمة الاجتماعية بعيد عن السياق . والعجيب أنه انتبه في فقرة مستقلة الى أن البرامج والإعداد بين الفريقين مختلف اختلافا بعيدا ، بينما لا تفرق الدولة بينهم في نوع الوظائف التي يتولونها ، وربط ذلك بقضية عدم وجود تصور واضح لدور رجل الاجتماع على نحو ما عرضنا .

ويبدو أنه قد انساق في هذا الخلط وراء كتابات الأستاذ الدكتور حسن سعفان والأستاذ الدكتور الساعاتى ، خاصة الساعاتى الذى أفرد للحديث عن الخدمة الاجتماعية (ان صراحة أو ضمنا) حيزا كبيرًا فى معالجته . وهذه قضية تحتاج الى مراجعة لأن الملاحظ أن عرض نشاط الجمعية المصريـــة للدراسات الاجتماعية ونشاط مركز البحوث الاجتماعية التابع لها فى اجراء البحوث على احياء القاهرة .... الخ يساهم فى اعطاء صورة وردية متفائلة للوضع ، وذلك على خلاف الحقيقة الواقعة التى تبدو كما رأينا أقل إثارة للتفاؤل .

نهضة مصر : (*)

تأليف : د. انور عبد الملك (**)

عرض : د. محمد حافظ دياب (***)

نادرة هى الأعمال التى تحس التاريخ بوعى ، فلا تحيله الى تصور ذهنى ، أو وهم معرفى ، أو تعميم مجرد معزول عن حركة الأحداث والناس ، بل تعيشه رؤية متفتحة ، وتعاطفا حميما ، ومنهجية علمية .

واعترافا باخلاص المحاولات التى قدمت وتقدم دراسات فى التاريخ المصرى بنظرة شاملة الى حد ما ، فثمة بلا جدال قصور ضمنى يحد من وصولها الى اجابات متماسكة . فهذا التاريخ لم يدرس حتى الآن دراسة دراسة كلية متصلة ، بل يندر أن نجد تكاملا فى مجموعة الكتب التى حاولت دراســة مرحلة تاريخية واحدة من سلسلة المراحل التى صهرت كينونة الشخصــية المصرية وهويتها ، وأغلبها توقف عند مجرد رصــد الأحداث المتتابعة ، وهو نوع من التسجيل العام الذى يخلو من التحليل والتفسير ، ومن وجهة النظر الدقيقــة عن تشــكلات الصراع التى تدور فى المواقف التاريخية المختلفة . ومثل هذا التأريخ السردى له أهميته بلا شك ، لأنه يحتفظ بالوثائق وبالمواضيعات الأولية للأحداث ، لكنه فى النهاية تاريخ

(*) د. أنور عبد الملك : نهضة مصر : تكون الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ ــ ١٨٩٢) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

(**) اســتاذ علم الاجتماع ، والمشرف على فريق البحث الاجتماعى بالمركز القومى للبحث العلمى فى باريس .

(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها ــ جامعة الزقازيق .

خام مغفل ، لا يمكن أن يؤثر تأثيرا موضوعيا على العقل ، أو يغير مجرى في التفكير العام .

ذلك أن قراءة التاريخ — والوطني منه بالأخص — لابد أن تكون عملية فاعلة ، يخرج قارئها بفهم صائب وصحيح لطبيعة الكفاح الشعبي ، وخطورة التضحيات المادية التي قدمتها الجماهير ، وطبيعة القوى التي عطلت تطورها وعاقته ، وهو ما يمكن أن نتلمسه عبر صفحات كتاب « نهضة مصر » ، الذي صدر حديثا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

صاحبه — د. أنور عبد الملك — باحث مصري جاد ، يجمع بين تجربة الوعي السياسي ، وخصائص المعرفة العامة المكتسبة من الدراسة والمهارات المتخصصة والمنهج العلمي . تخرج من كلية الآداب عين شمس في مطلع الستينات ، ويعمل الآن أستاذا لعلم الاجتماع ، ومشرفا على فريق البحث الاجتماعي بالمركز القومي العلمي في باريس . قد يختلف معه البعض حول عدد من المنهجيات أو الآراء الذاتية فيما يتعلق بمسيرة الحضارة الحديثة ودوائرها ، لكن أحدا لا يختلف حول جدية اسهاماته في محاولات اعادة النظر وتوضيح رؤية التجربة المصرية المعاصرة .

ولا شك أن اقامته الممتدة في فرنسا قد أفادته كثيرا في الاطلاع على أعمال مدرسة « حوليات » Annales التي ظهرت هناك في الثلاثينات ، واهتمت بما يطلق عليه « التحليل الاجتماعي لتاريخ المجتمعات » ، والذي يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية لمجتمع معين في فترة زمنية محددة من وجهة النظر التاريخية .

والكتاب (نهضة مصر) يمثل الطبعة العربية المنتخبة لبحث تقدم به صاحبه لنيل درجة دكتوراه الدولة في الآداب من جامعة السوربون عام ١٩٦٩ ، وصدر في طبعته الأولى باللغة الفرنسية في نفس العام ، وأهداه الى شعب مصر وباسمه ، ممثلا في الشيخ رفاعه الطهطاوي ، وابراهيم باشا ، وعبد الله النديم .

تقع هذه الطبعة العربية فى نحو ٦٠٠ صفحة ، وتتضمن ستة أبواب ، تهتم فى مجملها ببحث الخصائص البنائية للتجربة المصرية الحديثة ، وتعيين الديناميات والقوى التى أحدثت أثرها صعودا وهبوطا ، فى اطار خصوصية هذه التجربة ومضامينها وشروط نضالاتها ومنطلقاتها وصيغها وأطرها ، وذلك فى الفترة ما بين ١٨٠٥ — ١٨٩٢ .

واختيار كلا هذين العامين بالذات يمتلك دلالته عبر تاريخ الحركة المصرية الحديثة . ففى عام ١٨٠٥ ، كانت وثبة مصر الشعبية ضد حملة الغزو الفرنسى ، والتى تجمعت على أرض مصر وبين يدى طلائع أبنائها معا فى اعادة تكوين الدولة الوطنية المستقلة حول محمد على .

أما عام ١٨٩٢ ، أى عشر سنوات بعد الاحتلال البريطانى ، « فهى السنة التى اتفق عليها الرأى على اعتبارها بداية لتحرك الحزب الوطنى والحركة الوطنية الجديدة ، ايذانا بفتح مرحلة تاريخية ثانية ، وعلى وجه التحديد المرحلة الثانية لنهضة مصر الوطنية » .

ولم تخل فصول الكتاب من اشارات منهجية وايراد نصوص بأكملها للشيخ الطهطاوى ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم .

*** فى البحث عن منهج :**

وقد يكون من المناسب هنا فى البداية أن نتصدى لكيفية المعالجة المنهجية التى حاول من خلالها الباحث تحديد رؤيته ، وطرح قضاياه . والواقع أن هذه المعالجة تتوقف الى حد كبير على الهدف الذى يسعى الكتاب الى تحقيقه من ناحية ، وعلى طبيعة الموضوع المدروس من ناحية أخرى .

وكما قدم عبد الملك ، يتمثل هـذا الكتاب فى محاولة « الاهتداء الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل فى قلب نهضـة مصر فى اطارها العربى والشرقى » .

أما طبيعة الموضوع فهو « خصوصية التجربة المصرية التى تتمتع بعمق

مجالها التاريخي .. فمصر في هذا المقام .. الوحيدة دون غيرها من حيث استمراريتها كوحدة اجتماعية قومية ثابتة ممركزة » .

من منطلق هذا الهدف ، وتلك الطبيعة ، يرى الباحث أن منهج التحليل الاقتصادى الاجتماعى ، وكذلك منهج التحليل السياسى ، لا يكفيان للاجابة على تساؤلات عديدة يطرحها موضوع البحث ، وأن التحليل الثقافى الفكرى الأيديولوجى جدير بهذه الاجابة ، « على أساس أن مصر ، أم الدنيا ، تتمتع بعمق للمجال التاريخى لابد وأن يكون قد أعطى لمكوناتها صيغا من الخصوصية علينا أن نتكشفها » . واذا كان عبد الملك يركز على البناء الثقافى الفوقى فى علاقته بمختلف الأنساق المجتمعية الأخرى ، فان ذلك لا يعنى أن دراسته تنصب على مجرد تتبع لأفكار وآراء ، بل انه فى الأساس ، مهتم كمفكر ، بتوفير المكونات الثقافية العميقة للنهضة المصرية ، وتعميق فهم أبعاد قضايا الحرية والفكر والمصنع ، وتوفير عوامل النجاح الثابت فيها ضمن اطار ثقافى .

وفى الفكر الاجتماعى المعاصر ، يشغل التحليل الثقافى لتاريخ المجتمعات مكانا متناميا وفاعلا ، خاصـــة مـع تصـــفية نظرتـــه ، وتعميق رؤاه ، وتجذير رؤيته .

وقد أزعم أن هذا التحليل يمكن أن يشكل التيار الذى يحمل مزيدا من الحظ والفاعلية فى مستقبل الدراسات الاجتماعية ، وهو ما تنبه له مبكرا عبد الملك .

ويمكن هنا تحديد الخطوط الرئيسية لهذا التيار ، كما شاء لها الكاتب فى « نهضة مصر » كالتالى :

١ — أن التحليل الثقافى لتاريخ المجتمع المصرى يستطيع أن يصوغ للتجربة المصرية مجراها التاريخى ، حيث يستحيل أن تكون هذه التجربة ذات المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية تجربة فوق التاريخ . ومن ثم ، فان تحليلا من هذا الصنف يسمح لنا برؤية أوضـــح لابنية هذا المجتمع المادية ، وتعبيراتها الطبقية ، ومراميها الأيديولوجية .

٢ ـ انسياقا مع هذا ، فان الاطار التاريخى للتجربة المصرية لا يتحدد بشروطه المادية وحدها ، وما يرادفها من وقائع التخلف والهيمنة ، بقدر ما يؤطره كذلك صورة الانتاج النظرى ومضامينه ، المواكبة لتلك الشروط ، والمعبرة عن قضاياها .

٣ ـ ومن ثم فان هذا التحليل يتجاوز سرد الأخبار والحوادث .. يتوقف عندها ليتجاوزها الى دراسة الانتاج النظرى والاحالات الذهنية فى مدى أوسع ، لا تصح دونه كتابة التاريخ .

٤ ـ من هنا ، يعتمد هذا التحليل على قاعدة أكاديمية رصينة ، سواء فى الأسلوب والاستشهاد والاسناد ، أو فى التفتيش عن المصادر والوثائق ، وغير ذلك من الشروط العلمية ، مما يبعده عن التسطيح والآراء الجاهزة .

على أية حال ، فهناك وقفة هنا ازاء استخدام عبد الملك لهذا المسلك المنهجى ، نوردها فيما يلى :

١ ـ انه قد يكون صحيحا كون المكونات الثقافية والفكرية والأيديولوجية تسهم فى رسم مشاهد التجربة المصرية المعاصرة ، لكن الصحيح كذلك أن هذه المكونات لا تعدو أن تكون تعبيرا لمكونات أخرى تختفى فى العمق ، هى فى الأساس مكونات اجتماعية اقتصادية .

٢ ـ أن التحليل الثقافى للتجارب الاجتماعية الراهنة ، يظل يحمل قدرا غير يسير من مخاطرة التعامل مع واقع هى سيال ، مازال يعطى وينتقى ويتخطى ويخطىء ويتجاوز ويصيب . فالتحليل يميل عموما الى مدرسة هذه التجارب حين تكون قد فقدت على الأقل راهنيتها ، وأكملت ـ أو كادت ـ مسيرتها التاريخية ، أو بالأحرى جاوزت انعطافا فى هذه المسيرة . فذلك يوفر فى الحق امكانية بحث ، وتوجه حكم ، على نحو أفضل ، يمكنه من تلمس ملابسات اللحظة الآنية ، فلا يقع أسير فخاخها ، بله يستشرف ضفافها المحتملة .

٣ — ان الاسناد الأكاديمى العلمى لهذا الصنف من التحليل ، تميز بابعاد الباحث عن طابع اللغة الانشائية ، من مثل : « ... كى تأتى هذه الدراسة صادقة ، وقد خضبها آلام ودماء المسـيرة ، وجـلاء الانجازات الشعبية والوطنية ، وصدى التساؤلات والتناقضات ، وأسى الانكسـار والهزيمة ، والاصرار على الايجابية التاريخية » ، الى مثل ذلك من العبارات التى تمتلىء بها صفحات الكتاب . فالقاعدة تقول : حيث يوجد تحليل علمى ، تتبدى اللغة العلمية .

*** النهضة المصرية الحديثة :**

نتمحل لعبد الملك انشائية عباراته ، فالموضوع بقوله هو « مصر .. نهضة مصر .. مصر الوجدان والفكر ، والأهل والصحب » ، ونتجاوب معه فى تعاطفه ، ونزيد القول بأن الباحثين الشبان فى مصر بانتظاره . قد يختلفون معه فى رأى ، أو يرفعون اصبعهم أمامه فى تساؤل ، لكنهم أبدا لا يختلفون على حبه واعتزازهم به .

ان الكتاب قد تراود بود مع موضـوعه ، فأتى محاولة مثمرة تطرح أسئلة صعبة ، يتم الجواب عليها مفصلة فى ستة أبواب .

يستعرض الباب الأول فيه تاريخ المجتمع المصرى منذ عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى من منظور التطور الاقتصادى .

ذلك أن كتابة تاريخ المجتمعات لابد أن يستند فى الأساس الى تحليل الأبنية المادية ، اذ لا يمكن أن يتضـح بجـلاء تنظيم الفئات والتكتلات والقطاعات ، ولا طبيعة العلاقات بينها ، ولا وضعية الأفراد فى هذه الشبكة من العلاقات ، دون أن تتجمع كل المؤشرات التى تتيح اعادة بناء الحيز الذى شغله الناس واعدوه .

وهكذا يقوم الفصل الأول لهذا الباب على دراسة التطور الاقتصادى فى مجالات الزراعة والملكية الزراعية التى تقوم على هيمنة الدولة ، والتصنيع ولجوء محمد على الى أسلوب احتكارها ، مع مقاربات حول بدايات التدخل الأجنبى ، ومشروع القناة ، والقروض والاستثمارات الأجنبية .

ويتكفل الفصل الثانى بدراسة التطور السكانى الذى شهد فى هــذه الفترة زيادة فى العدد وتنظيما للتسجيل ، وتضاعف عدد الجاليات الأجنبية من يونانيين وايطاليين وفرنسيين وانجليز ومجريين والمان ، ومحاولات ادماج الريف فى القطاع الرأسمالى وأثرها فى زيادة معدلات الجرائم ، واحتــلال القاهرة مركز الصدارة فى عملية التحول ، وظهور طبقات اجتماعية جديدة فى المدن والريف ، مثل القادة العسكريين ، والمثقفين ، والعمال .

أما الباب الثانى فيتصدى لدراســة أسس النهضــة الثقافية ، حيث « ان اقامة البنية الأساسية الوطنية الثقافية لمصر الحديثة يمثل عنصرا رئيسيا فى هذه النهضة نفسها » . ولأن التدخل الأوربى لايقتصر عــلى مجالات الاقتصاد والسياسة وحدهما ، يتتبع الكاتب عمليات الاتصــال الثقافى بين مصر وأوربا منذ البعثة العلمية التى صاحبت الحملة الفرنسية ، وموجات البعثات الدراسية الى أوربا لمواجهة متطلبات التحديث ، ثــم ينتقل الى حركة الترجمة التى مثلت احدى نتائج الانبعاث ، ويلاحظ أن تأثير هذه الحركة كان ضعيفا على الشعب المصرى ، لأن الكتب المترجمة كانت تختار بواسطة السلطة . وفى حديثه عن التعليم ، باعتباره البنية الأساسية للحركة الثقافية ، يتابع تطور معدلاته بدءا من نهضته فى عهد محمد على ، مرورا باغلاق معظم مدارسه فى عهد عباس ، وقيام مدارس البعثات الأجنبية فى عهد سعيد ، وانتهاء بمحاولات اصلاحه فى عهد اسماعيل ، ودور عــلى مبارك فى انشاء المدارس المتخصصة والعليا .

وينهى هذا الباب بذكر ظروف الصحافة والنشر ، والتى يرى أهم ملامحها ، ظهور الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ ، وانشــاء مطبعة بولاق ، وتزايد الصحافة الأوربية .

ويحتوى الباب الثالث على دراســة العناصر التكوينية لأيديولوجية الحركة المصرية ، ويرى أن الدولــة مثلت نقطة الانطلاق فى نهضــة مصر الوطنية ، ويعزو نجاح تصنيع المجتمع الى السانسيمونيين ، الذين يعتبرهم حملة فرنسا الفكرية الثانية .

ويلاحظ الكاتب أن : « تطور التاريخ يمثل خلفية الوعى القومى السابق على تكوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى فى مصر النهضة » ، بدءا من مدرسة التاريخ التسجيلى عند الجبرتى ، حتى مدرسة التاريخ العلمى .

وفى حديثه عن مفهوم « الوطن » ، يقرر أن : « الطهطاوى هو الذى تمكن من التمييز بين الوطن والأمة ... وهو أول مفكر فى العالم العربى والاسلامى يرى ذلك ويعبر عنه بوضوح تام » ، معتبراً كتابه « مناهج الألباب المصرية » الذى قدمه عام ١٨٦٩ ، « أكمل تعبير عن البناء النظرى للقومية المصرية فى أوج حكم اسماعيل » . ذلك أن هذا الكتاب : « يحفل من أوله الى آخره بمعانى الولاء والتكريم للوطن المصرى والشعب المصرى . والعودة فيه الى التاريخ وهى كثيرة ومتكررة ، لا تقتصر على المجال العاطفى فحسب ، انما تتدعم بالنقد والتمحيص » .

وينهى الكاتب هذا الباب بدراسة الاستقلال الوطنى والحركة الدستورية ، فيورد أن المعلم يعقوب « الذى كانت دوافعه فى المقام الأول تبدو مناهضة للأتراك ، كان أول من صاغ عبارة (مصر المستقلة) فى تاريخ البلاد الحديث » ، ثم يقدم تحليلا للمضمون الفكرى لحركة الاتجاه الدستورى والنظام النيابى ، « التى تعتبر أحد الوجهين المكونين لأيديولوجية الحركة الوطنية ، ومصادرها الأيديولوجية وأسسها الاجتماعية وتلاحمها مع نهضة الوطن واستقلال الدولة المصرية » ، بدءا من الديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية ، حتى تشكيل مجلس الأعيان ، وتكون الجمعيات العلمية التى طغت فيها السياسية على العمل الثقافى .

والباب الرابع ، وهو بعنوان « التحديث الليبرالى ومشكلة الثقافة » ، يتحدث فيه الكاتب عن التغيرات التى طرأت على مركبات الثقافة المادية واللامادية « من مسكن ، وملبس ، ولهو » نتيجة ظروف التحديث . ورغم ذلك فان « وحدة الشعور المصرى التى أصيبت بتمزق شديد بسبب الموجة

الغربية والمتطلبات المتناقضة الوطنية، تتجلى ، ويستمر تواصلها فى هذه التسبيحة العظيمة الدائمة للحياة ، فى مواجهة ، وضد كافة الأحزان » ص ١

وينتهى الباب بدراسة عن تطور الحركة النسائية والأدبية والفنية واللغوية .

وفى الباب الخامس ، يعالج الباحث آثار الاحتلال فى تمايز الأيديولوجية الوطنية الناشئة فى الفترة ما بين ١٨٧٩ — ١٨٩٢ ، والتى لعبت السياسة التعليمية لسلطة الاحتلال فيها دورا هاما ، بهدف القضاء على الطابع الوطنى فى الثقافة المصرية من جهة ، وتحويلها فى اتجاه الارتداد الى الوراء والنزوع الى السلفية من جهة أخرى ، وقصر وظيفتها على تخريج مجموعة من الموظفين . ويلاحظ عبد الملك أن التحول الجذرى فى الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى ، قد أخذ شكل الأصولية الاسلامية عند محمد عبده ، والاشتراكية فى آخر مراحل تطور فكر الطهطاوى ، وقيام الحزب الوطنى ، وظهور الحركة الفكرية الشعبية الثورية عند عبد الله النديم .

ويلاحظ الباحث فى هذه الفترة تمايز تيارين فكريين أساسيين هما : التيار التقليدى والتيار الليبرالى ، أو التيار السلفى والتيار المتغرب ، وكلاهما تعبير عن مصالح طبقية محددة .

ويرى عبد الملك أن مثقفى التيار السلفى قد أنتجوا مشروعا اصلاحيا متجاوبا مع الطموح التاريخى لبورجوازية الريفية ، وللزعماء الدينيين ، اضافة الى الحرفيين والتجار الصغار ، وقد شكل هؤلاء ركيزة العروة الوثقى ، والمنار ، والاخوان المسلمين ، والقومية الاسلامية .

أما مثقفو التيار الليبرالى فانهم يشكلون جناح المثقفين المتأثرين بصورة أو بأخرى بأوضاع التحول الاقتصادى التى ظهرت على أثر الهيمنة الاستعمارية والتوحيد الذى مارسته هذه الهيمنة على كل البلاد الخاضعة لها ، ومن ثم فهم يعكسون الطموح التاريخى للبورجوازية الصناعية والمصرية ، أى لأطر أجهزة الدولة ، ثم لأصحاب المشاريع والمهن الحرة .

أما الباب السادس والأخير ، وهو بعنوان : « نهضة مصر الحضارية : التحديات والرؤيا » ، فيقدم فيه الباحث كشف الحساب النظرى لمسحه التحليلى فى الأبواب السابقة ، مقدما عددا من الاستخلاصات والنتائج التى اتضحت من خلال الدراسة والمرتبطة بموضوعاتها .

*** ملاحظات نقدية :**

ذلك هو مجمل أبواب الكتاب ، التى تحتاج فى الحق دراسة موسعة واستقراء أكثر أناة . ولا ريب أنه من الأهمية أن يتواصل الجدل حول الأطر المعرفية والمنهجية التى يحتويها ، وأيضا حول أسلوبه العاطفى الشغيف فى الكتابة التاريخية .

وتتبقى لنا بعض ملاحظات ...

١ — فمنذ الوهلة الأولى ، يسترعينا الحاج عبد الملك على تثبيت العلاقة بين المكونات الأيديولوجية وواقع التنظيم الاجتماعى . ذلك أن اعادة بناء هــذه المكونات ، انطلاقا من جزئياتها ، وتتبع آثــار التحولات التى طرأت عليها ، ليسا فى الحقيقة سوى مقارنة عمل ، يقوم على تجديد العلاقات التى تحافظ عليها الأيديولوجيات ، عبر تاريخها ، مع الواقــع المعاش ، واقــع التنظيم الاجتماعى . فالأيديولوجيات تظهر عادة وكأنها تفسير لوضع عينى ، ومن ثم فهى تنحو الى اعطاء صورة عن المتغيرات التى طرأت على هذا الوضع . لكن الأيديولوجيات محافظة من حيث طبيعتها ، لذا فهى تتأخر فى اعطاء هذه الصورة ، والتوافق الذى يحدث فيما بعد بين الأيديولوجيات والواقع ، يحدث بعد فترة طويلة ، انما يبقى دائما توافقا جزئيا . أما الفوارق بين تاريخها وتاريخ الجماعات الاجتماعية المعاشــة فيسهل قياسها ديالكتيكيا ، أكثر من قياس وقع نظم التصورات عــلى حركة الأبنية المادية والسياسية بالذات .

عند هذا الحد يتراءى لى انه من الملائم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات

بول فينيه P. Vinet النقدية عن سير ومخاطر العمل التاريخي . اذا انها تساعد على التدقيق فى أهداف وحدود البحث ، وعلى تعيين الأساليب المؤدية الى الأهداف ، هذه الملاحظات تدعو الى التأنى والاحتراس . انها تجعلنا نقيس اتساع المسافات التى تفصل فى كل مجتمع ، تصرف الناس وسلوكهم ، عن تصوراتهم الذهنية ، أو عن نظم القيم التى يحلو لهم العودة الى ينابيعها . هذه التصرفات تندمج بقسم منها فى طقوس ، وهى تعاش كطقوس ، ولا يمكن البتة اعتبارها تعبيرا عن معتقدات أو افكار . من جهة أخرى ، لا تخضع هذه التصرفات الا جزئيا لقواعد الأخلاق .. فعلم الأخلاق لا يمثل فى الواقع سوى قطاع فى مجموعة ، يعمل وسطها بطرق متنوعة ، وفقا لمستويات الثقافة ، وتبعا للمجتمعات والعصر .

ويجيب الاقرار كذلك أنه يوجد دائما « بون شاسع بين المعلن عنه على أنه رسمى ، من تيار تحديثى أو دينى ، والجو الذى يخيم عليه . هذا الجو الذى يعيش المشاركون فيه دون أن يعوه ، ولا يترك أثرا مكتوبا » ؛ لهذا لا يطاله البحث ، ولا يقع تحت العين ، لكنه بالذات هو الذى يؤثر مباشرة على التصرفات أكثر مما تؤثر الوثائق الرسمية .

اضافة الى ذلك ، تحذر هذه الملاحظات من محاولات تقديم عمل النظم الأيديولوجية على حركة التاريخ ، فالأيديولوجيات ليست سوى « أعلام » . ويجب قبول أن « الغطاء الأيديولوجى لا يخدع أحدا ، ولا يقنع سوى المقتنعين ، وأن الرجل التاريخى لا يسلم ابدا بحجج خصمه الأيديولوجية عندما تكون مصالحه مهددة وفى خطر » .

٢ — كذلك فانه ، ورغم تحديد عبد الملك هدف الدراسة من كونها « الاهتداء الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل فى قلب نهضة مصر الوطنية فى اطارها العربى والشرقى » ، فانها تعاملت مع مجريات الأحداث القومية ضمن حدود قطرية ، دون محاولة الكشف عن تشابكاتها وتعالقها مع بقية أجزاء الوطن العربى ، مهما حاول صاحبها الحديث عما أطلق عليه « الخصوصية التاريخية الألفية التى تتمتع بها مصر » .

ان هذا التوجه المحدود ، رغم ما يمكن أن يتقدم من مبررات ، يعود الى عوامل أساسية ، تقف على رأسها غياب النظرة الأفقية الشاملة والتصور الواضح لحركة تاريخ الأمة العربية . والنتيجة هى القطع وعدم التواصل مع التاريخ الموحد الشامل ، الذى تشكل أحداث مصر جزءا منه وفيه على امتداد العصر الحديث ، وذلك هو الدرس التاريخى الذى تراكمت خبرته فى الوعى المصرى عبر عشرات السنين .

ان هذا لا يعنى بحال الا نتصدى للكتابة عن تاريخ الأقطار العربية ضمن مكوناتها الوطنية ، باعتبار أنه لا يمكن تجاوز خصوصية كل قطر عربى ، فهو واقع يفرض نفسه.. لكننا فى الوقت ذاته يجب الا نغفل شراكة الحركة التاريخية بين هذه الأقطار .

٣ — وبالاشارة الى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، الذى يحتل عند عبد الملك مكانا جديرا ، باعتباره أول مفكر مجدد فى الفكر المصرى الحديث ، والرائد الحقيقى للاشتراكية المصرية ، يسترعينا اغفاله للجانب الآخر من فكره .

لقد كان الطهطاوى ابن عائلة تعيش على نظـــام الالتزام الزراعى فى الصعيد ، وقد عاصر وقوف الحلف الرباعى الأوربى ضد محمد على ، وعاصر شق قناة السويس ، ونهب مصر على أيدى سماسرة بيوت المال الأوربية ، ورغم ذلك ، لم تبد له أوربا خطرا سياسيا . بل انه ابان احتلال الجزائر ، كان الطهطاوى يقيم فى فرنســـا ، فكتب عن الحدث فى كتابه « تخليص الابريز » ، غير أنه لم يعتقد أن هناك معنى للقول بأن أوربا خطر سياسى .. ذلك أن فرنسا وأوربا لم تسعيا فى نظره وراء القوة السياسية والتوسع ، بل وراء العلم والتقدم المادى .. ذلك التقدم الذى أدهشه ، فجعله يخص قطار البخار بقصيــدة مدح عامرة . والطهطاوى بحجة الدعوة للاصــلاح والتحديث ، كان يتحدث عن واجب تسهيل الأمور للأجانب ، وتشجيعهم على الاستيطان فى مصر ، وعلى تعليم المصريين ما باستطاعتهم تعليمهم اياه .

٤ ــ كذلك فانه فى حديث عبد الملك عن التيارين السلفى والليبرالى ، ألح على ابراز التناقضات بينهما ، دون محاولة تتبع التغيرات التى طرات عليها . فالواقع يشهد أن تناقضات هذين التيارين ، والتى برزت فى مطلع القرن الحالى ، بدات فى الانحلال مع تعمق ارتباط القطاعات الاقتصادية بالسوق الراسمالى .

فاذا كان التيار السلفى قد ابدى مقاومة لآلية الالحاق فى البداية ، معبرا بذلك عن استعصاء الحاق الريف ، وتحطيم الأبنية الموروثة ، فانه ما لبث أن انتهى الى الالتحاق بالقطاعات الأخرى ، وتحول الى تيار (عصرى) ، معبرا بذلك عن واقع انضمامه الى جيش التبعية ، وهو ما يفسر التقاء التوجهات التقليدية من سلفية واصلاحية مع توجهات الليبراليين المتغربين فى تبنى اساسيات ثقافية مفارقة لتجربة المجتمعات العربية . . تجربة الالحاق والتبعية بوجهها البارز ، القائم على تطويع تخلف فعاليات المجتمع المصرى .

ففى الوقت الذى يلجأ فيه المثقف التقليدى الى التعامل الجامد مع صور التراث ، يطمح المثقف المتغرب الى الاستيحاء المستهوى صور الغرب . والنتيجة فى الحالين تشويه وعى تجربة الواقع المصرى واخفاء خصوصيته .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول حماس عبد الملك لهذا العمل ، باعتباره كما اورد فى مقدمته : « جزء من سلسلة الأعمال الفكرية التكوينية ، التى صيغت من اجل مصر وفى سبيلها ، على مستوى رفيع ومتعمق » ، وأنه « شأنه فى ذلك شأن أى بحث جدى جاد متعمق عن مصر » ى. . وهو حماس مقدر لا شك ، وان كان فى النفس أن يتركه للقارىء ليستبينه .

ورغم أى شىء ، يبقى « نهضة مصر » عملا أكاديميا جادا ومسئولا ، يرفد حركة نضال الشعب المصرى بتحليلات واستنتاجات عميقة المحتوى ، وذات ارتباط جوهرى بتطلعاته نحو التحرير والتنوير .

المرأة والتصنيع فى الدول النامية (*)
الذى أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عرض : دكتورة اعتماد علام (**)

مقدمـــــة :

يعتبر هذا المؤلف ــ والذى يقع فى احدى وثمانين صفحة ــ واحدا من أهم المؤلفات التى اهتمت بقضية مساهمة المرأة فى التنمية الصناعية داخـــل الدول النامية . وترجع الى ما يتضـــمنه من أسس علمية تتطلبها برامج التخطيط والتنسيق التى يهتم بها صانعو القرارات المتعلقة بعمالة المرأة فى التصنيع . كما يتناول بوضوح ما تعانيه الدول النامية بصفة عامة من مشاكل اجتماعية مثل النمو الهائل فى تعداد السكان بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة واثر ذلك على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة . وتأتى مناقشة هذا الموضوع من عدة أوجه ترتبط بمســتويات المهارة عند المرأة وأثـــرها على انخفاض دخلها كأمرأة عاملة ، وكيف أن اتجاهات أصـــحاب الأعمال تلعب دورا هاما عند تحديد أنسب أنماط العمل الذى يصلح للمرأة على أساس اعتبارات عدة أهمها ازدواج دور المرأة فى الحياة .

كذلك يتناول هذا الكتاب العلاقة بين متطلبات الصناعة والنســق التعليمى وكيف أن علاقة الصناعة بباقى الانســـاق الاجتماعية الأخـــرى تتسم بما يعرقل زيادة مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية .

يضم الكتاب ثلاثة أجزاء عدا المقدمة : الجزء الأول وعنوانه اللقاء

(*) UNIDO, Women and Industrialization in Developing Countries, 1981.

(**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة المنيا .

التحضيرى حول دور النساء فى العملية الصناعية داخل الدول النامية .
ويضم هذا الجزء ملخصا للمناقشات التى دارت فى المؤتمر والتوصيات النهائية التى أصدرتها UNIDO على أساس ما تم التوصل اليه من خلال المناقشات فى مؤتمر « ليما » :

١ — أن الدول النامية يجب أن تخلق أو تقوى من الأساليب القومية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم التى تكفل بصفة عامة وعلى مختلف المستويات العلمية مشاركة المرأة فى العملية الصناعية .

٢ — يجب مراجعة التشريع القومى بحيث لا يحقق أى تفرقه سواء فى الترقية أو فى فرص العمالة أو المعاملة بين الرجل والمرأة .

٣ — يجب أن تأخذ الدول النامية بجدية نتائج وتوصيات الهيئات الدولية خاصة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمنع التفرقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل .

٤ — يجب على الحكومات تهيئة الوسط الاجتماعى الداخلى على المستوى القومى والمحلى بما يكفل القضاء على العوائق التى تقف حائلا أمام المرأة والاتجاهات السائدة نحوها فى مجال الصناعة .

٥ — تهية الرأى العام بما يحقق مساهمة الرجال بشكل متكافىء فى مسئوليات الأسرة بما يحقق وفرا كافيا من الوقت للمرأة يسمح لها بمشاركة فعلية فى الصناعة ..

٦ — عند تقييم الصناعات القومية القائمة باحجامها المختلفة (صغيرة ، متوسطة ، كبيرة) فانه يجب على الحكومات دراسة سماتها بما يشجع النساء على زيادة المشاركة فى سوق العمل سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية مع الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا وتقييم الانتاج والتسويق .

٧ – عند طلب الحكومات للاستثمار الأجنبى فانه يجب عليها فحص السياسات الموجودة بالفعل والتى تنتهجها المشروعات الأجنبية خاصة تلك التى تؤثر على النساء العاملات لا سيما فى الصناعات ذات الحجم الكبير بهدف التخلص من ممارسة اى تفرقة فى مجال العمل .

٨ – يجب عمل قياسات على مختلف المستويات بما يحقق المشاركة الفعالة للمرأة فى صنع القرارات والخطط .

٩ – يجب على الحكومات أن تنتهج الأساليب والسياسات التى تحسن من ظروف العمل والمعيشة للمرأة العاملة وتقديم التسهيلات اللازمة لها مثل مراكز رعاية الأطفال .

١٠ – يجب على الحكومات أن تضع المقاييس التى تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى مجال التعليم والتدريب .

١١ – يجب على الحكومات أن تعطى الأسبقية لتنمية المشروعات الصناعية فى المناطق الريفية حيث تكون الاستفادة للشريحة الكبرى والأكثر فقرا من السكان مع مراعاة تنمية امكانية تشغيل المرأة .

١٢ – يجب على الحكومات أن تزيد وتقوى من الوحدات المعاونة الخاصة بالنساء صاحبات المشروعات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ، حيث تكلف تلك الوحدات بمساعدة المرأة على اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة تبعا للظروف المحلية وأيضا المعاونة فى مجال تقديم القروض البنكية لنساء .

١٣ – تنمية تنظيمات نسائية فى شكل تعاونيات وتنظيمات صناعية بما يساعدهن على تولى المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٤ – لتحقيق خطط صناعية افضل فان البيانات يجب استخلاصها على

أساس المساهمة الفعلية للمرأة فى العملية الانتاجية متضمنه ما تقوم به من أعمال داخل المنزل .

الجزء الثانى وعنوانه النساء فى العملية الصناعية : تحليل للمقالات التى قدمت فى المؤتمر التحضيرى . وينقسم هذا الجزء الى قسمين : يتناول الأول الموضوعات التالية :

١ — الزيادة المطرده فى عدد السكان .
٢ — القيود الاجتماعية والثقافية .
٣ — التفرقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمالة .
٤ — المسئولية المزدوجة .
٦ — النساء فى السلم الرئاسى المهنى .
٧ — التشريع .
٨ — الفرص المتاحة .
٩ — النقابية .

أما القسم الثانى من هذا الجزء وعنوانه عمالة النساء فى الصناعة فيضمن :

١ — عملية التصنيع فى الريف .
٢ — العمالة الذاتية .
٣ — الاستراتيجيات .

وفى الجزء الثالث يتناول الكتاب عرضا سريعا لثلاث مقالات منتقاة من المقالات التى قدمت فى مؤتمر ليما نظرا لأهميتها العلمية من جهة وتنوع موضوعاتها من جهة أخرى وذلك على النحو التالى :

المقالة الأولى حول النساء والتنمية الصناعية وفيها تتناول مارى بوشفيلد Mary Boesveld فشل السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى تقليل حدة الفقر وكذلك فى تحسين مستوى المعيشة لجزء كبير من سكان العالم .

هذا وقدمت الباحثة حلولا للتغلب على مشاكل التضخم الاقتصادى الذى تعانى منه الدول النامية من خلال وضع اطار عمل يتضمن اعادة توزيع العوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية بأسلوب مقبول على مختلف قطاعات السكان .

كذلك تناولت الباحثة بالوصف انخفاض مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية حيث أشارت الى ان تلك النسبة آخذه فى الانخفاض حيث بلغت ١٥٫٣ ٪ بالنسبة للعمالة الصناعية الدولية كما اشارت الى سوء توزيع النساء فى القطاعات الصناعية وافتقاده الى التجانس .

بالاضافة الى ما تقدم تناولت المقالة مناقشة بعض قوانين العمل والتشريعات السائدة والتى تؤثر على عمالة المرأة فى الصناعة واعطت مثالا لذلك كل من ماليزيا وسنغافورة .

هذا وتشير المقالة الى التفرقه على أساس النوع فى برامج التدريب وانخفاض مستوى الوظائف التى تتقلدها النساء والتى اشارت اليها الاحصائيات وما يصاحب ذلك من انخفاض أجورهن وان النقابات العمالية يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا فى الظروف التى تعمل فى ظلها النساء .

اشارت الباحثة للعلاقة بين التعليم والمرأة واثره فى معدل مساهمة المرأة فى القوى العاملة وأن كل من الرجال والنساء على السواء يعانون من مشكلات الدول المتخلفة والناجمة عن عدم التقسيم المتكافىء للقوى السياسية والاقتصادية فى العالم .

وتضمنت المقالة فى النهاية بعض التوصيات التى تكفل مشاركة المرأة فى العمل خاصة فى العملية الصناعية .

وتتناول المقالة الثانية مكانة المرأة وأنماط الخصوبة والعمالة الصناعية فى البلدان النامية حيث تناولت انديرا سبر مانيام Indira Subramaniam عاملين أساسيين يؤثران على مشاركة المرأة فى القوى العاملة الصناعية داخل الدول النامية وهما :

١ ـ التقاليد الثقافية التى تؤثر على مكانة المرأة .
٢ ـ النتائج الاقتصادية لارتفاع معدل الخصوبة .

ففى الجزء الأول من المقالة تناولت الباحثة التقاليد الثقافية بمعنى الأنماط العقائدية والاجتماعية التى يمكن ملاحظتها فى عملية تقسيم العمل على أساس النوع Sex ، التباين فى اتخاذ القرار ، أنماط السلطة للرجال والنساء ، اتجاهات النساء والتى تنعكس فى التشريعات الاجتماعية التى تؤثر على مكانة المرأة وفى وجود التنظيمات النسائية أو عدمها والتى تحمى حقوق المرأة . كما اشارت المقالة الى تأثير الصناعة على أدوار ومكانة المرأة والتفرقة فى الوظائف تبعا للنوع كعامل مؤثر على مساهمة المرأة فى العمالة الصناعية .

وفى القسم الثانى من المقالة تناولت الباحثة الجوانب الاقتصادية لمعدل الخصوبة العالى على المستوى الاقتصادى العام والمحدود ، وأثر ارتفاع معدلات الخصوبة على مساهمة المرأة فى القوى العاملة بسبب رعاية الأطفال والحمل . وان الاتجاهات الدينية والتقاليد لهما تأثير قـوى على كل من النساء والرجال من انصاف المتعلمين .

وقد أشارت الباحثة بصفة عامة الى ان المرأة لا تنال فرص عمل كافية سواء داخل الدول النامية أو الدول المتقدمة وان معظمهن يشغلن مكانات منخفضة ويكلفن بأعمال تتسم بالروتينية فى المناطق الحضرية أو القيام بأعمال زراعية لا تتقاضى عنها أجراً فى المناطق الريفية .

كذلك فان الحاجة الى المرأة فى سوق العمل تعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية والبناء التحتى **infrastructure** للمؤسسات .

وفى النهاية تقدم المقالة بعض التوصيات لعل من أهمها ما يلى :
أ ـ الدراسـات المحدودة النطاق التى تتناول اتجاهات النسـاء وتأثير الضغوط المحلية والأسرية عليهن داخل اطار ثقافى معين .

٢ ــ زيادة الاهتمام بأهمية مساهمة المرأة فى القوى العاملة داخل اطـار ثقافى على مختلف المستويات الاجتماعية لا سيما بين صانعى القرار وواضعى خطط التنمية الاقتصادية وأولئك الذين يؤثرون على قرارات مشاركة المرأة فى العمل .

أما المقالة الثالثة فتتناول دور النساء فى عملية التصنيع : دراسة حالة فى المغرب مقدمة من فاطمة الزهراء بنانى . وفيها تتناول النقاط الأساسية التالية :

يعتبر التعليم عملية أساسية للنساء والرجال على حد سواء وأن هـذا يزيد من دور المرأة ويحقق لها المساواة مع الرجل فى مختلف الاعمـال فى عملية التنمية الصناعية . وأعطت مثلا لذلك فى المغرب حيث أشارت الى أن مشاركة النساء فى الاقتصاد بصفة عامة وفى الصناعة بصفة خاصة يعتبر موضوعيا على الرغم من كونه محدودا وان المشكلة ترجع أساسا الى نقص التعليم بين النساء حيث يبلغ معدل الأمية على المستوى القومى ٧٦٪ بينما بالنسبة للنساء بلغ ٨٦٪ على المستوى القومى ، ٩٨٪ فى المناطق الريفية ، ثم تناولت الباحثة فى صورة موجزة تطور التعليم منذ عام ١٩٤٣ مع مقارنة بزيادة معدلات السكان حتى عام ١٩٧٧ ثم ناقشـت نتائج نقص فرص التعليم للنساء وأثره على عدم تحقيق المشاركة الكلية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهن فى المغرب .

وفى مناقشة وصفية لعمالة المرأة فى المجال الصناعى تناولت الباحثة نسب النساء العاملات فى صناعات النسيج والملابس والكهرباء والالكترونيات ، والصناعات الكيماوية والدوائية .

هذا ويتناول الجزء الأخير من المقالة المقاييس التى تنشط من مساهمة المرأة فى المغرب من خلال استعراضها لمحددات تلك المشاركة ومناقشتها للخطط والسياسيات القومية التى تهتم بالدور الفعال فى المغرب .

جناح الأحداث والطبقة العاملة

مناقشة لنظرية ألبرت كوهن فى ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة فى مدينة القاهرة (*)

تأليف وعرض : عدلى محمود السمرى (**)

اولا : موضوع الدراسة :

تتناول الدراسة نظرية ألبرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين . ويذهب كوهن الى أن الثقافة الخاصة الجانحة تعد طريقة فى الحياة ، صارت نمطا أساسيا تقليديا بين بعض جماعات الأحداث الجانحين . فهى بناء يحوى مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز ، ونمطا معينا من المعرفة ويتم اكتساب هذه الثقافة من خلال التفاعل مع حملتها ، ومشاركتهم فى معتقداتهم وانماطهم السلوكية . وهى كذلك تمثل احدى استجابات احداث الطبقة العاملة الجانحين لمشكلة التكيف مع المجتمع .

حدد كوهن نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة فى قضيتين ، يمكن صياغتهما فى التساؤلين التاليين :

١ — ما هى الأسباب التى تدفع بحدث الطبقة العاملة الى تبنى الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشاكله ، بينما لا يفعل ذلك آخر من نفس الطبقة ، ويواجه ذات المشاكل ؟ .

(*) رسالة ماجستير أجيزت من قسم الاجتماع بكلية آداب القاهرة . اشراف أ.د. محمد الجوهرى .

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بآداب القاهرة .

٢ — لماذا تحتل ثقافة خاصة ، ذات طابع مميز ومضمون خاص ، مكانا أساسيا فى قطاع اجتماعى ، من قطاعات المجتمع دون غيره ؟ .

ولكى يجيب كوهن عن هذين التساؤلين ، حدد الظروف التى تنشأ فى ظلها الثقافة الخاصة الجانحة ، وكذلك الوظيفة الأساسية لها ، وفى هذا الصدد يعدد وظيفتين رئيسيتين لها وهما :

١ — ايجاد نسق مكانة بديل عن النسق القائم فى المجتمع .

٢ — اتاحة الفرصة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين للثأر لأنفسهم من المجتمع ، من خلال رفضهم لقيمه ، ومعاييره ، ونسق المكانة فيه .

وقد حدد كوهن سمات الثقافة الخاصة الجانحة فيما يلى :

١ — سمة السلوك اللانفعى .
٢ — سمة الحقد .
٣ — سمة السلبية .
٤ — سمة المتعة اللحظية .

ولقد حاولت الدراسة فى شقها الأول تحقيق الهدف النظرى وهو اخضاع نظرية الثقافة الخاصة الجانحة للتحقيق النظرى من حيث مدى كفاءتها وقدرتها على الوصف والتفسير ، ثم سعت فى شقها الثانى الى اختبار درجة الصدق الامبيريقى لنظرية كوهن فيما يتعلق بسمات الثقافة الخاصة الجانحة ، ومحاولة تحديد سمات الثقافة الخاصة الجانحة لدى أحداث الطبقة العاملة المصرية الجانحين .

وقد وضعت الدراسة فى اعتبارها أمرين هامين هما :

الأمر الأول : وهو متعلق بنظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة ، حيث ينبغى ذكر حقيقة هامة وهى أن تلك النظرية لم يتوصل اليها كوهن من خلال دراسة امبريقية ، بل تم له ذلك من خلال مسح

التراث المتعلق بالموضوع . ومن ثم تبرز أهمية الدراسة الامبريقية الحالية ؛ فهى تعد أول اختبار امبيريقى لسمات الثقافة الخاصة الجانحة كما حددها كوهن ، بالاضافة الى اسهامها الأساسى فى دراسة الثقافة الخاصة لدى أحداث الطبقة العاملة الجانحين فى مصر .

ولعل ذلك الهدف ـ وهو الاختبار الامبريقي لاستنتاج نظرى ، ثم محاولة استكشاف ملامح الثقافة الخاصة الجانحة فى اطار مجتمع معين يتسم بخصوصية معينة ـ بمثابة رد على النقد الموجه لاستخدام نظرية انبثقت من دراسة مجتمع فى دراسة مجتمع آخر . فبالرغم من أن النظرية تعد تعبيرا عن واقع مجتمع ما ، الا أن اختبارها فى مجتمع آخر يصل بهذه النظرية الى أحد أمرين : اما أن تتشابه النتائج فى كلا المجتمعين ، الأمر الذى يزيد النظرية قوة ، أو أن تتباين النتائج فيصبح من الضرورى تفسير هذه النتائج فى اطار مجتمع البحث نفسه ، وان كان ذلك لا يعنى خطأ النظرية بصورة مطلقة .

الأمر الثانى : وهو خصوصية البناء الطبقى للمجتمع المصرى . فهو مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فلم يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . وتطرح خصوصية المجتمع المصرى هنا مشكلة بالنسبة للوضع الطبقى للطبقة العاملة وخاصة للعمال الصناعيين المهرة . ففئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى اذا وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى ، فلا يعنى ذلك أنها اقتصاديا واجتماعيا تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئات صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع يختلف اختلافا شديدا عن العمال الزراعيين ، وفى وضع أكثر تميزا من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق .

وقد اتخذت الدراسة من المهنة ومستوى التعليم معيارين للطبقة العاملة على النحو التالى :

(أ) معيار المهنة ويضم الفئات التالية :

١ ــ العمال الصناعيون المهرة .

٢ ــ المشرفون .

٣ ــ العمال الحرفيون المهرة .

٤ ــ الكتابيون .

٥ ــ العمال شبه المهرة .

٦ ــ العمال غير المهرة .

٧ ــ عمال الحكومة والقطاع العام .

٨ ــ البائعون .

٩ ــ الباعة الجائلون ومن فى حكمهم .

(ب) معيار التعليم ويضم المستويات الآتية :

١ ــ أمى .

٢ ــ يقرأ ويكتب .

٣ ــ مرحلة ابتدائية .

٤ ــ مرحلة اعدادية .

واتخذت الدراسة من التعريف القانونى للحدث الجانح تعريفا اجرائيا .

ثانيا : الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية :

تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية العناصر التالية :

١ ــ المجال الجغرافى : تقع الدراسة الميدانية داخل نطاق كردون مدينة القاهرة الكبرى . فضلا عن أحياء مدينة القاهرة الاثنى عشر ، فان مدينة القاهرة لا تفصلها عن محافظتى الجيزة والقليوبية فواصل أو حواجز طبيعية بحيث يمكن القول بانعزالها عن هاتين المحافظتين .

٢ ــ المجال البشرى : أجريت الدراسة الميدانية على احداث الطبقة العاملة الجانحين داخل دور التربية بالجيزة .

٣ — **المجال الزمنى :** ينقسم المجال الزمنى للدراسة الميدانية الى ثلاث مراحل هى :

(أ) المرحلة الاستطلاعية لمجتمع الدراسة .

(ب) مرحلة تصميم استمارة البحث .

(جـ) مرحلة تطبيق استمارة البحث .

ثالثا : ادوات الدراسة الميدانية :

اعتمدت الدراسة الميدانية على الأدوات والمصادر الآتية لجمع البيانات وهى :

١ — استمارة البحث .
٢ — الملاحظة المشاركة .
٣ — المقابلة المتعمقة الفردية والجماعية .
٤ — الزيارات الميدانية لبعض أسر الأحداث .
٥ — السجلات والوثائق .

رابعا : مجتمع وعينة الدراسة :

١ — مجتمع الدراسة :

أجريت الدراسة الميدانية على الأحداث المودعين بدور التربية بالجيزة ، وتعد تلك الدور من أقدم مؤسسات رعاية الأحداث فى مصر . وهى تتبع حاليا الادارة العامة للدفاع الاجتماعى بالديوان العام بوزارة الشئون الاجتماعية .

٢ — وحدة التحليل المستخدمة :

تتسم ظاهرة جناح الأحداث بالطابع الاجتماعى ، فهو ليس ظاهرة فردية ، ويؤكد ظهور الثقافة الخاصة الجانحة هذا الطابع الاجتماعى لجناح الأحداث ، فالثقافة الخاصة الجانحة أسلوب متميز ، وطريقة خاصة فى الحياة والفكر يتبناها الأحداث الجانحون . وتنمو الثقافة الخاصة الجانحة نتيجة تفاعل افراد الجماعة الجانحة مع بعضهم البعض ، أو بين الجماعات

الجانحة وبعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات الجانحة وبين غيرها من جماعات المجتمع الأخرى . وتحمل الثقافة الخاصة طابع التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة ، فدراسة الجناح لابد وأن تتم من خلال الطابع الاجتماعي للجناح ، وما يصدر عن الجماعة من سلوك ، وما تتسم به من ثقافة خاصة تميزها عن سائر جماعات المجتمع . وقد اتخذت الدراسة من الجماعة وحدة للدراسة ، وما يصدر عنها من سلوك ، وما تتميز به من ثقافة خاصة تميزها عن بقية جماعات المجتمع .

٣ ـ حجم العينة :

بلغ حجم عينة الدراسة ٢٠٠ حالة ، وقد تم إختيار العينة على الأسس التـــالية :

(أ) استبعاد الأحداث المقيمين بدار الملاحظة ، نظرا لأن اقامة الحدث بها تعد اقامة مؤقتة بقصد التحفظ والملاحظة لحين الفصل في أمره .

(ب) استبعاد الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة .

(جـ) استبعاد الأحداث الذين ينطبق عليهم لفظ « الأحداث المشردون ».

٤ ـ خصائص عينة الدراسة :

وقد حاولت الدراسة ـ من خلال تلك الخصائص ـ رسم صـــورة متكاملة لعينة الدراسة من حيث معدلات السن بها ، ونوعية المسكن ومدى توافر المرافق به . هذا فضـــلا عن أنها تعطى صورة واضحة لمعياري الطبقة ، وهما مستوى التعليم والمهنة . وتحددت أهم خصائص العينـــة فيما يلي :

(أ) تتركز غالبية أفراد العينة حول فئتي السن (١٢ ـ) ، (١٤ ـ) حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ من اجمالي العينة .

(ب) يمثل المسلمون الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبتهم ٩٨٫٥٪

(جـ) تحتل المدينة المركز الأول كمحل ميلاد واقامة للأحداث ، حيث بلغت نسبة من ولدوا بها ٨٥٫٥٪ ، بينما نسبة من يقيمون فيها ٩٨٪ .

(د) ارتفاع نسبة الأمية بين آباء الأحداث ، حيث بلغت نسبة الأمية بينهم ٧٠٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين أمهات الأحداث ٨٥٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين الأحداث ٣٤٫٥٪ .

(هـ) ارتفاع نسبة العمال شبه المهرة والعمال غير المهرة بالنسبة لمن يقومون باعالة الحدث حيث بلغت ٧١٪ .

(و) لا يزال الأب هو العائل الأساسى للحدث ، بالرغم من انخفاض نسبته عند مقارنته بنسبة الآباء الأحياء ، فبينما بلغت نسبة الآباء الأحياء ٧٣٪ فان نسبة من يقوم بدوره كعائل للحدث بلغت ٤٧٪ .

(ز) تتميز مساكن العينة بتوافير المرافق فيها الى حد ما ، وان كانت لا تزال تنقصها بعض الخدمات .

(ح) بلغت نسبة الأحداث التى تقيم فى حجرة أو حجرتين ٧٣٫٥٪ من اجمالى العينة .

(ط) تتوافر الأجهزة المنزلية لدى أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ى) ارتفاع نسبة ملكية المنازل بين أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ك) تتركز غالبية القيمة الايجارية حول فئتى الايجار (أقل من ٥ جنيها) و (٥ — ١٠) حيث بلغت نسبتهما ٦٦٪ .

خامسا : فروض الدراسة :

تضمنت الدراسة مجموعتين من الفروض :

المجموعة الأولى : تتضمن الفروض المستخلصة من مناقشة أهم الاتجاهات النظرية فى دراسة الجناح ، والدراسات الامبريقية فى هذا المجال ، ونحدد تلك الفروض فيما يلى :

١ — تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

٢ — تتناسب درجة تعليم الحدث تناسبا طرديا مع ادراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

٣ — تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسبا طرديا مع جناح الأحداث .

٤ — يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

المجموعة الثانية : من الفروض وتتصل بصورة مباشرة بنظرية الثقافة الخاصة الجانحة ، وهى ذات هدف استطلاعى ، تسعى الى التحقق من مدى الصدق الامبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجانحة فى ضوء المجتمع المصرى وثقافته . ولذلك فان تلك الفروض ليست فروضا بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنها مجرد مقولات تسعى الدراسة الى التحقق من صدقها أو زيفها امبريقيا وهذه المقولات هى :

١ — يعد السلوك الجانح سلوكا نفعيا تحكمه وتوجهه معايير النفعية .

٢ — يتسم السلوك الجانح بأنه سلوك مخطط ، عادة ما يسعى الى تحقيق اهداف وغايات أحيانا ما تكون بعيدة المدى .

٣ — هناك علاقة طردية بين الرغبة فى الانتقام من الآخرين والحقد عليهم وبين اتسام السلوك الجانح باللانفعية .

سادسا : نتائج الدراسة :

١ — اكدت الدراسة انخفاض مستوى تعليم عينة البحث ، متضمنا المستوى التعليمى للأب والأم والحدث ، فقد أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين افراد العينة ، حيث بلغت نسبة الأمية بين الآباء ٧٠٪ ،

وبين الأمهات ٨٥٪ ، وبين الأحداث ٣٤٫٥٪ . كما أوضحت الدراسة وجود تناسب عكسي بين المستوى التعليمي ، وبين زيادة درجة الانحراف .

٢ — أوضحت الدراسة انه ليس ثمة علاقة واضحة ومحددة بين المستوى التعليمي للأحداث الجانحين ، وبين النظر الى التعليم باعتباره قيمة اجتماعية يسعون الى تحقيقها ، فبينما ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الأمية والاتجاه نحو التعليم — حيث تبين أن نسبة الأميين الذين فضلوا احتراف العمل المهنى منذ البداية عن التعليم قد بلغت ٥٦٫٥٢٪ من اجمالى الأميين ، وبينما ثبت أيضا وجود نفس العلاقة العكسية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الابتدائية ، حيث تبين أن نسبة من فضلوا العمل المهنى عن التعليم قد بلغت ٥٤٫٤٧٪ — نجد أن هناك علاقة طردية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الاعدادية وبين الاتجاه نحو التعليم ، حيث بلغت نسبة من فضلوا دخول المدرسة واتمام تعليمهم الى النهاية ٨٧٫٥٪ من اجمالى من فى المرحلة الاعدادية .

٣ — أوضحت الدراسة ارتفاع معدلات الهروب من المدرسة أو العمل ، وقد تبين أن من أهم اسباب ترك الحدث للمدرسة هو كثرة الهروب منها ، وميل الحدث الى تعلم صنعة — وأحيانا ما يكون ترك الحدث للمدرسة بسبب رغبة الأهل فى اخراجه منها سواء نتيجة لتكرار هروب الحدث أو لفشله فى التعليم ، أو لعدم قدرتهم على الانفاق عليه .

ويعد الهروب من المدرسة هو أول مراحل الانحراف ، وهنا تلعب البيئة الخارجية دورها الهام فى جذب الحدث اليها . وتعد السينما أحد عوامل الجذب القوية للأحداث .

٤ — أبانت الدراسة أن ترك العمل بالنسبة للأحداث ، يعد أحد الأسباب الأساسية للانحراف ، فالبطالة قد تدفع بصاحبها ، ان لم يكن الى الانحراف بصورة مباشرة ، فانها تدفعه الى مرافقة زملاء السوء والاختلاط بهم ، الأمر الذى يؤدى به فى النهاية الى الانحراف .

٥ ـ أكدت الدراسة أن هناك عوامل طاردة تكمن فى العملية التعليمية ، ويقصد بها هنا طبيعة المواد الدراسية ، وأسلوب معاملة المدرسين للطلبة ، فقد تدفع قسوة بعض المدرسين التلاميذ الى الهروب من المدرسة ، كما تلعب عدم القدرة على المثابرة والبقاء فى المدرسة دوراً كبيراً فى الهروب منها .

٦ ـ أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى لمهن الآباء تتركز حول الأعمال الحرفية ، الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . بينما تتركز مهن الأمهات حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة ، فى حين تتركز مهن الأحداث حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . كما أظهرت الدراسة أن نسبة العمال الصناعيين المهرة ضئيلة جدا ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ٣ر٥٪ ، وبين العائل نسبة ٢٪ من اجمالى العينة ، وكذلك كانت نسبة المشتغلين بالأعمال الكتابية ضئيلة ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ١٪ ، فى حين بلغت نسبتها بين العائل ٢٪ . وبلغت نسبة الباعة الجائلين بين الآباء والعائل ٥٪ من اجمالى العينة لكل منهما .

٧ ـ أوضحت الدراسة أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الطلاق أو الوفاة ، يعد أحد العوامل المسببة لانحراف الأحداث . ولا يعنى ذلك أن وجودهما معا يدرأ عن الأحداث الانحراف ، فان المشاجرات والخلافات داخل الأسرة تسبب تصدعا اجتماعيا ونفسيا فى العلاقات سواء بين الوالدين ، أو بينهما وبين الأبناء .

وقد كشفت الدراسة انه بالرغم من وجود الأب فلم يعد يقوم بدوره الأساسى كعائل للأسرة ، حيث اضطلع بهذا الدور آخرون فأحيانا تقوم الأم بدور العائل أو يكون أحد الأخوة أو الأقارب هو العائل أو ربما كان الحدث نفسه مستقلا . ولقد أدى ذلك الى اهتزاز مكانة الأب لدى الأبناء ، خاصة بين الأبناء الذين خرجوا للعمل وتحملوا مسئولية أسرهم وأصبحوا المصدر الأساسى للدخل ، الأمر الذي منحهم القوة لمعارضة الآخرين ـ أيا كانوا ـ

والنزوع نحو الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى ان لم يكن موجها ورشيدا ، فانه سرعان ما يهوى بصاحبه الى هاوية الانحراف .

٨ — أوضحت الدراسة اهمية الدور الاشرافى والتوجيهى الذى تلعبه الأسرة فى المراحل المبكرة من حياة الحدث ، فما زالت سلطة الأب هى أحد العوامل الأساسية المانعة للانحراف ، كما بينت الدراسة ايضا اهمية ممارسة الأسرة لدورها العقابى تجاه الأبناء عند ارتكابهم للخطأ .

٩ — كشفت الدراسة عن أن العقاب البدنى من أكثر أنماط العقاب شيوعا بين أسر أحداث الطبقة العاملة الجانحين بصفة خاصة ، وأسر الطبقة العاملة بصفة عامة . بينما يعد الحرمان من المصروف والطرد من المنزل عقابا غير ذى تأثير .

١٠ — كشفت الدراسة عن الظروف والأحوال السكنية السيئة التى يحيا فيها أحداث الطبقة العاملة . فلقد تبين ان نسبة عالية من مساكن أحداث عينة الدراسة تنقصها المرافق العامة ، كما يعانون من ضيق المساكن .

١١ — كشفت الدراسة عن أن معظم السلوك الجانح للأحداث كان موجها للأفراد وليس موجها للمتلكات العامة ، بل كان موجها بصفة خاصة للأفراد الأغنياء ، ولعل ذلك يوضح أن الحرمان وما يتولد عنه من شعور بالعداوة والحقد تجاه الأغنياء يعد دافعا قويا ومبرر للحدث لسرقة الأغنياء دون الفقراء فى أحيان كثيرة .

١٢ — أوضحت الدراسة أن الاهتمام الأساسى بين الأحداث الجانحين ينصب على امتلاك الثروة التى يستطيع عن طريقها ان يصل الى المكانة المرتفعة ، بصرف النظر عن الطريقة التى يحصل بها عليها ، وهذا يتناقض مع ارتفاع قيمة العمل الشريف الذى يحظى باحترام الآخرين بين الأحداث الجانحين . ويمكن القول أن السلوك الشريف أو السوى يلقى التأييد على المستوى العقائدى ، ولكنه ليس كذلك على مستوى الفعل ، فهناك تباين

بين القول والفعل ، فاذا أصطدم القول السوى بالفعل المنحرف كانت الغلبة للفعل المنحرف ، فليس هناك يأس من التشدق بقيم الأمانة والاستقامة والعمل الشريف ، ولكن اذا لم تحقق تلك القيم الهدف المنشود منها ، فسرعان ما يتخلى الفرد عنها فى سبيل تحقيق أهدافه ومآربه .

١٣ — أوضحت الدراسة أن السلوك الجانح هو سلوك نفعى توجهه معايير النفعية فالسلوك الجانح يسعى الى تحقيق هدف معلوم مسبقا للحدث ، لذا فان القول بان الأحداث يسرقون طعاما لن يأكلوه وملابس لن يرتدوها ولعبا لن يلهوا بها هو قول ثبت زيفه أمبريقيا ، فعادة ما يسرق الحدث الأشياء ذات القيمة المادية المرتفعة ، والتى يستطيع فى نفس الوقت أن يستخدمها اذا لم يتمكن من بيعها . وفى هذه الحالة فان السلوك الجانح — وهو السرقة هنا — يسعى الى تحقيق هدف — وهو الاستفادة المادية أو الاستخدام — حدده الحدث الجانح قبل القيام بالسرقة .

١٤ — ابانت الدراسة أن السلوك الجانح أو الأفعال الجانحة بصفة عامة هى افعال مخططة ، لا يقوم بها الحدث فجأة لمجرد ان فكرتها لمعت فى ذهنه للحظة ، أو لأن احدهم اقترح عليه القيام بها . فالسلوك الجانح لا يتسم بالعشوائية أو الاندفاعية بغرض تحقيق متعة وقتية . فقد أوضحت الدراسة أن التخطيط للمستقبل ووضعه فى الاعتبار من الأمور الهامة لدى الأحداث الجانحين ، فهم عادة ينظرون الى المستقبل من خلال وجهة نظر تخطيطية ، لا من وجهة نظر ارتجالية تسعى الى الاستمتاع بالحاضر بغض النظر عن المستقبل وما قد يحمله من خير أو شر .

١٥ — كشفت الدراسة عن أن السلوك الجانح يتسم بالحقد والعدوانية ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى الجرائم ضد الأشخاص . والشعور بالحقد والعدوانية هو نتيجة من نتائج الاحباط ، أو أحد دالاته ، أو حتى وظيفة من وظائفه . ويتضح الشعور بالعداوة والحقد تجاه الآخرين لدى الأحداث الجانحين فى سلوكهم الجانح ازاء من ينظرون اليهم باعتبارهم أغنياء .

١٦ — أوضحت الدراسة أن الثقافة الخاصة الجانحة ليست مجرد استقطاب سلبى لقيم ومعايير المجتمع السائدة ، فهناك بعض قيم ومعايير المجتمع تلقى قبول وتأييد الأحداث الجانحين . واذا كانت هناك قيم مضادة للمجتمع تحكم سلوك الثقافة الخاصة الجانحة فان الأحداث لا يتمثلونها الا حينما تفشل قيم المجتمع فى تحقيق أهدافهم وطموحاتهم .

واستخلاصا من تلك النتائج ، وفى ضوء فروض الدراسة ثبت ما يلى :

(أ) تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

(ب) تتناسب درجة تعليم الحدث تناسبا طرديا مع ادراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

(جـ) تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسبا طرديا جناح الأحداث .

(د) يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسبا عكسيا مع جناح الأحداث .

وبالنسبة لمجموعة الفروض المتصلة بسمات الثقافة الخاصة الجانحة فقد أوضحت الدراسة ما يلى :

(أ) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح سلوك نفعى تحكمه وتوجهه معايير المنفعة ، فعادة ما يسعى الحدث المنحرف الى سرقة ما يعود عليه بالنفع ، وما يحقق من ورائه عائدا ماديا مرتفعا .

(ب) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح — سلوك مخطط ، وليس سلوكا عشوائيا ، فعادة ما يسعى الأحداث الى تحقيق أهداف معلومة لهم مسبقا ، وقد تكون تلك الأهداف — احيانا — بعيدة المدى .

(جـ) أكدت الدراسة الى حد ما وجود علاقة طردية بين الرغبة في الانتقام من الآخرين والحقد عليهم ، وبين اتسام السلوك الجانح باللانفعية . ويشكل ذلك النمط من السلوك اللانفعي جزءا يسيرا من النسبة الكلية من السلوك الجانح النفعي .

اتخاذ القرار الأسرى (*)

تأليف : جون سكانزونى وماكسيميليان زينوفاتش

عرض : على المكاوى (**)

يعد اتخاذ القرار عملية بالغة الأهمية فى حياتنا الاجتماعية والثقافية ، فالقرار يوجه مسار علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الآخرين ، ويترك بصماته على مؤسساتنا ونظمنا المختلفة ، ويضفى عليها طابعها المميز . ويتجلى ذلك فى مجموعة النظم الاقتصادية والأسرية والتعليمية والسياسية والترويحية التى يلعب فيها اتخاذ القرار دورا حاسما . ففى المجال الاقتصادى — على سبيل المثال — يعمل القرار على ظهور نظم انتاجية واختفاء أخرى ، وتحديد علاقات الانتاج بشكل ما ، يترتب عليه تغير التوجيه الاقتصادى من النمط الاشتراكى الى النمط الرأسمالى — أو العكس — وما يترتب عليه فى كلتا الحالتين من نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ملموسة . كذلك يضطلع القرار بدور هام فى تشكيل حياة الأسرة ؛ بدءا من اختيار شريك الحياة ، مرورا بالانجاب ونمط التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وتحديد العلاقات بين الذكور والاناث والأدوار النوعية ، وصولا الى زواجهم واستمرارهم مع الأسرة أو استقلالهم عنها . وتنطبق أهمية القرار أيضا على حياتنا التعليمية ، فقد يحدد القرار مجانية التعليم ، أو يجعله حكرا على القادرين وحدهم ، كما يشجع التعليم العام حينا ، ويهمل التعليم الفنى ، وفى أحيان أخرى يحدث العكس وهكذا .

(*) John Scanzoni and Maximilian Szinovacz, Family Decision — Making : A Developmetal Sex Role Model, Vol. III, Sage Publications, London 1980.

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وليس اتخاذ القرار عملية فجائية وليدة اللحظة ، وانما هو تعبير عن خلفيات وامتداد لمؤثرات وأطر سابقة ، نشأ عليها الانسان ، وعايشها وتمثلها ، حتى صار طرفا فى حوار معها لايستقيم أحدهما بدون الآخر . وعلى هذا فنحن لا نتخذ قرارا من فراغ ، ولا يعدم قرارنا رد فعل مباشر ، أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى قد يستهدف القرار تغييرا لوضع معين داخل البناء الاجتماعى ، أو تثبيتا له . ولكن الحكم النهائى — على القرار — لا يصدر الا بعد تقييم له من حيث الأسباب والنتائج ، ودرجة الاتساق مع الاطار الاجتماعى والثقافى السائد . ولوتلاءم هذا القرار مع ذلك الاطار وحقق المستهدف منه ، فلا غبار عليه ، ولكن لو تعارض ، وخالف الهدف ، فانه لا يحظى بقبول أو اقرار .

وفى ضوء ما يتميز به اتخاذ القرار من اهمية بالغة فى حياتنا ، فقد صدرت بعض المؤلفات والدراسات الأجنبية لتعالج ديناميات اتخاذه ، وتشرح آثاره ونتائجه ، وذلك بالتطبيق على القرار الأسرى . ومن تلك الدراسات ، هذه الدراسة الرائدة التى نعرض لها الآن ، والتى طالعتنا بها مكتبة ساج Sage للبحث الاجتماعى بلندن فى عام ١٩٨٠ ، وتدور حول « اتخاذ القرار الأسرى » . وليست هذه الدراسة أول عمل يشترك فيه جون سكانزونى Scanzoni وزينوفاتز Szinovacz — مؤلفا الكتاب الحالى — ولكن سبق لهما اصدار كتاب آخر عن « المساومة النوعية » Sexual Bargaining فى عام ١٩٧٢ شرحا فيه نواحى الاتفاق والاختلاف والمساومات بين الذكور والاناث . غير أنه أثار عديدا من التساؤلات على مسرح الفكر السوسيولوجى ، ومن الأمثلة عليها ما يلى :

١ — ماذا يحدث فى عالم الذكور ، الذى لم يحظ بقدر من الاهتمام والدراسة مثلما حظى — ويحظى — عالم الاناث ؟ .

٢ — لماذا لا يوجه الاهتمام لدراسة التغيرات التى تطرأ على أدوار الرجل فى حياته المختلفة : عزبا ، ومتزوجا ، وكهلا ؟ .

٣ ــ ماذا عن العزاب والمطلقين والمنفصلين والأرامل من الذكــور والاناث ، وأدوارهم النوعية وتغيراتها المختلفة ؟ .

٤ ــ كيف تظهر الاختلافات فى دورة الحياة ؟ وكيف تنعكس على الأدوار التى تختلف باختلاف الفروق العمرية ؟ .

٥ ــ الم تحدث تباينات فى الســياق المجتمعى خلال الثمانينيات عن العقدين السابقين ؛ الستينيات والسبعينيات ؟ .

٦ ــ لماذا لا نتوسع فى تناول نظريات تبادل القوة ، والصراع ، فى دراسة الأسرة واتخاذ القرار ؟ .

لقد كانت هذه التساؤلات نقطة البداية لدى المؤلفين للبدء فى وضع هذا الكتاب ــ المعروض الآن ــ حاولا فيه الاجابة عليها بقدر الامكان من خلال صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، وتطبيقه على عينة من المبحوثين .

ولكن قبل العرض التفصيلى ، تحسن الاشارة الى العناصر الرئيسية التى سنعرض لها ، وذلك على النحو التالى :

أولا : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتماماتهما .

ثانيا : استعراض لفصول الكتاب .

ثالثا : النموذج التصورى للدراسة .

رابعا : منهج الدراسة .

خامسا : نتائج الدراسة واستخلاصاتها .

***

اولا : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتماماتهما :

يعد جون سكانزونى عضوا فعالا فى مركز البحوث الأسرية بأمريكا ، وهو أســتاذ العلاقات الأسرية وعلم الاجتمــاع بجــامعة نورث كارولينا ــ جرينسبورو . كما شغل ــ من قبل ــ منصب استاذ علم الاجتماع بجامعة

انديانا — بلومنجتون . وقد سبق له اصدار مؤلفات هامة عن « الأدوار النوعيـة » Sexroles ، و « عـمل المـرأة والصراع بين الزوجين » و « المساومة بين الذكور والاناث » ، و « الأسرة السـوداء فى المجتمع المعاصر » .

اما زميلة سكانزونى فى تاليف الكتاب — موضـع العرض — فهى ماكسيميلان زينوفاتز أستاذة علم الاجتماع بجامعة فلوريدا بأمريكا . ومن بين اهتماماتها الرئيسية دراسـة الأسرة بوجه عام ، والمرأة على وجـه الخصوص ، ودراسة الشيخوخة . ولهذا فقد أصدرت جموعة مؤلفات — تسير فى هذا الاتجاه — عن : « ادارة الصراع — انظرية التطورية للأسرة »، و « الوضع الاجتماعى والمهنى والأسرى للمرأة » ، وكذلك « سوسيولوجيا الشيخوخة » ، والاشتراك مع سكانزونى فى كتاب «المساومة بين الأنواع».

***

ثانيا : استعراض محتويات الكتاب :

يحاول الكتاب صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، ويسعى للتحقق منه فى الواقع الامبريقى . وعلى هذا فقد ضمنه المؤلفان بابين ، خصصا الباب الأول منهما لتوضيح فكرة النموذج وصياغته وعناصره الرئيسية ، على حين كرسا الباب الثانى للدراسة الميدانية المطبقة على سبع وعشرين حالة ، تضم الحالة الواحدة زوجين « ذكر وأنثى يشكلان معا أسرة نووية ».

ويسعى المؤلفان — عبر الباب الأول — نحو هدفين : **الأول** : هدف وصفى وتفسيرى ، وهنا تستعرض الدراسة بالوصف والتفسير التغيرات التى تطرأ على الأدوار النوعية ، فتتسبب بالتالى فى حدوث تغير فى عملية اتخاذ القرار الأسرى . أما الهدف **الثانى** فهو هـدف تحليلى يبغى تحليل طبيعة عملية اتخاذ القرار الأسرى فى الوقت الحاضر .

وعلى هذا فقد تضمن الباب **الأول** خمسة فصول ومقدمة عامة تمهد

لهم . والفصل الأول منها يتناول الأدوار النوعية والقرارات الأسرية ، ويعرض الثانى لمراحل اتخاذ القرار فى داخل الأسرة يناقش الفصل الثالث مواقف الصراع والتفاوض حول اتخاذ القرار . أما الفصل الرابع فانه يعالج أثر القوة فى عملية اتخاذ القرار . ويختتم المؤلفان هذا الباب بالفصل الذى يحاولان فيه سبر أغوار عملية اتخاذ القرار فى الأسرة ، وما يسبقها من ترتيبات سرية فى بعض الأحيان ، واجراءات خفية تمارس دورها فى صياغة هذا القرار بشكل معين ، وتوجيهه وجهة محددة .

والملاحظ أن هذه الفصول الخمسة يجمعها خط فكرى متسق وواضح ، بحيث يسهم كل فصل فى توضيح هذا الخط بشكل معين . ويلفت الباب نظرنا الى أن علماء الاجتماع العائلى فى الوقت الحاضر ، ينطلقون فى دراساتهم للأسرة من نظريات : التفاعلية الرمزية Symbolic interaction والتبادل الاجتماعى Social exchange ، والصراع الاجتماعى Social Conflict وذلك لكى يفهموا العلاقات القائمة بين ديناميات الأسرة والتغيرات المتلاحقة على المجتمع الأكبر .

ولم يقف الكتاب عند حد عرض هذه النظريات والاتجاهات المستخدمة فى دراسة الأسرة ، وانما حاول مؤلفاه صياغة اتجاه جديد يؤلف بينها . ومن ثم نلمس حدود هذا الاتجاه التركيبى Synthesize فيما أطلقا عليه « مدخل المنفعة الذاتية » Subjective utility approach . وهما يوضحان أن هذا المدخل صار معروفا فى الوقت الحالى ، ويكسب أرضا جديدة مع مرور الزمن .

أما الباب **الثانى** من الكتاب ، فهو يعرض تطبيق النموذج على الواقع الامبريقى من خلال دورة الحياة life circle وعلى حالات ممثلة للمراحل العمرية المختلفة ، مع المقارنة بين أزواج مضى على زواجهم عقدان أو ثلاثة عقود من الزمن . ويحوى هذا الباب سبعة فصول وخاتمة ، وكلها تدور حول التعارف واتخاذ القرار فيما قبل الزواج — فى الفصل السادس — أما

الفصل السابع فانه يوضح عملية اتخاذ القرار فى الأسرة حديثة الزواج ، ويركز الفصل الثامن على استعراض اتخاذ القرار بعد الانجاب ووجـود الأطفال فى الأسرة النووية . ويعرض الفصـل التاسع للعلاقة بين الآباء والأبناء المراهقين ، وتأثيرها على اتخاذ القرار وتوجيهه نحو غايات معينة ، وما يحدث فى هذه العملية من تغيرات نتيجة لنمو الأبناء ونضجهم . ويصل الفصل العاشر لتناول مرحلة فى دورة حياة الأزواج ، فى منتصف العمر ، ثم يناقش عملية اتخاذ القرار بين الزوجين فى هذا السن . ويتناول الفصل الحادى عشر مرحلة التقدم فى السن وطبيعة اتخاذ القرار خلالها ، وديناميات هذه العملية ، وتأثير زواج الأبناء وانفصالهم عن الأسرة ، واسـتقلالهم المعيشى ، على الآباء فى هذه المرحلة العمرية المتقدمة من دورة الحياة . واخيرا يستجمع الفصل الثانى عشر جوانب عملية اتخاذ القرار فى الأسرة ومراحل دورة الحياة ، ويربطها بالسياسية الاجتماعية بشـكل عـام ، وما يستتبع ذلك من علاقات جدلية بينهما . وينتهى الكتاب بخاتمة تضـم نتائج الدراسة الميدانية بايجاز ، علاوة على قائمة ببليوجرافية وافية عن الأسرة واتخاذ القرار .

ويقدم هذا الباب الميدانى وصـفا لطريقة فهم عملية اتخاذ القرار وتفسيرها من خلال النموذج التصورى المعد فى الباب الأول . وهنا يتضمن التطبيق الميدانى ثلاثة أوجه رئيسية هى :

١ — الاستخدام الثرى لدراسات الحالة ، والتعمق فيها على نحو يسمح بالتعميم . وقد تبدى ذلك فى تطبيق النموذج على سبع وعشرين حـالة .

٢ — التركيز على الأحداث الهامة فى حياة الحالة ، واستيضاح مدى تأثيرها على اتخاذ القرار ، من خلال تناول دورة حياة حالات الدراسة .

٣ — شمول التطبيق لعديد من الجماعـات العمرية age cohorts : وتوضيح أوجه الخلاف فى عملية اتخاذ القرار ، ودينامياتها بين جماعـات

المسنين والمحدثين ، وبين الآباء وأطفالهم ، وبين الآباء وأبنائهم المراهقين . وتحاول الدراسة الميدانية استجلاء الفروق بين هذه الجماعات فى فترة زمنية محددة ، وفى ضوء المناخ الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى تعيش فيه .

***

ثالثا : النموذج التصورى للدراسة :

تبنى المؤلفان اتجاها نظريا تركيبيا فى دراستهما ، يجمع فى آن واحد بين نظريات التفاعلية الرمزية ، والتبادل الاجتماعى ، والصراع الاجتماعى . وصار هذا الاتجاه التركيبى الجديد معروفا الآن « بمدخل المنفعة الذاتية » ، وخلاصته وجود أعضاء أسرة واحدة ، لديهم مجموعة من العناصر المادية واللامادية ، ويتوقع كل عضو أن يقدمها للآخر ، ويتلقاها منه ، فى صورة تبادلية للأخذ والعطاء على مستوى الأسرة والمجتمع الأكبر . ويعتمد الارتباط بطرف تبادلى فيهما على امكانية الوفاء للطرف الآخر . ولعل تنظيم هذه التوقعات المتبادلة فى شكل نموذج model مقنع ، هو ما يشير الى العناصر التى يتضمنها اتخاذ القرار وقد سعى المؤلفان الى تبيان كيفية فهم اتخاذ القرار ، ومدلوله ، ودراسته ، فى ضوء النموذج المطروح .

ويمكن تلخيص النموذج فى النقاط التالية :

١ ــ البدء بالفاعل الفرد ، لمراعاة العوامل الذاتية الدافعة لسلوكه كالتبادل والقوة ، والوصول الى تحليلات عديدة من أبسط المواقف الى اكثرها تعقيدا ، وذلك على المستوى العام للأفراد والجماعات . ويشكل هذا الاطار جزءا مستمداً من علوم النفس والاجتماع والاقتصاد ، على أساس أن التوجهات الذاتية هى تفضيلات للأهداف أو المصالح المنشودة .

٢ ــ تختلف تفضيلات الرجال والنساء حول ديناميات اتخاذ القرار ، حسب المنافع الذاتية كالميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكاليف ... الخ .

٣ — تحديد بعض أنماط الاستجابة لعناصر ديناميات اتخاذ القرار فى شكل نموذج يطبق على دور الزوجة مثل : رعاية الزوج ، أو العمل لمساعدة الأسرة والزوج فى مهنته ، أو أن تترك الزوجة العاملة عملها اذا كان على حساب راحة الزوج ، أو لا تسلك مسلك الزوج ولا تتبع طريقة لتعلو عليه .

٤ — تطبيق أنماط عديدة للاستجابة — على غرار البند (٣) — على الأدوار الأخرى للزوج والأم والأب ، مع مراعاة التفضيلات التى ترجع الى اختلافات فى الميول والاتجاهات والمنافع والأهداف والمصالح ... الخ .

***

رابعا : منهج الدراسة :

أسلم الاطار التصورى للدراسة الى صياغة نموذج يمكن تطبيقه امبريقيا على عينة البحث ، وقد تبلورت هذه المرحلة فى تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة تضم الحالة الواحدة أسرة نووية . وهنا استخدم المؤلفان دراسة الحالة ، وحددا المقصود بها ، وشروط الاختيار .

وقد استفاد المؤلفان من دراسة الحالة فى استعراض تاريخ الحياة وفقا لتسلسل زمنى يبدأ من الماضى ، ويمر بالحاضر ، وينطلق الى المستقبل . ويتضح الاستخدام المنهجى هنا ، فى وصف جوانب طفولة الحالة ، وعلاقتها بالوالدين والاخوة ، والتاريخ التعليمى والصحى ، والوضع الطبقى ، والممارسات الدينية فى مرحلة التنشئة الاجتماعية ، وعبر مراحل دورة الحياة المختلفة ، وعلى جماعات متباينة .

وتجدر الاشارة الى حصافة الحبكة المنهجية فى اجراء الدراسة ، فقد اعتمد المؤلفان على دراسة الحالة ، وما فيها من أدوات وأساليب منهجية ، وربط علوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا بشكل يثرى الدراسة ويزيدها عمقا . ولهذا يتضح للقارىء على الفور مدى نجاحها فى فهم ديناميات (ماذا

يحدث فعلا) فى علاقات الذكور بالاناث (وبالتالى النوع — الزواج — الأسرة — تربية الأطفال ... الخ) من خلال القاء المزيد من الضوء على الأدوار النوعية من ناحية ، وعملية اتخاذ القرار فى الأسرة من ناحية أخرى .

***

خامسا : نتائج الدراسة :

توصلت دراسة سكانزونى وزميلته الى عديد من النتائج السوسيولوجية القيمة ، نتيجة لاستخدامها منهج دراسة الحالة ، والمقارنات التحليلية لفهم ديناميات اتخاذ القرار . ويمكن أن نوجز هذه النتائج العامة هنا ، تاركين التفاصيل لمن يريد الاستزادة بالرجوع الى الكتاب الأصلى . ومن هذه النتائج ما يلى :

١ — كشفت الدراسة عن اختلافات فى اتخاذ القرار نتيجة للتطبيق الميدانى والمقارنات فى ضوء التنشئة الاجتماعية ، والوضع الطبقى . ويتضح ذلك فى حالة فنسنت وكارول (صص ١٢٧ — ١٢٨) ، حيث نشأت كارول فى أسرة أنثوية دون الأب ، وانخرطت الأم فى أعباء الحياة وأصرت على تعليم ابنتها . ولكن الابنة رسبت وتكرر رسوبها فبحثت عن عمل وتعرفت على زميلها فنسنت الذى نشأ فى ظروف اجتماعية أفضل . فأبوه موظف بالجيش ، وامه ربة بيت ، والأسرة يسودها تقسيم عمل نوعى صارم بين الذكور والاناث . وقد انعكس طابع تنشئة فنسنت على سلوكه مع زوجته كارول ، فكانت ترضخ لمعظم ما يأمرها به ، وما يعرضه عليها .

٢ — اكدت الدراسة أيضا على تأثير نمط التنشئة الاجتماعية ، المتبع فى الأسرة ، على الأبناء (ص ١٣١) وخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين الذكور والاناث ، والتعارف بينهما فيما قبل الزواج .

٣ — يغلب تركز القرار فى يد الأسرة ، حيث تغرس فى أبنائها مجموعة من القيم والمعايير تحدد لهم : اختيار الأصدقاء ، والتعارف والتصادق . علاوة

على ان الأبوين يبديان رأيهما فى الأصدقاء فيحبذان بعضهم ، ويتنكران للبعض الآخر . اذن تنحصر عملية اتخاذ القرار هنا فى يـد الأسرة غالبا (ص ١٣٦) .

٤ ــ أوضحت الدراسة أن السجلات الحكومية تبين وقوع معظم حالات الطلاق ، فيما بعد الزواج بمدة تتراوح بين العامين والثلاثة (*) (ص١٤٧) . ولهذا تكشف الدراسة بعض أسباب وقوع الطلاق بعد الزواج مباشرة ، ومن هذه الأسباب :

(أ) الاختلاف فى نظرة كل من الزوج والزوجة للأدوار النوعية .

(ب) الاختلاف فى النظرة للعوامل المرتبطة بتقسيم العمل فى ضـوء النوع كالتعليم والدخل .

(جـ) اختلاف تقييم الخبرات والتجارب السابقة للأسرة الأصـلية للزوجين ، وبالتالى اختلاف طريقة الحياة لكل منهما .

(د) التجارب السابقة فى اتخاذ القرار ، والتنفيذ الحالى للقرارات التى يتخذونها .

٥ ــ أبانت الدراسة عظم تأثير وجود الأطفال فى الأسرة ، عـلى الآباء فى عملية اتخاذ القرار . وبالمثل يؤثر حجم الأطفال فيها على عملية

(*) نلاحظ هذه الظاهرة أحيانا فى ريف مصر ، ففى قرية التوفيقية بالفيوم تجرى دراسة عن « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » ، وقف خلالها كاتب العرض على ارتفاع معدل الطلاق فى سنى الزواج الأولى . واتضح أن السبب يرجع الى تلهف الزوج الى الانجاب ، فان تأخرت الزوجة طلقها ، علاوة على اعلاء الثقافة السائدة فيها من شأن الانجاب والعزوة والزواج التعددى ، كما تتضاءل تكاليف الزواج ، نظرا لانخفاض المستوى الطبقى فى القرية ، وبالتالى تزداد المرونة فى الزواج والطلاق والنفقة ويقل اللجوء الى المحاكم ، فيتوارى الخوف من قوانينها . ومن ناحية أخرى فان المطلقة سرعان ما تتزوج بآخر بعد العدة مباشرة .

الاتخاذ ، ونوع القرار ، وديناميات ، بشكل يميز أسرة ذات أطفال عن نظيرتها بلا أطفال (صص ١٦٤ — ١٨٢) .

٦ — أكدت الدراسة على أن وجود المراهقين فى الأسرة ، يؤثر تأثيرا كبيرا فى اتخاذ القرار فيها ، فمرحلة المراهقة هى مرحلة الضغوط والعواصف الناجمة عن حرمان المراهقين من المشاركة فى العمل المنتج ، ومن ثم انخراطهم فى فراغ يفرضه عليهم مجتمع صناعى حضرى حديث (ص ١٨٩) .

كما يرجع تأثير المراهقين فى اتخاذ القرار ، الى رفضهم لقيم ومعايير الآباء . وهى قيم ومعايير كانت تصلح للحياة منذ عقدين أو ثلاثة عقود سابقة ، وأصبحت لا تصلح لمراهقى اليوم . ولهذا لا يتوافق الأبناء مع الأنماط السلوكية السائدة ، وانما يواجهونها بالتمرد والرفض ، مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار أسرهم .

٧ — تدل دراسات اتخاذ القرار بين الآباء وأبنائهم المراهقين على التغاضى عن الأدوار النوعية ، وتركز على الأساليب التى يتبعها الآباء لتشكيل القرار واتخاذه فى الأسرة . وتستعرض الدراسة الحالية أربعة أساليب حددها رايس Rice على النحو الآتى :

(أ) أسلوب القرارات الأتوقراطية التى يتخذها الأب للمراهق .
(ب) أسلوب القرارات الديموقراطية التى يتخذها الآباء والأبناء بالشورى بينهم .
(جـ) أسلوب التساهل مع المراهق ، بحيث يتخذ معظم قراراته بنفسه .
(د) الأسلوب الشارد أو الضال erratic ، حيث لا يتوجد نفوذ الأب بشكل نهائى ، فهو نفوذ تسلطى تارة ، وديموقراطى تارة أخرى ، وشارد ضال من ناحية ثالثة وهكذا (صص ١٩٠ — ١٩١) .

ويرى المؤلفان أن أساليب رايس تتشابه مع نظيرها المستخدم فى وصف

عملية اتخاذ القرار فى الأسرة بين الزوج والزوجة — فى الدراسة الحالية — كسيطرة الزوج ، أو سيطرة الزوجة ، أو الشورى بينهما فى اتخاذ قرارتهما الأسرية .

٨ — دلت الدراسة كذلك على أن زواج الأبناء واستقلالهم عن الأسرة ، يحدث فيها عدة **تغيرات** : فى الأعمال اليومية ، والواجبات المنزلية ، والأنشطة المهنية والعائلية الكثيرة ، والانخراط فى وقت الفراغ ومحاولة قتله . وتستعرض الدراسة موقف الرجل والمرأة فى هذا الصدد ، فترى أن المرأة التقليدية تواجه بتضاؤل حجم الأسرة ، وبالتالى تنضاءل حاجاتها ومسئولياتها . أما الرجل التقليدى — من الطبقة الوسطى — فانه ينخرط فى عمله ، وينهمك فى أنشطته المهنية .

ومن ناحية أخرى ، فقد جدد المؤلفان تأكيدهما لصحة الدراسات السابقة التى ذهبت الى أن الأبناء لا يزالون يؤثرون فى اتخاذ القرار فى الأسرة ، حتى بعد زواجهم وانفصالهم عنها .

٩ — حددت الدراسة مؤشرات التقليدية فى اتخاذ القرار فى ضوء تفضيلات الشخص للدور النوعى . فهو شخص تقليدى لو كان يبحث عن المكافآت (ومستعد لقبول الواجبات) التى ترتبط بتقسيم العمل فى المجتمع والبيت ، وترتبط بتنظيمه عن طريق النوع (ذكور — اناث) (ص١٩) .

وتؤكد الدراسة ايضا على أن تزايد السكان قد أدى الى أتجاه الميول والتفضيلات حاليا نحو **اعطاء المرأة** فرصا متزايدة ، ومسئوليات أكبر — فى مكان العمل — بالمقارنة بما سبق . كما تتجه التفضيلات بالمثل نحو **اعطاء الرجل** مسئوليات أكبر ، وفرصا أكثر فى البيت .

١٠ — تصف الدراسة تنوع التفضيلات للدور النوعى بانتشار التعليم . فكلما قضى الانسان سنوات طوالا يتعلم ، كلما تمثل أنماط السلوك المعاصرة ، وحبذ التفضيلات المتساوية . ويستشهد المؤلفان فى

هذا الصدد بدراسة سيدل Sidel عن نساء الطبقة العاملة (١٩٧٨) ، التى أكدت « أن دور المرأة المتزوجة يتمثل فى رعاية بيتها فى المقام الأول ، وهذا ما يحدث دائما . أما لو أنها لم تهمل بيئتها ولا أطفالها ، فمن الصواب تماما أن تخرج الى مجال العمل وتعمل » .

١١ — وفى النهاية يقدم المؤلفان رأيا طريفا (صص ١٩ — ٢٠) هنا مستمدا من دراسة سيكستون Sexton عن المرأة الجامعية (١٩٧٩) ، خلاصته أن كثيرا من الرجال المتعلمين تعليما عاليا ، يريدون امرأة خارقة Super Woman أى امرأة قادرة على اعمال الطهى والنظافة والغسيل والكنس ، والكى وتربية الأطفال ، والمحافظة على الأصدقاء وزيارة المعارف ، علاوة على انخراطها الكلى فى عملها الأصلى طول الوقت وحيدة ، بحيث لا يشد أزرها فيه أى انسان . ولا تخل باحدى الأعباء المذكورة ... ومن النادر أن تجد المرأة رجلا يرغب فى مساعدتها فى أعبائها المنزلية ، أو أعبائها فى العمل . وفى التحليل النهائى لابد من وجود شىء ما للوصول الى احد موقفين ؛ فاما أن تتبع المرأة الرجل وتنصاع له « كامرأة خارقة » ، واما أن تعيش فى حالة عزلة ذاتية مفروضة عليها ، طالما أنها تستمر فى الاضطلاع بأعبائها العديدة .

***

وأخيرا فقد نجح هذا الكتاب فى توضيح ديناميات اتخاذ القرار فى الأسرة الامريكية فى ضوء دورة الحياة مطبقة على سبع وعشرين حالة ، يستعرض هذه الديناميات فى شتى المواقف الاجتماعية ؛ فى الزواج ، والانجاب ، والتعليم ، والعمل ، والأدوار النوعية ، والتعارف وسن الزواج ، والتعامل مع المراهقين ، والتنشئة الاجتماعية ، والاستقلال عن الأسرة ، أو الاستمرار فى المعيشة ، أو الاستمرار معها ، وتأثير الأبناء على اتخاذ القرار فى أسرهم الأصلية بعد الانفصال عنها ... الخ .

وفى ضوء هذه القضايا التى أثارها الكتاب ، تتحدد لنا مدى أهميته ، ولعل أقلها يتمثل فى حضه للدارسين والباحثين لاجراء المزيد من الدراسات عن الأسرة وعن المرأة وأدوارها وتعليمها واشتغالها ، والصراع المترتب على الخروج للعمل ، والخصوبة وتنظيم الأسرة ، ونمط تنشئتها لاطفالها . ومما يدعو للفخار أن مصر تساير هذا التيار العالمى ان لم تكن تسبقه فى هذا المجال .. فقد انبرى مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة لدراسة « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » فى محافظة الفيوم ، تتبع مكتب العمل الدولى ، وشرف عليها الأستاذة الدكتورة عياء شكرى . وهذه الدراسة استجابة سريعة لبذل المزيد من الاهتمام بتناول الأسرة المصرية فى الريف والحضر ، وسوف يظهر التقرير النهائى لها فى القريب باذن الله .



نحو علم اجتماع جديد

تأليف : تشارلز هـ. أندرسون (*)

عرض : د. محمد عبد ربه (**)

يعد كتاب « نحو علم اجتماع جديد » لمؤلفه تشارلز هـ. أندرسون واحدا من أبرز المؤلفات العلمية التى عالجت أوجه القصور فى النظريات المفسرة للواقع الاجتماعى ، وذلك من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية التى صاحبت النظام الرأسمالى فى المجتمع الأمريكى ، وتقديم تفسيرات مقبولة للمشكلات التى تأصلت فى ذلك المجتمع .

وقد ناقش الكتاب اتجاهات كل من كارل ماركس ، وتشارلز رايت ميلز ، و ثورستين فبلن ، وماكس فيبر ، والدور الذى لعبه كل منهم فى التأثير على اتجاهات النظرية فى علم الاجتماع ، وتفسير الواقع الاجتماعى . ثم يعرض لأوجه القصور التى شابت البناء النظرى للاتجاه الوظيفى ، وهو الأمر الذى أبعد ذلك الاتجاه عن نقد أخطاء النظام الرأسمالى . ويضم الكتاب خمسة عشر فصلا .

يحدد المؤلف — فى الفصل الأول — أسس اتجاهه النظرى فى نقاط متدرجة . فيذهب أندرسون الى أن الأفراد — وهم أعضاء فى جماعات صغيرة أو كبيرة — هم المحددون لشكل وطبيعة المجتمع والتاريخ ، والقادرون على تغيير الواقع الاجتماعى والعمليات التاريخية . كما يرى

(*) Charles H. Anderson, Toward A New Sociology, The Dorsey press, Illinois, 8th, 1977.

(**) د. محمد عبد ربه ، مدرس علم الاجتماع . كلية الآداب — بنها . جامعة الزقازيق .

أن الواقع الاجتماعى يعد نتاجا لسلوك فئة من الأفراد تمتلك الجانب الاكبر من الثروات والمزايا المادية ، ويفرض هذا الواقع الاجتماعى ـ بدوره ـ نظاما يحقق استمرارية تميز تلك الفئة : ويحدث الصراع نتيجة لسعى الأفراد للحصول على أكبر قدر من الاحتياجات والمزايا المادية.

ويعد ظهور الاتجاهات النقدية ، ومحاولات التغيير من أجل تحقيق نظام جديد فى مجالات الحياة وأنماط العلاقات بين جماعات المجتمع استجابة طبيعية أزاء فشل الرأسمالية فى تحقيق ما نادت به . فبعد أن حققت الرأسمالية التقدم العلمى والتكنولوجى ، فشلت فى تحقيق الحرية والمساواة بين البشر فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية . فقد اتسم المجتمع الرأسمالى باستخدام أسلوب القهر والقوة والقمع ، وأصبحت فئة قليلة تتحكم فى كافة مجالات الحياة ، من أجل تحقيق أكبر قدر من النفع الخاص بصرف النظر عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية للقطاع الأكبر من المجتمع .

ولقد ظهر الاتجاه الوظيفى كمحاولة لايجاد التطابق بين بيئة المجتمع الانسانى وبين التكوين البيولوجى للكائن الحى . وارتبط هذا الاتجاه ارتباطا منطقيا بالنظام الاقتصادى الراسمالى الذى ينادى بمبدأ الاستقرار والمحافظة على الانساق الاجتماعية القائمة ، دون التفات لمشكلات القطاع الأكبر من فئات المجتمع . ويسعى الاتجاه الوظيفى الى تبرير الأوضاع الراهنة فى المجتمع الرأسمالى .

ومن هذا المنطلق يذهب المؤلف الى نقد أنصار الاتجاه الوظيفى ، فيوجه النقد الى أوجست كونت ، والى هربرت سبنسر الذى أكد قانون البقاء للأصلح ، والى اميل دوركايم الذى رأى أن الحقائق الاجتماعية لا يستطيع الأفراد تغييرها أو تعديلها . ثم يتجه المؤلف الى نقد فرويد ، حيث يذهب الى أن فرويد قام بدراسة أثر الضغوط الاجتماعية والقهر الاجتماعى على القوى النفسية للفرد فقط ، ولم يبد اهتماما بمصادر ذلك القهر فى المجتمع الحديث ، ولم يوضح أثر الخلل الحاد فى توزيع الثروات وحيازة القوة

بين فئات المجتمع الرأسمالى ، فضلا عن اغفاله وتجاهله لانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، وأثرها على القوى الفيزيقية والعقلية للأفراد . ويرى اندرسون أن تصور فرويد المحدود قد قاده الى اختزال مصادر التفكك الاجتماعى فى المجتمع الرأســمالى الى تلك المواجهة بين عدوانية الفرد الفطرية ، وكبت المجتمع لنزعات الفرد وشهواته الغريزية .

وعلى الرغم من سيادة ذلك الاتجاه الوظيفى فقد ظهر بعض العلماء الذين تناولوا بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة للنظام الرأسمالى مثل البطالة ، والفقر ، وانعدام المساواة ، والحروب ، والتمييز العنصرى ... الخ . فلقد أسهم العديد من العلماء — مثل تشارلز رايك ، وثورستين فبلن ، ورايت ميلز ، و جالبريث وغيرهم — فى تحليل الأخطاء والمشــكلات التى صاحبت النظام الصناعى .

وفى نهاية هذا الفصل يوضح الكتاب الأهمية المتزايدة لنمو النظريــة النقدية فى علم الاجتماع ، من اجل البحث فى كيفية توظيف التقدم العلمى لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع .

ويناقش الفصل الثانى موضوع المجتمع والثقافة ، حيث يتناول ما قاله كارل ماركس من أن الجماعات البشرية — بالرغم من أنها — هى صانعة التاريخ والواقع الاجتماعى الا أنها لا تشعر بالرضا التام عن محتويات ذلك الواقع الذى يتضمن شكل وتوزيع الثروة على الجماعات ، وسبل سيطرة الجماعات التى تحوز القوة والثروة على وسائل الانتاج ، ومقدرات المجتمع السياسية .

ويذهب المؤلف الى أنه لا يمكن دراسة الفرد والمجتمع منفصلين ، فالفرد نتاج للمجتمع ، وهــو فى نفس الوقت صـــانع ذلك المجتمع . ومن المؤشرات الهامة لفهم وتفسير الواقع الاجتماعى هى مدى ما تحوزه كل جماعة من قوة ، ومدى تحكمها فى وســائل الانتاج ، ومصادر الثروات وعائداتها .

ثم يتناول المؤلف الاتجاه القائل بتحكم وسيطرة التنظيمات البيروقراطية على المجتمع ، حيث يشير الى اسهام ماكس فيبر الذى أكد أن نجاح التنظيمات يرجع الى قيامها على مجموعة من العلاقات الرئاسية المتدرجة ، والى سيادة العلاقات الرسمية ، واللوائح الصارمة ، والتحديد الدقيق لاختصاصات ومسئوليات كل عامل ، والاستعانة بالخبراء .

ثم يعرض لموقف البيروقراطية فى المجتمع الرأسمالى ، حيث يرى أن الرأسمالية قد استخدمت التنظيم البيروقراطى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، والتحكم فى طاقات العاملين وكبت مواهبهم الابداعية وطاقاتهم الخلاقة . ومن ثم فالتنظيم البيروقراطى يعد أداة تستخدمها الفئة الرأسمالية للتحكم فى مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويناقش المؤلف مفهوم الثقافة وما تتضمنه من معان وتوقعات ومدركات تبدو فى الواقع المادى وفى الظواهر السيكولوجية ، والتى يستوعبها الأفراد من خلال وسائل الاعلام المختلفة . ويتخذ من التوزيع العادل للثروة والفرص بين جماعات المجتمع معيارا للحكم على كفاءة الثقافة للقيام بدورها . ثم يناقش أندرسون مقولة الثقافات الفرعية ، ويرى أن جماعات الثقافات الفرعية لا تمثل تهديدا للثقافة الأصلية أو العامة .

يتناول الفصل الثالث العلاقة بين المجتمع والفرد ، وفيه يعرض المؤلف لملاحظة جونار ميردال من وجود تناقض بين الأدوار العلنية وبين الأدوار الواقعية فى ثقافة المجتمع الأمريكى . ولما كانت المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى تدعم الملكية الخاصة فقط فان حركات التمرد والمناداة بالمساواة والتحرر — فى ضوء تلك المعايير — تعد سلوكا منحرفا يعاقب أفرادها .

ويشير هورفتز و ليبوفتز أن الجماعات التى تعد منحرفة من وجهة نظر الثقافة السائدة ، انما تدافع عن الحقوق المشروعة وتطالب بمقومات النظام الديموقراطى الحقيقى . وان المتعمق فى دراسة لظاهرة الاجرام يجد أنها تنتشر بين الفئات العليا بنسبة أكبر من انتشارها بين الفئات الدنيا .

ثم يعرض المؤلف لظاهرة اللامعارية — أو الأنومى — عند دوركايم الذى يرجع ظاهرة الأنومى الى ضعف المعايير التى تحكم السلوك فى المجتمع الصناعى المعقد وغموضها ، ويؤدى تفكك المعايير الى اغتراب افراد المجتمع . وقد أوضحت الدراسات التى أجريت على المجتمع الأمريكى أن سبب انتشار ظاهرة الاغتراب السلوك الاستبدادى وكبت الحريات الذى يمارسه كبار القادة فى التنظيمات البيروقراطية ، وفشل الأفراد — فى تحقيق ذواتهم من خلال السياق الاجتماعى الذى تحكمه وتسيطر عليه فئة قليلة تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية — يؤدى الى انعزال هؤلاء الأفراد وتمردهم .

يناقش أندرسون فى الفصل الرابع الطبقات فى المجتمع الصناعى ، من خلال استعراض آراء كارل ماركس ، وما يراه اريك فروم من أن كارل ماركس كان يبغى تحرير ارادة الفرد من القيود التى أبعدته عن علاقات الوحدة والتكامل والانسجام مع اعضاء المجتمع ، وتوجيه انتاج السلع المادية لاشباع الحاجات الانسانية وتنمية قدرات الفرد . ولذلك يناقض النظام الراسمالى الذى يوجه الفائض لفائدة فئة قليلة .

واذا كانت ثمة اختلافات حول تفسير وتطبيق نظرية كارل ماركس ، الا أن هناك اتفاقا عاما على أن مبادىء النظام الرأسمالى تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن مظاهر الاغتراب سوف تستمر وتقوى ما لم يحصل الأفراد على حقوق متساوية من جملة الانتاج ، واتاحة الفرصة لابداء الرأى والتعبير ، واشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية .

ويعرض الفصل الخامس لانعدام المساواة الاجتماعية . حيث يسود المجتمع الراسمالى مبدأ انعدام المساواة بين الفئة التى تملك وتتحكم وبين الفئات التى تعمل من أجل توفير ضروريات الحياة . فبالرغم من حصول عمال المجتمعات الأوربية على بعض حقوقهم لجهود نقابات العمال — الا أن ظاهرة انعدام المساواة لا زالت سائدة فى تلك المجتمعات أيضا .

ويتخذ الاتحاد السوفيتى من مدى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى من أداء العمل مقياسا لتحديد أجور العاملين ، وفى الصين يحدد العمال بأنفسهم مستويات الأجور فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى .

خصص المؤلف الفصل السادس لمناقشة موضوع الطبقة الاجتماعية . حيث يعرض للتقسيم الطبقى فى المجتمع الأمريكى ، فيطرح تقسيم ميلز للبناء الطبقى للمجتمع الأمريكى الذى يكشف عن أن حوالى ٤٥٪ من اجمالى القوى العاملة يتضمن فئتى ذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة الجديدة من ذوى المهن التخصصية ، وخريجى الجامعات من القائمين بوظائف الادارة ، وأطلق ميلز على هاتين الفئتين الطبقة الوسطى الجديدة . ولقد أدى انتشار مظاهر انعدام المساواة الاجتماعية — فى المجتمع الرأسمالى الأمريكى — الى انضمام فئة ذوى الياقات البيضاء الى العمال ذوى الياقات الزرقاء ، مكونين معا الطبقة العمالية التى تمثل حوالى ٦٠٪ من اجمالى القوى العاملة فى المجتمع الأمريكى . واذا اتحدت تلك الطبقة العمالية مع مجموعة الفئات المغتربة الأخرى ؛ مثل الأقليات والشباب والفقراء والنساء ؛ فانها تكون كتلة واحدة ذات اتجاهات محددة مضادة للنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى أمريكا .

ويناقش المؤلف فى الفصل السابع العلاقة بين التعليم وظاهرة انعدام المساواة بين الطبقات ، حيث يرى أنه بالرغم من أن التعليم احد العوامل التى تتيح للفرد تحقيق حياة افضل والتمتع بمستوى أرقى ، الا أن هناك حقيقة استاتيكية — تبدو ملامحها واضحة — وهى أن النسق التعليمى فى المجتمع الأمريكى — رغم مظاهر انعدام المساواة — لم يسهم فى خلق المزيد من فرص الحراك الاجتماعى ، وبمعنى آخر لم يقم بدوره المنتظر فى تحقيق حياة افضل للمتعلمين ، حيث يتوقف التحاق الشباب بالجامعات على الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ، الأمر الذى جعل من ضعف المستوى الاقتصادى — لا من ضعف المستوى العلمى — حجر عثرة يحول دون الالتحاق بالجامعة . وقد ترتب على ذلك أن أسر الطبقة الدنيا قنعت

بحصول أبنائها على مؤهلات متوسطة متوافقة فى ذلك مع واقعها الملموس الذى تشعر بعجزها عن تغييره ، وبالتالى تحاول الابتعاد عن الاحساس بمشاعر الاحباط والتمزق .

وتعد ظاهرة انعدام المساواة فى النسق التعليمى داخل المجتمع الأمريكى جزءا من ظاهرة اعم تسود ثقافة ذلك المجتمع ، حيث يبرر ذلك النسق شرعية وعدالة النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى السائد .

ويتناول الفصل الثامن الأحوال الاجتماعية للفقراء فى المجتمع الأمريكى . وتبلغ نسبة الفقراء فى المجتمع الأمريكى حوالى ٢٠٪ من اجمالى السكان . ويواجه الفقراء مشكلات نقص الغذاء ، وسوء الأحوال السكنية ، وانخفاض مستوى التعليم ، واهمال العلاج والرعاية الصحية . ويعمل بعضهم فى وظائف ذات أجور منخفضة ، بينما يعانى البعض الآخر من البطالة ، فضلا عن ضآلة المبالغ المخصصة لمساعدتهم ورعايتهم .

وتتسم طبقة الفقراء — بصفة عامة — بالانسحاب من المجتمع ، وعدم الاكتراث بالأمور السياسية ، وعدم الرغبة فى اقامة علاقات مع الآخرين ، واحتراف جماعات منهم الجريمة نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التى تحيط بهم .

وعادة ما يتسم رد فعل قادة المجتمع الأمريكى بالاستياء والاستنكار ازاء محاولات الفقراء اصلاح أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذى دفع روبرت شيريل الى القول بضرورة اجراء تغيير فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية فى أمريكا لكسر الحدود التى وضعتها الطبقة الرأسمالية .

يتحدث المؤلف فى الفصل التاسع عن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى ، فيشير الى ارتباط البيروقراطية بظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، ثم ارتباطها بالتقدم التكنولوجى لتحقيق المزيد من الانتاج والعائد . ويذهب ميلز الى ان القيادات البيروقراطية فى المؤسسات الرأسمالية الضخمة ،

وفى الأجهزة الحكومية ، وفى الجيش تمثل الطبقة أو الصفوة الحاكمة فى المجتمع الأمريكى . وتحيط تلك القيادات نفسها بمجموعة من المساعدين الأكفاء ، كما تنشأ روابط وثيقة بين الأسر المالكة وبين فئات القيادات العليا للتنظيمات البيروقراطية .

وعلى حين تبلغ نسبة الطبقة الرأسمالية ٥ر٠٪ من اجمالى السكان ، فانها تملك ثلث الثروات الخاصة فى المجتمع الأمريكى ، وبالتالى تتحكم فى كافة مجالات الحياة فى المجتمع ، فهى تؤثر فى تحديد نوعيات وحجم الوظائف والمهن المطلوبة للعمل ، وتحديد مناطق العمل ، ومستويات الأجور ، ونوعيات التخصصات الدراسية والمستويات العلمية المطلوبة ، وفى تقدير القوة الشرائية للمستهلكين واتجاهاتهم .

ويتناول أندرسون فى الفصل العاشر موضوع العمل والحرية ، حيث يعرض لمشكلة وحجم البطالة فى المجتمع الأمريكى . وينتقد أندرسون التقارير الرسمية التى حددت البطالة بنسبة تتراوح ما بين ٥ : ٦ ٪ من اجمالى القوة العاملة ، حيث أن الواقع الفعلى تزيد فيه نسبة البطالة كثيرا عن تلك التقارير ، فهناك مجموعات كبيرة من الطلاب ترغب فى العمل عن اكمال الدراسة ، ونسبة كبيرة من السيدات فى المنازل ترغب فى الالتحاق بالوظائف العامة ، كما أن هناك مجموعات من الرجال — فى منتصف العمر — أصيبت بفقد الثقة فى نفسها بعد تكرار الاحباط .

ويقدر المؤلف حجم البطالة بنحو ٦ر٢٥ ميلون شخص من اجمالى القوى العاملة المقدرة بنحو ١٠٤ مليون شخص . ولا يقتصر تأثير البطالة على فئات العمال ذوى الياقات الزرقاء فقط بل يمتد تأثيرها الى فئات الموظفين ذوى الياقات البيضاء ، والعاملين بالمهن الفنية العليا والمهندسين .

وفى نهاية هذا الفصل يشير المؤلف الى أن استمرار التقدم التكنولوجى وتطور الآلة سيزيد من مظاهر الاغتراب بين الطبقة العمالية ، كما أن معدلات البطالة الحقيقية ستستمر فى الارتفاع بين كافة مستويات القوى العاملة .

ويخصص المؤلف الفصل الحادى عشر للحديث عن موضوع الأقليات العنصرية ، محاولا التعرف على اتجاهات تلك الأقليات نحو ثقافة المجتمع الأمريكى بعد بقائها لعدة اجيال فى الحياة داخل ذلك المجتمع . ثم يتناول بالدراسة والتحليل دور الدين فى تقريب المسافة بين الأقليات وبين الطبقة الراسمالية العليا ، حيث يكشف التاريخ أنه على حين اقامت جماعات البروتستنت — المنحدرة من الجنس الأنجلوسكسونى — الحزب الجمهورى ، أقامت جماعات الكاثوليك واليهود وبعض الأقليات العنصرية الحزب الديموقراطى .

ويرى أندرسون أن تأثير الدين كان ضعيفا بالنسبة لأثر الروابط العنصرية ، حيث اعتبرت جماعات البروتستنت الأنجلو سكسونية أنها الأصل ، وبالتالى توافقت الاهتمامات والمبادىء السياسية مع التمايزات العنصرية لعدة اجيال ، ثم بدأ تأثير الدين يندمج مع تأثير الاعتبارات العنصرية فى مجالات الحياة السياسية ولكن بدرجة ضعيفة .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثانى عشر مشكلة الأمريكيين السود ، من حيث ظروفهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، وتبلغ نسبة الأمريكيين السود حوالى ١١٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة ، يتركزون فى الأحياء المتخلفة (الجيتو) — مع غيرهم من الجماعات العنصرية — ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ولا يحصل الأمريكيون السود على نصيب عادل من الدخل ، ومتوسط الأجر الذي يحصل عليه الرجل الأسود يصل الى نسبة ٦ر. فقط من أجر الرجل الأبيض رغم التكافؤ فى المعايير الموضوعية .

وتشير الدراسات الى أن أهم اتجاهات السود هى الرغبة فى أن يصبحوا جزءا اساسيا من النظام الاقتصادى الأمريكى ، كما يرغبون فى اقامة علاقات ودية وطيبة مع البيض ، هذا فضلا عن المطالبة بالمساواة مع البيض فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية من حيث توزيع الثروة والاحساس بالأمان والحرية والاستقرار ، وهو ما يستنكره الراى العام الأمريكى ،

ويعتبره تحديا وبان الزنوج يطالبون باكثر من اللازم ويتعدون الحدود المعقولة .

وبصفة عامة فان الطبقة الرأسمالية العليا ترى ان من صالحها توافر أعداد كبيرة من الزنوج العاملين فى بعض المهن الشاقة أو المهنية ، وذلك من أجل المحافظة على مستويات الأجور المتواضعة التى يرفضها العمال البيض ، الأمر الذى يحقق هدفين أساسيين للطبقة الرأسمالية :

١ ــ ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .

٢ ــ ايجاد حالة من التصدع داخل صفوف الطبقة العمالية بوجه عام .

ويتساءل أندرسون ــ فى نهاية الفصل ــ عن قدرة حركة المسلمين السود فى احداث تغيير للواقع الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، حيث أنها تقوم على مبادىء العدالة والنقاء والمساواة ، الأمر الذى يسهم فى ظهور مجتمع راسمالى انسانى ، بدلا من النظام الرأسمالى الحالى .

ويناقش الفصل الثالث عشر مشكلة التضخم السكانى وارتباطها بتغيير مفاهيم الأسرة والقيم المتعلقة بها ، مع التركيز على بلاد العالم الثالث نظرا لأن الزيادة الطبيعية فى تلك البلاد تزيد عن مثيلتها فى المجتمعات المتقدمة بمقدار الضعف .

ويرى أندرسون أن من أهم الأسباب التى أدت الى التضخم السكانى بمجتمعات العالم الثالث النظر الى الأطفال باعتبارهم قوة اقتصادية أساسية للأسرة ، وحماية للآباء وعونا لهم فى مواجهة المخاطر . هذا فضلا عن أن مكانة الزوجة تعتمد الى حد كبير على قدرتها على الانجاب وتربية الأبناء وخاصة الذكور منهم . كما يلعب الدين ــ فى تلك المجتمعات ــ دورا هاما فى مقاومة فكرة تنظيم النسل ، وكذلك يحول ضعف امكانيات الأسرة الاقتصادية دون شراء وسائل تحديد النسل . وأخيرا وجود شائعات فى بعض مجتمعات العالم الثالث تقول بان تحديد النسل هو هدف استعمارى لاضعافها .

ويتناول المؤلف فى الفصل الرابع عشر مشكلات دول العالم الثالث ، حيث يذهب الى أنه بعد جلاء الاستعمار تقوم طبقة من أبناء المجتمع بأداء الدور الذى كانت تقوم به الطبقات الرأسمالية الاستعمارية . وعندما تلجأ الحكومات الأجنبية الى استخدام العنف والارهاب فانها فى الواقع تتيح للمستثمر الأجنبى تحقيق أرباح طائلة . فالحكومة الوطنية تواجه مشكلتين بعد الاستقلال **الأولى** تتعلق بالتخلف العلمى والثقافى والصحى والاقتصادى مع زيادة الاحتياجات الانســانية باضــطراد ، **والثانية** تتعلق بكيفية تنمية الطاقات البشرية من أجل رفع المستوى الانتاجى . وحتى تتغلب الحكومات الوطنية على تلك المشكلات فلابد من الاعتماد على الإستثمارات والمدخرات الوطنية بصورة اختيارية أو اجبارية ، مع تقليل الاسراف وترشيد الانفاق ، وتشجيع الرأسمالية النامية على تبنى اتجاهات وطنية .

ويرى أندرسون انه كلما توثقت العلاقة والروابط بين القيادات الوطنية المختلفة وبين الجماهير — من خلال الأسس الديموقراطية الحقيقية — كلما حققت تلك المجتمعات المستقلة أهدافها بدرجة أكبر ، الأمر الذى يمكن قوى الثورة من التغلب على الثورة المضادة .

ويعرض المؤلف فى الفصل الخامس عشر — الأخير — ثلاثة أســئلة طرحها رايت ميلز يجب الاجابة عليها حتى نتعرف على الاتجاه الصحيح والمطلوب لعلم الاجتماع ، وهذه الأسئلة هى :

١ — ما هى مكونات بناء المجتمع ؟ وما شكل العلاقات بين أجزائه ؟ ومقارنة ســمات النظم الاجتماعية من حيث التماثل أو التباين مع أجزاء الأخرى .

٢ — ما هو تاريخ ذلك المجتمع ؟ وما هى العوامل التى أدت الى تغيره ؟

٣ — ما هى أسباب نشأة الجماعة الحاكمة وعوامل استمرارها ؟

وما هى الجماعات التى يتوقع لها قيادة المجتمع ؟ وما هى سمات الجماعات الانسانية التى يتكون منها بناء ذلك المجتمع ؟ .

وفى النهاية ينتقد أندرســـون النظريات الاجتماعية التى تحاول اضفاء الشرعية على الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على مبدأ انعدام المساواة واستخدام القوة . ويرى انه يجب على علم الاجتماع المتخصص ان يتناول بالتحليل والدراسة الآثار الناتجة عن التنظيمات الاجتماعية الظالمة ، وتوضيح الآثار المترتبة على استخدام العنف ، وكبت حرية الانسان .

وتعد تلك اهدافا مثالية ينبغى على علماء الاجتماع أن يســـعوا الى تحقيقها باخلاص ، اذا ما أرادوا تحقيق النفع لمجتمعاتهم بصفة خاصة ، وللمجتمع الانسانى بصفة عامة .

دراسة انثروبولوجية للمارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى (*)

اعداد : فوزى عبد الرحمن اسماعيل

عرض : د. حسن أحمد الخولى (**)

تطالعنا الكتابات الأنثروبولوجية الوفيرة فى مجال دراسة الثقافة بأمثلة تجل عن الحصر فيما يتعلق بتنوع السلوك الانسانى واختلافه من بيئة الى أخرى تبعا للاختلافات الثقافية ، والخصائص البنائية للمجتمع الذى يعيش الناس فى اطاره . كما تطالعنا هذه الكتابات أيضا بأن الانسان يستجيب بطرق ثقافية لمقتضيات البيئة التى يتفاعل معها من أجل التغلب على المشكلات التى تواجهه وقد تهدد بقاءه ، فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة التى يمكن للانسان أن يحقق فى كنفها نوعا من الأمان والاستقرار والتقدم . وغنى عن البيان أن التكيف الانسانى مع البيئة على هذا النحو يتخذ درجات ومستويات مختلفة تدخل فى تحديدها اعتبارات بنائية كثيرة . منها مدى تقليدية الثقافة أو حداثتها ، ومدى تقدم المجتمع أو تخلفه من النواحى الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والعلمية ، ومدى انعزالية المجتمع أو انفتاحه على العالم الخارجى ، .. وهكذا . وثمة كثير من الشواهد

(*) فوزى عبد الرحمن ، « دراسة أنثروبولوجية للمارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى » ، رسالة ماجستير (غير منشورة) اشراف الأستاذة الدكتورة علياء شكرى رئيسة قسم الاجتماع بكلية البنات — جامعة عين شمس (وعاون فى الاشراف د. حسن الخولى) جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(**) مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية البنات — جامعة عين شمس .

على أن الانسان يسلك فى تكيفه مع البيئة (بمعناها الواسع) بطرق تقليدية كلما كانت هناك سطوة لعناصر التراث التقليدى ، وكلما كان المجتمع اكثر تميزا بالعزلة النسبية . وهكذا يواجه الانسان مشكلات الصراع مع المرض بأساليب عديدة تتلاءم والظروف التى يحيا فى ظلها . والصراع مع المرض مسألة انسانية يشترك فيها بنو البشر جميعا أينما كانوا ، ومهما كانت الفروق والاختلافات بينهم من الناحية الثقافية . فهذا لون من السلوك والفكر الأساسى الذى يميز الناس جميعا بحكم اشتراكهم فى وحدة الجنس البشرى . غير أن هناك على الرغم من ذلك أساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة المرض تمثل بدائل مطروحة يتلاءم كل منها مع خصائص الثقافة والبيئة التى يعيش فى اطارهما الانسان .

ومن هنا فان الدراسة التى نعرض لها تركز اهتمامها على الممارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى ، مع التطبيق على احدى القرى كما هو واضح فى العنوان . تقع الدراسة فى مائتين وسبعين صفحة ، وتنقسم الى قسمين رئيسيين يضم كل منهما ثلاثة فصول ، عدا مقدمة ، وقائمة بالمراجع ، وبعض الملاحق .

وفى مقدمة الدراسة يبرز الباحث كيف أن التطور الذى أصابه علم الفولكلور فى مصر فى السنوات الأخيرة ، واحكام مناهجه وأدواته فى العمل الميدانى ، كان حافزا له على المضى فى اجراء هذه الدراسة . اذ أن التسلح بامكانات هذا العلم من شأنه أن يسهم فى القاء الضوء على أساليب حياة الناس وطرق تفكيرهم ازاء كثير من القضايا والموضوعات مع ادراك البعد التاريخى الذى يكشف عن تطور هذه الأساليب وتغيرها تبعا لتغير الظروف المجتمعية . ومن جهة أخرى ، فان الجهود التى تبذل فى مجال توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية فى مصر على المستوى الرسمى الحكومى لا تكفى احتياجات الناس ، وخاصة فى كثير من المجتمعات المحلية الريفية . ونظرا لذلك فان الأمر يفرض بالضرورة وجود نسق طبى غير رسمى يرتمى الناس فى أحضانه كملاذ يلوذون به فى غيبة النسق الطبى الرسمى . ومما يزيد من

جدة المشكلة ، أن التعليم الطبى الرسمي لا يفسح مجالا للاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرض . وهكذا نجد الطبيب مغتربا فى كثير من الأحيان عن دقائق الثقافة الريفية ، وأنماط التفكير فيها ، أونساق القيم ، وطبيعة النظرة للمرض ، وتحديد أسبابه ، وكيفية علاجه . ومن هنا يلاحظ ازدهار الطبى الشعبى ورواجه حيثما يقل وجود النسق الطبى الرسمى وحيثما تتضاءل الخدمات الصحية الرسمية .

ثم يعرض الباحث لمفهومات الدراسة وقضاياها الأساسية فى الفصل الأول . فيتحدث عن مفهوم الطبى الشعبى ، مستفيدا فى ذلك من الكتابات الواردة حول هذا الموضوع . فالمقصود بالطب الشعبى « معتقدات وسلوك الناس نحو المرض ، والأفكار السائدة حوله ، ومسبباته ، وردود الأفعال التى تبدو فى سـلوكهم وتصرفاتهم لمواجهته ، وذلـك خارج نطاق الطب الحديث .. » .

ثم يتحدث فى فقرة أخرى عن الممارسات العلاجية الشعبية . وكيف انها تنقسـم الى نوعين أو فئتين ، أولاهما ذات طبيعة سحرية تركز عـلى استخدام التعاويذ والأحجبة والرقى . وهى تتم فى أغلب الأحيان على يد متخصصين فى هذا النوع من العلاج . أما الفئة الأخرى فانها تضم الممارسات العلاجية ذات الطابع الطبيعى حيث يستخدم فيها بعض المواد كالأعشاب ، والمعادن ، والأجزاء الحيوانية ، .. الخ . وتؤدى هذه الممارسات على يد المعالجين المتخصصين ، كما تؤدى أيضا داخل المنزل بالاعتماد على النفس من خلال الخبرات والمعارف المتوارثة ...

كما يتحدث فى هذا الفصل أيضا عن ممارس العلاج الشعبى فى ثقافات مختلفة . وكذا عن الممارسين العلاجيين الشعبيين فى المجتمع المصرى كما تناولتهم طائفة من الدراسات المصرية التى أجراها باحثون مصريون وشملت تفاصيل حول الحلاق ، والداية ، و « المجبراتى » ، والمعالجون بالكى ، والسحرة ، ... الخ .

ثم يقدم فى الفصل الثانى عرضـــا لمعتقدات العلاج فى بعض الثقافات القديمة والمعاصرة . فيتحدث عن معتقدات العلاج فى **بابل وآشور** ، وكيف اختلطت معتقدات العلاج فى هذه الحضارة بالتنجيم ، كما اختلط الطب بالسحر والعرافة والكهانة . وكان تفسير حدوث المرض يركز على الشيطان الـــذى يتقمص جسم المريض عندما يقترف ذنبا . وكان العلاج يتخذ طابعا يتناسب وهذه الأسباب ، حيث كان يقوم على العزائم والسحر والصلوات لطرد الأرواح الشريرة التى احدثت المرض . وهكذا كان العلاج السحرى على هذا النحو يمارس على يد الكهنة نظرا لارتباطه بالدين ارتباطا واضحا . ومع ذلك فقد كانت هناك ايضا استخدامات علاجية طبيعية عن طـــريق وصفات تستخدم فيها مواد عشبية تجرى عليها بعض التعازيم لاكسابها قوة سحرية .

أما المصريون القدماء فانهم اسهموا اسهاما بارزا فى مجال العلاج . حيث اهتموا بدراسة الأدوية ، وزراعة النباتات الطبية ، وكيفية تجهيز العقاقير النباتية والحيوانية والمعدنية وأسلوب استخلاصها من مصادرها ، وفوائدها فى علاج الأمراض . وتحفل البرديات المختلفة التى تتناول العلاج بالكثير من الوصـــفات الطبية التى تســـتخدم فيها مواد نباتية كالخروع ، واليانسون ، والرمان .. الخ . وكان المرض فى اعتقادهم يرجع الى تأثير الروح الخبيثة . فكان العلاج يتخذ أيضـــا طابعا ســـحريا أيضا الى جانب استخدام المواد والعقاقير الطبية .

وأما فى الثقافة اليونانية ، فقد كانت ممارسات العلاج ممارسات سحرية تختلط فيها العناصر النباتية والحيوانية مع بعض الطقوس السحرية . وكان يقوم بها عادة رجال الدين داخل المعابد حيث كان الناس يعتقدون أن زيارتهم للآلهة سوف تشفيهم من علتهم فى رؤياهم أثناء النوم ، كما ستحدد لهم الدواء المناسب . وقد حقق الطب والعلاج مع ذلك ازدهارا على يـــد أبو قراط ، وديسقوريدس ، وجالينوس . اذ حاول هؤلاء تخليص العلاج وممارساته من الأوهام والمعتقدات التى سادته . وقدم أبو قراط نظريته التى

ما زالت تشكل قوام تفسير بعض الثقافات والجماعات المعاصرة ونظرتها للمرض . وتقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادىء هى مبدأ الحيوية ، ومبدأ الأخلاط ، والمبدأ الطبيعى .

وأما عن معتقدات العلاج فى **الثقافة العربية القديمة** فقد سادت المنطقة العربية فى وقت مبكر بعض المعتقدات حول الأمراض وأسبابها وكيفية الشفاء منها . وكان هناك تخصص فى العلاج من جانب أفراد بعينهم ، حيث كانوا يجيدون استخدام الكى بالنار والحجامة . كما تضمنت معتقداتهم حول المرض وأسبابه ما يتعلق بالأرواح الشريرة ، وتأثير النجوم ، وتأثير التمائم ، والفأل السيىء . كما عرفت أساليب العلاج لديهم الكهانة ، والعرافة . وعرف بينهم زجر الطير ، والسحر ، والشعوذة . وقد شهد الطب ازدهارا على يد أطباء عرب لهم شهرتهم أمثال حنين بن اسحق العبادى ، وأبو بكر الرازى الذى لقب بجالينوس العرب ، وابن سينا ، وابن ميمون ، وابن البيطار ، وكوهين العطار ، وداود الأنطاكى ، والزهراوى ، وغير هؤلاء كثيرون ممن أفردوا مؤلفات فى تصنيف الأدوية والعقاقير ذات الأصل النباتى والحيوانى والمعدنى .

وفى الهند والصين ، لم تكن معتقدات العلاج قديما تختلف كثيرا عن ذلك أيضا . فقد عرفت الحضارة الهندية عقاقير نباتية لعلاج الأمراض ، وعقاقير حيوانية ، الى جانب بعض العمليات الجراحية كالفصد والحجامة . وقد اختلطت هذه الأساليب العلاجية أيضا بالممارسات الدينية التى كان يقوم عليها رجال الدين وخاصة من طائفة البراهمة . أما فى الصين القديمة فكان الطب مزيجا من الشعوذة والفلسفة . ثم تحول الى الطب شعبى بالتجربة ، وباستخدام العقاقير النباتية .

ثم جاء الاسلام ، وأكد الرسول ﷺ فعالية بعض الأساليب والممارسات العلاجية واوصى بها صحابته . ومن ذلك مثلا استخدام الكى ، والحجامة ، والفصد ، والعلاج بالرقى ، واستخدام بعض المواد والعناصر العلاجية النباتية والحيوانية . وقد ظهرت هذه المعانى فى الأحاديث النبوية .

وبعد هذا العرض لبعض ملامح الاعتقاد فى المرض والعلاج لدى الناس فى مختلف الثقافات والحضارات القديمة ، ينتهى الباحث الى أن هناك تشابها وتقاربا بينها حول تفسير أسباب المرض ، وكيفية مواجهته . وفى هذا المجال يشير الى الأفكار الاساسية التى يشترك فيها الناس جميعا على امتداد العالم بحكم اشتراكهم فى وحدة الجنس البشرى كما ذكرنا من قبل . كما ينوه أيضا الى أن مثل هذه الممارسات القديمة انما هى مقدمات للأساليب والممارسات العلاجية التى يقوم عليها الطب الحديث .

ثم يمضى الباحث فى تناول معتقدات العلاج من منظور اثنولوجى معاصر . فيوضح أن هناك فروقا بين الجماعات والثقافات فى النظرة الى الأمراض وتفسير أسبابها وكيفية معالجتها والوقاية منها . وأن الأمر يتعلق بادراك الانسان للكون ، وعلاقته بالكائنات الأخرى وخاصة الكائنات فوق الطبيعة ، فضلا عن معرفته بخصائص البيئة التى يعيش فيها ومكوناتها وعناصرها المختلفة . ويقدم نماذج مختلفة فى هذا المجال من مناطق وثقافات مختلفة على امتداد العالم . وفى هذا المقام يشير الباحث الى النموذج الطبى الاثنولوجى ، والنموذج الطبى الحيوى أو الرسمى ، وكيف أن النموذج الأخير (أى الرسمى) ينظر الى الانسان والى المرض نظرة آلية ميكانيكية بمعزل عن السياق الاجتماعى والثقافى . بينما يقوم النموذج الأول على اعتبارات هامة لها دلالاتها فيما يتعلق بتشكيل نظرة الناس وسلوكهم نحو المرض . ومن هذه الاعتبارات : التسمية التى تطلق على المرض ، والضغوط الاجتماعية التى يعزى اليها التعجيل بحدوثه ، وأنماط التوتر التى تصيب العائلة من جرائه ، ونظرة الآخرين للمريض ، واستجاباتهم وتقديرهم لظروفه المرضية ، والقرارات العلاجية التى يحسن اتخاذها ، والوسائل العلاجية المقترحة ، والمعالجين الذين تسند اليهم مهمة العلاج .

ويستخلص الباحث فى نهاية حديثه حول هذا الموضوع أن النموذج الطبى الاثنولوجى يفسح مجالا للمعالجين الشعبيين ، وأنه يمثل افرازا

متسقا مع خصائص الثقافة ومقتضياتها . ومن ثم فانه يكون مقبولا ويكتب له البقاء جنبا الى جنب مع النموذج الطبى الرسمى الأكاديمى الحديث .

وفى **الفصل الثالث** ، يقدم الباحث عروضا موجزة لنماذج من الدراسات التى أجريت فى مجال الطب الشعبى على المستويين العربى والأجنبى ، سواء انصبت الدراسة أساسا على الموضوع أو تناولته ضمن موضوعات أخرى . فقد عرض لدراسة بلاكمان ــ « **فلاحو مصر العليا** » ، وأشار الى دراستها لممارسات الحمل والميلاد والطفولة ، والأمراض الجلدية ، وعلاج الروماتيزم ، والقائها أضواءا حول بعض المعالجين الشعبيين كالسحرة، ومعالجى العيون . كما عرض لدراسة ليلى الحمامصى عن « **دور الداية فى المجتمع القروى** » ، وكيف أنها تمثل استمرارا للدور التقليدى فى اطار مجتمع آخذ بالتحديث ، وكيف أنها تعمل على تطوير ممارستها حتى تتلاءم مع المجتمع الريفى وتتمكن من البقاء والاستمرار فى أداء دورها الى جانب النسق الطبى الرسمى الحديث ، مع ذكر الأعمال والخدمات التى تقوم بها الداية تجاه النساء خلال فترة ما قبل الولادة ، وأثناء الولادة ، وبعدها ، بالاضافة الى ممارسات السبوع ، وختان البنات .

ثم عرض **لدراسة جامعة المنيا للخدمات الأصيلة فى خمس قرى بمحافظة المنيا** . وكيف أن المعالجين الشعبيين فى هذه القرى أكثر قبولا لدى الأهالى نظرا للاعتبارات الثقافية المحلية ، ولأنهم متاحون دائما عند الحاجة ، فضلا عن نقص الخدمات الطبية الرسمية . وان كان الباحث قد اغفل فى عرضه لهذه الدراسة الاشارة الى أنها لم تتطرق من قريب أو بعيد الى الممارسات العلاجية فى حد ذاتها ، أو الممارسين العلاجيين من حيث خصائصهم وأساليبهم العلاجية . ثم عرض لدراسة نوال المسيرى « **الرعاية الصحية فى الريف المصرى** » وتناولها الموجز لنسقى الرعاية الصحية الرسمى وغير الرسمى فى أربع قرى بمحافظة القليوبية ، حيث تناولت الوحدة الصحية والمشكلات التى تعوق عملها ، ونظرة الأهالى نحوها ، وأسباب اعراضهم عنها . كما تناولت الحلاق ، والداية والقت أضواءا على أدوارهما العلاجية

التقليدية . وقدم الباحث عرضا لدراسة حسن الخولى « **الفروق الريفية — الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى . دراسة اجتماعية على الأولياء والطب الشعبى فى الريف والحضر** » ، فأبرز أن هذه الدراسة قد أفادت من مناهج علم الفولكلور ، وقدمت اسهاما فى تطبيق فكرة الأطلس حيث شمل النطاق الجغرافى لهذه الدراسة الوحدات الريفية والحضرية من عينة اطلس الفولكلور المصرى بمحافظتى الدقهلية والفيوم . كما أشار الى تناول الدراسة للمعالجين الشعبيين فى هذا النطاق الجغرافى المتسع ، وتخصصاتهم ، وأساليبهم العلاجية ، والممارسات العلاجية المنزلية التى يستخدمها الناس العاديون لعلاج بعض الأمراض ، وكيف تتحدد الأولويات والبدائل العلاجية فى ضوء أبعاد معينة كالغنى والفقر ، والمستوى التعليمى ، والطابع الايكولوجى للمجتمع المحلى ، ونوع المرض نفسه .

أما الدراسات التى أجريت خارج المجتمع المصرى ، فقد أشار الباحث الى بعضها مثل دراسة « باسكال جيمس امبيراتو » Imperato حول المعتقدات والممارسات لدى جماعات البمبارى والجماعات الأخرى فى مالى بمنطقة غرب افريقيا . ودراسة فان دير فين Van der Veen للرعاية الصحية الغربية فى منطقة هندية . ودراسة مجموعة بحوث الخدمات الصحية بمعهد التخطيط القومى للتغطية الصحية فى ثلاث مجتمعات بمنطقة شرق البحر المتوسط (شملت مصر ، واليمن الشمالى ، والبحرين) . وأخيرا عرض لدراسة « باربارا بلسبيورى » pillsbury لطقوس الشهر بين سيدات الصين بعد الولادة وأثرها على صحة النساء والأطفال .

وينهى الباحث عرضه لهذه الدراسات باستنتاجات واستخلاصات نظرية ومنهجية ، حيث وضع يده على جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات بعضها وبعض ، وتطور المنهج فيما يتعلق بتناول موضوع الطب الشعبى وخاصة عبر نطاقات مكانية متسعة ، مع الافادة من امكانات علم الفولكلور فى اقامة تعاون بين هذا العلم وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى فى مجال دراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية .

وأما **الفصل الرابع** فقد قدم فيه الباحث مدخلا لدراسته الميدانية ، حيث تحدث عن المجال الجغرافى لدراسة واختياره لقرية « الجفادون » مركز الفشن بمحافظة بني سويف . وقد نوه الى انه قد اعتمد في اختياره لهذه القرية ، وفى الاجراءات المنهجية التى اتبعها فى جمع المادة الميدانية ، وفى اختيار عينة من أسر القرية للدراسة الأنثروبولوجية ، اعتمد فى هذا كله على البحث الذى اشرفت عليه الدكتوره علياء شكرى وموضوعه دراسة انثروبولوجية متعمقة لديناميات تنظيم الأسرة بقريتين من قرى مشروع السكان والتنمية . وهو مشروع للبحث تم فى اطار تقويم مشروع السكان والتنمية ، واجرى فى قريتين كانت احداهما قرية الجفادون مجال دراستنا هذه . فقد كان الباحث عضوا بفريق البحث الميدانى بهذه القرية . يعرض الباحث فى هذا الفصل كيفية اختيار الأسر العشر التى شملتها الدراسة ، كما يعرض للأمراض التى يدور حولها البحث فى هذه الأسر بالاضافة الى المجتمع المحلى والمنطقة المحيطة به . فقد اختار عشرة أمراض هى : تأخر الحمل ، والحصبة ، واسهال الأطفال ، والتهاب العيون ، وأمراض الأذن ، والروماتيزم وآلام المفاصل ، وأمراض الجلد ، والضعف العام للكبار ، وكسور العظام ، ولسع العقرب وعضة الثعبان . مع تقديم مبررات لاختيار هذه الأمراض .

وفى **الفصل الخامس** ، يتناول الملامح العامة لمجتمع الدراسة ، فيعرض للموقع الجغرافى لقرية الجفادون على مسافة ١٨٠ كيلو مترا من القاهرة فى اتجاه الجنوب حيث تقع جنوب بنى سويف . ويبلغ عدد سكانها وتوابعها ٦٢٢٧ نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ . كما يقدم لمحة تاريخية عن القرية وتوابعها ، وخصائص الموقع الجغرافي وما يتميز به من عزلة مكانية ، كما يتحدث عن التركيب السكانى والديموجرافى للقرية ، والطابع الثقافى التقليدي الذي يميزها ، والمؤسسات الموجودة بها ، والمعالجين الشعبيين واضرحة الأولياء بالمنطقة المجاورة .

وفي **الفصل السادس والأخير** يتناول الممارسات الطبية الشعبية فى

القرية ، فيتحدث عن المعالجين الشعبيين ، كالمجبراتى ، والداية ، والشيخ (الساحر) ، وحلاق الصحة . وفى تناوله لكل منهم يوضح لمحة عن خصائصه الشخصية والاجتماعية ، وكيفية اكتسابه خبرة العلاج ، وكيفية أدائه للعلاج ، والجمهور الذى يتردد عليه ، وكيفية تقاضيه للأجر .

ثم يتحدث الباحث عن الممارسات العلاجية الشعبية التى نتبع فى القرية حيال الأمراض العشرة التى ذكرناها سابقا ، مع الاستشهاد فى ذلك بالأسر العشر التى اشرنا اليها . وجدير بالذكر أن الباحث لم يقتصر فى دراسته على هذه الأسر فقط وانما اتخذ من القرية برمتها وكذا من المنطقة المحيطة بها مجالا للملاحظة الميدانية .

ويمكن اجمال نتائج الدراسة بوجه عام فيما يلى :

١ — أن المعتقدات الشعبية السائدة بالقرية حول الأمراض وكيفية علاجها ، تضافرت لايجادها عوامل تاريخية واجتماعية ، كما ساعد على وجودها واستمرارها الطابع الايكولوجى والعزلة الفيزيقية ، وانتشار الأمية ، ونقص الخدمات الطبية الرسمية .

٢ — أفرزت هذه العوامل الثقافية مجموعة من المعالجين الشعبيين تولوا مهمة الترويج للعديد من المعانى حول المرض واسبابه بما يكفل لهم هم أنفسهم ضمان الاستمرار فى أداء وظائفهم العلاجية التقليدية .

٣ — يروج بعض أفراد مجتمع الدراسة حكايات حول مهارة المعالجين الشعبيين ، وكيف انهم قد اكتسبوا هذه المهارات من مصادر فوق طبيعية . ويؤدي هذا بدوره الى زيادة الاقبال على هؤلاء المعالجين والانصراف عن الوحدة الصحية . اذ ان احدا من العاملين بالوحدة لا يستطيع أن يواجه مثل هذه الأمراض التى يعالجها الممارسون الشعبيون ذوو المواهب والقدرات الخاصة .

٤ — ما زالت الداية تستقطب معظم حالات الولادة فى مجتمع الدراسة

نظرا للثقة فيها وفى مقدرتها ومهارتها فى التوليد . ومما يدعم دورها بالقرية أن هناك اعتقادا مؤداه أن النسق الطبى الرسمى متمثلا فى الوحدة الصحية لا يتدخل فى الولادة الا اذا كانت متعسرة وفى حالة خطيرة . ومن ثم فانهم يتشاءمون منها فى هذا المجال . يضاف الى ذلك أن كثيرين من الأهالى لا يثقون كثيرا فى مهارة المولدات الحكوميات بالوحدة الصحية . خاصة وأنهن لا يمارسن الطقوس الهامة التى تقوم بها الداية وخاصة فى مرحلة ما بعد الولادة ، والسبوع .

٥ – أصبح الحلاق لا يقتصر فى أدواره على تلك الأدوار التقليدية ، وانما زاد عليها فى الوقت الحاضر أشياء جديدة فى مجال العلاج ، كاعطاء الحقن ، وطهارة الأولاد ، ومداواة بعض الجروح .

٦ – لم تظهر الدراسة دورا واضحا للزار فى مواجهة بعض الأمراض بمجتمع الدراسة .

٧ – كشفت الدراسة عن وجود فروق فى بعض ممارسات العلاج الشعبى بين منطقة الصحراء المحيطة بالقرية وبين الجزء الزراعى . وهكذا يتضح أن عناصر التراث الشعبى المتصلة بالأمراض والتداوى منها نبت بيئتها . أو نبت يتلاءم وطبيعة البيئة التى نبتت فيها . وتتفق الدراسة فى هذا المجال مع دراسة حسن الخولى حيث انتهى الى أن الممارسات العلاجية تتحدد وفقا للطابع الايكولوجى وخصائص البيئة المحلية .

٨ – لوحظ أن النساء أكثر ترددا على المعالجين الشعبيين . وخاصة فيما يتعلق بالأمور الخاصة بوفيات الأطفال الرضع ، وحالات العقم . ويمكن أن يكون وراء ذلك عوامل ثقافية حيث تتحمل المرأة فى الغالب مسئولية تأخر الحمل أو وفاة الأطفال .

٩ – لا تزال بعض الممارسات العلاجية تستخدم حتى الآن بالمنطقة

الصحراوية ، كالكى والخرت لمعالجة الروماتيزم والأسهال مثلا .
ولكن هذه الأساليب اختفت فى الوقت الحاضر من المنطقة الزراعية بعد
أن كانت موجودة بها أيضا . منذ عشر سنوات . ويوضح ذلك أن
عناصر العلاج الشعبى تشهد تغيرا بدورها تبعا لتغير الظروف العامة
للمجتمع المحلى .

وبعد ، فان هذه الدراسة قد ألقت بعض الضوء على الممارسات
العلاجية الشعبية فى احدى القرى التقليدية بمنطقة مصر الوسطى . ولو
اطلعنا على التفاصيل الواردة بها لأدركنا كيف أن هناك المزيد من الشواهد
الواقعية التى تدعم القول بأن الطب الشعبى يوجد دائما فى صراع مع
الطب الرسمى . وأن الغلبة تكتب لأيهما على الآخر بقدر ما تتميز الثقافة
بالمرونة ، والقابلية للتغير ، واستقبال العناصر الجديدة . فطالما أن
المجتمع المحلى يتميز بالثقافة التقليدية ، وسطوة التراث ، والعزلة الفيزيقية
النسبية ، فسوف يبقى الطب الشعبى مزدهرا وفى وضع قوى . خاصة
وأن النسق الطبى الرسمى لا يفرض وجوده بشكل قوى يضمن امكانية
الصمود خلال هذه المواجهة على أرض الواقع .

وقد يبدو للبعض أن النتائج التى يمكن أن تنتهى اليها دراسة كهذه فى
مجال الممارسات العلاجية الشعبية المستخدمة فى قرية من القرى قد لا تختلف
كثيرا مع نتائج دراسات اخرى فى هذا المجال ، حيث أجريت دراسات مماثلة
فى قرى اخرى . ولكن فى حقيقته ليس هكذا ببساطة . فلكل مجتمع — وحتى
على المستوى المحلى — ظروفه الخاصة التى تميزه عن غيره من المجتمعات .
وفى ضوء هذه الخصوصية توجد بعض الفروق والاختلافات بين المجتمعات
المحلية بعضها وبعض فى مختلف أشكال السلوك وفى مختلف المواقف .
ولعل الأمر هكذا يدعو الى ضرورة السعى نحو اتخاذ الخطوات الاجرائية
الكفيلة بضمان عمل اطلس فولكلور مصرى متخصص . يعنى انجاز أطلس
فولكلور يوضح توزيعات عناصر الطب الشعبى على مختلف أقاليم المجتمع
المصرى مثلا . وآخر يوضح توزيعات هذه العناصر الشعبية فى مجال

الأولياء ، أو السحر ، أو بعض جوانب دورة الحياة كالميلاد ، أو الزواج ، أو الموت ، .. وهكذا . لقد توفرت لدينا الأساسيات اللازمة لتنفيذ هـذا الأطلس . ومنها اختيار العينة القومية للوحدات الريفية والحضرية ، ودليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى فى مجال العادات والتقاليد الشعبية (عادات دورة الحياة) ، وفى مجال المعتقدات الشعبية . **اننى أوجه الدعوة هنا الى البدء فى اعداد خطة شاملة لانجاز هذا الأطلس كواجب علمى وقومى هام** . بحيث تتضمن هذه الخطة ما يتعلق **بالباحثين أو الجامعين** ، من حيث خصائصهم ، ومواصفاتهم ، وكيفية اختيارهم ، وكيفية تدريبهم ، .. الخ . وما يتعلق بعناصر التراث التى يبدأ جمعها ، أو بمعنى آخر **تحديد الأولويات** فى عملية الجمع فى ضوء عوامل التغير المتزايدة وخشية أن يفوت الأوان ويصعب فيما بعد متابعة عناصر شعبية معينة وجمعها . وما يتعلق بأسلوب الجمع **وكيفية الاشراف والمتابعة** ، والمسئولية أو الاضطلاع بالقيام عـلى هـذا المشروع الكبير من جانب بعض مراكـز البحث العلمى الاجتمـاعى والجامعات ، **والميزانية اللازمة** ، ... الخ .

وليس هذا من قبيل الترف . فهناك كثير من الدول المتقدمة التى انجزت فعلا أطالس فولكلورية مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية . وغنى عن البيان أن التخطيط للتغيير ، وبرامج التنمية الشاملة أشـد ما تكون حاجة الى الافادة من هذه الأطالس الفولكلورية المتخصصة اذا كان للأمور أن توضع فى نصابها الصحيح ، واذا كان هناك عزم صادق على النهوض بهذا الوطن والأخذ بيده لتجاوز عوامل ومظاهر التخلف .

القسم الثالث

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب .

ثانيا : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت خلال العام الأكاديمى .

١ — مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ، ٨ — ١١ أبريل ١٩٨٤ .

٢ — سمنار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ، ٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

٣ — المرأة وعقد التنمية الصناعية فى افريقيا ، المؤتمر التحضيرى ، أديس أبابا ٦ — ٨ فبراير ١٩٨٤ .

٤ — المؤتمر الاقليمى الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ، ١٢ — ١٤ مارس ١٩٨٤ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٤/٨٣ .

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب :

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى فى الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارىء لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — أن يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع ، وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى أن يزيد حجم المقال — بأى حال من الأحوال على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ — تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة أجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم الملخص على ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ — يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه

الشخصى ، واهتماماته العلمية . أما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (بدون ذكر المؤلف أو اية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ — تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ؛ حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ — فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (—) ، يوضح —

٨ — يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فترد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل اصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ — أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا أن مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبل أن يعرف موقف مقاله من النشر .

مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى

الكويت ٨ ــ ١١ ابريل ١٩٨٤ (*)

دعت الى هذا المؤتمر جامعة الكويت ، وعقد فى الفترة المذكورة تحت رعاية وزير التربية الكويتى الرئيس الأعلى لجامعة الكويت .

واضطلع بمهمة الاعداد له لجنة مكونة من السادة الدكتور محمد الحداد رئيس القسم ، والأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد أمين المؤتمر والدكتور ابراهيم عيسى عثمان والدكتور خلدون النقيب المقررين العامين للمؤتمر .

وشارك فى أعمال المؤتمر بصفة أعضاء حوالى ٦٠ عضوا يمثلون ثلاثة عشر بلدا عربيا : الكويت ومصر والبحرين والسودان وقطر والامارات العربية المتحدة وسوريا وتونس والمغرب والأردن والعراق ولبنان وليبيا .

وامتدت جلسات المؤتمر على مدى سبع جلسات نوقش فيها ثلاثة وعشرون بحثا ودراسة غطت على وجه التقريب الميادين التالية :

١ ــ علم اجتماع التنمية وقضاياه فى الوطن العربى .

٢ ــ الاتجاهات والمشكلات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع العربى .

٣ ــ دراسات قطرية لوضع علم الاجتماع فى عدد من الدول العربية .

٤ ــ انثروبولوجيا المجتمعات العربية والانثروبولوجيا (كعلم) فى المجتمعات العربية .

(*) كتب هذا العرض الدكتور محمد الجوهرى .

٥ — دراسة بعض المشكلات الاجتماعية العربية .

٦ — بعض علوم الاجتماع الخاصة فى الوطن العربى : كعلم الاجتماع العائلى ، والحضرى ، والتربوى .. الخ .

وقد أثمرت جلسات المؤتمر حصيلة ثرية من الحوار الفكرى ، واللقاءات الشخصية على هامش المؤتمر ، والحوار المثمر حول احياء وتجديد تنظيم قومى عربى يجمع المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد رقعة الوطن العربى . كما شدد المؤتمر على قضية التزام عالم الاجتماع العربى بقضايا مجتمعه والوعى بمشكلاته على الصعيدين القومى والقطرى .

واتضحت تلك الاتجاهات وغيرها فى توصيات المؤتمر التى ننشرها فيما يلى مع ديباجتها لتكمل الفائدة من عرض أخبار هذا المؤتمر :

التقرير الختامى عن مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى

ادراكا من المشاركين فى المؤتمر لمخاطر القضايا والمشاكل التى تهدد كيان الأمة العربية ، التى تتمثل فى غرس بذور التفرقة والتجزئة ، وتكريس التخلف ، وهدر الامكانات ، والغزو الامبريالى والصهيونى الاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى والحضارى ، والاستغلال والتفاوت ..

واقتناعا بما تمتلكه الأمة العربية من قدرات وطاقات كفيلة بالتصدى لهذه الأخطار ، وتحقيق تنمية مستقلة تنطلق من الاعتماد على الذات ..

وارتباطا بالمواثيق العربية التى أكدت هذه المخاطر الخارجية ، كميثاق العمل الاقتصادى العربى المشترك الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب ، والميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الذى أقرته اللجنة المنبثقة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ..

وايمانا من المشاركين بضرورة الوحدة فى مواجهة التجزئة ، والاستقلال والتحرر ردا على التبعية ، وترشيد توظيف الموارد والحيلولة دون هدرها ، والاسهام الحضارى ردا على تشويه الخصوصية الحضارية ، وترسيخ العدالة الاجتماعية ..

فان مسئوليات علماء الاجتماع وباحثيه يجب ان تنصب على رصد وتفسير وتحليل واقع القضايا والمشاكل الجوهرية التى يعانى منها الوطن العربى ..

ومن المسلم به أن تحقيق أهداف الأمة العربية فى التقدم والرفاهية والاستقلال والوحدة والخلاص من التبعية وتحرير الأراضى المحتلة وتحقيق حرية وكرامة الانسان العربى يتطلب اجراء بحوث حول :

١ — الجذور التاريخية للتخلف وعوامل نشأته وأسباب استمراره .

٢ — الأبنية الاجتماعية للبلدان العربية وآليات حركتها .

٣ — واقع خطط التنمية فى الاقطار العربية من حيث مكوناتها الاجتماعية — الاقتصادية ، وعوامل نجاحها أو فشلها ، وخاصة فيما يتصل بمدى تلبيتها للحاجات الأساسية للمجتمعات العربية .

٤ — دراسة أشكال التفاوت الاجتماعى فى الوطن العربى والآثار التى تترتب عليه .

٥ — دراسة أشكال التنظيمات الاجتماعية القائمة ومدى تحقيقها للتكامل العربى فضلا عن القيم وانماط السلوك التى اثبتت فاعليتها والتى يمكن توظيفها فى انجاح التنمية وتحقيق التقدم .

٦ — اشكال الغزو الفكرى وأساليبه ..

تكشف النظرة النقدية أن مساهمة علم الاجتماع فى معالجة القضايا

الجوهرية فى الوطن العربى ، وفهم المشكلات الحقيقية التى يعانى منها الانسان العربى محدوده .

ومن أبرز المجالات التى تبدو فيها محدودية تلك المساهمة ما يبدو فى قضية التنمية . ومن الواضح أن تعامل علماء الاجتماع مع اشكالية التنمية يبرز اتجاهين نظريين ومنهجيين يدوران حول المفاضلة بين خصوصية العلم وعموميته ، بين الابداع الفكرى والنقل الحرفى ، بين التبعية المعرفية والتحرر ، بين الجوهرى والثانوى ..

هذا ويتطلب الموقف فى علم الاجتماع بالوطن العربى ، ضرورة القراءة النقدية لنظريات علم الاجتماع ، وتشجيع الممارسات النظرية المتحررة ، كطريق لارساء دعائم مدرســة متميزة لعلم الاجتماع تعبر عن خصوصية الواقع العربى ، فى اطار علاقتها بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشرى ، وتتوجه نحو المساهمة الفعالة فى خدمة القضايا العربية الأساسية ..

ان الابعاد المختلفة للحقيقة الاجتماعية ذات ارتباط عضوى بحقائق السياسية والاقتصــاد ، والتاريخ ، والصراع الايديولوجى ، والســياق التكنولوجى ، ومراكز القوى العالمية مما يستتبع بالضررة التأكيد على التداخل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

ولا جدال فى أن اغتراب العلم عن قضايا الواقع المعاش يجعله عديم الجدوى فى عمليات التنمية ، كما أن اغتراب العالم عن مادة بحثه يجعله يقف مكتوف الأيدى عن الاسهام بجهوده العلمية فى ســبيل المجتمع الذى ينتمى اليه .

واما على المستوى المنهجى ، فان الأمر يتطلب جهوداً جماعية مكثفة لتطوير أساليب البحث وابتداع أدواته وفقا لما يقتضيه الواقع العربى .. ولتحقيق ما تقدم من أهداف يوصى المؤتمر بما يلى :

١ ــ اقامة تنظيم قومى لعلماء الاجتماع بالوطن العربى يوحد كافة

الجهود المحمودة التى بذلت فى هذا الاتجاه يكون مقره الدائم دولة الكويت ، وشكل لجنة تحضيرية من خمسة أشخاص لاقامة هذا التنظيم ومتابعته .

٢ ـــ وضع ميثاق مهنى أخلاقى يلتزم به المشتغلون بعلم الاجتماع فى الوطن العربى . وينبثق من الالتزام بقضايا الانســان العربى والتقيد بالأعراف العلمية .

٣ ـــ انشاء مركز عربى لاجراء البحوث الاجتماعية القومية وتنسيق ودعم البحوث القطرية .

٤ ـــ التأكيد على حرية البحث العلمى ، وحريــة الفكر والانطلاق المبدع .

٥ ـــ مناشدة الأجهزة والهيئات المسئولة توفير كافة المعلومات وكذلك البيانات الاحصائية للمشتغلين بعلم الاجتماع فى الوطن العربى .

٦ ـــ مقاومة الغزو السياسى والثقافى الامبريالى والصهيونى للوطن العربى باستراتيجية عربية شاملة واضحة المعالم ترصد لها الامكانيات المالية اللازمة .

٧ ـــ نشر أعمال المؤتمر والمؤتمرات القادمة فى كتاب سنــوى لعلم الاجتماع فى الوطن العربى .

٨ ـــ اصدار مجلة علمية عربية لنشر بحوث ودراسات علماء الاجتماع العرب .

٩ ـــ تطوير برامج تدريس علم الاجتماع فى الجامعات العربية بحيث ترتبط بحاجات التقدم الاجتماعى فى كل قطر ، وعلى مستوى الوطن العربى بوجه عام ، كما ترتبط بالتطورات الحديثة فى ميدان هذا العلم على المستوى العالمى .

١٠ — التاكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى من ناحية ، وبينها وبين المؤسسات الانتاجية من ناحية أخرى .

١١ — التاكيد على توثيق الصلة بين العلوم الاجتماعية بحكم اهتمامها بحقيقة واحدة هى الحقيقة الاجتماعية .

١٢ — المبادرة الى عقد مؤتمرات وندوات ذات موضوعات محددة .

١٣ — اعتبار انعقاد هذا المؤتمر بجامعة الكويت فى الفترة من ٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ بمثابة دورته الأولى على أن تعقد دورته التالية فى صيف عام ١٩٨٥ بمدينة الاسكندرية بالتعاون بين جامعة الكويت وغيرها من الجامعات العربية .

ملاحظات حول المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

بقلم الدكتور
احمد ابراهيم خضر (*)

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التى عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ انشائه فى عام ١٩٦٠ (١) تحت اشراف موريس جانوتز M. Ganowitz رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس C. Maskas استاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة (٢)

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتى عضو يمثلون أربع عشرة دولة هى الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وايطاليا وهولندا واسرائيل والدانمرك وشيلى ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج ، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاة البحرية والاكاديميات العسكرية بفروعها المختلفة وممثلين عن هيئة الأركان ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو — ولاية الينوى فى Palmer house فى الفترة من ٢١ — ٢٣ اكتوبر ١٩٨٣ .

(٢) راجع نشأة وتطور هذا السمنار فى كتابنا علم الاجتماع العسكرى . التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية . دار المعارف ١٩٨٠ ص ٤٥ — ٤٧ .

البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيوش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكرى الأمريكى وممثلين عن لجنة المسرحين الامريكين وعن اللجنة الاستشارية لشؤون المراة فى القوات المسلحة وممثلين عن مركز بحـوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس الأمريكية والارشـيف والمحفوظات الامريكية . وقد سـاهم كل هؤلاء فى نشـاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم .

وبالاضافة الى مشاركة أساتذة الجامعات فى الدول التى ساهمت فى المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألمانى بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفـراد التطبيقى بكندا ومركـز بحوث علم الاجتماع العسـكرى بفرنسـا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلى .

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمنار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية . هـذا وقد دعا المؤتمر الأسـتاذ لايزفنج هورتز Horwitz أستاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة رتجرز Rutgers ليتحدث فى محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣ .

كان الموضوع الأساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى . ورغم قصر الفترة التى انعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التى تقدم بها الأعضاء وفيما يلى خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر :

أولا : لـم يكن أمرا مفاجئا لنـا تراس موشـية ليزاك M. Lissak أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية باسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشـة نتائج الخبرة الأوربية فى قضايا علاقة الجيش بالمجتمع . فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة فى ميدان علم الاجتماع العسكرى ولاسرائيل ذاتها وضع خاص فى قضية علاقة الجيش بالمجتمع . لكنه على اية حال مؤشر جديد آخر يؤكد

دور اسرائيل فى مجالات مازالت مصر تتلمس طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التى تسببت فى تخلفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمى لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما . وتناولت بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية فى دور السلاح النووى فى العلاقات المدنية العسكرية وعن فهم الألمان وتقييمهم للتقاليد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسرة العسكرية . أما الخبرة الفرنسية فقد حللت فى ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديموجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية . كما تناولت الخبرة البلجيكية مشاكل ومداخل القوة البشرية أما الخبرة النرويجية فقد عرضت فى ضوء أزمات حلف شمال الأطلنطى وحللت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكى — توماس على الجيش اليونانى وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهنى فى حين ركزت الخبرة الايطالية على المؤسسات الممثلة للعسكريين عرضا وتحليلا .

ثانيا : لاحظنا فى هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية فى علم الاجتماع العسكرى . ولم يكن غريبا علينا أن نرى الجيش اليونانى يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكى ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد ترأس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكرى الأولى ميشيل مارتن الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا وبجامعة شيكاغو فى ذات الوقت . وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم الى هذه الحلقة فى الآثار السوسيولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة العسكرية والانفاق العسكرى . أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول اعادة تعريف الحالة العسكرية وايديولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش فى تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعى وبالدولة . وجدير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك فى مناقشات هذه الحلقة .

ثالثا : ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومى فعقدت ثلاثة حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالى :

الحلقة الأولى : كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة فى علاقته بالتفاعل الانسانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت فى هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية فى هذا الصدد .

الحلقة الثانية : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية وبالانجاز القتالى والاعداد للسلم . وتناولت الموضوع من زوايته التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية فى حلف شمال الأطلنطى واعتبرت الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد نموذجا لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا .

الحلقة الثالثة : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ — ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى فى الحربين العالميتين الماضتين وعلاقة ذلك بتماسك وكفاءة القوات المحاربة . كما عرضت أيضا التجربتين الفرنسية والفيتنامية فى هذا الصدد .

رابعا : يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى فى هذه الأيام ولذلك لم يكن غريبا أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية ولكثرة عدد البحوث المقدمة فيها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين فى مناقشتها وكان طبيعيا أن نلاحظ أيضا هذا الدور النشط الذى لعبته الاستاذتين المتخصصتين فى الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal وكانت الأخيرة قد كلفت فى وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضوع .. ونانسى جولدمان هى استاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهى أستاذة الاجتماع أيضا بجامعة ميرلاند . ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة فى القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى :

١ — طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس الحلقة الأولى موضوع العوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة فى القوات المسلحة الأمريكية وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وكيانها الاجتماعى والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها القتالى وآثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المدنية عند التسريح .

٢ — ترأست نانسى جولدمان الحلقة الثانية التى دارت حول دور المرأة فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت الضائع للمرأة — الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة .. درجة رضاء المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية — بحوث حول خريجات أكاديمية حرس الشواطىء — المكانة الصحية والصحة العقلية للمرأة) .

٣ — ترأست الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف والمحفوظات الأمريكية وقد قدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة فى الجيش الأمريكى المعاصر .. كما تناولت بحوث هذه الحلقة اتجاهات الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة على صغار الضباط منهن وأخيرا دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل العسكرى والمدنى عند المرأة .

خامسا : لاحظنا وكأن هناك تبادلا فى المواقع بين تشارلز موسكس ودافيد سيجال اذ ترأس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة الوطنية وترأس الأخير حلقة خاصة عن قوات حفظ السلام الدولية التى هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس (١) وبسؤال الدكتور دافيد سيجال

---

(١) انظر موسكس وعلم اجتماع قوات حفظ السلام الدولية فى كتابنا المشار اليه ص ٤٣ ، ٦٦ — ٧٠ .

عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام قديم لكنه فى هذه المرة ركز بعضا من بحوثه على التحليل السوسيولوجى لقوات حفظ السلام الدولية وخاصة فى سيناء كموضوعات لم يسبق له تناولها من قبل . وناقشت الحلقتين اللتين ترأسهما موسكس موضوع التغيرات التى حدثت فى التنظيم العسكرى وعلاقته بالمهنية والسياق المهنى والعلاقات السلالية ونظام الأفراد وانتشار العقاقير الطبية فيه ثم العنصر الانسانى فى المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد التطوعى والأمن والدفاع القومى بالاضافة الى تحليل نتائج الخبرة الألمانية حول علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة .

أما الحلقة التى ترأسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات حفظ السلام الدولية بالأمن القومى ولعل اهم ما نلاحظه هنا هو التحرك السوسيولوجى السريع لتناول قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية فى لبنان وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية أجراها الدكتور سيجال عن تماسك الجماعات الدولية بسيناء والتغير فى اتجاهاتها كقوات حافظة للسلام .

سادسا : نالت الموضوعات التقليدية فى علم الاجتماع العسكرى نصيبا ملحوظا من اهتمام المؤتمر خاصة وقد اشترك فى المؤتمر أحد الأساتذة كما نظمت حلقتين اخرتين ترأس الأولى سبيثيا كاننزو M. Needler الأستاذ بجامعة ميكسيو . وترأس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية الداخلية فى الجيش حللت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والاكوادور . كما نظمت حلقتين أخرتين ترأس الأولى سبيثيا كانترو S. Cannizzo الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية فى قضية توحد القوات المسلحة وترأس الثانية بيرنارد يوديس B. Udis الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى .

سابعا : عقدت اربع حلقات تشكل فى مجموعها برنامجا كاملا لمناقشة

استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها باستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة فى افريقيا ويمكن تحديد الخطوط الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى :

١ ــ بالنسبة للشرق الأوسط : عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتكية فى الشرق الأوسط .. لاحظنا فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها المتفجره كقضية الغزو الاسرائيلى على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية فى فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية واخرى نووية .

٢ ــ مصالح الولايات المتحدة فى شرق آسيا فى التسعينات : درس هذا الموضوع مرتبطا بكوريا وأثر توحيدها على أمن المنطقة والأمن الامريكى ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا .

٣ ــ بالنسبة للاتحاد السوفيتى : عقدت حلقتين تراس الأولى روبرت جولدش R. Goldish بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى باوربا الشرقية وقواعد اللعبة بينه وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال أحداث أوربا الشرقية فى الحروب الأوربية المستقبلة ثم عرضت دراسة خاصة فى هذا المؤتمر عن الحياة اليومية للجندى السوفيتى أما الحلقة الثانية فقد تراسها جوزيف سمالدون J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتى فى افريقيا وعلاقة ذلك بالسلاح الافريقى والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع السلاح الافريقى وحدود وتأثير السلاح الأمريكى فى افريقيا .

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء دون اصدار أية توصيات أو نتائج .

المرأة وعقد التنمية الصناعية فى افريقيا

المؤتمر التحضيرى (اديس ابابا ٦ — ٨ فبراير عام ١٩٨٤)

بقلم دكتوره اعتماد علام (*)

مقدمـــــة :

تحظى القارة الافريقية حاليا باهتمامات علمية ورسمية على المستويين الاقليمى والدولى فيما يختص بعمليات التنمية الصناعية التى تتسم بالاستقلالية وتحقق فى الوقت ذاته نوعا من الاكتفاء الذاتى لشعوب تلك القارة . ويأتى محور الاهتمام هنا بما تملكه القارة من مصادر مادية وبشرية ضخمة تعـــد ركيزة هامة لتحقيق التنمية الصناعية . ونظرا لما تتسم به القارة الافريقية من رخص الأيدى العاملة وكثرتها وفى نفس الوقت تمثل الاناث اغلبية تعداد الســـكان فى معظم الدول الافريقية ، جاء الاهتمام بدور المرأة الافريقية فى سوق العمل خاصة فى العملية الصناعية التى تعتبر اداة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة للقارة الافريقية ..

ولا يعتبر هذا الاهتمام الحادث وليد اللجظه بل دعت اليه ومهدت له عدة مؤتمرات على المســـتوى الاقليمى والمســـتوى الدولى . فمع أواخر سبعينيات هذا القرن عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر لاجوس والذى أسفر عن خطة عمل سميت عل LAGOS ACTION PLAN وايضا المؤتمر السادس لوزراء الصناعة لدول افريقيا والذى أسفر عن عدة توصـــيات أهمها : ضرورة وضع أطر عمل لاعداد وتنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصناعية بالقارة الافريقية ، وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين :

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .

١ ـــ المرحلة التحضيرية : وتبدأ من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٤ .
٢ ـــ المرحلة التنفيذية : وتبدأ من أوائل عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ .

أما على المستوى الدولى فقد عقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها منظمات دولية ثلاث تابعة للأمم المتحدة وهم ECA OAU وأيضا UNIDO ويأتى فى مقدمة تلك المؤتمرات المؤتمر الذى عقد فى ليما عام ١٩٧٨ والذى تناول السياسيات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية خاصـــة للصناعات الأصيلة Indigenous Industries وأيضا للصناعات ذات الطابع الافريقى المستقل Autonomous Industries وذلك من عام ١٩٧٨ وحتى المتوقع عام ٢٠٠٠م .

والحقيقة ان اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع يرجع الى ما كشفت عنه العديد من الدراسات حول اغفال دور المرأة فى عدد من الأنشـــطة الاقتصادية التقليدية مثل صناعات الأغذية ، النسيج ، والصابون ، دون أن تتوفر لهن فرص أخرى بديله للعمل وذلك على مستوى القارة الافريقية بصفة عامة . وكذلك ما كشفت عنه دراسات أخرى مثل دراسة صناعة السمك فى ليبيريا ، وكيف أن العمالة النسائية فى هذا المجال غير مدفوعة الأجر خاصة فى القطاع غير الرسمى Informal Sector ، على الرغم من أهميته فى القطاع الرسمى Formal Sector

ومن وجهة نظرى ، استطيع القول أن مؤتمر ليما كان السبب الأساسى وراء عقد المؤتمر الأخير فى اديس ابابا هذا العام خلال الفترة من السادس الى التاسع من فبراير الماضى والذى اختيرت له دول افريقية أربعة تمثل جغرافيا القارة الافريقية وهم مصر ، ساحل العاج ، تانزانيا ، نيجيريا . ويؤيد وجهة نظرى تلك المناقشات التى دارت بيننا كممثلات للدول الافريقية الأربعة وبين المتخصصين والمحاضرين من قبل المنظمات الدولية خاصـــة منظمة ECA ومنظمة العمل الدولية ILO أيضا فان المحاضرات الثلاثـــة وما تضمنته من قضايا سوف أتناولها فيما بعد والتى ألقاها كل من بيكى

PIKI واوجينا يات وفيكتور شينجيرو Victor Shingiro تدل على أهمية التوصيات التى أسـفر عنها مؤتمر ليما والتى تضمنتها كاملة عدد من المنشورات والدوريات التى تصدر من تلك المنظمات ولعل من أهمها فى هذا المجال كتاب المرأة والتصنيع فى الدول النامية ، والذى قدمت له عرضا مفصلا فى هـذا الكتاب .

جدول أعمال المؤتمر :

جاء المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى اديس أبابا متضمنا سلسلة من الأعمال المكثفة التى تتعلق بقضية مساهمة المرأة الافريقية فى جال التنمية الصناعية والتى تأتى ضمن اطار العقد الصناعى للقارة الافريقية . وسوف نتناول الهدف الأساسى لهذا المؤتمر ثم نعرض للمناقشات وما قدم من أعمال تضمنها جدول الأعمال خلال فترة انعقاد المؤتمر والتى استمرت ثلاثة أيام .

تضمن اليوم الأول بعد افتتاحية المؤتمر بكلمة ألقتها الدكتوره نانسى هافكن Nancy Hafkin مديرة البحث والنشر للمركز الاقتصادى الافريقى لشئون المرأة ، وقد حددت فيها أسباب الدعوة لانعقاد المؤتمر والغرض منه ثم تناولت فى ايجاز أهداف المؤتمر فى النقاط الأساسية التالية :

ان الحاجة العلمية أصبحت ملحة لتحديد أطر منهجية لدراسـة دور المرأة الافريقية فى التنمية الصناعية ، خاصة وأن المكتبة العلمية أصبحت تزخر بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال عمالة المرأة الا أنها تعتبر دراسات وصفية .

ولتحقيق هذه الغاية التى تتطلب جهدا كبيرا من الباحثين قدمت الدكتوره نانسى هافكن تصورا لأسلوب العمل الذى يحقق الهدف يتضمن الأنشـطة التاليـة :

* الاعتماد على المقابلات الرسـمية المفتوحة مع المسئولين فى مختلف مجالات تشريعات عمالة المرأة وانشطتها الرسمية والاجتماعية بهدف

الحصول على بيانات واتجاهات تخدم الهدف الأساسى للؤتمر ، سواء من هؤلاء من يهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعمالة المرأة فى المجـال الصـناعى .

* اللقاءات بالعناصر النسائية فى مواقع العمل الرسمية والشعبية المتميزة والمرموقة فى المجال الصناعى للتعرف على اتجاهاتهن وآرائهن حول عمالة المرأة فى هذا المجال .

* تحليل البيانات المتوفرة حول عمالة المرأة فى التنمية الصناعية سـواء من خلال الاحصائيات الرسمية التى تصدرها الجهات الرسمية المسئولة وأيضا من خلال ما تحفل به مكتبة التراث من بيانات واحصائيات فى هـذا الموضوع .

ثم تلى ذلك محاضرة ألقاها الأستاذ بيكى piki مسـئول المنظمة الدولية ECA للشئون الاقتصادية فى افريقيا ، حيث أثار عددا من القضايا الهامة التالية :

(أ) ان افريقيا تعتبر أقل قارات العالم تقدما .

(ب) تدهور الوضع الاقتصادى للقارة الافريقية بصفة عامة على الرغـم مما تتمتع به تلك القارة من كثرة الأيدى العاملة مع رخص أجورها اذا قورنت بدول أخرى .

(جـ) أن من أسباب تدهور الوضع الاقتصادى فى افريقيا زيادة معدل التضـخم بين السـكان .

(د) ان ادخال وسائل تكنولوجية حديثة للقارة الافريقية أصبح أمرا يهدد ما تتسم به دول القارة من انخفاض تكلفة الأيدى العاملة من جهة خاصة بالنسبة للمرأة التى لا تزال تقاوم قيودا متنوعة فى مجال المصادر الاقتصادية وفى سوق العمل .

ولذلك يوصي بضرورة وضع إسلوب عمل لتحليل المكانة السبائدة للمراة ودورها المحدود فى العملية الصناعية اذا كان الهدف هو أحداث تغيير ايجابى فى دورها الفعلى .

اما فى اللقاء الثانى لليوم الأول فقد تحدثت ممثلات الدول الأربعة عن مساهمتهن العملية فى هذا المجال ورؤية كل منهن فى تناول موضوع عمالة المراة داخل وطنها الذى تمثله خاصة فى المجال الصناعى . مع اثارة لبعض القضايا ابرزتها الدراسات السابقة فى مجال عمالة المراة خاصة فى مصر التى تحفل المكتبة الاجتماعية فيها بالعديد من الدراسات فى هذا المجال .

وتضمن اللقاء الثالث فى نفس اليوم محاضرة ألقتها الدكتوره أوجينا دات Eugenia Date-Bah ممثلة منظمة العمل الدولية ILO فى افريقيا لشئون العلاقات والبرامج . تناولت فى تلك المحاضرة بعض الخطـوات المقترحة التالية كاسس لدراسة مشاركة المراة فى التنمية الصناعية .

١ — دراسة طبيعة العلاقة بين الرجل والمراة داخل محيط الأسرة وخارجه .
٢ — دراسة الأنشطة الاقتصادية التى شاركت فيها المراة خاصة تلك التى تحقق الاكتفاء الذاتى من متطلبات أساسية للأسرة .
٣ — أثر التشريعات السياسية المتعلقة بالعمل على مشاركة المراة في الصناعة .
٤ — مدى مساهمة المراة فى الصناعات المختلفة كما وكيفا .
٥ — معرفة أوجه التباين فى فرص العمل الممنوحة لكل من الرجل والمراة .
٦ — مدى مشاركة المراة فى النقابات العمالية حيث تشير الاحصائيات الى انخفاض مشاركة المراة فى الاتحادات العمالية والنقابات بشكل عام على مستوى القارة .

أما بصدد المنهج المقترح للدراسة فقد أوصت بانتهاج الطرق التالية :
١ — استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يتيح الرؤية الكلية الشـاملة للظاهرة Holistic approach لدراسة وتحليل مساهمة المراة فى التنمية الصناعية فى القارة الافريقية .

٢ ــ على المستوى القومى أوصت بضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية ، السياسية ، والاجتماعية وذلك لدراسة الموضوعات التالية :

(أ) مستوى البطالة واسبابها فى ضوء سياسيات الدولة فى قطاعات التعليم ، التعيين ..... الخ .

(ب) فرص العمل المتاحة بالفعل امام المرأة .

(ج) التغييرات التى طرأت على اتجاهات المرأة نحو مشاركتها فى التنمية الصناعية .

٣ ــ تعدد مستويات التحليل لتكون على مستوى المجتمع ، الأسرة والفرد .

٤ ــ استخدام منهج متعدد التخصصات Interdisciplinary approach

وفى اليوم الثانى للمؤتمر القى الدكتور فيكتور شنيجرو Victor Shingiro ممثل منظمة ECA لشئون المؤسسات الصناعية محاضرة تناول فيها دور الشركات المتعددة الجنسية Transnational Corporations فى الاشراف على فروعها ومشروعاتها الاستثمارية فى مختلف دول القارة الافريقية واثر هذا الدور على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول افريقيا . أشار ايضا الى اسلوب دراسة وتحليل هذا الأثر باسلوب فعال من خلال استراتيجيات التنمية الافريقية خلال فترة العقد الصناعى للتنمية فى افريقيا والتى سبق تحديد ملامحها فى خطة عمل لاجوس . اوصت تلك الخطة بضرورة اعتماد افريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الأصيلة لامكان تمويل الأنشطة التجارية والصناعية . وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب وضع خطط قومية طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق المتطلبات الأساسية التالية :

١ ــ زيادة الانتاج الزراعى والغذاء والمناجم مع الاهتمام بالقطاعات الريفية .

٢ ــ إحداث تغييرات بنائية من خلال ادخال برامج تدريب وتنمية ادارية مع التوسع فى تخريج الفنيين .

تلا ذلك مناقشة مكثفة شاركت فيها ممثلات الدول الأربع فى المؤتمر التحضيرى حيث تركزت فى الموضـــوعات الأساسية التالية كمنطلق نحو التوصل لاطار منهجى مقترح يصلح للتطبيق فى الدول الأربع عند دراسة مساهمة المراة فى التنمية الصناعية . وتلك الموضوعات هى :

١ ـــ انماط التصنيع والسياسة الصناعية .

٢ ـــ مساهمة المراة فى القوى العاملة الصناعية .

٣ ـــ العوامل الاجتماعية الاقتصادية التى تؤثر على تلك المساهمة .

٤ ـــ العلاقة بين المتطلبات الصناعية ومهارات المراة .

٥ ـــ المراة كصاحبة مشروع أو كمدير لمشروع اقتصادى .

٦ ـــ المراة فى الصناعات التى تعتمد كلية على الزراعة .

٧ ـــ المراة فى الصناعات الصغيرة .

٨ ـــ الاختيار الاستراتيجى للصناعة (الاستيراد والتصدير) واثره على

٩ ـــ تنوع ملكية المشروعات الصـــناعية (قطـــاع عام ، خاص ، متعددة الجنسية multi-national واثره ذلك على عمالة المراة .

١٠ ـــ العلم والتكنولوجيا والمراة فى المجال الصناعى .

مساهمات الدور المصرى فى المؤتمر :

ان دور مصر فى هذا المؤتمر التحضيرى كان هاما ومتميزا لاعتبارات عدة ترتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها المجتمع المصرى على فترات متلاحقه . ولعل القوانين المصرية الحديثة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ سواء فى مجال التعليم وتشريعات العمل أعطت للمراة المصرية فرصة كبرى للمساواة بالرجل فى التعليم والتعيين . أيضا تشغل المراة المصرية مناصب قيادية رسمية وشعبية تدل على ما حققته المراة من مكاسب ، وان كان هذا لا يعد كافيا اذا ما قيس بنسبة النساء فى تعداد السكان ، كما أن الغالبية العظمى من نساء مصر يقمن فى الريف .

واذا ما اضفنا الى هذا العامل المتميز والذى اثار اهتمام ممثلى الدول

الافريقية الثلاث الأخرى فى المؤتمر ، عاملا آخر هو سياسة الانفتاح التى انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٤ والتوسع الواضح فى القاعدة الصناعية كأداة للتنمية فى مصر وكيف أن دور المرأة فى هذا القطاع الاستثمارى لا يزال ضعيفا وغير ملموس لأسباب عدة تفرضها عوامل فسيولوجية للمرأة واخرى تتعلق بازدواج دورها فى الحياة ونظرة المستثمر الى المرأة فى ضوء الاعتبارين السابقين .

واذا نظرنا الى مكانة المرأة ودورها خاصة فى المجال الصناعى لراعنا ضآلة هذا الدور ، الأمر الذى يفرض علينا بالضرورة دراسة العوامل التى أدت الى هذا الوضع مثل الأبعاد السياسية الصناعية ، ومستوى التكنولوجيا ، والتعليم ، والعوامل الاجتماعية — الثقافية وأثرها جميعا على مساهمة المرأة فى العملية الصناعية .

وفى محاولة لاستقطاب أبعاد القضية كان لزاما أن نعرض لدور المرأة المصرية فى القطاع غير الرسمى Informal Sector والذى يعتبر مصدرا لاعداد الصناعات الكبيرة بما يلزمها سواء من عمالة فنية أو مواد أولية .. ومن جهة اخرى فانها تحقق اكتفاء ذاتيا للأسرة بما يتيح للمرأة مجالا لزيادة مشاركتها فى دخل أسرتها وأيضا يزيد من اتجاه الآباء خاصة فى المجتمعات الريفية المغلقة نحو تعليم البنات والذى يعد بحق أهم خطوة على طريق زيادة مساهمة المرأة فى مجالات العمل المختلفة .

وانطلاقا من تلك الموضوعات السابقة والتى اثارت حولها عدة مناقشات سواء من جانب ممثلى منظمة ECA أو ممثلات الدول الافريقية الثلاث الأخرى، تقدمت بتصور منهجى لدراسة مساهمة المرأة المصرية فى التنمية الصناعية . ويتضمن النموذج المقترح عدة عوامل ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات مسارات متباينة الاتجاهات بحيث تحدد الى درجة كبيرة مدى مساهمة المرأة فى العملية الصناعية . وقد روعى فى اختيار العوامل القضايا الأساسية التى

اشرت اليها خاصة السياسة الصناعية ، التعليم ، التكنولوجيا ، التدريب والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكى يمكن الاستفادة بالنموذج المقترح كخطوة لتحقيق الهدف الأساسى كان يجب الاهتمام بالتعريفات المستخدمة ومشكلاتها بين التعميم والتخصيص وأيضا ما يجب اتخاذه تجاه البيانات الاحصائية غير الدقيقة التى تخص تعداد النساء وعمالتهن خاصة فى المناطق الريفية .

خـــاتمة :

ترجع أهمية هذا المؤتمر فى الحقيقة الى تركيزه الكلى حول قضـــايا المرأة العاملة والخطوات المنهجية لدراسة تلك القضايا فى الدول الافريقية . فمن خلال المناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر وضح أن الطريق الأساسى لتحقيق التنمية الناجحة لدولة نامية يعتمد أساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمتاحة لكل دولة . ان الدول الافريقية لم تجد أمامها فرصا بديلة لاستغلال طاقاتها البشرية نظرا لما تتسم به من زيادة سكانية . تلك الطاقة البشرية تمثل قوة عاملة رخيصة اذا ما قورنت بسوق العمالة الدولية ، أيضا تؤكد الاحصائيات أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان فى القارة الافريقية ، الأمر الذى يستلزم انشاء بنك للمعلومات يهتم أساسا بقضـــايا المرأة ليمد الباحثين والأجهزة المعنية بهذا الموضوع ببيانات واحصائيات تصلح لمعالجة القضية ومتابعتها من حين لآخر .

أيضا اثار المؤتمر قضايا منهجية هامة حيث أوصى بضرورة الحـــد من استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاعتماد على المنهج الانثروبولوجى فى دراسة قضية المرأة العاملة ومدى مساهمتها فى التنمية الصـــناعية مع استخدام المناقشات المفتوحة خلال المقابلات غير المقننة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة للحصول على بيانات متعمقة حول هذا الموضـــوع . أوصى المؤتمر أيضا بتعدد مستويات التحليل عند دراسة دور المرأة فى التنمية الصناعية فى ضوء السياق الاجتماعى الاقتصادى لكل دولة على حدة .

تقرير عن

المؤتمر الاقليمى الثالث لمكافحة المخدرات

الاسماعيلية من ١٢ – ١٤ مارس ١٩٨٤ (*)

يعد هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث فى سلسلة المؤتمرات الاقليمية التى تنظمها الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالمناطق الجغرافية المختلفة داخل الجمهورية بهدف مناقشة كافة الجوانب المختلفة لمشكلة المخدرات ، والأسلوب الأمثل لمكافحتها وطرق الوقاية والعلاج المتصـــلة بها ، وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة والهيئات والشخصيات المعنية بهذه المجالات ، الى جانب الاسهام فى تكوين رأى عام متفهم لجوانب المشكلة مساند للجهود التى تبذل للحد منها .

وقد عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمى الأول بمدينة الاســـكندرية ، فى الفترة من ٢١ – ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، واهتم بدراسة السمات المحلية الميزة لمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التى تضم محافظات ، الاسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، مطروح . باعتبارها منافذ رئيسية للتهريب ومناطق هامة للتخزين واستهلاك المواد المخدرة .

كما عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمى الثانى بمدينة أسيوط ، فى الفترة من ١٥ – ١٦ يناير ١٩٨٣ لدراسة أبعاد ظاهرة إنتشار الزراعات غير المشروعة للقنب والخشخاش (أسبابها ، حجمها ، أساليب مواجهتها) بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، الفيوم ، الوادي الجديد .

(*) إعداد : عتلى محمود البنمري .

ويستهدف المؤتمر الاقليمى **الثالث** بمدينة الاسماعيلية القاء الضــوء على عدد من الظواهر البارزة المتعلقة بمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التى تضم محافظات : بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية ، سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، الشرقية ، البحر الأحمر .

ومن أهم الظواهر فى هذه المنطقة :

١ ــ تزايد استخدام العصابات الدولية لقناة السويس ، كمنطقة ترانزيت ، تعبرها شحنات المخدرات من مناطق انتاجها بجنوب شرقى وجنوب غربى آسيا ، الى اسواق التجارة غير المشروعة للمخدرات ، بالشرق الأوسط وأوربا والولايات المتحدة الامريكية .

٢ ــ تهريب وتخزين المخدرات عبر شبه جزيرة سيناء ومحافظة الشرقية .

٣ ــ الظاهرة الجديدة التى بدأت فى التبلور بمحافظات سيناء والقناة ، والتى تتمثل فى ظهور الزراعات غير المشروعة للقنب والخشخاش بهذه المحافظات بعد نجاح أجهزة المكافحة فى تضييق الخناق على زارعيها بمناطق انتشارها التقليدية بالوجه القبلى .

كما يستمد المؤتمر الحالى اهمية من الموقف الراهن لتجارة المخدرات بصفة عامة فى مصر ، فمصر تعد من الدول المستهلكة للمخدرات ، وأكثر أنواع المخدرات انتشارا هو الحشيش الذى يهرب اليها من لبنان ، وتتدفق على مصر شحنات كبيرة منه . فقد بلغت كمية الحشيش المضبوط خلال عام ١٩٨١ حوالى ٦٩ طنا ، وهى كمية تزيد عن خمسة أمثال الكمية المضبوطة خلال عام ١٩٨٠ وقدرها ١٢ طنا . ولكن بالرغم من ارتفاع كمية الحشيش المضبوط الا أن معدل تعاطى الحشيش فى مصر مازال كما هو ، ولعل ذلك يفسر ذلك الارتفاع الكبير فى أســعار الحشيش الأمر الذى يشير الى أن الكميات المعروضة من الحشيش اقل بكثير جدا من الطلب عليها .

وبالنسبة للأفيون فقد كان يهرب الى مصر من تركيا ، وقد بلغت كمية

الأفيون المضبوط عام ١٩٨١ حوالى ٣,٦٥ كيلو جراما ، بينما كانت الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ (٣,١٤٧ر٧٧٤) كيلو جراما .

أما المواد المؤثرة على الحالة النفسية فتهرب الى مصر من الدول الأوروبية المنتجة لها . وتنتشر فى مصر اساءة استعمال مجموعتين منها هما :

* مجموعة الامفيتامينات (المنشطات) وأهمها سائل الماكستون فورت (ديكسا امفيتامين) .

* مجموعة الباربتيورات (المهبطات) وأشهرها عقار الميثاكوالون ومستحضراته مثل أقراص الماندركسن والنوبارين والموتولون وغيرها . وقد بلغت الكمية المضبوطة منها عام ١٩٨١ (٣,٢٣ ر٥٢٣ر٢٠١) كيلو جرام مواد صلبة ، ١٩٤٩٩٨ سم٢ مواد سائلة ، وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ وقدرها ١٦٢ و ٩٥١ كجم مواد صلبة ، ٣٢٤٢٤٢ سم٢ مواد سائلة .

وان كانت مصر دولة مستهلكة للمخدرات الا أن التطورات التى طرأت فى السنوات الأخيرة جعلت منها دولة ترانزيت تمر المخدرات عبرها من الشرق الى الغرب وذلك من خلال قناة السويس وميناء القاهرة الجوى . فقد تم ضبط عصابة من المهربين المصريين واليونانيين حال قيامهم بتهريب كمية كبيرة من الأفيون على متن الباخرة Heroas من باكستان الى كل من مصر وأوروبا عبر قناة السويس .

ولم يكن الانتاج المهرب من الأفيون والحشيش يشكل خطورة فى الماضى ، ولكن فى السنوات الأخيرة قام البعض بزراعة الخشخاش والقنب فى المناطق النائية والجزر الكائنة فى وسط النيل ، وحققت الزراعة أرباحا طائلة دفعت غيرهم الى تقليدهم فزادت المساحات المنزرعة فى كثير من محافظات الوجه القبلى وخاصة فى أسيوط وبعض محافظات الوجه البحرى . ولذلك اذا لم يواجه الموقف بالحزم الكامل فان الزراعات سوف تنتشر على نطاق واسع ، ويصبح من الصعب السيطرة عليها وتصبح مصر بالتالى من الدول المنتجة

للأفيون . ويزيد من خطورة الموقف أن التجارب التى أجرتها كلية الصيدلة جامعة أسيوط قد أثبتت قدرة التربة المصرية على انتاج أفيون بالغ الجودة وافر الكمية .

وقد بلغ عدد شجيرات الخشخاش المضبوطة عام ١٩٨١ حوالى ٤٫٥ مليون شجيرة فى مقابل ٥ مليون شجيرة عام ١٩٨٠ ، كما بلغ عدد شجيرات القنب المضبوطة عام ١٩٨١ حوالى ٧١٠٠٠ شجيرة فى مقابل ٨١٠٠٠ شجيرة عام ١٩٨٠ .

وخشية تحويل الأفيون المنتج حاليا الى هيردين باستخدام مادتى Acetyl Ghloride and Acetic Anhydride ، وهما مادتان تستخدمان فى بعض الصناعات الدوائية والروائح العطرية ، وتستوردان من الخارج ، ولا تنتجان فى مصر ، فقد وضعت هاتين المادتين تحت الرقابة ومنعت الافراج عنهما جمركيا الا بعد موافقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

اعمال المؤتمر :

وفى ضوء فحص وتصنيف البحوث والموضوعات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر .. فقد وزعت أعماله على ثلاث لجان نوقشت من خلالها هذه البحوث بهدف استخلاص النتائج وأهم التوصيات .. وكان ذلك على النحو التالى :

أولا : لجنة البحوث القانونية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب القانونى وتقييم السياسة الجنائية والاجرائية ومشاكل التحقيق فى مجال المخدرات وفى ضوء المتغيرات والتحديات الجديدة ... وقد ادار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / احمد على المجدوب - المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ... وقد ناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

١ ــ الموقع الجغرافى لسيناء ودوره فى تهريب المخدرات الى مصر وعلاقة ذلك بالاتفاقيات الدولية .

للأستاذ الدكتور / أحمد على المجدوب المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ ــ مصر والعمل العربى المشترك فى مجال مكافحة المخدرات .

للأستاذ الدكتور / أحمد عامر عميد كلية التجارة ــ جامعة قناة السويس والأستاذ الدكتور / فاروق شلبى الأستاذ بالكلية .

٣ ــ تعاطى المخدرات بين الاباحة والتحريم .

للعميد دكتور / محمد فتحى عيد مدير الشئون الدولية بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٤ ــ مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر .

للأستاذ الدكتور / عبد الرحيم صدقى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

٥ ــ جريمة جلب المخدرات .

للأستاذ / نبيل يوسف رجب وكيل النيابة الكلية بالاسماعيلية .

٦ ــ مدى قدرة تشريع المخدرات المصرى علــى حماية المجتمع الدولى من خطر المخدرات .

للعميد دكتور / محمد فتحى عيد الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٧ ــ بعض المشاكل المتصلة بالمكافحة الدولية للمخدرات .

للمقدم / مصطفى طاهر ــ المفتش بالادارة العامة المخدرات .

٨ ــ دور الشرطة فى ضبط المواد المخدرة :

للمقدم / سمير نصيف رياض . والمقدم / نبيل لويس بطرس بمديرية أمن الاسماعيلية .

ثانيا : لجنة البحوث التنظيمية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب التنظيمى فى جهود أجهزة المكافحة المختلفة ومفهوم الأسلوب العلمى وعناصره وضرورة الأخذ به فى عمليات المكافحة كما ناقشت التوصية الصادرة عن مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ حول « انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهـــات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة فى هذا المجال ، فى ضوء التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية » .. بالاضافة الى مدى امكانية استخدام تكنولوجيا الاستشعار من البعد ، والشرطة الجوية فى كشف زراعات المخدرات وجرائم تهريبها ... وقد أدار هذه اللجنة اللواء دكتور محمد نيازى حتاته ... وناقشت هذه اللجنة البحـــوث والموضوعات التالية :

١ ــ حول مشكلة تهريب المخدرات عبر قناة السويس .
للعقيد / عصام الترساوى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٢ ــ الأساليب الحديثة لحفظ واسترجاع وتبادل المعلومات فى مجال مكافحة المخدرات .
للعقيد / محمد العدل فهمى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٣ ــ مكافحة تهريب المخدرات والعقاقير المخدرة .
للعقيد / عبد الكريم الجزار رئيس قسم مكافحة التهريب والمخدرات بمصلحة أمن الموانى .

٤ ــ الأسلوب العلمى فى الكشف عن المواد المخدرة .
للعميد / ابراهيم موسى والمقدم / عاطف سليمان المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٥ ــ المواد المخدرة المصنوعة والعقاقير التخليقية .. وما يتصل منها بمنطقة القناة .

للعقيد / عصام الترساوى الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٦ ــ ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين .
للمقدم / أحمد كمال سماك رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الجنوبية .

٧ ــ ظاهرة ازدياد حجم التهريب عبر قناة السويس من مناطق الانتاج بالشرق الى مناطق الاستهلاك بالغرب وكيفية مواجهتها .
للرائد / حسن فتحى السيذ رئيس وحدة مكافحة المخدرات بميناء السويس البحرى .

٨ ــ مشكلة المخدرات وآثرها على الأمن القومى .
للرائد / وحيد شوقى احمد رئيس قسم المعلومات الجنائية بمديرية امن الاسماعيلية .

٩ ــ نحو تعاون أمثل لأجهزة المخدرات .
للرائد / احمد ابو سعده ، الأمن المركزى (قطاع شمال سيناء) .

١٠ ــ استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الكشف عن المخدرات .
للنقيب / محمد ابو المجد نصار ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) .

١١ ــ ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين .
للمقدم / هلال ابراهيم هلال ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) .

١٢ ــ دور الأمن المركزى بسيناء فى مكافحة ظاهرة التهريب وتأمين الحدود الساحلية .
للرائد / محمد سعد مصطفى الأمن المركزى .

١٣ ــ موقف قناة السويس من خطوط تهريب المخدرات من مناطق انتاجها الى مناطق استهلاكها فى العالم .

للعميد / محمد عباس منصـــور مدير ادارة العمليات بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٤ ــ تأمين المجرى الملاحى لقناة السويس ضد العمليات غير المشروعة .
للأستاذ / محمد حسان الدهراوى أمن هيئة قناة السويس .

١٥ ــ مشكلة المخدرات فى مصر .

للعميد / فكرى الهجرسى مدير ادارة البحث الجنائى بالاسماعيلية .
والمقدم / سامى نصر الدين ــ بمديرية أمن الاسماعيلية .

١٦ ــ تأثير موقع سيناء على ظاهرة جلب وتخزين المواد المخدرة .
والمقدم / ابراهيم السماك .

١٧ ــ تطوير العمل بأقسام مكافحة المخدرات بمنطقة القناة وسيناء .
للعقيد / محمد محمد عنب مديرية أمن الاسماعيلية .

١٨ ــ مشكلة المخدرات .

للعقيد / محيى الدين عبد الفتاح ، مديرية أمن الاسماعيلية .

١٩ ــ ظاهرة تهريب وتخزين المخدرات عبر سيناء .

للرائد / سيد أحمد مختار ، منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الجنوبية .

٢٠ ــ ظاهرة زراعة وتعاطى نبات الحشيش بشمال سيناء .
للنقيب / كمال جامع ، بمديرية أمن شمال سيناء .

٢١ ــ ظاهرة تعاطى المخدرات .

للمقدم / أحمد ممدوح يوسف ، المقدم / لطفى محمد سلطان ، المقدم / حسنى عبد الفتاح ، م. أول / هشام فتحى البيه بمديرية أمن الشرقية .

٢٢ ـ استراتيجية مكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .
للعقيد / على راغب . الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

ثالثا : لجنة البحوث الاجتماعية .

وتناولت هذه اللجنة الجوانب النفسية للنشاط الاجرامى للمخدرات والادمان عليها . والوقاية والعلاج ، وتقييم الجهود المبذولة من جانب الأجهزة المختلفة فى هذه المجالات ... وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / ماضى أبو العزايم .. رئيس الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات .. وناقشت اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

١ ـ الادمـــان .
للأستاذ الدكتور / خيرى السمره ، رئيس قسم الاعصاب بكلية الطب جامعة القاهرة .

٢ ـ الديناميات النفسية فى أسر معتمدى العقاقير والكحوليات .
للأستاذ الدكتور / أحمد جمال ماضى أبو العزايم ـ الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة .

٣ ـ تطورات جديدة فى مجال الامان بجمهورية مصر العربية .
للأستاذ الدكتور / جمال ماضى أبو العزايم .

٤ ـ الدور المنتظر للادارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجالات الوقاية .
للمقدم / عادل نافع ـ المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٥ ـ سيكولوجية تعاطى الحشيش .
للعميد / فكرى الهجرسى ، العميد / محمد فتحى توفيق ، المقدم / سامى سعد الدين . مديرية أمن الاسماعيلية .

٦ ـ دراسة نفسية لمتعاطى المخدرات .

للأستاذ الدكتور / زكريا توفيق أحمد ـ الأستاذ بكلية التربية بالاسماعيلية .. والمقدم / يحيى كمال الأخرس ، حرس جامعة قناة السويس ..

٧ ـ ظاهرة تعاطى المخدرات .

للسيد الأستاذ / عدلى محمود السمى ، ماجستير اجتماع بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

٨ ـ التأثيرات الفسيولوجية للتعاطى المزمن لمستخلصات القات على ذكور الفئران .

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٩ ـ تأثير التعاطى المزمن لمستخلصات القات على بعض التغيرات الهستولوجية .

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١٠ ـ ظاهرة تعاطى المخدرات .

للمقدم / عبد القادر سيد أحمد ، النقيب / عصام العشرى .
م. أول / محمد سليمان جبر ، م. أول / نجيب أبو اليزيد ، م. أول / صلاح الدين مصطفى بمديرية أمن الاسماعيلية .

١١ ـ العلاقة بين التدخين وتعاطى المواد المخدرة .

للعقيد / محمد محمد عنب .

١٢ ـ المخدر والشباب .

للأستاذ الدكتور / عبد الرؤوف محمود ، الأستاذ بجامعة قناة السويس

والعقيد / نبيل شعبان ، قائد حرس جامعة قناة السويس . والرائد أمين عبد العزيز ، والرائد / محمد عبد المنعم .

١٣ — الادمان والعلاج .

للعقيد / حسن المناخلى ، رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .

١٤ — الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات بسيناء .

للرائد / عادل سعد حافظ ، المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٥ — تحليل جوانب وأبعاد المشكلة القومية للمخدرات فى مصر (دراسة فى الاقتصاد السياسى) .

للأستاذ الدكتور / فرهاد محمد على ، الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الادارية .

١٦ — المخدرات والاقتصاد القومى .

للمقدم / محيى الدين الجمال ، والمقدم / صبرى رمضـــال ، المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٧ — موقف رجال الدين والاعلام من مشكلة المخدرات .

للعميد / محمد عبد اللطيف خضر ، مديرية أمن بورسعيد .

١٨ — المخدرات وآثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / شلبى محمد شلبى ، أوقاف بورسعيد .

١٩ — موقف الاعلام من المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أحمد أبو السعد ، أوقاف بورسعيد .

٢٠ — دور العلاقات العامة فى مكافحة المخدرات .

للمقدم / ابراهيم السماك ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٢١ — رأى الاسلام فى تحريم المخدرات .

لفضيلة الشيخ / خليل ابراهيم ، أوقاف بورسعيد .

٢٢ — المخدرات وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / محمد حسن القاضى ، أوقاف بورسعيد .

٢٣ — حكم الاسلام فى المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أبو مسلم محمد السيد ، أوقاف بورسعيد .

٢٤ — دور الاسلام فى مكافحة ظاهرة المخدرات .

للسيدة / هاجر حسين ، مجلة الجماهير بالسويس .

٢٥ — موقف الدين وأجهزة الاعلام فى تبصير الرأى فى المنطقة بمشكلة تعاطى المخدرات .

للرائد / صلاح الدين لطفى ، مديرية أمن السويس .

٢٦ — المخدرات وآثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / على على محمد ، أوقاف بورسعيد .

٢٧ — دور مركز الاعلام ومركز النيل فى مكافحة المخدرات بالاسماعيلية .

للعقيد / محمد محمد عنب ، والرائد / عاطف الأشمونى . مديرية أمن الاسماعيلية .

٢٨ — موقف الدين وأجهزة الاعلام فى تبصير الرأى العام بمشكلة المخدرات .

م. أ / حفنى ابراهيم عبد الرحيم ، دفاع مدنى الاسماعيلية .

٢٩ — المخدرات وخطورتها على الانسان المصرى .

رائد / أحمد نادر سعيد ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣٠ — دور الاعلام فى مواجهة مشكلة تعاطى المخدرات .

للعقيد / حسن فكرى جمال الدين ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣١ — دور الاعلام فى مكافحة تعاطى المخدرات .
للدكتور / زكريا توفيق أحمد ، والمقدم / سيد سعد عزب ، والنقيب / محمد أبو المجد نصار .

وانتهى عمل لجان المؤتمر بطرح التوصيات الآتية :

أولا : الجانب التشريعى :

أن المؤتمر اذ يأخذ فى اعتباره أن السلام الاجتماعى ، والاستقرار الأمنى اللذين يسودان مصر فى الوقت الحاضر ، يتطلبان ضرورة العمل على حمايتها لاستكمال مسيرة العمل الوطنى والتنمية الشاملة ، تحقيقا لأهداف هذه المرحلة ، والتزاما بمبادئها .

واذ يؤكد أن السياج التشريعى المناسب هو الوسيلة الفعالة والقادرة على تحقيق المواجهة الأمنية الاجتماعية تجاه مشكلة المخدرات بابعادها المتشعبة ، وتأثيراتها السلبية على الانتاج والتنمية والاقتصاد القومى .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — لكى يقوم تشريع المخدرات بدوره فى حماية مصر من خطر المخدرات ولكى يسهم بفاعلية فى تدعيم الكفاح الدولى المشترك ضد عصابات تهريب المخدرات التى لا تدين بالولاء الا لما تحققه من كسب تستخدمه فى الفساد والافساد فان المؤتمر يوصى بتعديل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار بها على النحو التالى :

(أ) اضافة مادة جديدة هى المادة ٣٤ مكرر ونصها التالى (كل من أرتكب فى القطر المصرى فعلا يجعله شريكا فى جناية وقعت خارجه من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين (م ٣٣ ، م ٣٤) يعاقب بالعقوبة المقررة لها) .

(ب) تعديل نص المدة ٣٦ من قانون المخدرات بحيث تكون عقوبة الاعدام وجوبية فى الاحالات الآتية :

* اذا ارتبطت جريمة من الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات بجناية أخرى .

* اذا بلغت كمية المخدرات المضبوطة فى جريمة من الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات طنا فأكثر .

* من ساهم فى ارتكاب الجرائم المعاقب عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات واعتبر عائداً طبقا للمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

٢ ــ العمل على عقد اتفاقيات قضائية بين جمهورية مصر العربية والدول المنتجة للمخدرات التى تستهلك فى مصر وتلك التى تمر المخدرات عبرها فى طريقها الى مصر للتعاون فى مكافحة تهريب المواد المخدرة والاتجار فيها وتبادل المعلومات بشأنها وتسليم المجرمين الهاربين بين هذه الدول .

ثانيا : الجانب التنظيمى :

أن المؤتمر اذ يقدر ضخامة مشكلة المخدرات وأبعادها السلبية ودور مصر الرائد فى مكافحتها .

واذ يتطلع الى تناول المشكلة بكافة جوانبها المتعددة على أساس من التخطيط العلمى والشمول والتكامل والاستمرار .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ ــ الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ من ضرورة انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة فى هذا المجال .

٢ ــ دعم محافظات سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر بالضباط والأفراد والمعدات اللازمة لمواجهة النشاط المتصاعد فى تهريب المخدرات عبر هذه المناطق ، واستكمال المقررات الوظيفية لها .

٣ — تعيين مندوبين للادارة العامة لمكافحة المخدرات فى دول انتاج المخدرات الأكثر خطورة فى تهريبها الى مصر بهدف جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون وصولها الى مصر أو ضبطها وضبط مهربيها .

٤ — الاسراع فى استخدام النظم الحديثة لحفظ واسترجاع المعلومات (الحاسب الآلى .. والميكروفيلم) فى أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات واعداد الكوادر اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة وذلك بهدف تحقيق الدقة والسرعة فى اعطاء البيانات والمعلومات الصحيحة التى يرتكز عليها التخطيط العلمى المدروس .

٥ — الاهتمام بجمع وتبويب وتصنيف الاحصائيات الخاصة بجميع جوانب أنشطة المخدرات .

٦ — اعتبار موضوع العقاقير التخليقية والمواد المخدرة المصنعة من الموضوعات الهامة التى ينبغى أن يخصص لها مؤتمر خاص لبحثها وتبادل الآراء بشأنها واقتراح الحلول الملائمة للحد منها .

٧ — عقد دورات تدريبية للعاملين فى مجال ضبط جرائم المخدرات ، لتنمية قدراتهم على اكتشاف العقاقير المخدرة ومعرفة الجديد منها فى سوق الاتجار غير المشروع مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة فى هذا الشأن .

٨ — استخدام الكلاب المدربة لكشف المواد المخدرة المحتمل تهريبها عن طريق النفق والمعديات والمعابر الموجودة على طول القناة ، لما ثبت من فاعلية استخدام الكلاب فى تحقيق هذا الغرض .

٩ — أحكام الرقابة على قنوات الاتجار المشروع للمواد المخدرة والتفتيش الدقيق عليها حتى لا تتسرب كميات منها الى سوق الاتجار غير المشروع .

ثالثا : فى الجانب الاجتماعى :

ان المؤتمر اذ يعى أن الانسان هو محور العمل الوطنى والاقتصادى ومدار حركته الفعالة ، والذى من خلاله تنعكس التأثيرات والنتائج الايجابية والسلبية على حركة الحياة وجوانب أنشطتها .

واذ يدرك مدى خطر المواد المخدرة وأثرها الضـــار على متعاطيها واسرته ومجتمعه ، وما تتحمله الدولة من خسارة مؤكدة فى أبنائها وأموالها ومواردها الاقتصادية .

واذ يؤكد دور الأجهزة المعنية بالجوانب الوقائية لمشكلة المخدرات .. كوسائل الاعلام والهيئات الدينية المختلفة ورجال الفكر والجامعات والتعليم وأجهزة الشباب والعمال والأطباء والصيادلة والشئون الاجتماعية .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ ــ تشجيع المدمنين على التقدم للعلاج ، وازالة ما يعترضهم من عقبات ، بعد توعيتهم بأن تقدمهم للعلاج لن يؤثر على مركزهم الوظيفى أو الاجتماعى ، وأن القانون يحظر تحريك الدعوى العمومية قبلهم ، وأن العلاج والتأهيل ســـوف يؤدى الى اعادة دمجهم فى المجتمع ، وتحســـين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية .

٢ ــ العمل على توفير العلاج لكل راغب فيه فى مكان لا ينفر منه ، ورفع مستوى الآداء فى أماكن العلاج الداخلى والخارجى على السواء .

٣ ــ التوسع فى انشاء أندية الدفاع الاجتماعى والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات ، ودعمها ماديا وبشريا ، وتزويدها بمعامل التحليل المتخصصة ، حتى تؤدى واجبها على النحو المنشود .

٤ ــ وضع خطة دينية طويلة المدى تعمل على اعادة غرس وزرع

القيم الدينية والروحية فى نفوس اجيالنا حتى يتم التخلص من العادات والتقاليد والمفاهيم الضارة عن المخدرات فى المجتمع المصرى .

٥ — وضع خطة اعلامية ترتكز على الحقائق وتبتعد عن التهويل لتبصير المواطنين بمشكلة المخدرات وأبعادها المختلفة .

٦ — وضع برامج دراسية لتوعية الطلبة فى مراحل الدراسة المختلفة بمشكلة المخدرات وأبعادها مع الاستعانة فى ذلك بالخبرة المتوفرة لدى المتخصصين فى منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

٧ — التوسع فى اجراء الدراسات الرامية الى الكشف عن أسباب تعاطى المخدرات بين قطاعات المجتمع المختلفة .

٨ — العمل على انشاء المزيد من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية حتى يشغل الشباب أوقات فراغهم فيما ينفعهم وأسرهم وخير مصرهم الحبيبة .

ثالثا

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٣/١٩٨٤

١ — قسم الاجتماع بآداب القاهرة :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

— « التحليل السوسيولوجى للثورة فى العالم الثالث بين نظريتى التحديث والتبعية » اعداد : آمال سيد طنطاوى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، سجلت فى ٨٤/١/١٢ .

— « نمط انتاج ما قبل النفط فى دولة الامارات العربية » . اعداد : فاطمة أحمد الزواوى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، د أحمد عبد الله زايد ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٢ .

(ب) رسائل الماجستير المجازاة :

— « جناح الأحداث والطبقة العاملة ، مناقشة لنظرية البرت كوهن فى ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة فى مدينة القاهرة » . اعداد عدلى محمود محمد السمرى ، اشراف أ. د محمد محمود الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٣/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .

— « المدخل السوسيولوجى لدراسة جماعات العمل الصغيرة مع تطبيق لنظرية ليونارد سايلز على المصنع المصرى » ، اعداد : محمد محمد عبد العزيز الدياسطى ، اشراف د. سعد ابراهيم جمعة ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٣١ ، (بدون تقدير) .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

ـــ « اسهام علم الاجتماع فى فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية فى دول العالم الثالث مع اشارة خاصة لأنماط من الانقلابات العسكرية فى احدى الدول الافريقية » ، اعداد : حسين عثمان حسن ، اشراف : أ. د محمد محمود الجوهرى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٢ .

***

٢ ـــ معهد الدراسات الافريقية (جامعة القاهرة) :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـــ « الزينة الشخصية عند العبابدة وأثر التطور الحضـــارى عليها ، دراسة فى الانثروبولوجيا الجمالية » ، اعداد : نادية بدوى على بدوى ، اشراف : أ. د على أحمد عيسى ، د. سعاد على شعبان ، ســـجلت ١٩٨٣/١٠/٢٠ .

ـــ « دراسات انثروبومترية للجسم والرأس ومميزات الفم والوجهه للأطفال المصريين فى مرحلة التعليم الأساسى » . اعداد : عزه محمد سرى الدين ، اشراف : د. فاروق شويقة ، د فوزية حسين ، سجلت فى ٨٣/١١/٢١

***

٣ ـــ قسم الاجتماع بآداب عين شمس :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـــ « المدينة الاسلامية : دارسة فى نشأة التحضر القاهرة نموذجا (٩٦٩ ـــ ١٥١٧م) ، اعداد : سعيد أمين محمد ناصف ، اشراف أ. د. السيد الحسينى ، سجلت فى ١٩٨٣/٩/١ .

ـــ « التماسك الأسرى والتحول الاجتماعى فى مصر ، دراسة مقارنة بين الريف والحضر » . اعداد : محاســـن محمد محمد على ، اشراف : أ. د السيد الحسينى ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/١٠ .

— « التحضر والتحولات فى التركيب الطبقى ، دراسة حالة للمجتمع القطرى » . اعداد : كلثم على غانم (قطرية) ، اشراف : أ. د السيد الحسين ، سجلت فى ١٩٨٤/١/٩ .

— « القيم الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر كما يمثلها نماذج من الانتاج الفنى السينمائى فى السبعينات » . اعداد : ذكى عبد المجيد زكى ، اشراف : أ د محمود عودة ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد أحمد نعمان (يمنى) ، اشراف أ. د محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٩/٢٤ ، بتقدير ((ممتاز)) .

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة :

— « انماط العلاقات بين القرية والدولة فى المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد أحمد نعمان الشرجى ، اشراف : أ. د محمود عودة ، تاريخ التسجيل ١٩٨٤/٢/١٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية ، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين » . اعداد : أحمد كمال الشافعى ، اشراف : أ. د محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٢٧ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى).

***

٤ — قسم الاجتماع — كلية بنات عين شمس :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

— « العوامل الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية على عينة من نساء مدينة القاهرة » . اعداد لمياء عبد الحميد

النشار ، اشراف أ. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٤ .

— « نسق الخدمة الطبية فى المجتمع المحلى : دراسة انثروبولوجية فى احدى القرى المصرية » . اعداد : نجوى محمد عبد المنعم ، اشراف : أ. د علياء شكري ، د. حسن الخولى سجلت فى ١٩٨٣/٦/١١ .

— « التحويلات الاجتماعية فى الريف المصرى فى السبعينات ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية » . اعداد : أحمد حمزة أمين محمد ، اشراف أ. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت فى ١٩٨٤/١/١٤ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « دراسة انثروبولوجية للمارسات الشعبية الطبية فى الريف المصرى مع التطبيق على احدى القرى . اعداد : فوزى عبد الرحمن ا اشراف : أ. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٢/٧ بتقدير (ممتاز) .

— « دراسة انثروبولوجية لتغير المعتقدات الشعبية السحرية فى مجتمع محلى مصرى دراسة لمدينة المحلة الكبرى » . اعداد : منى حامد الفرنوانى ، اشراف أ. د علياء شكرى ، أجيزت فى ١٩٨٤/٢/١٨ ، تقدير (ممتاز).

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « الأسرة والروابط القرابية بين الفقراء فى الحضر . دراسة انثروبولوجية على عينة من الأسر الفقيرة المهاجرة من الريف الى مدينة القاهرة » . اعداد : هدى محمد حسن الشناوى ، اشراف : أ. د علياء شكرى . سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٠ .

— « عادات دورة الحياة ، دراسة انثروبولوجية للتطبيق على احدى قبائل السودان » . اعداد : سعاد محمد خميس ، إشراف : أ. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٦ .

***

٥ ــ قسم الاجتماع بآداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ــ « المجتمع الريفى بين مفهومات الاقتصـــاد الزراعى وعلم الاجتماع ، دراســـة مقارنة » . اعداد : الســـيد رشاد محمد غنيم ، اشراف : أ. د غريب سيد أحمد ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

ــ « سوسيولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى ، دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ » . اعداد : محمد محمد العبدى ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجلت فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

ــ « نقد علم الاجتماع لنظرية المراحل وتطبيقاتها فى العالم الثالث » . اعداد : محمد أحمد صبحى أحمد ، اشراف : أ. د السيد عبد العاطى السيد ، سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

ــ « التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها فى التغير الاجتماعى بمشروع الرصد الزراعى فى السودان » . اعداد : محمد البدوى الصـــافى (سودانى) ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجيزت فى ٨٣/١٠/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .

ــ القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر » . اعداد : حسن محمد حسن ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، د على عبد الرازق جلبى ، أجيزت فى ١٩٨٤/١/١٨ ، بتقدير (ممتاز) .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

ــ « العلاقة بين الأطباء والمرضى من منظور اثنوميثودولجى ، دراســـة فى علم الاجتماع الطبى » . اعداد : ناديه محمد السيد محمد ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجلتفى ١٩٨٣/١١/١٧ .

ـــ « الضبط والمقاومة من منظور راديكالى لدراسة تنظيمات العمل » . اعداد : سعد عيد مرسى بدر ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجل. فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

ـــ « واقع المجتمعات النامية وانعكاسه على التنظير للتنمية فى علم الاجتماع مع دراسة تطبيقية فى مصر » . اعداد : امام طه عبد الرحمن ، اشراف : أ. محمد عاطف غيث ، أ. د غريب سيد احمد ، اجيزت فى ٨٣/١١/٢٠ ، بتدقير (مرتبة الشرف الأولى) .

ـــ « اتجاهات التغير فى سياســات الرعاية الاجتماعيــة فى مصر » ، اعداد : محروس محمد على خليفة ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجيزت فى ١٩٨٣/٨/٤ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

ـــ « القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى (دراسة مقارنة) فى القرية المصرية » ، اعداد : أحمد مصطفى أحمد خاطى ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، د. سعد ابراهيم جمعة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٨/١ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

***

٦ ـــ قسم الانثروبولوجيا بآداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

ـــ « المرأة والتنشئة الاجتماعية فى المجتمعات البدوية ـــ دراسة انثروبولوجية فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية المصرية » ، اعداد : صبرى محمد سـعيد الزهيرى ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٣/١٢/٥ .

ـــ « القياسات الانثروبولوجية وتطبيقها لتقيم الحالة الغذائية للأطفال فى السن من ٦ : ٨ سنوات بمدارس الاسكندرية » ، اعداد : فتحى محمد

محمد عمر ، اشراف : أ. د محمد محجوب ، فوزية حلمى حسن ،
سجلت فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ .

— « نشأة القرية فى المجتمع المصرى القديم » ، اعداد : نرفانا على أحمد عيسى ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، أ. د رشيد الناضورى ، أ. د محمد عبده محجوب .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « التركيب المعرفى للغة . دراسة فى الانثروبولوجيا اللغوية » ، اعداد : محمود حمدى محمد عبد الغنى ، اشراف : د فاروق مصطفى ، أ. د عبد المجيد عابدين ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٢/١٠ ، بتقدير (ممتاز) .

— « أثر المكونات الثقافية على تطور اللغة وتفرعاتها فى المجتمع ، اعداد : مها محمد فوزى معاذ ، اشراف : أ. د على عيسى ، أ. د محمد عاطف غيث أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٢١ ، بتقدير (ممتاز) .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « التغيرات البنيوية وتغير النسق الاقتصادى فى المجتمع المحلى بمنطقة الورديان بالاسكندرية ، دراسة فى الانثروبولوجيا الاقتصادية » ، اعداد : محمد يسرى ابراهيم ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/١٣ .

— « عوامل تغير اللهجة فى مصر » ، اعداد : مها محمد فوزى معاذ ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، أ. د محد عبده محجوب ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الصفوة واتخاذ القرارات فى المجتمعات التقليدية ، دراسة فى الانثروبولوجيا السياسية المقارنة » ، اعداد : لبيبه موسى أحمد ،

اشراف : أ. د احمد ابو زيد ، أ. د عبد الرحمن خليفة ، أ. د على عيسى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢٩ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

— « دراسة مقارنة للثقافات الفرعية للنوبيين المصريين وعلاقتها بالسلالة النوبية فى اسوان مع عناية خاصة بالجماعات النوبية المتنقلة (غير المستقرة) ، اعداد : محمد عباس ابراهيم ، اشراف : أ. د على عيسى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢٦ بتقدير (مرتبة الشرف الأولى).

***

٧ — معهد العلوم الاجتماعية (الاسكندرية) :

(أ) فرع علم الاجتماع :

— « أثر هجرة العمالة فى مصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة للعمالة المهاجرة العائدة الى قطاع الصناعة فى مدينة الاسكندرية اعداد : محمود عبد الحميد محمود ، اشراف : أ. د. عبد الرازق جلبى ، سجلت فى ١٩٨٣/١٠/٣ .

— « تقيم مشروع السكان والتنمية فى محافظة البحيرة » ، اعداد : نصيف أسعد رزق ، أشرف : أ. د السيد محمد بدوى ، سجلت فى ٨٣/٤/١٤.

(ب) فرع الانثروبولوجيا :

— « السحب والضبط الاجتماعى من منظور الانثروبولوجيا الثقافية » ، اعداد : محمود أحمد محمد القزاز ، اشراف : د. فاروق مصطفى ، سجلت فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(جـ) فرع الخدمة الاجتماعية :

— « استخدام بحوث التقويم فى الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على مشروع تنمية المجتمع الريفى بمدينة الخرطوم » ، اعداد : مصطفى سليمان صابونة (سودانى) ، اشراف : أ. د. غريب سيد أحمد ، سجلت فى ١٩٨٣/٧/٤ .

— « فاعلية مبادىء العمل مع الجماعات فى تحقيق أهـداف التنظيمات الاجتماعية دراسة تقويمية » ، اعداد : سمير حسن منصور ، اشراف : أ.د. السيد بدوى

***

٨ — قسم الاجتماع كلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر

رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين عمل المرأة والتماسك الأسرى ، دراسة ميدانية بمدينة القناة » اعداد : نادية رجب السيد أحمد ، اشراف أ. د. عبد الباسط على حسن ، د. محمد فائق ، سجلت فى ١٩٨٤/٣/١٢ .

رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى البيئات الريفيـة والحضرية » ، اعداد الطالبة : سلوى على حسن سليم ، اشراف : د. عبد الباسط حسن ، أجيزت فى ١٩٨٤/٣/١٩ ، بتقدير جيد جدا .

***

٩ — قسم الاجتماع بآداب الزقازيق :

رسائل الماجيستير المجازة :

— « الجامعة كتنظيم ، دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة فى دراسـة التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة » ، اعداد : فوزى محمد أحمد ، اشراف : أ.د. اسماعيل عبد البارى ، أجيزت فى ٨٣/١٠/٣ ؛ بتقدير (جيد جدا) .

***

١٠ ــ كلية الخدمة الاجتماعية (جامعة حلوان)

(أ) رسائل الماجستير المجازة :

ــ «دراسة استطلاعية عن الآثار الاجتماعية للجمعيات الاسلامية فى تنمية المجتمعات المستحدثة . دراسة تطبيقية على جمعية مدينة الاسكان الصناعى الاسلامية بشرق حلوان » ، اعداد أحمد سعد خالد اشراف : د. عبد الستار الدمنهورى ، د. مديحة مصطفى ، أجيزت فى ٢٨/١٢/٨٣

ــ « العلاقة بين ممارسة اخصائى الجماعة للعمل مع جماعات الأحداث وتنمية اتجاهاتهم نحو ممارسة العمل اليدوى . دراسة مطبقة بمؤسسة دور الرعاية الاجتماعية بالجيزة » ، اعداد : على ابراهيم محرم ، اشراف : د. أحمد عبد السميع ، أ.د. محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٨ .

ــ « العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الشباب فى التنمية الريفية . دراسة مطبقة على قريتى شرشابة وكفر الحمية محافظة الغربية » ، اعداد : طلعت محمد السروجى ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسين ، د. رياض أمين حمزاوى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٤ .

ــ « العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين فى القطاع العام لمجال صناعة البلاستيك . دراسة مطبقة على شركة البلاستيك الأهلية بمنطقة شبرا الخيمة ، اعداد : عاطف مصطفى مكاوى ، اشراف : أ. د سام باسيليوس ، أ. م عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ٢٩/١٢/٨٣

ــ « التخطيط لتدعيم انتماء مواطنى سيناء فى ظل الادارة المصرية . دراسة مطبقة على مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء » ، اعداد : محمد زكى محمد سليمان ، اشراف : أ. د عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٢/١٨ .

(ب) رسائل الماجستير المسجلة :

ــ « العلاقة بين ممارسة أسلوب العلاج الأسرى مع حالات النزاعات

الزواجية وبين اداء الأسرة لوظائفها » ، اعداد : عبد الناصر عوض أحمد ، اشراف : أ. م. د احسان زكى عبد الغفار ، د محمد شريف حتى ، سجلت فى ١٧/١٠/١٩٨٣ .

— « دراسة تقويمية للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية . دراسة مطبقة على قرية معصرة ملوى محافظة المنيا ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د رياض حمزاوى ، اعداد : ماجدة أحمد عبد الوهاب ، سجلت فى ٢/٣/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين برامج التدريب على الصناعات البيئية والمنزلية داخل الأسرة المنتجة . دراسة وصفية تحليلية لمشروع الأسر المنتجة بوزارة الشئون الاجتماعية » ، اعداد : عصمت رشدى محمد ، اشراف : أ. د كمال سعيد صالح ، د. نادية زغلول ، سجلت فى ٢/١/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين غياب الأب للعمل بالخارج وبين المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال ودور خدمة الفرد فى مواجهتها . دراسة وصفية لأطفال المدارس الابتدائية لمدينة بورسعيد » ، اعداد : مصطفى على عيسى ، اشراف : د. حسين زكى عبد الغفار ، د. ابتسام عبد الرحمن ، سجلت فى ٢/١/١٩٨٤ .

— « تقويم لفاعلية برامج الخدمة الاجتماعية فى المجال الصناعى . دراسة تطبيقية بمصانع الشركة الشرقية للدخان بالجيزة والاسكندرية ، اعداد : محمد محمود ابراهيم عويس ، اشراف : د. عبد العزيز مختار د. رياض حمزاوى ، سجلت فى ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك الانطوائى للاعضاء . دراسة تجريبية فى مدرسة التجارة الثانوية للبنات » ، اعداد : صلاح محمد الدمرداش ، اشراف : أ. د محمد شمس الدين أحمد ، د. عبد العزيز فهمى ، سجلت فى ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « التعرف على احتياجات ومشكلات منطقة حضرية متخلفة كأساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيزة الحضرية . دراسة مطبقة على منطقة المنيرة الغربية فى امبابه محافظة الجيزة » ، اعداد :

حسنى مجمد محمد حسن ، اشراف : م. د سام باسيليوس ، د. فايز زكى قنديل ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العلاقة بين درجة تجدد القيادات المنتخبة والمشاركة الشعبية . دراسة للمجالس المحلية على مستوى القرية » ، اعداد : السعيد مغازى أحمد سعد ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

(ج) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية مجتمع الحرفيين . دراسة تطبيقية بالجمعية التعاونية الانتاجية المصرية لصناعة الأثاث بمحافظة الجيزة . » ، اعداد : رشاد أحمد عبد اللطيف ، اشراف : أ. د صلاح حوطر ، أجيزت فى ٢٤/ ١٩٨٣/٨ .

— « العلاقة بين استخدام مدخل الأزمات فى حالة انهيار المنزل وأداء الأسرة لوظائفها الاجتماعية » اعداد : عبد النبى يوسف عبده ، اشراف : م. د احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٣/١١/٢٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وقيام الحزب السياسى بأدواره . دراسة مطبقة على الحزب الحاكم لمحافظة القاهرة » ، اعداد : مدحت محمد محمد أبو النصر ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرارات التخصصية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية » ، اعداد : عبد الرحمن صوفى عثمان ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د. نادية زغلول ، سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة فى التخطيط المتكامل على المستويات المحلية » ، اعداد : نصر خليل محمد ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسنين ، د. رياض حمزاوى سجلت فى ١٩٨٤/٢/٢٣ .

***

١١ — الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

Nadia Adel Taher. May 1983 «Social Identity and class in Mit Okba».

1. To undertake the issue of development seriously (as a life —or—death issue)and thus to mobilize the available resources (physical and human) towards this one total issue (not wasting them in wars or on prestigious symbols).

2. The mobilization of all the available labour power at the concerned society to serve the process of development.

3. To prepare and execute a national compaign building up the so-called «Consciousness to Development».

4. Encouraging political and economic elites to materialise through their actual behaviour what we can call «ethical models» addressed to the whole society, especially in the fields of investment and consumption.

5. The «Politicisation» of planning and development set-ups».

This is a new approach introduced to face the problem of development in the third world Countries. We believe that this approach with activate the development process and liberate developing countries from dependence.

Abstract IV

Towards A New Approach for Development in the Third World Countries

by Dr. Abdel Wahhab Ibrahim

This article tries to clarify the concept of underdevelopment and te characteristics of this phenomenon.

It criticises the strategies and policies of development in the third world countries as applied in the last three decades.

The article introduces the «Concept of Specificity» as a new approach for development in the third world societies. This «Concept» operates as a methodology concerned with studying the «Social Reality» in every specific country. Such an approach will provide the political elite with a new planning and developmental framework. This new approach would investigate the «Social Structure» of the concerned society, therefore it can be useful for drawing-up «authentic» plans instead of «importing» or «Copying out» the others'.

This suggested general approach can be supplemented with some devices such as :

Copts shared with great deal in the economic activities in Mamluke Egypt. They were experts in agriculture because this was th profession of the majority of the Egyptians since the old times. They also contributed in the internal commercial activity and in the external trade as well. We have concrete evidence that copts contributed in every aspect of economic life in that era.

Copts enjoyed heir social right in full terms. They had the right to organize their community in the way that pleased them. But sometimes the Egyptian christians were subjected to some restrictions due to political reasons.

It will be no exaggration to say that copts, as an organic part of the society, had their effect on the custems and manners of this society. They also shared the Moslems the social attitudes and suffered from the detrioration of social moralities as well.

Some copts succeeded in making great wealth, so they had to suffer from the gready Sultans who confiscated these wealth.

The Egyptian in Mamluke Egypt used to celebarate some of the Coptic feasts as national feasts because of their historical nature. But some Moslem used to share the Copts even in their religious feasts.

Copts used their talents to enrich the cultural and mental life in Egypt during the Mamluk period. We know the names of many prominant Coptic scholars of that era. We also know about many discussions and debates between Moslem and Coptic scholars dealing with some contemporary problems.

Abstract III

The Social status of Copts

in Mamluk Egypt

by : Dr. Kassem A. Kassem

The Mamluke Sultanate in Egypt and Syria 1250-1517 A.D.) was the major political outcome of the circumstances which overwhelmed the Moslem world in the Middle Ages (eg. the crusade of Louis IX and the Mongol invasion). Due to these circumstances the Mamluke state was considered the main power defending and protecting the Molsem world.

So, it was natural that this Mamluke state was based on the political conception in Islam. One important aspect of these conception, is the social status of «Ahl al Dhimma» e.g. the Christian and Jews within the Moslem society. Needles to say, The Mamluk Sultan paid much care to appear as just Moslem governers for political reasons. Their attitude toward the copts in Egypt reflected such care. Nevertheless, The social status of copts was something related to the people more than the governers.

Copts were , and still are, an organic section of the whole Egyptian society. They shared The Egyptian Moslems and jews in every social, political, and economic affair in the society. On the otherhand they were subjected to the same social, economic and cultural phenomeno to which other Egyptians were subjected.

8. The higher rank of its people.

9. The comperhensive encyclopedia to issues and arguments.

10. The main source of the nation's heritage, language and civilization.

11. The informative capabilities which it has.

And if all other factors which agreed on by experts and researchers and which are reacting together to mould trends, plays an effective role. The effect made by such factors is limited by masses view of each, the mass may contradict or doubt in this factor or that. But the position with the Holy Koran differ, that if a case is presented for discussion and no acceptable position by the majority can be reached, the Koranic text can settle the argument within the clear limitations of its text concerning such cases or issues. As the Holy Koran represents the highest holy position in the hearts and minds of moslem masses. If the Holy Koran defined a certain path towards an issue, no law, philosophical ergument, presidential or royal decree can persuade the moslem public opinion unless it is fully agrees with what is mentioned at that Holy Book.

The effective role of the Holy Koran in the public opion moulding process can be summerized in some points as follows :

1: It is the comperhensive constitution to the moslem masses cases.
2. It is the frame which controls the human behaviour in Islam.
3. It is the most powerful factor in moulding the actual trends.
4. It plays the active role in the psychological spiritual and physical construction.
5. It is the miracle power to all human capabilities.
6. It is accepted and faithed by all moslem masses of all what it brought.
7. The absolute confidence of its source and contents.

The Islamic mass is not the only mass that builds its views according to his religion teachings. In general, the religious creed plays an effective role in moulding public opinion trends. that directs public opinion for its well-entrenched roots masses minds as any media message contrary to this religious creed render itself weak and ineffective. In short, the impact of reli-
render itself weak and ineffective. In short, the impact of reli-
gious beliefs on opinion moulding is beyond any doubt.

This study is trying to determine the factors that shapes moslem public opinion and from the mental images of the issues and cases around moslem provides them with a world view and interpretations of life phenomena and its values. This study gives more emphasis to the role of the Holy Koran in shaping the opinions of moslem masses, but the degree of the Holy Koran contribution to public opinion moulding process is controled by the individual degree of faith and by the faith degree of the group in what is included in that Holy Book. It is impossible that the Holy Koran will make the same effect in all moslems at the same level and degree, as the feedback rate of faithful masses will differ than that of unfaithful masses, i.e., the Koran effect strength in moulding public opinion depends on the degree of belief.

We can say that the Holy Koran is the spectacle through which the moslem can see all variables of life around him, i.e., the Islamic public opinion judgement on what surrounding him through a Koranic view.

Abstract II

The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion

by

Dr. Mohieddin Abdulhalim
Journalism and Information Department
Al Azhar University

Public opinion moulding process and the potential factors behind forming mass trends have greatly attracted the Concern of researchers and experts. After realizing that the masses do not form an opinion over an issue except through these opinion moulding factors, every expert began to give his own contribution and endeavour in determining these factors.

Recet scientific studies have concluded that public opinion is formed by a number of basic elements like environmental factors, media effects, customs or the nation's cultural heritage leaders and social reformers, sociopolotical and economic conditions prevalent on the national or international scene, rumours and daily problems and home, school and pears factors.

Yet these studies did not take into account the conditions and factors which control the movement of the Islamic masses. Moslem masses opinion is shaped by an Islamic premise in accordance with Islamic teachings, practices and venerations, solutions to controversiail issues and unalterable Islamic laws.

in the third world, since ethnomethodology fries itself from any theoretical view of society. Ethnomethology has no previous assumptions or pre-conceived ideas about social reality. Hence its methodological approach can provide us with basic data, primary material on social reality. This inductive approach is useful in the third world that relied for long on imported theories, a situation which blocked a true knowledge of its social reality.

Ethnomethodology's attempt to make problematic the everyday taken for granted of the social world meets the need of the third world societies where we find that the nature of social life and social relatons conform to a set of typificatons and stereotypes that appears to society members as if they were factual, objective, concrete realities without being aware that the social structures are shaped by social processes. Undoubtedly this frame of reterence impeds chances of change and development in the third world.

tics visible. These methods are the beginnings of the science of a conflict methodology.

The paper further discusses the relationship of ethnomethodology with the theoretical approaches on which it has drawn. Namely it reveals the points of convergence and divergence between ethnomethodology and phenomenology, sympolic interaction and cognitive anthropology. It finally illustrates what ethnomethodology added to each of these perspectives — that is ethnomethodological development beyond the above mentioned approaches. The paper also discusses ethnomethodological contribution to Sociology in general.

A section in the paper is devoted to criticize some negative aspects in this approach; namely, the Quasi experiments that ethnomethodologists adopted during the early stages of the deveaopment of ethnomethodology, the divirsions within the discipline, and finally the difficulty of ethnomethodological language.

The final section in this paper shows the functional significance of adopting ethnomethodology in the Egyptian society. The problem of a sociological theory in Egypt is profound and serious. Controversy among sociologists center not only on adopting Western or Marxist Sociology, Positivist or Interpretive sociology, but also controversy exists over whether to adopt imported theories or to develop an indegenous theory that emerges out of the specific social, cultural and economic conditiions of the third world. A theory that is capable of meeting social problems and contributing to social development. The adoption of ethnomethodology is functionl and instrumental of this stage of sociology

stressed the importance of treating social facts as proplematical, as constituted or accomplished in a social process. Ethnomethodology is literally defined as an approach whih takes as its subject mather the study of the methods members of society Jointly employ to organize the setting of every day life. It studies the methods, practices, procedures, the social interactional activities that constitute social facts; thereby, treating the objective reality of social facts as an ongoing accomplilishment of everyday activities.

The present paper illustrates the structural roats of ethnomethodology — the socio-cultural context out of which ethnomethodology emerged. In this attempt, it decribes the American society during the sixties and surveys the state of Sociology during the same period.

The paper also presents a critical analyses of ethnomethodology. It discusses the ideological stand of ethnomethcdology, and arrives to the conclusion that it is ideologically revolutionary. the revolutionary potential in ethnomethodology is in its demonstration that reality is negotiable; that individuals do not have to accept their roles in life in a docile way. If social structures appear solid, it is only because people believe that they are solid and unchangeable. If people refuse to take for granted what other around them take for granted, then they can puncture the myth, can reshape reality by redifining it. Ethnomethodology is radical politically also, with its methods of study and demonstration which make very clear the underlying characteristics of the society. Ethnomethodologists poke and probe and provoke and puncture the social system in order to make its characteris-

Abstract I

Ethnomethodology

A New Approach in Sociology

by

Dr. Zeinab Shahin

The purpose of this paper is to shed, in general way, some light on a new developing methodological approach — ethnomethodology — which is described as oriented towards a reconstruction of the practice of sociology since it approaches theoretical questions in untraditional ways.

Ethnomethodology is the most recently phenomenologically based Sociology. If draws heavily on the work of Husserl and Schutz. Ethnomethodology materialized in terms of a critique of positivist assumptions inherent in academic Sociology. Broadly speaking positivest Sociology has been subjected to criticism for assuming the unity of scientific method, the common identity of social and natural phenomena and accepting the reality of the world of everyday experience as a heurestic fact. In freeing itself from the natural attitude Ethnomethodology attempted to show the necessity of establishing a methodology appropriate to the intentional, interpretive, and meaningful social worold, and

the theory of organizations». I. **Administrative science Quarterly** (June, 1956) : 63-85.

Parsons, Talcott. «**Structure and process in Modern Societies.**. New York. The free paress, 1960.

Sayed, Hussein et al. «An Assessment of the population and development program (PDP) Based on the Results of the second Rural Fertility Survey (RES 11)». **Population Studies** : 65 (April-May 1983) : 3-40.

BIBILOGRAPHY

Etzioni, Amitai. **Modern Organization.** New Jersey Prentice-Hall Inc. 1964.

Georgopoulos, Basil and Tannenbaum, Arnold. «A study of organizational effectiveness» **American Sociological Reveiw** 22 (1957) : 534-540.

Hall, Richard. **Organizations : Structure and Process.** New Jersy : Prentice-hall, Inc. 1977.

Harbison, Frederick and Ibrahim, Ibrahim, Human **Resources for Egyptian Enterprise.** New York : Mc Graw-Hill Book Company, 1958.

Heydebrand, Wolf (Ed.). **Comparative organizations : The Results of Emprical Research.** New Jersey ; prentice-Hall, Inc., 1973.

House, Robert... «leadership Training : Some Dysfunctional Consequences «**Administrative science Quareterly** 12 (March 1968) : 556-571.

Nadim, Nawal. «Rural Health Car in Egypt», International Development Research Center, Ottawa, 1980.

Parsons, Talcott. «Suggestions for a sociological Approach to

4) To attain a successful family planning in a closed community such as Gavadon, all formal and informal community leaders should participate in such a program, then attempts will be made to convince people of the value of family planning.

5) To increase medical care in quality and quantity, in order to raise the number of children surviving.

6) Female physician need, particularly in the cases of delivery and examination of girls and wives.

7) Social survey is suggested to identify community leaders' attitudes toward family planning and what are their recommendations to achieve such a program successfully in Gavadon.

8) A well trained and qualified Raida is needed to achieve her role effectivelly inside such a community.

9) The consultant committee members seledom discuss the application process of the family planning, because it is opposed by the culture.

10) the dominance of poverty at the societal level leads to high rate of dropping out school, because of the common attitude among families to encourage their sons to work either in the field or the market.

11) People in Gavadon highly believe in indigenous services system that negatively affect the utilization degree of the formal services.

12) Low status of Gavadon wife encourages her to have several children to increase such a status at both levels : communiit and household.

Recommendations

1) A proper selection of a developmental plan which leans with the structural factors of such a society. Such a plan should assure good ties between the different sources of development inside the selected community. That is, good horizontal communication between the direct and indirect sources which submit the developing services.

2) Gradually changes in cultural and socio-economic indicators in order to spill over informational efforts of family planning program among couples.

3) To make the community ready to accept any new developing process by increasing school enrollment rates, particularly for females.

Conclusion

1) The existing formal institutions which deliver different services to Gavadon and its surrounding villages show low effect related to the family planning.

2) The family planning is highly opposed by the culture of the villagers.

3) The nurse who undertakes the role of the Raiyda is a single, untrained woman. Therefore, she is not fuly involved in the program and its goals. Also, from the cultural point of view, she is socialized in a similar community.

4) The negatve role of the two nurses either in nursey or in the family planning.

5) Lack of the assistant mid-wife's occupation. As we know, the role of the formal assistant mid-wife is very important in the field of the family planning.

6) The unsuccessful family planning program in Gavadon may be partially due to the high rate of infant mortality. A decline such a rate tends to create a demand for family planning.

7) The official records are misleading as an indicator for adoption or non-adoption family planning.

8) The high rate of illectracy in Gavadon reflects in general the negative attitudes of the parents towards educating their sons for economical reasons and the unwillingness of most families to educate their children, especially girls.

ii) All employees in the health unit have negative attitudes toward the family planning program, because it is opposed by the culture.

Gavadon Elementary School

Theoretically, education is an important aspect of the development of human resources. Examination of the country's educational system may appraise Egypt's investment in her people (Harbison and Ibrahim, 1958 : 105).

Undoubtly, the school as a work setting differs greatly from the health unit. The school as one part of the Egyptian educational system has the same characteristics of such a system, which are centralization and routinized administration.

In the case of Gavado Elementary school, teachers as civil servants are not trained in order to educate people new concepts such as the family plannig as one of the roles of government. All the teachers are travelling every day and having no permenant residence in Gavadon because they consider it as an exile. These teachers are apparntly socialized in similar rural communities, therefore, they have negative attituds towards family planning. It is observed that the school as a formal institution is compeletly isolated from its local community and never involves in the community problems.

The Mosque

Interview with the mosque «Imam» indicated that he is an ignorant person and strongly opposes the family planning in Fridays praying and he always announces that the children is a blessing of God.

full doctor's dependency upon the clerk, the lab assistant and a stock-keeper to communicate with the clients. Nurses said «we are doing only clerk's jobs».

ii) The bad information relationships between the two nurses and the doctor.

iii) The typical career patterns of the health unit have resulted in a situation in which the likehood that a doctor and the nurses will stay on the job is increased with age. However, interviews indicate that the doctor considers his present job in Boushra as a temperary one, and he will be transfered to another job in the urban hospital. Furthermore nurses consider the present job as an exile.

iv) The formal authority* of the health unit is higly centralized. Such a matter causes dissatisfaction among employees, nurses in particular.

Dealing with the family planning as one goal of the health unit seems to be a secondary but negligible one in comparison with other medical goals of such unit. It was easy to observe this situation because of :

i) Transference of the room which is specified for the family planning to a stock room for the health unit.

---

* Following House (1968 : 559), formal authority system is «usually expressed in the legitimized practices and decision rules and te mechanism by which formal authority is located, by policies, procedures and position descriptions and enforced by performance appraised and Cotrol system».

an extension of what the society needs for its own survival. The attainment of a goal as a relation between a system and its external environment in which it acts or operats (Parsons, 1960 ; 17-22 and Parsons, 1959 : 64). It has been observed that the incapability of the health unit to fullfil all villagers 'needs in the research area because of :

i) Lack of all types of drugs with exception of birth control pills.

ii) Lack of ambulance or any wireless communication.

iii) Shortage of medical equipments for surgeries.

iv) Insufficient room spaces for the clinic.

v) Shortage of the trained staff of servers in comparison to the increased birth rate.

vi) Lack of professionalism among the employees except the doctor and nurses.

vii) Lack of assistant mid-wife occupation which is very important especially in the closed societies, where subcultures are very strong, e.g. in Gavadon, culturally prohibited to let a male doctor to examine females especially wives during pregnancy or at delivery.

b) The health unit represents one form of the work settings which is not characterized by turnover among its employees. However, the nurses are dissatisfied because of :

i) Being eliminated from their occupation an nursery and the

The Effectiveness of the Health Unit :

From the above discussion, we can examine in a brief analytical treatment the health unit as a work setting in order to choose the critical factors which may help in discussing the organizational and institutional contexts in which an occupation is practiced. Such contexts will help us understand the effectiveness of the health unit as a social sysem.

Theoretically, effectiveness has been defined as «the degree to which an organization realizes its goal» (Etzioni, 1964 : 8). Others define organizations effectiveness in terms of quality, volume, and efficiency of goal attainment as well as in terms of adaptability» (Heydebrand, 1973 : 19). Such an effectiveness is typically approached from one of two alternatives : the goal approach ; and the system resource approach (Hall, 1977 : 86). Here organizational effectiveness explains «the extent to which an organization as a social system, given certain resources and means, attains its objectives without in capacitating its means and resources and without placing undue strain upon its members». (Georgopoulis and Tannenbaum, 1957 : 535-536).

In the present study, such a definition of the organization effectiveness contains two aspects :

1. Objectives of the health unit as a social organization.

2) The means of which such objectives are achieved.

The working conditions of Boushra health unit as a work setting greatly reflect lack of effectiveness either in medical services or in the family planning.

Following parsons, we view organizational goals are really

2) One case taking pills in order to get pregnant stopped taking them after pregnancy (omm Hayam).

3) The rest of the cases get the pills from the nurse, they never actually take them. They explained this attitude by saying that they never say no the kindness of Nahed.

Reference to the available clinic qualifications, we have observed the following.

1) The absence of qualified assistant mid-wives (who, from the doctor point of view, should played a great role in the family planning), has resulted in te rejection of clients of the public services provided by the centre of maternal and child care.

2) Untrained nurse : the two nurses in the health unit are not qualified or trained enough for the family planning, Also, bad relationships exist between the nurses and the doctor.

Firstly, from his point of view, they are not qualified enough to perform medical assistance. Secondly, from the nurses point of view, because the doctor is stiff and usually depends on his men, the clerk, lab assistant and the stock-keeper as the chemist of the dispensary. Inspite of such a matter, the activities of those three men are sympathetically appreciated by the doctor for his personal interes.

---

* Nahed is working as a nurse in the health unit but she is a Raiyada at the meantime for Gavadon. She receives 8 E.L. as monthly bouns.

families in the research area. One of the nurses said «the G.P.» (i.e. the doctor) selects the best kinds of available medicine in the dispenary to give to his special patients». If the prescribed medicine is not available, he writes another prescription to be dispensed from markaz El Fashn.

House Call

In this case, the house call is the most expensive one. A patient, as one of a prestigeous family, has to be examined at home.

Dispensary

The standard of the existing dispensary is very poor. It includes a few old shelves and small cabinet. The prescription is dispensed in an unacceptable, improper way. e.g. the clerk (playing the role of chemist) submits drugs in cornet cones. The low supply encourages villagers to go to private doctors in markaz El Fashn (18 Kilometers away from Gavadon), feeling that if they must buy their own medicine they had better go to a doctor of their own choice.

The Family Planning

The health unit is responsible for excuting the family planning in the research area. But officially, there are few cases only 10 regstered for unsuccessful family planning in such an area

The health unit is in charge of distributing pills as the only means for fertilty control, and officially maintaining follow up records. But after several visits and interviews of the users, we have observed the folowing :

1) Two of the cases temporary taking pills due to bad health, stopped taking them under the pressure of their mothers-in-low.

Public services

A 5. piaster fee charged from each client for physical examination during the official daily hours. (8.00 am — 2.00 pm). It has been observed that all the clients are poor. They are mainly females and children who come from Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Bouchra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise. While Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra's because they have more trust in its doctor and highly believe in his technical skill.

Generally speaking, the quality of public services is not good. It is no more than a check up on outpatients.

Special Examiination

This type of examination is better and more expensive than the free examination. A fee of1.25 E.L. charged from each client. Such services are delivered after the official daily work hours of the health unit. The physician always takes the fee for himself except a few which distributed as a bonus to his three men only. But, why does the doctor depend upon the clerk, the asistant lab and the stock-keeper ? The answer arises from the various interviews with the two nurses and from the personal files of such persons.

It was easy to observe the bad relationship between the doctor and the two nurses in the health unit. From the doctor's point of view, both nurses are ignorant. The doctor depends entirely on his three subordinates in almost everything including nursary tasks. He excludes the nurses so that his men would have the chance to increase the revenu of the special examination which depends upon the mutual relationship between his men and the

Medication

Undoubtly, the method of the medication which is submitted by the health unit, represents the corner stone in the scope of relations between the clients and the staff of the health unit, especially the relationship between doctor and patients. Villagers believe that medicine is the base tools of the health unit i.e. it is evaluated on the basis and quality of medicine in the dispensary as a supply system (Nadim, 1980 : 13). Eventually, this dispensary contains only syrups and tablets as novalgin, asprin, vitamines, injectables and birth control pills.

Furthermore, there is a shortage in all drugs except birth control pills and where the supply for each three months is not sufficient and the available medicine is usually exhausted before the arrival of the new supply. There are no means of medication provided other than tablets and injections. Medical operations or surgeries are transfered to the hospitals in either El Fashn or Beni-Suif.

The existing clinic is suffering from the following :

1) Lack of rooms.

2) With the exception of the doctor, trained staff members are lacking.

3) Lack of medical equipments and devices which are essential to make such operations.

Services of the Health unit

The existing health unit delivers different types of services which can be classified according to their quality and fee into the followings :

for the doctor, a dispensary, admission ticketing and documentation room, a security room, a test lab and a room for maternal and child health service. Annexed to this building in a living quarter for only the doctors family Another seperate building for the nurses which consists of only one bedroom a partment.

The building of the health unit is not wide enough to serve an average of twenty clients perdaye. No waiting reception room for clients is provided, no chairs and no ambulance.

The clients (for the public services) are poor villagers. They travel by light trucks or on foot for long distances.

Human Resources

The research area is medically served by a few personnel whom are not enough to submite appropriated medical services. Table (1) shows the number ond qualification of clinic employees

Table (1) Number of Employees of Boushra Health unit.

Job	Number	Level of Education
Doctors	1	B.SC.
Nurses	2	Nursery school
Lab assistant	1	Elementary school
Clerk	1	Technical school
Stock-keeper	1	Experience
Service workers	7	Experience

Oher instituions are located in Boushra, which is one Kilometer a way from Gavadon. These insitutions are :

i) The health unit.
ii) The veterinarial unit.
iii) The agrarian liability.
iv) Gavadon Elementary school.

In Gavadon, there are mosques and a day school which is not permenant.

For the purpose of the present study, the forml instiuions are classified according to their direct or indirect roles in the family planning into :

1) Direct related institutions : there are the health unit of Boushra which delivers the medical services including the family planning, to Gavadon and its surrounding villages.

2) Indirect related institutions, which have the duties to get the community inhabitants ready to the idea of the family planning. For example, Gavadon Elementary school, mosque.

The Health unit

Location

The local health unit is located in Boushra to serve Gavadon and its surrounding villages. The location of such a unit is very signficant because of the relative distance (almost one Kilometer far from Gavadon) that clients have to travel and which correlates highly with their use of services.

Establishments and Material Resources

The health unit constitutes an examination room, an office

Difficulties

At the organisational level, it is hard to get the desired, in– formation and data at the beginning. For example, in the case of Boushra Health unit, the doctor was suspicious of the research team and he never let us to interview his subordinates alone. It seems consequently difficult to claim the real research objectives (dynamics beyond adoption or non-adoption the family planning program).

To minimize the stated difficulties, intensive visits were done to all existing institutions, in order to get successful and close relationships with all formal community leaders, employees and clients. However, my current position at Minya University facilitated such a matter.

The Existing Formal Institutions

In the research area, there is the local council which is located in Delbanis and delivers services to all satellities. Such a council involves the followings :

i) A heath unit.
ii) Social Affairs unit.
iii) A Youth club.
iv) A preparatory co-educational school.

Besides other local developing schemes as follows :

i) A carpentery workshop.
ii) A Rug workshop.
iii) A picultural station.
iv) A poultry feed station.
v) A cattle feed station.

7) Pologamy and extended families.

8) Strong belief in indigenous service system. (e.g. traditional mid-wife «Daya», the village barber who commonly practices medicine, «Sheykh» and the mosque «Imam»).

Methodology

After several visits to the different population Development Program (PDP) * villages listed for deep studies, Gavadon was selected as an area of research based on the followings :

1) Transportation facilities.

2) Housing facilities which are offered to the research team from the local council.

The present study uses the anthropological method.

Different data collection techniques are used as follows-

1) Unfixed format interviews held with severs and their clients in the existing institutions.

2) Observation.

3) The use of a «Gide list» appropriated for each institution.

4) Informants.

---

* «The PDP provides improved family planning delivery system and stimulates socio-economic development, in particular those activities that are believed to deter population growth and improve population characeristics (e.g. health, educaton, women's employment» see sayed, H. et al., 1983 : 3).

The present study concerns the effectiveness of the existing formal institutions in the research area that are directly or indirectly related to the family planning program.

The present paper is divided into six sections. The first with the general characteristics of the research area. The second presents methodology. The existing formal institutions are outlined in the hird seeing. While the fourth concerns the health unit and the dispensary as supply systems. The effectiveness of the health unit and other institutions (e.g. schools and mosques) are discussed in the last two sections, respectively. Finally, the conclusion and recommendations will be provided.

Characteristics of the Research Area

Geographically, Gavadon village is 180 Kilometer away from the south of Cairo. It is considered as a closed community with the following characteristics :

1) Hig rate of fertility due to marriages of an early age and the socio-economic status of children.

2) High rate of illetracy, where the ratio is 89% in general while it is above 90% for girls and women.

3) Dominance of poverty, where all families are poor except a few number of deep-rooted families.

4) Most people are working in a agricultural jobs.

5) The society is not homogenous, where people are tribal and rural socialized.

6) High rate of infant mortality.

EFFECTIVENESS OF THE RURAL HEALTH UNIT IN THE FAMILY PLANNING. A PILOT STUDY OF GAVADON VILLAGE

BY

ETIMAD M. ALLAM (Ph. D.) (*)

Introduction :

The family planning program represents one of the development processes Which are nationally planned and carried out through some formal institutions. These institutions potentially have all materialistic and human resources which may either professionally or sizely be capable of delivering and following up such program.

Practically, application of the family planning should adapt the cultural characteristics of a society, For example, the Egyptian rural areas are different from one place to another, where subcultures are varied from the upper part to the Delta part of the country. To explain this, the Gavadon village, in which the present study has been conducted,** as a part of the rural community in Benil-Suif Governorate represents a typical rural community, having a very strong subculture; which apparently opposes the family planning program.

---

* Lecturer in Sociology, Menia University, Egypt.

** Data were collected during November 1982 — May 1983.

Simon, R. 1975 :

Women and Crime, Lexington Books, D.C. Heath and Company.

Skolnick, A. Skolnick, J. 1983 :

Family in Transition, Fourth Edition, Little, Brown and Company.

Stein, P. 1983 :

«Singlehood» in E. Macklin (ed.)', **Contemporary Families and Alternative Lefestyles,** London : Beverly Hills.

Stone, L. 1977 :

The Family, Sex and Marriage, New York : Harper and Row.

Thompson, E. Gongla, p. 1983 :

«Single-parent Families : in the Mainstream of American Society» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London, Beverly Hills.

Veevers, J. 1983 :

«Voluntary Childessness : A Critical Assessment of the Research» in Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London : Beverly Hills.

* Dr. Edgar W. Butler is Chair of the Sociology Department, University of California, Riverside; Samia M. El-Khashab s Lecturer in the Sociology Department, University of Cairo

Lane, W. 1963 :

The Manners and Customs of the Modern Egyptians, London : Dent and Sons.

Macklin, E. 1983 :

«Nonmarital Heterosexual Cohabitation : An Overview,» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Livestyles,** London : Beverly Hills.

May, E. 1980 :

Great Expectation : Marriage and Divorce in Post-Victorian America, Chicago W. University of Chicago Press.

Nahas, K. 1954 :

«The Family in the Arab World», **Marriage and Family Living,** Vol. 16.

Patai, R. 1969 :

Golden River to Golden Road, Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

Prothro, E. Diab, L. 1974 :

Changing Family patterns in the Arab East, American University of Beirut.

Scanzoni, J. 1983 :

Shaping Tomorrow's Family, Theory and Policy for the 21st Century, London : Beverly Hills.

Seward, R. 1978 :

The American Family : A Demographic History, London Beverly Hills.

Chiman, C. 1979 :

Adolescent Sexuality in a Changing American Society, Washington, D.C. : Government Printing Office.

Freeman, J. 1973 :

«The Origins of the Women's Liberation Movement», **American Journal of Sociology,** 78, no. 4.

Friedl, E. 1967

«The Origins of the Women's Liberation Movement», **American Journal of Sociology,** 78, no. 4.

Friedl, E. 1967 :

«The Position of Women : Appearance and Reality,» **Anthropological Quarterey.**

Glick, P. Spanier, B. 1980 :

«Married and Unmaried Cohabitation in the United States», **Journal of Marriage and the family,** 42, 1.

Goode, W. 1963 :

World Revolution and Family Patterns, New York : Free Press.

Hawkins, L. Wagner, F. 1983 :

«Family Policy : Issues and Programs,» in B. Gutknecht and E. Butler (eds.), **Family Self and Society,** University Press of America.

Korson, H. 1971 :

«Endogmous Marriage in a Tarditional Muslim Society», **Journal of Comparative Family Study,** vol. 2.

Bibliography

Bane, M. 1980 :

«Toward a Description and Evaluation of United States Family Policy», in Aldous, J. and Dumon, W. (eds.) **The Policies and Programs of Family Policy**, Leuven University Press.

Blacke J. 1979 :

«Is Zero Preferred ? American Attitudes toward Childlessness in the 1970s.» **Journal of Marriage and the Family 41.**

Bonham, S. Wright, D. 1983 :

«Divorce : A Frequent «Alternative» in the 1970s. In Macklin, E. (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London, Beverly Hills.

Butler, E. 1979 :

Traditional Marriage and Emerging Alternatives, New York : Harper and Row.

Chilman, C. 1976 :

«Public Social Policy and Families in the 1970s» in E.L. Eldridge and N. Meredith (eds.), **Environmental Issues : Family Impact.** Minneapolis . Burgess.

ticular combinations of general social and cultural conditions in societies. To say that the family is the same everywhere is in some sense true. But the differences are more interesting. Families possess dissimilar traits. They vary in organization, membership, life cycle, emotional environment, ideologies, and social and kin networks. The recent phenomena which appeared in the American family are entirely differet from what happened to the Egyptian family, this because of the differences between societies and cultures in which they exist.

In the traditional family the father has absolute authority over his children. The children are not expected to express filial emotions or love openly, nor is the father. But wihin the framework of customary authority. The children must be loyal and faithful, and the father shuld fulfill his obligation to provide the children with food clothing, and shelter. Children are are not to criticize the father, but listen to him and obey him with reverence (Nahas, 1954 : 300). In most cases the father trains the son for his occupation. The so grows up in an atmosphere in which he knows his future occupation and gets slowly trained in its skills.

The traditional picture changed, the individual is becoming autonomous in the modern family and egalitarian relations are becoming consolidated. The phenomenon of the change in the individualization of the person in the family is manifested in the the changed position of the child. There has been a particularly great change in the position of the children in the farm family where they traditionally constituted a source of manpower. The child is now assuming an independent role which is separate from the farm. This is expressed particularly in the sphere of education, and in the choice of occupation.

The preceding paragraphs provide abundant evidence that family patterns, and the role of women, are undergoing change in a number of areas. These changes have occurred gradually and selectively rather than generally. Consequetly, it would probalby be more accurate to describe the changes which have occured in terms of evolution rather than revolution.

CONCLUSION :

Types of family organizations tend to be associated with par-

3. Women centered families :

One of the visible phenomena in 1970s is that women became the Center of the family. This is not due to the increases of female participation in the labout force, or to the development in her status, but because of the migration of husbands to other countries, especially to arab counries. Table 8 shows the number of migrants in 1976. The male migration had great effect on women's traditional roles, especially in rural areas.

Generally men have the position of status and esteem. They make the decisions especially in vital issues, like choice of residence and marrage of children (Friedl, 1967 : 97). In urban areas there is cooperation between husband and wife on most of these issues.

Now in migrant's families women hold the real power within the family, and all decisions are made by them.

Table 8 : Egyptian Migrants in 1979.

Total	Male	Female
133,098	104,787	28,311

Source : Statistical and Census Center. Vol. Migration in U.A.R., 1979.

3. Children and the decline of parental authority :

Children are always welcome in Egyptian families. The main purpose of marriage is children, especially male children. It is natural to have children, and lack of them is considered unnatural. They are the blessings of God, A family without children is considered incomplete.

II. Family Social Relations :

1. Marriage :

Before the 1970s, early marriages were the rule, especially for girls in rural areas, who frequently married before age 15. Marriage between relatives was preferred. Indeed, the ideal marriage was considered to be one between a boy and a girl whose fathers were brothers. The marriage ceremony was the occasion for celebrations lasting several days. The family of the groom bore most of the expenses of the weding and celebrations. In addition the marriage contract called for a substantial payment to the bride and an agreement to pay another sum in case of divorce. Consequently, any prospective groom was heavily dependent on the financial assistance of his family (Korson, 1971 : 145).

After the 1970s the traditional picture was changed. Marriages were still arranged by elders, but today daughters as well as sons are usually consulted in advance, and in the cities at least the couple have met (in a group situation, not alone) before the engagement. The young man's search for a bride is still through family contacts, though he undoubtedly plays a more important role than formaly in deciding whom to approach. Age at marriage for men continues to be rather late. Women do not feel that marriage before age 17 is too early. Marriages are still expensive, but the celebrations are growing shorter and the early birde payment is growing less rapidly than the late payment. The dependence by the groom on family financing may be lessening somewhat. At the same time, the comparative rise in the late payment offers greater protection for the birde (Prothro and Diab, 1974 : 204). The preference for marriage to to relatives is still noticeable in the villages, but in the cities it has declined (Korson, 1971).

Table 6 : Educational Condition by Sex.

		University		
Year	%	Total	Male	Female
1950	5,406	33,738	31,914	1,824
1955	10,245	62,127	55,762	6,365
1960	15,948	85,866	80,172	13,694
1965	21,071	133,849	105,645	28,204
1970	21,37	216,633	156,241	60,392

Sources : Population Census of Egypt, 1950-1970, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

Table : 7 Distribution of the Families According to the Size, 1975.

Cairo governorate

Family size	Number of families
Married-couple without children	76,889
Married-couple with unmarried children	513,577
Married-couple with married children and their wives and children	112,147
Married-couple with married children and relatives	140,959

Source : Statistical and Census Center, vol. Cairo governorate, 1975, p. 649.

4) Communications : observers have noticed the aboundance of ratio, TV, newspapers, and transportation in rural areas. Good (1963) mentions that communication plays important roles in disseminating ideology, demonstrating alternative patterns of living, and providing a impulse to improvement of one's lot in life.

Urban areas and th edecline of nuclear family :
Before the 1970s the nuclear family was the dominant pattern in urban areas. Since 1970 extended families emerged in cities. cities in Egypt polarize mass migration from rural areas. They suffer from many problems, the most acute of which is «housing». Because of population pressure and space shortage, newly married couples live with the family of orientation. The traditional residential pattern, in which the newly married couples lived for a time with ther parents, appeared during the 1970s in urban areas. Table 7 shows the number of extended families in the Cairo governorate.

Table 5 : Educational Condition by Sex.

		Secondary		
Year	%	Total	Male	Female
1965	24	127,074	96,244	30,830
1966	26	137,796	101,994	35,802
1967	28	172,229	124,712	47,517
1968	28	208,581	149,701	58,880
1969	28	334,619	166,125	68,494
1970	32	293,144	100,319	92,825
1971	32	312,489	212,234	100,255

Source : Population Census of Egypt, 1960-1975, Minisyry of Education, Government Press, Cairo.

her husband and even by her acquaintances, depends in great degree, upon her fruitfulness, and upon the preservation of her children (Lane, 1963 : 56). The mean number of children per traditional rural afmily was between 5 to 6. Married sons, with their wives and children, usually lived for some years at least with their fathers before establishing a separate residence near-by. But, they are playing minor roles in the family, as the family politics were dominated by the older and more experienced generation.

The extended family was not only a residental unit, but a network of kin who had many interlocking rights, expectations, obligations, and those with authority (e.g. elders and males) exert considerable moral control over their relatives (prothro and Diab, 1974 : 4).

In the 1970s, the extended family had begun to decline and nuclear families were found in rural areas. The major factors of change observed in the traditional family are interrelated. For purposes of discussion they may be divided into four types :

1) **Education** : Most of the rural inhabitants give great attention to education, so the younger left their families to complete their education in cities (see Tables 5 and 6).

2) **Changing peasant's values towards their land** : The ties of land seem to have weakened somewhat in the last ten years. Selling land is easy for peasants to achieve.

3) **Migration** : great numbers of peasants migrated to the cities and other arab countries. This migration has a clear effect upon family size and women's roles.

Consciousnes raising for these women involves educating women to the belief that every aspect of their relationship with men is exploitative (Simon, 1975). Women's movement has altered the behavious, perceptions, beliefs, and lifestyles of women.

PART 2 . CHANGING FAMILY PATTERNS IN EGYPT.

Important changes have occurred in patterns of family life and in the role of women in Egypt during the past ten years.

I. Family size :

Rural areas and the decline of the extended family :

Although rural areas are associated with agriculture and with a low level of complexity, families are becoming nuclear, and the extended family is declining. The recent changes which have appeared on the Egyptian rural family, let us say that the common hypotheses — that the nuclear family emerges when a culture is invaded by industrilization and urbanization — is an undevelped observation (Skolnick, 1983). Industrialization and urbanization are neither necessary nor sufficient conditions for the emergence of the nuclear family.

It is necessary at the very outset to obtain a general understanding of the basic conception and and structure of the traditional institution called the extended family. In general the extended family consists of members of three or four generations living together in one household or several households connected together.

The traditional rural family has been described as being patrilineal and occasionally polygynous (Patai, 1969 : 84). Husband and wife have a desire for a large number of children, especially male children, because the estimation in which a wife is held by

ments. Most of the cash assistance programs use the family for the household as the unit of eligibility for benefits, and benefit vary by household and family arrangements. Generally, they favour larger families and households which split up. Programs which use the family rather than the household for determining benefit levels favor unmarried over married housemates. It is not unreasonable to adjust benefit levels to reflect that people who live together usually share resources and that sharing a hosehold brings certain economies of scale. It is clear, however, that all these programs need close examination to minimize distinctions which seem arbitrary or counterproductive in in favour of distinctions based on assessments of need.

IV. Feminist Movement :

Since the end of the 1960, many variations of the initial women's movement have emerged. These movements and ideologies range from reformist to revolutionary. Now (National Organization for Women) is probably the most conservative. It has concentrated most of its efforts on legal economic problems (Simon, 1975 : 15).

Between the end of the sixties and the early part of the seventies, a variety of women who became disenchanted with, or were thrown out or, new left or civil rights movements organized FLF (Female Liberation First), Red Stockings, and the Feminists. The characteristics that distinguish the moderate groups from the more eradical ones are the almost exclusive emphases on job equality, the strategy of working for change within the system through lobbying, and education (Freeman, 1973)

Radical groups consider the entire system corrupt. Their target are as much the institutions of marriage, the family, and motherhood as unequal opportunities in employment and education.

partial inexpensive programs designed to change people rather than systems. Such programs, she said, cannot meet the problems of a technological society. She called for broad policies that deal with the whole of society. As these policies are developed, the needs and characteristics of a diversity of families and family members should be taken into account.

Bane (1980) summarized the main features of family policy as follows :

Inadequacy. Programs exist to meet family needs of various sorts, the existence of these needs and governments actions required to meet them are assumed to be legislation. However, in many cases, funding levels are so low or administration so incompetent that the program reaches only a fraction of the population that the legislation intended it to serve. This could be justified if he people served were the most needy or if funded projects were genuine demonstrations, but for many health, education, and social services programs, neither is the case. Inadequacy thus creates serious inequities.

Favoritism towards the Rich. Some of the largest programs affecting families are tax expenditure programs which work through the tax code rather than legislatively authorized subsidy. Mos of them in the areas of health, housing, and income security use tax deductions rather than tax credits; these methods are worth more to the rich than to the poor. Where a two tier system exists with tax expenditures for the rich and subsidies for the poor, as is the case with housing and health care, working and meddle-class people lose out.

Favoritism towards Certain Marital and Household Arrange-

to conform to the established and stable norms of society. Boys and girls took it for granted that they were being prepared to take their place in society. They would get a job and know that they were to be part of the total productive system. Then there began to be a charge. They were coming to see their jobs as contribution not so much to the economy as to the profits of corporations. They saw corporations not as agencies to get goods prduced but as ways to make money for shareholders. They were, in brief, coming to see society «as the outcome of complex negotiations between powerful interest groups. «Scanzoni (1983) argued that socialization within the contemporary U.S. family is based on consensus ssumptions. But these trditional assumptions are no longer valid, thus they are out of phase with the essence of modern, changing society.

The mid-1980s reveal a curous paradox. At the formal level, laws and (official) pronouncements (those of governments, churches, schools, and the like) reflect the traditional norms. Conservatives have demonstrated substantial political power in cri-ppling sex education programs, halting ERA, influencing the 1980 White House conferece on families, and electing persons who share their views on abortion. At the behavior level, there is increasing evidence that ordinary citizens are tending to ignore traditional norms (Scanzoni, 1983 : 57).

III. Family Policy :

Many writers criticized family policy, and say that it has been devoid of organizng principles. Bronfenbrenner, who has been caled (the family man) said that we need to give much attention to family policy as we give to material technology (Howkings and Wagner, 1983).

Chilman (1976) said that many government policies produce

mand for personal autonomy and a corresponding respect for the right to privacy, to self-expression, and to the free exercise of will within limits set by the need for social cohesion. Thus, individualism involves selfsh desire to put one's personal convenience above the needs of the society as a whole or those of sub-units such as kin or the family.

The early 1970s saw the launching of the psychological «me first» protest movement of of the following years (Chilman, 1979 : 16). According to a recent recent analysis by Yankelovich, about 80 percent of the people in the United States were involved in a search for self-fulfillment during the 1970s. Women were learning how to be «number one,» to take charge of their own lives, to be good to themselves, and to be responsible for their own orgasms (Childman, 1979 : 18).

Most of these writers connect rising divorce rate to this increase in individualism. May (1980) examined Los Angeles Country divorce records and concluded that pre-1900 divorces were mostly the result of persons unwilling to live with the costs of their spouses. After 1900 the divorce records reveal a highly significant shift in the way individualism was expressed. No longer were persons divorcing merely to escape costs; an increasing number divirced to gain valued rewards as well. May (1980) claims that individualism was moving people not only to avoid marital costs, but to seek alternative richer satisfactions as well-

II. Non-sync Norms :

One poin of view sees a lack of synchronizatin between «traditional» norms and contemporary changing society as causing changes in the family.

Scanzoni (1983) claims that parents socialize their children

tional magazines. In the United States in 1978, among young single women aged 18 to 24, 18 percent expected to remain childless throught their lives (Veevers, 1983 : 76).. Some writers see that the social meaning of childlessness is assessing pronatalism. Veevers (1983 : 77) defined the main characteristics of deliberately childless couples as follows :

Voluntary childless couples are more likely to live in large. urban areas. They are strongly associated with relatively late age at first mrriage, also they are associated with low religiosity. Compared with other women, delberately childless wives tend to have above-average education, often having University degrees. Childless women are two to three times as likely as other women to be gainfully employed. They are involved in high-status occupations in management and the professions. Concequently, they tend to earn high incomes. While it seems likely that voluntary childlessness will continue to increase with increased contraceptive sophistication and increased permissiveness, it also seems likely that such an increase has intrinsic limitations. «In the medium range future, the percentage of intentionally childless couples will no likely go below 6 percent or above 17 percent of all married couples» (Black, 1979).

«Why» are these changes occurring ?

To get a good understanding of the family as an institution, we must place it within the context of the society's larger institutional structure; the family can only be understood adequately in the large social context.

I. Individualism :

Many writers link between recent changes in the family to rising individualism. Stone (1977) defines idvidualsm as «a de-

The largest category in the singles population is the **never** married. The U.S. Bureau of the Census reports that in 1980 never married made up more than 23 prcent of the male and 17 percent of the female population (Stein, 1983). The increase in the number of young adults who are choosing to postpone marriage due to :

1) the increase in the number of women enrolled in colleges and in graduate schools.

2) expanding employment and career opportunities for women.

3) The impact of the women's movement.

4) The excess of young women at the currently «most marriageable» ages.

5) conflict between marriage and the desire for individual development and personal growth.

6) The increasing divorce rate, which has led some young people to question the appeal of marriage and family life, and

7) The increasing availability and acceptability of birth control methods (Stein, 1983 : 28).

V. Voluntary Childlessness :

During the 1970s, voluntary childlessness received increasing attention, with over 100 feature articles on it appearing in na-

(5) the Vietnam War, (6) great social and religious acceptance of divorce, (7) reform of the divorce law, and (8) the growth and age distribution of married persons (Bonham and Wright, 1983).

IV. Singlehood :

Singles are an important segment of the adult population. In 1980, more than 58 million adults in the U.S. over the age of 18 were unmarried. This is about 34 percent of U.S. men and more than 40 percent of U.S. women. As shown in Table 4, within this broad spectrum of siglehood, several major categories emerge : the never married. the separated, the divorced, and the widowed (Butler, 1979).

Table 4 Marital Status of the U.S. Population, Age 18 and over, 1980 (in thousands of persons).

	Total	Married	Never Married	Divorced	WidoWed	Separated.
Men	74,101	48,752	17,434	3,871	1,972	2,071
	(100)a	(65.8)	(23.5)	(5.2)	(2.7)	(2.8)
Women	82,054	48.627	13,977	5,831	10,479	3,140
	(100)	(59.3)	(17.0)	(7.1)	(12.8)	(3.8)

SOURCE : (Stesn 1983 : U.S. Bureau of the Census, Marital Status and Living Arrangemrent : March, 1980, Current Population Reports, Series p. 20, No. 365 Washington, D.C. : G. p. o. 1981.

a Number in parenthese indicate percentage distribution.

vorce rate has varied from a low of 50 per 1,000 before 1900 up to a cotemporary rate of over 250 per 1,000. There was a rise through the middle 1960s, then a slight drop; and in the decade following 1963, the divorce rate nearly doubled. Since then it has continued to rise (Butler, 1979 : 364). Table 3 presents the percentage of the currently divorcd out of all women in each age group for selected years.

Table 3 Percentage of Women currently Divorced, 1950-1978.

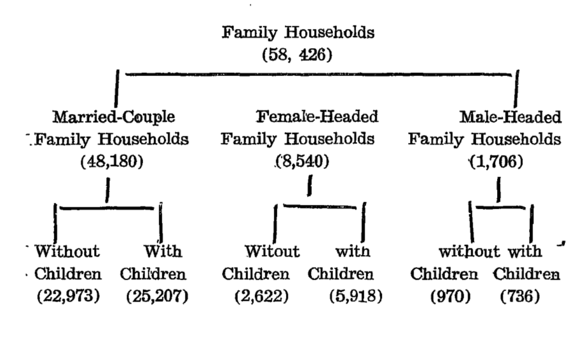
	Age of Women						
Year	20-24	25-29	30-34	35-44	45–54	55–64	65–74
1950	1.4	2.6	2.6	3.4	2.9	2.1	0.9
1955	1.4	2.2	2.8	3.8	3.3	2.4	1.4
1960	1.7	2.5	3.1	3.8	3.9	3.1	1.7
1965	2.0	3.4	3.3	4.4	4.6	3.9	2.3
1970	2.2	4.1	4.7	5.3	5.1	4.4	2.9
1975	3.3	6.7	7.3	7.7	6.9	5.5	3.3
1978	3.6	8.1	10.5	10.2	7.9	6.4	3.9

SOURCE : (George and Jo Bane, 1980 : 30).

There are several factors have contributed to this increase, including :

(1) increased education and employment of women, (2) smaller families, (3) higher income, (4) free legal aid,

Table 2 Distribution of family households by type and presence of children and parent-child families by types, 1980, (number in thousands).



SOURCE : Thompson and Gongla, 1983 : U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series p. 20, No. 366, Household and Family Characteristics : March, 1980 (Tables 1, 14, and 21), U.S. Government Printing Office, Washington D.C. 1981.

III. Divorce

Divorce is defiend as the legal dissolution of a socially and legally recognized marital relationship between a man and a woman that alters the obligations and privileges of the two persons involved (Bonham and Wright, 1983 : 126).

All societies allow divorce, but rates have varied over time and from one country to another. In the United States, the di-

Table 1. Trends in Unmarried Cohabitation in the United States, 1960-80.

Date	Number of unmarried liliving coupled of opposite sex together		percentage of all households	Ratio to 1970
1980	1,560,000			2.98
	children present	424,000		2.16
	no children present	1,136,000		3.47
1979	1,346,000			2.57
	children prseent	360,000		1.84
	no children present	985,000		3.01
1978	1,137,000			
	children present	272,000		
	no children present	865,000	3.1	
1977	057,000			
	children present	204,000		
	no children present	754,000		
1976	no children present	660,000		
1975	886,000			
	children present			
	n children present		2.3	
1970	523,000			
	children present	196,000	1.7	
	no children present	327,000		
1960	no children present	242,000	1.6	

SOURCE : (Maklin, 1083, 50).

habitants to have lower rates of church attendance and higher rates of no religious affiliation (Macklin, 1983).

(3) **Race.** 1975 Census data showed cohabitation rates among blacks to be three times those among whites, and interracial couples were more frequent among currently cohabiting than married couples, especially in the younger age categories. (Glick and Spanier, 1980).

(4) **Geographic Area.** Cohabitants are more likely to be living in large metropolitan areas and in the north and west. (Glick and Spanier, 1980).

(5) **Socioeconomic Status.** Many participants in nonmarital unions are college studnts who receive economic aid from parents, however, many are self-sustaining and in some instances, both members of the nonmarital union are working outside class hours in order to make ends meet. Within households, most report that they share expenses (Butler, 1979 : 234).

II. Single-parent Families :

The single-parent family is the second-fastest growing family lifestyle in the U.S. today (after cohabiting couples), having grown at 21 times the rate of the traditional two-parent family during the 1070s (Thompson and Gongla, 1983).

The 1980 Census data identifies the last decade as an epoch period during which the single-parent family emerged as a significan and higly visible family form. They now represent 21.4 percent of the famlies with dependent children at home (Seward, 1978 : 89). The single- parent family is fast becoming a very common family pattern, already representing nearly half of the families in the black community. Over one-fifth of single-parent families are part of the mainstream of U.S. society, e.g., white and middle class. Table 2 shows a distribution of family household with distinction between female-headed and male-hladed families.

family, and «why» these changes have taken place. First we describe and identify recent family phenomena through descriptive statistics. Then we give a tentative explanation why these changes have developed. The first part of this paper will deal with the U.S. family, the second part describes changes in the Egyptian family.

PART 1 WHIT'S HAPPENING TO THE AMERICAN FAMILY ?

I. Nonmarital Cohabitation :

The 1970's saw a rapid increase in the number of unmarried persons living togeter (see Table 1). The U.S. Bureau of the Census (1981, 5, Table F) reported 523,000 such persons in 1970 (Macklin, 1983, 49).

Living together without marriage is obviously not a new phenomenon. Nonlegal marital unions and common-law marriages have long been accepted in many cultures, particularly among low-income persons. What is new is the increasing prevalence of nonmarital cohabitation among the middle class, the fact that many of the participants do not consider themselves married, and the increasing acceptance of this living pattern by the majority culture (Macklin, 1983, 52).

Characteristics of Nonmarital Cohabitants : The following variables differentiate those people who have and have not cohbited nonmaritally :

(1) **Age.** As a group, cohabitants tend to be somewhat younger than married people. In an analysis of the 1975 Census data, 60 percent of currently cohabiting persons and 33 percent of married persons were under 35 (Glick and Spanier, 1980).

(2) **Religiosity.** Researchers have consistently found co-

OBSERVATIONS ON CONTEMPORARY AMERICAN AND EGYPTIAN FAMILY

Samia M. El-Khashab, Ph. D(*)
and
Edgar W. Butler, Ph.D.(**)

INTRODUCTION

The seventies were a period of great change — real and/or intened. Various writers have expresed different degrees of optimism or pessimism or pessimism about the present and future of so-.about in the 1970s seem real and stable (Macklin and Rubin, 1983).

The major trends of the 1970s affected families. The youth and women's movements challenged many of the assumptions on which conventional marriage and family patterns have been based. The mass media regularly presented stories that also challenged the traditional view on sex, marriage, and family (Skolnick, 1983 : 3).

The early 1970s saw important changes in attitudes in premarital sexuality, women's equality, and te value of self-realization. All of these changes, occurring in a relatively short time, have given rise to fears about the future of the family.

This paper describes «what» changes are occurring to the

---

* Lecturer in Sociology, Cairo University.
** Prof. and Head of Sociology Department, University of California, Riverside.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

رقم الايداع ٣٩١١/٨٤

الترقيم الدولى ٨ـ٠٩٣٦ـ٠٢ـ٩٧٧

دار التضامن للطباعة
٢٢ شارع سامى - ميدان لاظوغلى
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

EGYPTIAN YEARBOOK

of

SOCIOLOGY

Volume No. 6 **April 1984**

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Dean of The Faculty of Arts
Cairo University

Dar Al-Maaref.

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VI

Dar Al-Maaref

1984

